الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـة الشعبيـــة
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
جامعـة الشاذلي بن جديد-الطارف-

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université Chadli Ben jdid-el tarf-

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف
UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID - ELTARF

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :العلوم الاقتصادية
مخبر الانتماء:مخبر التنمية المستدامة:الزراعة، التنمية الريفية والسياحية الايكولوجية/LDLD

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة دكتوراهLMD

التكتلات الاقتصادية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة- آفاق التوجه التكتلي للجزائرعلى ضوء تجربة الآسيان-

الشعبـــة : علوم اقتصادية
التخصص :اقتصاد التنمية.
للطالب(ة) :إيمان عريبي

مدير أطروحة التخرج: سامي بلبخاريأستاذ محاضر أ جامعة 08 ماي 1945

أمـــام أعضاء اللجنة

حياة بن زارع	**أستاذ محاضر أ**	**رئيسا**	**الشاذلي بن جديد-الطارف**
سامي بلبخاري	**أستاذ التعليم العالي**	**مقررا**	**08ماي1945- قالمة**
إيمان شليحي	**أستاذ التعليم العالي**	**ممتحنا**	**باجي مختار-عنابة**
محمد عزيزي	**أستاذ محاضر أ**	**ممتحنا**	**الشاذلي بن جديد-الطارف**
نور الهدى دحماني	**أستاذ محاضر أ**	**ممتحنا**	**الشاذلي بن جديد-الطارف**
رشيد بوعسلة	**أستاذ محاضر أ**	**ممتحنا**	**08ماي1945- قالمة**

السنة الجامعية:2024/2023

التصريح

أنا الممضي أسفله الطالب(ة)الباحث(ة):إيمان عريبي ، أصرح بشرفي أن هذا العمل البحثي المتمثل في أطروحة الدكتوراه الموسومة :" **التكتلات الاقتصادية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة –آفاق التوجه التكتلي للجزائرعلى ضوء تجربة الآسيان**

والمقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم اقتصادية، هو عمل أكاديمي خاص بي ، كما أنه غير مقدم لا جزء منه و لا كله لأية مؤسسة علمية أخرى بهدف نيل شهادة أكاديمية أو غير ذلك . و أتحمل المسؤولية كاملة عن كل ما جاء في مضمونه .

المعني(ة) بالأمر

إيمان و عريبي

الإمضاء

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى البحث فيآليات استدامة التنمية من خلال الآثار الستاتيكية والديناميكية للتكتلات الاقتصادية الإقليمية، أين تم اعتماد تجربة جنوب شرق آسيا كتجربة رائدة تتوفر فيها المعايير المستهدفة، وذلك لبناء توجه استشرافي لتواجد الاقتصاد الجزائري في أطر تكتلية وساحة الانفتاح الاقتصادي دون تغييب استهداف التنمية المستدامة.

حيث خلصت نتائج الدراسة أن التكتلات الاقتصادية في صورة الحداثة (الإقليمية الجديدة)، باعتبار ما توفره من مزايا استباقية (الآثار الديناميكية)، تسمح بالاستفادة الفعالة من الأثر الستاتيكي،أين تم التوصل إلى أن التعقيد الاقتصادي كمتغير وسيط يمكن أن يحقق الطرح السابق في ربط بين الأثر الديناميكي الأبرز للتكتلات الاقتصادية (الاستثمارات الأجنبية المباشرة) واستدامة النمو الاقتصادي المرتبط بشكل مباشر بأبعاد التنمية المستدامة (بعد اقتصادي، اجتماعي، بيئي، تكنولوجي، مؤسساتي من مدخل الرفاه الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التكتلات الاقتصادية الإقليمية، الاستثمار الأجنبي المباشر، التعقيد الاقتصادي، النمو المستدام، التنمية المستدامة.

Résumé

Cette étude vise explore les mécanismes de dévelopement durable à travers les effets statiques et ynamiques des blocs économiques régionaux. Ou était l'expérience de l'Asie du Sud-Est adoptée comme éxpérience pilote avec des critères ciblés, pour construire une orientation prospective pour la présence économique de l'Algerie dans les cadresde clusters l'aréne de l'ouverture économiquesansmanquer l'objectif dedéveloppement durable.

Les résultats de l'étude ont porté sur les clusters économiques sous forme de moderneté (Nouveau régionalisme), compte tenu de ses avantages proactifs (effects dynamiques), permettant une utilisation efficace de l'effet statistique, lorsqu'il a été constaté que la complexité économique en tant queu variavle intermédiare peut aligner le déploiement précédent entre l'impact dynamique le plus important des grappes economiques (IDE) et une croissance économique soutenue directement liée aux dimensions du développement durable (dimensions économique, sociale, envirennementale, technologique et institutionnelle du bien-etre économique).

Abstract :

This study seeks to explore mechanisms for sustainable developement though the static and dynamic effects of regional economic blocs.were was the experience of South-East Asia adopeted as pilot experience with targeted criteria, to build a forwad-looking direction for Algeria's economic presence in cluster frameworks and the arena of economic opennes without missing the sustainable development target.

The results of the study were towards economic clusters in the form of modernity (New regionalism), guiven its proactive advantages (dynamic effects), allowing for effective utilization of the static effect, where it has been found that economic complexity as an intermediary variable can bring the previous rollout into line between the most significant dynamic impact of economic clusters (FDI) and sustained economic growth directly linked to the dimensions of sustainable developement (economic, social, environmental, technological and institutional dimensions of economic well-being)

Keywords : Economic clusters, foreign direct investment, economic comlexity, sustainable growth, sustainable development

الإهداء

لو عددتكم أهل الإهداء لعجز الإهداء إيفاءكم، ليس عجز تغطية تعداد بل استحياء كفاية رد عطاء، فلكل من ينتظر هذا الإهداء، جعلته مفتوحا بقدر سعة محبة ودعم وفرحة كل فرد منكم، إلى كل من كانوا حولي ولايزالون، إلى من ساهموا ولو بمثقال ذرة في عوني وفي مطاف دراستي من أهل وأساتذة، أقول توج المطاف أحبتي...

ولا لوم إن كنت في خضم هذا الإهداء المفتوح، أخص شقا يأبى التجانس، من فيض إشادة وشكر وتقدير ومحبة، لتاج رأسي "والدي" شكرا وتأسفا على تعب معي يعتبر نجاحي نقطة في فيض بحره، شكرا أمي... أختي...حبيبتي...ورفيقة دربي تأكيدا أن لولا فضلك بعد توفيق ربي لما كنت على ما أنا عليه اليوم ولما خطوت خطوة في مسيرة نجاحي، شكرا أبي نبع الحنان وسند الحياة وجزءا من الفؤاد، أخصكما بثمرة النجاح ببساطة فهي منكما وإليكما، فمنكما تعلمت أن أطمح أنأتقن أن أسعى وأن أفوض بقلب سليم، وإليكما فرحة النجاح وتتويج المسار

...بوركتما تاج رأسي. أمي أبي

إلى أخوي نور عيني، إلى من تقاسما معي تعثرات الحياة وبنيا معي سلم التخطي و خلقا لي من كل سلب ايجاب، إلى شق الراحة والأمان في حياتي، إلى سندي بعد الله والوالدين في هذه الحياة...

وختام مسك مع من اختار لي الله أن اختم معه الحياة...إلى من رآني قبل أن أرى نفسي..إلى من دعمني بثقة وصول قبل أن أرى بصيص البداية...إلى من كان ولا يزال ثقتي بعينه..إلى من استقيت معالم التوجه الفكري لأطروحتي ممنظروه...صديق واخ واب ان لزم... إلى رفيق الدرب ورجوة الفؤاد" زوجي **مصطفاي"**

الشكر والعرفان

أحبك ربي ولجلالتكولك بدل الشكر حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، الحمد لله ربي عونا وتوفيقا، فلولا فضل ربي لما كان لي في عملي هذا نصيب...

الحمد لك ربي سخرت لي من أعانني فكان بعد حمدك له الشكر والعرفان...

كل الشكر والتقدير لمؤطري الأستاذ "بلبخاري سامي" الذي جعل حسن ثقته في اجتهادي مساحة تحرر زادت من شغفي البحثي، وخلقت مزيدا من الإثقان لأكون عند حسن ظنه بجهدي وسعيي...شكرا لأنه كان المتفهم الموجه في احترام لكينونة فكري.

إلى من لا تفي السطور الإلمام بفيض عطاءه، إلى مجسد توليفة العلم والأخلاق، إلى من دعمني معنويا وعلميا، إلى ملهمتي لاختيار هذا الموضوع البحثي، إلى قدوتي الأستاذة "شليحي ايمان". شكر ومحبة وتقدير لأستاذة بثقل كلمة الأستاذ فمتلثها في أحسن تمثيل.

ولا يغفل علي شكر الأستاذة الفاضلة تحري صبيحة، التي كانت ملجئي في كل محطات اعداد أطروحتي...وخير سند وملجأ...كل المحبة وكل التقدير.

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	التكامل التنموي والتكامل التبادلي لتحقيق الندية في العلاقات التكاملية	28
2-1	مزايا التكامل الاقتصادي بين التأثير والتأثر	33
3-1	النموذج المعدل لمزايا التكامل	34
4-1	توضيح آلية خلق وتحويل التجارة	44
5-1	سلبية أثر تحويل التجارة على الوضعية الاقتصادية	46
6-1	حوصلة لآليات خلق التجارة وآثارها	48
7-1	الإقليمية الجديدة كمدخل لتوطين التكنولوجيا واستدامة القدرة التنافسية	77
8-1	علاقة التأثير والتأثر: استثمار أجنبي- استثمار محلي	78
9-1	التأثير المتبادل للعمالة وتركيز الأنشطة	81
10-1	نظرية ارض التدريب كآلية لتفعيل مزايا التكتل الاقتصادي	82
11-1	النموذج المعدل لمزايا التكامل الاقتصادي الإقليمي (تنمية محلية –استثمار أجنبي مباشر).	86
12-1	الشكل رقم 13: الإقليمية الجديدة كمدخل لتوطين التكنولوجيا واستدامة المكانة التنافسية	87

13-1	علاقة التشابك بين نظريات التكامل الاقتصادي ونظريات التجارة الدولية.	96
1-2	تعزيز الأمان من خلال: الاستثمار والتأمين والابتكار	103
2-2	ركائز تحقيق النمو الاقتصادي وتوليفة استدامته	108
3-2	خطوات بناء مؤشرات القياس	111
4-2	علاقة التكامل الاقتصادي والنمو من منظور آدم سميث	115
5-2	أبعاد التنمية المستدامة من مدخل النمو المستدام	128
6-2	العلاقة التكاملية بين البعد الاجتماعي والاقتصادي للتنمية المستدامة	129
7-2	الرفاهية الاقتصادية كمدخل لاستدامة التنمية	131
8-2	نموذج العلاقة (نمو-نمو مستدام-تنمية-تنمية مستدامة)	132
9-2	العلاقة نمو مستدام-تنمية مستدامة من مدخل القدرة الإنتاجية	135
10-2	التكنولوجيا كمرتكز استدامة النمو الاقتصادي	142
11-2	النموذج المطور لمزايا التكتلات الاقتصادية وتحقيق التعقيد الاقتصادي	145
12-2	منحى كوزنتس وعلاقته بالتعقيد الاقتصادي	149
13-2	الاستثمار الامثل للموارد كمدخل فعال لاستدامة النمو الاقتصادي	150
14-2	مزايا التكتل الاقتصادي والصلة المباشرة مع أبعاد التنمية المستدامة	152

15-2	تراكم رأس المال البشري والإنتاجية ودورهما في استدامة التنمية	154
16-2	مفهوم الإبتكارالأول: الفكرة، المنتج، والسوق	157
17-2	مثلث التنافسية الدولية	161
18-2	نموذج القوى الخمس للتنافس ل Porter	168
19-2	النموذج المعدل لمايكل بورتر في ظل مزايا التكتلات الاقتصادية	169
20-2	استدامة الميزة التنافسية في إطار مزايا التكتلات الاقتصادية	171
1-3	التدفق الداخلي للاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول الآسيان ومن خارجها	181
2-3	وجهة سلة صادرات بروناي دار السلام لسنة2020-2021	185
3-3	وجهة سلة صادرات تايلندا لسنة 2020-2021	185
4-3	وجهة سلة صادرات سنغافورة 2020-2021	186
5-3	وجهة صادرات ماليزيا لسنة 2020-2021	187
6-3	وجهة سلة صادرات الفلبين لسنة2020-2021	187
7-3	وجهة سلة صادرات إندونيسيا 2020-2021	188
8-3	الاستثمار الأجنبي المباشر في دول CLMV	189

3-9	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر قبل وبعد الجائحة لاقتصاديات دول رابطة جنوب شرق آسيا	190
3-10	ترتيب الخمس دول المتصدرة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة(2005-2019) لرابطة جنوب شرق آسيا	193
3-11	الشركات اللوجيستية الموجودة في رابطة جنوب شرق آسيا حسب موقع الانتماء	195
3-12	مؤشر آداء الخدمات اللوجستية لدول الآسيان	197
3-13	قياس علاقة الارتباط بين التعقيد الاقتصاد وتطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (لدول رابطة جنوب شرق آسيا)	202
3-14	نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي الإجمالي لدول رابطة جنوب شرق آسيا (مليار دولار)	203
3-15	مؤشر رأس المال البشري لدول الآسيان	204
3-16	مخرجات موقع أطلس لقياس التعقيد الاقتصادي لدول رابطة جنوب شرق آسيا (جمهورية لاوس الشعبية، كمبوديا وبروناي)	206
3-17	مخرجات موقع أطلس لقياس التعقيد الاقتصادي لدول رابطة جنوب شرق آسيا (اندونيسيا، الفيتام وفيلبين)	207
3-18	مخرجات موقع أطلس لقياس التعقيد الاقتصادي لدول رابطة جنوب شرق آسيا (اندونيسيا، الفيتنام)	208

3-19	قياس التعقيد الاقتصادي لاقتصاديات دول جنوب شرق آسيا لسنة 2021	212
3-20	درجة تعقيد سلة صادرات دولة سنغافورة 2021	214
3-21	درجة تعقيد سلة صادرات دولة ماليزيا2021	215
3-22	أكبر 100 مؤسسة ناشئة ممولة باستثمارات إقليمية حسب التموقع في دولة الآسيان لسنة 2022	216
3-23	اليونيكورن في رابطة جنوب شرق آسيا حسب التموقع 2021-2022	216
3-24	صادرات دول رابطة جنوب شرق آسيا من التكنولوجيا المتقدمة	224
3-25	نسبة انبعاث غاز ثنائي أكسيد الكربون (الكيلو طن) لدول رابطة جنوب شرق آسيا	228
3-26	منحنى كوزنتس البيئي لرابطة جنوب شرق آسيا في الفترة (2000-2019)	229
3-27	التنمية المستدامة من مدخل النمو المستدام	226
3-28	نموذج التكتل الاقتصادي لرابطة جنوب شرق آسيا	234
3-29	تطور الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الجزائري في الفترة الممتدة 2000-2021	241
3-30	تطور الناتج المحلي الإجمالي الخام في الفترة 2014-2022	242

3-31	عدد المنتجات الجديدة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1995-2021	246
3-32	مؤشر تركيز الصادرات للاقتصاد الجزائري في الفترة 1995-2021	247
3-33	مؤشر تنويع الصادرات للاقتصاد الجزائري في الفترة 1995-2021	248
3-34	القدرة الإنتاجية كركيزة للتنويع الاقتصادي	249
3-35	مؤشر القدرات الإنتاجية: تسلسل النتائج	250
3-36	قياس القدرة الإنتاجية للاقتصاد الجزائري	251
3-37	تطور القدرة الإنتاجية للاقتصاد الجزائري في الفترة 2000-2018	252
3-38	تطور مؤشر رأس المال البشري للاقتصاد الجزائري (2000-2018)	253
3-39	تطور مؤشر التغيير الهيكلي للاقتصاد الجزائري في الفترة (2000-2018)	254
3-40	تطور مؤشر الموارد الطبيعية للاقتصاد الجزائري في الفترة (2000-2018)	255
3-41	تطور مؤشر الطاقة للاقتصاد الجزائري في الفترة (2000-2018)	256
3-42	أبرز الاتفاقيات التجارية لدول المغرب العربي	278

43-3	ثغرات التعثر كموجهات لبناء المنحى التكتلي للاقتصاد الجزائري	281
44-3	بناء خطوات انفتاح الاقتصاد الجزائري في تصويب للوجهة التكتلية	282
45-3	القدرات الإنتاجية ركيزة الانفتاح الاقتصادي والتوجه التكتلي للاقتصاد الجزائري	300
46-3	النمو الاقتصادي المستدام كمدخل فعال لتفعيل أبعاد التنمية المستدامة في االاقتصاد الجزائري	309
47-3	نموذج خطوات التوجه التكتلي للاقتصاد الجزائري	311
48-3	النموذج التحليلي لخطوات اختيار سلة المنتجات التصديرية	302
49-3	سرعة نمو الصادرات الجزائرية حسب السوق (2020-2021)	316
50-3	أسرع أسواق الاستيراد الجزائرية خلال سنة 2020-2021	320
51-3	نموذج تفعيل مزايا التكتل الاقتصادي للاقتصاد الجزائري	323
52-3	قياس الميزة النسبية من المواد الغذائية والحيوانية للاقتصاد الجزائري	325
53-3	قياس الميزة النسبية من المواد الكيميائية للاقتصاد الجزائري	326

55-3	قياس الميزة النسبية من المواد الخام غير الصالحة للأكل باستثناء الوقود للاقتصاد الجزائري	326
56-3	قياس الميزة النسبية من المواد الأولية الغير استهلاكية للاقتصاد الجزائري	327
57-3	قياس الميزة النسبية من المواد الكيميائية (572) للاقتصاد الجزائري	327
58-3	الوقود المعدني ومواد التشحيم والمنتجات ذات الصلة للاقتصاد الجزائري	328
59-3	الوقود المعدني ومواد التشحيم والمنتجات ذات الصلة للاقتصاد الجزائري	329
60-3	نموذج لخارطة قياس مساحة المنتجات للاقتصاد الجزائري	332
61-3	قياس مساحة المنتجات في الاقتصاد الجزائري بناء على الترابط المعرفي	333
62-3	الصادرات الجزائرية من حيث نسبة تعقيدها	334
63-3	فرص النمو المحتملة من خلال مساحة (المنتج/ التعقيد الإنتاجي)	335
64-3	خارطة قياس الفرص التنموية المحتملة للولايات المتحدة الأمريكية	337
65-3	تطور ترتيب الاقتصاد الجزائري حسب قياس مؤشر التعقيد خلال الفترة 1995-2020	338

3-66	قياس مسافة المنتج والتعقيد الإنتاجي للطاقة الكهربائية للاقتصاد الجزائري	339
3-67	قياس استشرافي للمنحنى الاستراتيجي الأمثل للجزائر حسب مخرجات موقع أطلس	339
3-68	قياس مدى إمكانية الاقتصاد الجزائري الخوض في نهج اللمس الخفيف	332
3-69	نموذج خارطة التوجه التكتلي للاقتصاد الجزائري	355

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	السمات الأساسية لمراحل التكامل الاقتصادي بالأمثلة	37
2-1	أثر تحويل التجارة على الرفاه الاقتصادي العام	50
3-1	آثار منطقة التجارة الحرة على خلق التجارة	49
4-1	آثار اتفاقيات التكامل الإقليمي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	83
1-3	مؤشر التكتل الاقتصادي لدول رابطة جنوب شرق آسيا في الفترة 1995- 2000	179
2-3	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول CLMV	183
3-3	أفضل شركات متعددة الجنسيات في الآسيان	191
4-3	مؤشر التعقيد الاقتصادي لدول رابطة جنوب شرق آسيا	209
5-3	قائمة الدول المتصدرة مؤشر سرعة النمو الاقتصادي لدول رابطة جنوب شرق آسيا	210
6-3	مساهمة التنويع في سلة صادرات دول الآسيان في زيادة نصيب الفرد من النتاتج المحلي الإجمالي	213
7-3	الطرق الأربعة الرئيسية للمشاركة مع مؤسسات التكنولوجيا المالية	217
8-3	مؤشر التأهب للتكنولوجيا الحدودية لدول رابطة جنوب شرق آسيا	218

3-9	التجارة الخارجية للسلع لدول رابطة جنوب شرق آسيا للفترة 2005-2021	237
3-10	مجموع المنتجات المستوردة في ظل اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي	244
3-11	المواد والسلع المستوردة للجزائر في ظل اتفاقية المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر	264
3-12	توجهات الصادرات الجزائرية حسب المنطقة الجغرافي للفترة 2012-2018	268
3-13	وجهة استيراد الاقتصاد الجزائري حسب المنطقة الجغرافية2012-2018	274
3-14	تطور عدد المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة بين سنتي 2018-2019	275
3-15	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنتي 2020-2021	294
3-16	أسرع أسواق التصدير نموا في الفترة 2020-2021	295
3-17	القطاعات ذات الفرص التصديرية الأعلى للاقتصاد الجزائري (النسبة المئوية من فرص التصدير)	316
3-18	المواد ذات الفرص الاستثمارية الأكبر للاقتصاد الجزائري	330

قائمة المختصرات والرموز

قائمة المختصرات و الرموز

الرمز	المعنى باللغة الأصلية	المعنى باللغة العربية
FDI	Foreign direct investments	الاستثمارات الأجنبية المباشرة
ECI	Economic Complexity Index	مؤشر التعقيد الاقتصادي
PCI	Product Complexity Index	مؤشر تعقيد المنتج
(RCA)	Revealed Comparative Advantage	كشف الميزة النسبية
PCI	Productive Capacitiies Index	مؤشر القدرة الإنتاجية
GDP	Gross Domestic Prooduct	الناتج المحلي الإجمالي
MNC	Multinational corporation	الشركات متعددة الجنسيات
CLMV	Combodia, Laos, Myanmar, and Vietnam	كمبوديا، لاوس، ميانمار، فيتنام
PTA	Preferential trade Area	منطقة التجارة التفضيلية
EKC	Environmental Kuznets Curve	منحنى كوزنتس البيئي

جدول المواد

التصريح

الملخص باللغة العربية

الملخص باللغة الفرنسية

الملخص باللغة الانجليزية

الإهداء

الشكر والعرفان

قائمة الجداولقائمة الأشكال

قائمة المختصرات

جدول المواد

مقدمةعامة..... أ-ن

الفصل الأول:التفسير النظري للتكامل الاقتصادي الإقليمي

تمهيد.....1

المبحث الأول:التكامل الإقتصادي الإقليمي بين المنظور التقليد والحديث.....2

المطلب الأول: تمييز مفهوم التكتل الاقتصادي الإقليمي..... 101

المطلب الثاني: الإقليمية الجديدة..... 118

المطلب الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي وآثاره 138

المبحث الثاني: نقاط التوافق بين نظريات التجارة الدولية والتكامل الاقتصادي:..... 157

المطلب الأول: نظريات التجارة الدولية..... 157

المطلب الثاني: الإقليمية الجديدة مدخل توطين المعارف الإنتاجية..... 175

المطلب الثالث :البعد التكنولوجي مرتكز نظرية التكامل الاقتصادي ونظريات التجارة الدولية:192
خلاصة.....100
الفصل الثاني:مكامن تحقيق التنمية المستدامة في ظل مزايا التكتلات الاقتصادية الاقليمية
.....101-174
تمهيد.....101
المبحث الأول: آليات تحقيق التنمية المستدامة من مدخل استدامة النمو الاقتصادي..... 101
المطلب الأول:النمو الاقتصادي: سبل الاستدامة ومؤشرات القياس 101
المطلب الثاني: استدامة النمو الاقتصادي بناءا على مرتكزات نظرية النمو الداخلي 114
المطلب الثالث: التنمية المستدامة من مدخل النمو المستدام: وقتا وموردا 124
المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية الإقليميةكمرتكز لتحقيق التنمية المستدامة..... 140
المطلب الأول: مرتكزات نظرية التعقيد الاقتصادي 141
المطلب الثاني: التعقيد الاقتصادي كآلية لتعزيز القدرات الإنتاجية 146
المطلب الثالث: آثار التكتلات الاقتصادية الإقليميةعلى أبعاد التنمية المستدامة150
خلاصة.....174.
الفصل الثالث: التوجه التكتلي للاقتصاد الجزائري في استهداف تحقيق التنمية المستدامة
.....175-345
تمهيد.....175
المبحث الأول: تجربة الآسيان في محاولة تجسيد آليات استدامة التنمية 169
المطلب الأول:سياسات الآسيان لإعادة بناء اقتصادياتها 169
المطلب الثاني: دول رابطة جنوب شرقّ آسيا في سلاسل القيمة العالميةّ: 176

المطلب الثالث: مزايا التكتل الاقتصادي لرابطة جنوب شرق آسيا كآلية لتحقيق التنمية المستدامة..... 196

المبحث الثاني:واقع وآفاق الاقتصاد الجزائري بين إلزامية الانفتاح وضرورة الاصلاح المحلي

المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري..... 235

المطلب الثاني: آفاق التوجه التكتلي للاقتصاد الجزائري على خطى تجربة الآسيان 274

المطلب الثالث: خطوات التعقيد الاقتصادي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد الجزائري 312

خلاصة.....345

الخاتمة.....347-363

قائمةالمراجع.....364

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

إن التحولات التي شهدها العالم ولا يزال، تحت تأطير ديناميكية التطورات الحاصلة، جعلت التجديد والتغيير سيمتي العصر، إذ أن الاكتفاء بالوضع التنافسي مهما كانت المكانة التنافسية المستحوذة بين الدول، صار نقطة قوة وقتية لابد من تعزيزها بهامش أمان، وضمان هذا الأخير مرهون باستدامة المكانة التنافسية لا مجرد الاستحواذ عليها، وذلك بما يواكب سرعة التطورات التي تفرض متطلبات جديدة لابد من تلبيتها، ويمكن اعتبار الاستثمار حلقة الربط بين التنمية بمفهومها الشامل والاستدامة الفاعلة لهذا المفهوم، وبتسليط الضوء على نقطة العولمة والضرورة الملحة لانفتاح الأسواق بما يتماشى وملامح الأوضاع الراهنة، يمكن الإشارة أن الحيادية كوجه للمعاملات وتأطير للعلاقات بات أمرا شبه مستحيل في ظل التنافسية الدولية السائدة، بل الأحادية كشكل للتنافس أمرا مستصعبا نتيجة تفاوت مستويات التنمية بين الدول، وعليه فقد أصبح مفهوم التكتلات الاقتصادية الإقليمية رهانا جديدا لقلب موازين احتكار التقدم الاقتصادي والتنمية بشكل أشمل لدول على حساب أخرى، وكذا تجسيد لانصهار جهود الدول في صيغة تكتلات متلاحمة لتعزيز موقفها الاقتصادي والسياسي على حد سواء انعكاسا على القوة التفاوضية لهذه الدول. حيث أن التكامل الاقتصادي الإقليمي بما جسده من قوة لتكتلات اقتصادية برزت بصورة الاتزان والتقدم المستمر بات وجها جديدا للمنافسة وتداركالثغرات الضعف اقتصاديا ومعيقات الاستضعاف سياسيا، فجسد بآثاره سواء قريبة أو بعيدة المدى مكامن راكضة لأوجه التنمية في الدول االتي اعتمدت التكتلات الاقتصادية كركيزة لدفع عجلة النمو وازدهار التنمية.

قد كان فاينر Viner (1950) السباق في الخوض في مسميات خلق وتحويل التجارة، باعتبارهما من أهم نتائج قيام نظرية التكامل الاقتصادي، في تركيز وجهة التحليل على مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي وهي مرحلة الاتحاد الجمركي، حيث يمكن الفصل بين اتجاهين للتكامل الاقتصادي، يكمن الاتجاه الأول في تسلسل المراحل التقليدية للتكامل الاقتصادي، أما الاتجاه الثاني فيكمن في أول محطة لمراحل التكامل الاقتصادي والاكتفاء بها اقتناصا للمزايا المرحلية الطويلة الأجل من خلالها، اختصارا وعقلنة للاستغلال الأمثل للمورد والوقت، بما يسمح باستمرارية قيام التكامل وزيادة اندماج الدول الأعضاء من حيث انصهار السياسات الاقتصادية لها في كتلة واحدة في مسمى الإقليمية الجديدة.

مقدمة عامة

بالموازاة وربطا بما سبق، في ظل عجز الدول النامية عن ركب خط سير الدول المتقدمة في تحقيق درجات النمو الاقتصادي المطلوبة، مع تزايد الحاجة لمراعاة استهداف أبعاد التنمية المستدامة، يمكن تسليط الضوء على التكتلات الاقتصادية الإقليمية بمنظورها الجديد (الإقليمية الجديدة) كمدخل الاستدامةالتنموية، في بحث عن تحقيق أعلى درجات النمو الاقتصادي، وبحكم واقع الاقتصاد الجزائري الريعي عقيم التنويع وضامر الوجهات الاستثمارية خارج قطاع المحروقات، وفي إطار مستهدفات الخطط التنموية المصوبة، لابد من البحث في آليات فاعلةلتواجد الاقتصاد الوطني في ساحةالتكتلات الاقتصادية الإقليمية، لتحريك العجلة التنموية سواء كانت تكتلات في وجهها التقليدي أو الحديث، ولا يزال يخوض الاقتصاد الجزائري هذا المخاض لتحقيق الإقلاع التنموي بحثا على مخرج للانفتاح الاقتصادي واستهدافا للتنمية المستدامة، رغم أن هناك دول نامية استطاعت تجسيد كيانات تكتلية هامة، بتسليط الضوء على دول رابطة جنوب شرق آسيا.

بناءا على حيثيات الأفكار المطروحة، ولرسم خارطة هذا التوجه البحثي، تم صياغة الإشكالية الآتيةفي حدود المساعي البحثية:

ما هي أطر التوجه التكتلي للاقتصاد الجزائري في ظل مسعى تحقيق واستدامة التنمية على ضوء تجربة الآسيان ؟

الأسئلة الفرعية:

وللإلمام بجوانب الموضوع والخوض أكثر في في مضمون الإشكالية المطروحة وتحليل أبعادها، تم بناء مجموعة مهيكلة من الأسئلة الجزئية التي تتفرع من التساؤل الرئيسي وتتمثل في الآتي:

- ماهي أسباب عقم الاستفادة الفعلية من مزايا التكتلات الاقتصادية الإقليمية في تسليط الضوء على الاقتصاد الجزائري؟
- هلغياب عمق الرؤية الاستشرافية له تأثير سلبي على فاعلية تعميق الاستفادة من آثار مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي والتكتلات الاقتصادية بصفة عامة؟
- هل يمكن تحقيق التنمية المستدامة من مدخل استدامة النمو الاقتصادي؟

- ما مدى فاعلية الآثار الديناميكية للتكتلات الاقتصادية الإقليمية في تحقيق التنويع الاقتصادي واستدامة التنمية الاقتصادية على المستوى الإقليمي وكذا الوطني؟

فرضيات الدراسة:

ولبناء موضوع الدراسة كان من الضروري وضع مجموعة من الفرضيات التي على أساسها يمكن تأطير وجهة الدراسة:

- من أهم أسباب عقم استفادة الدول النامية من تجاربها التكتلية، هو عدم جاهزيتها للاستفادة من الآثار الستاتيكية الأولية ؛
- يعتبر مبدأ تزاوج المعطيات الأساسية لمحاور التكتل الاقتصادي الإقليمي على المستوى الجزئي (الوطني) مراعاة بما يوازيها على المستوى الكلي (الإقليمي) حلا لسد ثغرة عقم الاستفادة المثلى من الآثار الكامنة للتكامل الاقتصادي الإقليمي؛
- إن استدامة التنمية مرهونة بركيزة أساسها نمو اقتصادي مستدام ؛
- يمكن اعتبار الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأثر الركيزة لتحقيق الإقلاعالاقتصادي .

أهدافالدراسة:

على ضوء ما سبق، تكمن الاستهدافات البحثية القائمة على أساس الفرضيات المطروحة فيما يلي:

- البحث في معالجة أسباب التعثرات التي حالت دون إمكانية الدول النامية خلق اقتصاديات مزدهرة ارتكازا على مزايا التكتلات الاقتصادية؛
- البحث في كيفية تفعيل الآثار الخاملة للتكتلات الاقتصادية الإقليمية في الدول النامية التي تمكنت بالموازاة تجارب تكتلية رائدة الاستفادة منها؛
- جعل الاقتصاد الجزائري محور رسم خارطة المعالجة البحثية في توفيق بين آفاق التوجه التكتلي الصائب والآليات الفاعلة في كنف هذا التوجه لخلق الاستدامة التنموية؛
- الخروج من حلقة التقييم المفرغة باعتبار أن الموضوع ليس بالمستجد والنتائج باتت من المسلمات، والبحث في إعاد التقويم من خلال النظر للموضوع من زاوية المعالجة بدل التشخيص بناءا على النتائج السابقة خاصة بتسليط الضوء على الاقتصاد الجزائري.

مقدمة عامة

أهمية الدراسة:

بناءا على ما سبق ذكره، يكمن وزن هذا التوجه البحثي في ثقل كفة ميزة الاستدامة التنموية كضرورة وكذا أهمية التكتلات الاقتصادية التي خطتها تجارب دولية ناجحة، ومن جهة أخرى في أهمية الانتقال من التشخيص المبتدل إلى البحث في آليات المعالجة الفعلية لتعثر التكتل الاقتصادي الإقليمي في الدول النامية، في الارتكاز على الدراسات السابقة تكملة لا إعادة نتائج والتسليم لواقع التكتلات العقيم خاصة بالنسبة للدول العربية، في تسليط الضوء على الاقتصاد الوطني.

صعوبات الدراسة :

صعوبة البحث تمثلت في السعي للتوفيق بين التكتل الاقتصادي الإقليمي كمفهوم لم توفق في تحقيقه الاقتصاديات المستهدفه (الاقتصاد الوطني)، وبين تنمية مستدامة بعيدة المنال عن الاقتصاد الوطني في ظل وضعه الراهن، وفي شق آخر ربط ما سبق مع توجه البحث في آليات جديدة بمنظور مختلف لا مخالف للدراسات السابقة التي تطرقت للموضوع فيالبحث في آليات تفعيل مكامن آثار التكتلات الاقتصادية، في يقين أن المشكل ليس في عدم كينونة التطبيق الفعلي الناجع لمفهوم التكامل الاقتصادي الإقليم كفهوم أشمل متضمن التكتلات الاقتصادية كوجه تطبيقي له وتجسيدا لصوره، بل بالعكس هذا يجعله موضوعا دسما لخلق الأفكار بناءا على المشكلات المطروحة والتي حالت دون الاستفادة المثلى من التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

فقد كان أساس صعوبة البحث كانفي حل إشكالية مركبة أساسية محوطة بعدة مشكلات، في ظل عنوان مركب يحمل عدة اتجاهات للمعالجة،فكانت الصعوبة في جعل هذه الاتجاهات في مصب واحد كالآتي:

- ❖ آليات تفعيل مزايا التكتلات الاقتصادية الإقليمية وعلاقتها بالتنمية المستدامة؛
- ❖ مدخل أكثر واقعية لتحقيق التنمية المستدامة بناءا على مرتكزات التكتل الاقتصادي الإقليمي؛
- ❖ آفاق التوجه التكتلي للاقتصاد الجزائري بناءا على القيدين السابقين في ربط للشق النظري المستنبط بالشق التطبيقي المستهدف، باعتبار أن أساس البحث هو استفادة الاقتصاد الوطني من النتيجة.

وهنا الصعوبة الحقيقية، في خلق متغيرات وسيطة تربط بين آثار التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتنمية المستدامة من جهة، ومن جهة أخرى في مراعاة لخصوصيات دول غير جاهزة للاستفادة من هذه الآثار وبعيدة كل البعد عن إمكانية تحقيق توليفة أبعاد التنمية المستدامة...

الحدود المكانية والزمنية للدراسة:

باعتبار الأهداف البحثية المصوبة، فالحدود المكانية المصطفاة كانت الاقتصاد الجزائري كوجهة تصويب وبالموازاة رابطة جنوب شرق أسيا كوجهة ارتكاز في إشارة إلى طبيعة اقتصاديات دولها بما يخدم التوجه البحثي.

أما بالنسبة للحدود الزمنية، فإن كان الهدف الأساسي من منهجية البحث العلمي أو تحديد العامل الزماني أو المكاني هو خدمة البحث في تأطير سليم، فحسب الحاجة لرسم آفاق التوجه التكتلي الجزائري، و محاولة رسم مخطط علاجي للوضع الراهن، كانت الحدود الزمنية مرتكزة على الوقت الراهن في فترة تمثل السنوات الخمس الأخيرة، وذلك ترجمة للوضعية الحالية للاقتصاد الوطني، في تخلل بعد المقاربات الزمنيةلتسليط الضوء على الوضعية السابقة لامكانية تحليل الوضع الحالي وبناء النظرة المستقبلية.

كما تم اعتماد الفترةالممتدة بين 2000-2021 في دراسة حالة الآسيان للارتكاز على تحليل تطور مزايا التكتل الاقتصادي في هذه الفترة، وإمكانية خلق نظرة استشرافيةبناءا على هذا التحليل.في ازدواجية تحليل وتقييم تجربة رائدة للاستفادة تتطلب سلاسة تحليل تطوري. وتجربة عقيمة تتطلب إعادة التقويم وتسليط الضوء على الوضع الراهن لإمكانية تحسين الخطوات المستقبلية.

منهج الدراسة:

خدمة للأهداف البحثية المطروحة، وباعتبار أن منهجية البحث العلمي تمثل الهيكلة التي تسهل على الباحث آلية ترتيب المعلومات بما يتوافق وموضوعه وطريقة الطرح من زاوية فكره، وعليه وللإلمام بالجوانب النظرية للبحث، تم الاستناد على المنهج الوصفي وكذا المنهج التحليلي، أيضا تم الارتكاز على المنهج الاستنباطي، لبناء استنتاجات من منطلق النظريات والمسلمات المعتمدة،

للانتقال من التشخيص القييمي، إلى التقويم وخلق الحلول العقلانية، بالاسقاط على الجانب التطبيقي، الذي تم الاعتماد فيه على المنهج التحليلي،، لخلق التوافق والترابط بين الجانب النظري والجانب التطبيقي.

الدراسات السابقة:

تم ربط متغيرات البحث، بالارتكاز على مجموعة من الدراسات التي تطرقت للموضوع، سواء بربط المتغيرين معا، أوكل متغير مدروس على حدى، فالخروج من دائرة الربط السابقة ومحاولة رؤية أبعاد كل متغير باستقلالية، أيضا تسمح برسم زاوية مختلفة لطرح الموضوع وتضمين متغيرات وسيطة كمفر من الابتدال العقيم، حيث يتم عرض هذه الدراسات وفقا لسيرورة بناء علاقة الربط بين المتغيرات المدروسة بمرحلية خلق النموذج العام المستنبط كإطار عام لهذا البحث:

1- دراسة EDUARD Marinov ، في سنة 2015، بعنوان :" Economic determinants of regional integration in developing counties".

اسهدفت هذه الدراسة التكامل الاقتصادي من المنظور التنموي في الدول النامية، وذلك من خلال ما يرتبط به من فوائد التجارة والرفاهية، فتم تقسيم نظرية التكامل الاقتصادي إلى مرحلتين تنمويتين تتناول كل منهاما السياق السياسي والاقتصاد، حيث تم اعتبار المرحلة الأولى نظرية كلاسيكية أو تحليلي تابت، وتشمل النظريات التقليدية للتكامل الاقتصادي التي تشرح الفوائد المحتملة للتكامل، وتتضمن المرحلة الثانية نظريات الاقتصادي الجديدة التي يشار إليها غالبا بالتحليل الديناميكي للترتيبات الاقتصادية، وإلى جانب هذين النوعين، يوجد نوع ثالث من نظريات التكامل الاقتصادي الذي يتعامل مع آثار ومزايا وقيود ترتيبات التكامل الاقتصادي في البلدان النامية وأقل نموا، فحاولت هذه الدراسة البحث في استنتاجات حول أجزاء التكامل الكلاسيكي والجديد القابلة للتطبيق بين الدول النامية وتحاول تلخيص النظريات في ثلاث مجموعات وكذا العوامل المتعلقة بالسوق والمتعلقة بالتجارة.

ومما توصلت إليه الدراسة، أن الأساس المنطقي وراء التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية لا يمكن تعريفه وتفسيره فقط من خلال التأثيرات الثابتة والديناميكية التي تحدد التكامل بين الاقتصاديات المتقدمة، ففي الدول النامية يكون الأمر مختلفا، فيكون في البعض تأثير أقوى، فيما يكون في البعض

الآخر مثيرا للجدل في تجلي لتأثيير أضعف، بما ينعكس على استعدادهم على للمشاركة في اتفاقيات التكامل، ولذلك تم الجزم أنه من أجلتقييم فوائد التكامل وتكاليفه بالنسبة للدول النامية يجب الأخذ بعين الإعتبار خصوصياتها مثل مرحلة التنمية وهيكل الاقتصاد وكذا خصائص الإنتاج وتفضيلات الطلب والأنظمة والسياسات التجارية...ففي البلدان المتقدمة تكون التكتلات من أجل تحقيق مصلحة أما في البلدان النامية فتكون لخضوع سياسي ومبنية على هدف سياسي وجهد سياسي فعادة ما تكون النتائج الاقتصادية غير مرضية، وعليه كانت أهم التوصيات ان يخضع تعقيد المحددات السياسية للتكامل الاقتصادي بين الدول النامية وعلاقاتها المتبادلة مع المنطلق الاقتصادي لمزيد من البحث.

بناءا على ما سبق ذكره، نقاط التقاطع مع التوجه البحثي تكمن في الشق الذي يمثل الطريقة التي عولج بها الموضوع، حيث تم تسليط الضوء على مناطق كامنة في النظر للتكامل الاقتصادي تخطيا للأثره الستايكي وكذا الديناميكي بل البحث في كيفية الاستفادة من هذه الآثار والبحث في الأسباب التي تحول دون الاستعدادية للظفر بها، في مخالفة التركيز على الجانب السياسي الذي يعتبر من أهم الأسباب والتي باتت من المسلمات، فكان الهدف خلق حلول تشمل هذه النقطة وإن كان بشكل غير مباشر، لأن خوض حرب ضد الجانب السياسي للظفر بمزايا التكتل ستكون أصعب بكثير من تهديب طغيان الجانب السياسي من خلال مدخل اقتصادي بحث وهو المصوب إليه .

2- **دراسة Natalia Vechiu، في سنة 2010، بعنوان: Integration economique et IDE verticaux : Un modèle à trois régions.**

تبحث هذه الدراسة في تأثير التكامل على النقل إلى الخارج والانفتاح الاقتصادي المحقق للرفاهية، في إطار ثلاثي المناطق: منطقة متطورة ومنطقتان ناميتان، حيث تكون كل منطقة في مرحلة مختلفة من التطور، أين تم اتخاذ خفض التكاليف للتجارة البينية وكذا بين المقرات الرئيسية ومصانع الشركات متعددة الجنسيات مقياسا للتكامل الاقتصادي، فخلصت هذه الدراسة إلى أن العدد المتزايد من البلدان المشاركة في العولمة وقدرتها التنافسية النسبية يمكن أن يغير بشكل كبير النتائج الكلاسيكية للجغرافيا الاقتصادية الجديدة،فيمكن للبلدان باختلاف مستواها التنموي الاستفادة من تراكم الصناعة من خلال الاستثمارات الأجنبية الوافدة، حيث يمكن أن يصير الأطراف (المحيط) مركزا.فحسب توجه هذه الدراسة تم اعتبار التكامل الاقتصادي مقاسا من خلال انخفاض التكاليف التجارية بين دول الاقليم المتكتل، بما يعزز الرفاهية لجميع المناطق، على الرغم أن الصناعة تميل إلى التركيز على المنطقة

الصناعية عندما تتعامل مع الدول النامية مع إمكانيات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة(الروابط والاتصالات الأساسية التي تعوض الاستفادة من الأجور المنخفضة)، قد تكسب المناطق النامية بعض الصناعات، وبعد ذلك عندما تقدم المناطق النامية أجورا منخفضة لكن بالموازاة بنية تحتية جيدة للاتصالات، فإن تحرير التجارة يؤدي إلى انتشار صناعة أنماط أخرى بما يحول المناطق النامية في مراحل موالية إلى مناطق أساسية.

وهنا نقطة التقاطع مع فكرة البحث، في الارتكاز على الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأهم أثر ديناميكي بإمكانه قلب موازين القوى الاقتصادية، ومفر للدول النامية من التخلف الاقتصادي الذي يحول دون إمكانية الاستفادة من آثار التكتل الاقتصادي في ظل عدم استعدادية هيكلية لاغتنام هذه الآثار. في مخالفة التركيز على تكالبف النقل تسليما بأهميتها، ولإعطاء مساحة بحث أوسع لمتغيرات مساهمة في الربط جديدة وأكثر فاعلية.

3- دراسة زين الدين حماشي، في سنة 2019، بعنوان: تأثير التكتل الاقتصادي على تموقع الشركات بداخله، دراسة حالة تكتل أمريكا الشمالية NAFTA.

ارتكزت هذه الدراسة على تسليط الضوء على العوامل الجغرافية (المسافة – تكاليف النقل– خصائص الإقليم...) بصفة عامة والتقارب الجغرافي بصفة خاصة، فيم يخص قوة ارتباطه بالتأثير على اتخاذ قرار اختيار الموقع بالنسبة للأنشطة الاقتصادية، سواء على المستوى سوقها المحلي أو الخارجي، حيث تم اتخاذ المكسيك كنموذج ومرتكز اسقاط للتوجه البحثي لهذه الدراسة، من خلال تحليل تأثير انضمامها لتكتل NAFTA على التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية، وذلك من خلال الاعتماد على المؤشر العام للتوزيع والتخصص ل Schmidt و Muligan ، فكانت من أهم نتائج هذه الدراسة، أن التأثير الأبرز لهذا الانضمام، تجلى في انتقال تركيز الأنشطة الصناعية من الوسط نحو المناطق الحدودية مع الولايات المتحدة الأمريكية،في تأكيد على أهمية القرب المكاني من السوق الأمريكية كعامل مؤثر على قرار توطن الأنشطة الصناعية في المناطق الحدودية المكسيكية/ الأمريكية.

فنقطة التقاطع مع التوجه البحثي تكمن في مبدأ انتقال الأنشطة وتغير موازين القوى واقترابها للتكافؤ في ظل الإقليمة الجديدة التي تربط دول غير متكافئة في ميزان التنمية الاقتصادية، غير أن الدراسة

كأغلب الدراسات توجه لأخذ عينة اسقاط تبقى خلفها نقطة الاستفهام في إمكانية التعميم من عدمه، وعليه كان التوجه المتخذ في هذا البحث هو إمكانية خلق هذا التعميم من خلال نموذج مرن قابل للتعميم من خلال بناءه على "أساس مبدأ مشكل–علاج، لا أن يكون على أساس دراسة منطقة بمعاييره وخصائصها بما يحصرها في شروط وحيثيات تلك المنطقة.

4– دراسة فاطمةالزهراء بن زيدان، سنة (2018)،بعنوان :محددات النمو الاقتصادي المستدام لدول شمال افريقيا باستخدام نماذج بانل (1990–2016).

حيثهدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على محددات النمو المستدام والمؤثراتالمباشرة لتفعيل مساره، أين تم اصطفاء دول شمال إفريقيا موضع دراسة، فتم التوصل أن هذه الدول تجد البدأ في النمو أسهل بكثير من المحافظة عليه، كنقطة تشابك محورية مع موضوع البحث، في محاولة استكمال بناءا على هذه النقطة للوصول للتنمية المستدامة من مدخل استدامة النمو، حيث تم تسليط الضوء على هذه النقطة كمدخل معالجة تعثر الإقلاع التنموي في البحث من البداية على سبل الاستدامة بدل أساليب التحقيق الوقتي والإعادة من الصفر مراسم اقلاع النمو الاقتصادي في ظل مفهوم النمو الظرفي المبرر، حيث أن هذه الظرفية في هذه الدراسة رجحت تشوه النمو الاقتصادي المحقق منخلال استخدام نماذج بانل إلى رأس المال الذي مصدره القطاع العام، بما جعله نمو اقتصادي غير تشغيلي، فمن خلال نتائج التقدير تم التوصل أن كل من العوامل الطبيعية والجغرافية ورأس المال البشري والانفتاح التجاري وجودة الحوكمة من محددات النمو الاقتصادي المستدام. هنا كانت نقطة إستكمال التوجه البحثي في فجوة بين علاقة مباشرة بين هذه المحددات المستنبطة من هذه الدراسة وإدراج التكامل كمفهوم خلق لهذه المقومات وتفعيلها، بما يتعدى تحقيق النمو المستدام إلى التنمية المستدامة .

5– دراسةThi Thanh Mai Le, Le Duc Niem and Tegi kim، سنة 2022، بعنوان : Economic complexity and economic development in Asen countries

تبحث هذه الدراسة في التغيرات في نوعية الصادرات فيما بين بلدان رابطة جنوب شرق آسيا عبر الزمن باستخدام مؤشر التعقيد الاقتصادي على وجه التحديد حيث تم استخدام بيانات التحديد، في الفترة الممتدة 2000–2017، حيث بينت النتائج أن التعقيد الاقتصادي لمعظم بلدان رابطة جنوب

شرق آسيا باستثناء كمبوديا وجمهورية لاوس واندونيسيا، تحسنت سلال تصدير بلدان الرابطة، وتمكنت اقتصادياتها من الانتقال من المنتجات المنخفضة التعقيد إلى منتجات متوسطة التعقيد، إلى جانب تقييم جودة الصادرات للبلدان اتي تستخدم تعقيد المنتجات المرجح بما يعكس جودة تصدير دول الآسيان، حيث أظهرت نتائج الانحدار أن التعقيد الاقاصادي له آثار إيجابية النمو الاقتصادي، كما بينت أن الهياكل الأساسية ومستوى التعليم، وكذا الانفتاح التجاري ، والانفتاح المالي يسهمان في تنمية البلدان، غير أن مدى تأثير التعقيد الاقتصادي يختلف فيما بين بلدان الآسيان، فكان في سنغافورة وتايلاند وماليزيا أقوى. أين يمكن اعتبار نقطة التقاطع مع التوجه البحثي في اصطفاء التعقيد الاقتصادي كأهم آثار التكتلات الاقتصادية الإقليمية بالإشارة للآثار الديناميكية، بإعطاء بعد أوسع في التأثير المباشر على أبعاد التنمية المستدامة.

6- **دراسة Abdelmonmem Lotfy Mohamed Kamel and Mostafa، سنة 2023، بعنوان : Modeling economic growth factors in Egypt : A quantile regression appoach**

حيثتبحث هذه الدراسة في مصادر النمو الاقتصادي المصري على مدار أربعة أجيال من الاصلاحات في الفترة الممتدة من 1991 إلى 2019 لدراسة مساهمة عوامل المدخلات في النمو الاقتصادي، اين تم الارتكاز على نموذج سولو Solow في اعتماد تراكم رأس المال البشري والمادي حيث أن متغيرات التحليل هي الناتج المحلي الإجمالي ورأس المال والإنتاجية ورأس المال البشري والعمالة، تم استخدام نمذجة الاقتصاد القياسي الانحداري الكمي لفحص مصادر النمو في الاقتصاد المصري في مراحل مختلفة من الإصلاح، حيث أظهرت تقديرات الانحدار الكمي نتائج متفاوتة ، حيث زاد تأثير الإنتاجية وكان له تأثير كبير على معدلات النمو الاقتصادي، ايضا كلما ارتفعت تقسيمات الدخل الموجهة للإنتاجية زاد تأثير هذه الأخيرة، ومع ذلك هناك انخفاض معاملات كل من رأس المال ورأس المال البشري، والسبب في ذلك نقص معدل الادخار مقابل زيادة معدل النمو السكاني، أما العمل فمعامله كان سالبا طوال المدة المدروسة، وفي انخفاض مستمر، وهذا يشير أن الاقتصاد المصري اقتصاد مليء بالبطالة المقنعة، ويستنفد كل إمكاناته لخلق فرص عمل، وعليه خلصت الدراسة أن تراكم رأس المال البشري ورأس المال والإنتاجية أصبحت أهم مصادر النمو، ويعزى ضعف

أداء النمو إلى نقص الاستثمار في كل من العوامل المادية والبشرية علاوة على ذلك أظهرت النتائج ان ان النمو الاقتصادي مرتبط ارتباطا وثيقا باتجاهات رأس المال البشري ورأس المال والإنتاجية وكلها تتأثر بشدة بتقلبات المدخرات ومعدلات النمو السكاني، حيث عندما تصبح هذه المعدلات في الاتجاهات التي تمكن راس المال البشري والإنتاجية ورأس المال من الازدهار يظهر تراكم قوي لرأس المال يظهر وقتها تراكم قوي لراس المال ويعزز النمو الاقتصادي والعكس صحيح.

وعليه نقطة تقاطع التوجه البحثي مع هذه الدراسة تكمن في المرتكزات المتمثلة في المبدأ التراكمي لرأس المال المادي والبشري وكذا الإنتاجية وهي النقاط التي تم اعتمادها في البحث لخلق مفهوم الاستدامة التنموية بناءا على الحلقية التراكمية لعوامل التنمية، في استناد على نظريات النمو.

دراسة Penny Mealy and Alexander Teytelboym، سنة 2022، بعنوان: Economic complexity and the green economy.

يدرس الموضوع علاقة القدرات الإنتاجية اللازمة والاقتصاد الأخضر وكذا البلدان التي يحتمل أن تكون لها هذه القدرات، و من جهة أخرى كيفية إعادة توجيه هياكلها الصناعية القائمة لتكون أكثر قدرة على المنافسة في مناخ صديقة للبيئة، حيث تم البحث في هذه الدراسة عن منهجية جديدة لقياس القدرة الإنتاجية للاقتصاد الأخضر على أساس التعقيد الاقتصادي، وعليه اتخاذ معيار القدرة على التصدير الأخضر المعقد كمرجع مقارنة بين البلدان على نحو تنافسي، حيث كانت نتائج الدراسة تظهر أن البلدان ذات التصنيف الأعلى المرجح أن يكون لها بيئة ذات معدلات تسجيل البراءات وانخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وسياسات بيئية أكثر صرامة، فهناك قوة في الاعتماد على مسار تراكم القدرات الخضراء. إذ تكمن نقاط التقاطع مع التوجه البحثي في أن التوجه الموصب له يسعى لبناء البعد البيئي من التنمية المستدامة على أساس مدخل التعقيد الاقتصادي وارتباطه المباشر بالإنتاجية الخضراء في مخالفة إضافة التكامل الاقتصادي بشكل عام والتكتلات الاقتصادية الإقليمية بشكل خاص كركيزة لخلق مناخ التجوه نحو التعقيد الاقتصادي من خلال الآثار الديناميكية المتولدة وذلك بالارتكاز على منحى كوزانتس كمقياس في تجربة رابطة جنوب شرق آسيا.

7- دراسة سهيلة عريوة، سنة 2011، بعنوان: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاقتصادية المستدامة –دراسة تطبيقية على الاقتصاد الوطني-.

حيث تطرق هذا البحث، لمؤشرات قياس النمو الاقتصادي المستدام، وكذا التنمية الاقتصادية المستدامة، في محاولة لادراج نظرة مستحدثة لمؤشرات القياس، وكسر الهشاشة المتبعة للمنظور التقليدي المعتمد فيما يخص قياس النمو والتنمي الاقتصادية، بادراج عنصر الاستدامة على المفهومين على وجه التحديد، حيث توصلت النتائج البحثية أن النمو والتنمة الاقتصادية متفقان من حيث الجوهر في نقطة تحقيق الرفاهية، كما تم التوصل إلى أنه لا يمكن قياس التنمية المستدامة بمنعزل عن مؤشرات قياس النمو والتنمية الاقتصادية، وإن كانت مؤشرات التنمية والنمو لا تظهر فيها مؤشرات التنمية المستدامة، فهذا لأنها أحادية البعد، لكن في الأخير تبقى عبارة عن تكامل مؤشرات النمو والتنمية الاقتصادية، في حين عند تسليط الضوء على الجزائر هناك مؤشرات قياس التنمية المستدامة وكذا البعد البيئي، لكن عدم اعتمادها بشكل رسمي يبقى هو المشكل القائم، وهي نقطة التقاطع البحثي، في جعل مفهوم الاستدامة والمرحلية التنموية مرهون بمفهوم الرفاهية، وبدوره العامل الفعال والحقيقي لخلق الاستدامة التنموية وخلق متطلبات أبعاد التنمية المستدامة، أما نقطة المخالفة، تكمن في عدم التوقف في تشخيص عقم تحقيق التننمية المستدامة في ملامح الاقتصاد الوطني، والبحث في آليات التحقيق والتجسيد الفعلي وإن كان متضمن كما سبق الذكر في نمو وتنمية اقتصادية يتخللها مفهوم الاستدامة الوقتية للارتقاء لمفهوم الاستدامة أبعادا.

هيكل البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول محاولة لتأطير الجوانب التي ارتأى التوجه البحثي اتخادها كخارطة للوصول إلى مخرج سليم للإشكالية المطروحة، حيث تم بناء طرح الفصل الأول على أساس تقديم كل ما يخص المتغير المستقل بطريقة نوعا ما مخالفة لطريقة الطرح التقليدي في تقديم متسلسل لما يخص ماهية المتغير المستهدف، بل تم اصطفاء ماله علاقة مباشرةبخلق الربط الفعال مع المتغير التابع، والتطرق للنقاط التي تعتبر نسبيا تم اغفالها في الارتكاز على تفعيل المزايا الكامنة للتكتلات الاقتصادية في الدراسات السابقة، فكان الهدف البحث في آليات التفعيل لخلق الربط الأمثل بين مزايا التكتلات الاقتصادية والتنمية المستدامة وعلى هذا الأساس تم طرح الشق التنظيري المتعلق بماهية المتغير المستقل (التكتلات الاقتصادية).

كذلك بالنسبة للفصل الثاني أين تم الارتكاز في بناء الطرح النظري للمتغير التابع (التنمية المستدامة) في بحث عن مكامن تحقيق واستدامة التنمية في ظل مزايا التكامل الاقتصادي الاقليمي

وعليه كان هناك بالمثل طرح إنتقائي في مراعاة للفصل السابق من حيث الخروج عن التقليد في طرح مفاهيمي والبحث في علاقة الربط حتى في طرح الماهية الخاصة بالمتغيرات، إلى جانب محاولة تسليط الضوء على المتغير الوسيطللعلاقة المذكورة (التعقيد الاقتصادي).

أما الفصل الثالث فقد تمتخصيصه محاكاة للطرح النظري في ارتكاز على تجربة الآسيان ومحاولة رسم خارطة على خطى هذه التجربة الناجحة لمسار التوجه التكتلي والانفتاح الاقتصادي للاقتصاد الجزائري، بناءا على مرتكزاة العلاقة المستنبطة من الشق التنظيري.

الفصل الأول:

التفسير النظرري للتكامل الاقتصادي الإقليمي

تمهيد:

يعتبر التكتل الاقتصادي الإقليمي موضوع العصر وفي نفس الوقت ليس بالأمر المستجد أو الدخيل على الاقتصاد العالمي، لكنه من سمات الديناميكية والتغيير في الأسس التنظيمية للعلاقات الدولية، وباعتباره جزء لا يتجزأ من نظريات التجارة الدولية، وكذا نظريات التوطين الصناعي ونظرية الموقع، فكان لابد من رسم خارطة تصوب توليفة الربط بين التكامل الاقتصادي الإقليمي التقليدي و الحديث أخذا بعين الاعتبار التداخل مع نظرية التجارة الدولية وصولا لمتغير البحث الأساسي الذي يعد جزءا اساسيا من خطوات التكامل الاقتصادي الإقليمي وهو" التكتلات الاقتصادية الإقليمية"، ولذلك قبل الخوض المباشر في هذا المفهوم على وجه التخصيص لابد من تأطير عام كمدخل أساسي ممهد لهذا المفهوم الجزئي.

بناءا على سبق، تم تقسيم الفصل وفقا لتسلسل الأفكار السابقة إلى مبحثين محوريين:

المبحث الأول: التكامل الإقتصادي الإقليمي بين المنظور التقليد والحديث

المبحث الثاني:نقاط التوافق بين نظريات التجارة الدولية والتكامل الاقتصادي

المبحث الأول: التكامل الإقتصادي الإقليمي بين المنظور التقليد والحديث

بحثا عن الإلمام بالجوانب المفاهيمية للتكتلات الاقتصادية الإقليمية، وخلق نوع من الحداثة في الطرح، تمت محاولة ربط أفكار هذا المبحث وفقا للتسلسل الذي سيم عرضه خدمة للصورة المفاهيمية وتمهيدا للربط بالمتغير التابع الذي سيتم التطرق إليه في الفصل الموالي، في اشارة إلى مفارقة بين التكامل الاقتصادي الإقليمي كمفهوم شامل ومفهوم التكتل الاقتصادي الإقليمي كفهوم جزئي متضمن له ومحوري لموضوع البحث.

المطلب الأول:تمييز مفهوم التكتل الاقتصادي الإقليمي

تعود نشأة التكتلات الاقتصادية إلى الثلاثينات من القرن العشرين، على خلفية أزمة الكساد العالمي وفشل السياسات الحمائية،وكذا منحى الاكتفاء الذاتي وبروز فلسفة التعاون الدولي، وفي نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة، شهد العالم قيام المزيد من التوجه التكتلي بعد تبلور النظام الدولي الجديد الذي أبرز سماته من خلال تفعيل الحرية الاقتصادية وتدفق المعلومات وإزالة العوائق أمام حركة التجارة السلعية والخدماتية والاستثمارات الخارجية.

1- التكامل الاقتصادي ضمن الخارطة المفاهيمية للاقتصاد الجغرافي:

تأخذ تلك التكتلات أشكالا وصيغا متعددة تبعا لدوافع وأهداف القيام، فهي اليوم قوى كبرى ذات هيكل قانوني محدد موجود بالفعل كما هو الحال مع الاتحاد لأوروبي وانفتاح أسواقه بصيغة تعاون اقتصادي وتجاري وثيق[1]، بالرجوع إلى مرجعية هذا المفهوم تحت تأطير نظرية التكامل الاقتصادي،فالتكامل الاقتصادي ليس بالموضوع المستجد، سواء كان من المنظور السياسي أو التجاري أو الاقتصادي فهو مفهوم ينسب لفترة مضت،إذ استنبط التعبيرالفكري للتكتلات الاقتصادية

(1) بوقاعة زينب (2018): معوقات ومقومات مسيرة الغرب العربي لتحقيق التكامل الاقتصادي في ظل الواقع العالمي الجديد، أطروحة منشورة، مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة سطيف ، الجزائر، ص ص 25-26.

من نظرية التكامل الاقتصادي، أين أخذ منتصف القرن العشرين تسمية "عصر التكتلات الاقتصادية"، وما عزز هذا المفهوم وساهم في إثقال كفة مزاياه بين الضرورة والإلزام، هو مفهوم العولمة بشكل خاص مع أواخر القرن العشرين، بما جعله آلية ضرورة للتعميم وتوسيع نطاق الأخذ به أهمية ومزايا.

فهو مفهوم ينسب إلى سلسلة من الوقائع الاقتصادية التي جعلته توجها فكريا من تم محل تسابق للتطبيق والاستفادة[1]، إذ استنبط التعبير الفكري للتكتلات الاقتصادية من نظرية التكامل الاقتصادي، أين أخذ منتصف القرن العشرين تسمية "عصر التكتلات الاقتصادية"، وما عزز المفهوم أكثر وساهم في إثقال كفة مزاياه بين الضرورة والإلزام هو مفهوم العولمة بشكل خاص مع أواخر القرن العشرين، بما جعله آلية ضرورية للتعميم وتوسيع نطاق الأخذ به توجها وتطبيقا لأهميته وآثاره[2]، فقد كانت .نظرية التكامل الاقتصادي معروفة لدى الفكر الليبرالي للبلدان الصناعية الرأسمالية، وقد أوضح العالم فيصل ماخلوب F.Machlub في سنة 1979 مصطلح التكامل الاقتصادي، حيث ظهر لأول مرة في أدب التاريخ الاقتصادي على يد Viner في 1950، الذي كان صاحب الفضل في وضع نظرية الاتحاد الجمركي التي تعتبر جوهر نظرية التكامل[3]، حيث بين أن شكل أو درجة من التكامل تجمع بين أسس نظرية التجارة، الحرية أو الحماية، ولذلك تأكدت أهمية التكامل في النصف الثاني من القرن العشرين وأصبح جليا أن عملية النهوض بالاقتصاديات نحو التقدم لن تتحقق بالسرعة والشكل المطلوبين إلا بتكامل اقتصاديات الدول المعنية، كما استخدم التكامل في تلك الفترة في وجهة محددة[4]

(1)عبد القادر رزيق المخادمي (2009):التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج والتبادل ،ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون، الجزائر ،ص23.

(2)محمد مصطفى محمد (2014): التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية "دراسة تجارب، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص44.

(3) عبد القادر رزيق المخادمي ، المرجع السابق، ص 24.

(4)عمر محمد مصطفى (2014): التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية ، دراسة تجارب مختلفة، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 10.

حيث من مطلع الثمانينات أخذت الدراسات الاقتصادية تربط التكامل الاقتصادي بمبدأ الكفاية الإنتاجية وذلك بالاستغلال الأمثل للموارد المادية والإمكانيات البشرية، بصورة مشتركة.

ووفقا ل Bella Balssa يمكن تعريف التكامل على أنه إلغاء التتميز داخل منطقة ما، في مفارقة عن مفهوم التعاون الاقتصادي الذي يقلل فقط من آثار التمييز وفقا لنطرية التكامل الاقتصادي لبيسي يمكن تعريف التكامل الاقتصادي أنه ذلك الفرع من نظرية التعرفة الجمركيةالتي تتعامل مع آثار التغيرات التمييزية جغرافيا في الحواجز التجارية بين البلدان،

وفقا لماخلوب، التكامل الاقتصادي هو عملية الجمع بين الاقتصادات المختلفة، أماKahnert فقد عرفه على أنه عملية إزالة تدريجية لأشكال التمييز في إشارة لمفارقة التعاون التي تشير فقط للتقليل من من التمييز، في حين أن Allen قد فتح مجالا لاضفاء طابع الليونة على مفهوم التكامل، لما أشار أن مفهوم التكامل مرتبطة بالتوجه الفكري للمنظر، وعليه كل حسب التجربة التي يبني على أساسها ملامح التكامل ومقوماته لصياغة تعريف التكامل الاقتصادي.

أيضايبين J Coussy كيف أن عملية التكامل والاندماج عبر التاريخ، غيرت محتواها بل وحتى معانيها أثناء تنفيدها، فتحت السيطرة السياسة وبتحديد الجانب الاستراتيجي برجوع إلى مرحلة الكتلتين الشرقية والغربية، ففي وجهة أخرى أن التكامل الاقتصادي هو نتاج لخيارات سياسية وكذا اقتصادية في صعوبة فصلها، وإن تمت دراستهما لفترة طويلة بشكل منفصل لكن الأصوب بعد التجارب القائمة والتحليلات الاقتصادية وكذا السياسية القائمة، وبناءا على ماسبق تتميز التكتلات بعدة معايير، بما في ذلك تكوينها من تجمع دول متباينة من حيث مستوى النمو .

فلا يمكن إغفال الجانب السياسي في إطار التكامل الاقتصادي، والتفاعل مع الجانب الاقتصادي،فمفهوم التكامل لا يقتصر على توجه اقتصاديا فحسب بل يتعدى ذلك إلى مستويات مختلفة، وإن كان يبدو موضوعا مقترنا بمؤشرات الاقتصاد الكلي للدول باعتباره مفهوما دوليا، فالبمقابل

نجد التكامل الاقتصادي كمفهوم على المستوى الجزئي، فقد يتعدى إطار تموقعه باختلاف مستوياته وبتعدد المجلات الذي يؤثر ويتأثر بها، فهو ينظم للبعد الاقتصادي بالمعنى الجيوسياسي.

أيضا مفهوم التكامل الاقتصادي مفهوم واسع في علم الاجتماع يتموضع على المستوى النظري وكذا العملي، وهذه هي ميزة ربطه بين الإطار الجزئي والكلي، حيث أكد دوركايم على الإنذماج في المنحى الاجتماعي، فالتكمال الاجتماعي له أهمية كبيرة، فمن منظوره الانذماج هو انذماج اجتماعي يتعلق بمبدأ الاستعداد للعيش معا، فالرغبة في العيش معا بالمجتمع الصناعي مع تقسيم اجتماعي متقدم للعمل، تهديب لطغيان الجانب السياسي يمكن أن يكون من مدخل اجتماعي باشراك رأس مال بشري تحت تأطير المقاربة التشاركية.

رجوعا إلى مؤسس النظرية، حيث كان وكما سبق الذكر Viner (1950) السباق في الخوض في مسميات خلق وتحويل التجارة، باعتبارهما من اهم نتائج قيام التكامل الاقتصاد في تركيز وجهة التحليل على مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي وهي مرحلة الاتحاد الجمركي، فالأول يتعلق بالتجارة الجديدة التي تنتج بين الدول الأعضاء، والثاني يتمحور حول تحويل التجارة من البلدادن الأكثر كفاءة خارج الاتحاد إلى البلدان الاقل منها كفاءة تحت حصن العضوية في إطار التكامل الاقتصادي.[1]

حيث يمكن الفصل بين اتجاهين للتكامل الاقتصادي، يكمن الاتجاه الأول في تسلسل المراحل الأربعة للتكامل الاقتصادي، أما الاتجاه الثاني فيكمن في أول محطة لمراحل التكامل الاقتصادي والاكتفاء بها اقتناصا للمزايا المرحلية الطويلة الأجل من خلالها اختصارا وعقلنة استغلال للمورد والوقت بما

(1)Kabeer Muhammad and Aycil Yucer (2017) : Impact of regional trade agreements, Trade diversion in Westem Hemisphere, University Paris-Dauphine Leda « Mondialisation et development » website : htt://www.etsg.org/ETSG2009/ Paper/ muhammad.pdf le 10/11/2017.

يسمح باستمرارية قيام التكامل وزيادة انذماج الدول الاعضاء من حيث انصهار السياسات الاقتصادية لها في كتلة واحدة في [1]

فينقسم تحليل التكامل الاقتصادي إلى قسمين، لا يمكن الفصل في اختلافهما بقدر الجزم في تكاملها، إذ يمكن اعتبار القسم الثاني كمرحلة تكميلية من التصويب التحليلي للتكامل الاقتصادي، وهذا ما جادله كل من Bhagwat و Panagariya (1996)، في جزم بوجود موجتين لتنظير التكامل الاقتصادي، الأولى تقتصر في مرحلة سابقة على التحليل الساكن القائم على المكاسب المحتملة كمزايا لتسلسل مراحل التكامل الاقتصادي في صورة التكامل الاقتصادي التقليدي، أما الوجه الجديد المصوب للتكامل الاقتصادي يرتبط بالتغيرات التي طراءت ولاتزال بما يزيد من دينامكية ظرفية المناخ الاقتصادي، ومن هذا المنطلق يتم الاشارة لهذه المحطة بالتحليل الديناميكي للتكامل الاقتصادي.[2]

فيعتبرالتكامل الاقتصادي دمجا لإمكانيات الدول، من خلال تطوير العلاقات الاقتصادية وتنويع المكاسب والمتغيرات التي طرأت على العالم والعلاقات الاقتصادية والنقدية العالمية، بعد إعادة اعمار أوروبا، أتبث أنه من المستحيل إقامة مناطق حرة للتجارة على النطاق العالمي،وبالدرجة المتشابهة من الصعوبة اللجوء إلى الاكتفاء الذاتي وتطبيق سياسات حمائية في المجال التجاري، واستنادا على نحو متناسق مجموعات اقتصادية أكثر تماسكا وتنسيقا في المجالات الاقتصادية والتجارية.

بناءا على ما سبق، لا يمكن الخوض في مفهوم التكامل الاقتصادي دون الإشارة إلى مفهوم الإقليمية[3]، فقبل تسليط الضوء على الغموض الدلالي فيما يتعلق بالمصطلحات المؤهلة للعمليات

(2) عز الدين بوحبل (2019): أهمية التكتل الاقتصادي العربي في ظل الأزمات المالية العالمية خلال الفترة 2007-2014، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعةمحمد بوضياف، المسيلة، ص

(2)Amr Sadk Hosny(2013) : Théoris of economic integration : A Survey of economic and political literature, International journal of economiy, management and social science, p p 133-155, p 134.

(3) Laetitia Guitlhot (2008) :L'integration économique regionale de l'Asean+3.La crise de 1997 à l'origine d'un régime régionale, thèse pour le doctorat en science économiques, Université Pierre Mendés-France, p p33-34

الإقليمية، من الضروري التطرق إلى تحديد الفضاء الذي يشمل الحيز الإقليمي، حيث استخدم Van Langenhove تعريف Nye (1969) للتكامل الدولي، فعرف الإقليمية على أنها مجموعة الدول المتقاربة، تتكون من عدد محدود من الدول المرتبطة ببعضها بعلاقة جغرافية وبدرجة معينة من الاعتماد المتبادل، حيث يمكن أن يكون التبادل المعتمد اقتصاديا أو سياسيا، فمن المصطلحات الفرنسية المتكررة وبشكل حصري تقريبا كل من: الإقليمية، الأقلمة، التكامل الاقتصادي الإقليمي،والجغرافيا الاقتصادية، قد تسهم إسهاما مهما في المناقشات المتضمنة مسألة التكامل الاقتصادي، حيث أن الدراسات المكرسة لإضفاء الطابع الإقليمي على الفضاء العالمي، لقيت سيطا كبيرا لاسيما في العلاقات الدولية والاقتصادية، في تمحور حول فكرة أن العولمة كمفهوم عصر ألغى العديد من الحواجز والقيود، لكن لا يمكن أخذ الفكرة بمبدأ الإطلاق، فتبقى الحدود الجغرافية في تأطير مكاني وانحصار وبعد المسافات نقطة غير قابل للكسر والتطويق الكامل من طرف مبادئ وتغييرات العولمة، وهنا لابد من تسليط الضوء أن القرب الجغرافي يبقى لا محالة احد أهم المحددات الرئيسية للمبادلات التجارية في ظل تخفيض التكاليف وسهولة النقل والتنقل، فتعتبر هذه النقطة من أهم التأثيرات الناجمة عن المراحل التكاملية في زيادة تدفق المبادلات وتعزيز عامل البعد الجغرافي، وهذا ما تم التركيز عليه في إطار الاقتصاد الجغرافي الجديد،أو من خلال تركيز المبادلات في مجموعات إقليمية كبيرة تتكون من دول مجاورة ما يسميه الأدب الأنجلوساكسوني "الأقلمة.[1]

فيعرف الإقليم على أنه مجموعة من الدول التي تتقاسم الحدود الجغرافية و تتسم بدرجة من التنسيق والترابط والتعاون فيما بينها[2]

[1](Catherine Figuière et Laetitia Guilhot(2007) : Vers une typologie des processus régionaux-le cas de l'Asie orientale, revue de tiers monde, N 21, p09.

فالإقليمية "Régionalisme" تسعى لتحقيق جهود التعاون الاقتصادي والأمني في مجموعة من الدول في منطقة جغرافية محددة، ويمكن الإشارة أن الإقليمية تنقسم إلى[1] :

- **الإقليمية المفتوحة Open Regionalisme**: ويقصد بها تلك الجهود التي تهدف إلى تشجيع التعاون في مجالات التجارة والاستثمار ؛
- **الإقليمية الرخوة soft Régionalisme** وتشير إلى تحقيق الاتفاق في إطار التعاون الأمني، إنشاء مؤسسات فوق قومية supra– national تكون قراراتها ملزمة لكل الدول الأعضاء.

لحد بعيد تبعث الإقليمية لبعض من التناقض، فهي بمثابة نقل للسياسة الحمائية من الإطار المحلي إلى الإقليمي وهو ما يعتبر غير كاف في ظل مبدأ العولمة والانفتاح الدولي.[2]

فالإقليمية الجديدة حالة وسطية بين بين المحلية التي تدفع الأفراد لتضييق نطاق اهتماماتها السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، وبين لا حدود العولمة التي تستهدف إزالة الحدود الجغرافية والحواجز الجمركية، فهذه الحالة الوسطية تهدف لانصهار الجهود ودعم التنسيق وتوحيد التوجه، وكذا توزيع الأرباح بشكل معقلن في ظل الإطار الإقليمي.[3]

وعليه يمكن اعتبار الإقليمية مجالا معقلنا بين الانفتاح العالمي المشتت وصدمات للاحمائية المطلقة، وبين المحلية والانغلاق الحابس لأنفاس الانتعاش الاقتصادي.

باعتبار الاقتصاد الركيزة الأولى للواقع الإقليمي، حيث إن تم ترجمة عملية إقليمية إلى واقع اقتصادي،فهذا يكافئ التدفقات الاقتصادية(السلع، والخدمات، والاستثمار المباشر وعوامل الإنتاج

---

(2) فؤاد بستيت(20): التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، الدار اللبنانية، ، ص15.

[3]Jean Coussy (1996) :Causes economique et imaginaires economique de la regionalisation, Cultures et cnflits, p p 1-2.

(3) زين الدين حماشي (2019): تأثير التكتل الاقتصادي على تموقع الشركات بداخله، دراسة حالة تكتل أمريكا الشمالية NAFTA، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 3

...) بين البلدان المتسمة "بالتركيز"، حيث تعتبر عملية الهيكلة الإقليمية داخل منطقة، تلك العلاقات الاقتصادية الأكثر كثافة بين البلدان التي تنتمي إلى نفس المنطقة الجغرافية الكبيرة أكثر منها مع بقية العالم.[1] وعليه الإقليمية هي حالة وسطية بين المحلية والعالمية[2]

فمن هذا المنطلق ماهي آليات خلق الإقليم لتحقيق نقطة الكثافة التبادلية باعتبار الفرض السابق؟

وفي تصويب على هذه الإجابة، يأتي الآن محل تصدر مفهوم التكامل الاقتصادي...

بداية بتعريف بيلا بلاسا، والذي يعتبر المفهوم الركيزة والأساسي، حيث عرف التكامل الاقتصادي على أنه عملية وحالة، عملية باعتباره يرمي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية، وحالةفي إتمام للفكرة التي قبلها، هي الصيغ المنتقاة للوصول إلى صيغة محددة من من صيغ التكامل الاقتصاديبين وحدات اقتصادية قومية مختلفة [3].

إذ يعتبر تعريف بيلا بلاسا، تعريفا شاملا، مجسدا لصورة التكامل الاقتصادي، باعتباره إلغاءا لجميع صور التمييز في إطار المبادلات الاقتصادي بالموازاة الحفاظ على صور السيادة الوطنية لكل دولة، بما يمكن التعبير عنه بالانصهار الإقليمي في ظل السيادة الوطنية المحلية.

أخذا بعين الاعتبار نقطة إلغاء صور التمييز، فالأكيد هو الظروف الجديدة التي ستطرأ على السوق والإنتاج، ومن هذا المدخل، تعدد مصوبات بناء مفهوم التكامل الاقتصادي للمنظرين.

وعلى هذا الأساس، يرى "Tinbergen"التكامل كعملية وحالة استنادا إلى تعريف بيلا بلاسا، إضافة على ذلك بأنه عبارة عن آلية لإيجاد أحسن السبل لتأطير العلاقات الاقتصادية الدولية ،والسعي لإزالة كافة العقبات أمام أشكال التعاون.في حين"Our Salvation" فقد أدمج في تعريفه جزئية

(1) Laetitia Guitlhot, ibii, p 35.

(2)زين الدين حماشي، المرجع نفسه، ص 3.

(3) Bella Balassa(1961):Towards q theory of econo;ic integration,international review for social science, vol 14,pp 1-2

التعاون، فكان تعريفه للتكامل الاقتصادي على أنه صورة من صور التعاون الاقتصاديعلى المستوى الدولي، ويدخل ضمنه على الأقل منطقة تجارة حرة من تم الاتحاد الجمركي ثم السوق المشتركة فالاتحاد الاقتصادي، وتشترك هذه الأشكال من التكامل الاقتصادي في خاصيتين هما: المساعدة على زيادة التخصص ومن تم زيادة حجم المبادلات بين الدول من خلال إلغاء القيود على التجارة،أما الخاصية الثانية فهي تقوم على التمييز في العلاقات مع الدول الأخرى، حيث يرى أن التكامل ليس هدفا في حد ذاته بقدر ماهو وسيلة لتحقيق الهدف والغاية التنموية.[1]

وضح محمد محمود الإمامأن نظرية التكامل الاقتصادي سادت في الاقتصاد الغربي ووجدت تأصيلها في أعمال بالاسا وماخلوب لتتطور لاحقا ويصير التكامل هو ايجاد أحسن اطار ممكن للعلاقات الاقتصادية الدوليةّ ، والسعي لإزالة العوائق أمام التعاون الاقتصادي ببين الدول [2]

فلم يكن مفهوم التكامل الاقتصادي بذلك الوضوح المطلوب رغم توجه الأدبيات له، فكما عرفة ميردال يعتبر التكامل الاقتصادي عملية اجتماعية واقتصادية تدمر الحواجز الاجتماعية الاقتصادية بين المشاركين في الأنشطة الاقتصادية. فالاقتصاد كما عرفه ميردال ليس متشبعا ما لم تكن جميع السبل مفتوحة للجميع ودفعت المكافاءات مقابل الإنتاج الخدمات بشكل متساوي، مع مراعاة أقل للاختلافات العرقية والاجتماعية والثقافية،[3]

إذ يفتح مفهوم التكامل الاقتصادي شقين، الشق الأول المؤطر للمفهومهو الشق الستاتيكي، ويعني إلغاء القيود بين الوحدات الاقتصادية لدول التكتل إلى درجة حدوث انعكاس على استخدام الإنتاج والاستهلاك وأسعار الصرف، أما الشق الثاني، فهو الايطار الديناميكي، حيث يتناول التكامل الذي يحصل بين اقتصاديات دول معينة لتكون تجمعات كبيرة متماسكةولذلك يعتبر التكامل الاقتصادي

(1)فؤاد أبو ستيت، مرجع سبق ذكره، ص ص 6- 8.

(2) عبد القادر رزيق المخادمي،مرجع سبق ذكره، ص 24.

(3) Bella Balassa(1961):Towards q theory of econo;ic integration,international review for social science, vol 14,P p 1-2

حالة وعملية ، وهو ضروري في مجالين يعتبران ساحة لسبل تحقيق التكامل الاقتصادي وانعكاس آثاره:

- **المجال الأول:** فيعملية النمو والتعاون والمشاركة؛
- **المجال الثاني:**متطلبات المنافسة والاستمرار في عالم التكتلات الاقتصادية.[1]

إضافة إلى تجميعية توجهات مجموعة من المنظرين لصياغة تعريف التكامل الاقتصادي الإقليم:

- ✓ فقد عرفه مارينوف، أنه عملية منسقة بين دول معنية بالاندماج العميق لعمليات الإنتاج الوطنية الخاصة بها والتي لا رجعة فيها بشكل موضوعي، وتؤدي إلى الإنشاء التدريجي لمجمع الاقتصادي موحد نسبيا؛
- ✓ أما بانوشيف Panusheff، فقد عرفه على أنه عملية دمجالاقتصاديات الوطنية في آليات مشتركة للتفاعل، حيث يصبح عملها المستقل عنصر من عناصر التطور الصاعد ومصدرا للديناميكية، مما يؤدي إلى الاعتماد الاقتصادي المتبادل[2]
- ✓ أما جان تينرجين فقد عرف التكامل الاقتصادي أنه عملية تشتمل على شقين يحملان التضاد بين السلب والإيجاب، فالجانب السلبي تتضح سماته في إزالة التمييز في كافة الإجراءات التقييدية (بما يؤثر على رفاهية المستهلك في بعض الأوقات وهذا ما سيتم توضيحه في المطلب الخاص بالآثار الستاتيكية للتكامل الاقتصادي)، أما الشق الإيجابي فيضم نقطة تسوية التفاوت القائم في السياسات التجارية ووضع سياسات ومؤسسات جديدة بصلاحيات الإجبار لخلق التنسيق اللازم في ظل الإطار التنظيمي الجديد،[3]

---

(1) عبد الكريم جابر شنجار العيساوي(2015): التكامل الاقتصادي العربي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، البطبعة الأولى، عمان، ص ص 18-19.

(2)EDUARD Marinov(2015) : Economic determinants of regional integration in developing counties, international journal of business and management, vol 3, p 23

(3)Mirolasav n.jovanovic and Richard g.n lipsey, Intrnational economic integration « limit and prospects », second adition, London, routledge,1998,p5.

- ✓ أما فرانسوا بيرو فقد عرف التكامل على أنها إزالة تدريجية للحواجز التي تعترض التجارة بين عدة بلدان ومواجهة بين سياسات كل بلد، وتنسيق ومواءمة المبادئ التوجيهية الاقتصادية [1]
- ✓ كما يعرفه Kahnert أنه عملية إزالة تدريجية لأشكال التمييز التي تحدث على الحدود الوطنية، وهنا المفارقة بين التقليل في التمييز بين البلدان التي يشار إليه بالتعاون الاقتصادي والتكامل الهادف إلى الإلغاء التام لذلك التمييز بين الدول الأعضاء؛
- ✓ ووفقا لنظرية التكامل ليبسي يمكن تعريفها على أنها ذلك الفرع من نظرية التعرفة الجمركية التي تتعامل مع آثار التعيرات التمييزية جغرافيا في الحواجز التجارية بين البلدان، أما مخلوب فيركز أنها جمع اقتصاديات دول منفصلة في منطقة اقتصادية أكبر
- ✓ أما Machlup Staley فيعرفانه الاستفاذة المثلى كمن تقسيم العمل بكفاءة،
- ✓ أشار Allen أن كل باحث يرى التكامل الاقتصادي بشكل مختلف، ولذلك كان من منظور بيلا بلاسا إلى الإنذماج واختلافه عن التعاون، فالتكامل هو الإلغاء التام للتمييز بين التعاون يقلل فقط من آثار التمييز السلبية[2]

- ✓ يرى Myrdal أن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج، ليس على المستوى الوطني بل أيضا على المستوى الإقليمي،حيث يشير إلى أنه من الأمثل للبلاد النامية أن تسعى إلى إيجاد التكامل الاقتصادي الكامل–الوحدة الاقتصادية – كما يجب على الدول الصناعية المتقدمة أن تفتح أسواقها وتزيل الحواجز والقيود على صادرات الدول النامية وتعطي لها الحق في حماية صناعتها الوليدة ، ولقد نصح إلى وجود التنسيق

(2) Geslin Morel Mayangui(2019) :Les principaux obstacles aux échanges commeriaux intra-régionaux en Afrique centrale : cas de Communauté economique et monétaire de l'Afrique centrale CEMAC, mémoire présenté dans le cadre de maitrise, école nationale d'administration publique,10.
(1)EDUARD Marinov(2015) : Economic determinants of regional integration in developing counties, international journal of business and management, vol 3, pp 22-39

والتجانس في السياسات الاقتصادية بين الدول النامية لتحقيق التكامل الاقتصادي في يرى بلاسا في مفارقة أنه من الممكن تحقيق التكامل بطريقة أسهل في ظل التكامل الدولي في استبعاد من تعريفه التكامل الاجتماعي والذي يشمل المساواة في مكافأة عناصر الإنتاج.

التكامل الاقتصادي يحد من تشوهات السياسة وآثارها على الاقتصاد، كما يؤدي إلى تحريك الحدود الوطنية وجعلها أقرب للسوق الدولية، حيث ينشأ عن التدفقات التجارية من جهة وتحويلها من جهة أخرى، ثلاث عناصر :[1]

- تأثير على الإنتاج أو استبدال السلع الداخلية مقابل السلع الخارجية؛
- التأثير على رفاهية المستهلكين و كذا الإيرادات الجمركية؛
- عمليات التحويل للتيار التبادلي.

حوصلة لما سبق ، تعتبر الطروحات النظرية للتكامل الاقتصادي كنتاج موجة التكتلات الاقتصادية، وكان الأساس للانطلاق نحو الفكر التكاملي ولذلك يمكن اعتباره محطة من مراحل التكامل الاقتصادي.

حيث تم التطرق للتكامل الاقتصادي على أساس : "تجمع عديد من الدول تحت تأطير روابط مقترنة بالجوار الجغرافي أو التماثل في الظروف الاقتصادية أو الانصهار الثقافي في محطة معينة سواء كانت منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي...، وعليه فالتكتل الاقتصادي درجة من درجات التكامل الاقتصادي[2] فهي بمثابة سلم للارتقاء في معالم مفهوم التكامل، فكلما كان خط سير التكتل في تقدم زاد الالتحام بين أعضاءه وتجسدت مراحل التكامل بشكل أعمق.

---

(3)Philippe hugon (2002): Les economie en developpement au regard des theiorie de regionalisations, edittion revue tiers monde, p11.

(2) بوقاعة زينب (2018): معوقات ومقومات مسيرة الغرب العربي لتحقيق التكامل الاقتصادي في ظل الواقع العالمي الجديد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة سطيف 1، الجزائر، ص ص 9-10.

إذ يمثل التكتل الاقتصادي عملية تطوير العلاقات الدولية (الدول الأعضاء)، وصولا غلى أشكال مستحدثة في شكل شركات و مؤسسات اقتصادية..فيمكن اعتبار التكتل الجانب التطبيقي للتكامل الاقتصادي.إن الطروحات النظرية للتكامل الاقتصادي كان نتاج موجة التكتلات الاقتصادية، وكان الأساس للانطلاق نحو الفكر التكاملي ولذلك يمكن اعتباره محطة من مراحل التكامل الاقتصادي.[1]

فبوجود تداخل بين مفهوم التكتل ومفهوم التكامل، لكن لو تم التحري لوجد أنهما وجهان لعملة واحدة، في علاقة ضمنية بين الشمول والجزئية، فلا يمكن الفصل وتعريف كل منهما على حدا، بقدر استعمال الموفهوم حسب مرحليته وموضع استعماله.

فالتكامل كما سبق الذكر هو ذو شقين، من حيث أنه يتم من خلالهمجموعة من الترتيبات التي من خلالها يتم قيام مستوى من مستويات التكامل الاقتصادي، أما الشق الثاني،فلأنه في النهاية إلى تجسيد كيان جديد مندمج بدرجات متفاوتة، فهو ضروري في مجالين أساسيين وهما: عملية النمو والتعاون والمشاركة، والتاني يكمن في متطلبات المنافسة والاستمرار في ظل عالم طغت فيه الكيانات المتكتلة[2]

2- التكامل الاقتصادي والتشابك المفاهيمي :

إن التكتل الاقتصادي كمفهوم منفصل وقائم بآلياته وخصوصيته، فمفهوم التكامل يخوض في نوع من التداخل والتشابك بينه وبين بعض المفاهيم المتقاربة في المعنى والهدف، فقد تعددت المفاهيم النظرية لتحقيق التنمية والأمن، وكذا الاستقرار السياسي والاقتصادي على المستويين الوطني والدولي، وبطرح مفهوم التكامل الاقتصادي سيفتح الباب لعدة تداخلات لمصطلحات بقدر عمق هذا المفهوم وشموليته .

(1) محمد مصطفى محمد، مرجع سبق ذكره، ص 44.

2 عبد الكريم جابر، مرجع سبق ذكره، ص ص 18-19.

- **التكامل الاقتصادي – التعاون الاقتصادي:**

لقد لجأت الدول النامية والدول السائرة نحو النمو في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية للتفكير الجدي والسعي لتطوير علاقاتها فيما بينها أو مع غيرها من الدول الغربية، وفي ظل التحولات المواكبة للقرن العشرين، والتي كانت نتاج الثورة الصناعية وما تبعها من ابتكارات في المجالات التقنية وزيادة حجم الإنتاج على المستوى الدولي، ظهر التوجه نحو التعاون، حيث أن هذا الأخير يأخذ طابعين، الطابع الأول بإرادة والطابع الثاني بإكراه، وهو ما يعكس تواطؤ السياسة على الاقتصاد، أوفي جهة معاكسة استغلال الاقتصاد السلطة السياسية، فهنا على الأغلب قيام علاقة التداخل قائمة لا محالة بين الجانب الاقتصادي والسياسي للدول، فعلى سبيل المثال ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من المناطق أثناء الحرب الباردة لمواجهة المد الشيوعي سواء في شكل أحلاف عسكرية كمنظمة حلف الشمال الأطلسي، إذ يعتبر التعاون مجموعة مكثفة من التفاعلات والاتصالات في المجالات المختلفة التي تسمح بالبناء وتحقيق التقدم وتعظيم درجة الأمن بين عدة أطراف ليسوا بالضرورة متقاربين جغرافيا.

كما يعتبره"Gonidec et CHarvin" صيغة من العلاقات الدولية، والتي تضمن تنفيذ سياسة متتابعة خلال فترة زمنية معينة، تسعى تلك الآليات المستمرة إلى توطيد العلاقات الدولية في مجال ما أو عدة مجالات مع التخفيف من القيود على حرية تنقل الوحدات المعنية، وعليه التعاون الارتباط والتنسيق في الميادين الاقتصادية وقد يشمل مفهوما أوسع كأن يتضمن التعاون في مجالات متعددة كالاقتصاد والسياسة والأمن.[1]

فاختلاف مفهمو التكامل عن مفهوم التعاون الاقتصادي يكمن في أن التعاون الاقتصادي يتضمن الأفعال الهادفة إلى التقليل من التمييز كالاتفاقيات الدولية الخاصة بالسياسات التجارية

[1] عمر مصطفى محمد (2014):التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية "دراسة تجارب مختلفة"، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 15

وغيرها، حيث يتم احتفاظ الوحدات الاقتصادية المكونة للدول المتعاونة في الجانب الاقتصادي بخصائصها واستقلاليتها، لكن من منظور التكامل الاقتصادي فعملية التكامل الاقتصادي تشمل التدابير المؤدية إلى قمع أشكال التمييز والحواجز التجارية[1].

فعلاقات التعاون الاقتصادي تشمل عادة العمليات التي تتم بين دولتين فأكثر في مجال اقتصادي معين بهدف تحقيق منفعة مشتركة ولمدة زمنية محددة على أساس المعاملة بالمثل، إما أن تكون ثنائية أو جماعية قطاع عام أو خاص، أو حتى عن طريق المساعدات التي تقدمها دولة إلى أخرى دون اتفاق مسبق.[2]

يبقى التعاون مقيدا بتأطير لنقطة إزالة الحواجز والعقبات في العلاقات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية واجراءات التنسيق بين الدول، في حين أن التكامل الاقتصاد تحرر تام من الحواجز والعقبات في تسلل مرحلي تحت تأطير سلطة فوق قومية.

تعتبر مرحلة التعاون مرحلة مبنية على مبدأ التبادل التجاري بعقد اتفاقيات تعاون في قطاع معين أو عدة قطاعات والعمل على خلق مشاريع مشتركة بغرض تسهيل حركة الانتقال عناصر الإنتاج[3].

ولدى ينبغي التمييز بين التكامل والتعاون، فالتعاون يشمل الإجراءات الرامية إلى التقليل من التمييز[4]

- **التكامل الاقتصادي – الشراكة:**

وتعني العلاقة المشتركة والقائمة على تحقيق المصالح المشتركة من جهة وتحديد مدى قدرات ومساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة. تعتبر الشراكة إحدى الوسائل العلمية الفعالة لتدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة من خلال الاستغلال

[1]. عز الدين بوحبل، مرجع سبق ذكره، ص

[2] عمر مصطفى محمد مرجع سبق ذكره، ص ص 15-16.

[(1)] بوقاعة زينب، مرجع سبق ذكره، ص10.

[(4)] Bela Balassa(1961) : The theory of economic integration, Allen and Unwin, London, p2

المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة في هذه الدول كما أنها تعتبر إحدى الوسائل لتحقيق التكامل لاقتصادي الإقليمي حيث تهدف النفع المتبادل المتضامن والمتكامل المبني على التكافؤ والاعتماد المتبادل والمصير الحضاري المشترك.

حيث يرى Jean Tousouz أن الشراكة عبارة عن تنظيم أو اتفاق بين بلدين أو أكثر في مجال أو مجالات متعد بطريقة لا تؤدي إلى نوع من البناء المؤسساتي بل الغرض منها بلوغ أهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة، كما يعتبر وسيلة لتقريب سياسات الأطراف من أجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل الاقتصادي وترجع أهمية الشراكة إلى كونها وسيلة هامة للاستغلال الأمثل للإمكانيات وتحقيق مصالح متبادلة[1].

فالشراكة يعتبر مفهوم الشراكة من المواضيع الحديثة في ظل متطلبات العلاقة الدولية إذ تم طرحه من طرف الأمم المتحدة للتجارة في الثمانينيات سبقا باعتبارها إستراتيجية تتبعها الدول في التعاون مع بعضها البعض عن إبرام اتفاقيات دولية، تتضمن تعاونا سياسيا كان أول على شكل مساعدات اقتصادية أو تقنية أو مالية، فتهدف عادة إلى تنفيذ سياسات الأطراف المتعاقدة من أجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول والخوض في صيغة التكامل الاقتصادي، وذلك من خلال تمهيد أرضية سلسة في إزاحة عوائق إنشاء التكتل الاقتصادي والخوض في مراحل التكامل المتقدمة.

وينطوي مفهوم الشراكة على أكثر من علاقة تعاون فهو اتفاق بين بلدين أو أكثر في مجالات متعددة، الغرض منها تحقيق أهداف ليس بالضرورة في منحى التوافق بل من الممكن أن تكون الاستفادة تبادلية[2].

---

(3)عمر مصطفى محمد، مرجع سبق ذكره، ص 15

(1)بوقاعة زينب، مرجع سبق ذكره، ص 16.

فالتكتل الاقتصادي يعتبر كيان منصهر الحدود بالمعنى الواسع حسب صورته والمستوى الذي يجسده، يكون بين دولتين فأكثر، في محاولة تنسيق السياسات وتوحيد الجهود، لبلوغ أهداف مشتركة مصرحة باختلاف البعد الحقيقي المستهدف، فالأثر سيكون حتما على الجانب الاقتصادي والسياسي وكذا الاجتماعي، بفعل مرحلية ذه الآثار المترتبة عن التكتل الاقتصادي، وكذا منعكسات الترتيبات القبلية لبلوغ مسعى التكتل الاقتصادي الإقليمي، ولذلك يمكن اعتبار التكتل الاقتصادي مفهوم شامل، متداخل مع مزايا بعض المفاهيم المتقاربة كالتعاون والشراكة والاندماج، إلا أنه يبقى مستقلا بآثار تحت قيد شروط قيامهوإن تشابهت مستهدفات هذه المفاهيم معه، فهو مفهوم وسيلة لتحيق الغاية التنموية من المنظور الاقتصادي، وغايات أخرى باختلاف أسباب القيام أبعادها.

بناءا على مسبق ذكره، يمكن تلخيص جملة الخصائص المجسدة من خلل مفهوم التكتلات الاقتصادية، فأهم خصائص التكتلات الاقتصادية تكمن فيما يلي:[1]

- حجمها الضخم من حيث الموارد والإنتاجية واتساع الأسواق سواء على الصعيد الاستهلاكي أو الإنتاجي، وتنوع الهياكل الاقتصادية والموارد وكثافة والحجم السكاني؛
- حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة؛
- المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في المنطقة التكاملية ولها سياسة تجارية موحدة اتجاه الدول لأخرى خارج نطاق التكتل؛
- ارتفاع نسبة التجارة البينية من مجمل تجارتها الخارجية وهذا ما ينعكس على الاستقلالية الاقتصادية لها، ويؤدي بالضرورة إلى الارتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابكها الاقتصادي وأسواقها؛
- الاستفادة من رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة التكاملية؛

[1] عبد الجليل جميل (2015):اقتصاديات التكامل وإشكالية التكتل الاقتصادي الأفريقي –حالة مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا NEPAD، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، ص 21.

- استدامة النمو الاقتصادي كنتيجة للآثار الديناميكية المتعلقة بحجم السوق وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة التنافسية المقترنة بتوسيع الأسواق؛
- قوة التفاوض على المستوى الدولي دفاعا عن المصالح وسعيا لتحقيق الأهداف.

وهذا ماسيتم الخوض فيه في العنصر الموالي في عرض للعوامل ومقومات بناء التكتل ومن جهة مقابلة معوقات استمراريته ونجاحه ومحاولة البحث في أسباب التعثر رغم توفر المقومات واحاح العوامل ...

المطلب الثاني: الإقليمية الجديدة

إن مقومات التكامل الاقتصادي تعتبر الممهدات وأسس القيام، لكن في الوقت الراهن، تم تخطي ميسرات القيام والتأسيس، وحان وقت تسليط الضوء على عوامل النجاح التي تعتبر الأجدر بالتسطير للاستفادة الحقيقية من المزايا الكامنة للتكامل الاقتصادي، وقبل الخوض في عوامل النجاح والاستمرارية المؤثرة في حركية مراحل التكامل التي سيتم الخوض فيها بالتفصيل، سيتم عرض بداية أهم المقومات المحفزة لبناء التوجه التكتلي:

1- التكتلات الاقتصادية بين مقومات التحقيق وعوامل استمرارية التطبيق:

ففي إطارالمفارقة بين عوامل النجاح وعوامل الجذب الأولية للتفرد بمزايا الخلق والبحث في تأسيس تكتل اقتصادي إقليمي، والتي غيابها يرادف غياب حافز التأسيس، لابد من تسليط الضوء بداية غلى أبرز هذه المقومات الأولية في تسبيق، حيث يمكن حوصلتها فيما يلي:

- **البعد الجغرافي** : حيث يعتبر البعد الجغرافي من أهم ما تبحث فيه أسس الارتكاز لبناء الوجهة التكتلية، وذلك لما تحمله هذه النقطة من مزايا تبرز في تكاليف النقل وسرعة المبادلات...؛

- **البعد الثقافي:** يمكن أن يكون للبعد الثقافي حصة كبيرة في نسبة نجاح وصواب التوجه التكتلي، باعتبار أن البعد الثقافي يلعب على نقطة تقبل المنتجات فيما ينصب على ارتفاع الطلب عليه أي أن الاستفادة من توسيع الأسواق في ظل التكتل الاقتصادي يتحكم فيه بدرجة كبيرة التلاحم الثقافي، فمثلا عند وجود تجانس ثقافي ديني لن تكون هناك تلك الحاجة الكبيرة إلى الترويج والتعريف أو الإقناع به، نظرا لتباعد الثقافات وعدم تقبل المنتوج واستغرابه، وبالتالي المعتمدات السلعية وهذا يمكن إسناده لدرجة كبيرة للنقطة السابقة فالتقارب الجغرافي بامكانه أن يخلق لحد ما تقارب ثقافي وتجانس يؤثر على ذوق وتوجه الطلب وإن كان للمستوى المعيشي أيضا علاقة وعدة نقاط أخرى على الأكيد؛
- التقارب في مستويات النمو الاقتصادي[1]
- **المصالح المشتركة:** وهنا لا يمكن اعتبارها منحصرة فقط في مجال، بل على أساس المصالح المتبادلة والاستفادة المعممة، كمثال الدول النامية التي تسعى لإضفاء طابع الانفتاح على اقتصادها، هذا المسعى بإمكانه أن يكون مقوم أكثر مثانة لاستمرارية سيرورة عمليات التكامل وهوالإطار التي تسعى إليه الإقليمية الجديدة؛
- يقوم التكامل الاقتصادي على وفرة أكبر في الموارد وعلى أسواق أكثر اتساعا، وهو الحال في التوجه التكتلي للجزائر نحو منطقة التجارة الحرة الإفريقية؛
- تجانس الاقتصاديات بالنسبة للدول المتكاملة يعتبر من أهم مقومات باعتبار أن الفوارق بين الاقتصاديات المتكاملة يعتبر حاجز بداية لأنه يبعث إلى التكامل الإتكالي المستنزف، فتجانس هياكل الدول المتكاملة وتماثلها يلعب دورا هامة في التوجه التكاملي، وإن كان هذا العنصر يمكن إدراجه في عوامل النجاح والاستمرارية؛

إضافة إلى تسليط الضوء على الشق التيسيري المتمثل في شق الموارد:[2]

[1] زهية لموشي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[1] عبد الرحمان روابح (2013):حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي، على ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص22.

- التخصص وتقسيم العمل يفضي بالضرورة إلى وفرات القيمة وهذا من أهم المقومات الضمنة للرفاهية والاستفادة المتكافئة بين البلدان المتكاملة؛
- توفر وسائل النقل والمواصلات لتسهيل المبادلات وتفادي الخوض في خلق هذه النقطة باعتبار تكاليفها؛
- توفر اليد العاملة المدربة والمؤهلة إضافة إلى حرية انتقالها بما يدعم الفكرة السابقة .

أيضا لابد من طرح مفارقة الأهداف بين الدول النامية والدول المتقدمة لرسم خارطة متوازنة بين مشاكل التطبيق وعوامل الاستمرارية في التوجه التكتلي المختار، بداية بالأهداف المرجوة التي تبني عليها الدول النامية توجهها التكتلي في الأساس:[1]

- تسعى الدول النامية من خلال توجهها التكتلي إلى إمكانية كسب مكانة تسمح لها بالمشاركة في صنع القرارات داخل المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، بدل تحلي الدول التقليدي المتعارف عليه في كونها متلقيا ومنفذا للسياسات المفروضة من طرف هذه المؤسسات، أي فرض مكانة تفاوضية وتواجد على الخارطة السياسية الدولية؛
- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستقطاب الشركات الكبرى باعتبار ماتزخره كدولة مضيفة من موارد استثمارية وبالمقابل ما تنقله الشركات من إمكانيات استثمارية،بما يسمح بخلق فرص عمل ونق التكنولوجيا والخبرة؛
- تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات، من خلال الإصلاحات الهيكلية اللازمة بالاعتماد على النقطة السابقة من جهة ومن جهة أخرى، تعتبر خطوة الإصلاحات خطوة تسبيقية للخوض في خطوة التكتل الفعلي، حيث أن هذا الأخير يعطي فترة تمهيدية تحفيزية للانفتاح والتصحيح الهيكلي خاصة على المستوى الإنتاجي، بما يسمح بتحسين المناخ الاستثماري للمستثمرين المحليين في مرحلة أولية، من تم فتح باب الجذب الاستثماري للأجانب في

[1] بوقاعة زينب، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-24.

تسليط الضوء على الحيز الإقليمي للدول المتكاملة، من تم في تغذية راجعة وحلقية علاقة تأثير وتأثر انعكاسا على المستثمر المحلي؛

- أيضا يعتبر تزايد اتفاقيات التكامل الإقليمي تعبيرا عن توجهات الدول النامية نحو تعميق اندماجها إقليميا، وجني ثمار تحرير التجارة اعتمادا على أطر وصيغ تفضيلية مختلفة ومتعددة في آن واحد، على حساب تحرير التجارة المتعددة الأطراف، في ظل غياب المصداقية والشفافية في النظام الدولي التجاري، من اجل أن يكون لها القدرة على التعامل الانتقائي مع العولمة الاقتصادية بما يخدم أهدافها وتوجهاتها وكذا مصالحها، ومقاومة طغيان الإدماج اللاإرادي في الاقتصاد الدولي؛
- إضافة أنه في انضمام الدول النامية إلى التكتلات الإقليمية في أي مرحلة من العمق كان التكامل، تعتبر خطوة إلى التخفيف من آثار العولمة الاقتصادية، حيث أن هذه الأخيرة تترافق وزيادة الحماية التي تطبقها الدول المتقدمة والتي عادة ما تستهدف على وجه الخصوص الواردات التي مصدرها الدول النامية، ومن جهة أخرى تلك المواقف المتشددة التي تتبناها الدول المتقدمة في منظمة التجارة العالمية، لإخضاع الترتيبات التفضيلية التي تعقدها الدول النامية فيما بينها أو مع أطراف أخرى للفحص والتدقيق بمقتضى أحكام المادة 24 من الاتفاق العام بشأن التعريفة الجمركية؛
- تعتبر محدودية الأسواق الداخلية وزيادة المنافسة الدولية دافعا قويا يحفز الدول النامية على الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية، كما ان تطور تجارة الخدمات في السنوات الاخيرة مقارنة بتجارة السلع كان سببا آخر في تشجيع البلدان النامية على الاندماج في اتفقيات تجارة حرة حيث أن النمو المرتفع الذي عرفته تجارة الخدمات زاد من اقبال المستثمرين على التمركز في البلدان النامية لأنه في الواقع تتطلب بيئة مشجعة لنشوء شركات مصدرة وجود أخرى تؤمن عناصر الخدمات اللازمة لعمليات الإنتاج؛

- تستطيع الدول الأعضاء في ظل التكامل الاقتصادي ان تحقق نوعا من الحماية لمنتجاتها تجاه الدول الغير الأعضاء وفي إطار الاتفاقيات الدولية، وتفاوض ضمن اتفاقيات التجارة العالمي كعضو واحد، ما يمكنها من الاستفادة من الاستثناءات الممنوحة للتكتلات الاقتصادية والمنصوص عليها في اتفاقية منظمة التجارة العالمية ؛
- كما تسعى على دفع الدول النامية في إطار التكتل إلى تبني النظم الاقتصادية والبنى التشريعية المعتمدة لدى القوى الاقتصادية العالمية الأمر الذي يعزز من فرصها في تدويل أنظمتها وتشريعيتها الوطنية.

وعليه كما هو ملاحظ السبب الرئيسي هو تحسين مستويات مشاركتها في الاقتصادي العالمي وتحقيق لاتساق المطلوب مع منظومة القواعد التجارية المتعددة الأطراف التي تشرف عليها منظمة التجارة العالمية.

في حين تسعى الدول المتقدمة في قرار التوجه التكتلي مع الدول النامية، إلى الحصول على المزايا السياسية التي تحققها لها من جانب الاستقرار السياسي الاقتصادي، من خلال حدودها، كما تسعى إلى تحسين شروط المنافسة لمنتجاتها، وفتح أسواق جديدة تسمح بانسياب السلع الزراعية وغير الزراعية والخدمات منتفعة بذلك من مزايا تفضيلية تفوق الإعفاءات التي تمنحها الدول النامية في إطار الاتفاقيات المتعددة الأطراف، طبقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين التكامل التنموي التكامل التبادلي، فالتكامل بالبلدان المتقدمة (الصناعية)، جاء متوجا للتطور الاقتصادي والاجتماعي، فالاندماج كان من أجل الحفاظ على مستويات الرفاهية المرتفعة واستدامتها، وعليه يمكن توجيه التكامل التبادلي لمنحى ارتفاع المستوى المعيشي والقوة الشرائية، أما بالنسبة للدول النامية فيمثل التكامل لاقتصادي فيما بينها بداية الطريق لرفع المستوى المعيشي، فيكون التكامل من أجل التنمية، وهنا المفارقة في تكامل للنمو وآخر بسبب النمو.

فبالإشارة إلى نظريات النمو الاقتصادي التي سيتم التطرق إليها في الفصل الموالي،يعتبر الوصول إلى درجات عالية من النمو وصولا إلى حد التشبع التنموي، فمرحلة التكامل التبادلي، من تم مرحلة التكامل التنموي (العكس)، يمكن استكمالها بمرحلة التكامل المتبادل (المتبادلة) (متقدمة –نامية) أين تكون الدول النامية في مرحلة التكامل التبادلي بدورها وفاقت مرحلة التكامل التنموي، في اختصار لسلم صعودها أنماط التكامل المفاهيمي وليس المرحلي، باعتبار ما تزخره من ثروات تسمح لها، على عكس الدول المتقدمة في الأغلب، وهي المزايا الحقيقية الكامنة للتكامل الاقتصادي.[1]

ومن أهم مشاكل وعراقيل التكامل الاقتصادي بعد قيامهّ:[2]

- مشكلة التعرفة الجمركية
- مشكلة الحماية لجمركية
- تقسيم إيراداتالجمارك
- تنسيق السياسات الاقتصادية(الضرائب وازدواجها، سعر الصرف...)

إن التكتل الاقتصادي كما سبق الذكر ليس غاية لذاته بل هو وسيلة لتحقيق غاية، سواء كان على الصعيد السياسي أو الاقتصادي، ولذلك مقومات التأسيس تعتبر خطوة في البداية وليس البداية، وخير دليل التعثرات التي حلت بعدة تجارب تكاملية، وعليه لابد من خارطة سير تمكن من مواكبة حركية الوجهة التكتلية واستمراريتها، وذلك من خلال التنسيق التدريجي للتشريعات في مجال الرسوم والتعريفات الجمركية، السياسية والتجارية، والسياسية النقدية، وسياسة الاستثمار...الخ، بمراعاة لظروف كل بلد والاختلاف في مستويات التنمية، حيث تطلب عملية تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية مفاوضات طويلة ومعقدة، بما يستدعي إلى وضع أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بصلاحيات متابعة للعمل.[3]

(1)فؤاد ابو ستيت، مرج سبق ذكره، ص 16.
(2)كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص320.
1 زهية لموشي، مرجع سبق ذكره، ص ص9-10.

لذلك لابد من تخطيط استراتيجي سباق، لكن في ظل الحاجة الملحة للتوجه التكتلي للاستفادة من مزاياه، فلا بد من إيجاد السبل للاستفادة السبقية. فان كانت هناك مرحلة تمهيدية تسمح بالتهديم الجزئي لكسب مناعة لولية ضد السياسة الحمائية في تسليط الضوء على الدول النامية ليست بكافية ولم تؤثر في نقطة التعثر المرحلي للتكامل الاقتصادي الإقليمي.

على ضوء ما سبق ماهي الآليات الداعمة لرصانة خطوة بناء تكتل قابل الاستمرارية في ارتكاز متين بتسليط الضوء على مشكل التنسيق السياسي؟

ومن هنا يمكن صياغة مجموعة من العوامل الرئيسة التي تسمح بإكمال خطوات التكامل، والاستفادة من المزايا الكامنة لخطو التكتلات الإقليمية الاقتصادية بصفة عامة:

- ✓ **التقارب الجغرافي: إذ** يمكن أن يكون من مقومات تأسيس وبناء التوجه التكتلي باعتبار أنه ركيزة وميزة لتحقيق التجانس والتقارب في الجانب الاجتماعي والثقافي تمهيدا لتحقيق هذا التجانس في الجانب الاقتصادي بناءا على الفكرة السابقة، فيمكنه أن يتوضع في مرحلة بعدية كمعرقل للمبادلات التجارية وتكبد تكلفة النقل... وهذت إن تم دمج هذه النقطة تحت مسمى" توفر وسائل النقل والاتصال"خاصة أن في مراحل متقدمة من التكامل[1]، ستتخطى الأمور التعريفة الجمركية والحواجز التجارية، إلى آليات انتقال رأس المال البشري والمورد المادي،فمن المشاكل الموازية لهذه النقطة هي نقطة توافق الاتجاه التكتلي مع دول بعيد جغرافيا بالمقابل فشله مع دول ذات النطاق القريب، ففي تسليم بأهمية هذا النقطة وفي نفس الوقت بصمة التجارب بعدم إمكانية الاعتماد عليها على حساب توجهات تكتلية تبادلية أكثر فعالية السؤال الذي يفرض نفسه، (ما هي السبل المثلى للتوفيق بين صواب التوجه التكتلي وبين سد ثغرة البعد الجغرافي لعدم تكب كلفة الفرصة البديلة؟)

- ✓ **تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس** إقليمي: إذ تعتبر من أهم العوامل لإنجاح التكامل الاقتصادي، في تخصيص لمشاريع إنتاجية في الدول الأعضاء على الأساس الإقليمي، حتى تتسم اقتصاديات الدول بالتكامل لا التنافر والتنافس السلبي المهم للتنسيق والإضافة، وهو ما يرفع حجم المبادلات التجارية ويزيد من درجة الاعتمادية بين الدول الأعضاء؛(فكيف يمكن خلق هذه المشاريع بطريقة انتقائية على أساس الطرح السابق في اطار التوجه التكتلي بنما يضيف لمزاياه وعدم التعثر في كبحه من خلال نفس الخطوة ببناء مشاريع متنافرة؟)
- ✓ **اصطلاح هيئات فوق قطرية :** حيث يتطلب قيام التكامل وإنجاحه وجود هيئات متخصصة ومؤسسات تخول لها صلاحية اتخاذ القرارات الخاصة بالسوق المشتركة وتنفيذها، دون إلزامها بالرجوع في كل مرة إلى الدول الأعضاء في عدم تغييب للسلطات القطرية أو خضوعها إلى سلطات أعلى منها، إذ تعتبر ممثلا للتجمع مع أطراف وهيئات نظيرة؛
- ✓ **التقارب في المستوى التنموي بين الأطراف المتكاملة** سيؤدي التقارب في مستويات النمو الاقتصادي إلى تفادي توليد فرص استقطاب باتجاهات الاقتصاديات الأقوى في حالة غياب التقارب التنموي على نحو ما يحدث في الدولة الواحدة إذا غاب دور المركزية في إعادة التوازن وتطوير المناطق الأقل نمو ، وهذا يعني أن التكامل بين دول ذات اقتصاديات متجانسة نسبيا ومتماثلة خلق فضاء حقيقي للتضامن، لكن مع التجارب التي خاضت في الخطوة التكاملية برهنت أن العكس في ظل تكامل غير متجانس يمكن فتح آفاق استفاذة كل طرف حسب الحاجة التنموية التي يطلبها من التكامل لكن هذا الأمر يتطلب شفافية وإطار مسير يبني قراراته على أساس المصلحة المتبادلة.
- ✓ توافر البنى التحتية لامكانية انتقال الوفرات الحجم والتقدم الاقتصادي .

في تركيز على قضية توزيع التكاليف والإيرادات، التيتشكل جانبا رئيسيا من جوانب التحليل الاقتصادي، فهو بمثابة مصدر تباين من الناحية العملية والنظرية، فعلى أرض الواقع كانت تجارب

التنمية في الستينيات ولسبعينيات تجسد هذا المشكل، في عدم إيجاد آليات تعويض عادلة خاصة في ظل تباين المستويات التنموية بين الدول الأعضاء من جهة، ومن جهة أخرى تشابه هياكل الإنتاج بشكل كبير بما يولد تشابه التجارة وهذا ما ينعكس سلبا على المبادلات البينية بما يجعل المكاسب محدود والتكاليف عالية [1]

فأسباب التعثر وإعاقة سيرورة النجاح والاستمرارية في تعميق مراحل التكامل(التكامل التقليدي) او الاستفادة المثلى من المزايا والآثار (الإقليمية الجديدة) بالإضافة إلى النقاط الرئيسية المذكورة سابقا، بعد التمحيص في العديد من التجارب، توصلت الدراسات أن سبب الفشل وإعاقة سيرورة التقدم في المراحل التكاملية:

- ✓ صغر حجم السوق الإقليمي؛
- ✓ انخفاض مستوى الاقتصاد والصناعة والصناعة التحويلية؛
- ✓ انخفاض المستوى التطوري للهياكل الأساسية بما يسبب هشاشة للهيكل الإنتاجي ونوعية المنتجات؛
- ✓ انعكاسا للنقطة السابقة، انخفاض المستوى التصديري؛
- ✓ إضافة أنه عادة بين الدول النامية، أنماط الإنتاج المتماثلة؛

بالإضافة إلى معترضات وعراقيل في طريق وسيرورة تنفيذ الأهداف :

- ✓ السياسة الحمائية للغاية وعدم امكانية المواءمة الإقليمية؛
- ✓ الجدل حول توزيع المكاسب ولا يمكن تسويتها بطريقة مرضية.

ولذلك حسب Theo Hitiris ، الذي يرى أن الدول النامية تكون بالفعل متشابهة ولكن ليست بالدرجة التي تطغى فيها في الدول الصناعية، ومن ذلك وجود، لكن وجود بعض السمات الأساسية

(1)Salif Koné (2006) Intgration economique, niveau de devevloppement et compensation equitble, revue tiers monde, n 188, pages 883 à 905.

التي تميز هذه اقتصاديات هذه الدول، كاختلاف درجة النمو والطاقة الغير الكاملة في انعكاس لعجز الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، إضافة إلى القيود المصطنعة على تحركات العمالة ورأس المال وكذا الرقابة الحكومية على العديد من النشاطات الاقتصادية تحت إطار السياسات الحمائية، ولهذا يعتبر التكتل الاقتصادي في الدول النامية غير هادف لمكاسب الرفاهية (الأثر الستاتيكي)، ولكن المسعى هو: [1]

- ✓ تحقيق معدلات نمو مرتفعة؛
- ✓ تحديث التكنولوجيا والتخصص القائم على المزايا المقارنة؛
- ✓ تحقيق تغيرات في هياكل الإنتاج والتجارة من أجل الإنتاج التصديري.

وعليه بقدر هشاشة الهياكل الاقتصادية وعدم القدرة على تحمل الآثار الستاتيكية الأولية للتكامل الاقتصادي الإقليمي، بقدر ما هي بحاجة للآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي حتى للاستفادة من الأثر الستاتيكي بحد ذاته؟ فهاهي الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي؟ وكيف يمكن تحقيق هذه المفارقة؟

في تسليط الضوء على الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي:

- ✓ **ارتفاع المنافسة،:** ففي حالة غياب الإطار التكتلي وما تحمله المراحل الأولى (منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي)، يكون المنتجين على مستوى السوق الوطنية في احتكار مطلق او احتكار قلة، حيث تكون لهم فرصة الاستمرار على ذاك الحال حتى في غياب للكفاءة التي تخلق هذا الاحتكار، وبمجرد تحير التجارة في الإطار التكاملي، يصير معيار الكفاءة فيصلية ليس فقط من حيث الاحتكار وتقسيم السوق بل في مسألة التواجد أو الزوال، بما يؤدي إلى إما التنافس الإيجابي بما يؤدي إلى خلق منتجات أكثر جودة، والتحسين والتطوير المستمرين للبقاء في ساحة المنافسة بما يخلق جملة من

[1] عبد الجليل جميل، مرجع سبق ذكره، ص 26.

المنتجين الأكفاء، أو الانسحاب بالنسبة للاحتكار السلبي الذي كان أساسه غياب البديل، أو في شق آخر الاندماج لانصهار المزايا وتوسيع السوق بما يزيد القدرة الإنتاجية وينعكس على المستهلك وكذا المنتج في آن واحد. مثال رونو؛

- ✓ **اقتصاديات الحجم:** وذلك بتعدي صغر وحدودية السوق الداخلي (المحلي) للدول ذات الاقتصاديات الصغيرة وتحقق اقتصاديات حجم كبير بالتصدير إلى السوق الإقليمي ومن تم السوق الدوي في إطار مزايا العنصر السابق وارتباطها بتعزيز القدرة التنافسية؛
- ✓ **الاستثمارات:** وتتباين الاستثمارات داخلية، كما سبق الإشارة لها وليدة الطلب الداخلي المتزايد المقترن بزيادة الرفاهية للمستهلك، أو استقطاب استثمار أجنبي مباشر المؤطر بإقليم التكامل بما يقدمه التحرير التجاري من مزايا خاصة في إطار الإقليمية الجديدة، التي تشجع هذه النقطة، باعتبار أنها تختصر مزايا مرحلية بما يدعم القوام الاستثماري، أيضا لابد من الإشارة إلى أهم نقطة والتي تضمنت النقاط السابقة، صؤيحة وهي نقطة اتساع السوق، كما وبتسليط الضوء على النطاق الخارجي، فإن تم خطوة التحرير التجاري بنجاح بين الدول الأعضاء اخذا بعين الاعتبار النقاط السابقة من الآثار، فستكون بدورها قوة ضاغطة من حيث الاكتفاء وخاصة من حيث معاناة الدول من أثر تحويل التجارة وخسارة حصص سوقية من إطار التكتل، وعليه يصير جذب الاستثمار جذب إلزام وضغط للحد من أثر التحويل التجاري، وعليه حتى أثر تحويل التجارة السلبي، يمكن فتح باب ايجابية وآفاق استثمارية تخدم النطاق الإقليمي ككل، وكمثال عن ذلك حالة الاستثمارات الأمريكية في الاتحاد الأوروبي، والتي كان هدفها . (تدويل الانتاج/ الصناعة من أجل الجمارك/relocalisation).

ففي مرحلة أولية لا تتوفر الشروط الموضوعية لنجاحه واستغلال الحقيقية فالهياكل الإنتاجية متخلفة والتكامل التبادلي ليس من شأنه زيادة المبادلات التجارية وهذا للأسف التوجه الأول القائم، لكن مزايا التكامل طويلة المدى والعمل على تحقيقه لا يكمن في الصعود في سلم مراحله بل الأخذ بعين الاعتبار نقطة الانتقال النمطي بين التبادلي والتنموي إلى الارتقاء

بمفهوم التبادل في استفادة فعلية للطرفين وليس علاقة استنزاف – واحتياج تحت قمع سلطوي.

بناءا على ما سبق طرحه، تجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين التكامل التنموي والتكامل التبادلي، فالتكامل في الدول المتقدمة (الصناعية) جاء متوجا للتطور الاقتصادي والاجتماعي، فالاندماج كان من الحفاظ على مستويات الرفاهية المرتفعة في هذه البلدان واستدامتها، وعليه يمكن توجيه التكامل التبادلي لمنحى ارتفاع المستوى المعيشي والقوة الشرائية، اما بالنسبة للدول النامية فيمثل التكامل بداية الطريق لرفع مستويات المعيشة، فعادة ما يكون التكامل من أجل التنمية[1]، وهنا المفارقة في تكامل من أجل النمو وتكامل بسبب النمو وإن كان هدف الدول النامية هو مرحلة أولية تحقيق التنمية الاقتصادية، لكنها تتجه نحو التكامل التبادلي.

الشكل رقم1-1: التكامل التنموي والتكامل التبادلي لتحقيق الندية في العلاقات التكاملية

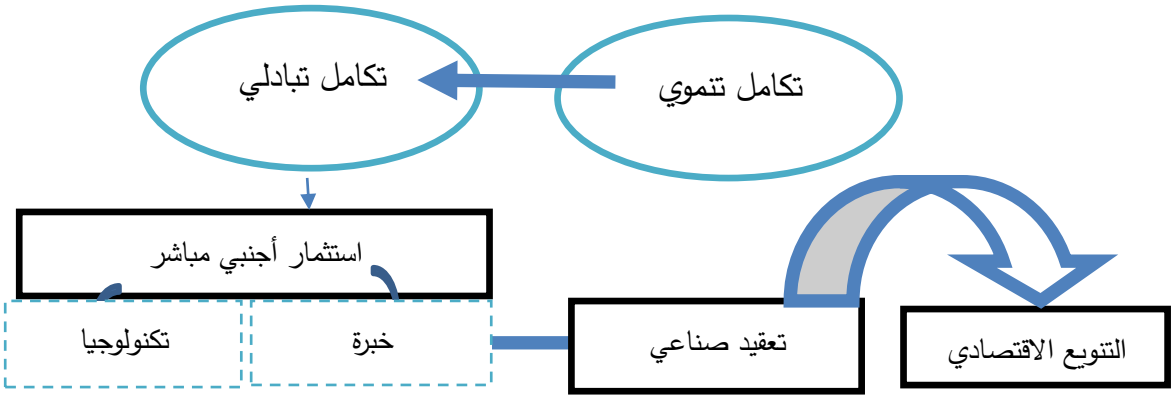

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على الطرح السابق.

[1] فؤاد أبوستيت ، مرجع سبق ذكره، ص17

حيث باختلاف أنواع التكامل الاقتصادي، لابد من من إدراج الاتجاه الذي يتخذه التكامل فبين تكامل رأسي وأفقي تختلف أهداف التكامل الاقتصادي ومنحى الاستفادة من مزاياه، أنواع التكامل الاقتصادي بالاتصال بما سبق لخلق توليفة من كل جزء فالتكامل ليس نوع منفصل بل هو جزء من كل تعريف ليخلق المزايا المرجوة و تحقيق التكامل .

فالهدف من التكامل باعتبار مزاياه هو تحقيق وفرات حجم والتي تعتبر النقطة المحورية لأغلب المزايا المستنبطة، فالتنويع الاقتصادي لا يأتي إلا من خلال التنويع الصناعي، والصناعة أساس التقدم، وأساسها التكنولوجيا، لأن الصناعة تحتاج الآلة والخبرة[1]، التي بدورها تحقق التعقيد الاقتصادي،بمعنى في مرحلة أولية الزيادة في الصادرات من السلع التامة والتخلي عن مبدأ الاستنزاف المتمثل في تصدير المواد الخام، من تم تطوير المنتجات المصنعة بدوها وزيادة تعقيدها بما يؤدي إلى زيادة مساهمتها في الناتج المحلي وتحقيق الفائض وهنا الوفرات المطلوبة، وإعادة الدورات الاستثمارية لزيادة التعقيد وليست فقط لخلق مناصب شغل وهو ما تعديناه في المرحلة التنموية ويمكن أن تكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي الثغرة في سيادة التعقيد من خلال زيادة التعلم من جهة والبنى التحتية وقاعدة أولية للتصنيع تسمح بالتطوير وبالتعقيد.

فيمكن النظر للتكامل لاقتصادي من حيث طبيعته والمستوى الذي يأخذه، لاسيما ما يتعلق بنوعية العلاقة التي تقوم بين الدول المتكاملة وطبيعة توزيع منافع التكامل وآثاره بين هذه الأطراف، ويلمس في هذا المجال نوعان من العلاقات: [2]

- **علاقات تكامل رأسي:** ظهرت هذه العلاقات في مرحلة الاستعمار، حيث فرض على المستعمرات أن تتخصص بإنتاج المواد الأولية في حين كانت الدول المستعمرة تقوم بتصنيع هذه المواد، إن هذا النوع من التكامل المفروض من الدول الرأسمالية المستعمرة، يؤدي إلى تقسيم عمل غير متكافئ يجري لمصلحة الدول المتطورة، ومن تم تتسع الفجوة

(1)عبد الجليل جميل، ص 32.

بينها ومثل هذا التكامل المفروض لا يندرج في مفهوم التكامل الإرادي لمصلحة الأطراف المتكاملة.

- **علاقات التكامل الأفقي:** وقد بدأت هذه العلاقات بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة الشروط الجديدة، ولاسيما الثروة العلمية التقنية، ظهور دول المنظومة الاشتراكية واتساع حركة التحرر في العالم، وتقوم هذه العلاقة مبدئيا بين أطراف متجانسة في طبيعة أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية أو ذات انتماء قومي أو جغرافي واحد، إضافة إلى تقارب مستوى تطورها الاقتصادي إذ تتكامل العملية الإنتاجية على أسس جديدة من التخصص وتقسيم العمل بإقامة علاقات متكافئة لتحقيق مصالح مشتركة بين الدول الأعضاء كما يمكن النظر للتكامل الاقتصادي من حيث طبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي للدول أطراف التكامل، إذ يكون التكامل الرأسمالي الذي يقوم بين الدول الرأسمالية والتكامل الاشتراكي الذي يقوم بين الدول الدول الاشتراكية وكذلك التكامل بين الدول النامية .

في تسليط الضوء على الآثار الستاتيكيةمن هذا المنطلق، يستوحي أن الأثر الديناميكي في هذه الحالة لو كان استباقي للأثر الستاتيكي بإمكانه أن يحقق سدا لثغرة التعثر خاصة بالنسبة للتكتلات بين الدول النامية، فهل الإقليمية الجديدة بإمكانها أن تكون حلا؟

2- الإقليمية الجديدة والمزايا الكامنة للتكامل الاقتصادية:

لاستند الإقليمية الجديدة على نظرية بديلة للتكامل الاقتصادي، بل في نفس منحى الاستهداف لكن بنمط مختلف تخلق فيه شروط جديدة وتسقط بعضها، حيث لم يتفق الباحثون على تحديد مفهوم موحد للإقليمية، وهذا راجع إلى تحليل الظواهر المؤثرة في التعاون الإقليمي من جهة وإلى المرونة وقابلية المفهوم للاستمرارية التطورية بوصفها نظرية مازالت تحتاج إلى التعديل من جهة أخرى، حيث قام مجموعة من الباحثين الاقتصاديين للبنك الدولي بدراسة تم من خلالها تعريف الإقليمية المفتوحة

كترجمة للإقليمية الجدية بأنها: "الانفتاح الذي يجعل اتفاقيات التكامل أكثر اعتدالا، كما أنها تهدف إلى تحقيق المنفعة للأعضاء المشكلة لها".

عرفها Hetteme" على أنهاعملية معقدة تنطوي على محاولة توحيد مجموعة الدول أو إرساء التعاون بينها، نتيجة تفاعل الدول مع المتغيرات العالمية المتسارعة، التي تستوجب الدخول في تكتلات لاجتناب آثارها السلبية، أو لمواكبة التطورات الحاصلة في شتى المجالات.

فإن كان في المطلب السابق تم التطرق للإقليمية كمفهوم مرتبط بالحيز الجغرافي، فالآن سيتم تصويب المناقشة للمفهوم باعتباره خطوة انبثقت من طيات تجارب التكامل الاقتصادي.[1]

نشأت الإقليمية الجديدة في إطار التقلبات الاقتصادية التي شهدتها فترة السبعينات وما ترتب عنها من آثار سلبية بخصوص ارتفاع المديونية وتراكمها في الفترة الموالية والتي بالموازاة شهدت أوروبا تطورا ملحوظا في سيرورة مراحل تكاملها الاقتصادي في توجهها للاكتفاء بالسوق الداخلية إيمانا ان دفع النمو يكون من الداخل، بما جعلها تكتفي بالسوق الداخلية كبديل عن الأسواق الخارجية، تحت مسمى " التصلب الأوروبي"(Fortress)، بما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تناشد بالعودة إلى الإطار المتعدد من خلال التكامل الإقليمي، وبتسليط الضوء على الدول النامية التي أيقنت أن السياسات الحمائية ونهج الإحلال محل الواردات، بات عقيما في ظل التخبط في المديونية الذي جعلها تبحث عن مورد للحصول على العملة الصعبة (السياسة التصديرية)، فكان عليها التوجه للانفتاح النسبي إقليميا، لكن واقعها التنموي كان عاجزا ولا يزال خرق الحاجز التأهلي للسوق الدولية. فكان اللجوء لتوثيق العلاقات مع الدول المكتسحة الأسواق الدولية هو المخرج الموجود.[2]

(1) زينب وقاعة، مرجع سبق ذكره، ص ص35-36.

(1) إيمان شليحي (2006): التكامل الاقتصادي الإقليمي وإمكانيات التنمية بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير، تخصص تسيير دولي، جامعة باجي مختار، عنابة ص

و من أهم خصائص الإقليمية الجديدة:[1]

- ✓ تخطي التدرج المرحلي وفتح باب فرصة اقتناص المزايا التي كانت مكبوحة في إطار عرقلة تقيد بشروط التعميق المرحلي، في مرحلة أولية ووحيدة تكمن في منطقة تجارة حرة، تسمح بانتقال رأس المال وعناصر العمل والخدمات، وإن كان هناك تخطي لقاعدة بيلا بالاسا، فهي مرحلة تبدأ وتنتهي في تحرير التجارة ورأس المال والعمل وكذا الخدمات، وهدفها النهائي بعيد عن الاندماج في مفارقة عن التكامل الاقتصادي التقليدي؛
- ✓ أيضا التباين في المستوى الاقتصادي في استبعاد لضرورة تقارب المستوى بين الدول المتكتلة في إعادة تشكيل لعلاقات شمال–جنوب بقيادة الضفة الشمالية (المتقدمة) في إتاحة المجال للمساهمة ومساندة الإصلاحات الاقتصادية بما يسمح للدول النامية من تحسي آداءها الاقتصادي وتصحيح سياساتها الاقتصادية، وهذا ما يفسر ازدواجية التعامل بين السماح بانتقال رؤوس الأموال والسلع من الشمال إلى الجنوب لكن بالمقابل اشتراط عزل الانتقال لليد العاملة الغير مؤهلة من الجنوب إلى الشمال.
- ✓ إقليمية مفتوحة يسقط فيها البعد الجغرافي أمام المصالح المشتركة، كما تفتح الباب للتعددية العضوية والتوسع الأفقي وهو ما جعل دول في تكتلاتٌ إقليمية تسعى للارتباط المتعدي باتفاقيات مع عدة اطراف ثنائية او متعددة الاطراف بحثا عن منافع أكثر.
- ✓ تعرف الإقليمية الجديدة سياسة مصممة لخفض الحواجز التجارية بين بعض الدول بغض النظر عن تقاربها الجغرافي، فرغم أنه لا يمكن نفي أن العامل الجغرافي يبقى محوريا للبناءالإقليمي، لكنه ليس مصيري في خلق التوجه التكتلي، فيمكن أن تلعب المصالح

[1] بوقاعة زينب، مرجع سبق ذكره، ص 40

المشتركة الدورة الفيصلية الذي يتغاضى البعد الجغرافي، فيصير الإنتماء إقليميا بحثا لا جغرافيا.[1]

حيث أن الاتحاد الأوروبي قد اعتمد على حجم من التنمية، التي سمحت له بالتحمل والاستمرارية تحت راية رؤية إستراتيجية تحتاج الصبر في ظل هامش أمان تنموي، فالدول النامية تحتاج نقلة نوعية في ظل تقهقرها التنموي وبالموازاة الدينامكية التنموية في الدول المتقدمة، ففي إطار التكامل التقليدي هناك ارتباط وثيق بين كل مرحلة وما قبلها، باعتبار مبدأ الارتباط السببي، فإن لم تستطع الدول تحقيق هذا الانتقال ستبوء كل المجهودات بالفشل، وهذا بالفعل ما يحدث في ظل مساس أثار إنشاء المناطق التجارة الحرة الهيكل الاقتصادي بشكل مباشر من خلال الآثار الستاتيكية، وباعتبار الهياكل الاقتصادية للدولة النامة ذات الطبيعة الهشة التي لا تتحمل حتى ظرفية سلبية الأثر الستاتيكي، باتت تتخبط بين توفر المقومات وغياب عوامل النجاح والاستمرارية، فهل يمكن اعتبار الإقليمية الجديدة مخرجا متوسما فيه من ثغرة التعثر؟

وهذا هو المستهدف، في أن يزد في المرحلتان الأوليتان من التكامل الاقتصادي يزيد الرفاه للمجتمع المحلي من خلال الاستفادة من أثر خلق الجارة والاستثمار الأمثل للمواد تضمين للآثار الديناميكية التي تتيحها آليات الإقليمية الجديدة.[2]

وعليه بإمكان الإقليمية الجديدة اقتناص المزايا من الآثار الديناميكية للتكتل الاقتصادي بشكل مسبق ومعالجة إشكالية عدم القدرة على تحمل الآثار الستاتيكية الأولية تحديدا أثر خلق التجارة. بالمقارنة مع مشاكل التكامل من جهة و مقومات النجاح من جهة أخرى لابد من بعض الإضافات التي تمثل

[1] بضياف عبد المالك(2004): التكامل الاقتصادي الإقليمي كإستراتيجية لتنمية القدرة التنافسية الاقتصادية دراسة حالة الاقتصاديات، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاديات التجارة الخارجية، جامعة باجي مختار، عنابة، ص 104.

[2] Andras Inotai(1991) :Regional integration among developing countries, Revisited, the trade divisca, country economics department, The world bank. p .4

الفيصل بين المفاهيم التقليدية والبحث في نفس الحلقة المفرغة والبحث في نتائج بدل السعي لتغييرها، ويمكن تجسيد هذا في الشكل الآتي:

الشكل رقم 1-2: مزايا التكامل الاقتصادي بين الأثير والتأثر

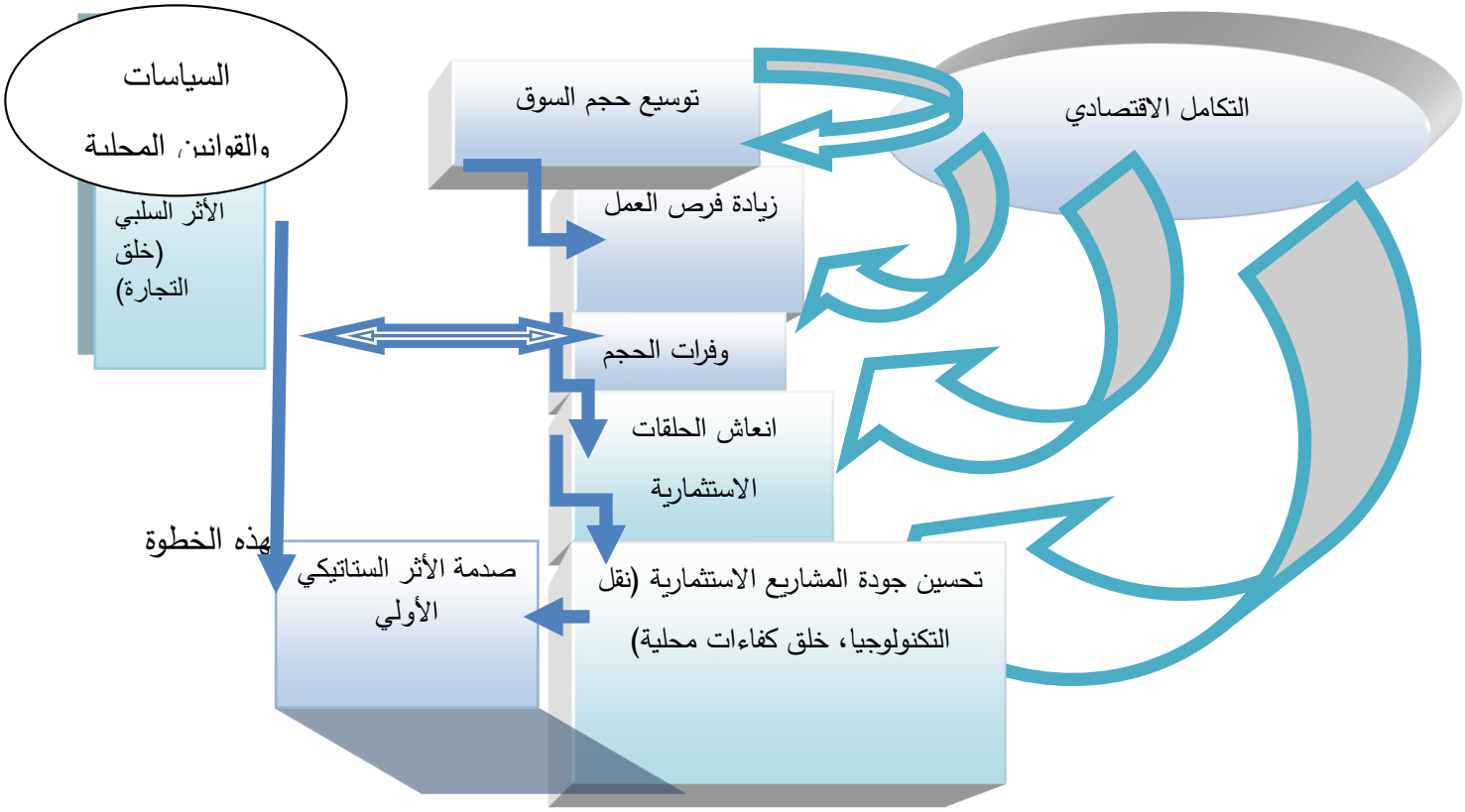

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الطرح والتحليل السابق عرضه.

ولغرض تحقيق هذا النموذج، وبالمقارنة مع مشاكل التكامل من جهة و مقومات النجاح من جهة أخرى لابد من بعض الإضافات التي تمثل الفيصل بين المفاهيم التقليدية والبحث في نفس الحلقة المفرغة والبحث في نتائج بدل السعي لتغييرها، ويمكن تجسيد هذا في الشكل الآتي:

الشكل رقم1-3: النموذج المعدل لمزايا التكامل .

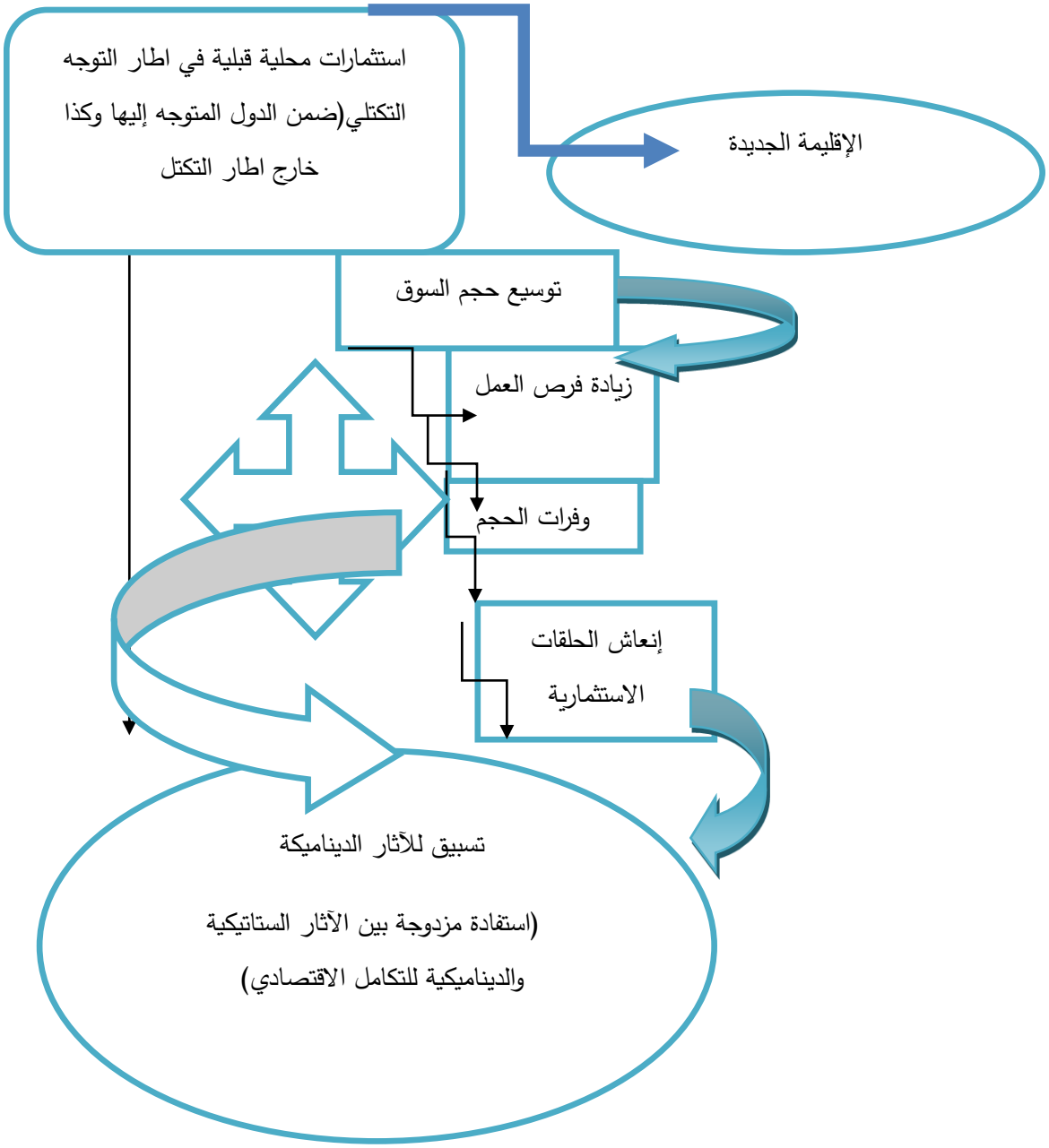

المصدر : من إعداد الباحثة من خلال تحليل الأفكار السابقة.

وعليه في استحداث شروط وسقوط أخرى في كنف التحول نحو الإقليمية الجديدة، أين يمكن تسطيرها بناءا على المنطلق الفكري السابق، فشروط التكامل الاقتصادي الحقيقية، هي مزيج بين

مقومات البناء و ركائز النجاح والاستمرارية في دمج مع متطلبات سد ثغرة المشاكل المعرقلة بطريقة احترازية مسبقة، وهذا هو بالفعل ما يعتبر مقوم البداية السليمة التي تسمح بالنجاح والاستمرارية المرجوة، ولذلك فلا بد من التفرقة بين ركائز ومغريات التأسيس ومسهلاته، وبين ضروريات القيام وشروطه، وبين عوامل النجاح وأفق تعميق المراحل وتفعيل الاستفادة من جهة أخرى.

بداية بأهم نقطة تمزج بين المقوم و عامل النجاح، وهي التدرج في تنسيق السياسات، فتعتبر الاتفاق بين الأطراف حول صيغة تدريجية وآلية في الحركة نحو التكامل، من خلال التنسيق التدريجي للتشريعات في مجالات الرسوم والتعريفات الجمركية والسياسات التجارية والسياسة النقدية وسياسة الاستثمار، بمراعاة ظروف كل بلد خاصة فيما يتعلق بإختلاف مستويات التنمية الاقتصادية. إذ تتطلب عملية تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية مفاوضات ذات رؤية استشرافية معمقة وتستدعي أيضا وضع أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بصلاحيات متابعة العمل.

أيضا توافر البنى التحية الأساسية الملائمة، إذ لا يتيح المجال الإقليمي في الأغلب إمكانية انتقال وفرات الحجم والتقدم الاقتصادي إلا في حال توافر شبكة نقل ومواصلات واتصالات ملائمة اللوجستيك، فهذه النقطة تعتبر من النقاط المحورية فيما يخص توسيع حركة التبادل التجاري الذي بدوره يعتبر أساس العملية التكاملية بين الدول، فمن خلاله يمكن تكامل عمليات الاستثمار والمشاريع الإنتاجية واستغلال الموارد الإقليمية،[1] ولذلك بين الإقليمية الجديدة والتكامل التقليدي ففي ظل ضرورة التقارب الجغرافي في ظل التكامل التقليدي لتيسير هذه النقطة جاءت الإقليمية الجديدة في خلق لمزايا اللوجستيك باغتنام مزايا إضافية في كسر للامرونة المرحلية للتكامل التقليدي فيما يسمى باللوجستيك والذي يعتبر محورا رئيسيا لتحقيق وتعويض مزايا التقارب الجغرافي. وهنا الفرق بين متطلبات القيام والبناء وبين عوامل النجاح في عقلنة المتطلبات وإضفاء طابع المرونة المرحلية .

(1) زهية لموشي(2016): آلية تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية في ظل العولمة-دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ص

كما أن الأنشطة المشتركة على المستوى الإقليمي في إطار المصالح المشتركة ضد استنزاف الاقتصاد الدولي .

فيمكن اعتبار أن الإقليمية الجديدة مدخلا فعالا لتعزيز الآثار الدينامكية بالاستفادة من مزايا مراحل متقدمة في البداية وكسرعقم الاستفادة في انحصارها في مبدأ المزايا المرحلية.

المطلب الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي وآثاره

إن جوهر المفارقة المطروحة في المطلب السابق، مبنية على أساس المزايا المرحلية للتكامل الاقتصادي الإقليمي، فبتعميق المراحل يمكن الاستفادة من المزايا الكامنة للتكامل.

قد ساهم كتاب بيلا بلاسا في نظرية التكامل الاقتصادي بشكل كبير تجلى في توضيح المسألة بشكل معمق، فوفقا لبلاسا هناك أربع مراحل مختلفة من التكامل الاقتصادي، منطقة التجارة الحرةFTA، والاتحاد الجمركي CU، السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي، باعتبار أن أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي ذات سيمة تطورية، كل مخطط ذي مرتبة أعلى يحتوي على خصائص العناصر الدنيا والجديدة التي توسع نطاق ومحتوى عملية التكامل، إذ يمكن اعتبار المراحل خطوات لعملية الهدف النهائي ولتحقيق التكامل الكامل في تنسيق السياسات النقدية الاقتصادية والاجتماعية المشتركة والمؤسسات فوق الوطنية التي تكون قراراتها ملزمة للدول الأعضاء، بقدر ما يرتبط كل شكل أكثر تقدما بمزيد من السيادة الوطنية من قبل الدول الأعضاء إذ يتجلى ذلك حتى في وضعهم الأهداف في عملية التكامل، حيث الانتقال إلى مراحل أعلى من التكامل يعني توسيع مجالات الحياة الاقتصادية موضوع التكامل، ويمكن أن تبدأ العملية من احد \المستويات فليس هنالك مرحلة متفق عليه في المراحل هنا تم اتخاذ ثمانية مراحل وفقا لنهج بلاسا[1]

(1) EDUARD Marinov, Op.cit, p24.

لكن هناك من تطرق لمراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي، بإضافة مراحل أخرى، ولطرح المراحل بشكل شامل تم تجميع المراحل الستة، من مرحلة تفضلية إلى منطقة تجارة حرة، فاتحاد جمركي، ومن السوق المشتركة، وصولا للاتحاد الاقتصادي، ليكون في قمة هم تسلسل المراحل الاتحاد النقدي.

وحوصلة لمراحل التكامل الاقتصادي قبل الخوض في تحليلها المفصل، تم عرض ملخصها مع بعض الأمثلة في الجدول الآتي:

الجدول رقم 1-1 : السمات الأساسية لمراحل التكامل الاقتصادي بالأمثلة

مرحلة التكامل	الخصائص الرئيسية	الأمثلة
اتفاقية التجارة التفاضلية	تخفيض الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء	**ثنائية:** الاتحاد الأوروبي- دول ACP، الهند- Mercosur 2009،آسيان - الصين 2005 **متعددة الأطراف:** اتفاقية التجارة في آسيا ودول المحيط الهادي، منظمة التعاون الاقتصادي ECO، نظام الأفضليات المعمم النظام العالمي للافضليات التجارية بين البلدان النامية GSTP رابطة أمريكا اللاتينيةللتكامل LAIA/ALADI مجموعة رأس الحربية الميلانيزية MSG بروتوكول بشأن المفاوضات التجارية PTN

		الدولي:اتفاقية التجارة التفضيلية لجنوب شرق آسيا SAPTA اتفاقية التجارة الإقليمية والتعاون الاقتصادي لجنوب المحيط الهادي SPARTECA
	الرسوم الجمركية الصفرية	منطقة التجارة الحرة لرابطة جنوب شرق آسيا اتفاقية التجارة لآسيا والمحيط الهادئ نظام تكامل أمريكا الوسطى اتفاقية التجارة الحرة لأوروبا الوسطى السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا الكوميسا منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اتفاقية التجارة الحرة G-3 اتفاقية التجارة الحرة بين جمهورية الدومينيكان وأمريكا الوسطى-DR CAFTA مجلس التعاون الخليجي اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA تحالف المحيط الهادئ اتفاقية التجارة الحرة لجنوب آسيا الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي السوق الجنوبية المشتركة

		الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية عبر المحيط الهادئ
الاتحاد الجمركي	التعرفة الجمركية الموحدة	مجموعة دول الأنديز السوق الجنوبية المشتركة مجموعة شرق إفريقيا الاتحاد الجمركي لبيلاروسيا وكازاسختان وروسيا، الاتحاد الأوروبي– أندورا، الاتحاد الأوروبي– سان مارينو، الاتحاد الأوروبي–تركيا، الاتحاد الأوروبي سويسرا،
السوق المشتركة	حرية حركة عوامل الإنتاج	المنطقة الاقتصادية الاوروبية الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة منطقة التجارة الحرة لجنوب آسيا الفضاء الاقتصادي المشترك للاتحاد الجمركي لبيلاروسيا وكزسختان وروسيا سويسرا– الاتحاد الأوروبي كندا– اتفاقية التجارة الداخلية
الاتحاد الاقتصادي والنقدي	السياسة النقدية المشتركة، العملة المشتركة	الاتحاد الاقتصادي والنقدي للاتحاد الاوروبي، اتحاد عملة شرق الكاريبي،موناكو–منطة اليورو
التكامل الاقتصادي الكامل	الكفاءات الفوق وطنية وتوحيد السياسات الاقتصادية	

الاتحاد السياسي	السياسات المشتركة في العلاقات الخارجية والأمن والعدالة والشؤون الداخلية	

La source : EDUARD Marinov(2015) : Economic determinants of regional integration in developing counties, international journal of business and management, p24.

1- ترتيبات التجارة التفضيلية بين الوجه التقليدي والتوجه المستحدث في إطار الأقيمية الجديدة:

تنتج بعض المزايا في تخفيض نسبي محدود للرسوم الجمركية مع الحفاظ على العديد من القيود على التعاملات بين الدول الأعضاء، كمثال عن ذلك الكومنولث الذي عرف بنظام التفضيل الإمبراطوريّ، إشارة إلى أن هذا المفهوم ليس بالمستحدث.

إذ تضع الدولة مجموعة من الترتيبات لتخفيض الحواجز الجمركية والغير جمركية، على بعض الواردات أو جميعها التي مصدرها الدول الأعضاء في الإقليم المتكتل، مقارنة بالدول خارج نطاق هذا الإقليم، وهذا لا يمنع إسقاط هذا الترتيب خارج النطاق التكتلي، إذ يمكن فتح قنوات تبادلية تفضيلية بين دول متباعدة باعتبار أن كل دولة تستخدم الحواجز الجمركية والغير جمركية، حسب طبيعة أوضاعها سعيا للفصل سواء على المستوى الجغرافي أو من المنظور السلعي، وفي تخفيف لهذه القيود في إطار تمييز منفعي متبادل أو حتى تمييز أحادي المنفعة، تخوض الدول في اتفاقيات التجارة التفضيلية، والتي تنص سيرورة ترتيبات من خلالها تخفض القيود الجمركية والغير جمركية على بعض أو جميع الواردات مابين الدول التي يضمها التجمع التفضيلي، وهنا المفارقة مع المبادلات

البينة في هذا الإطار وتلك التي تكون مع الدول خارجه. ومن مزايا هذا الشكل من المراحل التمهيدية للتكامل الاقتصادي، هو أن القيد الجغرافي يسقط أمام المبادلات في كنف التجمع التفضيلي وكذا التفاوت التنموي بين الدول المتجمعة لا يعتبر عائقا، بل وتتعدى هذا لتشمل التفضيلات التجارية الغير المتبادلة في منح الدول الأقل تقدما والتي تحتاج دفعة تنموية ميزات غير متكافئة الطرفين في استفادتها دون مطالبة بتقديم المثيل أو المقابل في جواز لذلك من خلال إقرار الاتفاقية العامة التعريفة الجمركية ذلك.

لكن سرعان ما ألغيت شرعية هذه المعاملات، أي سقطت إجازة ذلك من قبل الاتفاقية العامة التعريفة الجمركية عدا ما يخص المناطق التجارية الحرة وكذا والاتحاد الجمركي. حيث لم يكن الهدف الحقيقي من منطقة التفضيل التكامل بقدر ما كان تقديم إعانات خاصة فيما يخص العلاقات الاستعمارية إقليميا.

إذ لا يمكن اعتبار التجمعات التفضيلية متضمنة في سيرورة التكامل إلا إذا ضمنت النجاح في تحقيق مزيدا من التخفيضات وبلوغ منطقة تجارة حرة حيث في هذه الحالة تصير بالفعل مرحلة انتقالية، حيث أن استثناء المادة 24 من اتفاقية ال GATT منطقة التجارة الحرة والإتحاد الجمركي من تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، كان نظرا لوجود أكثر من عشرين ترتيبا إقليميا يضم أكثر من مائة وعشرون دولة تصيبها من التجارة الدولية 80 % تقيربا. [1]

فبناءا على أسباب فشل وتعثر سيرورة الصعود في سلم التكامل المرحلي وتعميقُ الاستفادة من مزاياه، يمكن أن تكون المراحل التمهيدية في ظل كبح المرحلة التفضيلية من المشرع الدولي، ركيزة سد ثغرة هذا التعثر، لكن في ظل تعديل مبني على ما سبق التطرق له، فإن كان التوجه نحو الشراكة والاتفاقيات مبني دون سبق ارتباط نحو خطوة تكاملية، بما يسمح بخلق مفهوم الشراكة الانتقائية، بما يخدم الهيكل الاقتصادي الأولي، ويجعل الخطوة التكاملية خطوة مطلوبة في ظل علاقة مدروسة

[1] محمد محمود إمام، مرجع سبق ذكره، ص 58.

سمحت بكسب مناعة آلية للانفتاح الاقتصادي والتواجد في سلاسل قيمة عالمية، من خلال هذه العلاقات، سواء كانت هذه العلاقات التكاملية مع نفس الدول التي بنيت معها شراكات وعلقات تفاضلية كما سيتم التطرق إليه في حالة الجزائر وتجارة المقايضة التي استقطبت توجه تكتلي أفريقي، أو مع دول أخرى في استفادة من أطر تمهيدية خططت للتكامل لكن لم تخض فيه لأنها أيقنت أن الانفتاح الإقليمي بدوره يتطلب ترتيبات خارج الترتيبات التمهيدية المنتمية إلى مراحله.

وبناءا على ذلك، لابد من الإشارة لاتفاقية الشراكة التي بدورها تجسد صورة من صور المراحل التمهيدية للتكامل الاقتصادي، فيمثل اتفاق الشراكة حسب المادة 6 من الاتفاقية العامة، مرحلة تسبق بمدة معقولة تأسيس اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة.

فاتفاق الشراكة يجب أن يتضمن برنامج لبلوغ المراحل الموالية، ويتميز اتفاق الشراكة على أساس الند بالند، على عكس التجمعات التفضيلية، فيقترب اتفاق الشراكة من صيغة منطقة التجارة الحرة، لكنه يتضمن استثناءات في القطاعات ,في الأدوات وفي السياسات التجارية، ومن أهم هذه الاتفاقيات، اتفاق الشراكة الذي جمع الاتحاد الأوروبي مع دول شرق أوروبا، الذي انتهى بانضمام هذه الدول إلى الاتحاد الأوروبي حيث اعتبر اتفاق ارتباط التي تسبق الانضمام.

2- منطقة التجارة الحرة: مرحلة أولية أم تجسيد للإقليمية الجديدة:

تتمثل مرحلة تشكيل منطقة تجارة حرة، في إلغاء الرسوم الجمركية على تدفق السلع بين الدول الأعضاء، مع حفاظها كل بحسب ما تراه ملائما لهيكل اقتصادها للرسوم الجمركية مع الدول الغير الأعضاء، في فتح باب التكامل بين الدول المتقدمة- النامية (إقليمية جديدة) وبين نامية-نامية (تكامل تقليدي).

إذ تطرقت لها المادة 24 من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية، "GATT" بأنها: عبارة عن مجموعة من دولتين أو أكثر التي تلغى فيها الرسوم الجمركية بالنسبة لكامل التجارة تقريبا بين دول

النطاق التكتلي، وذلك فيما يتعلق بسلعها المنتجة إقليميا. في ظل شروط محورية تفضي إلى شمول الاتفاق كل المعاملات التجارة تقريبا، وإلغاء الرسوم واللوائح المقيدة للتجارة بعيدا عن التنسيق التخفيضي للحواجز التجارية.[1]

عادة ما يتم تحديد فترة زمنية يتم من خلال إزالة العقبات الجمركية والغير الجمركية، وتتراوح هذه الفترة مابين 10 سنوات في حالة اتحاد التجارة الأوروبية و15 سنة في حالة تكتل نافتا[2].

أيضا لابد من وضع جدول زمني لا يتجاوز فترة معينة، يتضمنه الاتفاق لتكوين منطقة التجارة الحرة. بالإضافة أنه يجوز طبقا لنفس المادة من الاتفاقية أن تعوض الدول المتضررة من إنشاء منطقة التجارة الحرة، باعتبارأن هذه الأخيرة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي، فمن المشاكل التي تواجه الدول في إطار منطقة التجارة الحرة بعض الانحرافات في التجارة والّإنتاج وكذا الاستثمار:

- ✓ **الإنحراف في التجارة:** وتظهر خاصة في مشكلة إعادة التصدير وما يترتب عنها من احتمالات انحراف التجارة، خاصة حين يتم تسليط الضوء على تباين الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء، بما يؤدي إلى اشتداد عمليات إعادة التصدير، حيث يزيد احتمال تسرب منتوجات الأجنبية إلى داخل المنطقة، وبوجه خاص إلى سوق الدول الأعضاء ذات الرسوم المرتفعة؛
- ✓ **الانحراف في الإنتاج:** كمثال عن هذه الحالة، عدم توفر المواد الاولية لمنتجات صناعية في في إطار السوق الإقليمية، بما يستدعي استرادها من أسواق خارج السوق الإقليمي للكتلة الاقتصادية، وبالتالي ضرورة انتقال التصنيع من المنطقة الأم إلى المنطقة ذات التعريفة الأقل تكلفة استيرادا للمادة الأولية اللازمة، ما يؤثر على الهيكل الاقتصادي للمنطقة المنتجة بالأساس، فيؤدي إلى انحراف النظام الإنتاجي لاقتصاديات التكتل عن مبدأ الإنتاج وفقا للميزة النسبية، واتكاءه على عنصر اختلافات التعريفات الجمركية؛

(1) فؤاد أبو بسنت، مرجع سبق ذكره، ص 10.

✓ **الانحراف في الاستثمار**: عادة ما تكون هذه النقطة مرتبطة بالعنصر السابق، بما يسبب كسر لصلابة المبادلات البينة في المنطقة المتكاملة.[1]

سيتم الخوض في التحليل التوضيحي بناءا على أشكال ومخططات أكثر استنطاقا للتأثير التي تبنته نظرية التكامل الاقتصادي، فيما يخص الأثر المترتب عن إنشاء منطقة تجارة حرة، كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم1-5: توضيح آلية خلق وتحويل التجارة

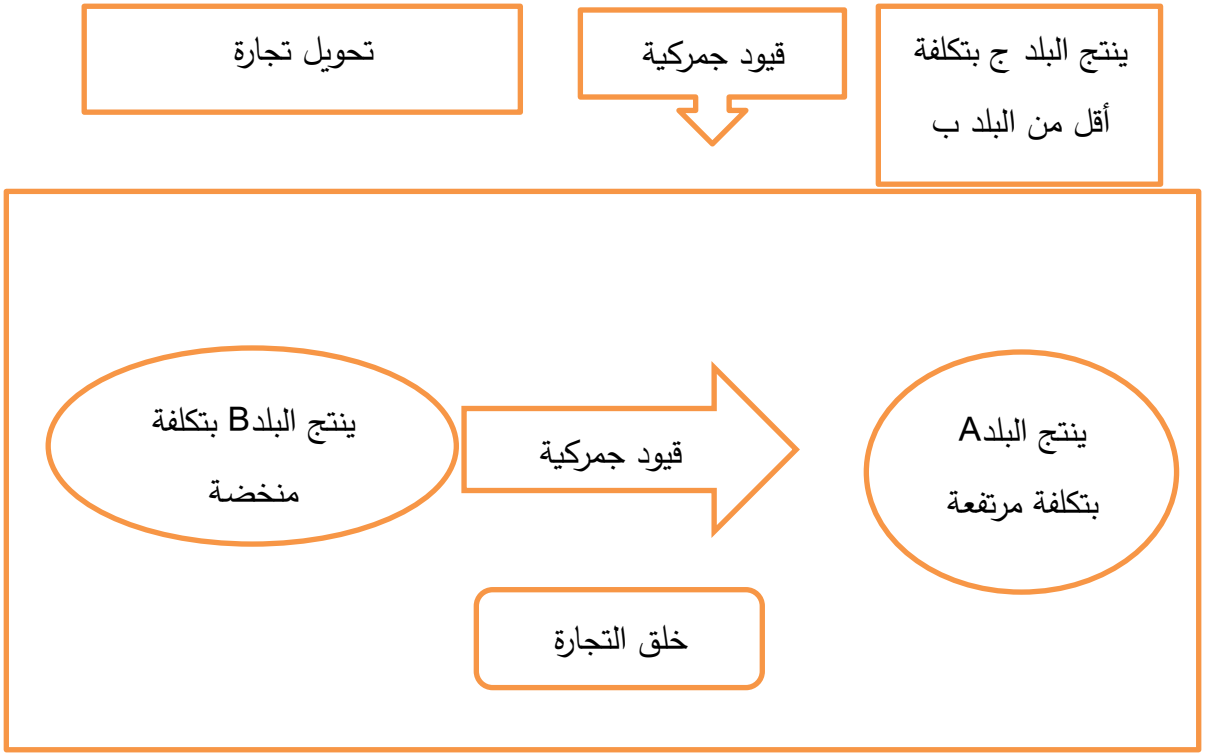

المصدر: المعهد العربي للتخطيط (2009):التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد الواحد والثمانون، مارس السنة الثامنة، ص8.

غالبا ما يتم تقييم التكتل الإقليمي على أساس مدى مساهمته في خلق التجارة Trade creation أو مساهمته في تحويل التجارة Trade diversion، وبالتالي فإن التكتل يعتبر موجبا، إذا ما كان

(1) زهية لموشي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

الأثر الصافي لصالح خلق التجارة، والعكس إذا ما كان الأثر الصافي لصالح تحويل التجارة فالأثر يعتبر موجبا، وللتوضيح سيتم عرض المثال التوضيحي الآتي بناءا على هذه الفروض:

- تحليل توازن جزئي Partial (أي تقييم تأثير تحرير التجارة علة صناعة معينة)، ثم الانتقال لشمول بقية القطاعات؛
- افتراض وجود ثلاث دول A وbوC وتتمتع كل دولة بطلب وعرض على سلع متجانسة Homogenerosgoods في الصناعة المعنية؛
- تشكل الدولتان A وB منطقة تجارة حرة (مع ملاحظة أن خلق وتحويل التجارة يمكن أن يحققا بغض عن عما إذا ما كان شكل التكتل الإقليمي هو ترتيبات تفضيلية، أو منطقة تجارة حرة، أو اتحاد جمركي، ولتسهيل الفكرة فإنه سيشار لشكل التكتل الإقليمي على أنه منطقة تجارة حرة؛
- سيتم التركيز على الدولة A باعتباره عضوا في منطقة التجارة الحرة و يفترض بأنها دولة صغيرة أي أنها أخذ للسعر الدولي، ويفترض بالقابل أن الدولتين B و C هما دولتان كبيرتين، أي أن بإمكان الدولة Aالتصدير والاستيراد، وبالكميات التي ترغبها، للدولتين B و C ومنهما، بالأسعار السائدة في الدول الأخيرة؛

وعليه سيتم عرض أولا حالة التوازن في ظل وجود تعريفة جمركية ثم حساب السعر وآثار الرفاه الاقتصادي المتوقع حدوثها في ظل إقامة منطقة تجارة حرة بين دولتين A وB مع احتفاظ الدولة Aبنفس التعريفة الجمركية (قبل منطقة التجارة الحرة) مع الدولة C الغير عضو في منطقة التجارة الحرة.[1]

(1) المعهد العربي للتخطيط، مرجع سبق ذكره، ص ص 8-9.

الشكل رقم1-6: سلبية أثر تحويل التجارة على الوضعية الاقتصادية

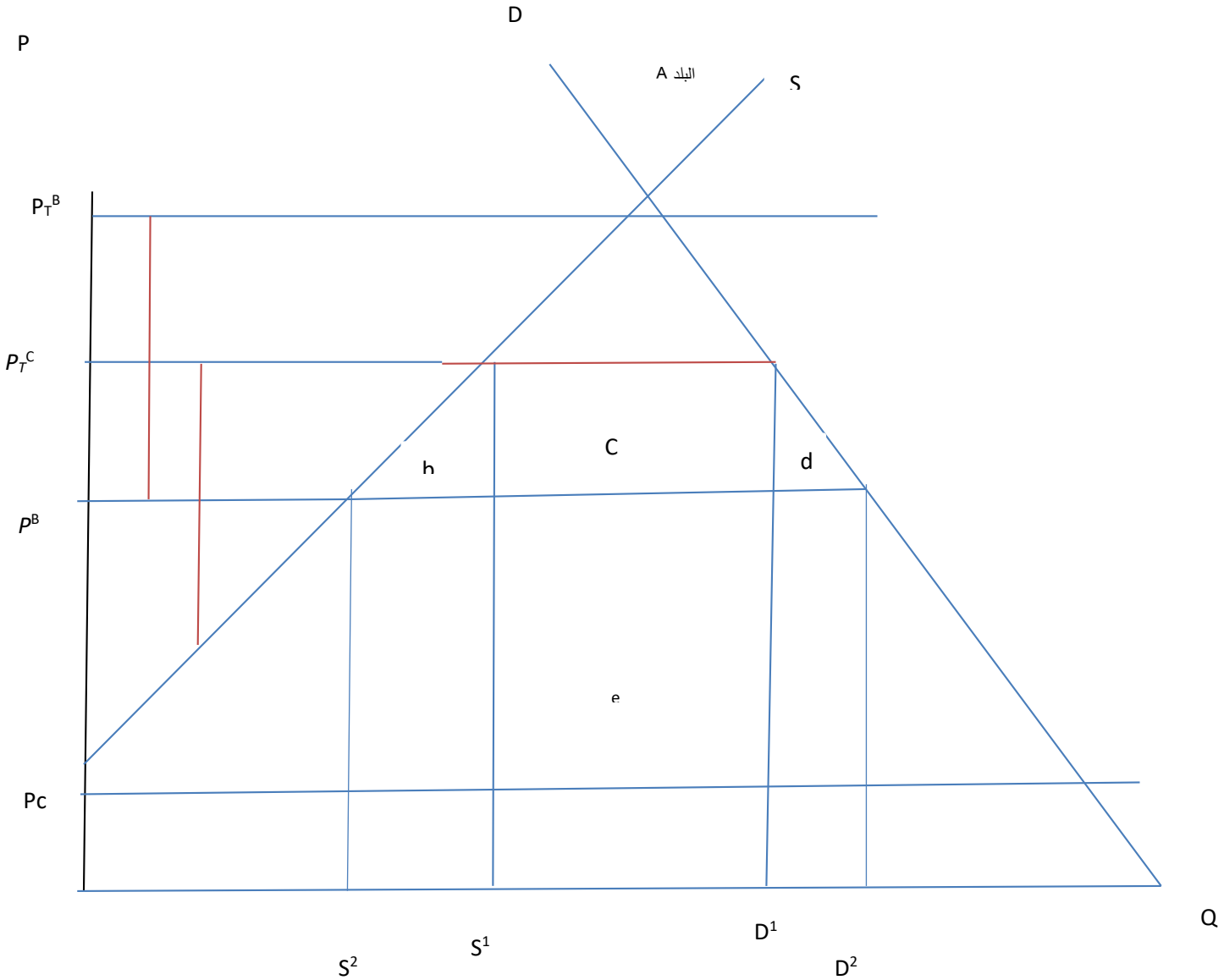

المصدر: المعهد العربي للتخطيط ، نفس المرجع، ص 11 .

يوضح الشكل أعلاه منحى العرض والطلب للدولة Aحسب الفروض السابقة، وتشمل كل من الدولتين أسعار العرضP^B وp^C المرتبطة بحرية التجارة بين الدولتين B و C تباعا، ولابد من الملاحظة أن الدولة ج يفترض بأنها في وضع أفضل وتعمل بكفاءة اكبر ما ينعكس على سعر المنتج وتنافسيته

مقارنه بالدولةB وهنا لابد من الإشارة بأنه حتى يكون هدا الافتراض واقعيا فإنه لابد من. جود تعريفة جمركي. في الدولة ب أو شكل أخر للقيود التجارية على الواردات من الدولة ج، وأيضا فإن كافة التجهيزات السلعية في الدولة ب سيتم استيرادها من الدولة ج. يتم افتراض أن الدولة ا لها تعريفة جمركية محددة $t^*= T^C=T^B$تطبق على الواردات بين دولتين B و Cوان هذه التعريفة ترتفع من أسعار العرض المحلية إلى P^B_t et P^c_tتباعا وان حجم التعريفة مشار إليه بالخطوط البرتقالية التي توضح:

$T^*=p^B_t-P^B=P^C_T-P^C$ يوضح الخط الأحمر او المسافة D1 S1 الواردات، كما توضح المساحةc+eعوائد التعريفة الجمركية قبل الدخول في منطقة التجارة الحرة (معدل التعريفة x الكمية المستوردة)

في افتراض أن الدولتين A وB اتفقتا على إنشاء منطقة تجارة حرة تزيل التعريفة الجمركية على الواردات من الدولة ب يترتب عن ذلك $T^b=0$ إلا أن مستوىT^C يبقى نفسه تعادل اسعار المنتجات المحلية في الدولتين ب وج تباعاP^B و pc طالما أن$P^B<P^c$ فإن الدولة أ ستستورد احتياجاتها من المنتج من الدولة ب بعد إنشاء منطقة تجارة حرة وسوف لن يستورد اي شيء من الدولة ج .عند سعر محلي أقلP^bسترتفع الواردات إلى الخط الازرق D^2-S^2طالما إن السعر غير المشوه (سعر التجارة الحرة) في الدولة ج يقل عن السعر في الدولة ب يقال بناء على ذلك أنه تم تحويل التجارة من المنتج الأكثر كفاءة إلى المنتج أقل كفاءة يلخص الجدول رقم الآثار على الرفاه الاقتصادي العام.

الجدول رقم1-2: ملخص الآثار على الرفاه الاقتصادي العام في حالة تحويل التجارة

	البلد A
فائض المستهلك	+(a+b+c+d)
فائض المنتج	-a
العوائد الحكومية	-(c+e)
الرفاه الاقتصادي العام	+(b+d)-e

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، مرجع سبق ذكره، ص 12.

خلق التجارة، يعني إنشاء منطقة التجارة الحرة توجد فرصا تجارية خارجية ما كان يمكن أن توجد بدون المنطقة، وكنتيجة لذلك يظهر منتجين أكثر كفاءة وعليه فإن مستوى الرفاه الاقتصادي العام سوف يرتفع تحت كافة الظروف حيث يوضح الشكل رقم حالة خلق التجارة بفعل إنشاء منطقة تجارة حرة من خلال منحنيات العرض والطلب للدولة A

تبين الأسعار P^Bوp^Cأسعار العرض المرتبطة بالتجارة الحرة للدولتين Bو C تباعا ولابد من ملاحظة أنه يفترض بان الدول Cقادرة على الواردات من الى توفير عرض للمنتج بسر أقل من الدولة B وحتى يكون هذا الفرض واقعيا فإنه لابد للدولة B ان تفلرض تعريفة جمركية أو أي شكل أخر من أشكال القيود على الواردات من الدولة C، وإلا فإن الدولة B ستستورد كافة احتياجتها من الدولة C.

الشكل رقم 1-7::حوصلة لآليات خلق التجارة; وآثارها

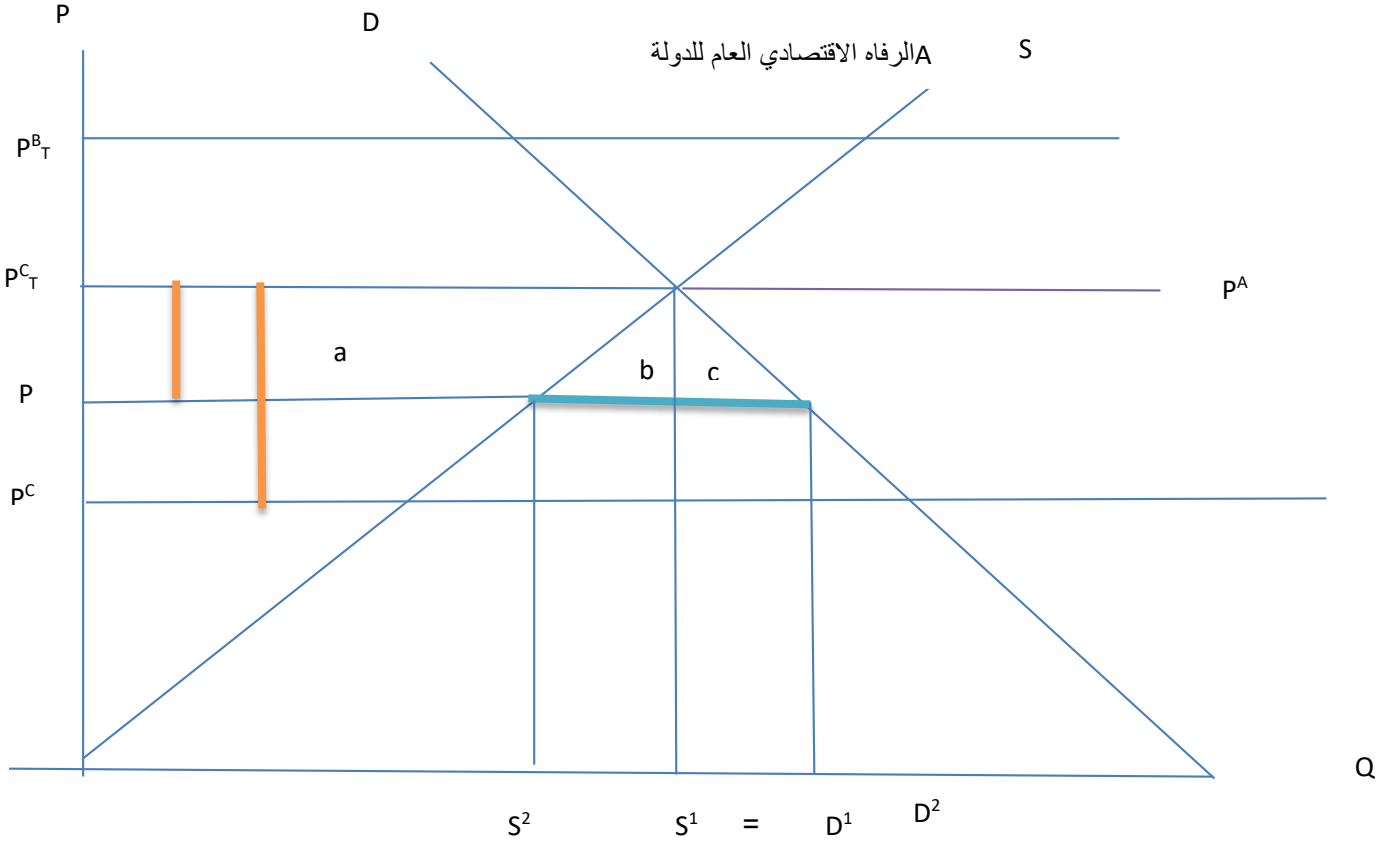

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، المرجع نفسه ص 13

كما تم افتراضه سابقا، فإن الدولة A لديها تعريفة جمركية محددة مفروضة على الواردات من الدولتين B وC ، حيث :

$t^B=t^C=t^*$

وتؤدي هذه التعريفة إلى رفع أسعار العرض المحلي إلى P^B_Tوp^C_T على التوالي، وتعكس الخطوط الخضراء حجم التعريفة:

$t^* = P^B_T-P^C_T - P^C$

وطالما أن السعر قبل العريفة الجمركية في الدولة A أيP^A ،أقل من الأسعار المرتبطة بالتعريفة P^B_Tو P^C_Tفإن المنتج لن يستورد وبدلا من ذلك فإن الدولة A ستوفر طلبها المحلي ($S1=D_1$)، وفي هذه الحالة تعتبر التعريفة الجمركية غير مسموح بها.

إن تم افتراض أن الدولتين A و B قد أقامتا منطقة تجارة حرة وأن الدولة A أزالت التعريفة الجمركية المفروضة على وارداتها من الدولة B في هذه الحالة:

$t^* =0$

إلا أن t^cستستمر عند t^*وعليه فإن مستويات الأسعارالمحلية للسلع في الدولتين B وc تعادل الآن p^B وp^C_Tعلى التوالي، وطالما أن $P^B<P^A$فإن الدولة A ستستورد المنتج من الدولةB بعد قيام منطقة التجارة الحرة.وعند سعر محلي أقل P^Bسترتفع أسعار الواردات إلى الخط الأزرق أو ($S^2 – D^2$).

وبناءا على ذلك فإنه طالما أن هناك حركة تجارية في ظل منطقة التجارة الحرة لم تكن موجودة سابقا فمعنى ذلك أن هناك خلقا للتجارة يوضح الجدول الموالي ملخصا لأهم آثار منطقة التجارة الحرة على خلق التجارة

الجدول رقم 1-3: آثار منطقة التجارة الحرة على خلق التجارة

	البلد A
فائض المستهلك	+(a+b+c)
فائض المنتج	-a
العوائد الحكومية	0
الرفاه العام	+(b +c)

المصدر:المعهد العربي للتخطيط، المرجع نفسه، ص 14.

- **المنتجون في الدولة A:**

يعاني المنتجون في المستوردة خسائر كنتيجة لمنطقة التجارة الحرة ويعود ذلك إلى أن انخفاض أسعار منتجاتهم يخفض من هذا الفائض، كما يساهم هذا الإنخفاض بالسعر في انخفاض إنتاج المشروعات القائمة(وقد تضطر بعض المشروعات للخروج من السوق)، وانخفاض العمالة والأرباح و/أو مدفوعات التكاليف الثابتة في الشكل السابق والجدول السابق.

- **حكومة الدولة A:**

طالما أنه لاتوجد تعريفة جمركية أصلا، وأن المنتج لم يكن مستودا لذلك فإنه لا يوجد عوائد من التعريفة بالأصل وبالتالي فإن إنشاء منطقة التجارة الحرة سوف لن يساهم في تعزيز أيه خسائر بالعوائد الحكومية في الشكل والجدول السابق.

الرفاه الاقتصادي العام للدولة A: هذا الرفاه وهو ناتج جمع مكاسب وخسائر فائض المستهلك وفائض المنتج في هذه الحالة، وتشير قيمة هذا الجمع إلى نتيجة موجبة ذات مكونين:

- مكاسب موجبة في كفاءة الإنتاج b
- مكاسب موجبة في كفاءة الاستهلاك c

معنى ذلك أنهه في حالة بروز خلق تجارة بفعل إنشاء منطقة تجارة حرة، فإنها يجب أن تؤدي إلى مكاسب صافية في الرفاه الاقتصادي العام.

3- الاتحاد الجمركي كخطوة تقييمية لنجاح منطقة التجارة الحرة:

تعتبر هذه المرحلة بمثابة سياسة جمركية موحدة اتجاه الدول الغير الأعضاء

عادة ما يتم تحديد فترة زمنية يتم من خلال إزالة العقبات الجمركية والغير الجمركية وتتراوح هذه الفترة تتراوح مابين 10 سنوات في حالة اتحاد التجارة الأوروبية و15 سنة في حالة تكتل نافتا [1] وتعبر هذه المرحلة، اتفاق بين دولتين أو أكثر حول إلغاء الرسوم الجمركية، على السلع والخدمات بين الدول الأعضاء وبالمقابل توحيدها مع الدول خرج النطاق الإقليمي المتكامل.

فيمكن اعتبارها مرحلة تحمل خصائص منطقة التجارة الحرة بإضافة خاصية جديدة بإمكانها الحد من بعض المشاكل التي تم التطرق لها في المرحلة لسابقة.

فإقامة اتحاد جمركي يثمر عنه آثار إضافية أكثر عمق، إضافة إلى تلك التي تولدت بمجرد إسقاط كل الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، ستخلق آثار على أساس توحيد هذه الرسوم اتجاه العالم الأجنبي عن نطاق التكتل الاقتصادي، وتنقسم هذه الآثار إلى آثار ستاتيكية و آثار ديناميكية كما سبق الذكر، **الآثار الستاتيكية** تظهر مباشرة مع قيام التحاد الجمركي، فبمجرد تحرير التجارة البينية سيكون هنالك أثر خلق وتحويل التجارة، فان كان أثر خلق التجارة يؤدي إلى تأثير على الإنتاج وكذا الاستهلاك وقيام تجارة لم تكن قائمة من قبل، ويرجع ذلك إلى حلقية التحليل، أن إحلال المنتجات من أحد الدول الأعضاء الأكثر كفاءة محل المنتوج الوطني، وإن كان لوهلة أولى يخل أنه أثر سلبي على الاقتصادي الوطني، لكن حين رؤيته من زاوية الإصلاح والتخصص وما ينعكس على ذلك من تفاذ لتكلفة الفرصة البديلة والاستغلال الأمثل للموارد، سيكون تقييم الأثر في المنحى السلبي على الأكيد في تغيير اللااستقرار عابر بعده استقرار مهيكل في استثمار أمثل للمورد المحلي، وحسب Viner يتوقف تقييم هذه المرحلة على الفرق بين الأثرين[2]

(1) فؤاد بستيت، مرجع سبق ذكره، ص ص 12-13.

(2)شليحي ايمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 65،66.

الرفاهية للمستهلك بسبب انخفاض أسعار المنتجات في إطار الإنتاجية الأكثر كفاءة بما ينعكس على دخله الحقيقي ويوسع دائرة طلبه بما يلح خلق هياكل إنتاجية جديدة تحت مسمى توسيع السوق من السوق ليس من خلال أسواق جديدة إقليميا بل من خلال تحفيز الطلب المحلي نفسه.من خلال ارتفاع القدرة الشرائية للمستهلك، أو توسيع دائرة الواردات من الشركاء بما يعزز المبادلات البينية.

4- المزايا الإضافية في ظل السوق المشتركة:

إن التطرق إلى تحليل هذه المرحلة، يستلزم ملاحظة لا يمكن تعديها، وهي ارتباطها بالمرحلتين السابقتين، بما يجعلها مرحلية تحصيل حاصل، بالتدرج وليس بالافتعال.

فهي منطقة تجارة حرة بمزاياها وآثارها، واتحاد جمركي بآلياته بالمثل آثاره، وفي شق ثالث هي إلحاح انتقال لرأس المال والعمل بعد الأثر الستاتيكي والديناميكي خاصة للمرحلتين السابقتين[1]، بتسليط الضوء على اتساع السوق و الديناميكية الاستثمارية التي تتطلب يد عاملة ورأس مال مساند في إطار الاستثمار الأمثل للموارد دائما. وتبدأ المرحلة بتوحيد السياسات وتكاملها بين الدول الأعضاء استكمالا للتوليفة المثلى للاستثمار السوقي الإقليمي. إذ يعبر عن هذه المرحلة بالتكامل العميق، في خطوة استكمال للأسواق بما يعزز المبادلات البينية، دمجا لسوق عناصر الإنتاج، بما يولي إلى مضاعفة الفرص الاستثمارية وزيادة الكفاءة الإنتاجية[2]

ومن الآثار المعمقة لهذه المرحلة، أثر خلق التجارة الذي يخلق أنشطة جديدة ويؤدي إلى توسع أخرى، وبالمقابل كما سبق الذكر تلاشي واختفاء الأنشطة الغير الكفء وتحولها إلى مجالات ذات فاعلية، وباعتبار أن هذا الطرح لا يكون حكرا على النطاق المحلي بل في إطار دمج سوقي إقليمي، وهذا ما يجعل العملية عملية إعادة تقسيم العمل وتوزع الأنشطة الاستثمارية، بما يحفز بل يلح بضرورة انتقال عناصر العمل، وإن كانت هذه النقطة من الممكن أن تؤثر في مرحلة أولية تكاليف إضافية

(1) شليحي إيمان، نفس المرجع، ص ص 70-71.

(2)بوقاعة زينب ، مرجع سبق ذكره، ص 14

لتأهيل اليد العاملة حسب درجة التفاوت بين النشاط القديم والجديد، وحسب متطلبات هذا الأخير؛ خاصة إذا كان النشاط الجديد أكثر تعقيدا(يتطلب تكنولوجيا)، سيكون الطلب على يد عاملة متخصصة وذات كفاءة أكبر وهذا ما توفره الدول صاحبة هذا المورد (رأس مال بشري /ابتكار)، منتقل في إطار مقنن يحد من التصحر الرمادي لرأس المال البشري للدولة، بل استثماره والاستفادة منه كمورد محلي ثمين، ومن منطلق آخر في استفادة مزدوجة الحد من ضمور رأس المال المتخصص بمجرد غياب التخصص والاستثمار الأمثل للموارد، بل أبعد أكثر تعمق فتح باب جديد ومخرج امتصاص البطالة المحلية من خلال الطلب الإقليمي على اليد العاملة، وهذا ما يضيف إلى سيادة الدولة في انصهارها بين الدول الأعضاء لتصير أكثر متانة واسترجاع التبعية في ظل الطالب الخارجي الذي يمكن أن يقيد من الاستثمار الأمثل والتنمية عوض دفعهما حقيقة في ظل مساومات وشروط تقييدية.

5- الاتحاد الاقتصادي انصهار الجهود في صورة السياسات:

فهي شاملة ومتضمنة لخصوصيات المراحل السابقة، بآثارها الإيجابية والسلبية، بإضافة خصوصية جديدة كتحصيل حاصل تتابع لتولي المراحل السابقة في خلق الحاجة لتنسيق السياسات وتوحيدها كضرورة ملحة ولدتها اللاتقييد للأسواق الإقليمية (السوق المشتركة) في إطار حركية وتبادلية عوامل الإنتاج، بما يتطلب تنسيق فعال في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء بما يعزز السوق المشتركة في ظل العراقيل التي تعترض سيرورة تعميق مزايا السوق المشتركة، فيمكن اعتبار هذه المرحلة مرحلة استكمال لشروط ومتطلبات المرحلة السابقة، في إطار تقوية الروابط الاقتصادية بين المجمع التكتلي في مجالات الإنتاج والمجالات النقدية والمالية، حيث تعتبر التجربة الوحيدة في التاريخ المعاصر لإنشاء تكامل اقتصادي في في مرحلة متقدمة جسدت الوحدة الاقتصادية هي الوحدة الاقتصادية لدول أوروبا الغربية.[1]

[1] بوقاعة زينب، مرجع سبق ذكره، ص15

6- الاتحاد النقدي بين قمة الهرم والخطوة الاستباقية في ظل العملات الرقمية:

إن تنسيق السياسات الاقتصادية في المرحلة السابقة، يجعل الهدف الاقتصادي يطغو على الهدف السياسي، بما يؤدي للتوجه نحو عملة موحدة، في ظل استقلال سيادي محلي محفوظ، لكن تأطيره في صورة كتلة متجانسة الأهداف والجهود والسياسات وكذا العملة بشكل منسق.

فيقوم هذا الشكل على تثبيت أسعار الصرف أي تحديد حدود قصوى ودنيا لتذبذبات أسعار الصرف، لعملات الدول الأعضاء، كخطوة أولى ثم تبني عملة موحد، أين يتم إدراج كافة الصيغ والرتيبات التي من شأنها التخفيف من الجانب النقدي، باعتباره من المشاكل الثقيلة التي تعرقل سيرورة المبادلات البينية بين الدول الأعضاء، وتحول دون مرونة تعميق مراحل التكامل الاقتصادي، خاصة ارتباطه بالمرحلة السابقة بشكل وثيق، وعليه غياب هذه النقطة في ظل متطلبات السوق المشتركة من ضرورة انسيابية السلع وعناصر الإنتاج بين أسواق الدول الأعضاء، يلح على ضرورة توحيد العملة كحل مثالي، في ظل تثبيت بين عملات الصرف لتشجيع التبادل التجارية والاستثماري، وكذا زيادة التخصص الإقليمي.[1]

كمثال العملة الموحدةUsوشروطها:

- لا يزيد معدل التضخم المحلي عن 1.5% فوق متوسط معدلات التضخم في أقل من ثلاث دول انخفاض في معدل التضخم؛.
- أن لا تزيد سعر الفائدة طويل المدى عن نقطتين فوق متوسط الأسعار الفائدة في أقل من ثلاث دول انخفاضا في معدل التضخم؛
- أن لا يزيد معدل الانخفاض في القيمة الخارجية للعملة الوطنية عن فوق متوسط النظام النقدي الأوروبي خلال العامين السابقين على الانضمام للعملة الموحدة.[2]

(1) زين الدين حماشي، مرجع سبق ذكره، ص 22.
(2)محمد السيد عابد(2001): التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ص ص22-23.

إن التكامل الاقتصادي بين الدول النامية يتعد المنطق الفينيري لأثر خلق وتحويل التجارة بل يتعد ذلك للظفر بالأثثار الديناميكية التي تصعب عليها اغتناما في ظل الهشاشة الاقتصادية وتعتبر الأهم للاستناد وتحقيق التنمية الاقتصادية فالأثر الستاتيكي بات مرحلة صدمة أولية تمهد للاستفادة الفعلية، وهذا مؤكد حين تعتمد الصناعة والتصنيع كحجر أساس تنموي، فالأثر الديناميكي لو تم التعمق في مزاياه يعتبر إلى حد ما محفز ومفعل لقابلية الهيكل الاقتصادي واستعداديته للأثر الستاتيكي ولذلك أغلب الدول النامية لا تستطيع تحمل اللبية الأولية للأثر الستاتيكي على هيكلها الاقتصادي ولا ترتقي لمرحلة بعدية للظفر بالأثر الديناميكي، فهل يمكن اقتناص الأثر الديناميكي في مرحلة قبلية تمهد للأثر الستاتيكي وتسمح باستكمال مزايا هذا الأثر بدوره[1]؟ وهل يمكن اعتبار هذه النقطة آلية لتفعيل التكتلات الاقتصادية الخاملة في مرحلة تمهيدية خارج قيد السيرورة التكاملية؟

المبحث الثاني: نقاط التوافق بين نظريات التجارة الدولية والتكامل الاقتصادي:

تعتبر نظرية التكامل الاقتصادي الإقليمي، جزءا لا يتجزأ من نظرية التجارة الدولية، ومستمدة من مرتكزاتها، لذلك لابد من التطرق إلى هذه الأخيرة لإمكانية الخوض في نظرية التكامل الدولي.

المطلب الأول: التجارة الدولية : الإطار المفاهيمي والمرتكز التنظيري

إن التجارة الدولية تمس باتساع مباعث مفهومها عدة نطاقات، إذ تشمل عدة نقاط، بما يجعل مفهوم التجارة الدولية متاشبكا مع عدة مفاهيم ونظريات أخرى أبرزها التكامل الاقتصادي، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا البحث.

(3) ايمان شليحي، مرجع سبق ذكره، ص92.

1- التجارة الدولية / سلاسل القيمة : توليفة التحول نحو التصنيع التصديري:

تعرف التجارة الخارجية أو الدولية بمبادلات السلع الاقتصادية القائمة بين الدول التي تحدد الرقابة الجمركية، فهي عبارة عن عمليات الاستيراد والتصدير التي تقوم بها الدولة، سواء كانت المنظورة أو غير المنظورة . أما من منظور المدرسة الكلاسيكية، فقد تم تفسيرها كنشاط لا يأتي بالنفع العام على كل البلدان المتبادلة...

أما آدم سميث، فقد رأى أن التجارة الدولية تقوم بوظيفتين:

- تكوين فرصة عدم تكبد خسائر عقم الاستفادة من الفائض عن حاجة الاستهلاك وتستبدله بشيء آخر ذي نفع أكبر؛
- توسيع نطاق السوق وتخطي حاجز ضيق السوق المحلي والتقسيم الفعال للعمل.

حيث تكمن حجة آدم سميث في بناء منطق فكرته، أنه لن تتمتع صناعة التصدير بميزة مطلقة أكبر مما تتمتع به هذه الصناعة في الداخل، أي أن الصناعة للتصديرية قادرة على أن تحقق كمية من الإنتاج أكبر مما تحققه في الداخل وذلك بالقدر نفسه من عناصر الإنتاج.[1]

فمن أهم مؤشرات التجارة الدولية: نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة التجارة السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة إجمالي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة على الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الناتج المحلي الإجمالي[2]، ، في ملاحظة ارتباط بين المستوى الكلي والخارجي بالاستهداف الداخلي وهذا هو مسعى رسم الصورة المثلى للانفتاح

(1) خالد أحمد فرحان، المرجع نفسه، ص13

(2)محمد صفوت قابل (2006): تحرير التجارة الدولية بين التأييد والمعارضة، الطبعة الثانية، دار الحكمة للنشر، مدينة نصر القاهرة، ص

الاقتصادي ، الهدف هو التنمية المحلية للوطن المستهدف هو الانفتاح والاقتصاديات العالمية كوسيلة لتحقيق الهدف.

لكن لابد من تسليط الضوء مشكلتين اعترضتا تجارة المواد الأولية للبلدان النامية:[1]

-مشكلة الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة بسبب السياسة الحمائية وضعف الطلب،

-عدم الاستقرار السعري لهذه الموارد أو مشكلة التبادل الدولي من حيث سعر الصرف .

فعوض اللجوء إلى المطالبة بنظام اقتصادي جديد في ظل اتفاقيات غالبا ما تسيرها دوافع ضمنية بما يجعل المنفعة الفعلية حبيسة بروتوكولات ورقيةّ، يمكن أن يكون التكتل الاقتصادي ركيزة استناد لإعادة هيكلة الاقتصاديات النامية والانفتاح التدرجي المضاد لصدمة التحرر الآني الذي من الصعب تحقيقه حتى في ظل إتاحة فترة تأقلم ذاتي، في حين أن الآثار الستاتيكية والديناميكية للتكتل بإمكانها اختصار ذلك بشكل أكثر فاعلية في ظل تأطير الجانب السياسي بالمنفعة المنصهرة لدول التكتل، فتنويع المحفظة مبدأ يضم المنفعة لكن يوازيه رأس المال المجازف في ظل تكبد الخسارة والضرر.

إذ تعتبر أسباب ظهور التصنيع بالدول النامية، هيأت التغيرات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية وكذا التحولات الهيكلية التي شهدتها الرأسمالية ما بعد الحرب العالمية التانية، خاصة في عقد السبعينات ، حيث كان الأساس الموضوعي لتصنيع العالم الثالث، وذلك للحد من االكتساح حصة بعض الصناعات التقليدية كالمنسوجات، وكذلك ضبط عملية المواءمة الهيكلية، إذ يقصد بهذه الأخيرة عملية تقليص بعض الآنشطة التي تلقى منافسة من الواردات المصنوعة في البلاد النامية مع نقل جزء من الطاقات الإنتاجية إلى بلدان أخرى.

[1] محمد عبد الله شاهين (2018): التجارة الدولية وأثرها على التجارة الخارجية اللدول العربيبة، دار حميثرا للنشر، الطبعة الأولى، مصر، ص41.

وهذا ما يمكن ترجمته في الاستثمار الأمثل للموارد والذي يعتبر أول لآثار بعد قيام المنطقة الحرة، بعد سقوط كل الحواجز الجمركية والغير جمركية بين الدول الأعضاء لكن الفرق هو فجوة الاستدامة فهناك مفارقة بين إجراء هذه النقطة في إطار عبثي دون تخطيط بل فقط البحث في ظل الاستفادة الثنائية، وبين علاقة تبادل موسع في إطار دول التكتل بما يسمح باستثمار امثل للموارد بشكل أكبر في ظل توزع الأطراف وكذا الاستمرارية في ظل تأطير التكتل.

حيث في عقد السبعينات تبلوت ظاهرة تدويل الإنتاج، ومن أهم سماتها في حلقة وصل بين اقتصاديات الدول النامية والدول المتقدمة، ما يلي :

- نقل مصانع وفروع صناعية من بلدان متقدمة إلى أخرى نامية، بما يحول هذه الاخيرة من دول منتجة للمواد الأولية إلى دول مصنعة على الأساس المورد المتاحة؛
- يتم هذا التصنيع من خلال استثمارات أجنبية خاصة مباشرة والتي حلت محل الاستثمارات الأجنبية الغير مباشر (على شكل إعانات وقروض تشكل فرصة وهمية وحل آني)؛
- بروز شركات متعددة الجنسيات كأداة يتم من خلالها تدويل الإنتاج والاستثمار وبالتالي التجارة، وكأبرز النقاط نقل التكنولوجيا(بما يجعل النقطة السابقة تخلق نوع من النسيج الصناعي والكيان المؤسسي المحلي الذي يخلق ثغرة جديدة للتدويل في حلقة متكاملة من خلال فروع وتوطنات جديدة)؛

مع الإشارة لسيطرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى حد كبير في تحديد الأنشطة الأخرى[1]، وهذا ما يفتح باب أخر لسهولة الولوج لبوابة الانفتاح وتعزيز التدويل الإنتاجي في مواءمة نوعية الأنشطة ومتطلبات العالمية باعتبار كفاءة وتوجه المشرف عليها (الاستثمار الأجنبي المباشر).

(1) محمد عبد الله شاهين، المرجع نفسه، ص ص 41- 42.

وهنا وفي ظل التصويب على التدويل كدافع بين الحافز والضرورة، لابد من تسليط الضوء على العولمة كواقع إلزام، فمن أهم معالم العولمة الاقتصادية التي تتجلى في أبرز معالمها في نظام اقتصادي عالمي جديد سواء من حيث تقسيم العمل الدولي وكذا المزيد من الاعتماد المتبادل، دون إغفال أهم النقاط وهو التوجه التكتلي الذي بات يشكل وجه جديد وثقيل للتنافس والتحكم في المبادلات التجارية، أيضا أدوار الشركات المتعددة الجنسيات، كل ماسبق تحت تأطير بيئة تكنولوجيا ديناميكية عززها دور الاتصالات والتكنولوجيا وكلها عوامل ومقومات العولمة بشكل عام.

ويمكن تلخيص المعالم والخصائص السابقة في النقاط التالية :

- أولا: القطبية و تحكمها في شكل الاقتصاد العالمي بما يحتم نوع من التبعية خاصة بعد انهيار الشيوعية حيث تعتبر البلدان الثلاث المرشحة كل من : الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا واليابان؛
- ثانيا: الاعتماد المتبادل: ففي ظل الثورة التكنولوجية والانفتاح هناك تعزيز لمبدأ التشابك والتكامل الأمامي والخلفي .

وهذا ما يخلق نوع جديد من تقسيم العمل الدولي، بمعنى إمكانية تصنيع المنتج على مستوى سلسلة من الدول للاستفادة من التخصص والاستثمار الأمثل للموارد وكذا امتصاص شحنة المنافسة الضاغطة المشتتة، وحتى تعميق المزايا الاستفادة من تكلفة الفرصة البديلة. باعتبار أن الميزة ليست امتلاك الموارد بل في استدامة الميزة سواء على صعيد التكلفة بما ينعكس على السعر، الجودة . وهذا (تنمية مستدامة) وقتا ومجتمعا واقتصادا

ثالثا: تقسيم جديد للعمل الدولي بتعدد الأنواع لنفس السلعة الواحدة، فبات من العادي ان تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات والواردات لنفس البلد وهذا مايعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة intra– industries، بل تحت تأطير فكرة النقطة الثانية كما سبق الاشارة تقسيم العمل لنفس السلعة

بين دول مختلفة، بمعنى كل جزء في بلد وهو ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة intra firme –، وقد أصبح هذا النوع اهم مظاهر تقسيم العمل بين الدول الصناعية، وكذلك حالات متزايد بين الدول الصناعية والنامية، وبالتالي أصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ منظورا أوسع وارشد فيما يتعلق بالتكلفة والعائد ولما الجودة في ظل تراكم ربحي يولده مبدأ اقتصاديات الحجم. [1]

وعليه يمكن أن يكون تدويل التجارة مدخلا فعالا لإعادة تخصيص الموارد وتقسيم العمل، بما ينعكس على التصنيع المحلي للبلدان المنفتحة، وكذا المساهمة في التجارة الدولية من جهة أخرى من خلال مبدأ القوى الجاذبة بتجزئة العملية الإنتاجية . .

2- نظريات التجارة الدولية: الحداثة مساق للتحرر والانفتاح

إن الاهتمام بالتجارة الخارجية يرجع إلى المدرسة التجارية التي سادت في أوروبا في القرن السابع عشر، ونظرا أن في تلك المرحلة اقترنت الثروة بالمعدن النفيس، بما انعكس على تشجع الصادرات على حساب الواردات لإثقال كفة المعدن الوارد للبلاد مقابل العملية التصديرية، كما أرفقت هذه المرحلة بسمات تكمن في تقليل الواردات، تقليل التكاليف، وحماية السوق وخاصة الأجور لدعم التنافسية الخارجية، فكان ينظر أنداك للتجارة على أنها من مرتكزات النمو حيث اعتبرت التجارة الخارجية على أنها مصدر الثروة، وخلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر انتشرت في فرنسا مدرسة تجارية مفاد توجهها، أن مصدر الثروة هو ما توفره الطبيعة من منتجات زراعية (مدرسة الفيزيوقراط أو الطبيعيين)، وعليه فإن جهد وعمل المزارعين هو المصدر الأساسي للثروة.[2] أين كانت نظرية التجاريين في إطار التوجه الدولي، مبنية على أساس ثروتهم، فكان مقياسها من رصيد الذهب والفضة، ولذلك إن كان هناك قصور في مناجم الذهب والفضة، فالسبيل الوحيد لسد ثغرة هذا الاحتياج هو التجارة الدولية، فالنظرية الاقتصادية هي نتاج وقائع تخلق فيها المشكلة لتولد نظرية الانفلات

(1) محمد عبد الله شاهين،المرجع السابق، ص ص 91- 95.
(1) المعهد العربي للتخطيط (2009):التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد الواحد والثمانون، مارس السنة الثامنة.، ص ص 7-8.

والتجاوز من المشكلة، وان كان التوجه التجاري لا يرتقي حقا أن يكون نظرية بقدر ما هو تسيير لظروف اناذاك، وهذا في إطار توجههم لتحقيق فائض في ميزان المدفوعات والعمل بشتى الأساليب للوصول لهذه الغاية[1]، ، ولقد ميز التجاريون بين ثلاث مراحل مهمة :[2]

- **فترة السياسة المعدنية** : ومبدأها كان قائما على احتفاظ الدولة برصيد من المدن النفيس وإخضاع عمليات انتقال المعدن إلى الخارج إلى رقابة كبيرة؛ الدول لى انفراد ومن تم لم يعد هناك حاجة إلى تلك الرقابة الصارمة التي تم الإشارة لها في الفترة السابقة؛
- **الفترة الثالثة:** اتضح للدول أن مركزها النهائي يتوقف على مجموع صادراتها .

ووفقا لما سبق، اقتضى التجاريون تدخل الدولة في التجارة الخارجية وفرض مجموعة من القيود من ضرائب على الاستيراد وانة الصادرات ومنع استيراد بعض السلع بغرض تحقيق فائض في الميزان التجاري.

أما بالنسة للطبيعيين (الفيزيوقراط)، بسبب تراجع عهد الإقطاع، وتناقص حجم لاحتكارات الحكومية ومن جهة أخرى تطور النظام االسوقي، وفي أول الانتقادات التي ترصد بها الفكر الكلاسيكي للفكر التجاري، بداية تحت تأطير فكر ديفيد هيوم، الذي تبى مجموعة من الافتراضات المنافية نسبيا للفكر المركنتالي، والتيتتمحور في النقاط الآتية:

- الربط بين كمية النقود والمستوى العام للأسار، من خلال نظرية كمية النقود، حيث أن التغيرات في العرض النقدي(M) تنعكس طرديا في المستوى العام للأسعار (P)، على افتراض ثبتاتدورات النقد (V)، وهي عدد مرات استخدام وحدة النقود خلال الزمن، وأن الدخل الحقيقي (Y) يظل كما هو عند العمالة الكاملة:

$$M*V=P*Y$$

(2) كاظم عبادي الجاسم (2014):جغرافية التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 75.
(3) أحمد أشرف الدلي (2016):التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية، ص 10.

أيضا أكد هيوم أن الطلب على السلعة الداخلية في التجارة سواء أكانت صادرات أو واردات هو طلب مرن، والذي يعني أن أي تغير نسبي في أسعار الصادرات أو الواردات يؤدي إلى تغير أكبر في الكمية المطلوبة، أيضا افترض هيوم سيادة قاعدة الذهب على المستوى الدولي أي أن جميع العملات ترتبط ارتباط مباشر بالذهب.

فتتلخص نظرية دافيد هيوم في حيادية الدولة في توزع الذهب النفيس (التوازن التلقائي)، حيث كلما زادت كمية هذا الأخير، ت السلع في تلك الدولة ترتفع بالنسبة للدول الأخرى فانخفاض أسعار السلع بها بالمقارنة مع الدول الأخرى يزيد من حظوظ صادراتها وبالموازاة تقليل الواردات بما ينعكس على فائض ايجابي في الميزان التجاري، بتراكم الذهب المتدفق من الخارج، وهو يمكن جوهر نظرية هيوم في العلاقة بين كمية المعدن النفيس وأسعار السلع.[1]

- **النظريات الكلاسيكية:**

✓ **نظرية الميزة المطلقة:** حيث يتم بناء أنماط التجارة بين الدول على أساس هذه النظرية، وعلى الأرجح أول المنظرين الكلاسيكيين الذين حاولوا تفسير قيام التجارة الدولية هو الاقتصادي آدم سميث في كتابة ثروة الأمم حيث استخدم مفهوم الفرق المطلق في التكاليف بين الدول والذي أصبح يعرف بالميزة المطلقة " Absolte Advantage"، حيث يعتبر من أول من حاول تفسير أسباب قيام الدولة التجارة الدولية والتخصص الدولي تفسيرا علميا، بنقد آراء التجاريين حيث يعتبر الثروة مقاسة بمدى القدرة الإنتاجية للدولة وما يوازيه من تغطية لحاجيات المجتمع وإشباعها، في نقد لما بنى عليه التجاريون مصدر الثروة، كما حاول توضيح أهمية الانفتاح التجاري بالتصويب إلى نقطة مزايا تقسيم العمل واتساع السوق، حيث اعتمد آدم سميث مبدأ التحرير التجاري على مرتكزين، الشق الأول يكمن في التحرير التجاري بين الدول، أما الشق الثاني فيتمثل في التحرير التجاري لجميع مواطني دولة من الدول ومستعمراتها، حيث ركز آدم

(1) كاظم عباد الجاسم، مرجع سبق ذكره، ص69-70.

سميث على فكرة تقسيم العمل الدولي[1]، بافتراضه أن بإمكان أي دولة إنتاج سلعة أو مجموعة من السلع بتكاليف حقيقية أقل من غيرها من الدول الأخرى، وبالتالي هذا ما يبعث لمبدأ التخصص الإنتاجي في منحى الميزة المطلقة التي تملكها الدولة[2]،

مما ارتكز عليه آدم سميث الوقت المستغرق في العمل كمقياس للتكلفة الحقيقية وفقا لنظرية القيمة المبنية على العمل Labor Theory، ومن ناحية أخرى فإن ميكانيكية السوق الحر والمنافسة داخل الاقتصاد، ستضمن معدل تبادل واحد بين الدول، بعكس كلفة العمل الحقيقية لهذه السلع، ولذلك فان المنافسة السوقية وقابلية العمل للتحرك بين الصناعات تضمن تبادل السلع وفقا لتكلفة عملها، فعند الانتقال للإطار الدولي يصبح من الصعب تبرير فرضية حرية انتقال عنصر العمل باعتبار العوائق السياسية والثقافية والقانونية ولذلك افترض لكلاسيكيون بشكل عام عدم إمكانية انتقال العمل عبر الدول. (هنا فكرة سعر الصرف للمبادلات و أن الأساس الفاعلية ورأس المال البشري وهذا ما يحقق فكرة أعلى الدرجات التي يضمنها التكامل)

بناءا على فرضيات هذه النظرية، يمكن استخلاص ما يلي:[3]

- ✓ أن القدرة الإنتاجية تلعب دورا محوريا في خلق الثروة للدول ؛
- ✓ أن أساس المبادلات الدولية و كذلك تقسيم العمل، هي الميزة المطلقة التي تملها الدولة؛
- ✓ حرية التبادل التجاري مبنية على لكل الاستغلال الأمثل للدول لمزاياها الطبيعية، تحت إطار فرض أنه يمكن تحقيق التوظيف الكامل إذا عدلت ظروف الطلب عن طريق تسيير التبادل التجاري في ظل توفر عوامل إنتاج؛

(1) صلاح الدين حسن السيسي (2014):التجارة الدولية والصيرفة الإلكترونية النظريات والسياسات، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ص49.

(2) شريف علي الصوص (2012): التجارة الدولية الأسس والتطبيقات، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر توزيع، الأردن، ص 30.

(1) شليحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 4-5.

- ✓ التجارة الدولية تهدف في الأساس إلى مواجهة محدودية الأسواق المحلية، ويبرر ذلك بأن إنتاج الدولة ما يسمى بالفائض، وعليه بإمكان الدولة تصريفه وجعله فائض كسب قيمة، في إطار استبدال الفائض عن الدولة إنتاجا وعملا مقابل ما يحقق سد تغره أللاكتفاء في جوانب أخرى، بما يعالج مشكل السوق ويحقق تقسيم العمل في أي من فروع الصناعة الفعال من هذا المدخل؛
- ✓ اعتبار نظرية التجارة من فكر آدم سميت تنساق نحو سبل حمايتها؛
- ✓ إيجاد منافذ للطاقة الإنتاجية العاطلة؛
- ✓ مبدأ تحرير التجارة مبني على اتساع السوق وتقسيم العمل؛
- ✓ التجارة الخارجية هي امتداد طبيعي للتجارة الداخلية؛
- ✓ التوظيف الكامل أساس الانفتاح التجاري.

- **نظريات النفقات النسبية :**

تنسب هذه النظرية للاقتصادي دافيد ريكاردو، في إشارة لانتقاده كمال الميزة المطلقة كمبرر أساسي لقيام التجارة للدولية[1]، ففي ظل الظروف الاقتصادية لبعض الدول أو طرق تسييرها الغير كفؤة، يكون هناك عقم في خلق الميزة المطلقة، ولذلك في كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي لدفيدريكاردوتم تتويج نظرية الميزة النسبية[2] وذلك من خلال الارتكاز على النسبة بين فكرة اختلاف النفقات النسبية، فمبدأ هذه الفكرة مقسم لشطرين، الشطر الأول يشير للنسبة بين النقة الإنتاجية لسلعتين داخل البلد الواحد، أما الثاني فيشير إلى النسبة بين نفقة الإنتاج لنفس السلعة بين دولتين[3]، فمنحنى الإنتاج والتكلفة الفرصة البديلة .[4]

فأهم مرتكزات هذه التوجه، مبنية على أساس مايلي:

- ✓ أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلعة التي تنخفض فيها تكلفتها النسبية للعمل؛

(2) صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص 51.
[2] نداء محمد الصوص(2008):التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ص21 .
[3]صلاح الدين حسن السيسي، المرجع السابق، ص51 .
[4] طالب عوض(2013): التجارة الدولية، الطبة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة،ص ص21-22

- ✓ التبادل التجاري مبني على أساس المقايضة تركيزه على السلع النهائية
- ✓ عناصر الإنتاج تنتقل داخل الدولة الواحدة فقط؛
- ✓ في تغييب لتكاليف النقل؛ كل دولة تتخصص في الإنتاج الذي يوافق تكلفة العمل الأقل؛ بحيث تكلفة إنتاج السلع تتوقف على ساعات العمل المستهلكة للإنتاج؛
- ✓ تماثل مقدار الطلب على المستوى الدولي، إلى الجانب التسليم بمبدأ التشغيل الكامل.

- **نظرية القيم الدولية:**

تنسب هذه النظرية إلى الاقتصادي جون استيوات ميل، في محاولة لسد ثغرة النظرية النسبية، في إغفال لتوضيح حدود التبادل بين دولتين، بحيث يمكن معرفة الأقصى والحد الأدنى لشروط تبادل سلعتين، حيث تطرق ميل إلى المعدلات التي ستتبادل بها السلعة الواحدة بالأخرى ما بين الدول، في محاولة لبيان الكيفية التي تتحدد بها القيم والمعدلات، وكذلك الكيفية التي تتوزع بها فوائد تقسيم العمل الدولي، فإن كان ريكادردو قد اعتمد في تحليل نظريته على فكرة النفقة النسبية بتثبيت كمية الإنتاج لإظهار الفروق في النفقة اللازمة لإنتاج سلعتين في الدولتين محل التبادل، فقد اتجه ميل إلى تثبيت النفقة أي كمية ليبرز 9الفروق الإنتاجية، كحوصلة، إن كان دافيد ريكاردو ارتكز على مبدأ النفقة النسبية للعمل كأساس لإبراز نظريته في تفسير أسباب قيام التجارة الدولية، فإن ميل قد اعتمد على مبدأ الكفاءة أو الميزة للعمل كأساس لقيام التجارة الدولية من خلال دراسة كيفية تحديد القيم الدولية وتعريف معدل التبادل الدولي في إطار منفعة مزدوجة بين البلدين المتبادلين في مراعاة للكمية الإنتاجية المقابلة للنفقة النسبية للعمل، حيث يكمن معدل التبادلي في النسبة التي من خلالها يتم التبادل الدولي بين سلعتين

كصورة عددية ملموسة: ألمانيا تنتج

فلو كان التبادل على أساس 20 وحدة من الكتان الألماني و10 وحدات من المنسوجات الإنجليزية هنا يكن الإشارة إلى معدل المقايضة الدولي والمتمثل في كمية مينة من السلع المستوردة والكمية

التي تدفع مقابلها من السلع المصدرة حيث يعتبر الطلب المتبادل العلاقة بين كمية ما تعرضة الدولة من السلع الموجه للتصدير والكمية التي تطلبها للاستيراد مقابل الكمية المصدرة [1]

- **النظريات الحديثة:**

✓ **نظرية القيم الدولية الحديثة (هيكشر وأولين):**

ترتكز على نسب عوامل الإنتاج، تعتبر نقطة النهاية التحليلية للتجارة الدولية في اثبات أن منطلق التجارة الدولية قائم على أساس الاختلاف في نفقة النسبية دون البحث في السبب، وهذه هي النقطة التي انطلق منها السويدي هيكشر أثناء عرضه الفروض الأساسية التي قامت على أساسها النظرية الكلاسيكية، من خلال مقاله أثر التجارة الخارجية في توزيع الدخل القومي 1919، وطور أفكاره تلميذه أولين في كتابه التجارة الإقليمية والتجارة الدولية.[2]

فسبب قيام التجارة الدولية من منظور أولين الاختلاف في أسعار السلع الذي يرجع بالأساس إلى اختلاف أسعار عوامل الإنتاج، حيث أن هذا الأخير مرتبط بوفرة عوامل الإنتاج من ندرتها في البلاد، فيكون التخصص كل في إطار هذا المبدأ.

تعتبر امتداد للنظرية التقليدية الحديثة فجاءت كامتداد للنظرية الكلاسيكية الحديثة، أين توصل الباحثين أن مرجع الاختلاف في الأسعار النسبية للسلع تعود أساسا إلى اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية بين الدول، أي العرض في عوامل الإنتاج، فركيزة هذه النظرية كانت مبنية على ربط الصادرات بكمية الموارد المتوفرة وبالمقابل قيمة واردتها مرتبطة بمواردها النادرة، والأثر التي تمارسه على أسعار عوامل الإنتاج التي اختلافها في الأساس هو دافع قيام التجارة الدولية، فتصدير السلع التي مواردها متوفرة في البلاد بكثافة سيرفع من سعرها في الأسواق الدولية بسبب زيادة الطلب عليها، وهذا بدوره يزيد من تكلفة العنصر الإنتاجي بسبب زيادة الطلب عليه، من جهة أخرى تخفيض السعر

(1)صلاح الدين حسن السيسي، مرج سبق ذكره، ص53 -55.
(2) ايمان شليحي، مرجع سبق ذكره، ص .12

النسبي للسلع المستوردة هذا ما سيخفض سعر العنصر الإنتاجي النادر ، وعليه مبدأ النظري محقق في تحكم التجارة الدولية من تحقيق المساواة في الأسعار النسبي للسلع وكذا العناصر الإنتاجية، إضافة إلى عنصر الديناميكية الذي يتسلط على نسبية الوفرة [1]

إذ النظرية مبنية على أساس عاملين أساسيين:[2]

- ✓ إختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج فيما بين الدول؛
- ✓ إختلاف نسب مزج عوامل الإنتاج في دوال إنتاج السلع المختلفة.(كعنصر يمكن إضافة شروط التبادل)
- ✓ استثنى السلع الوسيطية والمواد الأولية؛
- ✓ اهتم بالعرض دون الطلب؛
- ✓ استبعد الميزة التنافسية والتكنولوجيا.
- ✓ فبقي نموذج (H–O) حبيس القيد التنظيري حتى الأربعينيات، أين انطلق ليونتيف في التطبيق الفعلي وإسقاط الجانب التنظير على أرض الواقع باتخاذ تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في دراسة هيكلها صادراتها ووراداتها متوقعا أن باعتبار وفرة رأس المال في المنطقة ستكون صادراتها في سلع ذات كثافة رأسمال، النتيجة كانت العكس في غلب كفة ميزان صادرات لسلع كثيفة العمل، وهو ما جعلها نقطة استفزاز لفكر المنظرين، بما جعلها نقطة مفترق ولادة توجه نظري جديدة ترتكز على البحث والتطوير، رأس المال البشريّ، إذ انقسموا إلى توجهين توجه انتقد النظرية وأسقطها وتوجه بعليها وطوها[3].

- **النظريات الحديثة للتجارة الدولية:**

✓ **الاتجاه الأول:**

---

[1] شريف علي الصوص، مرجع سبق ذكره، ص ص43–45.

[2] كامل كري (20):الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل، التجارة والتمويل، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص42.

[3] ايمان شليحي، مرجع سبق ذكره ص16.

دراسة منحاس: اسقط أهم فروض النظرية بديمومة كثافة عوامل الإنتاج مهما كانت الظروف، في إقراره أن هذه الكثافة قابلة للتغيير من خلال دراسته لواحد وعشرون صناعة في دول مختلفة من خلال المرونات الثابتة لدوال الإنتاج الإحلالية، فأسقط بذلك أهم فروض هذا النموذج.

❖ **دراسة تريفز:**

حيث اعتبر سبب التناقض الذي وصل إليه لغز ليونتيف هو السياسة الحمائية المطبقة على الصناعات الكثيفة العمل على النطاق الوطني، بفرضها قيود جمركية وغير جمركية على الواردات كثيفة العمل، فتنخفض وارداتها من تلك السلع فيما لا حاجة لها لفرض جماية على السلع اكثيفة رأس المال وهذا هو مبرر انتاج وتصدير سلع الكيثفة للعمل واستيراد السلع اكثيفة رأس المال، حيث اثبت نتيجة فكره تطبيقيا، وبذلك أثبت تأثير الحواجز الجمركية على التجارة الدولية.

❖ **دراسة بيلا بلاسا:**

اثبت من خلال دراسته عدم قدرة نموذج هيكشر–أولين على استيعاب ظاهرة الرسوم الجمركية والآثار الناشئة عن التخفيضات الجمركية بين الدول الصناعية المتقدمة، حيث اتخذ السوق الأوروبية كمثال، فاعتبر أن التكتل الإقليمي بامكانه توسيع حجم التجارة في مكفارقة بين السلع النمطية والسلع المتنوعة، اعتبارا أن التخفيض الجمركي في النوع الأول يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنتاج الكلي للصناعة التي تتميز بها الدولة بوفرة ناصر الإنتاج الداخلة في إنتاجها، أما بالنسبة للمنتجات المتنوعة فإن تخفيض الرسوم الجمركية يؤدي إلى زيادة درجة التخصص في كل دولة في إنتاج نوع أو أنواع معينة بما ينعكس على توسع منتجات وتخفيض لأخرى.

❖ **نظرية ليندر:**

حيث يرى ليندر أنه فيما يتعلق بالسلع المصنوعة، والتي تكون الجزء الأكبر من التجارة، تكون نماذج الطلب هي المسؤولة عن اتجاهة وحجم التجارة، فاختراع منتجات جديدة وتقديمها مرتبط ارتباطا وثيقا بالأسواق المحلية ولذلك فإن االعامل الأساسي في إنتاج سلعة ما ليس نفقة إنتاجها بقدر ما هو ذلك السوق التي يتم تداولها فيه، فوجود أسواق واسعة من أهم سمات المراحل الأولى لنمو المنتج، ويؤكد تحليل منحنى التعلم نموذج ليندر حيث أن المراحل الأولى لنمو مشروع ما تعطيه ميزة في النفقات تجعله يتميز بها عن منافيسيه.

ومع العلم أن الاختراعات تظهر استجابة لمتطلبات السوق المحليةّ، فإن المستهلكين في الدول الأخرى ذات نفس المستوى من الحاجة من التنمية الاقتصادية سرعان ما يكتشفون المنتج الجديد.ومن هنا يتم نشأة الصادرات مع اكتشاف أسواق متماثلة في الخارج[1]، حيث يفرق بين مجموعة الدول الصناعية والدول النامية من جهة أخرى يعتبر سبب قيام التجارة الخارجية هي المواد الأولية (عناصر الإنتاج)، حيث يعتبر أن قيام التجارة في المنتجات الصناعية يتقف على شرطين:

- وجود طلب داخلي ايقبل التوجه التصديري يجب أن تنتج وتستهلك على مستوى السوق الداخلي؛
- وعليه فنظرية ليندر مبنية على أساس العلاقة الوثيقة بين كثافة التجارة الخارجية وهيكل الطلب الداخلي فالطلب مرتبط بالدخل الفردي، وبما أن متوسط الدخل متقارب في الدول النامية، هنا تكون كثافة التجارة مرتفعة والعكس صحيح في حالة تباين مستويات التنمية بين الدول بسبب انعكاس ذلك على تباين هيكل الدخل

والاسعار النسبية للسلع تتجه نحو الانخفاض بسبب تجوابها مع هيكل الطلب الداخلي لدولة معينة[2].

[2]مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشد (2006):أسس العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص81.
[2] شليحي ايمان، مرجع سبق ذكره، ص 20.

✓ **الاتجاه الثاني للنظريات الحديثة:**

حيث تتمثل المناهج التكنولوجية في كل من : نموذج اقتصاديات الحجم، نموذج الفجوة التكنولوجية، نموذج دورة حياة المنتج.

❖ **نظرية وفرة عناصر الإنتاج الجديدة**

يوضح نموذج دورة حياة المنتج بصفة أساسية العلاقة بين المبيعات من المنتج كل فترة، وعمر هذا المنتج، بالإضافة إلى أهمية هذا المنتج من الناحية العملية كطريقة للتنبؤ وتقييم حجم المبيعات والظروف التكنولوجية والتنافسية التي توجه المنتج لوضع وتخطيط استراجيات السوق المناسبق يمكنه أن يساهم فيتحليل أنماط التجارة، أي استراتيجيات السوق الملائمة، بما يمكنه أن يساهم في تحليل أنماط التجارة، أي المساهمة في تفسير اختلاف المستوى التكنولوجي الذي يستند إليه اخلاف الأسعاركأساس التجارة، فتتلخص هذه النظرية في ان نفقة انتاج سلعة يختلف تكوينها من وقت لآخر، حيث تتكون النفقة من : الانفاق على الموارد الخام ووسائل الّإنتاج والتسويق وتطوير الناتج، وتختلف السلع من الخصائص، كما تتغير الأهمية النسبية لعنتاصر النفقة من فترة لأخرى، فإن الميزةى النسبية التي تتمتع بها دولةة ما إنتاج سلعة ما، تتوقف على التغيرات الطارئة على الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر النفقة المذكورة، وفي هذا المقام تنقسم السلع من حيث تاريخ إنتاجها وتسويقها ألى ثلالثة أنواع: سلع حديثة، سلع ناضصجة، وسلع نمطية، وتتوقف الأهمية النسبية للإنفاق على تطوير المنتج فنيا أو تكنولوجيا بتطور هذه المراحل، حيث يبدو الإنفاق على التكنولوجيا كأهم عنصر في المرحلة الأولى، ثم تتضاءل أهميته مع مرور الوقت لحساب عناصر هيكل النفقة الأخرى، وهطذا تتغير الأهمية النسبية للإنفاق على التكنولوجيا كعنصر مؤثر على النفقة الإجمالية للسلعة في حساب الميزة النسبية التي يتفوق بها بلد على آخر في مجال التجارة الخارجية، وهطذا يؤثر على دورة حياة المنتج عدة عوامل رئيسية منها:ماتحاط به من تكنولوجيا التي تتضمنها الصناعة او التي

يحويها المنتج في بادئ الأمر من سرية، أو حماية قوية سرعان ما تتبدد بمجرد اكتشلافها من طرف المؤسسات الأخرى، فارتباط ظروف المنافسة بالتغيرات التكنولوجية وحجم المبيعات. [1]

فتعتبر هذه النظرية الاختلاف بين الدول في وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج يتعلق بمدى وفرة أو ندرة رأس المال البشري، كعنصر إنتاج جديد،، حيث تعتبر عنصر العمل غير متجانس يحتوي على مستويات من الكفاءة والمهارة، فالعمل الماهر ويسمى رأس مال بشري بالاضافة الى راس المال المادي لاحتياجه الى استثمارات في التعليم والتدريب. وعلى هذا الأساس يفسر لغز ليونتيف أخذا بعين الاعتبار أن رأس المال يشمل رأس المال البشري وهذا يتفق مع تفسير هكشر–أولين.[2]

حيث قامت عدة محاولات لربط هذا النوذج بالتجارة الدولية بدأها كل من ويلز وفيرنون بتقديم تحليل تاريخي للتجارة الأمريكية، حيث توصلا إلى ان بعد مرحلة التنافس في الداخل أو الخارج يكون المنتج الاجنبي في وضع أفضل، ذلك أن فجوة التكنولوجيا تكون قد تلاشت أو على الأقل ضاقت ومزالت الاجور والدخول الأجنبية دون مثيلها في امريكا، وحتى خلال مرحلة النضج، فإن الدول الأجنبية ستقوم بالتصدير بينما ستقوم الولايات المتحدة بالستيراد.

وما أكده ويلز وفيرنون أن ظهور اختراع في دولة ما ثم البدا في الإنتاج محليا والتصدير ومن تم التصدير، ثم الغنتاج في الخارج ثم التصدير إلى الدولة الرائدة في الإنتاج، لكن تنشأ مجموعة من الصعوبات لهذا النموذج أبعد من التفاوت في الأجور والفجوة التكنولوجية فالمنافسة باتت تججه نحو الريادة التكنولوجية ومن اهم النقاط هو تحول الشركة المحلية والغنتاج في دولة أخرى إلى شركتها الأصلية دون الإنتماء إلى السوق المحلي المنتج فيه.[3]

❖ نظرية اقتصاديات الحجم:

[1] مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشد، المرجع السابق ص ص 82–83.

[2] شليحي ايمان، مرجع سبق ذكره، ص 110.

[3] مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشد، المرجع نفسه ص 84.

ترتكز النظرية على وفرات الإنتاج الكبير كأحد مزايا النسبية المكتسبة، بحيث يرتبط التصدير بوجود سوق داخلي كبير، فترتكز على شرط اقتصاديات الحجم، بمعنى زيادة العوائد مع الزيادة الإنتاجية التي ترفق بانخفاظ التكاليف كتحصيل حاصل، فحجم السوق هو العامل الفيصلي لقيام التجارة بين الدول، تؤثر الاسواق الصناعية على الأذواق المستهلكين من خلال كسب سلع وسيطية استكمالها وتصديرها، أما الدول ذات الأسواق الصناعية الكبير فميزتها الاحتكارية في سلعها النهائية

النظرية التكنولوجية في التجارة:

قدمت مجموعة المناهج التكنولوجية تفسيرا للتجارة الخارجية في ضوء تحليل ديناميكي للميزة النسبية، في ارتكاز على نقطتي التجديد والابتكار

- أن الدول التي تصبو إلى التجارة الخارجية، لابد لها من تكبد تكلفة المعلومة والبحث والتطوير لكسب فرص على ضوء المتاح، وتتمثل هذه الفرص في الأسواق المحتملة، حجم الطلب المحتمل؛
- ترتكز على الأسواق الداخلية، وهو ما يضمن الميزة الاحتكارية لاستيعاب المنتوجات المتطورة والجديدة؛
- اختلاف دوال الإنتاج ويرجع ذلك لاختلاف أساليب الإنتاج بين الدول والذي يعود إلى التكنولوجيا المستخدمة والمحتكر بما يحول دون إمكانية الدول معرفتها ويجعل الدول التي تملكها محتكرة للميزة التنافسية.

فيتم تقسيم المزايا إلى مزايا طبيعية (هيكشر–أولين) ومزايا مكتسبة، حيث تتمثل هذه الأخيرة فيما يلي:

- الوفرة النسبة لليد العاملة المؤهلة؛
- مزايا اقتصاديات الحجم المرتبطة باتساع السوق وتسمى بالمزايا الدينامكية؛
- مزايا احتكارية مرتبطة بمدة الفجوة التكنولوجية؛

- حيث أن دوال الإنتاج في ظل التحليل التكنولوجي ليست خطية ولا متجانسة وبالتالي الإنتاج خاضع لقانون تزايد الغلة –تناقص التكلفة–؛
- إمكانية تنقل رأس المال آلات تجهيزات إنتاج رأس المال البشري في إطار الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يحول العلاقات من مبادلات إلى انتقال رأس المال؛
- إمكانية إدراج السلع الوسيطة.

بناءا على ما سبق، يمكن حوصلة اعتبارات التجارة الدولية فيما يلي:[1]

- تكلفة النقل في التجارة الدولية،
- السلع الوسيطة؛
- الموارد الطبيعية؛
- تنقل عوامل الإنتاج،
- عدم اليقين.

وعليه كحوصلة عامة، يمكن الخلاص أن نظريات التجارة الدولية باختلاف محطاتها ليست محل نقد بقدر ما ان كل توجه تنظيري هو ركيزة لبناءا توجه مستحدث، لا ينافيه بقدر ما يكمله، بداية من علاقات انفتاح بزغت بمقايضة، وصولا إلى سلاسل قيمة عالمية وعلاقات استثمار أجنبي مباشر مرتكزها الديناميكية التكنولوجية ..

المطلب الثاني: الإقليمية الجديدة مدخل توطين المعارف الإنتاجية

بداية، حين يشار للإقليمية المفتوحة، يمكن حوصلتها في الآتي :

- أنه يسقط فيها البعد الجغرافي أمام المصالح المشتركة؛
- كما تفتح الباب للتعددية العضوية والتوسع الأفقي.

[2]محمد إبراهيم عبد الرحيم (2009): العولمة والتجارة الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ص 22-26.

وهو ما جعل دول في تكتلاتٌ إقليمية تسعى للارتباط المتعدي باتفاقيات مع عدة أطراف ثنائية أو متعددة الأطراف، بحثا عن منافع أكثر[1]، فالإقليمية الجديدة يمكن بناءا على هذه النقطة أن تؤخذ كمدخل فعال لتعزيز الآثارالديناميكية للتكامل الاقتصادي التقليدي بالاستفادة من مزايا مراحل متقدمة في البداية وكسر عقم الاستفادة في انحصارها في قيد المزايا المرحلية. ففي الإطار المتعدد الأطراف، كما سبق والإشارة لها في المطلب السابق دون تعميق للتحليل،هي الإطار الذي نشأ في كنف الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركيةGATT) ، في شكل الإطار متعدد الأطراف، فبعد إنشاء كل من صندوق النقد الدولي FMI ليتولى مهمة وضع القواعد الأساسية لنظام أسعار الصرف، وسياسة ميزان المدفوعات ووسائل تمويل العجز الخارجي لخلق الاستقرار الاقتصادي لاقتصاديات العالم، وكذا البنك الدولي للإنشاء والتعمير، في مساعي إرساء نظام جديد، في تقدم للولايات المتحدة الأمريكية، كأكبر قوة مسيرة، في إطار تحرير التجارة والتخلص من القيود فيما يتماشى ومصلحتها، تم التحول في ظل مساعي التحرير التجاري في اتجاه مصالح القوى العالمية، من منظمة GATT إلى المنظمة العالمية للتجارة.

أمافي الجانب التنظيمي، فقد تبين أن العلاقة بين الإطارين الإقليمي والمتعدد الأطراف محددة من خلال قواعد معينة، وضعتها منظمة التجارة العالمية وقبلها الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية، ورغم التقدم الملحوظ على المستوى المتعدد الأطراف للتحرير التجاري، إلا أن العدد المتزايد للترتيبات الإقليمية، فأغلب الدول التي هي جزء من المنظمة العالمية للتجارة هي متواجدة ضمن تكتلات اقتصادية إقليمية.[2] فاللجوء للانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، يتباين بين الأهداف والمساعي السياسية والاقتصادية، وكذا الانفلات من الآثار السلبية للعولمة.[3]

(1) زينب بوقاعة، مرجع سبق ذكره، ص 40.

(2) شليحي إيمان، مرجع سبق ذكره، ص111.

(3) فؤاد بستيت، مرجع سبق ذكره، ص5.

فقد ظلت الحكومات بوزن تسميتها سيدة قراراتها باختلاف نظام حكمها، ديمقراطيا كان أو ديكتاتوريا، حتى البداية الملموسة لنظام العولمة التي يؤرخ لها توماس فريدمان بسقوط سور برلين، أين كان في مطلع التسعينيات الاقتصاد قد أمسك بزمام المبادرة وأصبحت السياسة تابعة له، حيث تكون عوامل خفية وقوى اقتصادية غامضة تستطيع ممارسة الضغط الفعال على القرارات السياسية دون كشف هويتها، وهذا المطلوب فالتكتل كان توجه حتمي خدم الاقتصاد وان كان في هيكل توجه سياسي، فوجدت السياسة نفسها في انسياق لهدف خدم الاقتصاد فخدمها وهو المطلوب[1]

منذ أوائل التسعينات حرص المتحمسون للعولمة والمقتنعون بها، على وضع قناع حضاري لها، فلا يمكن الخروج من جناح القطيع المطيع إلا اذا تم تشكيل قطيع موازي جاذب قوة من خلال التكتل كمسلك ضد تيار الوجه الخفي للعولمة لكسر شراهة الرأسمالية الأخطوبية.[2]

وفي إطار الآليات الاقتصادية المتمثلة في ، صندوق النقد الدولي مجموعة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية، الشركات متعددة الجنسيات ومجموعة الدول الصناعية الثمانية 8G، حيث أن هذه الأخيرةتعتبر من بين الوسائل التي اعتمد عليها الغربفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية، في فرض الهيمنة والسيطرة على العالم.

على ضوء ما سبق، ولد تساؤل لدى مفكري هذا التوجه في ظل وجود بديل يسمح بالاستفادة من الشق الإيجابي في إطار التخفيض الجمركي المقرر من طرف جولات GATT لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف، كما سبق الذكرحين تم التطرق لنظريات التكامل الاقتصادي، وذلك عن طريق إزالة الرسوم الجمركية التي تحمل الأثر الإيجابي، لكن بناءا الاحتماء الإقليمي الذي يوفره التكامل الاقتصادي في ازدواجية تحرير التجارة ومن جهة أخرى حماية الصناعات الناشئة يكون مفر الدول النامية خاصة إلى إقامة اتحاد يعزز منالقوة في كيان متكتل منصهر الجهود والأهداف.

---

(1) نبيل راغب (2001): أقنعة العولمة السبعة ، الطبعة الأولى، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، ص 37.

(1)نبيل راغب، المرجع نفسه، 73.

في ارتكاز على الآثار الديناميكية للتكتل الاقتصادي، حيث تعود في الأساس لحجم السوق، الذي يتغير بنسب التغيرات الهيكلية، فترتبط بارتفاع المنافسة، اقتصاديات الحجم، دفع الاستثمارات وكذا الاستغلال الأمثل للموارد. خاصة في إطار الإقليمية الجديدة باعتبار الصعوبة التي تواجهها الدول النامية للانضمام في OMC، فخيار الدول نحو التكتل الإقليمي، فيه إمكانية لتوثيق العلاقات مع الدول الأكثر تقدما. فهناك مشكلتين اعترضتا تجارة المواد الأولية للبلدان النامية:[1]

-مشكلة الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة بسبب السياسة الحمائية وضعف الطلب؛

-عدم الاستقرار السعري لهذه الموارد أو مشكلة التبادل الدولي من حيث سعر الصرف .

وباعتبار أن الصناعة محرك التنمية الحقيقي، فظهور التصنيع بالدول النامية كان ولا يزال المبتغى المؤرق لهذه الدول، حيث هيأت التغيرات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية وكذا التحولات الهيكلية التي شهدتها الرأسمالية ما بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة في عقد السبعينات الأساس الموضوعي للتصنيع في العالم الثالث، وذلك للحد دون اكتساح حصة بعض الصناعات التقليدية كالمنسوجات، وكذلك ضبط عملية المواءمة الهيكلية، إذ يقصد بهذه الأخيرة عملية تقليص بعض الّأنشطة التي تلقى منافسة من الواردات المصنوعة في البلاد النامية مع نقل جزء من الطاقات الإنتاجية إلى بلدان أخرى، وهذا ما يمكن ترجمته في الاستثمار الأمثل للموارد والذي يعتبر أول لآثار المرتقبة بعد قيام المنطقة الحرة، بعد سقوط كل الحواجز الجمركية والغير جمركية بين الدول الأعضاء، لكن الفرق هو فجوة الاستدامة، فهناك مفارقة بين إجراء هذه النقطة في إطار عبثي دون تخطيط بل فقط البحث في ظل الاستفادة الثنائية، وبين علاقة تبادل موسع في إطار دول التكتل بما يسمح باستثمار امثل للموارد بشكل أكبر في ظل توزع الأطراف وتحقيق الاستمرارية .

وعليه حوصلة للآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي:

(1) محمد عبد الله ، مرجع سبق ذكره، ص41.

- **ارتفاع المنافسة،:** ففي حالة غياب الإطار التكتلي وما تحمله المراحل الأولى (منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي)، يكون المنتجين على مستوى السوق الوطنية في احتكار مطلق أو احتكار قلة، حيث تكون لهم فرصة الاستمرار على ذاك الحال حتى في غياب للكفاءة التي تخلق هذا الاحتكار، وبمجرد تحير التجارة في الإطار التكاملي، يصير معيار الكفاءة فيصلية ليس فقط من حيث الاحتكار وتقسيم السوق بل في مسألة التواجد أو الزوال، بما يؤدي إلى إما التنافس الإيجابي بما يؤدي إلى خلق منتجات أكثر جودة، والتحسين والتطوير المستمرين للبقاء في ساحة المنافسة بما يخلق جملة من المنتجين الأكفاء، أو الانسحاب بالنسبة للاحتكار السلبي الذي كان أساسه غياب البديل، أو في شق آخر الاندماج لانصهار المزايا وتوسيع السوق بما يزيد القدرة الإنتاجية وينعكس على المستهلك وكذا المنتج في آن واحد.
- **اقتصاديات الحجم:** وذلك بتعدي صغر وحدودية السوق الداخلي (المحلي) للدول ذات الاقتصاديات الصغيرة وتحقق اقتصاديات حجم كبير بالتصدير إلى السوق الإقليمي ومن تم السوق الدوي في إطار مزايا العنصر السابق وارتباطها بتعزيز القدرة التنافسية.

- **الاستثمارات:** وتتباين الاستثمارات داخلية، كما سبق الإشارة لها وليدة الطلب الداخلي المتزايد المقترن بزيادة الرفاهية للمستهلك، أو استقطاب استثمار أجنبي مباشر المؤطر بإقليم التكامل بما يقدمه التحرير التجاري من مزايا خاصة في إطار الإقليمية الجديدة، التي تشجع هذه النقطة، باعتبار أنها تختصر مزايا مرحلية بما يدعم القوام الاستثماري، أيضا لابد من الإشارة إلى أهم نقطة والتي تضمنت النقاط السابقة، صريحة وهي نقطة اتساع السوق، كما وبتسليط الضوء على النطاق الخارجي، فإن تم خطوة التحرير التجاري بنجاح بين الدول الأعضاء أخذا بعين الاعتبار النقاط السابقة من الآثار، فستكون بدورها قوة ضاغطة من حيث الاكتفاء وخاصة من حيث معاناة الدول من أثر تحويل التجارة وخسارة حصص سوقية من إطار التكتل، وعليه يصير جذب الاستثمار جذب إلزام وضغط للحد من أثر التحويل التجاري، وعليه حتى أثر

تحويل التجارة السلبي، يمكن فتح باب ايجابية وآفاق استثمارية تخدم النطاق الاقليمي ككل، وكمثال عن ذلك حالة الاستثمارات الأمريكية في الاتحاد الأوروبي، والتي كان هدفها . (تدويل الإنتاج/ الصناعة من أجل الجمارك/relocalisation)الجذب والطرد ومزايا الفورات.

فهل يمكن أن يكون التكتل الاقتصاديمرتكزاستفادة في لتغيير موازين هذه القوى وكبح السيطرة الاحتكارية للدول الرأسمالية، وتقاسم ساحة المنافسة العالمية، بفرضسيطرة جديدة من خلال تعزيز القوى التفاوضية في ظل انصهار الجهود التنموية لمجموعة الدول المتكتل من خلال نقل مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار الإقليمية الجديدة؟

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر آلية خلق الاستثمار المحلي ومحرك الحلقة الاستثمارية في الدول النامية، وتوطين النسيج الصناعي في الدول الفقيرة للبنى التحتية، إذ تعتبرالاستثمارات الأجنبية المباشرة كما عرفته L'OCDE كيانا اقتصادي أجنبي[1].

كما يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نوع من أنواع الاستثمارات الدولية، التي تعكس حصول كيان مقيم (المستثمر الأجنبي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة، (مؤسسة الاستثمار المباشر) في اقتصاد آخر، حيث تنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي بدرجة كبيرة من النفوذ في الإدارة.

أيضا الاستثمار الاجنبي المباشر كما عرفته منظمة الأمم المتحدة (UNCTAD)هو ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح استراجية ودائمة ومقدرة على الإدارة بين شركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة اللمستثمرة)وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر.

(1)Abdelkarim Bouyacoub, Brahim Bouyakoub (2017) : Impact de l'investissement direct etranger sur la croissance economique en algerier « Une etude empirique en utilisant l'approche arch and garch », revue economie, gestion et société, N°10, rabat, maroc, p5.

أما بتأطير صندوق النقد الدولي فيصوب تعريفه من خلال تأثيرالاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات للدول، حيث يعرفه كالآتي:

الاستثمار الأجنبي هو مختلف العلميات المالية المخصصة لتسيير ودعم نشاط المؤسسة المتواجدة في بلد أجنبي غير بلد المؤسسة الأم، ومنه فهو يضم نوعين من العمليات:[1]

–العمليات المنجزة من خلال إستراتيجية النمو الداخلية لشركة دولية النشاط، المتوطنة في البلد الأصلي مع مؤسساتها في الخارج (الفروع، المكاتب، التمثيلية)، مثل زيادة الطاقة الإنتاجية لفروع منتجة في الخارج، مجمل الإمدادات المالية الصادرة من بلد الشركة الأم إلى فروعها، زيادة رأس مالها...

–العمليات المنجزة من خلال إستراتيجية النمو الخارجية، بشرط امتلاك المؤسسة الأجنبية لحصة لا تقل عن 10 بالمائة أي أن تقوم الشركة الدولية النشاط بالدخول في رأس مال شركة في البلد الأجنبي بنسبة تتجاوز 10 بالمائة والتي تسمح للشركة الأجنبية بالمراقة والمساهمة في تسيير الشركة المستهدفة

حيث تختلف أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب غرضها:[2]

- الاستثمارات الباحثة عن الموارد الهادف لاستغلال الميزة النسبية للدول خاصة الغنية منها بالمواد الأولية؛
- الاستثمارات الباحثة عن الأسواق، وقد ساد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية في أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات وارتفاع تكلفة النقل في الدول المضيفة، مما يجعل

(1) وليد حفاف (2019): تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية في الدول النامية دراسة حالة دول شمال افريقيا، أطروحة دكتوراه منشورة، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص ص 10-11.

.

الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، حيث يكون لهذا النوع من الاستثمار آثارا ايجابية مباشرة على الاستهلاك وأخرى غير مباشرة على التجارة ؛

- الاستثمار الباحث عن الكفاءة، حيث تسعى هذه الاستثمارات إلى تخفيض التكلفة وتعظيم الأرباح، من خلال الاستثمار في البحث والتطوير وأغلبه في الدول المتقدمة ويأخذ أشكالا مختلفة، منها تحويل جزء من عمليات الإنتاج كثيفة الأيدي العاملة إلى الدول المضيفة لتقوم به شركات وطنية وفقا لتعاقد ثنائي، وبالتالي تستطيع الشركات الوطنية الدخول إلى السوق الأجنبية التي لا تستطيع الوصول إليها بمفردها،
- الاستثمار الباحث عن أطول إستراتيجية، وعادة ما يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شاكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية.

بتسليط الضوء على الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الحرة بعيدا عن الخضوع لقوانين الدول المضيفة، بل يخضع لقوانين وإجراءات خاصة منظمة له، تتمتع فيها المشروعات الاستثمارية بالعديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات التي يكون الهدف منها إنشاء صناعات تصديرية.

إن التحرير التجاري الملازم لاتفاقيات التكامل الاقتصادي الإقليمي، وما يترتب عنه من اتساع السوق وإعادة توزيع الموارد وفعالية استثمارها، يخلق فرص استثمارية بتشكيل بيئة استثمارية جديدة من شأنها أن تكون بمثابة الحافز الفعال لديناميكية الاستثمار المحلي الذي يصير بدوره في حلقة رجعية مصدر جذب للمستثمر الأجنبي:

الشكل رقم1-8: علاقة التأثير والتأثر: استثمار أجنبي- استثمار محلي

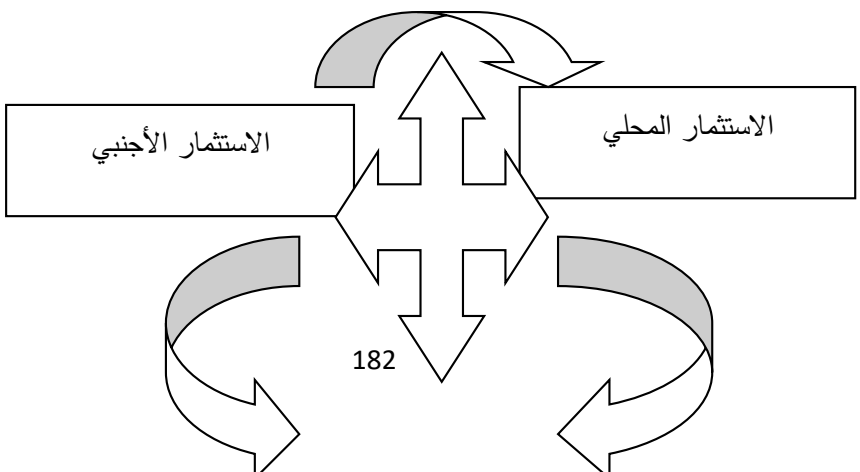

مقومات توطين الاستثمار

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق ذكره.

فالتغيرات التي تطرأ على أساليب الإنتاج وما يصاحبها من آثار ايجابية على السوق، من خلال زيادة الكفاءة الإنتاجية وتحقيق وفورات الحجم، بما يخلق للمؤسسات أرصدة إضافية للجانب الاستثماري، ومن مدخل آخر يؤدي نمو الحجم السوقي في تلاشي الحدود البينية في إطار النطاق الإقليمي إلى زيادة الاستثمارات من حيث زيادة الأرباح المستقبلية، بما ينعش الإنفاق الاستثماري داخل القطر، أيضا من منظور إزالة القيود داخل المنطقة المتكاملة يؤدي إلى إنشاء منطقة متكاملة لرأس المال في إطار تسهيل انتقاله بين الدول الأعضاء بما يساهم في بما ينعكس إيجابا على حجم الاستثمارات وتوزيعها، وهذا ما يسمح بتفعيل الاستثمار الكامن الذي كان في خمول في ظل العجز التمويلي وتوفر الموارد المساعدة، بما يسمح بإعادة توزيع الموارد من مصادر العرض ذات التكلفة العالية إلى مصادر ذات أكثر فاعلية تكلفة ووقتا وربحا، حيث يتيح كبر الحجم السوقي الفرصة للاستثمارات الأجنبية من أجل الدخول إلى السوق الإقليمية بإنشاء فروع لها وإعادة توزيع الموارد من مصادر العرض أو عن طريق التكامل الاستثماري في المشاريع الوطنية وذلك بسبب ما توفره اتفاقيات التكامل الاقتصادي الإقليمي من جاذبية لرأس المال الأجنبي، في إشارة إلى أهمية التكامل من خلال مشاريع الخواص، بضرب مثال عن إيطاليا أين تطورت منظمات رواد الأعمال في ميلانو بين بداية عملية التصنيع الإيطالية والمراحل الأولى من عملية التكامل الأوروبي[1]

فيكمن تأثير التكامل في النقل إلى الخارج والانفتاح الاقتصادي المحقق للرفاهية،أين يمكن اتخاذ انخفاض التكاليف للتجارة البينية وكذا بين المقرات الرئيسية ومصانع الشركات متعددة الجنسيات

(1)Paolo Tedeshi(2014) : Au service du developpement des entreprises : Les premières phases de l integration economiques europeènne, Estoire, econmie, et societé, p p87-103, p p 87-88.

مقياسا للتكامل الاقتصادي، فالعدد المتزايد من البلدان المشاركة في العولمة وقدرتها التنافسية النسبية يمكن أن يغير بشكل كبير النتائج لكلاسيكية للجغرافيا الاقتصادية الجديدة، حيث يمكن للبلدان باختلاف مستواها التنموي الاستفادة من تراكم الصناعة من خلال الاستثمارات الأجنبية الوافدة حيث يمكن أن يصير الأطراف (المحيط) مركزا.

فالتكامل الاقتصادي من خلال تأثيره المباشر على انخفاض التكاليف التجارية بين دول الإقليم المتكتل، يعزز الرفاهية لجميع المناطق في تسليط الضوء على اختلاف المستويات التنموية للدول المتكتلة بين متقدمة ونامية، فعلى الرغم أن الصناعة تميل إلى التركيز على المنطقة الصناعية عندما تتعامل مع الدول النامية مع إمكانيات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة(الروابط والاتصالات الأساسية التي تعوض الاستفادة من الأجور المنخفضة)، قد تكسب المناطق النامية بعض الصناعات، وبعد ذلك عندما تقدم المناطق النامية أجورا منخفضة لكن بالموازاة بنية تحتية جيدة للاتصالات، فإن تحرير التجارة يؤدي إلى انتشار صناعة أنماط أخرى بما يحول المناطق النامية في مراحل موالية إلى مناطق أساسية.

فيمكن اعتماد سيناريو تطوير تكنولوجيا معلومات واتصالات جديدة تسمح للشركات متعددة الجنسيات بتنسيق أفضل لمقرها الرئيسي ووحدات إنتاجها، حيث بغض النظر عن تكاليف التجارة، تميل الشركات لنقل وحدات إنتاجها المنطقة التي تنخفض فيها تكاليف الاتصالات، لتصير المنطقة المعنية هي المنطقة الأساسية، فتزيد منطقة التجارة الحرة عادة من تخفيض لتكاليف الاتصال، التي تنعكس بشكل مباشر على رفاهية جميع الأطراف في إطار التكتل الاقتصادي، مع العلم أن علاقات الطرد والجذب بين دول المركز–المحيط، ليست جديدة على الجغرافيا الاقتصادية، لكن البصيرة الجديدة المثيرة للاهتمام في هذا النموذج هي أنه يتعامل مع عدم التجانس للعالم المتنامي من جهة ومن جهة أخرى البلد المتقدم.[1]

(1)Natalia Vechiu (2010) :Integration economique et IDE verticaux : Un modèle à trois régions, Revue d'Economie régionale et urbaine, p p 773-796

ربطا مع ما سبق، أحدثت النظرية الجغرافية الجديدة تغيرات جذرية، على التحليل المرتبط بقرار توطن الأنشطة الاقتصادية، في عاملين(قوتين) متناقضتين، عوامل التركيز وعوامل التشتت، حيث أن عوامل التركيز تكمن في:[1]

- الطبيعة الجغرافية للمكان من وفرة موارد وملاءمة المناخ ؛
- الوفورات الخارجية؛
- التقارب الجغرافي بما يسمح للشركات خاصة – (العاملة في نفس المجال) من الاستفادة من مزايا خاصة، : تبادل المعلومات المعارف الإنتاجية،
- وفرة العمالة ؛
- وجودة البنى التحتية؛
- وفورات الحجم وغرها مما يمثل دافع التوطن، من ناحية اخرى هذا التوطن يجذب العمالة وبالتالي يرفع الطلب ولذلك هذه العلاقة ذات تأثير متبادل.

الشكل رقم1–9: التأثير المتبادل للعمالة وتوطن الشركات في تركيز الأنشطة

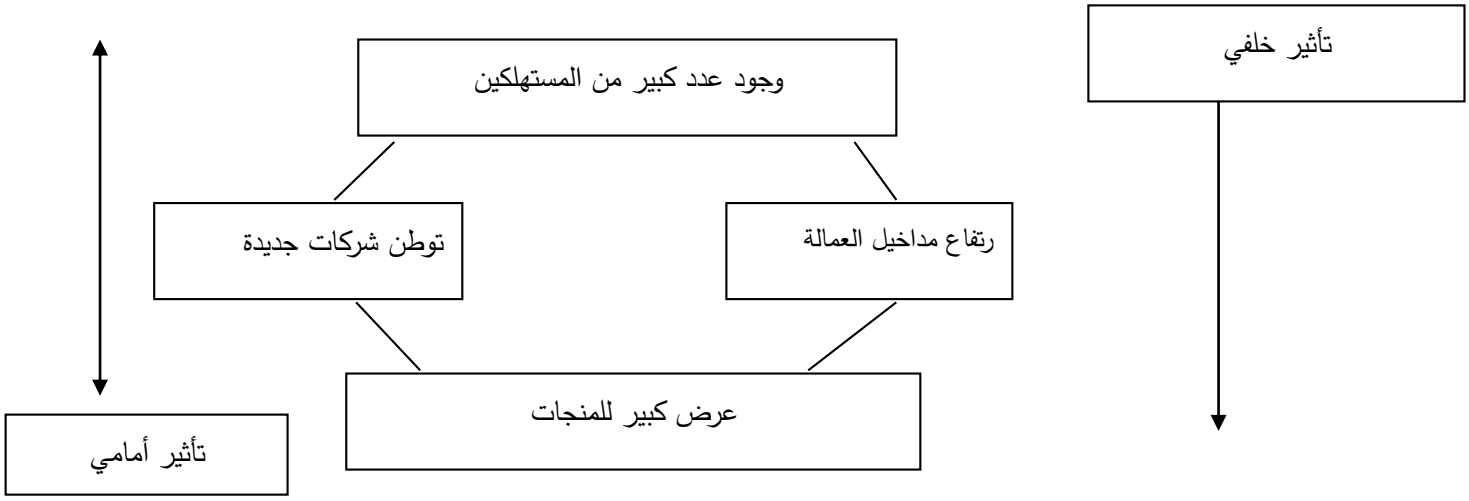

(1) زين الدين حماشي (2019): تأثير التكتل الاقتصادي على تموقع الشركات بداخله، دراسة حالة تكتل أمريكا الشمالية NAFTA، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 111.

المصدر: زين الدين حماشي (2019): تأثير التكتل الاقتصادي على تموقع الشركات بداخله، دراسة حالة تكتل أمريكا الشمالية NAFTA، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص111.

محاولات تنشيط الخمول التكتلي من خلالتغييرات جوهرية في التقييم لإمكانيات وحدود التكامل الاقتصادي، مقارنة بالنظام في الستينيات، أدت سياسات الاستقرار والتكيف إلى زيادة الانفتاح والتوجه التصديري، وارتفاع معدلات النمو والطلب وكذا إعادة الهيكلة الصناعية وزيادة القدرة التنافسية اجتذاب رؤوس الأموال الدولية، التكنولوجيا، التقسيم الصناعي للعمل، الانتقال من المنافسة الإقليمية إلى العالمية، إلا أن ساحة التدريب الإقليمية ليست الفيصلية في نشأة تلك القدرة التنافسية، إنما السياسات الناجحة التطلعية، إضافة إلى تعزيز القطاع الخاص وتوثيق التعاون في مجال الخواص، من الهياكل الأساسية الهشة التي جعلت الاقتصاد هرما مقاوما للتغيير الإيجابي، فصار الغزارة التجارية البينية توازي الخارجية حيث أن هذه الأخيرة مع التسعينات باتت متفوقة عن الاتصالات الداخلية، وهكذا يصير التواجد على مستوى سلاسل القيمة من أجل التنمية الحقيقية بتحكم وندية عكس التواجد في سلاسل القيمة في المرحة السبقية كما تم الإشارة في إطار علاقات تعاون لتنمية إصلاحية.[1]

فنظرية ارض التدريب مبنية على فرضية أنه يمكن تحسين القدرة التنافسية للبلدان النامية تدريجيا بالاعتماد على السوق الإقليمية في المرحلة الأولى من التصنيع:

الشكل رقم1-10: نظرية ارض التدريب آلية لتفعيل مزايا التكتل الاقتصادي

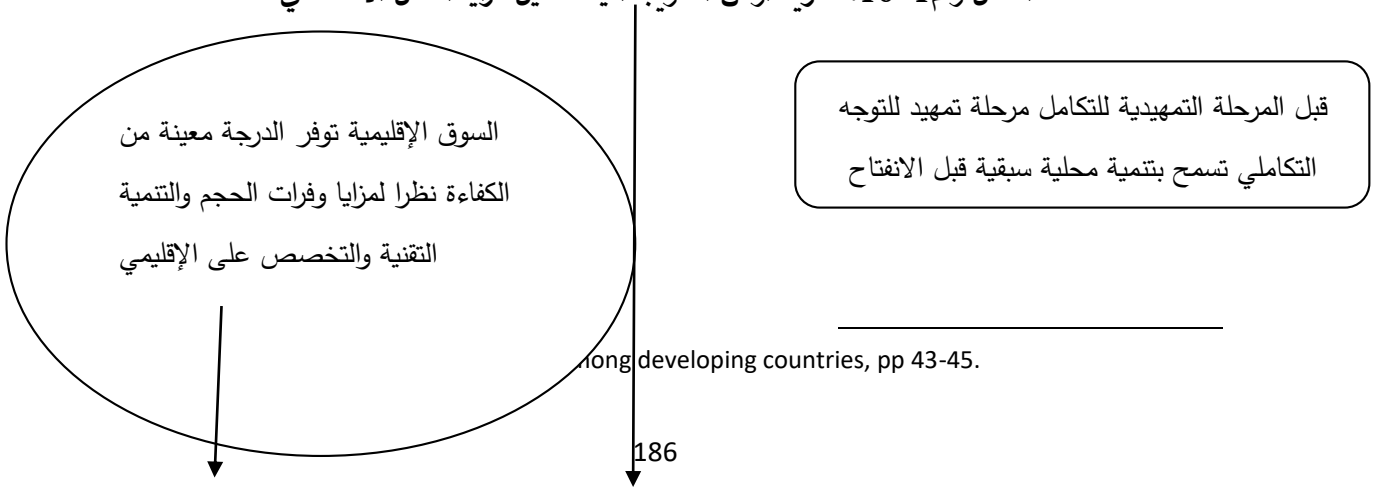

[1] ...long developing countries, pp 43-45.

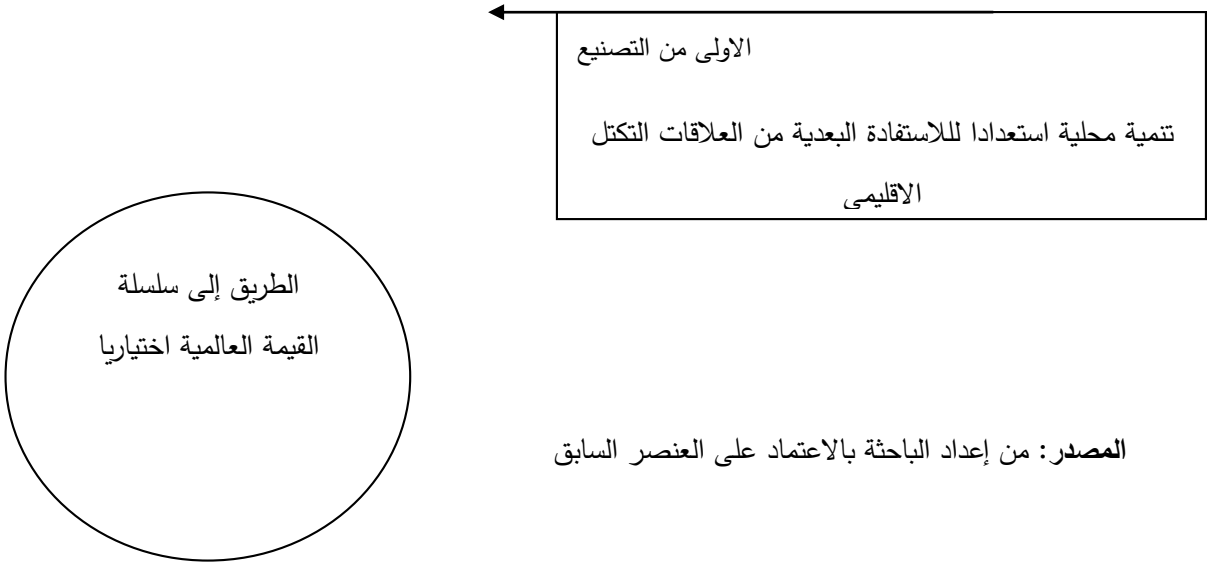

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على العنصر السابق

وعليه بات النهج الجديد النهج الجديد يبعث إلى التطوير في السياسة التجارية وأداءها الهياكل الأساسية بما في ذلك البنى التحتية على المستوى الإقليمي، حيث أن هذه النقطة تعتبر من أكثر النقاط التي لم تلقى الاهتمام المطلوب، في غياب الموارد المالية والتجارب السلبية للمشاريع المشتركة، بما ينعكس على نفس الحال خارج النطاق الإقليمي المتكتل، ولذلك في السنوات الأخيرة بات الاهتمام بالتعاون في مجال الهياكل الأساسية وتطوير المشترك لها في مجالات التعاون ذات الأولويات .

وهنا حلقة الربط لاكتمال الفكرة المستهدفة، فيتيح اتساع السوق الفرصة للاستثمارات الأجنبية للدخول إلى السوق الإقليمية بإنشاء فروع لها وإعادة توزيع الموارد من مصادر العرض أو عن طريق التكامل في المشاريع الوطنية وذلك بسبب ما توفره اتفاقيات التكامل الاقتصادي من جاذبية لرأس المال الأجنبي، فهي تمنه سوقا واسعا لتصريف منتجاته وتكسبه إمكانية الوصول إلى السوق دون الحاجة إلى إعادة توزيع مواقع الصناعات المنافسة وتمكنه من الاستفادة من الميزات التي تمنح للمنتجات المحلية (العمالة، إنشاء منصات تصدير...الخ)

وفي تسليط الضوء على العلاقة بين التكامل الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة:

الجدول رقم1-4: آثار اتفاقيات التكامل الإقليمي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

الآليات	الآثار على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة	الآثار على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من خارج المنطقة
الأحكام المتعلقة بتحرير الاستثمار و/أو حمايته في الاتفاقيات الإقليمية	إتاحة تشجيع مزيد من التدفقات من المستثمرين الإقليميين بذاتهم، بما فيهم المستثمرين الموجودين من بلدان ثالثة من خارج المنطقة	إتاحة تشجيع مزيد من تدفقات المستثمرين من بلدان ثالثة غير مستثمر حاليا داخل المنطقة
الأحكام المتعلقة بتكامل التجارة والأسواق في الاتفاقيات الإقليمية	إتاحة إمكانية إعادة تنظيم الإنتاج على المستوى الإقليمي، بما في ذلك الاستثمار وتصفية الاستثمار	جذب مستثمرين جدد من بلدان ثالثة من خلال توسيع الأسواق بما في ذلك ضمن سلاسل القيمة العالمية
تنسيق السياسات في إطار تنفيذ الاتفاقيات الإقليمية	تشجيع الاستثمار بالحد من تكاليف المعاملات ومن المخاطر الملموسة	إتاحة تشجيع مزيد من التدفقات الوافدة إذا شملت عملية التنسيق أنظمة الاستثمار السارية على المستثمرين من بلدان ثالثة
توسيع نطاق المشاريع الاستثمارية الإقليمية "مثل الهياكل الأّساسية أو البحث والتطوير نتيجة " نتيجة للاتفاقيات الإقليمية أو كعنصرأساسي فيها	إتاحة مزيد من فرص الاستثمار	إتاحة مزيد من فرص الاستثمار

المصدر: الأونكتاد، اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، التكامل الاقتصادي الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية، الأمم المتحدة، جانيف، جانفي 2013، ص5.

يؤدي التكامل الاقتصادي الإقليمي إلى خلق الاستثمار، وتحويل اتجاهه، من خلال إعادة الهيكلة داخل النطاق الإقليمي االمتكامل، وتقتضي جهود التكامل الاقتصادي الإقليمي عموما غلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بفتح قطاعات أمام الاستثمار وتنسيق السياسات المتعلقة بمعاملة

المستثمرين الأجانب، ويتحقق ذلك نتيجة للأثر غير المباشر المترتب على تحرير التجارة وتكامل الأسواق والجهود الرامية إلى تنسيق الأطر الستاتيكية العامة للبلدان المتكتلة، بما فيها الأطر الخاصة بالاستثمار (الحماية والتحرر)، والتعاون المباشر في المشاريع الاستثمارية على المستوى الإقليمي.

فتشير تجربة المجموعات الإقليمية الناجحة والراسخة مثل تجربة الاتحاد الأوروبي واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية إلى أن التكامل الاقتصادي يتيح دفعة قوية لروابط الاستثمار العابر للحدود داخل المنطقة الواحدة، وقد أتبث التوسع التدريجي للاتحاد الأوروبي أن التكامل يدعو للنمو الصناعي من خلال نقل الإنتاج إلى البلدان الأقل تكلفة والتخصص الإقليمي في الإنتاج، ومع ذلك، تبين حتى الآن أن هذه الأنماط بعيدة المنال إلى حد كبي فيما يخص المجموعات الإقليمية للبلدان النامية.[1]

فباعتبار الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر، على الدول المضيفة، والتي تشمل :[2]

- المساهمة في تكوين رأس المال خاصة وأن مشكل الدول النامية مرتبط بشكل أساسي بنقص رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية وهذا راجع لانخفاض الدخل الوطني وصعوبة التوجه نحو الادخار بما يضطرها للجوء إلى الاقتراض الخارجي الذي يجعلها تتكبد تبعية واستنزاف التكاليف والفوائد الثقيلة، وعليه الاستثمار الأجنبي المباشر بإمكانه تغطية فجوة الموارد المحلية، ومن جهة أخرى تضمن زيادة النقد الأجنبي بما يخلق قدرة إدخارية يتحول جزء من هذه المدخرات للاستثمار بما يرفع معدل تكوين رأس المال؛
- نقل التكنولوجيا وإمكانية توطينها، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا فعالا لنقل التكنولوجيا في تسليط الضوء على الحاجة الماسة للدول النامية لهذه النقطة، ورغم وجود عدة طرق على غرار الاستثمار الأجنبي المباشر لنقل التكنولوجيا من خلالها كالعقود الإدارية والتراخيص وكذا البحوث المنشورة والشراء المباشر، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل

(1) الأونكتاد، اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، مرجع سبق ذكره، ص 4.

(2) وليد حفاف، مرجع سبق ذكره، ص ص32-34.

أكثر الطرق جدوى، وذلك لأنه يسعى لنقل تكنولوجيا الإنتاج والمهارات والقدرات الابتكارية والأساليب التنظيمية والإدارية وغيرها، بما يساهم في زيادة مستوى التقدم التكنولوجي للاقتصاد الكلي، وهذا ما يسمح بتوطين التكنولوجيا والاستفادة المحلية الحقيقية التي تسمح باستدامة الاستفادة على مستوى الإقليم المتكتل.

ربطا للنقطتين السابقتين بتعثر الاستفادة الفعلية للدول النامية، فيمكن أن يكون تأطير اتفاقية التكتل الاقتصادي، ركيزة الفعالية من خلال توليفة الاستثمارات الأجنبية (داخل/ خارج المنطقة) في تصويب للإصلاح المحلي، الذي يسمح بتوطين التكنولوجيا المنقولة، بالاستفادة من المهارات والكفاءات المنقولة، بما يسمح بخلق معرفة إنتاجية محلية فالاستثمار الأجنبي المباشر الناقل للتكنولوجيا، كما سبق والإشارة يلعب دورا مهما من حيث التأثير على العمالة (خلق مناصب عمل) والكفاءة المحلية، حيث يرفع من مستوى المهارة المحلية باعتبار ارتباطه المباشر بالبيئة التنظيمية ومستوى المهارة التي يعمل فيها المستثمر الأجنبي.

فبناءا على ما سبق، يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة حجم الاستثمار المحلي، بإضافة وحدات إنتاجية جديدة أو أصولا إنتاجية جديدة للوحدات القائمة من قبل، وهذا ما يحدث فقط إن كانت الشركات المحلية مؤهلة للصمود أمام المنافسة الأجنبية التي ستضفي الأثر الإيجابي الذي لا يمكنه تخطي الأثر السلبي إلا بوجود قدرة إنتاجية مسبقة، تسمح بازدواجية (القدرة التنافسية – القدرة على توطين المزايا المنقولة للاستثمار الأجنبي المباشر).

الشكل رقم1-11: النموذج المعدل لمزايا التكامل الاقتصادي الإقليمي في إطار علاقة تنمية محلية – استثمار أجنبي مباشر.

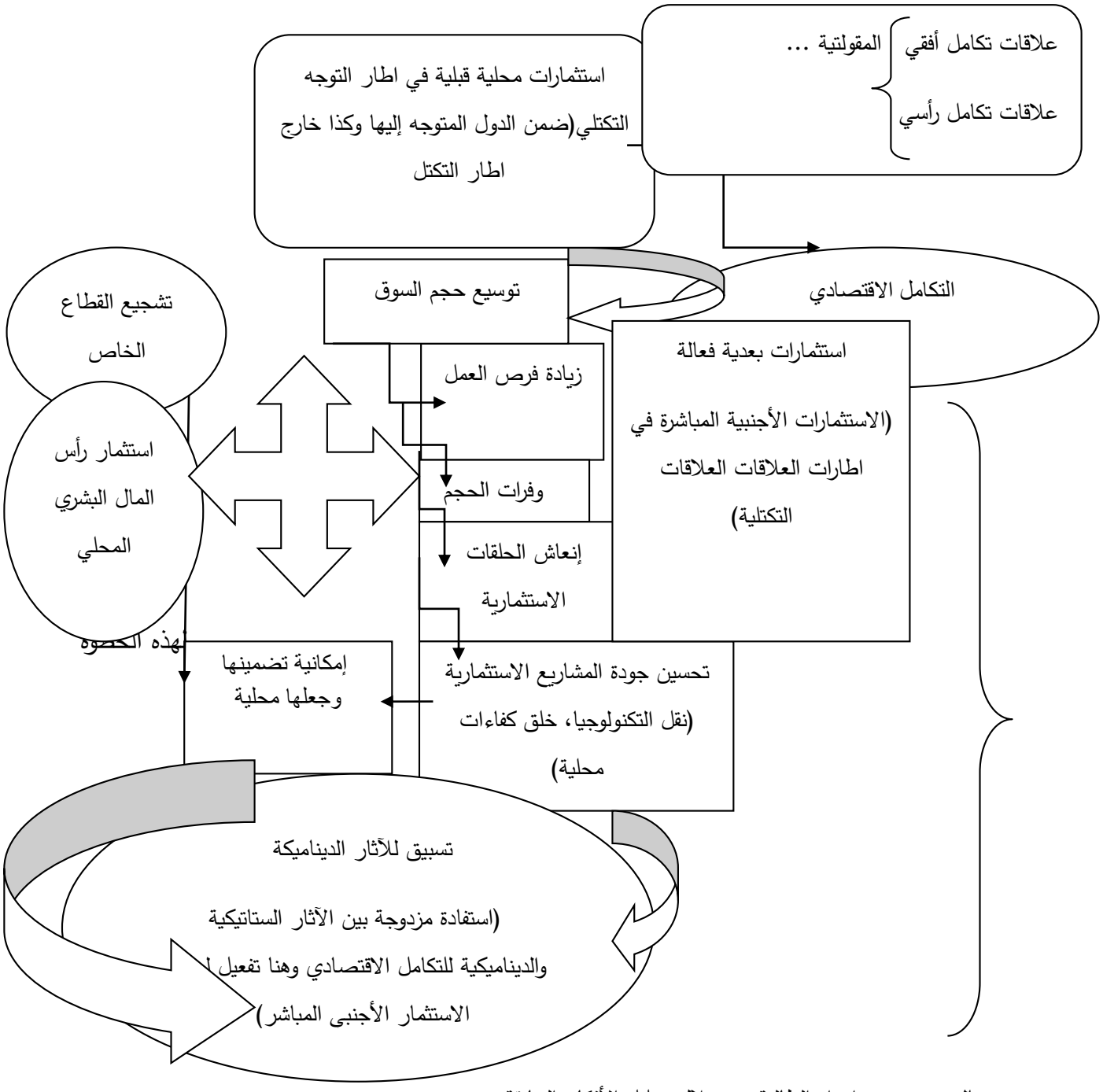

المصدر : من إعداد الطالبة من خلال تحليل الأفكار السابقة.

وعليه إعداد أرضية تمهيدية تسمح بالإصلاح المحلي والتواجد في سلاسل قيمة عالمية، يسمح بالاستفادة الفعلية من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوطين لمعارف الإنتاجية بما يزيد من ديناميكية الابتكار المستدام، حيث تشكل المعارف الإنتاجية روابط مستمرة لخلق مشاريع جدية بناءا على المعرفة الإنتاجية المنقولة والموطنة للتحول إلى النسق المحلي، وهذا ما يفتح باب التنويع والتحول من التصدير الاستنزافي الباحث عن العملة الأجنبية أو الضامن للموازنة تصدير الموارد الأولية– استيراد المواد الإعاشية، بما يحقق تنويع سلة التصدير والانتقال إلى التصدير المصنع.

وعليه توطين المعرفة الإنتاجية محليا من خلال المستثمر الأجنبي، يمكنه تحويل الاقتصاد وتحقيق نقلة تنموية وهذا ما تحتاجه اقتصاديات الدول النامية من خلالاستغلال المعرفة المحلية المتوطنة والارتكاز على الابتكار والتطوير من خلال فكرة توسيع السوق المشتركة لخلق مشاريع استثمارية جديدة وتحسينها والتحول نحو التصدير المتنوع.

الشكل رقم1–12: الإقليمية الجديدة كمدخل لتوطين التكنولوجيا واستدامة المكانة التنافسية

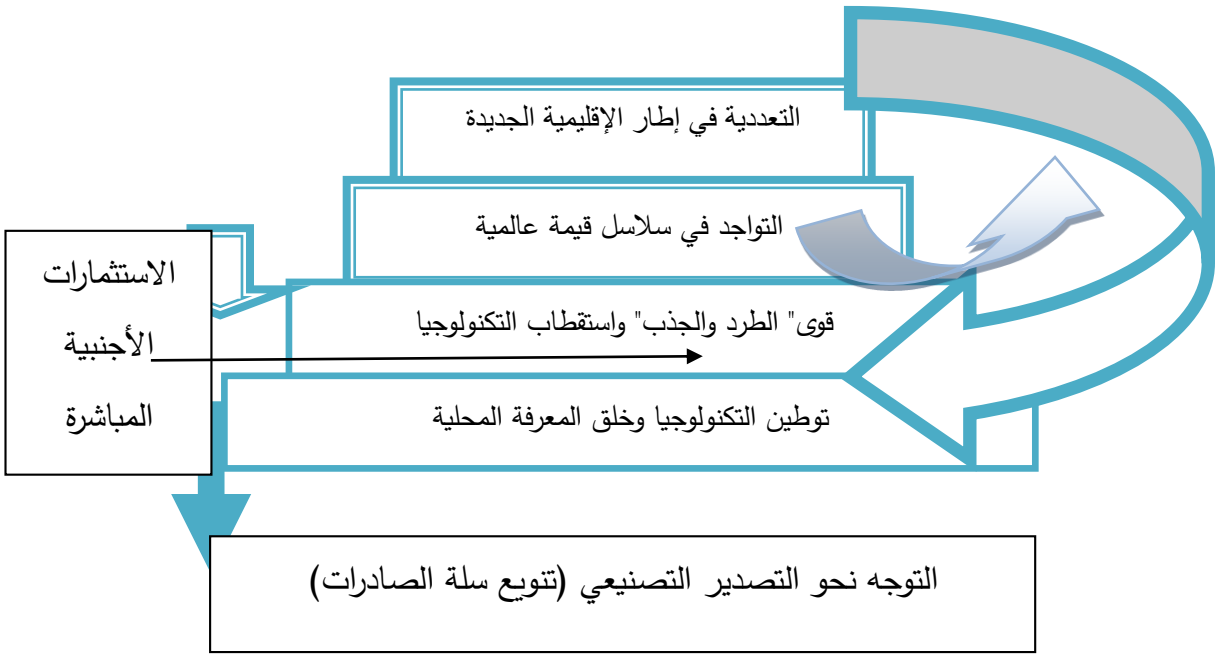

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التحليل السابق

المطلب الثالث: البعد التكنولوجي مرتكز نظرية التكامل الاقتصادي ونظريات التجارة الدولية

لقد كان فاينر Viner (1950) السباق في الخوض في مسميات خلق وتحويل التجارة، باعتبارهما من أهم نتائج قيام التكامل الاقتصاد في تركيز وجهة التحليل على مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي وهي مرحلة الاتحاد الجمركي، فالأول يتعلق بالتجارة الجديدة التي تنتج بين الدول الأعضاء، والثاني يتمحور حول تحويل التجارة من البلدان الأكثر كفاءة خارج الاتحاد إلى البلدان الأقل منها كفاءة تحت حصن العضوية في إطار التكامل الاقتصادي.[1]

تكمن أهداف التكاملالاقتصادي الإقليمي في تحقيق الأثر باعتبار أن الأثر باعتبار أن حتى سلبية أثر خلق التجارة هي فقط في المدى القصير، وسرعانما تصير كل الآثار ايجابية.

فحين يتم الّإشارة لنظرية التكامل الاقتصادي، فالاستهداف الحقيقي هو تسليط الضوء على الأثر الإنتاجي وكذا الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي باعتبار أن دراسة التكامل الاقتصادي الإقليمي وتأثيراته على الاقتصاديات ليس غاية في حد ذاته بل وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية، فالأثر الإنتاجي للتكامل والذي أشار له فاينر Viner بأنه أثر خلق التجارة Trade creation Effect ومؤداه أن زيادة رفاهية للدول الأعضاء كنتيجة طبيعية لزيادة إنتاج المشروعات ذات الكفاءة العالية على حساب المشروعات الأقل كفاءة.

أما الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي، فالتصويب هنا للأثر كان من ناحية زيادة الرفاهية للمستهلكين عن طريق إحلال السلع الرخيصة الثمن محل تلك الباهظة وزيادة عدد السلع المتاحة في ظل التحصل على نفس مستوى الجودة.

(1)Kabeer Muhammad and Aycil Yucer (2017) : Impact of regional trade agreements, Trade diversion in Westem Hemisphere, University Paris-Dauphine Leda « Mondialisation et development » website : htt://www.etsg.org/ETSG2009/ Paper/ muhammad.pdf le 10/11/2017.

حيث يمكن الفصل بين اتجاهين للتكامل الاقتصادي، يكمن الاتجاه الأول في تسلسل المراحل الأربعة للتكامل الاقتصادي، أما الاتجاه الثاني فيكمن في أول محطة لمراحل التكامل الاقتصادي والاكتفاء بها اقتناصا للمزايا المرحلية الطويلة الأجل من خلالها اختصارا وعقلنة استغلال للمورد والوقت بما يسمح باستمرارية قيام التكامل وزيادة انذماج الدول الاعضاء من حيث انصهار السياسات الاقتصادية لها في كتلة واحدة في [1]

ينقسم تحليل التكامل الاقتصادي إلى قسمين، لا يمكن الفصل في اختلافهما بقدر الجزم في تكاملها،إذ يمكن اعتبار القسم الثاني كمرحلة تكميلية من التصويب التحليلي للتكامل الاقتصادي، وهذا ما جادله كل من Bhagwat و Panagariya (1996)، في جزم بوجود موجتين لتنظير التكامل الاقتصادي، الأولى تقتصر في مرحلة سابقة على التحليل الساكن القائم على المكاسب المحتملة كمزايا لتسلسل مراحل التكامل الاقتصادي في صورة التكامل الاقتصادي التقليدي، أما الوجه الجديد المصوب للتكامل الاقتصادي يرتبط بالتغيرات التي طرأت ولا تزال بما يزيد من دينامكية ظرفية المناخ الاقتصادي، ومن هذا المنطلق يتم الاشارة لهذه المحطة بالتحليل الديناميكي للتكامل الاقتصادي.[2].

فغالبا ما ينظر للتكامل الاقتصادي على أنه وسيلة لدعم التنمية في الدول النامية من خلال ما يربط به من فوائد لتجارة والرفاهية فتمر نظرية التكامل بمرحلتين تنمويتين تتناول كل منهما السياق السياسي والاقتصادي فتعتبر المرحلة الأولى نظرية كلاسيكية أو تحليلي تابت وتشمل نظريات التقليدية للتكامل الاقتصادي التي تشرح الفوائد المحتملة للتكامل ، وتتضمن المرحلة الثانية نظريات الاقتصادي الجديدة التي يشار إليها غالبا بالتحليل الديناميكي للترتيبات الاقتصادية ، وإلى جانب هذين النوعين، يوجد

[1].عز الدين بوحبل مرجع سبق ذكره، ص 5

[2]Amr Sadk Hosny(2013) : Théoris of economic integration : A Survey of economic and political literature, International journal of economiy, management and social science, p p 133-155, p 134.

نوع ثالث من نظريات التكامل الاقتصادي الذي يتعامل مع آثار ومزايا وقيود ترتيبات التكامل الاقتصادي في البلدان النامية وأقل نموا .[1]

فنظرية التكامل الاقتصادي مرت بعدة مراحل بما أثر في تركيبها وأسسها الأولية، بين تيار نظر للتكامل نظرة تقليدية، وتيار مستحدث أثر منظوره في المفهوم والمقومات وحتى المعوقات، أيضا نوعية عوامل الإنتاج وصيغ المبادلات وشروطها.

بناءا على الطرح السابق، فنظرية التكامل الاقتصادي وكما سبق والتطرق، تعود إلى جاكوب فينر J.Viner, 1950 و Mead سنة 1955، فتعتبر أهم النظريات التي تناولت التكتلات الاقتصادية الإقليمية، حيث ركز في تحليل الآثار على نظرية فينر باعتباره واضع حجر الأساس التنظيري، لكن لابد من تسليط الضوء على خط سير المنظرين والتطور الفكري المصوب نحو التكامل الاقتصادي، لكن قد أشار Mead أن Viner رصد أثر تكوين الاتحاد الجمركي الجانب الإنتاجي في إهمال للجانب الاستهلاكي، وكانت هذه نقطة الارتكاز الذي استند عليها Mead لتطوير نموذج Viner في إشارة أن أثر خلق التجارة على الاستهلاك يؤدي إلى خفض التكاليف من خلال الانتقال من مصادر إنتاجية عالية التكلفة إلى أخرى أكثر كفاءة، سيؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي بزيادة القدرة الشرائية بما يزيد من الرفاهية الاقتصادية، أما أثر التحويل فسيمس الإطار الاستهلاكي سلبا بتخفيض الدخل الحقيقي بسبب ارتفاع الأسعار، وهذا راجع إلى تحول الإنتاج إلى نطاق أقل كفاءة وبالتالي تكاليف إضافية في ظل شروط المبادلات في الإقليمي التكتلي.

يمثل الاتحاد الجمركي أساس نظرية التكامل الاقتصادي، حيث تربع Viner قاعدة هرم البحث والتحليل في جوانب الاتحاد الجمركي في بداية الخمسينات، من تم Jacob and Gierch، Herbert، Bye، Maurice Vine، الذين قاموا بدورهم بدارسة تأثير الاتحاد الجمركي على تدفق

(1)EDUARD Marinov(2015) : Economic determinants of regional integration in developing counties, international journal of business and management, pp 1-3..

التجارة من خلال دراسة عاملين أساسيين هما: الأثر الإنشائيCreation Effect والأثر التحويلي Diversion Effect، وذلك من خلال دراسة تأثير قيام الاتحاد الجمركي على توزيع الموارد وهل يؤدي قيام الاتحاد الجمركي إلى إنتاج السلع ذات الكفاءة العالية

فحين يتم الّإشارة لنظرية التكامل الاقتصادي، فالاستهداف الحقيقي هو تسليط الضوء على الأثر الإنتاجي وكذا الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي باعتبار أن دراسة التكامل الاقتصادي الإقليمي وتأثيراته على الاقتصاديات ليس غاية في حد ذاته بل وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية، فالأثر الإنتاجي للتكامل والذي أشار له فاينر Viner بأنه أثر خلق التجارة Trade creation Effect ومؤداه أن زيادة رفاهية للدول الأعضاء كنتيجة طبيعية لزيادة إنتاج المشروعات ذات الكفاءة العالية على حساب المشروعات الأقل كفاءة.

أما الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي، فالتصويب هنا للأثر كان من ناحية زيادة الرفاهية للمستهليكين عن طريق إحلال السلع الرخيصة الثمن محل تلك الباهظة وزيادة عدد السلع المتاحة في ظل التحصل على نفس مستوى الجودة.

فموضوع تنمية العلاقات الدولية التجارية ودراسة تأثيرها على الدول المنضمة بهدف تحقيق مزايا تفضيلية بين الدول الأعضاء أو حتى تحقيق شكل أكثر تفوقا من أشكال التكامل الاقتصادي، يعد من أقدم الموضوعات التي طرحت للدراسة في إطار نظرية التكامل الاقتصادي ، ويعتبر الاتحاد الجمركي أحد أشكال التكامل الاقتصادي ويمثل الأساس في قيام السوق المشتركة، كما يعتبر الاتحاد الجمركي أساس نظرية التكامل الاقتصادي، ولقد كان أول من تناول الاتحاد الجمركي بالبحث والتحليل هو Viner بالصيغة المطلوبة في بداية الخمسينات، كما تناوله بالبحث المعمق، فقام كل من : Gierchand Jacob ,Herbert ,Mauricevine,Bye

بدراسة تأثير الاتحاد الجمركي على تدفق التجارة من خلال دراسة عاملين هامين هما الأثر الانشائي والاثر التحويلي، وذلك من خلال دراسة قيام الاتحاد الجمركي على توزيع الموارد وهل يؤدي قيام الاتحاد الجمركي إلى إنتاج السلع ذات الكفاءة العالية[1].

في حالة قيام الاتحاد الجمركي فإن الأثر الانشائي أو عملية خلق التجارة يؤدي إلى نقل إنتاج السلع من المصدر الأقل كفاءة إلى الأكثر كفاءة بما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد، أما الأثر التحويلية فيؤدي إلى نقل سلعة من مصدر أكثر كفاءة إلى آخر أقل منه.

إن تحليل بيلا بالاسا للأثر الإنشائي والاثر التحويلية بما تناوله في كتاباته تمت تغطية جانب واحد فقط من الأثر على الإنتاجProductioneffect ,

لابد هنا من التفرقة بين الأثر الايجابي والأثر السلبي للاندماج ويعرف الأثر الايجابي بأنه الفرق في التكلفة نتيجة التحول من شراء الموارد ذات التكلفة العالية إلى الموارد ذات التكلفة المنخفضة.

يؤدي الأثر الإنشائي إلى التوزيع الأكثر كفاءة للموارد الاقتصادية، أما الأثر التحويلية فيؤدي إلى توزيع أقل للموارد، أما بالنسبة لحساب الأثر الايجابي والسلبي للتجارة على كفاءة توزيع الموارد فيقترح Meadeالأثر الايجابي أن يتم ضرب حجم التجارة البينية في الفرق بين نفقة إنتاج السلع في المركز الاكثر كفاءة ونفقة إنتاجها في المركز الأقل كفاءة، أما لحساب الأثر السلبي فنضرب حجم التجارة المحولة في الفرق بين الإنتاج في المركزين ويتوقف الأثر الصافي للاتحاد على ما إذا كانت قيمة الأثر الايجابي نفوق الأثر السلبي أو العكس وفي الحقيقة أنه من الصعب مسبقا تحديد الأثر الصافي للاتحاد الجمركي عموما على الإنتاج. [2]

وفي استكمال لخطوات تطوير نظرية التكامل الاقتصادي، تم البحث في مدى إمكانية كبح سلبية أثر تحويل التجارة على الاستهلاك، فانتهى العديد من الباحثين أنه بإمكان أثر تحويل التجارة أن

[1] فؤاد بستيت، نفس المرجع، ص ص 51-53.
[1]فؤاد بستيت، المرجع السابق، ص 52.

يكون ايجابيا على الجانب الاستهلاكي[1]، وسيتم عرض في تمحيص لأهم الدراسات التي تطرقت لهذا الربط، فالمشكلة في التحليل النيوكلاسيكي تكمن في بساطة الفروض وتغيب البحث عن سبب قيام المشكلة من الأساس وهو ما قام به الجيل الثاني في تحليله[2]

- **منهج كوبر ماسيل:**حيث قدم التحليل وفق هذا المنهج على أساس خاصيتي الاتحاد الجمركي من خلال مستويين:

المستوى الأول: يتضمن أثر خلق التجارة الناتج عن أزالة الرسوم الجمركية البينية؛

المستوى الثاني:الأثر السلبي الذي ينشأ عند توحيد الرسوم الجمركية مقابل العالم الخارجي.

فتم فرض سلبية الأثر إلى التوحيد الكتلي للتعريفة الجمركية، فيما ولد تساؤل لدى مفكري هذا التوجه في ظل وجود بديل يسمح بالاستفادة من الشق الإيجابي في إطار التخفيض الجمركي المقرر من طرف جولات الGATT لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف عن طريق إزالة الرسوم الجمركية التي تحمل الأثر الإيجابي، وهنا يكمن التساؤل.

أين تم تفسير الميل إلى إقامة اتحاد جمركي إلى تحقيق مزايا التحرير التجارة، إضافة إلى تحقيق حماية لصناعتها الناشئة من خلال جدار حمائي من خلال الحاجز الجمركي على وارداتها، أيضا تحقيق قوة تفاوضية وإمكانية تحريك معدلات التبادل الدولي لصالحها.

- **منهج هاري جوسن:**

ندد بالسياسة الحمائية ، إذ اعتبر الحماية هي هدف غير اقتصادي، فتوجه هذا المنهج للربط بين سعر السلعة و هدف الحماية، من خلال الارتكاز على الاتحاد الجمركي كإحدى صور الحماية وأقدرها على تحقيق الأهداف المرجوة، وذلك من خلال:

(2)بوضياف عب المالك، مرجع سبق ذكره، ص
(3) شليحي إيمان، مرجع سبق ذكره، ص48

- تحسين معدل المبادلات التجارية الدولية؛
- تحقيق مزايا اقتصاديات الحجم ؛
- توسيع السوق وخلق منافسة و كذا تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي بهامش أمان يضمنه الاتساع اسوقي في ظل تفعيل المبادلات ومزايا اقتصاديات الحجم.

حيث اعتبر جونسن أن الدولة تبحث عن تعظيم دالة الرفاهية المتكونة من السلع العامة والخاصة، فالإنتاج الصناعي الحديث أخضع ظروف الإنتاج إلى غلة متزايدة، ونفقة متناقصة بسبب وفرات الحجم الداخلية والخارجية وهذا هو التجسيد الفعال للرفاهية، بما ينعكس على الاستقرار الاقتصادي بما يجعل للقطاع الصناعي مساهمة فعالة في تحقيق التشغيل الكامل من خلال المزايا الذكورة.

وعليه حسب المنهج التطوري فان الفيصل في الانضمام إلى الترتيبات الإقليمية بدل الGATT هو الحماية، في نقل للحماية من الحماية المحلية إلى الإقليمية، تحت تأطير انفتاح جزئي يراعي ظرف الاقتصاد المحلي، عكس الدول ذات الصناعات المتطورة كالولايات المتحدة الأمريكية اليابان التي تختار منهج GATT.

فالتوجه الجديد لجونسون كوبر وماسيل صوب إلى أن الآثار الديناميكية تندرج تحت الآثار المترتبة عن اتساع السوق بحمل السوق الصفة الإقليمية بما يحمله من وفرات داخلية وخارجية والمنافسة على كفاءة الوحدات الإنتاجية.[1]

وعليه من خلال نظرية التكامل الاقتصادي والمنهج المفسرة لها، فالأهداف الأساسية للتكامل الاقتصادي الإقليمي تكمن فيما يلي:

- كأهم أثر يمكن الاستفادة منه، هو زيادة معدلات التبادل التجاري Term of trade للدول الأعضاء، إضافة إلى زيادة القوة التفاوضية، حيث كلما زاد عدد الأعضاء كلما كانت هناك

(1) شليحي إيمان، المرجع السابق، ص ص 50-52.

قوة وسلطة منصهرة أقوى، وممن تم فإن فإن حجم تجارتها مع العالم الخارجي سيكون في وضع أفضل، أي أن التكامل يعتبر أداة فعالة لتحسين معدل التبادل التجاري؛

- كما يؤدي أيضا التكامل لاقتصادي تحقيق الوفورات الاقتصادية Economic of scale نتيجة اتساع نطاق السوق الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات المشروعات ذات المرونة الموجبة مما يمكن بدوره المشروعات من استغلال أكبر طاقة إنتاجية ممكنة، ومن تم يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية؛
- الوفورات الخارجية External Economics نتيجة انتقال عناصر الإنتاج بحرية ودون قيود بين الدول الأعضاء مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف لمعظيم المشروعات نتيجة الاستخدام والاستثمار الأمثل للوارد المتاحة وتعتبر هذه الوفرات من أهم مكاسب وأساس القفزة النوعية واختصار أشواط في تحقيق التنمية في الدول النامية على وجه الخصوص واللحق بركب الدول المتقدمة، فالهدف لمم يصر فقط في تحقيق التنمية بل في تحقيقها في أقرب الآجال واستدامتها في ظل ديناميكية التطور الحال بتسليط الضوء على التطور التكنولوجي؛
- يؤدي التكامل إلى زيادة المنافسة بين المشروعات القائمة الأمر الذي يؤذي انسحاب المشروعات ذات الكفاءة الأقل مما يؤدي في النهاية إلى الاستثمار الأمثل للموارد وتفادي تكبد تكلفة الفرصة البديلة وبالتالي الرفاهية للمواطنين؛
- أيضا من استهدافات آثار التكامل الاقتصادي، زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء، وذلك كنتيجة طبيعية لما سبق، فزادة حجم الاستثمارات واختيار أفضل المواقع ابتعادا عن العشوائية وتكبد تكلفة الفرصة البديلة، أيضا تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، زيادة وتشجيع التجارة بين الدول وذلك نتيجة إلغاء القيود الجمركية أو الإدارية ...علاوة على الاستقرار في القوانين مما يوفر مناخ أعمال ملائم في تنسيق بين أرضيات العمل لكل الدول الأعضاء بما يضمن الاستفادة العامة والمصلحة المعممة وذلك نظرا للحد من قيام الدول بتغيير سياساتها التجارية بشكل فجائي . فتعتبر نظرية التكامل جزء لا يتجزأ من نظريات

التجارة الدولية إذ يعتبر منبع استمداد أساليبها وآلياتها وكذا بناء مقوماتها وتسليط الضوء على معوقاتها في رحاب نظرية النفقات النسبية سواء في صيغتها الريكاردية أو نفقة الفرصة البديلة أو الصيغة، أو النوذج المطور لهيكشر–أولين، حيث ترتكز نظرية التكامل الاقتصادي على هذه النماذج كمعطيات، فإن تمت المقارنة سيتم التوصل لحوصلة نقاط التشابك كالأتي:

الشكل رقم1–13: علاقة التشابك بين نظريات التكامل الاقتصادي ونظريات التجارة الدولية.

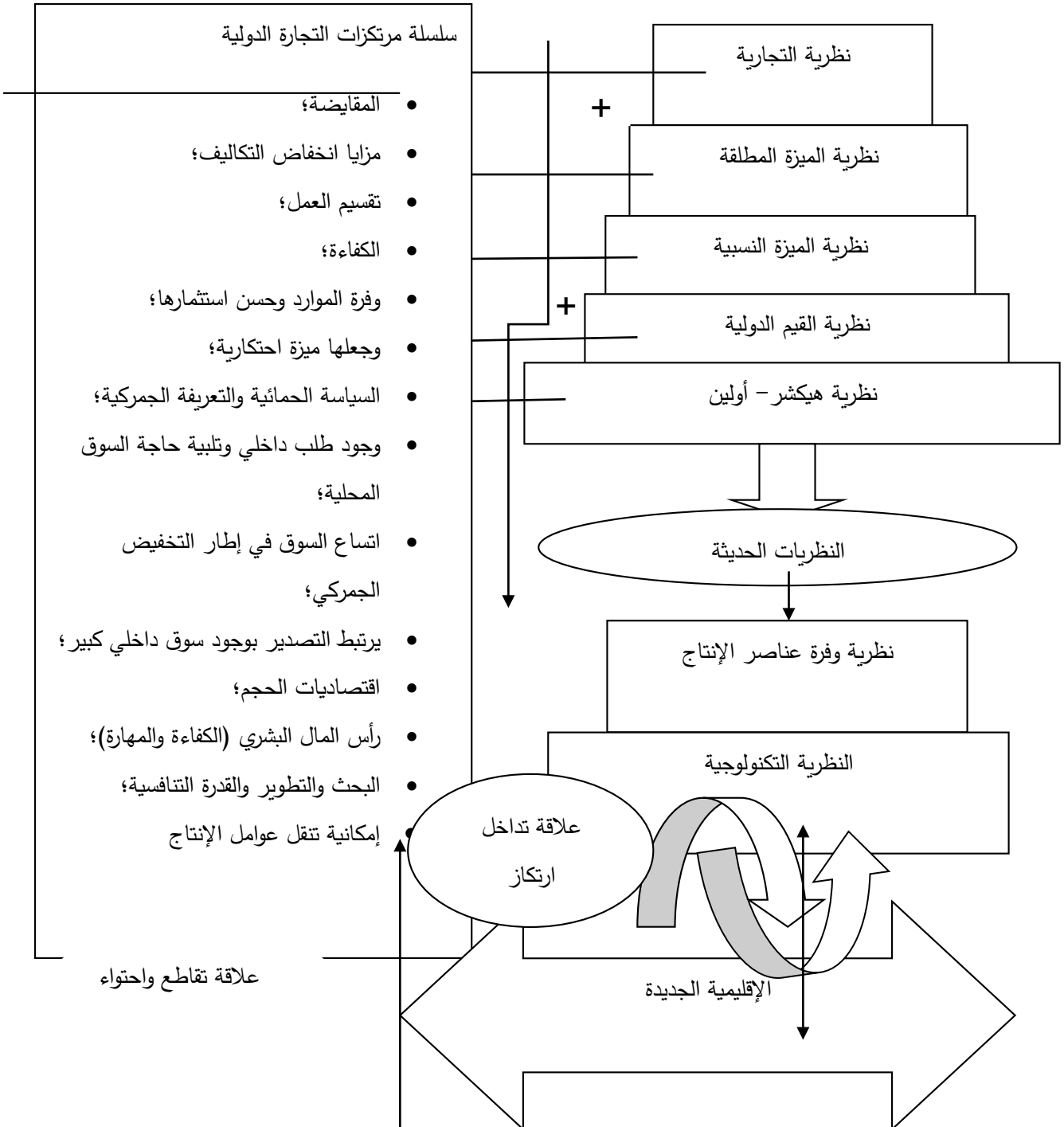

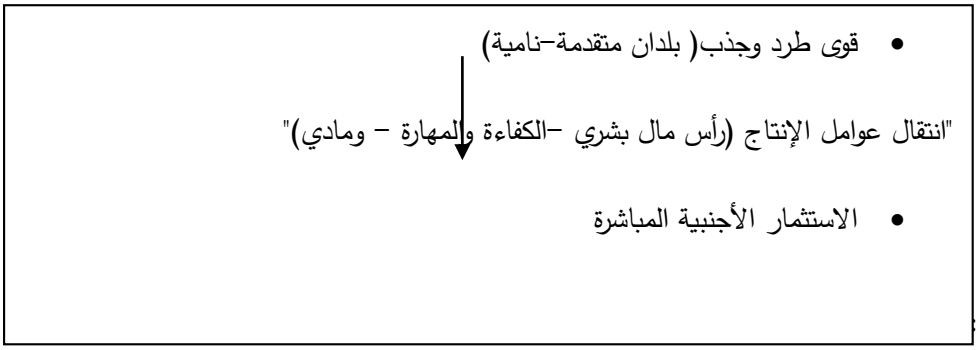

المصدر:

وعليه فإن نظرية التجارة الدولية جزء لا يتجزأ من نظرية التجارة الدولية، ولذلك تظهر العلاقة في شكل متداخل إلى حد كبير مع نظرية التكامل الاقتصادي، باعتبار أن هذه الأخير جزء لا يتجزأ منها، فربطا بما سبق، نظريات التجارة الدولية بتسلسلها لو تم مقارنتها مع مجالات ومستهدفات التكامل وكذا آثارهبنظرة مستحدثة، يلاحظ أن نظريات التجارة الدولية،تعزز إستراتيجية السلاسل العالمية لتطوير قيمة المنتجات وشبكات الإنتاج[1]كمدخل فعال لديناميكية العلاقات الدولية، في ارتكاز على التكنولوجيا كنتاج للتسلسل التنظيري، بداية بالنظرية التجارية وصولا إلى النظرية التكنولوجية، في بناء لمفهوم المبادلات تدريجيا من مبادلات مقايضة، إلى مبدلات مبنية على القدرة الإنتاجية والبحث والتطوير في بحث عن التكنولوجيات الحديثة، وفي تسليط الضوء على نظرية التكامل الاقتصادي فأثر خلق وتحويل التجارة.ومساعي التكامل الاقتصادي الإقليمي بنظرة مستحدثة (الإقليمية الجديدة) وآثاره ديناميكية، الهادفة للتحول من هدف التكامل الاقتصادي السطحي في تحقيق مبادلات بينية إلى خلق مبادلات ضمنية من خلال دينامكية إقليمية، تنقل آليات وعوامل الإنتاج (الاستثمار الأجنبي المباشر) والارتكاز على عوامل الجذب والطرد بين دول المركز والمحيط، وهذا ما يسمح بتوطين المعارف كما سبق والإشارة وخلق التكنولوجيات الجديدة وتحقيق القفزات التنموية

[1]محمد إبراهيم عبد الرحيم، المرجع السابق ص 35-38 .

في صبغة تكتلية منصهرة الجهود، وهنا نقطة التقاطع بين نظريات التجارة الدولية ونظرية التكامل الاقتصادي في بحث عن المبادلات التي تعزز القدرات الإنتاجية في ارتكاز على التكنولوجيا.

وعليه فالتكامل الاقتصادي والتجارة الدولية في إطار التأثير والتأثر، يمكن التوصل أن هنالك علاقة تكاملية وتأثيرية في الاتجاهين.[1]

(1) محمد سيد عابد(2001): التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندريو، ص ص 1-5.

خلاصة:

عند الربط بين مقومات التأسيس وعوامل النجاح من جهة، ومفر الإقليمية الجديدة لسد ثغرة التعثر من جهة أخرى، في مقارنة مع المحطات المرحلية للتكامل الاقتصادي، يمكن تعزيز فكرة الارتكاز على مزايا الإقليمية الجديدة، وذلك بتسليط الضوء على تعثر الدول النامية، فان كانت الاقتصاديات النامية هشة لا تملك قدرة إنتاجية أو قدرة تنافسية، حتى للانفتاح الجزئي، وعليه صدمة أثر خلق التجارة بمجرد إزالة الحواجز الجمركية في ظل شروط منطقة التجارة الحرة، لن تسمح للدول (النامية) بقاومة صدمة الانفتاح وتخفيف السياسة الحمائية المتجذرة، للحصول على الأثر الحقيقي الإيجابي الإصلاحي، ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للسياسة الحمائية للاقتصاد من خلال خطوات تمهيدية، فمرتكز الإصلاح هي الإصلاح المحلي المسبق، وهنا السؤال المطروح كيف لدول لجأت للإصلاح من خلال التكامل الاقتصادي، أن تتمكن منإصلاح وضعها التنمويعلى المستوى المحلي، حيث تم ملاحظة أن المراحل الأولى من التكامل الاقتصادي، بحاجة ماسة لمزايا المراحل المتقدمة، وعليه بين أثر ستاتيكي أولي بحاجة إلى دفعة أثر ديناميكي، يسمح بإصلاح محلي مسبق، لإمكانية مقاومة صدمة الأثر السلبي الأولي لأثر خلق التجارة، فيكون هذا الأخير فعالا ومعززا للإصلاح الهيكلي المسبق، وعليه يمكن أن تكون مزايا الإقليمية الجديدة مصدرا فعالا لتمكين اقتصاديات الدول النامية من اقتناص الآثار الديناميكية، وذلك من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يسمح بطريقة ديناميكية من الاستفادة من مزايا المراحل المتقدمة (سوق مشتركة)، تسمح بإصلاح مبدئي للهيكل الاقتصادي، وذلك بنقل التكنولوجيا والخبرات...بما يسمح بتشكيل بنى تحتية أولية، وقدرة إنتاجية، تخلق بدورها قدرة تنافسية نسبية، تكسب الاقتصاد مناعة الانفتاح الإقليمي.

مكامن تحقيق التنمية المستدامة في ظل مزايا التكتلات الاقتصادية الاقليمية

تمهيد:

إن التنمية الاقتصادية باتت رهانا مألوفا ومسعى كل الدول على مر الأحقاب، لكن في ظل تزايد الوعي بالترابط والتكامل بين ملموسية الظفر بهذه التنمية وضرورة اقترانها بتنمية كل من الجانب البيئي باعتباره المورد الأساسي للتنمية الشاملة وكذا التنمية الاجتماعية والاقتصادية باعتبارها ذات علاقة تفاعلية، في حلقة تكامل منصبة في دفع عجلة الجانب الاقتصادي، فبهذا صار من الصعب تجاوز ضرورة استدامة التنمية والانتقال من المفهوم الضيق للتنمية إلى مفهوم اوسع يؤطر نطاق التنمية المستدامة، أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بعيد ن التنويع قائم لى قطاع المحروقات الذي جعل من الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار البترول وإن صح القول على ضوء المرض الهولندي اقتصادا مريضا لم يرتقي لاستدامة معدلات نموه، في حين نجد في مخططاته التنموية وتشريعاته ورؤى مبادراته شعارات التنمية المستدامة،فالتنمية المستدامة بناء على عدة استراتيجيات رهانا مفصليا لتحقيق مبادئ الاستدامة تحت تأطير استدامة الموارد المادية والبشرية ويتعدى ذلك تفعيل المعاملات الداخلية والخارجية بتوليفة سلسة متكاملة الأطراف تسمح بحمل مبادئ التنمية المستدامة.

وعليه تم البحث في هذا الفصل عن آليات تحقيق واستدامة التنمية من منطلق المعالجة في الابتعاد عن ابتدال البحث في التشخيص الذي تم تداوله، والبحث في المعالجة واستنباط آليات الاستدامة التمنوية بناءا على على تشخيص نقط التعثرات المتطرق إليها في الدراسات السابقة.

المبحث الأول: آليات تحقيق التنمية المستدامة من مدخل استدامة النمو الاقتصادي

إن النمو الاقتصادي هو أول مرتكز للسيرورة التنموية (نمو اقتصادي–تنمية اقتصادية–تنمية شاملة–تنمية مستدامة)، بناءا على هذا التسلسل، ومن هذا المنطلق، سيتم وفقا لطرح متسلسل عرض مجموعة من الجوانب النظرية لمفهوم النمو وكذا نظريات التنمية وبعض المفاهيم المتخللة، محاولة لإيجاد إجابة مبنية على طرح وتحليل معقلن على التساؤل الآتي: هل يمكن جعل النمو الحقيقي والمستدام مدخلا للاستدامة التنموية؟

المطلب الأول: النمو الاقتصادي: سبل الاستدامة ومؤشرات القياس

توجد فجوات كبيرة في الدخل ومستوى المعيشة اليوم بين الدول الغنية والفقيرة وبوصف أدق بين الدول النامية والدوال المتطورة، إذ يعتبر شرح الفجوات الهائلة بين الدول المتطورة والنامية أحد الأسئلة المحورية في اقتصاديات التنمية. ارتكازا في الإجابة على إشكالية السبل لتقليل هذه الفجوات على ثلاث نظريات، الأولى تؤكد على أهمية الجغرافيا الاقتصادية، أين تحتل دورا مهيمنا باعتبارها المحدد الأساسي للمناخ والموارد الطبيعية، ويتعدى ذلك حتى لصحة الفرد إلى جانب تكاليف النقل ... تؤكد النظرية الثانية على دور التجارة على دور التجارة الدولية كمحرك للإنتاجية ونمو الدخل،هذه النظرية التكاملية تعطي مساحة المشاركة في الاقتصاد العالمي وتلعب دورا محوريا في تعزيز التقارب الاقتصادي بين المناطق النامية والمتطورة، وعليه النقاش حول العولمة تثير مخاوف إلى حد كبير مزايا هذه النظرية للانفتاح الاقتصادي ودمج الاقتصادية الدولية.

وأخيرا تؤكد النظرية الثالثة على المؤسسات ولاسيما الدور حقوق الملكية وسيادة القانون مايهم وفقا لهذه النظرية، تم أيضا تسليط الضوء على قواعد قيام المجتمع كما تحدد معايير السلوك فيما يخص القواعد الصريحة والضمنية المعمول بها وقدرتها على تشجيع السلوك الاقتصادي المستهدف، وهناك

عدة علماء واقتصاديين تطرقوا لهذه النظرية : Daron Acemoglu, Simon Jonson, James Robinson[1]

يعتبر النمو الاقتصادي مفهوما كميا يعبر عن الزيادة الإنتاجية في المدى الطويل، إذ dlegمحطة لتوسع الاقتصاد وباعتباره انعكاس للزيادة في الإنتاج، فعلى الأكيد يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين وكذا ارتفاع معدل الدخل الفردي.[2]

فالمفهوم المتداول للنمو الاقتصادي هو حدوث تلك الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمرور الزمن، حيث متوسط الدخل الفردي=الخل الكلي /عدد السكان، وهذا ما يفسر عدم اقتصار المفهوم على مجرد حدوث الزيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وانما يتعدى ذلك في تحسن في مستوى معيشة الفرد وهذا لا يحدث طبعا الا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي(الناتج الكلي) معدل النمو السكاني.

إن النمو الاقتصادي لا يقتصر على الزيادة في الدخل الإجمالي المحلي الحقيقي، وإنما باقرانه بالزيادة في متوسط الدخل للفرد منه بمعنى زيادة معدل النمو لابد ان يفوق معدل النمو السكاني :

معدل النمو الاقتصادي: معدل نمول الدخل الاجمالي المحلي – معدل النمو السكاني [3]

فان كان معدل نمو الدخل وكذا معدل النمو السكاني متساويين فسنعكس ذلك على تبات متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي، وعليه يمكن التوصل إلى أن معدل النمو الاقتصادي يساوي معدل نمو الدخل الكليمنقوص منه معدل النمو السكاني.[4]

---

(1)K ouassi Kouadio(2008) : Integration economique , developpement et croissance, uneversité Panthéonne, Paris. p p 1-2.

(3)صونية شتوان(2008): أثر التحرير الاقتصادي على النمو الاقتصادي–دراسة تطبيقية لتجربة الصين الشعبية، رسالة ماجستيرمنشورة، تخصص منجمانت مؤسسات، جامعة العربي بن مهيدي ، ص15.

(2) محمد عبد العزيز وآخرون(2008): التنمية الاقتصادية، مطبعة البحيرة، ص 77.

(1)عبد القادر محمدعبد القادر عطية (2003):اتجاهات حديثة في التنمية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، ص11.

فمعدل النمو الاقتصادي= معدل نمول الدخل الاجمالي المحلي – معدل النمو السكاني [1]

حيث يعتبر مستوى الأجور وجودتها ترجمة لجودة النمو الاقتصادي في تسليط للضوء على:

- الأمن الوظيفي؛
- الحماية الاجتماعية؛
- مستوى المسؤولية؛
- الاستقلالية الممنوحة للعمال.

الشكل رقم2–1: تعزيز الأمان عبر الاستثمار والتأمين والابتكار

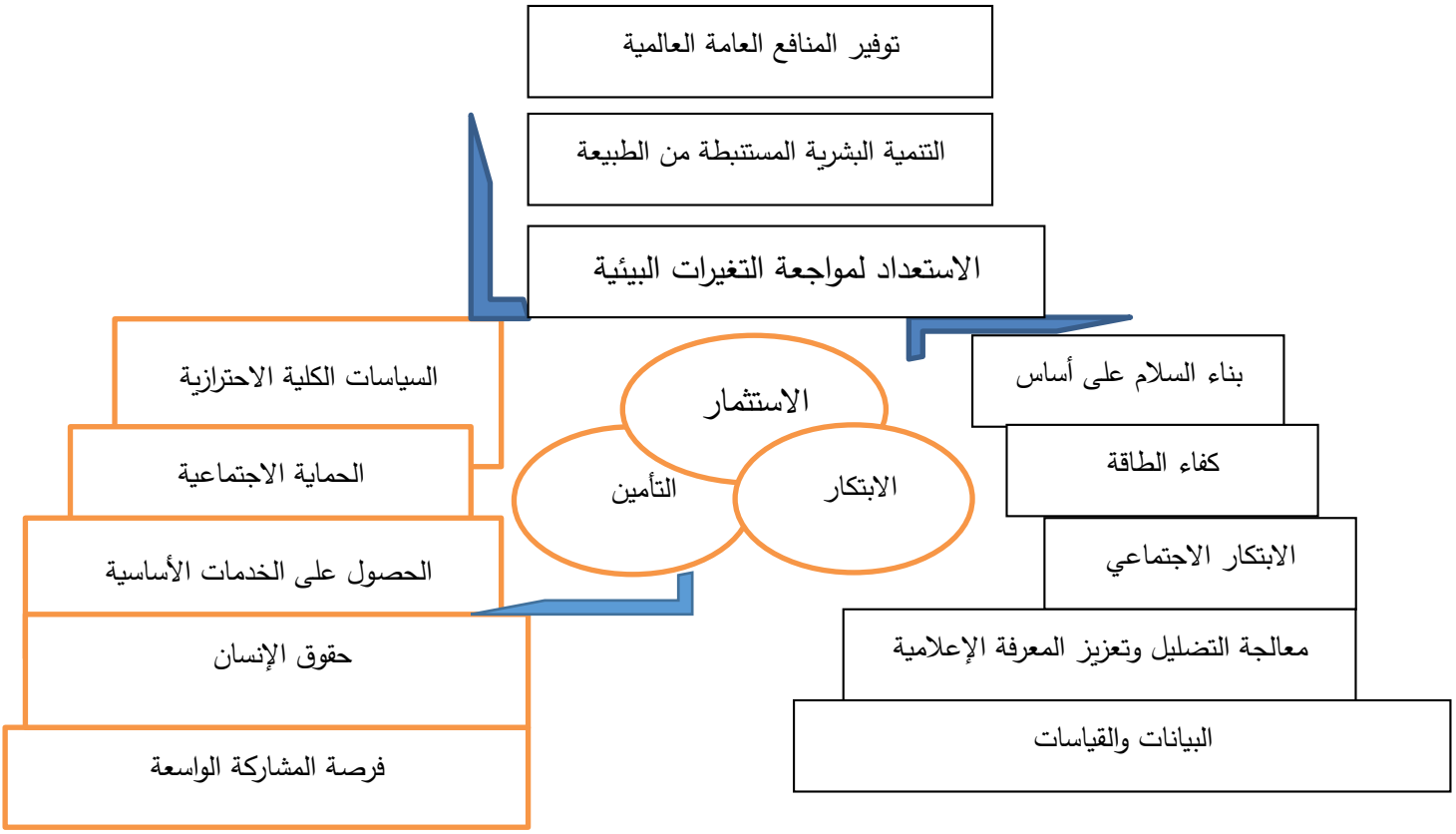

المصدر:تقرير التنمية البشرية 2022

[2]محمد عبد العزيز وآخرون،مرجع سبق ذكره، ص 77.

وعليه يمكن اعتبار جودة الوظائف مؤشر معبر على جودة النمو.

قد تتفاوت القيود من مجتمع لآخر وهي تعتمد على العناصر التالية:[1]

- رأس المال المادي الموجود؛
- رأس المال الحضاري الموجود ؛
- العادات والمحضورات؛
- الجهل.

فبمزج العناصر السابقة يمكن استخلاص ان الثقافة والجانب الاجتماعي له دور في سلاسةالوصول للتنمية الاقتصادية إضافة للعوامل الرئيسية الأخرى.

أما مفهوم التنمية الاقتصادية أوسع من مفهوم النمو الاقتصادي، في تضمين للجانب الاجتماعي والاقتصادي على حد سواء، حيث يكمن جوهر التنمية الاقتصادية في زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية فهي تمس تغيرات جذرية في هيكل الاقتصاد، ودفع المتغيرات الاقتصادية نحو النمو،وعليه فالتنمية الاقتصادية يؤدي إلى زيادة كفاءة وتحسين الاقتصاد وزيادة الناتج وتأثيره المباشر والغير مباشر على مستوى حياة الأفراد بالإضافة إلى تحسين العلاقات الاقتصادية للبلدان النامية[2]

وعليه ظاهرة النمو الاقتصادي هي ظاهرة مستمرة وليست عارضة وهي التغيير الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات دون الاهتمام بهيكل توزيع الدخل الحقيقي، وهنا فيي ربط بالشرح السابق تأتي التنمية تتويجا لاستدامة النمو من خلال ضبط عدة نقاط أهم استكمال نقطة التوزيع العادل للموارد.

وعليه ظاهرة النمو الاقتصادي هي ظاهرة مستمرة وليست عارضة وهي التغيير الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات دون الاهتمام بهيكل توزيع الدخل الحقيقي، وهنا فيي ربط بالشرح السابق

(1) محمد عبد العزيز وآخرون، المرجع السابق، ص 23.

2 الطيب داودى(2008):الإستراجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص5.

تأتي التنمية تتويجا لاستدامة النمو من خلال ضبط عدة نقاط أهم استكمال نقطة التوزيع العادل للموارد.

إشارة للتنمية، فيعودالبعد التنظيري للتنمية الاقتصادية إلى الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، أين تسارعت وتيرته بعد الحرب العالمية الثانية ومع بداية موجة التحرر وتجلي مشكلة البلدان الحديثة الاستقلال فبداية وعلى مدى عقود وكان أشهر النماذج التطبيقية لهذه النظريات هو نموذج هارود–دوماريربط النمو الاقتصادي بشكل مباشر بالادخار ومعامل رأس المال، والذي يعتبر نموذجا كميا في وجهه البسيط [1]،فلأسباب الثلاثة المرتبطة المؤدية للنمو هي النشاط الاقتصادي والمعارف المتزايد رأس المال.

وعليه فالنمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وذلك في المدى المتوسط أو الطويل، ويمكن تعريفه على أنه ذلك الارتفاع في الدخل الفردي الحقيقي أين يمثل هذا الأخير الناتج المحلي الإجمالي مقسوما على عدد السكان، غير أن التنمية الاقتصادية تميل للشمولية في كسر التأطير الكمي الذي يحد مفهوم النمو الاقتصادي إلى إدراج الجانب النوعي.

فإن كان النمو الاقتصادي يعتبر التحسن الكمي لمجمل الاقتصادي بما في ذلك من موارد النمو الديمغرافي وإنتاجية العمل، إذ يقتضي هذا النمو سلسلة من التغيرات في الهيكل الاقتصادي لضمان الاستمرارية، وعليه فالتنمية الاقتصادية هي تلك القدرة على توفير سلسلة التغييرات الهيكلية للاقتصاد والتأقلمات التي من دونها لا يمكن الحفاظ على النمو الاقتصادي، إذ تعتبر التنمية الاقتصادية رفعا مستداما لوضع المجنمع ككل والنظام الاجتماعي نحو الأفضل، وتعكس تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب جديدة لرفع الإنتاج من خلال تنمية المهارات والطاقات البشرية كعنصر جوهري دون إفال التوجه المستمر نحو تنظيمات تسييرية أفضل.[2]

[1] آرثر لويس ترجمة سعاد درويش (2021): نظرية التنمية الاقتصادية، وكالة الصحافة العربية، جمهورية مصر العربية، ص17

[1] محمدد أحمد بدر الدين(2017): استراتيجيات النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ص ص 12–13.

وبناءا على هذا يمكن رسم صورة جديدة للعلاقة بين النمو والتنمية في إطار الشمولية، إذ أن التنمية تشمل النمو الاقتصادي لتكون ذات شقين كمي ونوعي. فإذا شمل النمو مؤشر الدخل الفردي وحققه فهو على الأكيد مدخل للمستوى المعيشي بمفهومه الواسع تسليطا للضوء على مفهوم الرفاهية. إذ يمكن تفسير ظاهرة النمو باعتبار عجز دول في تحقيقها وتصدر أخرى مسيرة التحقيق هنا يمكن إرجاع الامر إلى الفيصل وهو ضرورة وجود شقين للتصويب مسألة انطلاق وبداية النمو ومسألة وتيرته. ترتبط عملية انطلاق النمو الاقتصادي بمجموعة من التغييرات الهيكلية للاقتصاد تسمح بالمرور من الاقتصاد الستاتيكي إلى الاقتصاد الديناميكي أين يلب القطاع الصناعي دورا مهما في جذب الموارد بشكل متزايد، أما فيما يخص وتيرة النمو، فإنها تعني معدل ويتعلق الأمر بتفسير معدلالنمو المتوسط خلال مرحلة زمنية من متوسطة إلى طويلة المدى .[1]

فيمكن التعبير عن النمو الاقتصادي بالارتفاع في النسبة المئوية للإنتاج العام محسوبا بالأسعار الثابتة، أي الارتفاع الحقيقي لدخل القومي، مع الإشارة أن سرعة تحقيق النمو ليست مرتبطة عن تنمية اقتصادية حقيقية، بمعنى حدوث تغيير في الهيكلالاقتصادي وإحداث تحسنحقيقي في حياة المجتمع وهو التصويب. ولذلك فالتنمية الاقتصادية تشمل عدة مفاهيم أبرزها ربطا بالنمو: الخطة، الدخل القومي الحقيقي، الأجل الطويل... فهي تغيير هيكلي وجوهري يسفر عنه رفع معدل الإنتاجية بقدر كفاءة استخدام الموارد الوطنية وكذا العالمية دون تغييب المستوى التكنولوجي، وعليه النمو الاقتصادي الفعال هو ذلك الذي يمس بشكل مباشر التنمية الاقتصادية في مسار الاستمرارية والاستدامة. في انفتاح على استغلال امثل للموارد المحلية وكذا العالمية، بالارتكاز على التكنولوجيا في ظل الدينامكية السائدة والتي جعلت العمل بمبدأ اقتصاديات الحجم ضرورة خاصة للدول النظامية لاختصار أشواط الوصول لركب سير الدول المتقدمة وإحداث قفة لتعثر معدلات نموها والصبر للبحث في استدامة التنمية فشتان بين دول تسعى لتحقيق معدل نمو مرتفع وأخرى تسعى لاستدامته وفي شق آخر ول وصلت لدرجات التشبع في معدلات النمو وجسدت مفهوم التنمية المستدامة أبعادا

[2]صونية شتوان، مرجع سبق ذكره، ص 2 .

على الأقل في ايطار بيئة اقتصادها وحيزها الجغرافي .سواء كانت التصويب قريبا أو بعيد المدى، فهنالك عناصر محورية لابد أن تضمنها مسودات المخططين ومنفذي العملية التنموية، وتكمن هذه العناصر فيما يلي:[1]

- **العمالة:** فالكفاءة والخبرة شرطان أساسيان لابد منهما لإمكانية الارتقاء من فكرة توظيف اليد العاملة وسد ثغرة البطالة إلى البحث في رأس مالبشري مبادر ومسير، متمكن من التكنولوجيا ومساهمة في تطويرها...
- **رأس المال:** ربطا بمفهوم النمو الاقتصادي المتطرق له،والمقصود بها وسائل الإنتاج المناسبة كما ونوعا، بما يشمل مستلزمات الاستفادة منها في ربط بالنقطة السابقة، في إشارة لمفارقة تجسد مفهوم رأس المال بناءا على رأس المال البشري الذي يعتبر هدف التنمية ووسيلتها، فيعتبر رأس المال ذلك الفرق بين الخل والإنفاق تجسيدا لمفهوم الادخار، إذ يعتبر البلد الذي يصرف كل دخل سكانه دون إمكانية الارتقاء لمستوى الادخار بلدا فقيرا، وعليه الادخار صورة اكتفاء ان تم الخوض أكثر في تعميق للمعنى الادخار في المعنى السابق في توسع أكثر هو محرك إنعاش الحلقات الاستثمارية في تحسن للقدرة الشرائية وزيادة للطلب تسمع باستدامة القدرة الاستثمارية بل وتطويرها بشكل حقيقي في ظل طلب حقيقي بتنحية لصور التضخم و تحقيق النمو الزائف الذي لا رابط له والتنمية الاقتصادية، ولذلك يبقى رأس المال البشري المستثمر او المستهلك فيصل تحقيق النمو والتنمية وان كان في صورة غير مباشرة من مدخل راس المال؛
- **الموارد الطبيعية** : ان تمت مقارنة اقتصاديات عملاقة كالاقتصاد الياباني الذي يعبر عن بيئة شحيحة الموارد الطبيعية، باقتصاديات الدول العربية التي تزخر بيئتها موارد، يمكن القول ان هذا العنصر عنصر مساعد لكن ليس حاجز ردع ومسوغ تعثر لتحقيق التنمية

[1] محمود علي الشرقاوي(2010):النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص46-48

الاقتصادية. ولذلك في تعريف النمو المحول تمت الإشارة لنقطة الموارد الداخلية والخارجية، فهناك عدة آليات داعمة لتخطيها في تصويب التكامل الاقتصادي كحل أساسي باعتبار مأتم التطرق له في الفصل الأول، في تمهيد لتوصيف وتحليل أعمق فيما سيأتي. حيث على أساس نفس نقطة الارتكاز وتعزيز التمحور يبقى راس المال البشري مرجعا فاعلا لسد ثغرة العجز الوردي لعدة دول او حتى في ظل تواجد موارد لاتتلاءم والخبرات الاستثمارية المتاحة والكفاءات المسيرة، فهذا يمكن تصنيفه بشكل غير مباشر نذرة بحكم غياب الكفاءة مايحول دون الاستغلال الأمثل للموارد. من منظور أخر يمكن أن يساهم رأس المال البشري في هذه النقطة من خلال فتح باب الاستثمار والمبادلات التجارية للقطاع الخاص الذي يمكن أن يخلق هذه النقطة بطريقة سلسة. الاقتصاد الياباني هنا الربط برأس المال البشري من خلال طرح فكرة القطاع العام والخاص ص ص70-77

- **الإدارة والتنظيم:** وان وجب تماشي التنظيم مع ما يتفق وأعراف ومعتقدات المجتمع وكذا عاداته وتقاليده، فلا بد من إضافة معايير أخرى في ظل التحليل المتطرق له في النقاط السابقة والذي يمس مراعاة المحيط والتعاملات الخارجية التي بات لها دور لا يمكن إغفاله في المساهمة في النمو والتنمية الاقتصادية. ففتح الباب الاستثمار الخارجي،
- **التكنولوجيا:**تعبر فاعلية المفهوم التكنولوجي عن السبل الكفيلة بتحويل الخامات إلى سلع وخدمات، إلا انه مع التطورات الحالة بات من البديهي والضروري كحد أدنى ماسبق ذكره بل لا بد إضافةإلزام أن تساهم هذه التكنولوجيا في تطوير وتعقيد نوعية المنتجات وضمان التجديد والتحسين المستمر في اطار العملية الإنتاجية، فالهدف لم يعد امتلاك التكنولوجيا بل استغلاله الفاعل بما يضمن العمل بمفهوم اقتصاديات الحجم وكذا ضمان الميزة التنافسية بما يتقل كفة مساهمات المنتجات المصدرة في الدخل القومي فهذا ما يضمن استدامة النمو وتحقيق التنمية فاستدامتها.

الشكل رقم2-2: ركائز تحقيق النمو الاقتصادي وتوليفة استدامته

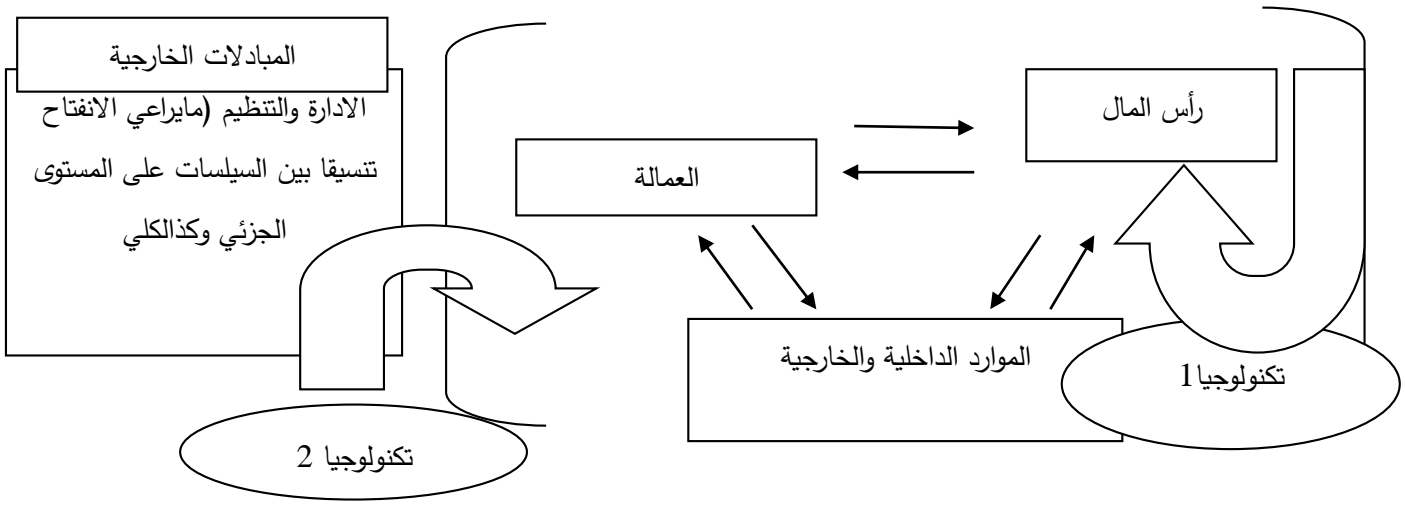

المصدر : من اعداد الباحثة بالإعتماد على تحليل النقاط السابقة.

بناءا على الشكل أعلاه، فالمبادلات الخارجية بإمكانها خلق اتصال فعال بين العناصر الثلاث بما يزيل تعثرات الخمول وعدم الاستغلال الأمثل لها، بحكم قصور امكانية الاستغلال أو الاستثمار في ظل انتظار خلق علاقة تسلسلية بينها أو الاكتفاء بالحيز الداخلي كمصر ومستثمر حكري عليها، فتوسيع النطاق إلى المعامالات الخارجية، يخلق هذه التوليفة بما يسمح بالاستثمار الأمثل للموارد بل وخلقها في ظل فتح باب الاستثمار الاجنبي الذي يكون لديه آليات أكثر تقدما، أيضا توفير راس المال من هذا المنطلق بدل انتظار امتلاكه بعد الاستثمار، فيصير هناك راس مال مستثمر وراس مال محصل بعد فاعلية الاستثمار.

يمل تقرير النمو الذي أصدرته اللجنة الدولية المعنية بالنمو والتنمية أحدث الدراسات في مجال النمو المستدام، وفي تمحيص لأهم نتائجه، يمكن إدراك أن النمو ليس هدفا في حد ذاته وإنما هو وسيلة لأهداف أكثر عمق، ومستهدفات أكثر شمولا، في ظل التأكد أن النمو أضمن السبل للنهوض من تعثر الفقر في المجتمعات، حيث تكم أهمية النمو المستدام في أنه يسمح بخلق فرصا للأفراد تسمح بالتحسين المستمر يصعب بل يستحيل ذلك في ظل غياب كينونة هذا المفهوم.

فالنمو من اجل الفرد ولحد كبير بالفرد، وأساسه الاستدامة من خلال الانتقال من التشخيص الكمي، إلى البحث في آليات الاستدامة في التقويم النوعي.ومن هنا الهدف ليس القياس لتحليل الوضعية، بل من خلال تكملة المفهوم السابقة....للبحث في كيفية التحقيق وهو مفهوم "الاستدامة" في بحث عن كيفية الوصول إليها باعتبار أهمية مبدأ استدامةمعدلات النمو الاقتصادي للوصول للتنمية الاقتصادية المستدامة.

ومن هنا لا بد من الإشارة إلى مؤشرات قياس النمو، بداية بمفهوم المؤشر، فالمؤشر عادة ما يستخدم في تحديد النتائج وكذا تقييم الأداء وترجمة النتائج الكمية إلى أرقام تسهل الدراسة واتخاذ القرار، لكن في حالة الوصول للنتائج والتماثل النسبي بين الدراسات التي وصلت إليها، لا يصير الهدف البحث في التقييم بعد البحث عن المؤشرات الملائمة وتمحيص النتائج منها ، بل يصير التوجه لاستهداف التعثرات المقيمة من خلال النتائج المتوصل إليها خاصة إن تم الاتفاق عليها في أغلب الدراسات وكانت انعكاس للعقم والتعثر، وجعلها ركيزة خلق مؤشرات تمس بشكل مباشر نقاط التعثر لفتح أفاق التقييم الإيجابي في الدراسات القادمة، فالهدم لا يصير تقييم موضوعي، بل تفكر ومحاولة خلق الحلول من خلال وقائع النتائج التي وثقتها الدراسات السابقة بل واتفقت عليها، وهنا القيمة البحثية المضافة، ومن هذا المنطلق يصير المؤشر بدوره محل تقيم طبعا باحترام خصوصيات بناء حيثيات المؤشر. وهنا المراد توضيحه ان ليس هنالك خلق للمؤشر بشكل جذري بل تسليط الضوء وتغيير وجهة الاعتماد من مجموعة مؤشرات إلى أخرى لاختلاف منحى التحليل من التقيمي إلى القويمي .

حسب رشاد عبد اللطيف يعتبر المؤشر ما يوضح الشيء وهو من الناحية العملية يعكس بشكل مباشر أو غير مباشر المقادير الغير قابلة للقياس المباشر أو الملاحظة المباشرة، وهو خاصية مقدرة بمنهجيات إحصائية، أو محددة عن طريق الحساب، يسمح بتحديد التحسن الإيجابي أو التراجع السلبي كميا كان أو نوعيا، في سلوك متغير رفق به، وعليه فالمؤشر ليس انعكاس لتجميع بسيط لمعطيات وليس بالمثل مجرد قيمة إحصائية، بل هو قيمة يجب أن تمثل من القوة التعبيرية نصيبا،

وفي المقابل أيضا تكون انعكاسا للواقع المدروس. وعليه فالمؤشر هو متغير ملموس عيني يعكس صورة حقيقية مستصعبة الإلمام في إطار شمولي لا ملموس.

ومن أهم الشروط التمييزية للمؤشر:

- قابلية المتابعة؛
- قابلية الحساب؛
- قابلية التحليل المبسط والفهم من طرف جميع المستخدمين؛
- قابلية الصياغة بطريقة سهلة؛
- قابلية القيام بمقارنات محلية ودولية.

أيضا لابد من الإشارة أنه لايمكن تحديد ووضع المؤشرات بمجرد فقط بتحديد الظاهرة المدروسة، بل يتعدى ذلك بضرورة الخوض في بعض المراحل التي تطرق لها لازالفد (Lazarsfeld)[1]في الخطوات المحوصلة في الشكل الآتي:

الشكل رقم 2-3: خطوات بناء مؤشرات القياس

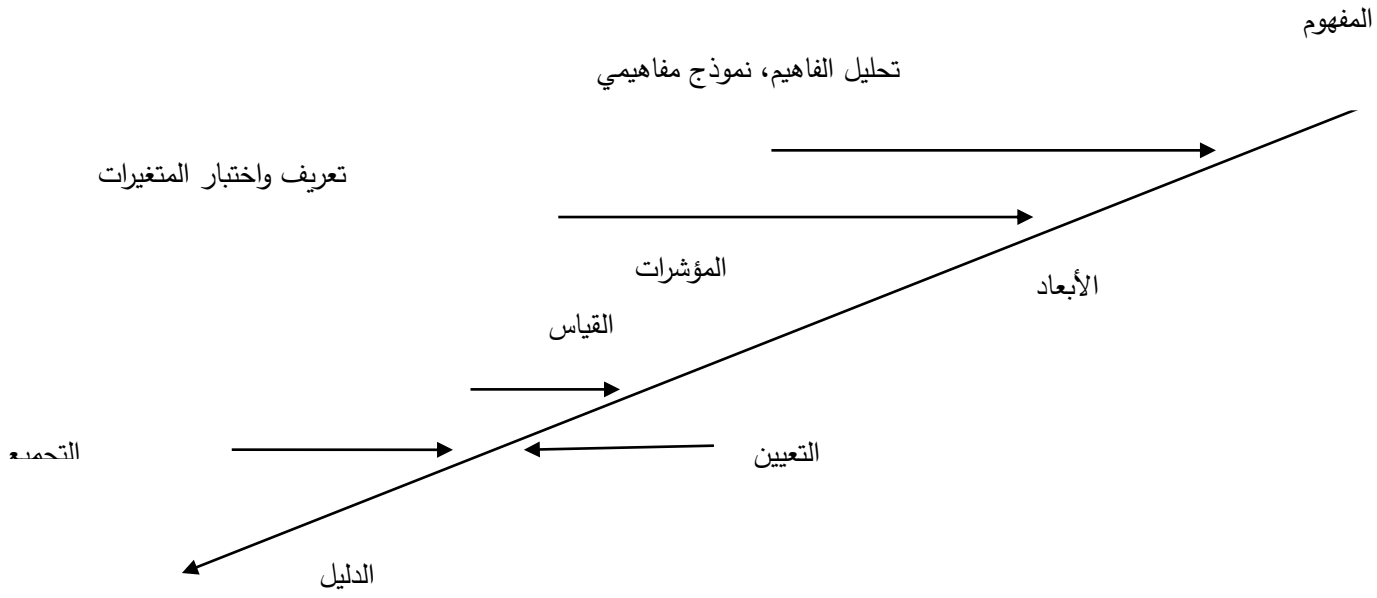

(1) سهيلة عريوة(2011):مؤشرات قياس النمو المستدام والتنمية الاقتصادية المستدامة –دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري، أطروحة رسالة ماجستيرمنشورة، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة،جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 15.

المصدر:) سهيلة عريوة(2011):مؤشرات قياس النمو المستدام والتنمية الاقتصادية المستدامة –دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري، أطروحة رسالة ماجستيرمنشورة ، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة،جامعة فرحات عباس، سطيف،،ص 52

الخطوة الأولى : الإنتقال من المفهوم إلى الابعاد : وتضم هذه المرحلة بالتعريف والتحديد الدقيقين لمختلف الأبعاد التي تتكون منها الظاهرة محل الدراسة وهذا عن طريق تجزئتها إلى مجموعة من الظواهر الجزئية المكونة لها، وذلك بهدف تحديد النقاط التي سيتم دراستها لاحقا؛

الخطوة الثانية: الإنتقال من الأبعاد إلى المؤشرات: أين يتم تجزئة وتحليل الأبعاد السابقة إلى مجموعة المتغيرات التي تعتبر فيما بعد مؤشرات للقياس، وتعتمد عملية وضع وتحديد المتغبلرات على الدراسة النظرية المعمقة للظاهرة المدروسة التي تسمح بمعرفة العوامل التي تتحكم فيها.

- **الخطوة الثالثة:** من المؤشرات إلى القياس: بعد تحديد المؤشرات تأتي مرحلة القايس، حيث يتم تحديد مجال القياس المكاني و الزمني وكذا وحدات القياس، خاصة بالنسبة إلى المؤشرات التجميعية، والتي تتكون من مجموعة من المؤشلرات الفرعية المختلفة التي تستخدم وحدات قياس متعددة؛
- **الخطوة الرابعة:** الإنتقال من القياس إلى الدليل: بعد تحديد المؤشرات الفرعية وقياسها تجريبيا قد نجد أنها لا تعبر لوحدها عن سلوك الظاهرة المدروسة لذا يجب تجميع النتائج والقيم الخاصة بالمؤشرات الجزئية وتقديمها في قيمة واحدة تعبر عن قيمة الدليل الكلية .

وبين مؤشرات بسطة وأخرى مركبة فكمثال عن المؤشر البسيط مؤشر الناتج القومي الإجمالي الذي يمثل مستوى بسيط وتقليدي من مستويات التجميع، على خلاف مؤشر التنمية البشرية الذي يشمل ثلاث جوانب مرتبطة بالتنمية : مدى الحياة، المعرفة و الدخل. ولذلك لابد لقياس النمو الاقتصادي الابتعاد على الابتدال وقياسه من خلال الناتج المحلي في ظل سعر الصرف والتضخم ...

وعليه يمكن حوصلة مؤشرات النمو المستدام وفق مخبر التنمية الدولية لجامعة هارفارد، والتي تعتبر لحد ما مؤشرات محينة وفق المنحى التحليلي الذي سبق ذكره، تكمن هذه المؤشرات فيما يلي:[1]

- التكنولوجيا المستوردة: يمكن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال التكنولوجيا المستوردة والموطنة محليا، باعتبار أنها مطاطة (لغة البرمجة)؛
- العامل الركيزة لتحقيق النمو في البلاد"KNOW HOW "، ويعبر المصطلح عن القدرة الضمنية على الإنتاج، وهي القدرة الإنتاجية، التي تسمح بالنسخ والتكرار للمتاح من المعارف الإنتاجية، بما يسمح بتطوير المنتجات تحت مبدأ الفاعلية (أسرع وقت وبأقل التكاليف)، وهذا ما يشير إلى نقطة المعرفة الفردية والجماعية وتنويع المعرفة الإنتاجية لصنع مجموعة متنوعة من المنتجات ذات التعقيد المتزايد، وبالتالي المغزى هنا الاعتماد على المعرفة الجماعية، فالقطاعات المختلفة كل يحتاج لمجتمع يدفعه وهذا يخلق قيمة مضافة ؛
- مؤشر التنوع الاقتصادي والذي أسسه ريكاردو هاوسمان،فالتنويع في الصادرات يؤثر بشكل مباشر على معدل النمو الاقتصادي، فكلما زاد تنوع الصادرات زاد النمو باعتبار أ المنتجات مبنية على معرفة متاحة تزيد من تطورها (تعقيدها)، فهناك علاقة ايجابية بين التنوع الاقتصادي والنمو الاقتصادي، ومن شدة الارتباط بات مؤشرا فعالا تستعمله الدول للتنبؤ بمعدل النمو لسنوات مقبلة أين يتم لإقرانه بنصيب الفرد من الدخل الإجمالي المحلي، حيث دخل الفرد يزيد كلما زاد التعقيد الاقتصادي؛
- الابتكار والإبداع: فهناك دول نامية لا تزال تتخبط في كيفية خلق سيرورة تنموية فعالة، ودول ترتكز على الابتكار وخلق التكنولوجيا لتحقيق قفزات النمو، والصين خير مثال في هذه النقطة؛
- رأس المال البشري والحد من هجرة الأدمغة من خلال خلق آليات استرجاع للمادة الرمادية المحلية، وكذا الحد من التصحر الرمادي من الأساس، التعليم ممكن واكيد كسنغافورة

(1) الموقع: https://www.facebook.com/omranplatform/videos/703993193542854، تم الإطلاع بتاريخ: 2020/11/04:

والصين، نابال سالوه لماذا تصنع في الصين ليس لان العمالة بل لان لديهم مهندسين بالاف لديهم معرفة جماعية فنقل المعرفة الى العقول صعب جدا10الاف فالتعليم جيد على المدى الطويل

- أما على المدى القصيرلتسريع المعرفة لتنويع الصادرات كما قال ريكاردو هجرة العقول استرجاع
- الاستثمار الاجنبي المباشر؛
- المدن المستأجرة وبيئة الأعمالالمحفزة، فالوضع الحالي لاقتصاد لا يمكن فصله على السياسة فاهم مؤشر الاستقرار السياسي فوق كل هذا، ومثال هونغ كونغ مستاجرة من بريطانيا هذا سيكون كبح للجانب السياسي بالاستفادةالمزدوجة.

حوصلة لما سبق، يمكن اعتبار أن المعرفة المحلية أساس النمو الاقتصادي ومرتكز استدامته، والتي يمكن خلقها وتسريعها من خلال الارتكاز على رأس المال البشري خاصة باسترجاع المادة الرمادية الفارة(عودة المغتربين من المهجر)، توفير جاذبية للمادة الرمادية الخارجية، الاستثمار الاجنبي المباشر، وفكرة المدن المستأجرة ربطا بمرتكز الأساس وهو بيئة الأعمال المحفزة.

فمن هذا المنطلق يمكن خلق متجه جديد لتحقيق النمو الاقتصادي من مرتكز المعرفة الإنتاجية والديناميكية اتكنولوجية، بناءا على المؤشرات المذكورة المرتبطة بشكل مباشر بالمعرفة. فهل يمكن انتقاء مرجع تنظري راسخ يستند إليه؟ وهذا ما سيتم التطرق إليه في المطلب الآتي...

المطلب الثاني: استدامة النمو الاقتصادي بناءا على مرتكزات نظرية النمو الداخلي

باعتبار أن النمو الاقتصادي يعبر عن الزيادة في الإنتاجية الكلية، فدالة الإنتاج على الأكيد تعتبر جوهر التحليل، باعتبارها تمثل النشاط الإنتاجي على المستوى الكلي، فدالة الإنتاج هي عبارة عن علاقة توضح الكمية المنتجة من السلعة بدلا من الكميات المستغلة لعناصر الإنتاج، إذ يلاحظ أن

استخدام تابع الإنتاج كأداة للتحليل تضم المستويين الكلي والجزئي، وكذلك بالنسبة لعوامل الإنتاج فهي تتموضع في المستوى الجزئي وكذلك الكلي، وهذا ما يبعث لكثير من التعقيد، بما جعل الباحثين يبنون توههم على أساس عدة فرضيات، من الكلاسيك إلى النيوكلاسيك، وصولا لنماذج النمو الداخلي، باعتبار أن العديد من الدراسات تطرقت لسيرورة التطور التنظيري للنمو الاقتصادي من جهة، وتوجه بناء هذه الدراسة من جهة أخرى، تم تسليط الضوء على نماذج النمو الاقتصادي اصطفاءا لما يخدم تسلسل هذا الطرح.

قد جزم روبرت سولو على أن الزيادات المستمرة في الاستثمار تؤدي إلى الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي بشكل طردي،فمعظم المؤلفات تشير أن أصول النمو الاقتصادي ترجع إلى لثورة الصناعية، بداية من سنة 1776، أين بدأ آدم سميث برؤية تفاؤلية ارتكزت على التقسيم العلمي للعمل، أين ظهر موضوع النمو الاقتصادي مرة أخرى في القرن التاسع عشر، متجليا في منجزات مالتوس وريكاردو وماركس، وفي القرن العشرين، وبالتحديد في مطلع الخمسينيات، كان النجاح الحقيقي للنماذج النظرية للنمو، من خلال أعمال ما بعد الكينزية (هارود- دومار) والنماذج النيوكلاسيكية (سولو)، والتي فتحت نقاشا حقيقيا حول مسألة النمو المتوازن، ومنذ السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، عرف النموالاقتصادي دفعة جديدة في ظل زخم منظري الرؤية الجدية للنمو "النمو الداخي".

- **آدم سميث (Adam Smith):** في طريق بحثه عن أسباب وكذا طبيعة ثروة الأمم، سلط آدم سميث الضوء على مفهوم مستجد تعمق في سيرورة العمل، فبحث في دور التقسيم العلمي للعمل والتخصص، حيث اعتبر هذا المرتكز أساس رفع الإنتاجية، فمن خلال توسيعحجم السوق المحلي وزيادة الطاقة الإنتاجية تستطيع الدولة ذلك. أيضا البحث في زيادة

حجدم التجارة الحرة وكذا القدرة التنافسية وكذا التجارة الدولية على أساس مبدأ الاختلاف في الميزة النسبية.[1]

حيث أشار آدم إلى حاجة الاقتصاد إلى التراكم الرأسمالي من أجل تحقيق التوسع في تقسيم العمل، فزيادة معدلات الادخار تؤدي إلى زيادة الاستثمارات وبالتالي الإنتاجية وتقسيم العمل والنمو الاقتصادي كتحصيل حاصل، وهذا ما يبين العلاقة الطردية بين التراكم الرأسمالي من جهة والادخار، حيث بارتفاع معدلات الادخار يزداد التراكم الرأسمالي وتزداد الاستثمارات والعمالة ويشجع ذلك التجارة الخارجية بما ينعكس على معدلات النمو الاقتصادي.[2]

الشكل رقم2-4: نقاط التقاطع والتشابك بين مرتكزات التكامل الاقتصادي والنمو من منظور آدم سميث

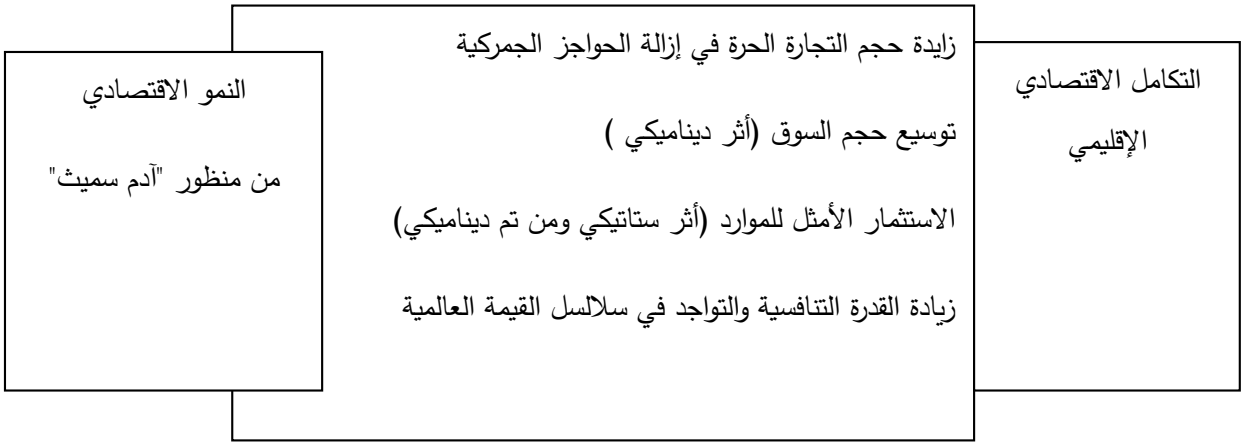

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الطرح السابق.

في سياق الأهداف الانمائية للألفية عولج موضوع النمو الاقتصادي من أجل التحول وانحصر تناول موضوع التجارة في الهدف الثامن في إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، وقد تمت الاشارة لها من ناحية سلالة الوصول للأسواق وخفض التعريفات الجمركية، ففي سياق خطة التنمية لما بعد سنة

(1)آدم سميث (1776)، ترجمة زينب حسني (2008):بحث في أسباب ثروة الأمم، معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، بغداد، العراق، ص 10.

(2)Tomas Maltos (1798) : An essay on the principal of population printed for Johnson in Paul 's charch-yard electronic scholarly publishing project (1998), London,

2015، بوصفها أداة تمكين لتحقيق مجموعة من الاهداف المنطقية من خلال عدة نقاط بالتصويب نحو تعزيز النمو المستدام والشامل للجميع [1]

- **توماس مالتوس (Tomas Malthus):** اعتبر مالتس أن النمو الاقتصادي محدود، وهذا راجع إلى التركيبة السكانية، حيث كانت نظرته تشاؤمية فيما يخص التحسن المستقبلي للوضعية الإنسانية، وحجته أن قوة السكان في التزايد أعظم من قوة الأرض في إنتاج القوت، فتزايد السكان يكون وفق متتالية هندسية، في حين تزايد القوت يكون وفق متتالية حسابية.[2]

كما يرى مالتوس أن مشكلة النمو الاقتصادي تتمثل في الفجوة القائمة بين الحاجات الإنسانية وقدرة الاقتصاد القومي على تلبيتها. كما يعترض قانون تناقص الغلة القطاع الزراعي في ظل صعوبة إدخال العامل التقني.[3]

- **دافيد ريكاردو (David Ricardo)**[4]: ظهرت نظرية Ricardo، حيث ارتبطت النظرية بعدة مفاهيم تمثلت في الريع والأجور والتجارة الخارجية، فكانت افتراضات ريكاردو مبنية على كيفية استقرار النمو ومستقبله في المدى البعيد، باعتبار أن الأرض ثابت وخاضعة لقانون تناقص الغلة الذي يعد من إسهاماته، إلى جانب فرض أن الربح هو مصدر تراكم رأس المال، الذي بدوره يتحدد على أساس حجم الفائض من الأرباح وكذا الزيادة في الأجور بالنسبة للعمال، كما يرتكز أيضا على فرضية أن كل العمال يتقاضون أجر حد الكفاف في المدى البعيد. حيث أبرز العلاقة العكسية بين عنصري السكان والمورد الطبيعي، ومدى تأثير هذه العلاقة على الفرص الاستثمارية في مجال الزراعة، بزيادة الفرص الاستثمارية مع

(1) خالد أحمد فرحان (2017): التجارة الخارجية بمنظور علمي متقدم، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،

(2) Tomas Maltos (1798) : An essay on the principal of population printed for Johnson in Paul 's charch-yard electronic scholarly publishing project (1998), London,

(3) Sandron Frédéric(2002) : Croissance économique et croissance démographique, théories, situation, politique, le monde en développement,Charbit, Y(dir) Le monde en développement : démographie et enjeux socio- economique,la documentation francaise, Paris, p p 1152-4677, p 16.

(4) سارة عجمي (2020): قياس أثر الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر (1986-2015)-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر،ص 36.

انخفاض عدد السكان، مما يزيد من الأرباح وكذلك معدل تراكم رأس المال، ما ينتج عنه زيادة الإنتاج والريع والطلب على العمل، ومن هنا تفسير ارتفاع الأجور وزيادة النمو السكاني، وبذلك تشغيل جميع الأراضي وبالتالي ظهور قانون تناقص الغلة، بما يدفع العمال للمطالبة بزيادة الأجور، وفي الأخير انخفاض لتراكم رأس المال والأرباح بما يقلل الحافز الاستثماري، وبالتالي انخفاض الطلب على العمل وانخفاض الأجر حتى الوصول لحد الكفاف، وهو الركود الاقتصادي وتدهور معدلات النمو. وعليه يعتبر ريكاردو القطاع الزراعي هو الأساسي، فقد طور نظرية الريع والتي مفادها أن المجتمعات تبدأ بالزراعة الأعلى جودة، بما يمكن ملاكها من الحصول على ريع متراكم متزايد مع زيادة الطلب على المنتجات، وفي ظل تزايد الطلب يتم الانتقال إلى الأراضي الأقل جودة مما يسبب ارتفاع أسعار المنتجات، فنظرية النمو الريكاردية تقوم على جودة البيئة الاقتصادية[1].

✓ **النظريات النيوكلاسيكية:**

- **نموذج هارود –دومار (Harrod–Domar 1930–1946):** كان النمو الاقتصادي سريعا ومنتظما قبل الثلاثينيات، إلى فترة أزمة الكساد العالمي (1929–1939) والفترة الموالية للحرب العالمية الثانية، وبسبب الثورة الكينزية بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي، في ظل آراء نظرية الدخل من جهة، وبروز مشكلة الفقر من جهة أخرى.

حيث كان نموذج Harrod–Domar من أشهر النماذج النيوكلاسيكية، حيث حاول الباحثان دراسة العلاقة بين تكوين رأس المال والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، بالارتكاز على فرضية ثبات معامل رأس المال، فكانت الفرضيات فرضيات هذا النموذج مبنية كما يلي:[2]

- هناك علاقة اقتصادية بشكل مباشر ثابتة بين الحجم الكلي لرلأس المال القومي والناتج المحلي؛
- ادخار الاقتصاد القومي نسبة ثابتة ومعينة من دخله الوطني؛

(1) سارة عجمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 33-35.
(2) سارة عجمي، المرجع نفسه، ص40 .

- الاستثمار القومي يعتبر مقدار الإضافة في رأس المال القومي.

- **نموذج روبرت سولو :**

يبرز سولو في نموذجه ما يشار له عادة بالقاعدة الذهبية،والتي تتمثل في تحديد معدل الادخار S والمرتبط بنصيب الفرد من رأس المال K والذي يسمح بالحصول على أكبر نصيب للفرد من الاستهلاك، يؤدي معدل الادخار إلى تكوين رأس مال، وهذا الأخير تكون إنتاجيته الحدية تساوي معدل نمو الاقتصاد، وعليه يتم كتابة القاعدة الذهبية كالتالي:

الإنتاجية الحدية لرأس المال= معدل نمو الاقتصاد

فإن تم افتراض أن معدل الفائدة يتم تحديده م خلال الإنتاجية الحدية لرأس المال، تصير القاعدة الذهبية كالآتي:

معدل الفائدة الحقيقية= معدل النمو الاقتصادي، يكون نصيب الفرد من الاستهلاك في النظام شبه ثابت في حده الأقصى عندما يكون نصيب الفرد من رأس المال مماثل للإنتاجية الحدية لرأس المال والتي تساوي معدل نمو الاقتصاد

وأخيرا النموذج النيوكلاسيكي، قد ضم مختلف أنواع رأس المال، ليشمل رأس المال البشري بجميع أشكاله: مستوى تعليم، الخبرة والصحة. فنموذج سولو يضيف الاستثمار في رأس المال البشري ورأس المال التقني للبلدان التي تحارب من أجل تدارك تأخرها عن ركب خط سير الدول المتقدمة، ألا أن هذا النموذج انحرف عن الواقع حين اعتبر أن النمو الاقتصادي للفرد يجب أن ينخفض تدريجيا وينتهي به الأمر بالتوقف عن التقدم في غياب الابتكارات التكنولوجية.[1]

1. [(1)] نبيلة ميسيلتي (2021): دراسة النمو الاقتصادي على ضوء نظرية التعقيد الاقتصادي لدى دول المينا دراسة تحليلية حالة الجزائر وتونس والأردن، أطروحة دكتوراه منشورة، تخصص اقتصاد كلي نقدي ومالي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.

[(1)]نبيلة ميسيلتي (2021): دراسة النمو الاقتصادي على ضوء نظرية التعقيد الاقتصادي لدى دول المينا دراسة تحليلية حالة الجزائر وتونس والأردن، أطروحة دكتوراه منشورة، تخصص اقتصاد كلي نقدي ومالي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم. ص ص 25-27.

✓ **نماذج النمو الداخلي:**

قام سولو بتفسير النمو عن طريق التراكم دون إدراج العوامل الخارجية، ففي حين عدم قدرة النظريات التقليدية الإلمام بتفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي بين الدولبالرغم من تشابه التكنولوجيات المستخدمة. ورغم أن Solow في النموذج النيوكلاسيك استخلص أهمية العامل التكنولوجي، لكن لم يصف كيفية تحقيق القدم التكنولوجي وتطوره، حيث اعتبر عاملا خارجيا ينمو بشكل تلقائي وبمعدل ثابت (g)، وهو ما أدى إلى ظهور فكرة التقارب والتباعد عن نقطة التوازن بين الاقتصاديات المتقدمة والنامية، مما يبرز كيفية تحويل الموارد إلى متغيرات إبداعية واختراعات مساهمة في النهوض باقتصاديات الدول، والتي تعتمد الأفكار والمعارف لتوليد مردودات متزايدة تستلزم حالة المنافسة الغير تامة. ترى نظرية النمو الداخلي أن هناك العديد من المساهمات العلمية التي قام به منظرون اقتصاديين كمثال عن Rebelo الذي ركز في أبحاثه على معدل الاستثمار، أما lucas فقد ركز على رأس المال البشري، في حين Romer على البحث والتطوير.

أولا نموذج ريبيلو (Rebelo,1991): فكرة الحفاظ على معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي على المدى البعيد هو ما كان توجه بحث الاقتصاديين النيوكلاسيك كثغرة معرقلة، وذلك بسبب تناقص الإنتاجية الحدية وخاصة رأس المال، وعلى هذا الأساس بنى Rebelo فرضه القائم على إلغاء فكرة تناقص الإنتاجية الحدية، أي ($\alpha=1$) والتي تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي:

$$Y=A+K$$

.Y: ثابت موجب يعكس مستوى التكنولوجيا

K:رصيد رأس المال الموسع (المادي والبشري)

ولدينا :

$$\Delta K = \mathrm{s\,Y} - \partial \mathrm{K} \quad \ldots\ldots 1$$

أي أن تغير في مخزون رأس المال هو عبارة عن الفرق بين الاستثمار $\mathrm{s\,Y}$ رأس المال $\partial \mathrm{K}$ وباعتبار أن حجم الإنتاج K، نجد بعد إجراء بعض الحسابات:

$$\frac{\Delta Y}{\mathrm{Y}} = \frac{\Delta K}{K} = \frac{sY}{\mathrm{K}} = \frac{\partial \mathrm{K}}{K} \quad \ldots\ldots 2$$

$$\frac{\Delta Y}{\mathrm{Y}} = \frac{\Delta K}{K} = sA - \partial = \mathrm{gY} \quad \ldots\ldots 3$$

وتوضح المعادلة 2 كيف يتحدد معدل النمو الاقتصادي $\frac{\Delta Y}{\mathrm{Y}}$، حيث لما يكون: $sA > \partial$ فإن الاقتصاد يحقق معدل نمو ايجابي بغض النظر عن طبيعة العامل التكنولوجي داخلي أو خارجي، كما أن معدل نمو الاقتصاد gY هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار (الادخار) وبالتالي فإن أي سياسة حكومية ترمي إلى زيادة الاستثمار يكون لها أثر مباشر على معدل النمو.[1]

- **نموذج لوكاس: (Lucas -1988)**

ابرز في أبحاثه لسنة 1988 مؤكدا أن رأس المال البشري (المادة الرمادية) هي بدورها تعتبر مخزونا لكن من حيث المعارف التي يملكها الأفراد، في إشارة أنه يعتبر أمرا ذو صبغة إراديا تنعكس في رغبة الأفراد في التعليم، وعليه بالنسبة ل Lucas الإنتاجية المتولدة عن مبادرة رأس المال البشري بإقرانه بالقطاع الخاص لها أثر ايجابي، خاصة بتسليط الضوء على مفهوم التراكمية المعرفي في الإطار الإنتاجي، بما يضيع للتنمية المحلية كركيزة استدامة.

حيث اعتمد على فرضية زيادة رأس المال البشري والمحافظة على عوائد حدية ثابتة لسد ثغرة التناقص، بما ينعكس على استمرارية النمو الاقتصادي، انطلاقا من كوب دوغلاس:

(1) سارة عجمي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

$$Yi = AK_i^{\alpha}(uhi)^{1-\alpha} \ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث أن :

Y: الإنتاج؛

K: رأس المال العيني؛

u :الوقت المكرس في عملية الإنتاج؛

hi: مقدار التغير في رأس المال البشري؛

α: ثابت موجب يمثل نسبة مساهمة رأس المال في الناتج

حيث يأخذ تراكم رأس المال البشري :

$$\frac{h}{\mathrm{h}} = \beta(1-\mathrm{u}) \ldots\ldots (5)$$

وعليه يمكن القول: كلما زاد الوقت المخصص من الوقت للتعليم والتكوين، انعكس ذلك إيجابا على معدلات النمو عالية في رأس المال البشري عبر الزمن، وعليه مستوى رأس المال البشري مربط بمدى رغبة الأفراد في تنمية قدراتهم، من خلال التعليم والتكوين.

أين أدمج Lucas في هذا النموذج تأثير الوفورات الخارجية الناتجة عن مستوى رأإس المال البشري على الإنتاجية، وهذا ضمانا للوصول إلى نمو داخلي، وقد برر هذه الفرضية بأن كل فرد بغض النظر عن مستواه كمادة رمادية مساهمة بمعارفها،سيكون أكثر فاعلية، إذا تم احتكاكه بأشخاص آخرين لديهم عنصر الفعالية، وهذا ما يسمى بالتحريض، حيث يرمز للوفورات الخارجية في الدالة الإنتاجية بالرمز δ:

$$Y = AK_i^{\alpha}(uhi)^{1-\alpha}(ha)^{\delta}$$

حيث ha هو مخزون رأس المال البشري لبقية أفراد الاقتصاد، بالافتراض أنه لا يوجد تمايز بين الأفراد من حيث المستوى التعليمي، فإن hi=ha، أي أنه إذا تم رفع مؤهلات الفرد، فإنه بدوره يرفع من فعالية الأفراد المحيطين به بتزايد غلة $(1+\delta)$ وهذا بسبب الوفورات الخارجية، وبهذا الشكل يكون هناك تأثير إيجابي لرأس المال البشري على قيمة الإنتاج، وهذا ما يضمن نموا داخليا في النموذج، لأن تحسن مستوى كل فرد يزيد من مخزون المعرفة ومخزون رأسي المال البشري للدولة بما يؤدي على الأكيد لزيادة الإنتاجية الكلية في القطاعات الاقتصادية للدولة.

- **نموذج رومر (Romer 1990):**[1]

جدد رومر التحليل من خلال اقترا نموذج يعتمد على ظواهر العوامل الخارجية بين الشركات، من خلال الاستثمار في آلات جديدة، باعتبار أن الاستثمار في التقنيات الجديدة هو نقطة بداية للتعلم الجديد عن طريق العمل.

حيث تستند هذه النظرية إلى تحليل الظروف الاقتصادية التي لها مرونة التغيير التقني، وتمس الإطار التنافسي وتسمح بدمج عناصر المنافسة الغير كاملة التي تسمح بظهور منتجات جديدة وأفكار خلاقة.

أيضا قام كل من ثيودور شولتز و جاريبيكر، اقتصاديي مدرسة شيكاغو في قلب مضمون دراسة LUCAS ، ارتكازا على رأس المال البشري، لذي يعبر عن مجموعة المهارات التي يتعلمها الأفراد والتي تضيف لمستوى كفاءتهم الإنتاجية، فالتعليم حسب هذا التوج، هو استثمار يتوقع الفرد منه تحقيق عائد معنوي ينعكس على العائد المادي.

طور أيضا الاقتصادي R.J Baro النموذج المتعلق بنظريةالنمو الداخلي، حيث سلط الضوء على البنية التحتية للاتصالات والنقل (اللوجستيك)، إذ يبين أن رأس المال العام هو مجرد شكل من أشكال رأس المال المادي، ناتج عن استثمار الدولة والجماعات المحلية في شمولية هذه الاستثمارات

(1) صونيا شتوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 29-30.

على مجال قطاعي التعليم والبحث والتطوير. وهو ما يثمن الفكرة السابقة أن الاستثمار في رأس المال البشري سيضيف لا محالة بعلاقة طردية لرأس المال المادي.

أيضا قام كل من قروسمان وهالبمان، Grossman, Helpman(1991)، Aghion, Howit(1992)، Barro,Sala-i-Martin(1995)، بمتابعة الأبحاث ومواصلة المسيرة التي خاضها اقتصاديو هذا التوجه، أين كان الأمر الموحد بينهم، أن التقدم التقني ناتج عن هدف محدد في البحث والتطوير، فهو نشاط تمت مكافأته وفقا لشومبيتير schumpter (1934) من قبل شكل من أشكال الاحتكار اللاحق[1]، بما يسديم معدلات النمو على المدى الطويل، وعليه مرتكز جملة هذه النماذج تحت تأطير النمو الداخلي، تبحث في بيئة منافسة غير كاملة.

المطلب الثالث: التنمية المستدامة من مدخل النمو المستدام: وقتا وموردا

قد يكون مفهوم التنمية المستدامة مفهوما مستجدا، إلا أن معناه يضرب بجذوره إلى أحقاب مضت، ففحوى محتواه متجذرة في أزمنة قديمة،وإن لم يظهر جليا[2].

فمفهوم "الاستدامة" لوحده مفهوم شامل كما تطرق إليه كل منChamber et Conway، اللذان عرفا مفهوم الاستدامة أنه ذلك المفهوم الذي يمتد ليشمل أمن وأمان المعيشة، وأن تحقيق ذلك للمواطن هو غاية نهائية لأي سياسة، ويرتكز ذلك على تحقيقالتفاعل بين الأمن الغذائي وبين البيئة، لأن توفير للمواطن حاجياته سيترجم على الأكيد في محافظته على بيئته[3]،فصار إقران مفهوم التنمية بالاستدامة ضرورة حتمية في ظل ماسبق ذكره.

---

(1)Joseph A.Schumpeter (1993) :Business cycles, A theorical Historical and Analysis of the Capitalist , McGraw-Hill Book Company, New yorktoronto London , p p 461.:

(2)طامشة بومدين(2016)، **التنمية المستدامة و إدارة البيئة بين الواقع ومقتضيات التطور**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر، ص355.

(1)أحمد عبد الفتاح ناجي(2012)، **التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة**، الطبعة الأولى،المكتب الجامعي الحديث، ص 28.

فقد تعددت تعريفات التنمية المستدامة والوجهات المؤطرة للمفهوم،حيث ورد المفهوم لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، وعرفت التنمية المستدامة في هذا التقرير على أنها: تعددت تعريفات التنمية المستدامة والوجهات المؤطرةللمفهوم حيث ورد المفهوم لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، وعرفت التنمية المستدامة في هذا التقرير على أنها: تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المستقبلية في تلبية حاجاتهم[1].

كما تم تعريفها حسب قاموس Webster على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها سواء كان ذلك كليا أو جزئيا.[2]

وقد اتفق العديد من دول العالم في ظل انعقاد مؤتر الأرض في سنة 1992 في مدينة ريودي جانيرو البرازيلية على تعريف للتنمية المستدامة يكمن في أنها:التنمية التي توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية وكذا لاجتماعية ، لتنشأ دائرة صالحة بين الأقطاب الثلاثة ،آتها تلك التنمية التي تحارم الموارد الطبيعية والنظم البيئية و ادعم الحياة علي الأرض وتضمن الناحية الاقتصادية دون إهمال الهدف الاجتماعي الذي يتجلى في مكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة والبحث عن العدالة.[3]

أما بالنسبة لتعريف الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة سنة 1980،فقد عرفت التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تأخد بعين اعتبار البيئة والمجتمع والاقتصاد[4].

---

(1)كافي فريد، و هماش لمين. (2018). إستراجية التنمية المستدامة في الجزائر: بين فعالية الجهود والاستجابة لأهداف الألفية الثالثة. *مجلة الحقيقة*. ص 601

(2)عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط (2007)، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 25.

3 الجودي صاصوري (2016)، **التنمية المستدامة في الجزائر :الواقع والتحديات**،مجلة الباحث ،العدد 16،جامعة قاصدي مرباح،ص 300.

(3)إلهام شيلي (2013):دور استراتيجية ادارة الجودة الشاملة فب تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية ،رسالة ماجستير ،علوم التسيير ،جامعة سطيف،ص 77.

كما عرفتها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بأنها: إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية .

أما المشرع الجزائري فقد عرف التنمية المستدامة في ظل القانون رقم10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ضمن المادة 04 منه التي تنص على أنها مفهوم يعني التوفيق بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وكذا البيئية.[1].

وبناءًا على التعريفات السابقة يمكن حوصلة مفهوم التنمية المستدامة على أنه ذلك المفهوم الذي يشمل كل من البعد الاجتماعي والاقتصادي وكذا البيئي ،وذلك بمراعاة للأجيال المستقبلية في محافظة على الالتزام بتلبية الحاجات الحالية للجيل الحاضر وتوفير متطلباته، وعليه الاستدامة ليست حكرا على مجالات بل تتعدى ذلك ان تم التعمق في التحليل إلى المنظور الزمني أي ضمان الاستفادة والاستغلال الأمثل لأطول مدة ممكنة وذلك في ظل توسيع نطاقات الاهتمام سواء من المنظور الاجتماعي أو الاقتصادي أو البيئي. حيث أن ذلك لا يكون إلا في الاستغلال المعقلن والأمثل للموارد المتاحة.

من خلال التعاريف السابقة لمفهوم التنمية المستدامة، يتضح ثلاثة أبعاد أساسية متكاملة تكمن في كل من البعد الاقتصادي والاجتماعي وكذا البيئي.[2]

- **البعد البيئي:** الحفاظ على الموار الطبيعية والاستحدتم الأمثل لها ،على أساس مستديم والتنبؤ لها بغرض الاحتياط والوقاية ،وبتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر يمكن ذكر منها ما يلي:
  - الطاقة؛

[2]عزي سهام، و بوشعير هاجر. (2019). الإطار القانوني والمؤسساتي لحماية البيئة في الجزائر. *مجلة آفاق للعلوم* ص 227

[2]مراد ناصر (2010)، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر** ،مجلة التواصل ،العدد 26،جامعة باجي مختار،عنابة،ص

- التنوع البيولوجي؛
- القدرة على التكيف؛
- الإنتاجية البيولوجية.

يجب مراعاة المتطلبات البيئية وأخذ مبدأ الحيطة في بناء الجانب الاقتصادي والاجتماعي ،بطريقة يتم الاستغلال الأمثل والمعقلنللموارد الطبيعية باعتبار أن هذا البعد هو بعد ركيزة لاستدامة التنمية في المجالات الأخرى[1] .

- **البعد الاقتصادي:** تعني الاستدامة بالاستمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول مدة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل:الطعام والمسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم.

أيضا يتمثل يتمثل في تطوير البنى الاقتصادية وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي من أجل زيادة الناتج الإجمالي والمحلي الشيء الذي سيؤي إلى ارتفاع الدخل الفردي وتحسين المعيشة وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع من خلال توفير وتأمين ما يشبع حاجاتهم الأساسية من سلع وخدمات في الحاضر والمستقبل كل ذلك مع تطوير القدرة الاقتصادية للدولة.[2]

- **البعد الاجتماعي:** يرتكز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها ،بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال المشاركة للشعوب في اتحاد القرار بكل شفافية.

فيرتكز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة لى لتقيق معدلات نمو مرتفعة مع المحافظة على استقرار معدل نمو السكان حتى لا تفرض ضغوطا على الموارد الطبيعية من جهة ومن جهة أخرى

[1] قالقيل نور الدين. (2017). حوكمة المدن والتنمية المستدامة. كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة، ص 35

[1] سي يوسف قاسي. (2017). الإطار القانوني لحماية البيئة والتنمية المستدامة بين المفهوم والأبعاد. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية

الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر والبطالة وتوفير الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية إلى جميع المحتاجين لها ،بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية والحراك الاجتماعي وكذا استدامة المؤسسات باعتبار أنها محرك أساسي مساعد لتحقيق المتطلبات السابقة.[1]

- **البعد التكنولوجي:** وقوام البعد التكنولوجي هو نقل المجتمع للرقي الصناعي، والتقني، واستثمار نتاج ذلك في التقدم النظيف المعقلن للموارد والأقل تلويث، بفاعلية الموازنة بين التكلفة البيئية والرقي الاقتصادي، حيث أقرت خطة العام 2030، بأهمية التكنولوجيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ولم تتم لإشارة للتكنولوجيا فقط في الهدف 17 باعتباره وسيلة تنفيذ رئيسية، بل إنه في الواقع ومن بين ال169 غاية، 48 منها تتعلق بالتكنولوجيا، سواءبشكل مباشر (14 غاية) أو بشكل غير مباشر(34 غاية)، كما توجد أيضا أبعاد تقنية معينة للغايات ال 121 الأخرى، حيث تعد التكنولوجيا إحدى أهم وسائل لتنفيذها.[2]بناءا على ما سبق، يمكن اعتبار التكنولوجيا بع ركيزة لتفعيل حليقية التأثير والتأثر بين الأبعاد التقليدية للتنمية المستدامة من خلالها مدخل التمكين باعتبار بعد وسيلة.
- **البعد المؤسساتي:**إن الاثرالمؤسساتي لا يقل أهمية عن أهمية الأبعاد السابقة، بل يعتبر الهيكل المؤسسي كما تم التوصل في مؤثمر ريو والذي يعتبر أكبر تجمع متعدد الأطراف ، نهجا جديدا للتعاون متعدد الأطراف من أجل حماية البيئة، فالبعد المؤسسي يعد دعما وركيزة للبعد البيئي إلى حد كبير، فيمكن لحد كبيرأن تلعب المؤسسات دور التأطير نحو

---

(1)شايب نيبل. (2018). إشكالية تحقيق التنمية المستدامة في ظل متطلبات الواقع البيئي الجزائري قراءة نظرية ووصفية لفهم حتمية التطور ورهانات التسيير البيئي. *المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية*، ص35

(1)فاطمة الزهرة بن زيدان ومحمد راتول (2017): نموذج النمو الاقتصادي والتلوث البيئي اختبار منحنى كوزنتس البيئي (EKC) في الجزائر خلال الفترة (1990–2015)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 4، العدد2، ص ص 261–286.

(2) بوشنقير والطيب دوادي(2013): التنمية المستدامة والتطور التكنولوجي في القطاع الصناعي –دراسة تحليلية–، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 3، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ص 363–377.

الاتجاه البيئي ومراعته كمسؤول أول على نوعية المشاريع المؤثرة بالبيئة وهذا ماسيتم التطرق إليه في الجانب التطبيقي.[1]

حوصلة لمفهوم التنمية المستدامة بتضمين منحى أبعادها، فهي تلك التنمية التي تشمل كل من البعد الاجتماعي والاقتصادي وكذا البيئي، وذلك بمراعاة للأجيال المستقبلية في محافظة على الالتزام بتلبية الحاجات الحالية للجيل الحاضر وتوفير متطلباته، وعليه الاستدامة ليست حكرا على مجالات واتساع النقاط بل تتعدى ذلك ان تم التعمق في التحليل إلى المنظور الزمني أي ضمان الاستفاذة والاستغلال الأمثل لأطول مدة ممكنة وذلك في ظل توسيع نطاقات الاهتمام سواء من المنظور الاجتماعي أو الاقتصادي أو البيئي في كينونة البعد المؤسسي وارتكاز على البعد التكنولوجي.

فالتنمية المستدامة عملية تداخل بين الاقتصاد والثقافة والمجتمع والبيئة في حلقة متقاطة، وإن كانت غالبا ما ينظر إليها أنها عملية معقدة تولد نقاشا حول شروط تنفيذها آليات الوصول لسبل تحقيقه،[2] حيث تم الجزم على أن العلم والتكنولوجيا يجب أن يلعبا دورا مركزا في تحقيق التنمية المستدامة[3]وهو ما جعل للبعد التكنولوجي وزنا مهما إضافة إلى كل من البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمؤسساتي.

و عليه التنمية المستدامة تبعث إلى أن يكون المستقبل أحسن من الحاضر في مراعاة لكل من الجانب الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، بنظرة أكثر شمولية،[4]بتضمين للبعد المؤسسي والتكنولوجي .

(3) Ahmed joghlaf(2006) : La demension institutionnelledu dévelopement durable, les ateliers de l'ethique, pp57-69, p 57

(4) Daniela Zamfir Respect for environment and sustainable devolpment Carpathian Journal of earth and Enviromental Siences _&6ç », p83 81-93.

[3]suzan, hanson(2003) : knowledge systems for sustainable development, CLARK UNIVERSIY

(1)John Blewitt Understanding sustainable devoloppemnt Earthscan publishs in association with the international institute for environmrnt and developent, p p1-2

الشكل رقم2-5: أبعاد التنمية المستدامة من مدخل النمو المستدام

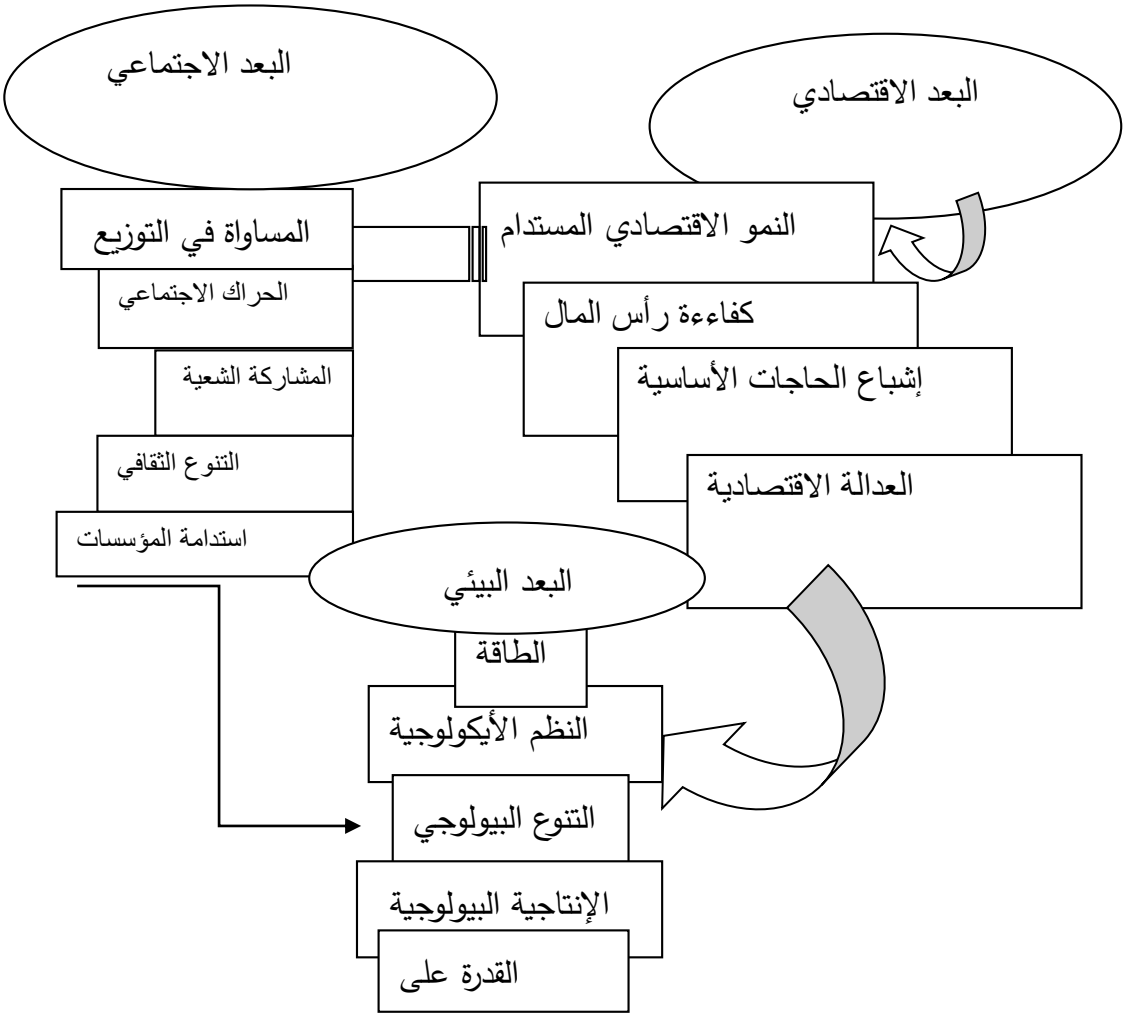

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الطرح السابق

بناء على الطرح السابق، فأبعاد التنمية المستدامة متكاملة ومكملة لبعضها البعض لتحقيق مبدأ الاستدامة، والاستدامة هنا إشارة للبعد الزمني الذي إن اقترن به كل بعد سيشكل حلقة وصل متكاملة تضفي مفهوم التجديد والاستمرارية في خلق مقومات التنمية واستدامتها، إذ يعتبر النمو المستدام الركيزة والحلقة الأساس لتحقيق التنمية فالتنمية المستدامة.فإشباع الحاجات الأساسية للفرد تعتبر ركيزة المساهمة في تحقيق النمو وإن أدمجت هذه النقطة بكفاءة رأس المال فسيكون هناك فرد مكتفي قابل للمبادرة وخلق رأس مال بدوره، وهذا ما يحقق الاستثمار الفعال المستهدف وليس الاستثمار المقتاة لسد ثغرة عجز الاكتفاء المعيشي، وهذا ما يحقق لدرجة ما العدالة الاجتماعية التي تعتبر نقطة فصل بين أعلى درجات النمو وبداية مفهوم التنمية انعكاس للشفافية واللافساد والحوكمة بفهومها الواسع ومجالاتها المختلفة في التوزي العادل للثروة في ا لكن بلمسة الاستدامة باعتبار ما سبق ذكره من نقطة تحقيق الكفاية للحاجات الفردية بالاستعانة بالمبادرة الشعبية وروح المبادرة التشاركية لتحقيق التنمية، وإرساء مبدأ أن التنمية إلى الفرد وبه.فالبعد الاجتماعي للتنمية للتنمية المستدامة، يعتمدالحراك الاجتماعي والمشاركة الشعبية وكذا التنوع الثقافي كركيزة تنمية اجتماعية تساهم بدورها في النقطة السابقة من خلال تحقيق المساهمة الشعبية المذكورة بما يولد كفاءة رأس المال، التي تتقاطع مع أهم ركائز البعد الاجتماعي وهي الاستدامة المؤسسية في رجوع إلى نقطة الاستثمار الفعال، فالشكل الحلقة المشروحة :

الشكل رقم 2-6: العلاقة التكاملية بين البعد الاجتماعي والاقتصادي

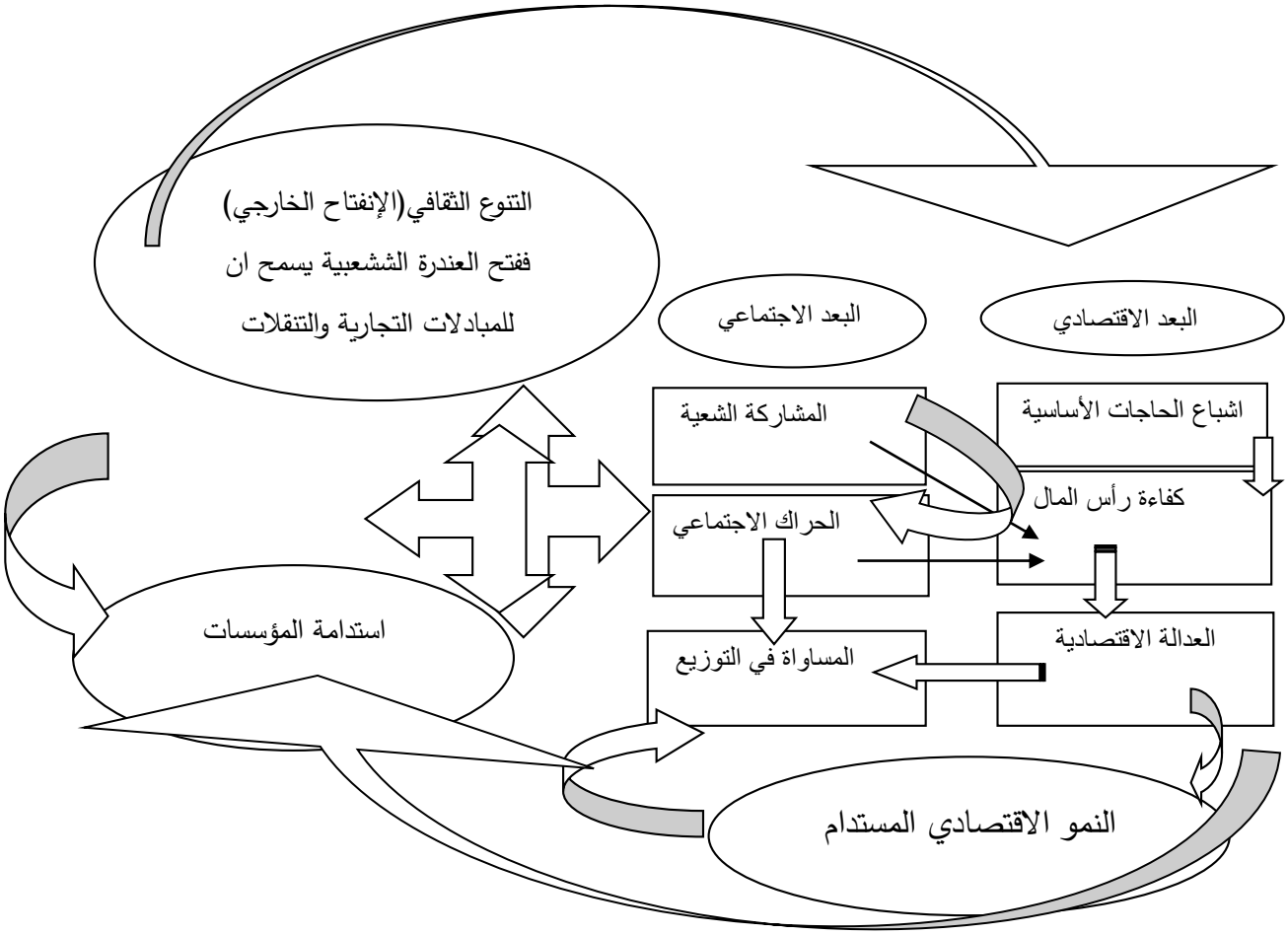

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستعانة بالمراجع السابقة.

وبفضل الاستثمار الأمثل للموارد في انتقال من الاستثمار الغير مدروس كما سبق الذكر الذي يخلق بهدف من الحاجة للأساسيات التي تكون أكثر إلحاح لارتباطها بهامش المعيشة، سيكون هنا نقلة نوعيى في التوجه الاستثمارات بحكم وجود حد أدنى من متطلبات المعيشة التي تسمع بتحسين جودة التوجه الاستثماري، والارتقاء للاهتمام البيئي بما يسمح بالبحث للاستدامة الربحة بعد تحقيقها، فالفارق هو وجود هامش وقتي يسمح بالاختيار والتخطيط والخلق، عكس البحث في مشروع ارباحه

ذات توجه اعاشي تسد الحاجة الأساسية...وهذه مشكلة الاقتصاديات الريعية التي مهما كان حجمها فهي تؤول للزوال فهي تصب في منحى استنزاف دون منبع انعاش في حلقات استثمارية مساندة، فمجرد فكرة المصب الملح في اطار توفير الحاجات الاساسية للمواطن تختزل من الوقت مساحة الخلق الاستثماري وكذا التخطيط الاستشرافي الذي يعقلن الاختيار والتوجه ويعلي نسبة الربح ويعزز مبدأ اقتصاديات الحجم في استثمار أمثل للموارد بعد تخطيط وتوجه مستهدف.

ربطا بالنمو المستدام،حيثيعرف شومبتار النمو الاقتصادي على أنه ذلك التغيير الذي يتسم بالتدريج والاستمرارية في الأمد الطويل والذي يحدث من خلال الزيادة العامة في معدل الادخار وكذا السكان. ومن وجهة نظر Ousmane Kaba بأن الرفاه الجماعية هي من نتاج النمو الاقتصادي ومن استهدافاته الأساسية، إذ يعبر عنه بالزيادة في الإنتاج وبالتالي في الثروات المتوفرة خلال فترة طويلة.

بناءا على الوجهتين السابقتين لتأطير مفهوم النمو الاقتصادي، يمكن استخلاص النقاط الأساسية الآتية:

- الديمومة والاستمرارية الوقتية؛
- الزيادة الإنتاجية؛
- وفرة الثروات؛
- الرفاهية مع الزيادة السكانية.

الشكل رقم2-7:الرفاهية الاقتصادية كمدخل لاستدامة التنمية

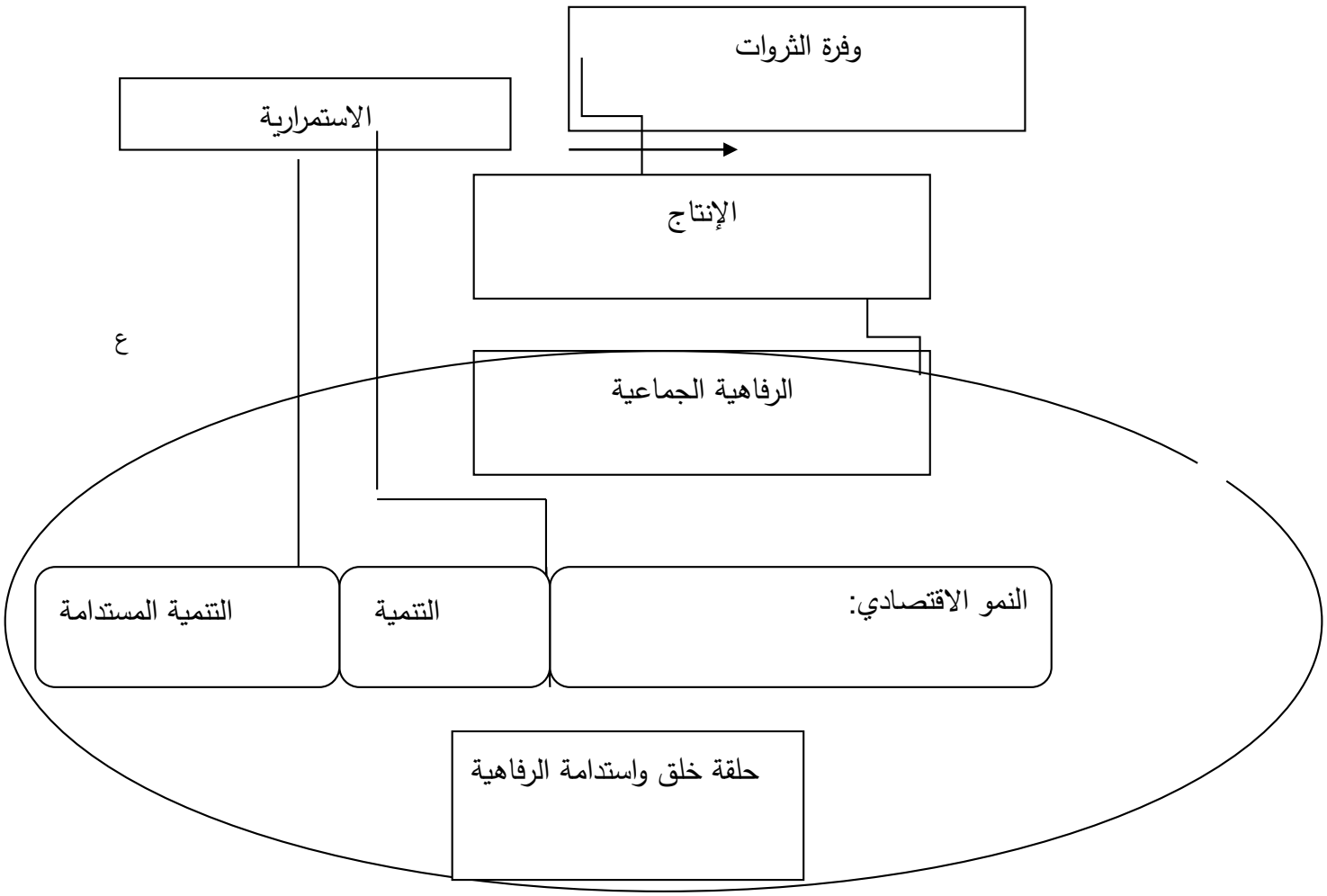

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الطرح السابق

يعتبر النمو المستدام بأنه الزياد في دخل الفرد بالموازاة مع الزيادة الإنتاجية المادية بما يوجه لتغطية حاجات الأفراد، فهنا يمكن التماس العلاقة المباشرة بين النمو الاقتصادي والانعكاس الايجابي على القدرة الشرائية، وبالتالي الرفاهية بمفهومها الواسع(تخفيض ساعات العمل، الانتقال للبحث في الكماليات... كما أن النمو يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة، بما يفتح لها إمكانية البحث في التقنيات المستحدثة للزيادة الإنتاجية التي تصب في النقطة السابقة، فالنمو الاقتصادي هو ركيزة فتح رؤية

استشرافية في اطر التخطيط الاستراتيجي لتحقيق التنمية فقط باستدامة النمو الاقتصادي في ظل رفاهية وقتية (التوفير والمحافظة) تحصل بالرفاهية المستدامة (الخلق والمبادرة).فتحسين مستوى الأفراد في المجتمع مرهون بالنمو الاقتصادي الذي يعتبر متضمنا في جميع أهداف السياسات الاقتصادية.[1]

وعليه، فالنمو الاقتصادي هو ركيزة تحقيق التنمية من خلال الاستدامة، وعلى نفس الإستراتيجية في استدامة النمو سيتحقق نمو من استدامة التنمية بعد تحقيقها وهو ما يخلق التنمية المستدامة كتحصيل حاصل، وعليه في مرحلة معينة بعد تحقيق التنمية المستدامة في ظل علاقة طردية: (نمو–نمو مستدام–تنمية–تنمية مستدامة)، سيتم الاستثمار بشكل محصل في أبعاد التنمية المستدامة بما يرجع إلى رأس الحلقة الأول وهو النمو الاقتصادي لكن بمحفز جديد في مبادرة الفرد لزيادة دخله بعد مستوى الرفاهية التي وفرت له آفاق المبادرة زيادة على المتاح الموفر.

الشكل رقم2–8:نموذج العلاقة (نمو–نمو مستدام–تنمية–تنمية مستدامة)

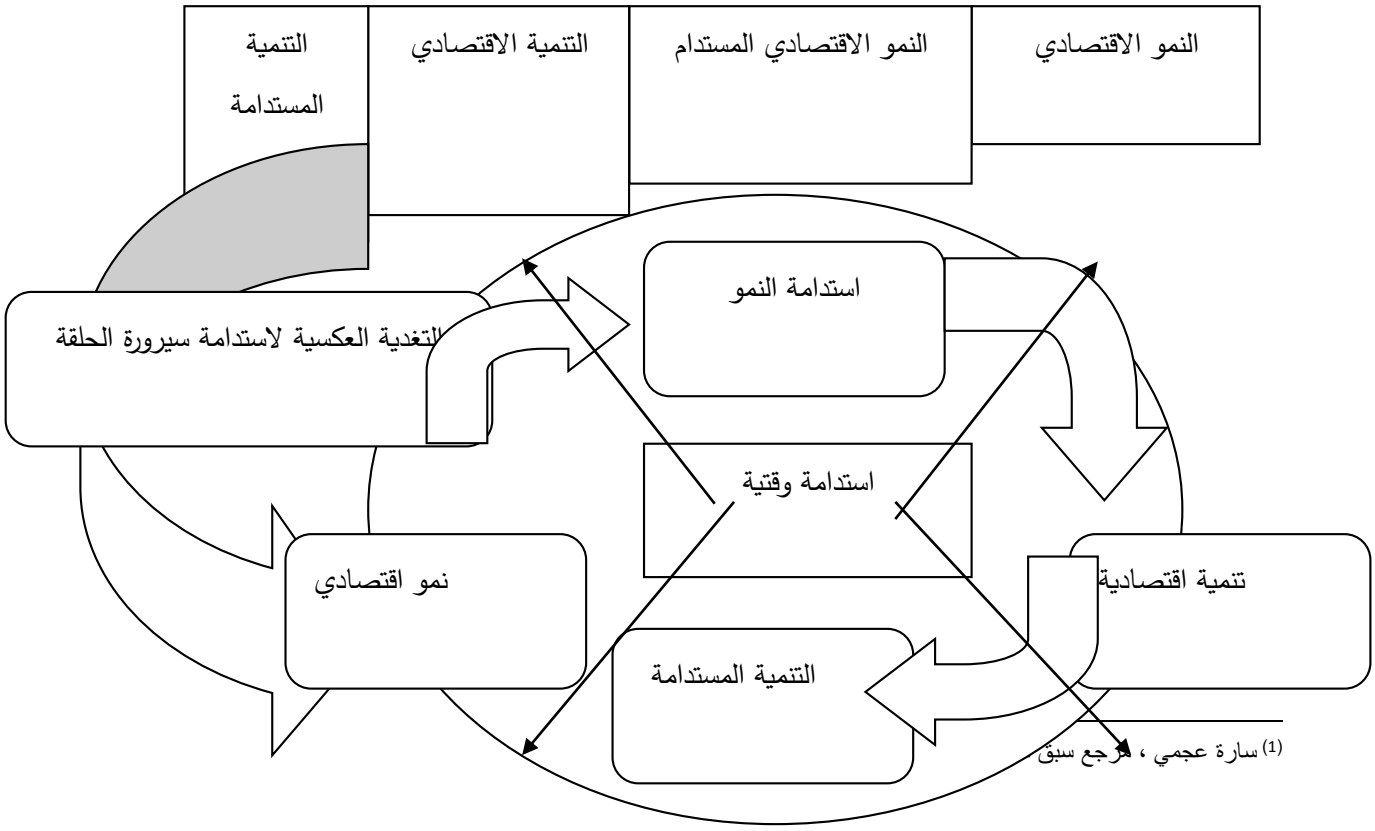

(1) سارة عجمي ، مرجع سبق

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التحليل السابق

وعليه فالنمو الاقتصادي مدخل تحقيق التنمية فاستدامتها وهذا هو المدخل الفعال لخلق تنمية مستدامة حقيقية (ابعادا ووقتا على عكس التي سبقت فهي ابعاد)

فالنمو المستدام هو نتاج ثلاث أبعاد تتمثل في الأداء الاقتصادي الأداء البيئي وكذا الاجتماعي، فالتشابك بين هذه الأبعاد هو ما يشكل القدرة التنافسية المستدامة(وهي ما تحدمن التكنولوجيا السلبية واحتكار الميزة التنافسية وهذا ما يحد من الثلوث وبالتالي الحفاظ على البيئة)، ووفقا للوثيقة الاستراتيجية للمفوضية الأوروبية المسماة "إستراتيجية أوروبيةللنمو الذكي والمستدام والشامل"حيث عمل الاتحاد الأوروبي ليكون ذكيا في الإبتكار والتعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة، وكذلك المجتمع الرقمي، التنافسية المستدامة ومكافحة تغير المناخ واستخدام الطاقة بشكل أكبر كفاءة، شامل في التوظيف والمهارات ومكافحة الفقر.

فمن أجل التأثير على النمو الطويل الأجل يمكن للحكومة أن تعزز الاستثمار في التعليم والأشكال الأخرى لرأس المال البشري يمكن أن تتحسن مؤسساتها السياسية والقانونية لزيادة حوافز التراكم والابتكار.[1]

وعليه هنا يكمن المفهوم المستنبط للتنمية المستدامة الاستدام هو :أن التنمية المستدامة هي نتاج تسلسل مراحل وليست محل تحقيق مباشر، وهي وسيلة استدامة الرفاهية بعد خلقها. فإن تم البحث عن المدخل الفعال لاستدامة التنمية لابد من تحقيق هذا الربط وخلق التوليفة الآتية:

- تحقيق التنمية المستدامة:كيف يمكن استدامة النمو؟

(1)K ouassi Kouadio, Op.cit,p3.

- الحفاظ على التنمية : استدامة التنمية؛
- تحقيق التنميةالمستدامة على ضوء الشرطين السؤالين السابقين.

إشارة لمدخل مهم لتحقيق العلاقة السابقة علاوة عن مصدر الرفاه الاقتصادي الذي يحققه النمو المستدام، والذي يعتبر لدرجة كبيرة أساس تفعيل أبعاد التنمية المستدامة، يمكن أخذ مفهوم النمو الاقتصاديوالتنمية والعلاقة بينهما من مدخل الإنتاجية، فيقصد بالتنمية المستدامة، تحسين القدرة الإنتاجية للإنسان، دون الضرر بالبيئة، ومن جهة أخرى تحسين العدالة الاجتماعية لخلق فرص متساوية للوصول إلى الموارد وتقليل معاناة الإنسان، وهذه من أهم متطلبات الاستدامة، فالنموذج الأمثل للاستدامة يتضمن الاقتصاد الحيوي وجودة المجتمع المفاهيمي بالربط بين القضايا الاقتصادية والبيئية وكذا الاجتماعية في اتخاذ القرار[1].

وشملت المتغيرات المفسرة مجموعات عريضة من العوامل: الظروف الابتدائية، العوامل السياسات العوامل البيئة، وعادة ما يجري التقدير باستخدام مشاهدات من عينات عالمية، تضم الأقطار كلها التي تتوافر لها المعلومات على مدى زمني طويل، يمكن من تعريف معدل النمو باعتباره متوسطا لحقبة زمنية لكل قطر وهنا لابد من الإشارة للإنتاجية...ف تعتبر الإنتاجية المعلومة الأساسية لجملة المقارنات الدولية و تقييم أداء البلدان، فهي بمثابة مرتكز أساس للنمو والقدرة التنافسية، إذ تعتبر عنصرا مهما لنمذجة القدرة الإنتاجية، ومصدرا فعالا لزيادة الثروة القومية والرفاهية في الشق المجتمعي، بما توفره من استغلال أمثل للموارد النادرة، ربطا بالنمو المستدام، فهي تمس جانب الرفاهية الاقتصادي، القدرة التنافسية، والثروة[2] في منحى الادخار، فهذه العلاقة الوطيدة بين النمو المستدام والإنتاجية في تسليط الضوء على عقدة العلاقة التي يمكن اعتبارها كامنة في القدرة التنافسية المستدامة، تبعث للبحث في آليات تحقيق القدرة الإنتاجية الفعالة، لاستدامة النمو وتفعيل حلقات

(1)Frank, mugagga; Benon, B.Nabassa(2016) : The centrality of water resources to realization of sustainable development goals. A revuew of potentiels and constraints on the african contient, International soil and water conservation research, 215-223

(2)سارة عجمي، مرجع سبق ذكه، ص 52.

تجديده المستمر بما ينعكس في الأخير كما سبق الإشارة على التنمية المستدامة أبعادا من خلال مدخل الرفاهية الاقتصادي:

الشكل رقم2-9: القدرات الإنتاجية كمتغير وسيط في علاقة نمو مستدام-تنمية مستدامة

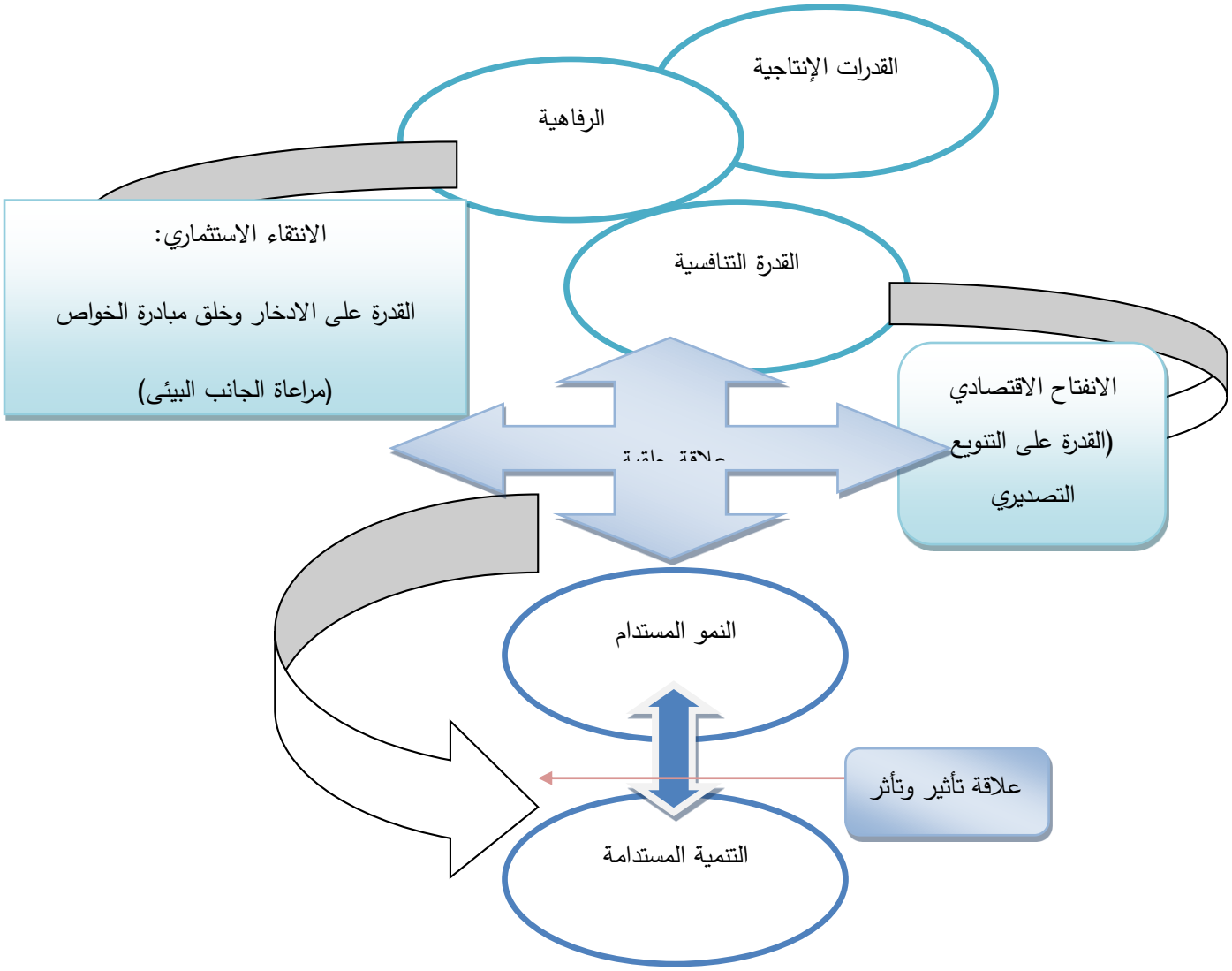

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الطرح السابق

وعليه يمكن تعريف الإنتاجية بصفة أكثر شمولية أنها طريقة فعالة لقياس فاعلية استخدام المصادر من قبل الأفراد والمكائن، وفي هذا التعريف ارتكاز على عاملين :

- ✓ رأس المال البشري؛
- ✓ التكنولوجيا.

فبناءا على مرتكزات نظرية النمو الداخلي، يمكن اعتبار التكنولوجيا عامل مزدوج بين مادة رمادية وآلة متطورة، إن تم الاستحواذ عليها وتوطينها بإمكانها خلق ربط فعال بين النمو المستدام واستدامة التنمية.

إن الفرضية الصحيحة هي المبنية على استنتاجات نظرية معقلنة، فالافتراض هو أساس التوجه البحثي وبالتالي النتيجة، والبناء العقلاني للفرضية هو ذلك المؤسس على النظريات الاقتصادية المنقحة والتي أتبث نتائجها على أرض الواقع حيث يعتبر نموذج رومردومار هو النموذج الذي يمكن اسقاطه في هذا الطرح، باعتبار استنتاجاته ذات خط المسار الذي يبني نظاما اقتصاديا متوازنا.[1] وباعتبار تسلسل انتماء المفاهيم يبدأ بالنمو الذي يتضمنه التنمية والي بدورها محتواة في مفهوم أشمل التنمية البشرية، وأخيرا التنمية المستدامة وهو المفهوم الأكثر شمولا [2]

فقد أصبح مفهوم الاستدامة معروفا بشكل أفضل بعد تقرير بروتلاند سنة 1987، حيث اقترح نموذج جديد للتنمية المستندة إلى تلبية حاجيات الجيل الحالي في مراعاة للأجيال المستقبيلة، حيث ان للتنمية المستدامة 17 هدفا كان من المفروض أن تنفذ مابين 2016 إلى آفاق 2030 حسب برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تجمع هذه الأهداف بين مواضيع تتراوح بين القضاء على الفقر وايجاد آليات دولية لتنفيذ هذه الأهداف[3].

---

(1)Robert Solow (2010) : A contrbution to the theory of economic growth , The Mit Press, vol 70, n1, pp 65-94, p

(2)محمد عبد العزيز وآخرون، المرجع نفسه، ص 52.

3Emerson Wagner Mainardes, Arminda Paco and Razélia laurett(2021) :Soustainabale development in agriculture and its antecedents, barriers and consequence- An exploratory study ,sustainable production and consumption, volume 27, p p 298-311.

لكن السؤال المطروح كيف يمكن الوصول لتنمية مستدامة ابعادا واستدامة وقتية من خلال هذا التسلسل لضمان الاستدامة الوقتية ؟، فاستعسار تحقيق ابعاد للتنمية المستدامة ليس الهدف الوحيد الذي تنصب فيه الجهود لإيجاد حل بل الهدف الأدق هو كيفية معالجة الاستفادة الوقتية الى استفادة مستدامة.

المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية الإقليميةكمرتكز لتحقيق التنمية المستدامة

تلعب التكتلات الاقتصادية دورا محوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية، وملجأ الدول خاصة النامية منها لتحقيق الإقلاع الاقتصادي واستدامة التنمية، في ظل عجزها عن تحقيق ذلك بشكل منفرد، وعليه سيتم التطرق لكيفية استدامة التنمية لهذه الدول من مدخل التكتل الاقتصادي.

المطلب الأول: مرتكزات نظرية التعقيد الاقتصادي

على عكس نظرية النمو التقليدية المرتكزة على الناتج المحلي الإجماليكأهم مقياس، يعد تنوع المنتجات أمرا أساسيا للتنمية الاقتصادية، حيث يمكن تحقيق تنويع المنتجات وهو أساس التنويع الفعلي للاقتصاد، من خلال تنويع المعارف الإنتاجية الوطنية[1]، فيعتبر التعقيد الاقتصادي إحدى الأدوات الشائعة في دراسات التنمية والابتكار في الجغرافيا الاقتصادية[2]. يناقش كل من R.Hausmann و A Hidalgo. في نظريتهما التعقيد الاقتصادي أسباب تباين مستوى الدخل بين الدول، ومن بين أهم هذه الأسباب حسب النظرية، هو اختلاف سلة الصادرات بين الدول، في حين أن الموارد الطبيعية و رأس المال، وكذا رأس المال البشري وغيرها من عوامل تحدد بشكل أساسي نوعية المنتجات الخاصة بكل دولة، إلا أنه لكل منتج أثر ومساهمة مختلفة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، فالتخصص في منتجات معينة يحقق نمو أعلى وأسرع من التخصص في أخرى، وهذا هو معيار الغنى أو الفقر حسب نظرية التعقيد الاقتصادي. جوهر البناء لنظرية التعقيد الاقتصادي، مزيج بين المعيار الكمي والنوعي فيما يخص المعارف الإنتاجية العلمية والتكنولوجية وكذا المهارات العملية التي يملكها المجتمع ويوظفها في النشاط الاقتصادي، وعليه كلما كانت هذه المعارف متطورة ومعقدة، انعكس ذلك على الهيكل الإنتاجي، بما يجعله بدوره أكثر تطور وتعقيد، وفي الأخير في تصويب نحو نوعية الإنتاج، حيث كلما زاد تطور وتعقيد الهيكل الإنتاجي لاقتصاد ما، زاد تعقيد المنتجات، وبالتالي كعلاقة تعدي زياد حجم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي زيادة الدخل والثروة[3]

[1]Sabiou Inoua (2023) :A simple keasure of economic comlexity , Research policy,

[2]Darvis Kirikaleli and others(2023) :Economic comlexity and environmental sustainability in eastem European economy : Evidence from novel fourier approach ,pp349-358 , p350

[3]Messilti Nabila et al(2019) : Analytical study of Algerien productspace based on the the theory of economic comlexity, Al Bachaer journal, p p 1223-1133.

فالمعرفة الإنتاجية هي الأساس والمرتكز في هذه النظرية، حيث يتم قياس التعقيد الاقتصادي من خلال ظاهرتان:[1]

- ✓ الظاهرة الأولى تتعلق بتراكم المعرفة داخل المجتمع، ليس بمقياس الانتشار لنفس المعرفة، بقدر ما هو تنويع لهذه المعارف والتخصص فيها؛
- ✓ أما الظاهرة الثانية، فتتعلق بقدرة المجتمع على توظيف واستغلال هذه المعارف الإنتاجية.

انتقالا إلى محددات التعقيد الاقتصادي:[2]على ضوء خطى الأدبيات الحديثة، فالتعقيد الاقتصادي يرتبط ارتباطا كبيرا بالقدرات الإنتاجية، فبالنسبة إلى كل من هيدالغو وهوسمان، التنويع الاقتصادي قائم من خلال االمنتجات الجديدة التي تخلق بناءا على القدرات الإنتاجية المتاحة وتستخدم معارف إنتاجية متماثلة، وعليه هذا هو مدخل التنويع والتطوير المستمر والسريع للمنتجات المحلية، وهذا مايخلق الفارق بين الدول في المستوى التنموي حقيق في ظل الديناميكية التكنولوجية السائدة، فهو مرتبط بشكل أساسي بمجموعة من العوامل، تمس عوامل الاقتصاد الكلي، ورأس المال البشري والجودة المؤسساتية. بتسليط الضوء على أهم هذه المؤشرات، يمكن طرح مايلي:

- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:**

من أهم المحددات المعتمدة للتنويع، هو نصيب الفرد من الدخلالإجمالي، حيث يستخدم كبديل لمستوى التنمية في البلد، لارتباط هذا المؤشر بتفضيلات المستهلكين نحو منتجات أكثر تنوعا ويفتح للفرد باب الرفاهية، من خلال مدخل جودة المنتج المرتبطة بمفهوم التعقيد الاقتصادي؛

- **الاستثمار:**

(1) فريدة لرقط (2020): محدودية مؤشرات نظرية التعقيد الاقتصادي في التنبؤ بلإمكانية تنويع الصادرات: دراسة حالة صادرات الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 1، ص ص 429-447. ص 432.
(2) نبيلة ميسيلتي ، مرجع سبق ذكره، ص 55-56.

حيث يلعب دورا مهما في التعقيد الاقتصادي من خلال زيادة المخزون من رأس المال، لذلك لا يمكن إهمال تأثير الاستثمار العام، الذي يلعب دورا أساسيا في خلق رأس المال وتراكمه، كما سبق التطرق في طرح نظريات النمو الاقتصادي،فالقطاع الخاص يتردد أحيانا فيٍ رأس مال المخاطر، ولذلك يبقى دور الحكومات فعالا.

- **رأس المال البشري**

إذ يعتبر رأس المال البشري مرتكز التعقيد الاقتصادي، في ظل فرضيات نماذج النمو الداخلي، المسلمة بأن رأس المال البشري، يزيد من المعرفة الإنتاجية، وبالتالي يزيد من الإنتاجية، والزيادة لا تقتصر فقط في الجانب الكمي، وهذه مزية الاعتماد على رأس المال البشري والارتكاز عليه؛

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:**

الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا، يعتبر أحد أهم المحركات الهامة للتعقيد الاقتصادي، من خلال مدخل النقل التكنولوجي، وتوطين المعارف الأجنبية والخبرات المنقولة، أيضا توفير مدخلات وآليات بما يعزز التعقيد الاقتصادي، ويتغير مستوى التأثير من بلد إلى آخر، حسب طبيعة الهيكل الاقتصادي القائم؛

- **التبادل التجاري:**

يعتبر التبادل التجاري أحد العوامل الرئيسة المرتبطة التعقيد الاقتصادي، حيث أن له تأثيرا فعالا من حيث زيادة معدلات التبادل تؤدي إلى التراكم الرأسمالي (الأرباح)، وبالتالي إنعاش ميزانية الاستثمارات، والخوض في منتجات جديدة من خلال خاصة تطوير وتحسين المتاح، وعليه، خلق التنويع من باب التعقيد الاقتصادي الذي يحفزه مدخل الرفاهية المحصلة بدورها من الأرباح المتزايدة.

- **البيئة المؤسساتية:**

- فالبيئة المؤسساتية السليمة تشجع وتحفز على العمليات الإنتاجية الأكثر تعقيد، من خلال تواجد أساس مؤهل يسمح بمبدأ الإضافة والتحسين من جهة، ومن حيث قابلية استغلال المعرفة الإنتاجية وخلق التنويع والتعقيد من خلالها في توسيع وتطويع مستمرين، فهذه النقطة لها علاقة مباشرة بتنمية القطاع الخاص وجذب المستثمر الأجنبي، من خلال بيئة شفافة؛
- **ريع والموارد الطبيعية:**

حيث تظهر الأبحاث الحديثة، أن ريع الموار الطبيعة، يلعب دورا محوريا في تحديد درجة التعقيد الاقتصادي للبلدان، لما له من تأثير إيجابي إذا تم توظيفه لتمويل الإنفاق الحكومي على البنية التحتية، لكن للأسف عادة ما يجعل في الاقتصاديات النامية نوعا من الاقتصاد الاتكالي الإعاشي بدل اغتنام الثروة في الاستثمار.

فهناك تساؤل مطروح فيما إذا كانت الموارد الطبيعية وغنى الدول بها تعتبر نعمة أو نقمة، وإن كانت الحقيقة أن التعقيد الاقتصادي يسمح بالاستثمار الأمثل لهذه الموارد.[1]

حيث تم التوصل أن عدم التجانس المكاني ووجود تداخل مع التحليل الفوق وطني وكذا المدخل السياسي، كل هذه نقاط لها علاقة مباشرة بالتأثير على مستوى التعقيد الاقتصادي أيضا الجانب المؤسساتي له تأثير كبير على مستوى التعقيد الإنتاجي وبالتالي الاقتصادي، في ظل وجود قيد الشفافية في السوق المحلي بما يترجم انخفاض مؤشر الفساد، فغياب هذه النقطة يعيق الاستثمار وبالأخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي لها تأثير كبير على نقل التكنولوجي وخلق مفهوم التعقيد واقرانه بالاقتصاديات النامية[2].

[1]Shajara UI-Durar and others(2023) :How does economic comlexity effect natural resource extraction in resource rich countries , Resources Policy,p p 1-2.

[2]Meriam Ben Saad, Mariem Brahim, Alexandra Schaffar, Khaled Guesmi (2023) : Economic complexity, devesification and economic devolopment : The strategic factors, Research in International Business and Finance, 64.p p 1-8

بناءا على ما تم طرحه، فالتنمية الاقتصادية من مدخل تراكم المعارف بناءا على مرتكز رأس المال البشري هو المدخل الفعال لتحقيق النمو من خلال التعقيد والإقلاعوذلك من منطلق "التكنولوجيا".

حيث أخذ اسم بول رومر سيطا سنة 2018 بد أن حاز على جائزة نوبل في الاقتصاد، عن عمله الأكاديمي في نظرية التكنولوجيا والنمو الاقتصادي، أين أكد الباحث حسن غرة أنه في عام 2014 بدأ مراجعة أدبيات النمو الاقتصادي في طور إعداده أطروحة الدكتوراه في اقتصاد ريادة الأعمال، حيث بدأ رومر في نظرية المدن المستاجرة مع حديثه الشهير في TED سنة 2009، أين تضمن اقتراحه نظرية المدن المستأجرة، والذي ينص على ان يقوم ضامن من دولة متقدمة أو دولتان بإنشاء مدينة داخل دولة مضيفة[1]

إذ يعد بول رومر من النظرين الذين اقرنوا النمو بالتكنولوجيا....فان تطلب الأمر استيراد التكنولوجا في بلد فقير منها، فلا بد من البحث أليات استيراد هذه التكنولوجيا بعد ان صارت علاقتها مع النموأممرمسلمم به وعلى غرار ذلك ليس الهدف فقط الاستيراد بل الاستيراد هو استهداف ووسيلة لهدف الامتلاك وخلق هذه التكنولوجيا، فالسؤال الشامل للهدف المرجو هو ماهي سبل امتلاك التكنولوجيا لتحقيق النمو الاقتصادي، ويمكن تسليط الضوء على نقطة استدامة النمو من خلال البعد التصديري لهذه التكنولوجيا الممتلكة، من خلال تعقيد مستوى الإنتاجية باستغلال التكنولوجيا المستوردة بما يمح بالوصول للحد الأدنى لمنتوجات قابلة للمنافسة العالمية.

الشكل رقم2-10: التكنولوجيا مرتكز استدامة النمو الاقتصادي

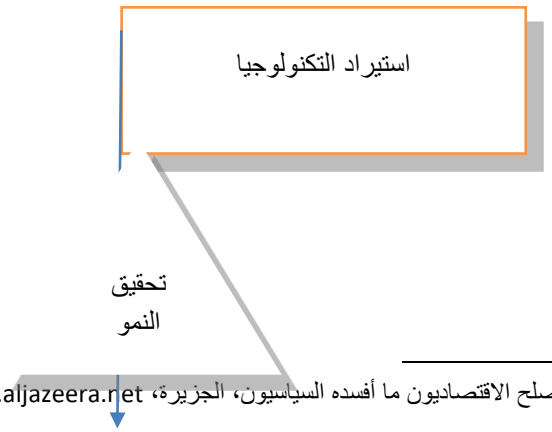

[1] حسن غرة(2020): هل يصلح الاقتصاديون ما أفسده السياسيون، الجزيرة، https://www.aljazeera.net/

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التحليل السابق.

بناءا على ما سبق، التعقيد الاقتصادي هو مقياس المعرفة الإنتاجية الموجودة في بلد ما، منعكسة على شكل المنتجات المحصلة، حيث تقاس المعرفة الإنتاجية من خلا درجة تطور سلة المنتجات المصنعة.[1]

من أهم آثار التكتل الاقتصادي، تقليل التكلفة وتكثيف المنافسة، بما يؤدي إلى بقاء الشركات الأكثر إنتاجية بينما تخرج الشركات الأقل كفاءة، وهذا ما يمنح الشركات الباقية حصة أكبر في السوق وبالتالي استثمارا أمثلا وإنتاجية أكثر فاعلية، فبالنسبة للشركات التي أثبتت جدارة تواجدها في الساحة العالمية، اتبعت نهج تصديري طويل المدى، أيضا مدخل الملكية الأجنبية يعتبر مؤشر ايجابي لزيادة التصدير في الساحة العالمية على عكس ملكية الدولة وخير مثال الشركات الصينية ذات الاكتساح الدولي.[2]

فمن هذا المنطلق ماهي العلاقة بين التكتل الاقتصادي الإقليمي والتعقيد الاقتصادي وكيف يمكن خلق حلقة التنمية المستدامة من خلال علاقة التأثير والتأثر بين هذين المتغيرين.

[1] Michael Mremer(1993) :The O-ring theory of econimic developement , The Quarterly journal of economics, volume 108, issue 3, pp 551-575.

[2]Prince Teye-Gaga and others (2023) : Economie integration and survival of Ghana's manufactured and agriculture raw meterial exports, Heliyon p 2.

المطلب الثاني:التعقيد الاقتصادي كآلية لتعزيز القدرات الإنتاجية

التكامل الإقليمي يمكن أن يقدم مساهمة، في مجال التكامل السياسي أو السياسة الدولية، إذا كان من خلال الانضمام إلى اتفاقية التكامل الإقليمي فإن الدولة تحسن إطارها القانوني والمؤسسي، إذ يمكن الاستفادة منه من حيث خلق دفعة للنمو الاقتصادي، فيمكن لاتفاقية التكامل أيضا أن تساعد الدولة على تحسين مؤسساتها وكذا السياسات خاصة إذا كان هذا النهج شرط عضوية التكامل. فيمكن للأعمال أن تلعب دور أساسيا في تراكم المعرفة. إذ أن المعرفة لديها خصائص الصالح العام الدولي مع تداعيات تتجاوز الحدود من خلال التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة ، العلماء...الخ[1]

آثار التكامل الاقتصادي على النمو تمثل تأثيرا مهما إلا أنه بالمثل تأثيرها على التنمية لا يقل أهمية بل يتسع نطاقا، وحسب النظرية الاقتصادية لا توجد دولة لا تستفيد من أثار التكامل لاقتصادي برغم اختلاف أوجه الاستفادة بين الدول المتطورة والنامية.في المقابل يمكن الإشارة لنظرية مكملة للأفكار السابقة ألا وهي نظرية الدراجة (Bicycle theory)، هي نظرية حول تحرير التجارة الخارجية، وتقول أنه يجب على دول العالم مواصلة إزالة حواجز التجارة الدولية فيما بينها، لأنه مع توقف عملية إزالة تلك العوائق فإنه سيحدث تراجع في حجم التجارة الدولية، إذ استنبط اسم النظرية كناية عن أن توقف الدول عن تنفيذ اتفاقيات تجارية جديدة سيؤدي ذلك لإزهار سياسات حمائية، ويمكن تخيل أن الاقتصاد الذي يعمل بشكل جيد يشبه الدراجة الهوائية التي تسرع على الطريق، وتمثل الحكومة السائق الذي من خلال تعديلاته في السياسات الجارية تبقى الدراجة ثابتة على الطريق تحافظ على استقامة مسار الاقتصاد هو عزم الدوران في المسنن نقل الحركة وهي القوى التي تمارسها الأسواق الخاصة، وطالما أن الدراجة (الاقتصاد)تتحرك بسرعة كافية (ينمو) فإن السائق (الحكومة) يحتاج فقط تطبيق بعض من التوازن والتغييرات لضبط الحركة والحفاظ على التقدم بثبات نحو الأمام وعدم السقوط، على الرغم من أن عزم لدوران (القطاع الخاص والسوق) هو الذي يبقى حركة الدراجة

[1]K ouassi Kouadio, op.cit,p3.

مستقيمة وإلى الأمام. انتشرمفهوم النظرية في السبعينات من قبل الاقتصادي الأمريكي فريد بيرغستون[1]

يعتبر مؤشر داو جونز العالمي للاستدامة ويتضمن الشركات التي تستجيب لمتطلبات البيئة ومراعاتها، تمت الإشارة لهذا المؤشر، لتسليط الضوء على كيفية تحقيق هذه الاستدامة، حيث أن الحكومة السويدية باتت تضع متطلبات على المشاريع القائمة لتشجيع الاستدامة، من خلال تشجيع مبادرة القطاع الخاص

أيضا بالنسبة لكوريا لم تحقق معدلات نمو مرتفعة إلا بعد التحول إلى الاقتصاد المعرفي، والاستفادة القصوى من التكنولوجيا القائمة والأصول الفكرية، فنصيب الفرد قد تطور من حوالي 1000 دولار سنة 1960 إلى 14000 دولار سنة 2005، بفضل التراكم الرأسمالي البشري.

فحققت ذلك من خلال :

- إرساء قواعد اقتصاد السوق بالانتهاء بنجاح من الإصلاحات الهيكلية الرئيسية التي هي قيد التنفيذ؛
- تحويل كوريا إلى مجتمع منفتح ومتصل عالميا؛
- تعزيز تدابير التحرير والسياسات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تعزيز القدرة المحلية على الابتكار من خلال إنشاء نظام متقدم لمواصلة الابتكار الوطني.[2]

بناءا على ملخص التجربة الكورية، يمكن اعتبار الانفتاح ضرورة لتحقيق المعرفة الإنتاجية، بتسليط الضوء على المستثمر الأجنبي من جهة، ومن جهة أخرى ضرورة الإصلاح المحلي وتعزيز القدرة الإنتاجية المحلية ارتكازا على التكنولوجيا والابتكار، وهذا ما يمكن أن يشمله

(1)https://hbrarabic.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%A9/, consulté leM12/04/2023

[2] إلياس حناش (2018): واقع آفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل اقتصاد المعرفة، اطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة المسيلة، ص ص 98-99.

التكتل الاقتصادي من آثار مباشرة وغير مباشرة على متطلبات استدامة النمو الاقتصادي ومن تم تحقيق التنمية المستدامة.

ولغرض تحقيق هذا النموذج، وبالمقارنة مع مشاكل التكامل من جهة و مقومات النجاح من جهة أخرى لابد من بعض الإضافات التي تمثل الفيصل بين المفاهيم التقليدية والبحث في نفس الحلقة المفرغة والبحث في نتائج بدل السعي لتغييرها، ويمكن تجسيد هذا في الشكل الآتي:

الشكل رقم2-11: النموذج المطور لمزايا التكامل لتحقيق التعقيد الاقتصادي

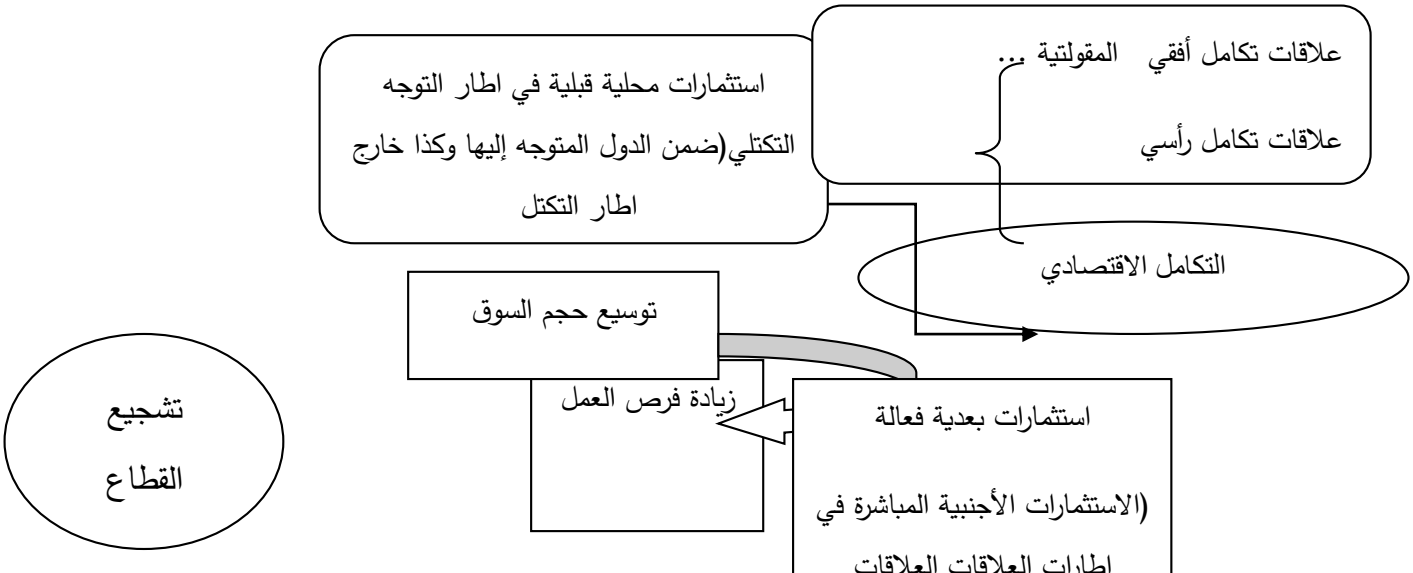

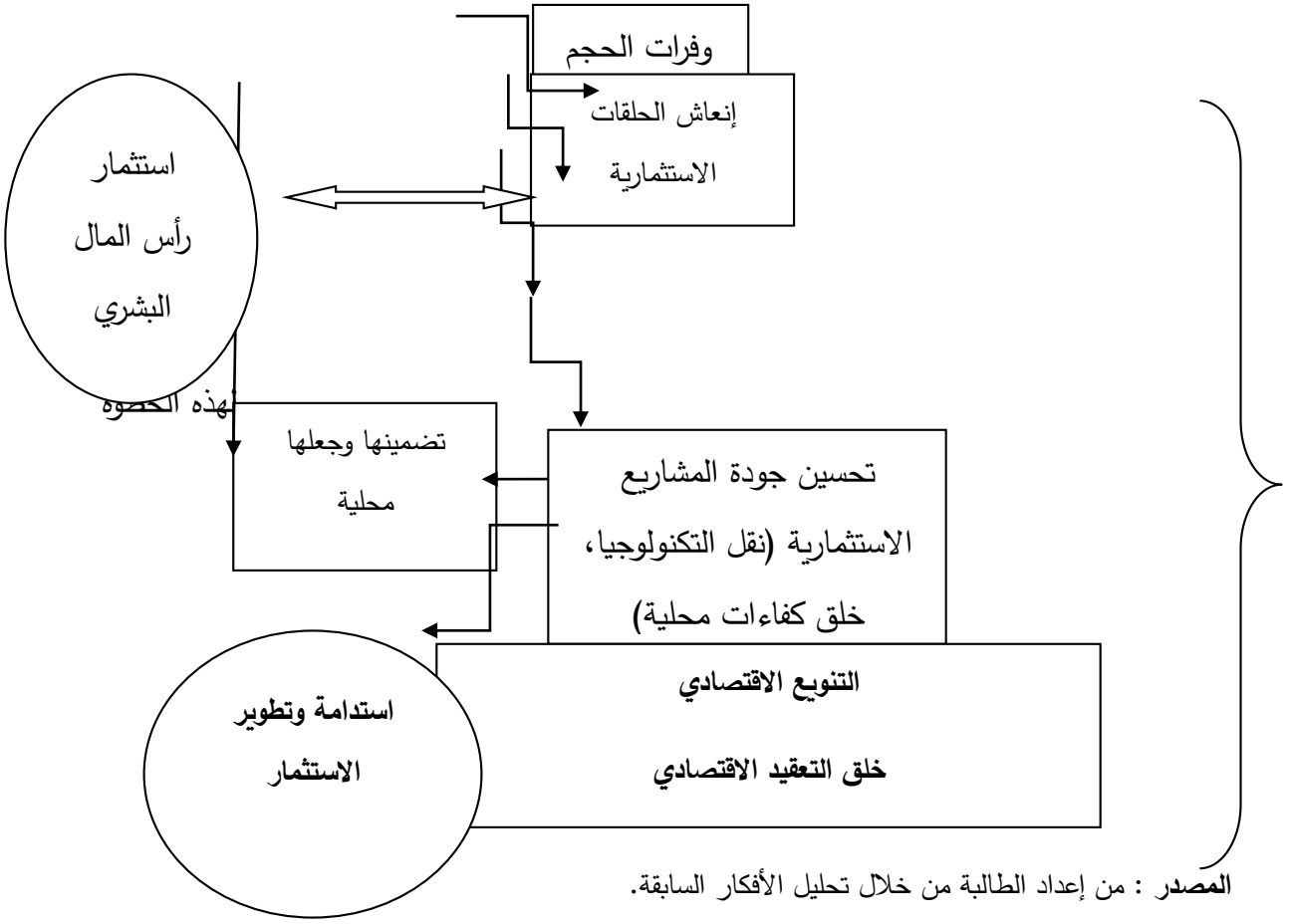

المصدر : من إعداد الطالبة من خلال تحليل الأفكار السابقة.

قد تم البحث في عديد من النظريات في المتغيرات الرئيسية خلف التفاوت في درجات النمو بين الدول، حيث تمت الإشارة إلى أسباب محتملة تشمل مؤشرات الاقتصاد الكلي، والإنفاق على التعليم ونوعية حوكمة الشركات، وكذا المؤسسات، إلى جانب ذلك أكدت الدراسات على دور الهيكل الإنتاجي للبلد في النمو المستقبلي، حيث قام هوسمان وهيدالغو (2009)، مفهوم التعقيد الاقتصادي لتفسير التفاوت في النمو الاقتصادي، حيث يقيس هذا الكثافة المعرفية والتكنولوجية لاقتصاد معين من خلال دراسة مستوى تركيز المعرفة في المنتجات المصدرة، حيث يقاس مستوى التعقيد الاقتصادي بدراسة مستوى تعقيد اقتصاد البلاد ومستوى تعقيد المنتجات التي تصدرها لمزج هذين المكونين معا طور الباحثون ما يعرف بمؤشر التعقيد الاقتصادي ECI ومؤشر تعقيد المنتج PCI. حيث يمكن باستخدام بيانات التجارة الخارجية تم إنشاء حيز المنتجات، وفي تسليط الضوء على مساحة المنتج،

فهي تمثيل للترابط المنتجات والذي يعتمد على أوجه التشابه بين المعرفة التكنولوجية المطلوبة لإنتاجها، إنه تصور المسارات التي يمكن للبلدان اتباعها لتنويع المنتجات، حيث يعتبر قرب المنتجات من بعضها البع عل إمكانية التصدير المشترك ويساعد استخدام بيانات الصادرات الحقيقية على تصوير حيز المنتجات وفهم الصحيح لتنويع الإنتاج والصادرات وتنتقل البلدان البلدان من السلع القريبة منها والمرتبطة بها يعرف هذا باسم "الجوار الممكن".[1]

فمثلا التعقيد الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي وتنشأ الحاجة إلى تنويع الاقتصاد في منطقة الخليج العربي بسبب التقلبات المستمرة في أسعار النفط وعدم اليقين بشأن استقرار السوق، حيث من الحيوي لدول مجلس التعاون الخليجي إيجاد بدائل وحلول اقتصادية للإدارة المالية وقيود الميزانية لضمان النمو المستدام.وعلى الرغم من التقدم الواضح في التنويع الاقتصادي، لاتزال صادرات بلدان مجلس التاون الخليجي تعاني من تركيز كبير للسلع الأساسية في عام 2018، حيث تتراوح نسية صادرات النفط إلى إجمالي الصادرات بين 36.5 بالمائة في الامارات العربية المتحدة إلى 88.2 بالمائة في قطر.

وفي إطار فكرة استدامة النمو لابد من نظرة مستقبلية في ايجابيات مفهوم التعقيد الاقتصادي، إذ يمكن اعتباره مدخلا فعاللتحقيق النمو الاقتصادي وضمان استدامته، في إطار الجمع بين الإقلاع التنموي واستدامته من منطلق المحافظة عليه وتحقيقه.

المطلب الثالث: آثار التكتلات الاقتصادية الإقليمية على أبعاد التنمية المستدامة

1- آثار التكتلات الاقتصادية على الاستدامة التنموية

(1) Anis khiyti(2021) : The roll of ecconomic complexity in increasing export and growth,journal homepge, Science directhttps://blogs.lse.ac.uk/mec/2021/07/28/the-role-of-economic-complexity-in-increasing-exports-and-growth..

باعتبار علاقة الأثر الديناميكي للتكامل الاقتصادي وتأثيره المباشر على القدرات الإنتاجية من خلال أبرز أثر كما سبق والتطرق فيما سبق،"فالاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، ومن جهة أخرى من منطلق العلاقة بين التكتل الاقتصادي والتعقيد الاقتصادي، البلدان ذات التصنيف الأعلى ترجيحا أن يكون لها بيئة ذات معدلات تسجيل براءات الاختراع والديناميكية التكنولوجية تكون مقترنة بشكل مباشر وانخفاض انبعاث ثاني أكسيد الكربون وسياسات بيئية أكثر صرامة، حيث هناك قوة في الاعتماد على مسار تراكم القدرات الخضراء من خلال الارتكاز على تراكم المعرفة الإنتاجية التي يحققها التعقيد الاقتصادي[1].

فيمكن بناء البعد البيئي من التنمية المستدامة على أساس مدخل التعقيد الاقتصادي وارتباطه المباشر بالإنتاجية الخضراء، باعتبار التكامل الاقتصادي ركيزة لخلق مناخ التوجه نحو التعقيد الاقتصادي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث يشير منحى كوزنتس البيئي، إلى أن التنمية الاقتصادية في بادئ الأمر تؤدي إلى تدهور البيئة في بحث رفع معدلات النمو وامتصاص البطالة (اقتصاد إعاشي)، حتى تصل إلى حد معين من النمو الاقتصادي ، يبدأ فيه المجتمع بتحسين علاقته مع البيئة، حيث قام الاقتصادي الأمريكي سايمون كوزنتس بدراسة العلاقة التطورية بين معدلات النمو الاقتصادي.

إن منحى كوزنتس أو فرضية EKC تترجم العلاقة العكسية بين معدل التلوث و معدل النمو الاقتصادي حرف U مقلوب، أي أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في بادئ الأمر يؤدي إلى التلوث، تكون هنالك علاقة طردية بين الزيادة في معدل النمو الاقتصادي وكذا نسبة التلوث المجسدة في انبعاث غاز ثنائي أكسيد الكربون، حيث يترجم ذلك بداية بخلق مشاريع احتياجيه تشبع حاجة الفرد، ففي هذه المرحلة يكون معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي مصاحبا لزيادة انبعاث غاز ثنائي أكسيد الكربون ، وفي مرحلة ثانية، ومع تحسن المستوى المعيشي

[1] Penny Mealy and Alexander Teytelboym(2022) : Economic complexity and the green economy, Elsevier,p p 1-2.

للأفراد، تتغير نوعية المشاريع والاستثمارات القائم، وحتى احتياجات الفرد وتطلعاته، بما يسمح بالوعي لنطاقات أوسع والأخذ بعين الاعتبار الجودة والنوعية، ومراعاة الجانب البيئي، فيكون هناك علاقة عكسية بين انبعاث غاز ثنائي أكسيد الكربون ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.[1]

كمثال توضيحي،تشمل اقتصاديات مجموعة البلدان السبعةG7 ، البلدان المتقدمة اقتصاديا على نطاق عالمي، حيث أدى التعقيد الاقتصادي الشديد لهذه البلدان والسلوك الأيكولوجي لها إلى تشكيل تهديد حقيقي لبلدان أخرى. فيمكن من خلال تخصيص الأموال لنمو رأس المال البشري والمعرفة والتكنولوجيا، يمكن أن يحمي التعقيد الاقتصادي الأعلى البعد البيئي مع ظهور تكنولوجيا صديقة للبيئة، إضافة إلى التغيير الهيكلي الذي يحول التكنولوجيا من قديمة إلى تكنولوجيا ذات مراعاة للبيئة أكثر. حيث رسم نظرية منحنى كونتس البيئي اهتماما كبيرا فيالأدبيات التجريبية منذ كتاب (Grossman and Grueger's)، حيث يفترض منحنى كوزنتس أن هناك علاقة ارتباط بين النمو الاقتصادي من جهة، والتلوث الاقتصادي من جهة أخرى، فيتوقع في أول المطاف يؤدي النمو الاقتصادي إلى الأضرار بالبيئة بسبب زيادة النشاط الاقتصادي، وسرعان ما في مرحلة موالية أن نما الاقتصاد بشكل مناسب يصير الأمر معكوسا في صالح البيئة، وهذا من خلال العولمة ورأس المال البشري اللذان يعتبران مصادر أساسية لبيئية أنظف بشكل مستدام ، خاصة بتسليط الضوء على بلدان إفريقيا.[2]

الشكل رقم 2-12 : منحى كوزنتس وعلاقته بالتعقيد الاقتصادي

(1) فاطمة الزهرة بن زيدان ومحمد راتول (2017): نموذج النمو الاقتصادي والتلوث البيئي اختبار منحنى كوزنتس البيئي (EKC) في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 4، العدد2، ص ص 261-286. ص14.

[2]Daniel Balsalobre-Lorente and others(2023) :Assessing the impact of economic comlexity on the ecological footprint in G7 countries : Fresh evidence under humam development and energy innovation process, Gondwana Research,p p 1-2

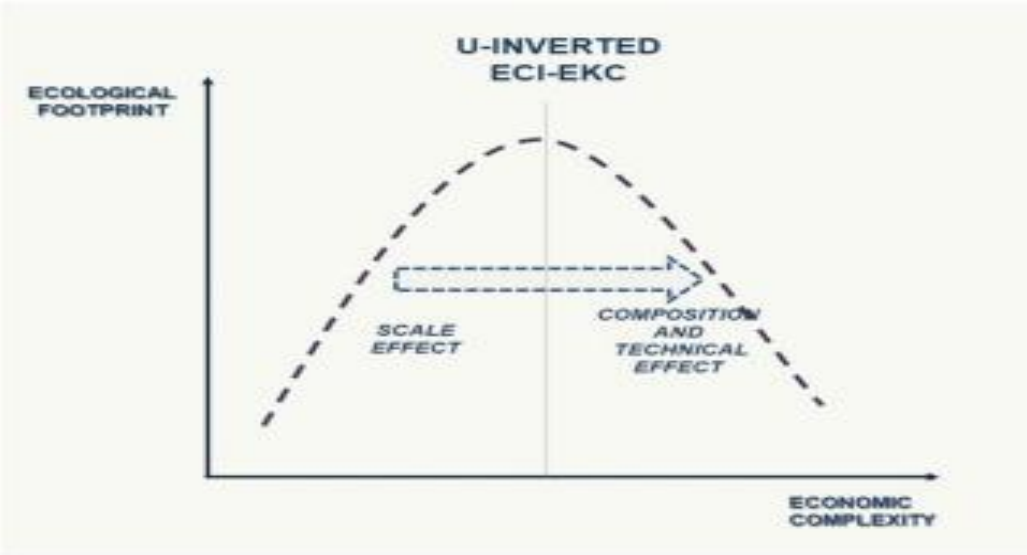

Source:Daniel Balsalobre-Lorente and others(2023) :Assessing the impact of economic comlexity on the ecological footprint in G7 countries : Fresh evidence under humam development and energy innovation process, Gondwana Research,p 2.

:

فزيادة وتسارع تنويع المنتجات والاستثمار الإضافي والإنتاج ، كل هذا يستلزم طاقة أعلى بطبيعة الحال مصحوبة بزيادة في مستوى التلوث، في المقابل التعقيد الاقتصادي أصبح أكثر قدرة للحفاظ على الجودة البيئية لأنه يشمل المزيد من معدات التكنولوجيا المدمجة للبحث والتطوير بما ينعكس إلى حد كبير على الناحية البيئية من خلال نوعية المنتجات والقدرة على الخوض أكثر في التكنولوجيا النظيفة.

هذه هي العلاقة بين نظرية كوزنتس وبين مفهوم التعقيد الاقتصادي أين تبدأ العلاقة في ذروة المنحى في مفترق بين علاقة طردية لمعدل النمو الاقتصادي وبين التلوث البيئي، ومن تم بعد تلك الذروة علاقة عكسية بين المتغيرين، وهنا دور التعقيد الاقتصادي كما سبق الطرح:

الشكل رقم2-13:الاستثمار الامثل للموارد كمدخل فعال لاستدامة النمو الاقتصادي

تخصيص الموارد بكفاءة من خلال آليات السوق: ضرورة	المنافسة التامة: عوائد عوامل الإنتاج متناقصة، غلة الحجم ثابتة تجانس السلع غياب المنافسة الاحتكارية وغياب المخرجات	المنافسة غير مواتية للنمو الاقتصادي (الجزء الصاعد من U) منحنى مقلوب

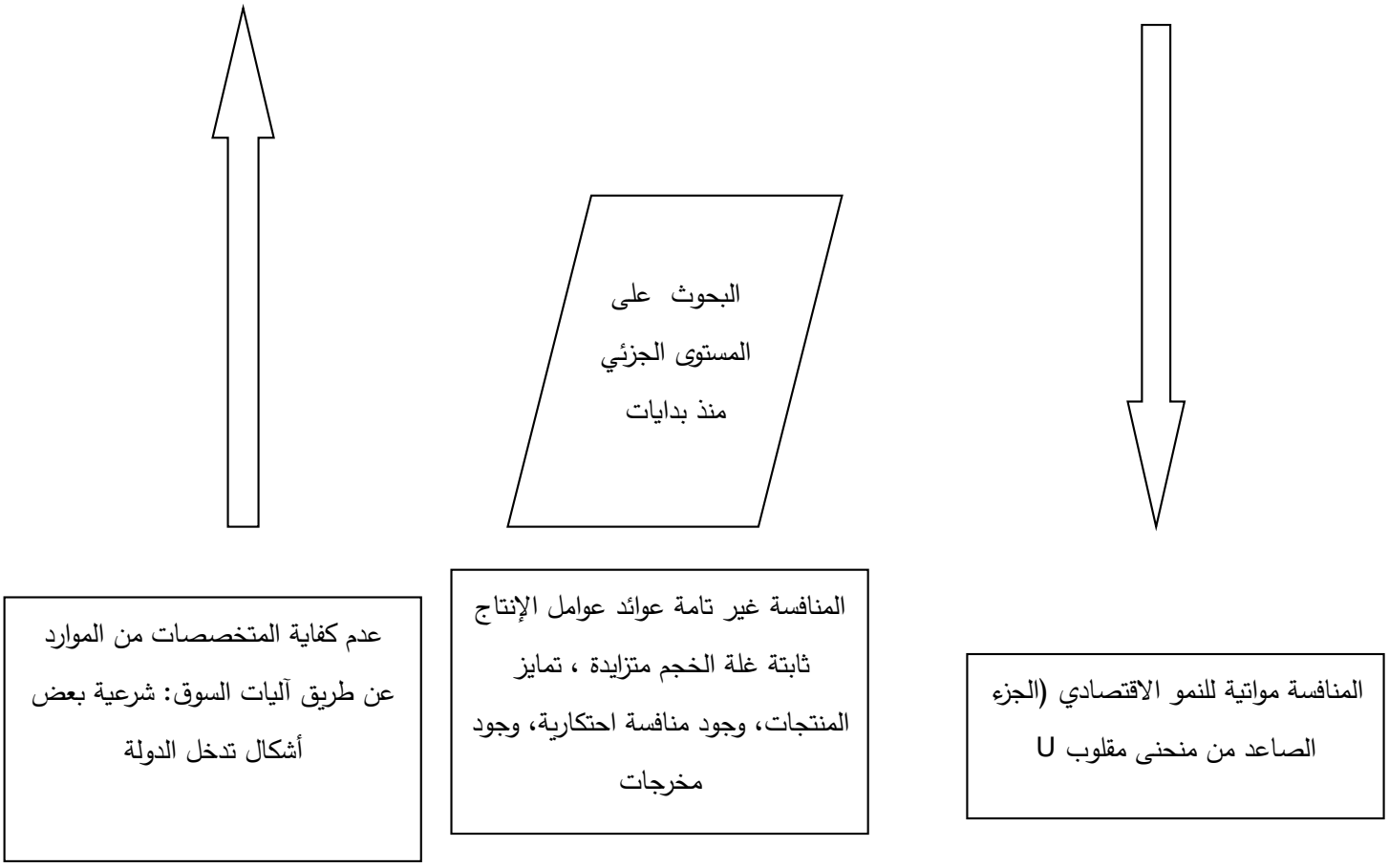

Source :Mouhamed Tlili Hamdi, Mohamed Moez(2015) : Neoclassical theoretical analysis role of technical progress in economic growth models, international journal of innovation and applied studies, université sfax, Tunisia, pp 663-675

وبفضل الاستثمار الأمثل للموارد في انتقال من الاستثمار الغير مدروس كما سبق الذكر الذي يخلق بهدف من الحاجة للأساسيات التي تكون أكثر إلحاح لارتباطها بهامش المعيشة، سيكون هنا نقلة نوعية في التوجه الاستثمارات بحكم وجود حد أدنى من متطلبات المعيشة التي تسمع بتحسين جودة التوجه الاستثماري، والارتقاء للاهتمام البيئي بما يسمح بالبحث للاستدامة الربحية بعد تحقيقها، فالفارق هو وجودهامش وقتي يسمح بالاختيار والتخطيط والخلق، عكس البحث في مشروع أرباحه ذات توجه اعاشي تسد الحاجة الأساسية...وهذه مشكلة الاقتصاديات الريعية التي مهما كان حجمها فهي تؤول للزوال فهي تصب في منحى استنزاف دون منبع إنعاش في حلقات استثمارية مساندة،

فمجرد فكرة المصب الملح في إطار توفير الحاجات الأساسية للمواطن تختزل من الوقت مساحة الخلق الاستثماري وكذا التخطيط الاستشرافي الذي يعقلن الاختيار والتوجه ويعلي نسبة الربح ويعزز مبدأ اقتصاديات الحجم في استثمار أمثل للموارد بعد تخطيط وتوجه مستهدف.

فيؤدي التكامل الاقتصادي إلى نمو أسرع، فمن النموذج القائم على المعرفة يمكن استنتاج أن تدفق المعارف الإنتاجية والمعرفة بشكل عام في إطار الإضافة لرأس المال البشري المحلي الذي يوطنها ويستغلها في بناء التنمية تعتبر أمرا حاسما لإيجاد منحى التكامل الاقتصادي الذي بإمكانه إلى حد بعيد تسريع النمو، مع الإشارة أن التكامل الاقتصادي بإمكانه تسريع النمو حتى في غياب للفكرة السابقة، لكن في تسليط الضوء على التعقيد الاقتصادي أهمية يمكن أن يكون ارتباط التكامل الاقتصادي بالبحث في لمعارف الإنتاجية مدخلا فعالا لتحقيق التعقيد الإنتاجي وخلق قفزات تنموية من خلال هذا النوع من التكتلات الاقتصادية بدل تحقيق معدلات نمو مرتفعة[1]، خاصة بالنسبة للدول النامية، ففي ظل الديناميكية التكنولوجية السائدة باتت المواكبة تحتاج قفزات تنموية لركب خط سير الدول المتقدمة، فهذه هي المفارقة التي تستديم المكانة التنافسية، باعتبار أن مجرد تحقيقها بات نجاحا ووصولا ظرفيا، سرعانما تخسره الاقتصاديات النامية في ظل القفزات التكنولوجية العالمية، فمعدلات النمو باتت تحتاج القفزات.

باعتبار مزايا التكامل الاقتصادي التي يمكن حوصلتها فيما يلي:

- توسيع حجم السوق :
- تحسين شروط التبادل Terms of trade باعتبار أن التكامل الاقتصادي قوة تفاوضية
- زيادة فرص العمل
- رفع معدلات النمو الاقتصادي

[1] Luis Rivera and Paul romer(1990) :Economic Integration and endogenous grouth, National bureau of, economic research

وعليه يتم خلق المناطق الصناعية من خلال الاستثمارات خاصة بتسليط الضوء على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كحلقة تكملة ووصل بتصويب الأفكار السابقة :

الشكل رقم2-14: مزايا التكامل الاقتصادي والصلة مع أبعاد التنمية المستدامة

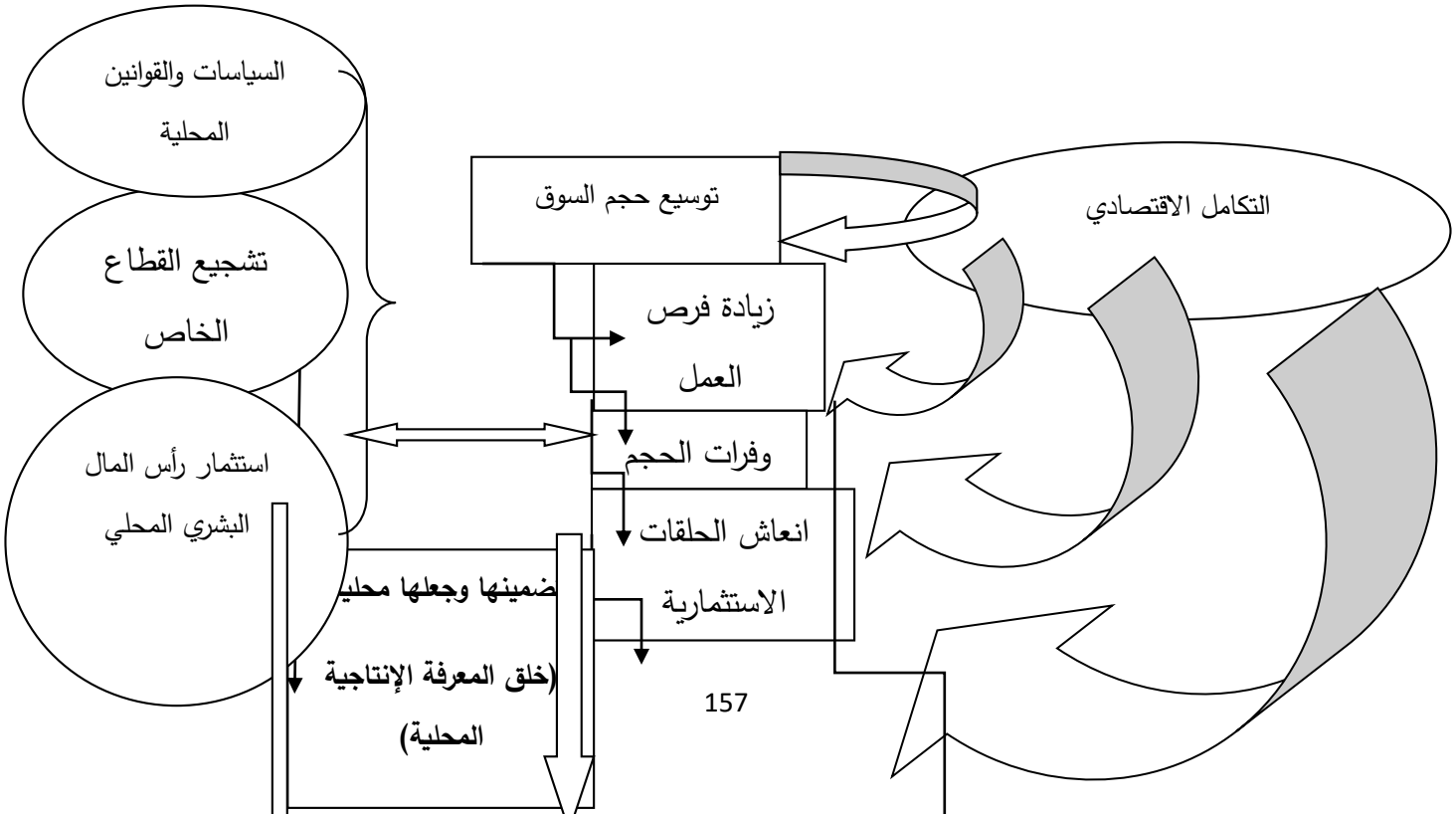

لهذه الخطوة

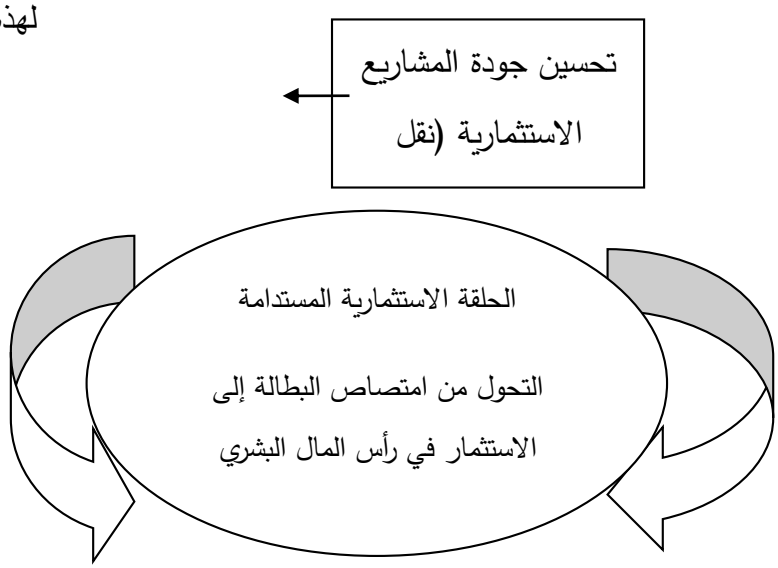

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الطرح والتحليل السابق عرضه.

اعتمادا على تراكم رأس المال البشري والمادي حيث أن المتغيرات الأساسية المرتبطة بالنمو الاقتصادي المستدام، هي الناتج المحلي الإجمالي ورأس المال والإنتاجية ورأس المال البشري والعمالة، فكلما ارتفعت تقسيمات الدخل الموجهة للإنتاجية زاد تأثير هذه الأخيرة،، ويستنفد كل إمكاناته لخلق فرص عمل، فتراكم رأس المال البشري ورأس المال والإنتاجية أصبحت أهم مصادر النمو الاقتصادي الذي عادة ما يكون مرتبطا ارتباطا وثيقا باتجاهات رأس المال البشري ورأس المال والإنتاجية وكلها تتأثر بشدة بتقلبات المدخرات ومعدلات النمو السكاني، حيث عندما تصبح هذه المعدلات في الاتجاهات التي تمكن رأس المال البشري والإنتاجية ورأس المال من الازدهار يظهر تراكم قوي لرأس المال يظهر وقتها تراكم رأس المال يعزز النمو الاقتصادي والعكس صحيح. [1]

(1) Abdelmonmem Lotfy Mohamed Kamel and Mostafa E.AboElsoud(2023) :Modeling economic growth factors in Egypt : A quantile regression appoach , Heliyom, vol 9, Egypt

فالمبدأ التراكمي لرأس المال المادي والبشري وكذا الإنتاجية يمكن اعتبارها مرتكزات لخلق مفهوم الاستدامة التنموية بناءا على الحلقية التراكمية لعوامل التنمية، في استناد على نظريات النمو الداخلي، أما بالنسبة لنقطة معدل النمو السكاني والمدخرات وعلاقتهما المباشرة بايجابية العوامل المدروسة (رأس المال، رأس المال البشري، الإنتاجية) فيمكناعتماد آثار التكامل الاتصادي الاقتصادي أساسي لهذه العوامل باعتبار مراحله التي تسمح بتنقل رأس المال والعمالة، بما يسمح بمعالجة نقطة المعدل السكاني للمنحى الإيجابي سواء من حيث نقطة الطلب المغطي للعرض بتوسيع السوق المحلية إلى الأسواق الإقليمي أو من حث انتقال وتبادل رأس المال البشري بشكل يجعل هناك استثمار أمثل للموارد بما يجعل المعدل السكاني آلية استثمار لا نقطة تعثر، وبالتالي انتقالا إلى الشق الادخاري الذي ربط بشكل مباشر بالمفهوم التراكمي لعوامل النمو المدروسة في إطار الهيكل التكاملي الذي يسمح بالحلقية التراكمية وخلق بدوره عامل الإنتاجية حيث أضفنا إلى هذا المفهوم مفهوم الجودة المتضمن في فكرة التعقيد الاقتصادي الناتج عن التراكم لعوامل الإنتاج في ظل معدلات ادخار مرتفعة وعقلنة معدلات النمو السكاني في نفس المنحى.

الشكل رقم2-15: تراكم رأس المال البشري والإنتاجية ودورهما في استدامة التنمية

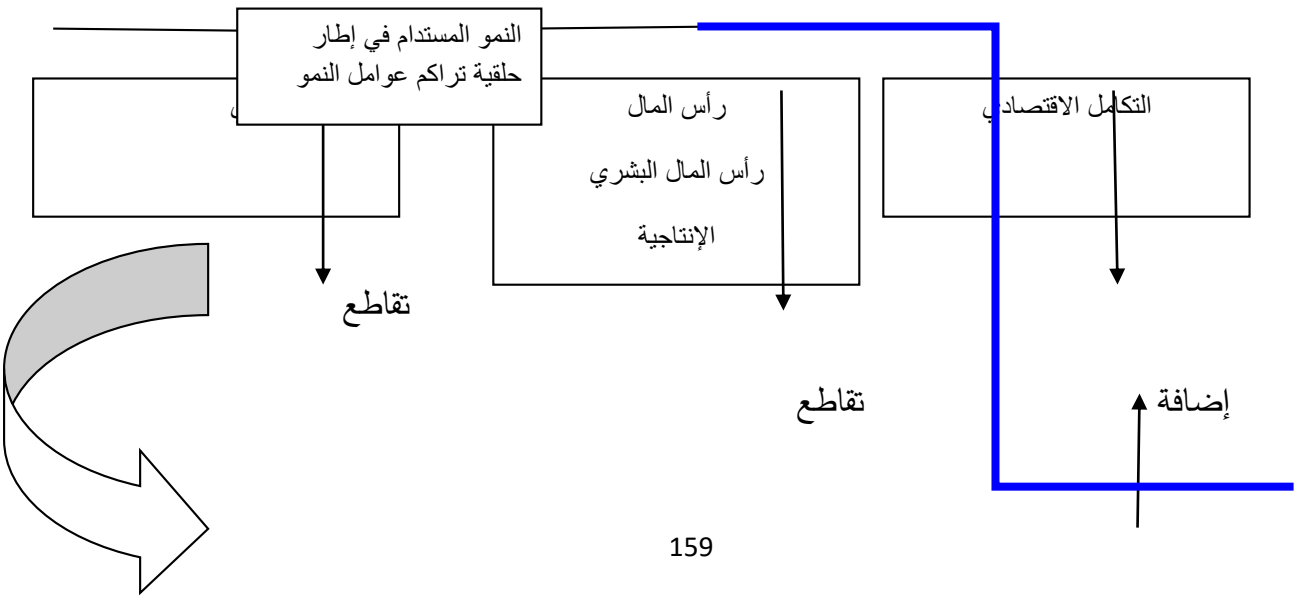

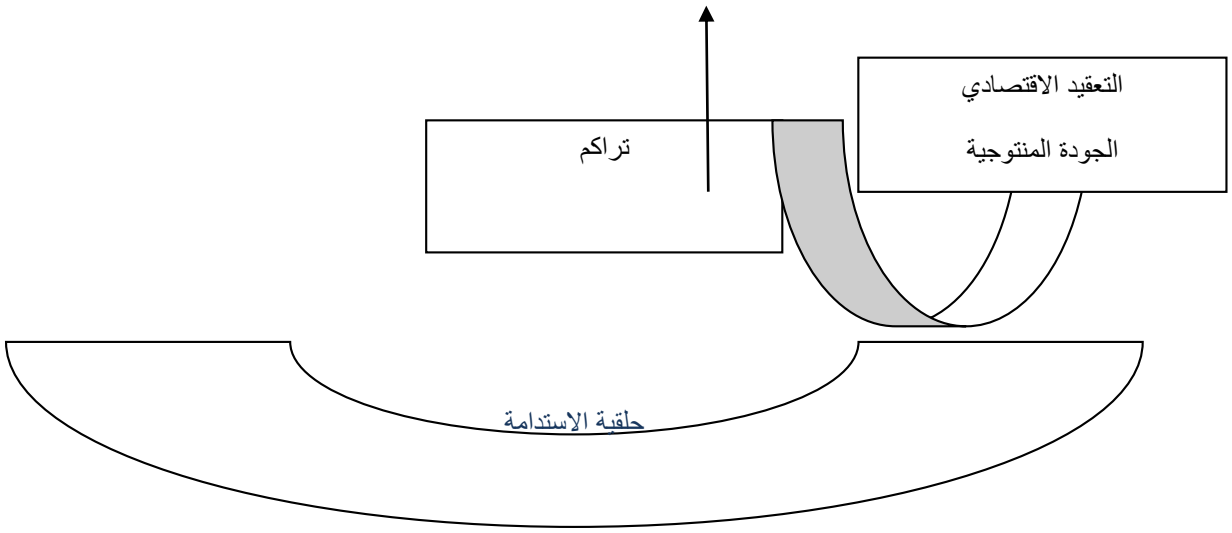

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على التحليل السابق

2-القدرة التنافسية المستدامة نتاج قيام التكتل الاقتصادي ومرتكز تحقيق أبعاد التنمية المستدامة

قد حفلت الساحة الدولية في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، بالعديد من التغيرات والتحديات الهامة نتيجة الاتجاه نحو العولمة، حيث تضاءلت أهمية الحدود السياسية والثقافية بين الدول، نتيجة التقدم الهائل في مجال الاتصالات، وتطور شبكة المعلومات (الانترنت)، قد أثرت الأوضاع المذكورة على كافة المستويات السياسية، الاجتماعية وكذا الاقتصادية، حيث يمثل تحرير التجارة أحد المظاهر الهامة للاقتصاد الجديد في ظل العولمة، فقد أصبح تحرير التجارة توجها دوليا، خاصة بعد المفاوضات الثامنة للجات وإنشاء منظمة التجارة العالمية، كما بدأ الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية، وما ترتب عليه من وفورات الحجم الكبير والقدرة على النفاذ إلى الأسواق بما عزز القدرات التنافسية للدول المتكتلة، ومنالنتائج الهامة للاقتصاد العالمي الجديد، وما صاحبه من تطور تكنولوجي هائل، انخفاض أهمية نظم الإنتاج الكبير لتحل محلها أنظمة إنتاجية تعتمد إلى حد كبير على النسبة المنفقة على البحث والتطوير، كما تراجعت الأهمية النسبية للصناعات التي تعتمد على المواد الخام، نتيجة تضاءل القيمة المضافة في تلك الصناعات،

وأصبح الاهتمام يتجه نحو الصناعات التي تعتمد على التكنولوجيا والإلكترونيات وكذلك التكنولوجيا الحيوية، فضلا عن حدوث الثورة التكنولوجية التي تدفع الدول إلى التسابق نحو تحقيق قدرات تنافسية ومعدلات نمو اقتصادية مرتفعة، أيضا تغير مضمون القدرة التنافسية للدول، حيث أصبح يمثل إلى حد كبير ذلك التنسيق بين الإدارات الداخلية للدولة وكذا المناخ الاستثماري ككل، حتى تتمكن الدولة من تحقيق أكبر كسب ممكن من التوافقوالاندماج مع النظام العالمي الجديد. [1]

بناءا على ما سبق ذكره، في تسليط الضوء على الانفتاح من جهة، وضرورة التغيير في النمط الإنتاجي بما يسمح بهذا الانفتاح من جة اخرى، ارتكازا على تضمين الميزة التنافسية على المنتجات بناءا على ادراج مفهوم البحث والتطوير، فرهان التواجد في الساحة الدولية تحت قيد الديناميكية التكنولوجية يتطلب الابتكار والتجديد في صيغة الاستدامة.

إذ يعتبر الابتكار مفهوم أساس حين يتم تسليط الضوءعلى القدرة التنافسية على وجه الشمول. فيعتبر الابتكار كما عرفه تشيرميرهورن(J.R.Schermerhorn) وزملاءه أنهعملية إنشاء الأفكار الجديدة ووضعها في الممارسة."[2]

ومن منظور شومبيتار(J.Champeter) فالإبتكار هو: ذلك "الهدم الخلاق"، وهنا لابد من الإشارة على تأكيد داركر(P.Darker) لنظرة شومبيتر تصويب مفهوم الابتكار، فعزز المفهوم بسيمة الاستمرارية.

وبين ابتكار جذري يحمل في نتاجه قطيعة لما سبق له من نتاج في صبغة التجديد، وذلك الابتكار التدريجي التحسيني وبناءا على الأفكار السابقة يمكن التوصل إلى موازنة بين كل من مفهومي الابتكار والتنافسية، فالابتكار الحقيقي هو ليس فرصة فنية تكمن في منتج أو فكرة جديدة، وإنما

[1] أمال إسماعيل جالوس، مرجع سبق ذكره، ص 105.
[2] نجم عبود نجم(2003):إدارة الابتكار –المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة-، الطبعة الألى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص14.

الابتكار يخرج من حلقة التجريد لواقعية التجسيد لما ينتقل من مبدئه الأولي كفرصة فنية إلى فرصة سوقية، فالمؤسسات اليابانية ترى بأن الابتكار هو تميز الفرصة في السوق وحشد الموارد من أجل الظفر بها هذا ربط للفكرة بالتطبيق والمبتكر بالمقاول في تضمان لتمويل وتبني التجسيد.

وباعتبار المصادر السبعة للابتكار تحت تأطير الفكر التوجهي لداركر، فهنالك سبع مصادر للابتكار باعتباره نشاطا منظما ورشيدا:[1]

– المصدر الفجائي : ومن أهم مقوماته الحدث الخرجي الفجائي؛

– مصدر التعارض بين الواقع الحالي وما يفترض أن يكون فجوة ابتكار؛

– الابتكار على أساس الحاجة لمعالجة سلسلة من العمليات ؛

– بنية الصناعة والسوق: فلابد من سيمة التغيير التي تضمنها المنافسة أو التغيير للتحسين ومواكبة تطور حاجيات وتوقعات الزبائن، وهذا ما يخلق فضاء ابتكار؛

– العوامل السكانية: فبإمكان أن يكون هذا العامل عنصر محوري سواء في تحفيز تجديد وتحسين الابتكار في ظل نفس منطق الفكرة السابقة، ومن منطقة ثروة رأس مال بشري بإمكانه بدوره العطاء في هذا المجال، في اشارة بضرورة الأخذ بعين الاعتبار العامل الوقتي يعني الابتكار في الوقت المناسب و الملائم لحاجة التغيير؛

– المعرفة الجديدة تعتبر مصر تحفيز حقيقي لابتكار فاعل.

[1] نجم عبود نجم، المرجع نفسه ذكره، ص37 .

الشكل رقم2-16:مفهوم الإبتكارالأول إلى: الفكرة، المنتج، والسوق.

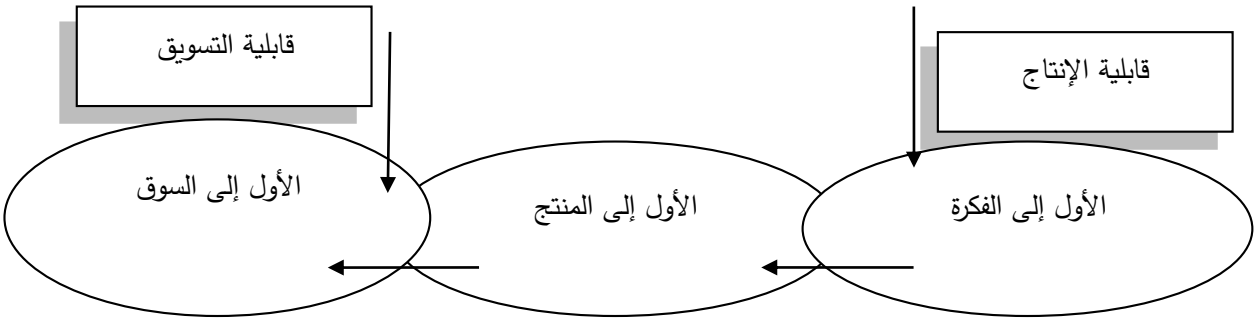

المصدر:نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص24.

من الشكل السابق يمكن الاستنتاج أن الابتكار هو توليفة أفكار خلاقة تحتاج مادة رمادية تضمن الإبداع واستمرارية إنتاجه بأفكار أولية، تحتاج في مرحلة ثانية يضمنها التواجد السوقي.

ربطا للطرح السابق بآثار التكتل الاقتصادي الإقليمي، فمن أهم مزايا هذا الأخير في جانب البحث والتطوير، هو زيادة التوجه لنقطة البحث والتطوير وتعزيزها في ظل توسع السوق وزيادة المنتجين بما يزيد حدة المنافسة، وبالتالي بفعل حرية الولوج إلى الأسواق،هذا ما يوجه المؤسسات

العامل المؤثر	الجودة–التحسين الكبير	الهندسة–الكفاءة الإنتاج	القرب من السوق
الوسائل المساعدة	الخبرة الذاتية للمبتكر أو الشركة،الأدبيات والدراسات، الموردون، الزبائن، المنافسون.	الخبرة الهندسية، مرونة تكنولوجيا، العملية، إدارة عمليات كفوءة، إدارة إنتاج كفوءة.	الخبرة التسويقية، التوجه إلى الزبون، قنواة التوزيع، سياسات التسعير، ترويج وإعلان.

إلى اتخاذ منحى الاستثمار في مجال البحث والتطوير لحيازة الابتكارات التي تضمن البقاء في سوق موسوم بالاستثمار الأمثل للموارد والكفاءة وكذا الجودة (الآثار الستاتيكية)، وعليه البقاء وتربع حصة سوقية ما والحفاظ عليها، ليس مرهون بالاستمرارية في الإنتاج، بقدر ما هو مرهون بالتحسين والتجديد[1].

[1]زين الدين حماشي (2011):انعكاسات انشاء التكتلات الاقتصادية الاقليمية على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)،رسالة منشورة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص73

وباعتبار أن الابتكاربدوره موضوع مثير للجدل بين النقاش حول الاختراع والابتكار، والابتكار التدريجي والابتكار الجذري، والبحث والتطوير وعلاقته المباشرة بهذه العمليات، فهناك أنواع للابتكار تحدد حسب شومبيتر فيما يلي: يمكن أن يكون جذريا أو تخريبيا، إذا تضمن فئات منتجات جديدة تماما، أو تدريجيا مستداما إذا كان ينطوي على تحسين الفئات الحالية.

ولتحقيق هذه الأنواع لابد من:

- تقنيات التحسين والتصنيع؛
- الطرق التنظيمية داخل المؤسسات؛
- فتح اسواق ومنافذ جديدة؛
- تطوير مصادر المواد الخام.[1]

ومن هنا يمكن الاستنتاج أن التكامل الاقتصادي الإقليمي كفمهوم شامل بمزاياه، يحفز الابتكار من مدخل تجاريومن مدخل ضرورة واحتياج، لينتقل في مرحلة ثانية إلى نقطة قوة واستناد وارتكاز في مراحل متقدمة باستثمار مادة رمادية وحماية الملكية الفكرية وتوفير موارد وبنى تحية بما يسمح بالانتقال من مشاريع فقط إنتاجية إلى مشاريع ريادية .

فان كانت دوافع البلدان المضيفة توسيع نشاطها الاقتصادي وكذا تحسين ميزان مدفوعاتها، وتطوير المستوى التقني بنقل تكنولوجيا الجهة المستثمرة، وفي المقابل دوافع الشركات الحاملة للاستثمار توسيع أسواقها في عقلة لموازنة التكاليف– الفرص، إضافة إلى التقليل من المخاطر المتعلقة بممارسة الأعمال على المستوى الدولي وتوزيعها على أكبر عدد ممكن من الأسواق المتمتعة بدرجة معينة من الاستقرار، وكذلك البحث عن الموارد الأولية ، وحماية براءات الاختراع وذلك بانفراد شركة معينة

[1]Lamia Kerzazi(2015) :Innovation au cœur des écoles de pensée économiques : une tentative d'analyse appliquée au secteur agroalimentatiare québécois, la revue gestion et organisation,univesity of Kaslik , pp 93-105.

بتطوير تقنياتها ترجمة في نمط إنتاجها، فهدفها هو استدامة الانفراد لأطول مدة وهذا ما يضمنه السوق الجديد في استمرارها في الاستحواذ حصتها السوقية المحلية لكن بأريحية وبإمكانيات إضافية تسمح بتحسين وتجديد ميزة الإنفراد إضافة إلى الاستفادة من التسهيلات والحوافز المقدمة كمثال الإعفاء الضريبي الجزئي أو الكلي.

وعليه يمكن تعزيز فكرة الاستفادة من مزايا التكتل ذمجا بمسميات العولمة وبشكل من التعقيد بين دول متقدمة ونامية بموازاة مع مبدأ تحقيق الميزة التنافسية واستدامتها،هنا الوصول إلى حلقة الربطارتكازا على مفهوم الميزة التنافسيةّ، باعتبار أنه من أهم معالم العولمة الاقتصادية التي تتجسد في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، سواءا من حيث تقسيم العمل الدولي وكذا المزيد من الاعتماد المتبادل، دون إغفال التوجه التكتلي الذي بات يشكل وجها جديدا للتنافس والتحكم في المبادلات التجارية، الذي بدوره يشجع أدوار الشركات المتعددة الجنسيات، فكل ما سبق ذكره، هو تحت تأطير بيئة تكنولوجيا ديناميكية عززها دور الاتصالات والتكنولوجيا وكلها عوامل ومقومات العولمة بشكل عام. فيمكن أن يكون التكتل الاقتصادي مدخلا فعالا لتوطين التكنولوجيا وتعزيز معالم الابتكار، من خلال السوق الإقليمية بما ينعكس على خلق ميزة تنافسية مستدامة مبنية على هذا الأساس.فالتنافس الدولي فيصل التواجد في السوق الدولية والانفتاح العالمي من عدمه، وبتزايد ديناميكية التكنولوجيا والتجديد المستمر للميزة التنافسية وسرعة حياة المنتجات السوقية، بات الاكتفاء بمكانة تنافسية ثابتة، يوازي تواجد وقتي وتدهور اقتصادي، فلا بد من هامش أمان يكمن في استدامة الميزة التنافسية لضمان مكانة تنافسية في الأسواق العالمية. وهذا ما يضمه مبدأ التكتل الاقتصادي.

وللخوض أكثر في التحليل السابق لابد من تسليط الضوء على مفهوم التنافسية الدولية، فالانفتاح الاقتصادي خاصة بالاستناد على الفرضيات القائمة بالنسبة لنظريات التجارة الدولية، بات ضرورة لا أمرا اختياريا للاستفادة من فرص توسيع السوق وتجنب تكبد تكلفة الفرصة البديلة، لكن هذا يتطلب الحيازة على شروط التنافس الدولي.

قد حدث خلط بين مفهومي الميزة التنافسية والتنافسية الدولية، لكن من خلال عرض ماهية المفهومين سيتبين أبرز اختلاف بينهما والمتمثل في مستوى التوظيف. تمثل الميزة التنافسية تعبيرا على القدرة التنافسية للمؤسسة على المستوى الجزئي، في تمثل التنافسية الدولية كمفهوم معبر عن القدرة التنافسية للدولة كوحدة متكاملة، في إشارة أن هذه الأخيرة ليست تجميعا للقدرة التنافسية لمجموعة المؤسسات القائمة في الدولة، بل هي أوسع من ذلك، في تضمين لمستوى الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة، السياسة الضريبية، سوق العمل، النظام السياسي...

حيث أصبحت قضية تكوين قدرات تنافسية للاقتصاد القومي من أهم القضايا التي تدرس في إطار فروع علم الاقتصاد كالاقتصاد الدولي، خاصة فيضوء ارتفاع درجة التشابك بين الاقتصادات القومية في إطار ما يسمى العولمة، في إطار انفتاح الأسواق الخارجية وتحرير التجارة كأحد أهم المظاهر. لا يوجد اتفاق معمم حول مفهوم التنافسية الدولية، فربطت في مرحلة معينة بانخفاض تكلفة الإنتاج، بسعر الصرف، من جهة أخرى بالتكنولوجيا، أيضا تم اقرانها بتحسين ميزان المدفوعات في الدولة، ودراسات أخرى تطرقت للتنافسية الدولية من مدخل معدل النمو الاقتصادي وتحسن المتوى المعيشي للمجتمع.

عرف المنتدى الاقتصادي العالمي (1997) التنافسية الدولية أو القدرة التنافسية للدولة على أنها:"قدرة الدولة على بيع السلع والخدمات بربحية في الأسواق الدولية، بحيث تتمكن من تحقيق فائض في الميزان التجاري يمكنها من الوفاء بالتزاماتها الدولية".

هناك أيضا تعريف للمنتدى في نفس التقرير :" تتمثل التنافسية الدولية في القدرة المستمر ة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة في دخل الفرد الحقيقي مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والحقيقي".

وهذا التعريف يعكس سيادة نمط المؤسسات والسياسات الاقتصادية التي تدعم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في المدى المتوسط.

أما بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد عرفت المفهوم كالآتي: آنها الدرجة التي تستطيع من خلالها الدولة في ظل أسواق حرة وعادلة من إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في الأسواق الدولية، وفي ذات الوقت تحافظ على زيادة الدخول الحقيقية لمواطنيها في المدى الطويل".

من محددات التنافسية الدولية، وفقا لدراسة الأمم المتحدة، في إشارة أن هذه الدول اتخذت المؤسسات المنفذة في الدول كأساس تقييم للمنافسة الدولية، وإن تم مقارنة التعريف السابقة، يمكن استخلاصّ ّأن باختلاف مستوى توظيف مفهوم الميزة التنافسية عن التنافسية الدولية وإن كانت هذه الأخيرة ليست تجميعا للقدرة التنافسية للمؤسسات ككل، فتبقى مرتبطة إلى حد كبير بميزة المؤسسات الاقتصادية القائمة في الدولة. وعليه من شروط التواجد في الساحة الدولية هو امتلاك القدرة التنافسية الدولية، ويمكن توضيح ذلك جليا في مثلث التنافسية الدولية.

الشكل رقم2-17: مثلث التنافسية الدولية

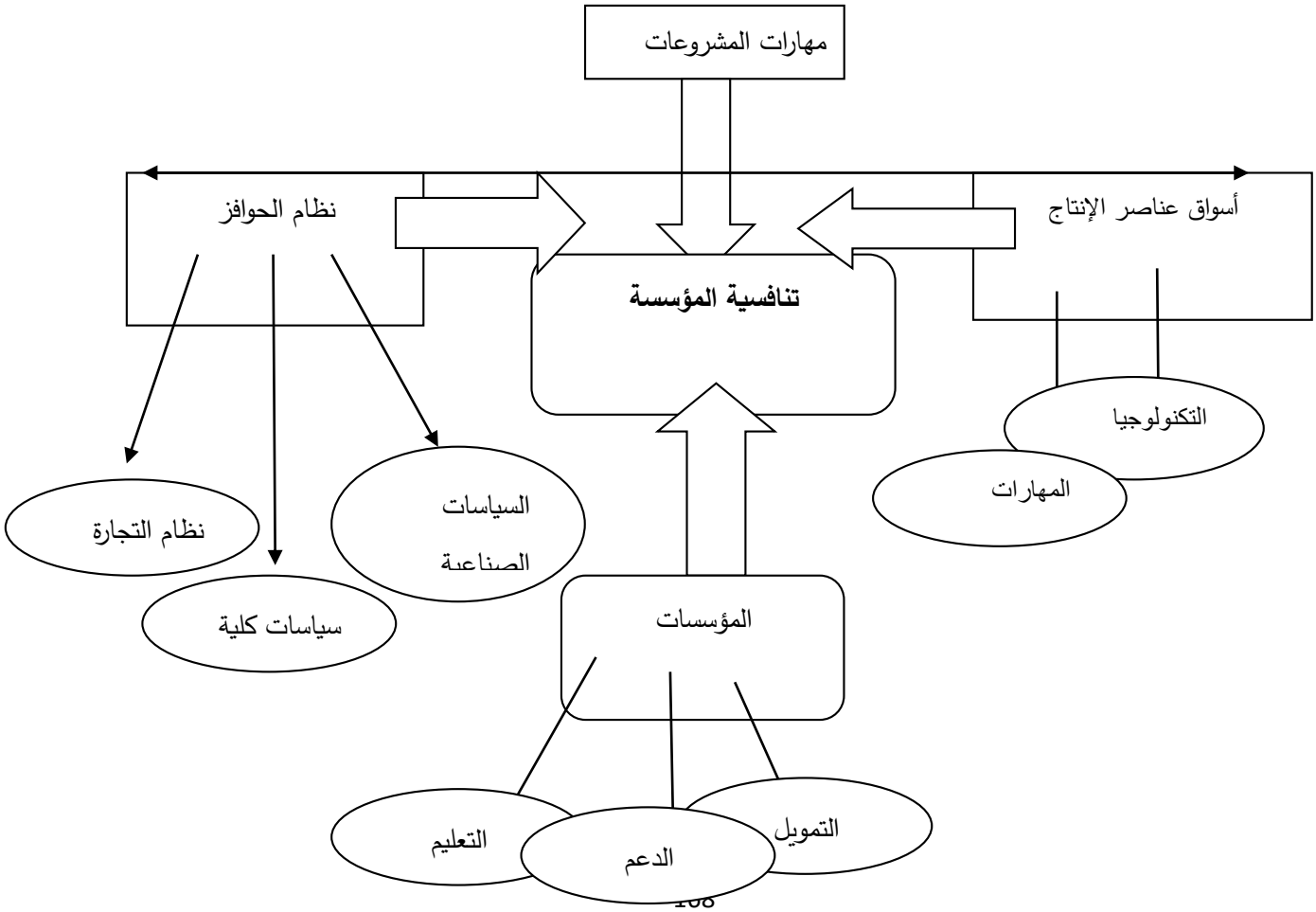

المصدر:أمال إسماعيل جالوس، مرجع سبق ذكره، ص 113

يلعب كل من المستوى المهاري للمؤسسة والذي يترجم قدرتها على التنافس على المستوى الدولي وكذا نظام الحوافز الذي يشمل السياسات الصناعية المحفزة للمؤسسات على بناء قدراتها التنافسية، كمثال جانب المعاملة التمييزية من خلال الإعفاءات الجمركية...ومن جهة أخرى نظام التجارة بشكل عام وكذا نمط السياسات الكلية للدولة وأيضا المؤسسات بشقها التمويلي والتعليمي (المعارف الإنتاجية والقدرة على تعلم الخبرات الجديدة) دورا مهما لبناء التنافسية الدولية، إلى جانب أسواق عناصر الإنتاج فيما يخص الترابط والتشابك بين الصناعات القائمة، والتكنولوجيا بما يوافق التقنية المتاحة في الدولة.

وتعتبر من خلال ما سبق، أهم أربع محددات للتنافسية الدولية محوصلة فيما : الاستثمار المادي، الاستثمار البشري، رفع مستوى التكنولوجيا، وتحسين الرابط الإنتاجية كأهم نقطة.Ntalia

وإن تم تسليط الضوء على النمو الاقتصادي، فيمكن اعتبار رأس المال البشري والتغيير الهيكلي والجودة المؤسسية ركائز أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام[1]. وعليه هناك تقاطع بين ركائز القدرة التنافسية و النمو المستدام في نقطة القدرة الإنتاجية

يمكن اعتبار أن الميزة التنافسية للمؤسسة على المستوى المحلي تلعب الدور الجوهري لبناء القدرة التنافسية للدولة في النطاق الخارجي، بالاستناد على المرتكز التكنولوجي ورأس المال البشري كعاملين محركين، بما يسهم في الاستفادة المثلى من الروابط الإنتاجية طبعا في إطار المحرك المادي الذي يعتبر حجر أساس مهما كانتّ أهمية النقاط السابقة . وعليه لابد من تسليط الضوء على الجانب المؤسسي الذي يظم عنصر التقنية المتقدمة يمكن تسليط الضوء بشكل مباشر في تعزيز لهذه النقطة

[1]Doré(2023) :Human capital, strectual change, and institutional quality on economic groth over the last two hundred years(1822-2019), Structural change and economic dynamics, p p 1-12

لمرتكزات نظرية النمو الداخلي، والتي تستند على الاستثمار في رأس المال البشري وعلى الابتكار والمعرفة كعوامل أساسية في المساهمة بشكل بارز لتحقيق واستدامة النمو.

وأخيرا فأساس التواجد في الساحة الدولية والولوج إلى باب الانفتاح الاقتصادي هو القدرة التنافسية للدولة المرتبطة بشكل مباشر بالقدرة الإنتاجية المشروطة، وهذه الأخيرة بدورها رهان الميزة التنافسية للمؤسسات المحلية، ربطا بنقطة تضمين التكنولوجيا كمتغير داخلي في نظرية النمو الداخلي مساهم في استدامة النمو الاقتصادي وعامل التراكم المعرفي ورأس المال البشري، ومن جهة أخرى المرتكز المؤسساتي المجسد لهذين العاملين، هنا يمكن تسليط الضوء على الأثر الستاتيكي للتكتل الاقتصادي الإقليمي الذي يساهم من خلال مبدأ الاستثمار الأمثل للموارد وبقاء المؤسسات الفاعلة في ساحة المنافسة المحلية.

فالتنافس من المنظور الدولي يعبر عن المكانة التي تستطيع من خلالها الدولة في إطار الانفتاح السوقي نصب محل في الأسواق الدولية في ظل المحافظة على توسيع الدخل الحقيقي لمواطنيها، أي بالموازاة[1] القدرة على استدامة ارتفاع معدات نمو الدخل الفردي الحقيقي[2]. وهنا تكمن أهميةالابتكار والتحسين المستمرين كركائز الميزة التنافسية في إطار إبطاء وكذا تجديد دورة حياة المنتجات.
إذ تعتبر التكنولوجيا ركيزة خلق الميزة التنافسية، وكذلك أساس استدامتها والحفاظ على مكانة تنافسية في ظل ديناميكية المنافسة الدولية. حيث قدم الاقتصادي ريموند فيرنون Raymond Vernon (1966)، نظرية دورة حياة المنتج، فلم يقبل فرض تطابق الفنون التكنولوجية الذي افترضته نظريةهيكشر وأولين، فتستند نظرية فيرنون على مبدأ اختلاف الفنون التكنولوجية، وعلى أساس حرية تنقل عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال)دوليا، وكذا عدم وجود ثبات العملة مع الحجم. فتقوم الفجوة

(1)عمر بالجازية (2018):الاستراتيجية التنافسية في الأداء الاستراتيجي للمؤسسة –دراسة ميدانية لشركات الاتصال في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، ص 31.-

التكنولوجيةعلى أساس فرضية تباطؤ التقليد للاقتصادي M.Pposner (1966)، حيث أن مبدأ هذه النظرية قائم على وجود فترة إبطاء ما بين ظهور التكنولوجيا في دولة وانتشارها في دول أخرى.[1]

يمكن اعتبار ما سبق هو المطلوب في ظل مزايا التكتلات الاقتصادية وما توفره ركائز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بخلق ميزة تنافسية مستدامة، فتسمح بنقطة الإبطاء جودة واحتكارا بما يحقق اقتصاديات حجم من جهة ومن جهة أخرى الاستغلال العقلاني للموارد بحكم عقلنه التجديد للتكنولوجيا، وهذا ما ينعكس عل الاقتصاد أولا في إطار الرفاهية االقتصادية المذكورة سابقا من حيث الجانب الاستثماري وكذا نوعة المشاريع القائمة في ظل الاستغلال الأمثل للموارد وكذلك اتساع السوق وتحقيق علاقات تكامل إنتاجية بما يعزز المعارف الإنتاجية ويؤدي إلى مفهوم التعقيد الاقتصادي من خلال المنتج المعقد ذو القيمة المضافة المرتفعة، أيضا على جانب البيئة، من منظور الفكرة السابقة في إطار جودة المشاريع التي في مرحلة موالية ستبحث عن متطلبات الفرد من المستلزمات إلى الكماليات ذات الجودة والمعايير، في حلقة رجعية هذا يعزز المنافسة في نقطة جديدة ومتقدمة في مراعاة للجانبين السابقين اقتصادي كان أو بيئي في تبيق البعد الاجتماعي كمنعس للرفاه الاقتصادي، وبالتالي يمكن الوصول في ظل استمرارية منافسة إلى مفهوم التكنولوجيا النظيفة.

فتحرير التجارة على البيئة له أثران سلبي وايجابي ويرى البعض من مناهضي العولمة أن السلبي هو الطاغي،[2]في حين يرى البعض الآخرأن زيادة كمية الإنتاج تسمح بتحقيق الثراء للمواطنين والشركات بما يمكن من التوجه نحو الاهتمام البيئي :

- استخلاص الفائض عائد يسمح بتخصيصه لحماية البيئة ؛
- اكتشاف تقنيات جديدة تتيح الاستغلال الأمثلللموارد؛

[1] أمال جالوس، مرجع سبق ذكره، ص ص 105-114.
(1) عمر بالجازية، المرجع السابق، ص 124

وهذا ما يعزز التحليل السابق، وما تترجمه فكرة منحى كوزنتس البيئي، ولذلك لابد من تكبد مرحلة يمكن اعتبارها مرحلة انتقالية لتحقيق نمو فتنمية مستدامة تصل في مرحلة ما بعد الذروة في تفاعل مستمر في احتياج البيئة لمراعاة عملية التنمية لها واحتاج التنمية الجانب البيئي لإضفاء سيمة استدامتها.

حيث يشمل مؤشر التنافسية على 12 محور تضم بدورها مجموعة من المؤشرات الفرعية:المؤسسات، البنية التحتية، الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الأساسي، التعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق العمل، تطور الأسواق المالية، الجاهزية التقنية، تطور الأعمال والابتكار،[1] فالهدف من استعراضها هو تسليط الضوء على نقاط التقاطع بين متطلبات التنافسية العالمية وارتباطها بالابتكار من جهة، ومن جهة أخرى بمزايا التكتل الاقتصادي، وعليه يمكن تعزيز فكرة الاستفادة من مزايا التكتل بالتكتلات المختلطة بمسينات العولمة وبشكل من التعقيد الأعمق، فلم يعد ينظر للتكامل الاقتصادي انه مسرب سد ثغرة الحاجة الاسترادية ومبادلات حاجة تبعث لملامح المقايضة، بل اتخذ صورة التطوير كجزء من إستراتيجية جديدة تستند إلى المزيد من أنماط الإنتاج والتصدير والتنافسية التي طالما تصدرتها روابط خارج المنطقة الإقليمية، وهذا ما يمس التعديل والإصلاح الهيكلي لاقتصاديات التكتلات بشكل فعال بما ينعكس على:

- ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي ما أدى لارتفاع معدلات الطلب الداخلي؛

التوسع السوقي المحلي والإقليمي؛

- توسيع وخلق أنماط إنتاجية قائمة على المزايا النسبية للمبادلات الإقليمية؛
- خلق فرص متزايدة لتقسيم العمل التصنيعي؛

(1)https://www.vision2021.ae/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-2021/list/card/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A consultéle : 14/04/2023

- تقليل اللاحمائية وظهور روح جديد للتنظيم المشاريع؛
- الاتصالات بين المنتجين والمصدرين والمستوردين؛
- سياسات اكثر شفافية بما فتح باب الشركات متعددة الجنسيات وجذبها[1]فبالنسبة للنقطة الاخيرة، تنقسم الشركات متعددة الجنسيات إلى من الناحية الوظيفية إلى:
- تكامل واتصال رأسي: شركات تدير كيانات إنتاجية تتوطن في في بلد معين أو مجموعة من البلدان، تقوم هذه الأخير بإنتاج منتجات مغدية لكيانات إنتاجية صناعية موجودة في بلدان أخرى؛
- تكامل واتصال افقي: شركات تدير كيانات موجودة في بلدان مختلفة ولكن جميعها تنتج نفس المنتجات.

فسلاسل القيمة سياسة أفرزته العولمة وأنشطة الشركات متعددة الجنسيات بسبب تزايد القدرات التنافسية،وفي كثير من البلدان النامية والمتقدمة في اختلاف التصدر والتفتيت الرأسي للعمليات الإنتاجية الذي اتبعتها الشركات المتعددة الجنسيات، وجعلتها تعيد صياغة استراتيجياتها الصناعية التي تمحورت حول التحديث التكنولوجي لتعظيم القيمة المضافة (للتعقيد الاقتصادي) لكل مكون للمنتجات والخدمات بدلا من التركيز على القيمة المضافة الصناعية للسلعة ككل، وهنا مبدأ هارفارد في تنويع المنتجات على مستوى نفس القطاع بالاعتماد على نفس المعرفة الإنتاجية، هذا ما يخلق الجودة والميزة المستدامةللمنتجات،وخلق مفهوم االقتصاديات الحجم، التي تطلب قطاعات أخرى دون تصنع الاحتياج القطاعي لخلق التنويع المفبرك، ولما كانت هذه الشركات تسعى إلى إبقاء نفوذها التقني التكنولوجي، دون التوسع في الاستثمارات المالية أي مع تخفيض ملكيتها المباشرة للشركات الخارجية مع إبقاء نفوذها والعمل على زيادته ظهرت فكرة سلاسل القيمة المضافة أو السلاسل العالمية لتطوير وتنمية قيمة المنتجات لجذب الصناعات الوطنية والدول النامية نحو نظام عالمي الجديد.

(1) Andras Inotai(1991) :Regional integration among developingPp 19-21.

فهي عملية لتتابع المشروعات ذات القيمة الصناعية المضافة بغية دعم وتوصيل تلك المنتجات والخدمات بشكل مرضي للمستخدم، أيضا ينصب تركيز سلاسل القيمة على استقلالية الشركات تخصصا دقيق مع إيجاد روابط وعلاقات بينية بين تلك الشركات الصناعية والكيانات بطريقة قانونية مؤسسية ونظامية.

فهنا يمكن الإشارة إلى التحالف الاستراتيجي، الذي يعبر عن روابط بين منظمات تصمم من أجل تحقيق الهدف المراد بفاعلية وكفاءة أكبر مما لو كانت عليه كمنظمة بمفردها، فيمكن اعتبار التحالف الإستراتيجي سعي منظمتين أو أكثر نحو تكوين علاقة تكاملية تبادلية بهدف استفادة مثلى من استخدام الموارد في الاتجاهين بما يساعد على التكيف السريع مع المتغيرات البيئية في ظل بيئة ديناميكية تنافسية، كذلك بدافع الالتحاق بأسواق جديدة، بما يشكل دافعا أساسيا للتعلم وتطبيق التكنولوجيات الحديثة، أيضا نقطة المشاركة في المخاطر بما يخفف كفة تكبد الخسائر تعتبر من أهم النقاط .[1] ولما لا زيادة الفرص الاستثمارية تحت مسمى رأس مال المخاطر في ظل تأطير هامش خطر يعادل الخطر الاستثماري في ظل رأس المال الجبان.

وفي ظل أسواق ذات دورات سريعة يتسم بالتعقيد واللاستقرار في ظل غياب شفافية الصورة التنبؤية[2]، وبتسليط الضوء على التحالف التكنولوجي على وجه الخصوص باعتباره أهم صيغ التحالف الاستراتيجي، فيتضمن هذا الأخير تطويرا مشتركا بين شركتين أو أكثر لتكنولوجيا العمليات أو تصميم منتج...بما يتيح تبادل ونقل الخبرات [3].

بناءا على الطرح السابق،فالتكتل الاقتصادي الإقليمي في ظل تفرعات مزاياه وتعميق أهدافه الباعثة للتنمية وكذا استدامتها، من حيث تحقيق مساواة معادلة تعميم إدارة المعرفة في ظل كثافة المادة الرمادية بحكم تلاشي الحدود الاحتكارية التخوفية للملكية الفكرية بين الدول الأعضاء وكذا

[1] سعد علي العنزي وجواد محسن راضي (2011):التحالفات االإستراتيجية في منظمات الاعمال، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، ص ص10-19

[2] سعد علي العنزي وجواد محسن راضي، المرجع السابق، ص22.

[3] أحمد سيد مصطفى (2005):الإدارة الإستراتيجية ، القاهرة، مصر، 342.

الاستثمار الأمثل لرأس المال البشري ومن جهة أخرى استدامة تصدر الميزة التنافسية في ايطار إقليم الدول الأعضاء، بابطاء دورة حياتها واستدامتها نسبيا سواء من حيث جودة المدخلات وتكامل سلسلة قيمة المنتجات بالاستثمار الأمثل للموارد أو من خلال الحد من شراسة التنافسية بانقاص كفة المنافسين وضمهم في كيان منصهر المصالح والأهداف بما يضيف للمنتج ويحول مفهوم الداخلين الجدد لنموذج القوى الخمس للتنافس لمايكل بورتر، إلى شق تكنولوجيا تراكمية وتحسين مستمر لنفس المنتجات في حد من المنافسة السلبية التي تحد من التطوير السلبي المستمر للحفاظ فقطعلى المكانة التنافسية، وهذا في نفس المنحى السابق كنتاج لمزايا تطور مراحل التكامل الاقتصادي كفهموم شامل وآثار التكتلات الاقتصادية الْإقليمية على وجه التخصيص.

الشكل رقم2-18: نموذج Porter للقوى الخمس للتنافس

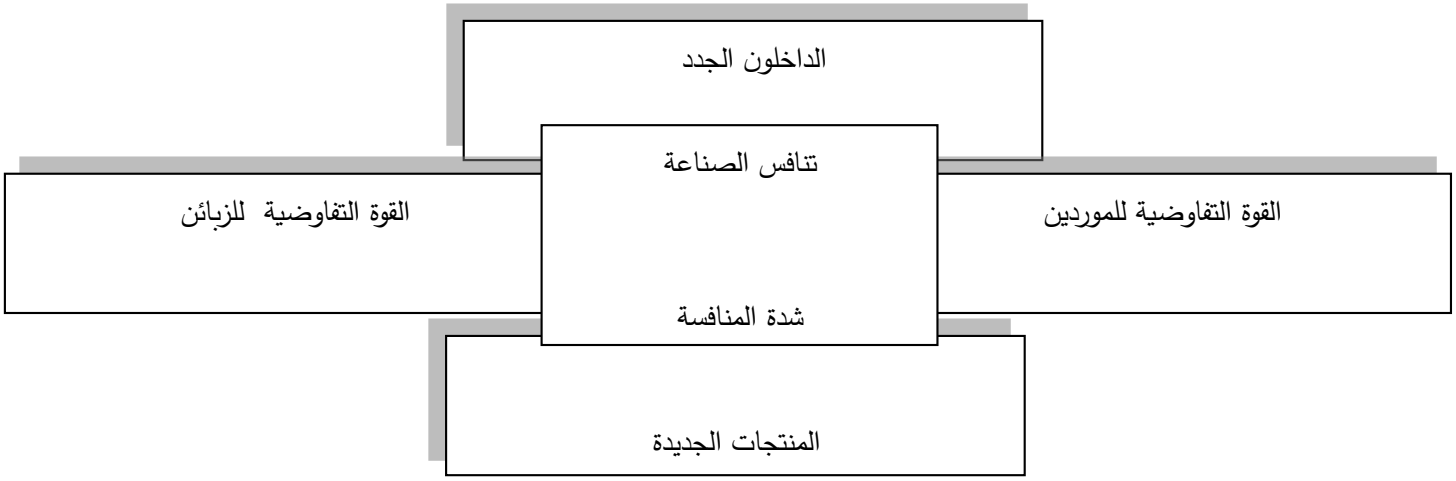

Source : Jelassi enders(2008) :Strategies for business creating value thought eclectronic mobile commerce concepts and cases, prentice hall, New York, p54.

بداية بالنموذج التقليدي لمايكل بورتر المحوصل للقوى الخمس للمنافسة، سيتم طرح النموذج المعدل للمقارنة وخلق آلية الربط المستهدفة بآثار التكتل الاقتصادي الإقليمي، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم2-19: النموذج المعدل لمايكل بورتر في ظل مزايا التكامل الاقتصادي

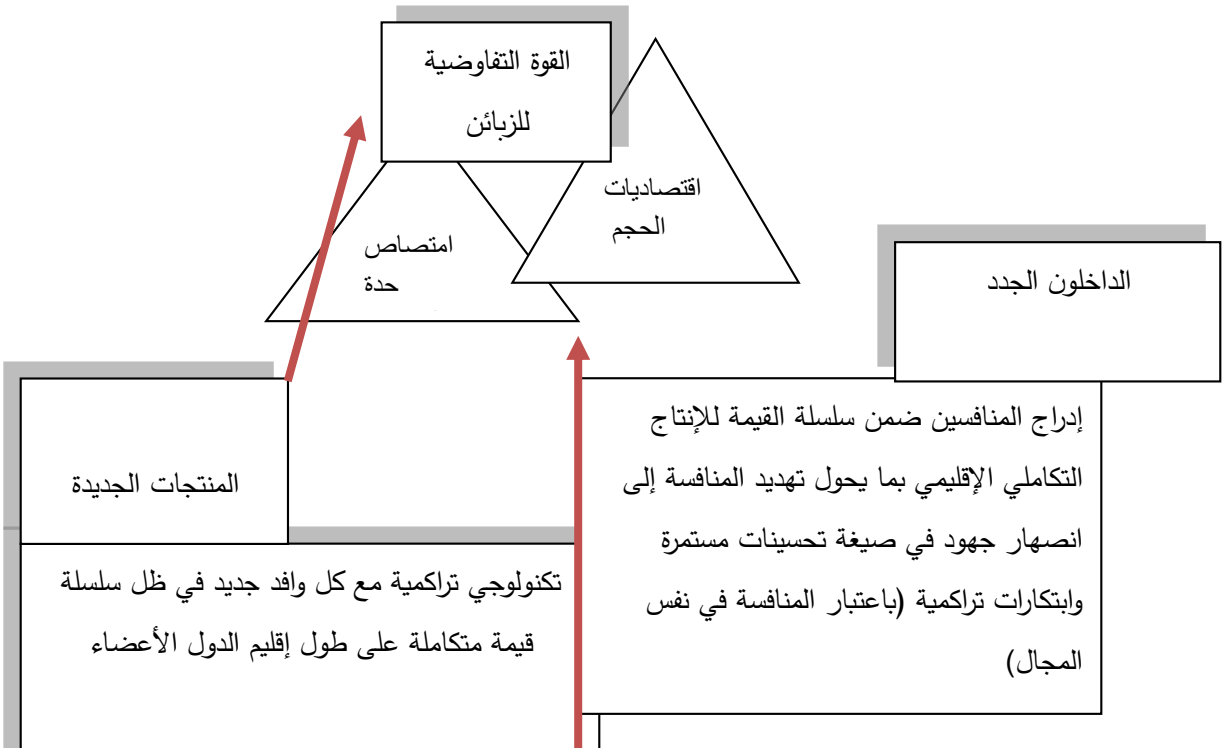

القوة التفاوضية للموردين	إدراج المورد ضمن سلسلة القيمة بما يسمح بالتعامل مع المورد الأمثل لمتطلبات المنتج وتصفية السوق من ضغوط الموردين المعرقلة بعلاقات تكامل عمودية وأفقية في توسيع لنطاق مفهوم سلسلة القيمة من النطاق المؤسسي فالمحلي إلى النطاق الإقليمي الشامل للتكتل

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التحليل السابق.

هنا يأتي التحول من خلال الحمائية الإقليمية :

– تكنولوجي تراكمية مع كل وافد جديد في ظل سلسلة قيمة متكاملة على طول إقليم الدول الأعضاء؛

– إدراج المورد بعلاقات تكامل عمودية وأفقية في توسيع لنطاق مفهوم سلسلة القيمة من النطاق المؤسسي فالمحلي إلى النطاق الإقليمي الشامل للتكتل، بما يسمح بالاستغلال الأمثل للموارد والوصول إلىالاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم وكذا مبدأ المنفعة المتبادلة بما يقلل حتى قوة التفاوض السلبية للموردين ويدمجها في إطار ايجابي يكمن في التنافس لتقديم أحسن خدمة ومورد للانضمام إلى سلسلة القيمة التي تجعله للوهلة الأولى يخسر نوع ما من قوتهالتفاوضية، لكنها تتيح له فرصة الاستفادة من مزايا سلسلة القيمة المنذمج فيها .

- إدراج المنافسين ضمن سلسلة القيمة للإنتاج التكاملي الإقليمي بما يحول تهديد المنافسة إلى انصهار جهود في صيغة تحسينات مستمرة وابتكارات تراكمية (باعتبار المنافسة في نفس المجال)، بما يسمح بالتعامل مع المورد الأمثل لمتطلبات المنتج وتصفية السوق من ضغوط الموردين المعرقلة.

في إشارة لتهديب مفهوم المنافسة في حد ذاته، إذ أن الأثار الستاتيكية للتكتلات الاقتصادية الإقتصادية، تؤدي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد، بما يجعل المؤسسات الغير قادرة على المنافسة تنسحب

لتتيح المجال لمؤسسات الكفؤ، في حين تحول تلك المؤسسات نشاطها في إطار متجه الاستثمار الأمثل للمورد المحلي (الإقليمي)، إلى جانب خلق مشاريع جديدة في إطار مراعاة اعادة الهيكلة الاقتصادية، التي فرضها الاستثمار الأمثل للموارد (الأثر الستاتيكي)، وعليه ستتحول المنافسة السلبية التي تفرضها الديناميكية، إلى كتلة منصهرة الجهود وكيان منافس للدول خارج الإطارالتكتلي، بما يسمح بخلق التكنولوجيا في إطار التحليل السابق، واحتكارها لأطول مدة ممكنة باعتبار انتقال اليقضة من المؤسسة على المستوى المحلي إلى الإقليمية، ومن جهة أخرى فكرة تشابك المعرفة الإنتاجية التي تسمح بالانتقال من الابتكار الجذري إلى التراكمي، بما ينعكس على حياة المنتج تحسينا مستمرا وإمكانية لاحتكار ميزة المنتج لأطول وقت ممكن في إطار تحول المنافس إلى منتج في نفس سلسلة الإنتاج أو التحول للإنتاج الفعال في مجال آخر (الأثر الستاتيكي)، وهذا ما سينعكس على البعد البيئي والاقتصادي على حد سواء، وعلى الأكيد ما يخلق نوعا من الاكتفاء الذاتي في أمن إنتاجي داخلي، ورفاهية مجتمعية.

وفي الشكل الآتي صورة لدورة حياة المنتج في االإطار الإقليمي للتكتل الاقتصادي وحوصلة لما سبق عرضه

الشكل رقم 2-20: استدامة الميزة التنافسية في إطار مزايا التكتلات الاقتصادية

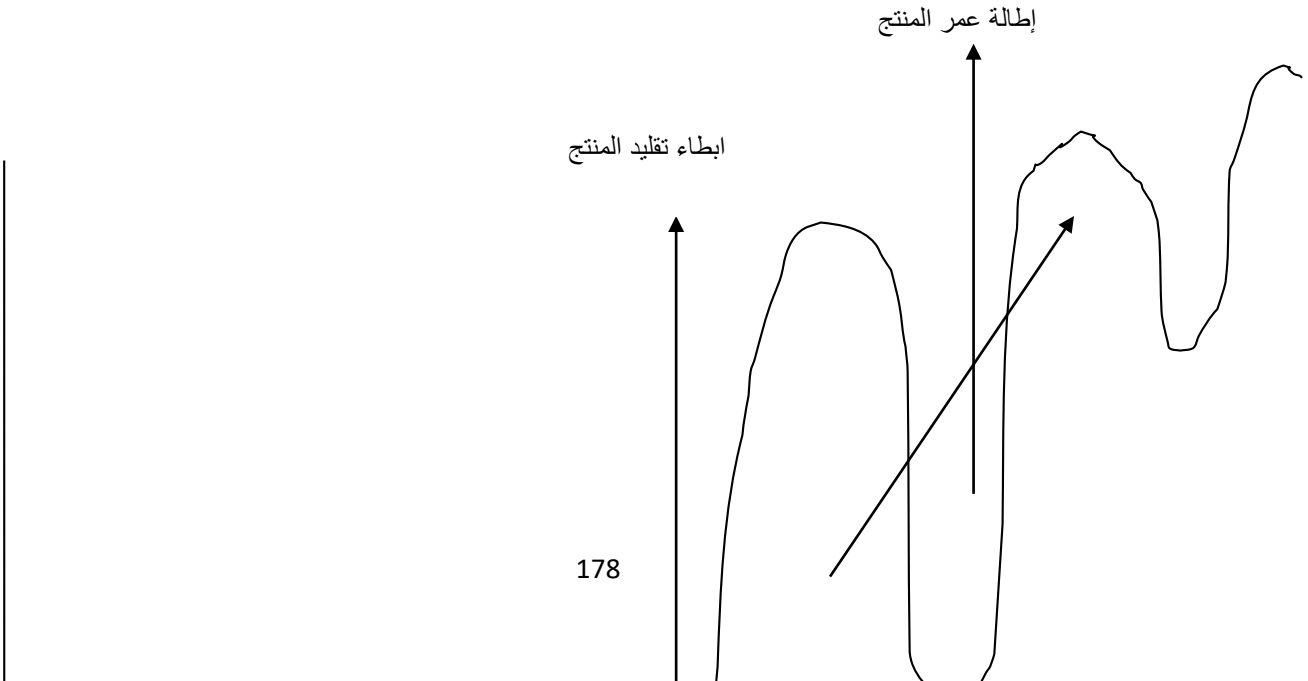

دورة حياة المنتج العادي

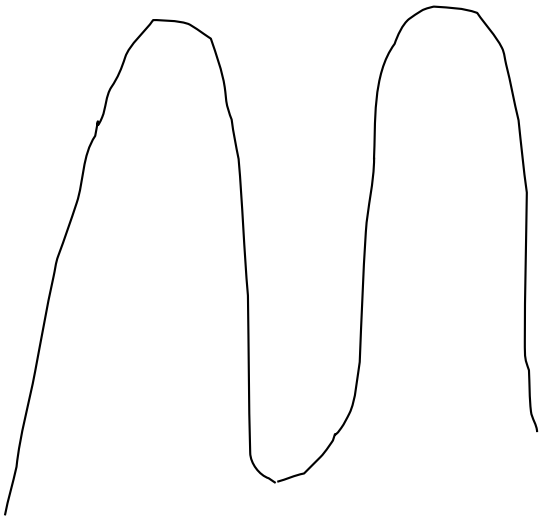

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الطرح السابق.

لشرح الشكل أعلاه لابد من عرض **نظرية دورة حياة المنتج(الفجوة التكنولوجية)، حيث**قدم الاقتصادي ريموند فيرنون Raymond Vernon (1966)، نظرية دورة حياة المنتج، حيث لم يقبل فرض تطابق الفنون التكنولوجية الذي افترضته نظرية هكشر وأولين، فتستند نظرية فيرنون إلى مبدأ اختلاف الفنون التكنولوجية، وعلى أساس حرية تنقل عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال)دوليا، وكذا عدم وجود ثبات العلة مع الحجم.

فتقوم النظرية على على أساس فرضية تباطؤ التقليد للاقتصادي M.Pposner (1966)، حيث أن مبدأ النظرية قائم عى وجود فترة ابطاء ما بين ظهور التكنولوجيا في دولة وانتشارها في دول أخرى.

أما بالنسبة لمراحل دورة حياة المنتج فهي كالتالي:

المرحلة و الأولى :محرلة المنتج الجديد: New Product Stage

وهي مرحلة الظهور الأولي للمنتج، ويكون المنتج في مرحلة اختبار للتحسين بحسب آرا المستهلكين وهي مرحلة تطوير مستمر، وتتوج هذه المرحلة بمنتج نهائي مألوفا للمستهلكين.

مرحلة نضج المنتج: Maturing Product Stage

تبدأ هذه المرحلة بنهاية المرحلة السابقة أي بوصول المنتج إلى شكله النهائي، بما ينعكس على زيادة الطلب المحلي، وعليه تكون الاستفاذة من مزايا الانتاج الكبير، بما يسمح لهات بالاتجاه للأسواق الخارجية، ويكون مصدر الميزة النسبية للدولة متمثلا في انخفاض تكلفة الإنتاج كنتيجة ايجابية من مزايا الإنتاج الكبير، وكذا السبق التكنولوجي للدولة ، ومع انتقال المنتج للأسواق الخارجية يتيح فرصة تقليده نتيجة عدة مقومات من الممكن أن يفتقرها البلد المصدر كموارد أوفر أو يد عاملة أرخص...إلخ. تتميز هذه المرحلة بمدى الوفرة أو النذرة النسبية لعناصر الإنتاج وكذا تكاليف الإنتاج...كلها عناصر تلعب دورا محوريا في دورة حياة المنتج.

مرحلة التعميم Stand Product Stage

تنقلب في هذه المرحلة موازين احتكار الميزة التنافسية أين يتم تعميم المنتج في الأسواق الخارجية وقد تتحول الدولة المستوردة والمقلدة للمنتج إلى دولة منتجة له، ويمكن اضفاء ابتكارات تراكمية تحسينية تسمح بانتقال الميزة التنافسية للبلد المستورد بسهولة، وعليه اما التحسين والاضافة لاسترجاع الاحتكار النسبي للميزة .[1]

وهنا يأتي دور تأثير التكتلات الاقتصادية كما سبق طرحه في التحليل السابق حيث ان تم تسليط الضوء على الآثار الدينامكية خاصة للتكتل الاقتصادي الإقليمي، سيكون هناك تقاطع بينها وبين محددات التنافسية الدولية بشكل جلي، وعليه من هذا المدخل يمكن تحقيق فكرةإبطاء مرحلة احتكار الميزة التنافسية للمنتج في إطار الحماية الإقليمية، بما ينعكس على كبح التطور السلبي وبالتالي على الجانب البيئي، ومن جهة أخرى يسمح بتحقيق اقتصاديات الحجم في إطار الميزة الاحتكارية، بما

[1]نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص 284.

ينعكس على الرفاه الاجتماعي، في تسبيع البعد الاقتصادي، وتضمين البعد التكنولوجي في وضعية مزدوجة بين الوسيلة والغاية، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة من مدخل استدامة الميزة التنافسية والمكانة التنافسية الدولية بشكل أشمل.

في إشارة أن التكامل المعرفي يمكن أن يتخطى الجانب الإنتاجي إلى تكامل مادة رمادية خلاقة في ظل حماية أطر قانونية، يمكن أن تخلق عصف ذهني لرأس المال البشري على النطاق الإقليمي في كل مجال بما يسمح بإطلاق العنان للفكر الخلاق بما ينعكس على مشاريع ريادية.

ومن شق موازي (في كنف الآثار الستاتيكية) أيضا يمكنها أن توصل لمنحى تنافسي جديد وايجابي، حيث تكمن آثار التكتلات الاقتصادية الإقليمية في جانب البحث والتطوير بشكل بارز، من خلال زيادة التوجه للبلحث والتطوير في ظل توسع السوق وزيادة المنتجين، بما يزيد حدة المنافسة وبالتالي في إطار زياد حرية الولوج إلى الأسواق وهذا ما يوجه المؤسسات إلى اتخاذ منحى الاستثمار في مجال البحث والتطوير لحيازة الابتكارات التي تضمن البقاء في سوق موسوم بالاستثمار الامثل للموارد والكفاءة وكذا الجودة، وعليه البقاء وتربع حصة سوقية ما والحفاظ عليها ليس مرهون بالاستمرارية بقد ما هو مرهون بالتحسين والتجديد[1]

ومن هنا يمكن الاستنتاج ان التكامل يحفز الابتكار من مذخل تجاري ومن مذخل ضرورة واحتياج، لينتقل في مرحلة ثانيةإلى نقطة قوة واستناد وارتكاز في مراحل متقدمة، باستثمار مادة رمادية في إطار حماية الملكية الفكرية وتوفير موارد وبنى تحية...(ازدواجية استفادة من الآثار الديناميكة وكذا الستاتيكية) بما يسمح بالانتقال من مشاريع فقط انتاجية إلى مشاريع ريادية ذات تنافسية دولية خارج النطاق الإقليمي وهو المطلوب في إطار الاقلاع التنموي من خلال المعرفة الإنتاجية المتراكمة التي تحول الاقتصاد إلى اقتصاد معقد من مدخل إنتاجي (التعقيد الإنتاجي).

[1] زين الدين حماشي (2011):انعكاسات انشاء التكتلات الاقتصادية الاقليمية على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)،رسالة منشورة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص

الخلاصة:

إن الهدف الحقيقي من تحقيق التنمية الاقتصادية، هو الاستدامة بعيدا عن الظرفية، ومن جهة أخرى الديناميكية التكنولوجية التي تزيد من هذه الظرفية في ظل عدم القدرة على امتلاك الميزة الاحتكارية التي تحقق هامش امان لاستدامة القدرة التنافسية، حيث تم تحقيق الربط بين استدامة التنمية الاقتصادية و القدرة التنافسية من خلال الابتكار كمدخل فعال لتحقيق الميزة الاحتكارية، بما جعل نظريات النمو الداخلي مررتكزا، والنقطة المحورية في ظل محاولة خلق علاقة الربط، كانت في خلق آليات كسب هذه الميزة الاحتكارية، اين تم اعتماد التكتلات الاقتصادية بآثارها الستاتيكية وكذا الديناميكية، مستندا فعالا لاستمداد هذه الآليات، بخلق ما يعرف بالتعقيد الاقتصادي، الذي يسمح بالاقلاع التنموي من خلال التأثير المباشر على الميزة الاحتكارية التي تسمح بتحقيق الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة، بما يمكن من تحقيق مفهوم الاستدامة وقتا وبعدا.

.

الفصل الثالث:

اقتراح التوجه التكتلي للاقتصاد الجزائري في استهداف تحقيق للتنمية المستدامة

تمهيد

تم من خلال هذا الفصل استهداف آثار التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وإمكانية تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال ما توفره تلك الآثار من مزايا، خاصة من جانب نقل التكنولوجيا وتوطينها في البلد المضيف من خلال الأثر الديناميكي الأبرز وهو الاستثمار الأجنبي المباشر، وعليه فالهدف الأساسي كان تجسيد علاقة الربط الفعال بين ما سبق ذكره وبين الشق المستهدف وهو تحقيق التنويع والتعقيد الاقتصادي، تحقيقا للتنمية المستدامة .

فكان التوجه مبنيا على البحث عن مرتكز يسمح بسد ثغرة التعثر التكنولوجي من جهة والانفتاح الفعال ن جهة أخرى، من خلال سلة تصدير متنوعة بما يسمح باقتناص مزايا التواجد في سلاسل قيمة عالمية بدل علاقات تجارية مستنزفة، حيث تم اتخاذ تجربة الآسيان كتجربة رائدة ومرتكز اسقاط ماسبق التطرق إليه في الجانب النظري،وكذا محاولة محاكاة أساسيات هذه التجربة بالموازاة مع نظرة استشرافية للاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول:تجربة الآسيان في محاولة تجسيد آليات استدامة التنمية

تعتبر تجربة التكامل الاقتصادي لرابطة جنوب شرق آسيا تجربة من التجارب الناجحة التي رسخت معالم نجاحها في تاريخ التكتلات الاقتصادية، وعليه سيتم البحث في مرتكزات هذا النجاح وتحليله.

المطلب الأول:سياسات الآسيان لإعادة بناء اقتصادياتها

كان تكتل دول جنوب شرق آسيا في البداية مؤطرا بجانب سياسي مكون من خمسة أعضاء: تايلاند، إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، وكان الهدف الرئيسي يكمن في تجاوز حرب محتملة بالمنطقة، في ظل الصراع القائم تلك الفترة بين الكتلتين الشرقية والغربية (الحرب الباردة)، حيث تم الإعلان عن نشأة رابطة جنوب شرق آسيا بعد اجتماع رؤساء الخارجية للدول الخمس في العاصمة التايلاندية بانكوك سنة 1967[1]، ثم أنظمت سلطنة بروناي سنة 1984، ثم أنظمت فيتنام جمهورية لاوس الشعبية وميانمار سنة 1997، واختتم عدد دول الرابطة بانضمام الدولة العاشرة كمبوديا سنة 1999.لقد نجحت التجربة الآسيوية في تطوير نموها واقتصادياتها، حيث انطلق نجاحها بأربع دول متمثلة في تايوان وهونغ كونغ، كوريا الجنوبية وسنغافورة، والتي أطلق عليها تسمية النمور الآسيوية، بما وجه الأنظار إليها باعتبارها دول تلعب دورا فعالا على مستوى المبادلات التجارية العالمية،حيث كانت تعتبر ماليزيا أهم المتحمسين لهذا التكتل الذي بدأ التركيز على التعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء، في مجال توحيد سياسات التصنيع وتحرير التجارة البينية، على أساس قوائم سلعية وتنفيذ سياسات وطنية لإحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة، ففي ظل الأضرار التي لحقت بها نظرا للحماية المطبقة من طرف الدول المتقدمة كأمريكا وأوروبا اتجاه صادرات تلك الدول، كان أهم مرتكز نجاح هذا التكتل، توجه الدول الخمس المؤسسة لاتخاذ نهج تكاملي جديد مغاير عن النهج التقليدي المتعارف عليه، حيث اتجهت نحو الصورة التعاونية لعلاقاتها البينية، فلم تحدد بشكل مسبق تاريخا فيصليا لبلوغ التوالي المرحلية لتعميق صورة التكامل الاقتصادي، فكان

[1]زين الدين حماشي، مرجع سبق ذكره، ص 124.

تركيزها ككتلة واحد منصهرة الجهود في منح التعاون الاقتصادي والوظيفي، أين خصصت لجانا قطاعية وحكمت ذلك عدة عوامل:[1]

- إتباع النمط التقليدي للتنمية، وهو الإحلال محل الواردات اعتمادا على وفرة الموارد الطبيعية، وبالموازاة العمل على تطوير موردها البشري، والعمل الدائم على رؤيته رأس مال بشري وليس فقط يد عاملة (الابتكار)؛
- التعاون بين الاقتصاديات القطرية واختلاف مستويات نموها؛
- إتباع كل من ماليزيا وسنغافورة سياسات تصنيع منفتحة على الخارج، عن طريق اتفاقيات الاستثمار وغير ذلك؛
- نجاح السياسة الادخارية والاستثمارية وعدم الحاجة إلى موارد خارجية.

حيثفي سنة 1991 أنشئت منطقة التجارة الحرة، لتحل محل النظام السابق وتهدف إلى إزالة جميع الحواجز الجمركية والغير الجمركية تدريجيا، ويتم تنفيذها على فترة انتقالية تمتد إلى 15 عاما، ودخلت حيز التنفيذ عام 1994، وفي سنة 1997، استحدثت نظام ترتيبات تفضيلية للتجارة، بما عرف ب PTA، والذي لم يحقق النجاح المطلوب فيما يخص زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء، فتأخر تنفيذ منطقة التجارة الحرة نظرا لكون هدف القيام بالأساس كان سياسيا بدرجة أولى، إضافة إلى التشابه بين دول الآسيان من حيث المورد والميزة النسبية، فبعد الأزمات التي مرت بها المنطقة والتي انعكست سلبا على معدلات النمو الاقتصادي، وتزايد نسبة البطالة، جزمت بأهمية التكامل والتعاون المالي وكذا الاقتصادي.

حيث كان تاريخ 29 نوفمبر 2004 ، تاريخ توقيع الصين اتفاقا تاريخيا مع زعماء جنوب شرق آسيا في رابطة الآسيانيقضيبإقامة اكبر منطقة تجارة حرة في العالم، والتي تعد سوقا واسعا آنذاك، في رغبة بعض الدول كالهند واليابان وكورياالجنوبية واستراليا ونيوزلندا في توثيق العلاقات مع دول الآسيان، وإقامة منطقة تجارة حرة مماثلة، وهذا إن دل فإنما يدل على النجاح المحقق والذي بات

[1] فؤاد بستيت، مرجع سبق ذكره، ص 154.

محط جذب وإغراء للظفر بنفس المزايا التي جمعتها الآسيان، وكذاالدول المتعاملةمعهافي إطار مناطق التجارية الحرة،في آفاق تفاؤلية لإقامة سوق آسيوية موحدة.

حيث تكمنأهداف الآسيان المصرح بها في إعلان لبانكوك عام 1976فيمايلي :

- تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في جنوب شرق آسيا بعمل مشترك يقوم على روح التعاون والتكافؤ والمشاركة من أجل تعزيز قواعد المجتمع الزاهر الذي يسوده السلام ؛
- تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة لأعضائها وتشجيع التعاون النشط والمعونة المتبادلة في البحث والتدريب في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ؛

التآزر على نحو أكثر فعالية في استخدام أنشطها الزراعية والصناعية وتوسيع تجارتها بما في ذلك دراسة شؤون التجارة السلعية الدولية وتحسين النقل والاتصالات

- تعزيز الدراسات حول جنوب شرق آسيا؛
- إقامة علاقات وثيقة ونافعة مع المؤسسات الدولية والإقليمية في مواجهة القوى الكبرى، وتجنب الصراع فيما بينها بمراعاة احترام العدل وسيادة القانون في العلاقات بين دول الإقليم،

انطلاقا من الأهداف السالفة، يمكن الجزم أن الآسيان تهدف لإقامة منطقة تجارة حرة بينأعضائها يتم فيها إلغاء كل الحواجز الجمركية والغير جمركية على تجارتها البينية، كما تهدف إلى توثيق العلاقات مع دول أخرى لإقامة مناطق تجارة حرة كاليابان وكوريا الجنوبية وغيرها في انفتاح ليس حكرا على الجنوب الآسيويفقط، فقد جسدت المفهوم الحديث للمنظور التكاملي في كسر لقيود تقليدية حالت دون الاستفادة من مزايا التكتلات في ظل احتكارها على مفهوم المزايا المرحلية.

تزايدت معدلات النمو الاقتصادي في دول رابطة جنوب شرق آسيا وكذا زيادة مساهمتها في التجارة الدولية في صبغة تنموية مخالفة على المعتادة في الدول النامية:

- النمو الاقتصادي؛

- السريع في المنتجات الزراعية ؛
- ارتفاع معدلات الإنتاجية ؛
- معدلات مرتفعة في رأس المال البشري وكذا المادي؛
- ارتفاع نمو الصادرات المصنعة وهو المرتكز؛
- انخفاض نسبة التفاوت في الدخول وانخفاض معدلات الفق ؛
- زيادة نسبة المدخرات المحلية والاستثمارية.

حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي إلى 1266.1 مليار دولار في الصين سنة 2002 أي بمعدل نمو سنوي 8٪ للفترة 2002/2001، أما بالنسبة لدول الآسيان فبلغ نحو 200 مليار دولار ، ايض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في فيتنام وكمبوديا ب 7.1٪ و4.5٪ على التوالي، وهذا النمو يدل على زيادة الإنتاجية خاصة في المجال الزراعي وتفعيل راس المال المادي والبشري، إضافة إلى زيادة الامتيازات التي تقدمها الحكومات لتشجيع التصدير وجذب المشاريع الاستثمارية لأجنبية.

وقد وصل إجمالي الصادرات رابطة جنوب شرق آسيا إلى الصين ما يقارب 763 مليار دولار 2003، أما بالنسبة الواردات فبلغت 1076.3 مليار دولار،وكانت اكبر النسب المسجلة في كل من الصين ب 377 مليار دولار تصديرا و134.61 مليار دولار استيرادا.

أما حجم التجارة الخارجية للصين فقد بلغ 988.86 مليار دولار سنة 2003 في حين بلغ 877.7 مليار دولار سنة 2003 لدول رابطة جنوب شرق آسيا.

اعتماد دول الآسيان على التصدير ادخلها في موقف شديد الصعوبة خاصة في ظل تزايد إجراءات الحماية الأوروبية والأمريكية والذي خفض معدلات نمو صادرات دول آسيا من 35٪،37٪ في السبعينات إلى 10٪ 15٪ في الثمانينات من القرن الماضي مما أوجب عليها تفعيل التجارة البينية. حيث أن التجارة البينية حققت تطورا في بداية السبعينيات حيث زادت حصة الصادرات البينية من 15.3٪ سنة 1967 إلى 19.1٪ سنة 1980، أما الواردات فزادت من 9.9٪ إلى 12.5٪ إلا أنه يلاحظ تراجع التجارة البينية في النصف الثاني من الثمانينات،

ويعود هذا التراجع إلى اعتماد دول الرابطة على سياسات صناعية لإحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الخارجية، وتطبيق سياسات حمائية في إطار التجمع وتحرير التجارة البينية على أساس سلع معينة ومحددة وتجنب التحرير الشامل للتجارة في بداية التسعينات، فتراوحت حصة الصادرات البينية لرابطة الآسيان في إجمالي صادراتها بين 15٪ و18٪، بينما تراجعت حصة الصادرات من حوالي 14٪ إلى 11٪ من سنة 1980الى سنة 1990.

وفي بداية التسعينيات وعندما بدأت دول رابطة جنوب شرق آسيا إعطاء اهتمام لتحرير التجارة والذي ساهم في تطوير التجارة البينية، حيث تراوحت حصة الصادرات البينية بين 18 إلى 21 بالمائة في الفترة 1990-2001، أما بالنسبة الواردات فتراوحت بنفس النسبة ولنفس الفترة، فنصيب سنغافورة من الصادرات لسنة 2000 بلغ حوالي 37٪، و 22٪ بالنسبة لماليزيا، أما بالنسبة الواردات فقد بلغت نسبة 43٪في سنغافورة و21 بالمائة بالنسبة لماليزيا، ويعود هذا الارتفاع إلى اتباع سياسة التوسع في التصدير.

علما أنه في سنة 1985 كانت التجارة البينية بين دول الآسيان لا تتجاوز 2٪، و5٪، وهذا راجع كما سبق الذكر لعدة أسباب منها أن الاتفاقية تستلزم المفاوضات على كل منهم ما على حدة، وعدم وجود رغبة حقيقية في التجارة البينية بين هذه الدول.

في الاشارة إلى أهم المرتكزات التي استندت عليها فئة مهمة من أعضاء الرابطة لخلق التوليفة المثلى لبناء القدرة التنافسية المطلوبة من خلال التكتل الاقتصادي، الذي جعل الوجهة إلى التصدير هي الحل التنموي بل نوعية الصادرات المصنعة منها هي خارطة خطى التنمية لدول الآسيان:

- **تكوين رأس المال البشري:**

اهتمت دول جنوب شرق آسيا برفع مستوى راس المال البشري، ولتحقيق هذا الهدف زادت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم خاصة التعليم الابتدائي والثانوي، كما دعمت حكومات هذه الدول البرامج

التدريبية، وقد عملت السلطات الحكومية على استيراد الخبرات التعليمية خاصة في مجال التقنية الحديثة.

يعتبر الإنفاق العام على العلوم والتعليم التكنولوجي من العوامل التي ساعدت على تحقيق تراكم راس المال البشري، كما خصصت الحكومات للدول الأعضاء نسبة من موازناتها العامة للتعليم العالي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية.

- **ارتفاع معدل الاستثماري المحلي والأجنبي:**

يعتبر ارتفاع معدل الاستثمار بشقيه الأجنبي والمحلي من أهم العوامل التي ساعدت على تحقيق معدلات نمو اقتصادي سريعة في اقتصاديات دول جنوب شرق أسيا، فقد تبنت الحكومات في تلك الدول سياسات تنموية ساعدت على تحسين أداء الاقتصاد الكلي، وقد تبنت هده الدول سياسة الائتمان الموجه حيث عملت على تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي عن طريق تخفيض سعرالفائدة كما عملت على توفير البيئة المواتية للاستثمار، فقامت بتوفير بنية أساسية متكاملة للاستثمار المحلي، فضلا عن تهيئة المناخ العام للاستثمار الأجنبي وذلك من خلال السياسات الضريبية المشجعة، والعمل على تخفيض اسعار السلع الرأسمالية المستوردة، في حين رفعت الحكومات في هذه الدول الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج المستوردة اللازمة لإنتاج السلع الاستهلاكية والسلع الترفيهية.

- **ارتفاع معدلات الادخار:** كما كان ارتفاع معدلات الادخار أحد العوامل التي ساهمت في رفع معدلات النمو الاقتصادي في تلك الدول، حيث لجأت إلى إنشاء صناديق التوفير البريدية للعمل على جذب صغار المدخرين حيث لهم الضمانات الكافية على مدخراتهم.
- مرونة سوق العمل: سعت الحكومات في دول التكتل نحو توفير المزيد من الفرص العمل، مما أدى إلى زيادة الطلب على العمل، ومن تم ارتفاع مستويات الأجور والرواتب وارتفاع معدل التوظيف والجدير بالذكر أن معدلات الأجور في هذه الدول اتسمت بالمرونة وفقا للتغيرات في الطلب على العمالة ارتفاعا وانخفاضا، كما عملت على وضع حد أدنى من الأجور.
- **سياسة تشجيع الصادرات:** اتبعت معظم دول التكتل سياسة إحلال محل الواردات وان كانت بدرجات متفاوتة ثم اتجهت هده الدول إلى سياسة تشجيع الصادرات، فقد تبنت هده الدول

أنظمة لتحرير التجارة الخارجية، كما اتبعت سياسات لسعر الصرف محفزة للتصدير، حيث عملت على تخفيض قيمة العملة في بعض الأحيان بغرض دعم نمو الصادرات، أيضا وفرت الحكومات في هذه الدول البنية المؤسساتية الموائمة المصدرين، وكان لسياسة دعم وتشجيع الصادرات أبلغ الأثر في دفع مستوى التقدم التكنولوجي، لان اغلب للمصدرين يعملون في أسواق تتسم بسيادة المنافسة غير الكاملة حيث السيطرة فيها للدول المتفوقة تكنولوجيا

- **دور الاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا الأجنبية:** كان من أسباب النمو الاقتصادي السريع لدول جنوب شرق آسيا التدفق الهائل للتكنولوجيا الاجنبية، اتخذ هذا التدفق صورا متعددة منها:, الحصول تراخيص استيراد السلع الرأسمالية ،ارسال البعثات التدريبية في الخارج، حيث كان المصدر الأساسي لنقل التكنولوجيا هو تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتي وصلت في كثير من الأحيان نحو 35–40٪ من الناتج المحلي الإجمالي. نظرا لأن التقدم الفني لا يمكن قياسها بشكل كمي، بمعنى أنه لا يمكن القول بالتحديد ما هي نسبة التي يجب أن تنمو بها الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج التي تؤدي إلى تحقيق نمو مرتفع والى أي مدى يؤدي التوسع في استخدام نسب عناصر الإنتاج إلى ارتفاع مستوى الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج TFP، فإن لقياس دور التكنولوجيا الناتجة عن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في دول الآسيان استخدم البنك الدولي نموذجا لقياس الإنتاجية الكلية عناصر الإنتاج . [1]

بالرغم مما شهدته دول جنوب شرق آسيا من تقدم اقتصادي تجلى في معدلات النمو الاقتصادي، إلا أن هذا التقدم قد أخفى نواحي كثيرة من الضعف تمثلت في كل من رؤوس الأموال الأجنبية على الأنظمة المصرفية لم تكن مجهزة بدرجة كافية للقيام بدور الوساطة في ما يخص عمليات الإقراض، فضلا عل أسلوب الإدارة المتخلف والممارسات التنظيمية المتعثرة مقارنة بالتنظيمات العالمية. يوجد جزء لاي ستهان به من رؤوس الأموال الأجنبية تسعى بالمضاربة في مجالات العقارات والتشييد مع غياب الإدارة الرشيدة والحوكمة بشكل عام، وبالنظر إل هذه النسبة الكبيرة من التدفقات في رؤوس

[1] أمالإسماعيلجلوس(2019):,تطور مفهوم الميزة التنافسية وفقا لنظريات التجارة الدولية ، الطبعة الأولى ، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.ص138

الأموال الأجنبية التي كانت تتسم بقصر الأجل فقد ترتب على ذلك ارتفاع درجة الانكشاف للمخاطر، بما أدى انهيار قيمة العملة نتيجة اتباع سياسة تحرير سعر الصرف الأسمى اتجاه الدولار.[1]

لكن من خلال المرتكزات المذكورة، استطاعت دول رابطة جنوبشرق آسيا تخطي الأزمة، فلقد حققت دول شرق آسيا معدلات نموا اقتصاديا عالية متواصلة خلال فترة 1965-1990 بقيادة النمور الأربعة والاقتصاديات الثلاث حديثة التصنيع: اندونيسيا ماليزيا وتايلاند، حيث كانت سياسات النمو السليمة عنصرا أساسيا في تحقيق النمو السريع في ظل مناخ مستقر فتح الباب الخواص، فقد رفعت السياسات الهادفة للتكامل النظام المصرفي من مستويات الادخار وجعلتها ميسرة للمدخرين غير التقليديين، كما أدت سياسات التعليم التي ركزت اهتمامها على المدارس الابتدائية والثانوية إلى زيادة المهارات بالنسبة للقوى العاملة بينما أولت السياسات الزراعية عناية للإنتاجية ولم تفرض ضرائب باهظة على الاقتصاد الريفي[2]

فقد جمعت الدول الآسيوية بين النمو المرتفع المستمر والمتواصل والتوزيع العادل للدخل لدرجة كبيرة، في ظل ارتكاز استثماري خاص، وتزايد ثروة راس المال البشري، وذلكفي تخصيص الاستثمارات بشكل جدي لهذا العنصر، بما جعل أغلب دول الرابطة تتسم بأنها ذات العائد المرتفع من تحقيق تراكم راس المال البشري والمادي، فقد استهدفت اللحاق السريع بالتقنية، حيث اعتبرت النظام التنافسي مسألة حيوية لكفاءة للاستثمار، وكذا الارتكاز على مبادرات الكفاءات بحيث يجمع كل من المنافسة/ المنافع ا/لتعاون بين الشركات الخاصة والحكومية وتشجيع آليات التصديرية . .

وفي المطلب الموالي ستتم محاولة محاكاة هذه الجهود، وترجمتها في أرقام كمية محاولة إلى رؤية هذه السياسات المتبعة على الواقع الاقتصادي وآفاقه لدول رابطة جنوب شرق آسيا.

---

(2)أمالإسماعيلجلوس، المرجع السابق، ص ص 144 143.

(2)دراسات لامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ..معجزة شرق اسيا.النمو الاقتصادي والسياسات العامةتقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة.ترجمة عبد الله ناصر السويدي .شيخة سيف الشامسي..مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية الطبعة الأولى ص ص13-18

المطلب الثاني:دول رابطة جنوب شرقّ آسيا في سلاسل القيمة العالميةّ:

1- الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرتكز دول جنوب شرق آسيا التنموي:

تعتبر "الآسيان" من أهم الكيانات التكتلية، وإن كان بداية مؤطرا بجانب سياسي، هدفه الأساسي تحقيق أمان سلمي بالمنطقة كما سبق الذكر[1]، فمع بداية التسعينات، كانت هناك نقلة نوعية في المجال الاقتصادي للتكتل، من حيث الهيكل المؤسسي وكذا العلاقات الدولية الاقتصادية منها والثقافية، حيث باتت الرابطة تضم بلدان لها وزنها الاقتصادي كسنغافورة التي تربعت صدارة أكبر الأقاليم ازدهارا في العلم الثالث سنة 1992، وبهدف الوصول إلى تعريفة جمركية صفر بالمائة،تم التوقيع على منطقة تجارة حرة لدول الآسيان وصولا بعدها إلى إسقاط الحواجز الغير جمركية، وذلك ما يساعد على تفعيل نقطة جذب الاستثمارات الأجنبية، كما أنه في سنة 2000، عرف الجانب التعاوني على جميع الأصعدة بالتركيز على الاقتصادي والسياسي وكذا الأمني تطورا كبيرا بعد عقد أكبر منتدى أمني لقارة آسيابتايلاند[2]، حيث تم تسليط الضوء على الفترة الأكثر حرجا باعتبار الأزمة التي مر بها التكتل في الجدول أسفله:

الجدول رقم 3-1: مؤشر التكتل الاقتصاديلدول رابطة جنوب شرق آسيا في الفترة 1995- 2000

	1995	1996	1997	1998	1999	2000
مؤشر التجارة البينية	100	109.3	117.1	142.0	133.2	158.5

[1] Catherine Figuièreet Laetit,Guilhot(2009) :Economie politique internationale et nouvelles reégulations de mondialisation, L'integration économique r égionale :parangon de la complémentarité entre l'économie internationaleet l'EPI, mai 2009, p3.

[2] Mahboubani Kishor(2017) : Asean dans les années cinquante, https://www.project-syndicate.org , consulte 01/09/2021.

مؤشر الاستثمارات البينية	100	75.5	161.2	81.6	53.1	43.7
مؤشر التكامل	100	92.4	139.2	111.8	93.2	96.6

المصدر: زين الدين حماشي (2011):انعكاسات انشاء التكتلات الاقتصادية الاقليمية على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر–دراسة حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)،رسالة منشورة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر. ص 95.

فقد كانت سنة 2000، متنفس التكتل الاقتصادي لتحقيق الاقلاع الاقتصادي، خاصة في الإطار التعاوني بين الدول الأعضاء، فرغم الانخفاض في قيمة مؤشر التكتل من 100 في سنة 1995، إلى 96.6 في سنة 2000، لكنه يعبر عن قيمة ايجابية، خاصة في ظل الظروف التي قام التكتل فيها وكذا الظروف التي توالت عليه في تلك الفترة.

فتعتبر رابطة جنوب شرق آسيا من أهم التكتلات التي خلقت مكانة تنافسية شبه مستدامة، باعتبار المقومات المواتية والتخطيط الاستراتيجي المحكم، حيث أن مؤشر التكامل الاقتصادي يعبر عن نسبة المبادلات البينة على قيمة الاستثماراتالأجنبية المباشرة، فكلما زادت قيمة المؤشر كان هذا دلالة على تعميق العلاقات البينية ونجاح الخطوة التكتلية، في تعميق مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي، حيثفي مرحلة موالية هذا العمق التكتلي، سينعكس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على نقطة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث إن كانت قيمة المؤشر مرتفعة، فهذا دلالة على الأقل أن المبادلات البينية فعالة، فتعزيز العلاقات والمبادلات البينية سيسمح بأثر ستاتيكي أولي ينعكس على الاستثمار الأمثل للموارد، وكذا فتح باب المنافسة وبداية الاستعداد للانفتاح، وذلك في إعادة هيكلة تدريجية للاقتصاد المحلي واستعداده للمنافسة الخارجية لجني ايجابياتها وتأثيرها في الوجهة الفعالة، بدل الانغلاق والسياسات الحمائية التي تكبد الاقتصاد تكلفة الفرصة البديلة، وعليك فالتكتل بالنسبة لدولاآسيان كان، مدخل فعال لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وان كان الاصلاح المحلي المسبق

وتبني مرتكزات نظرية الاوز الطائر قد سمح ببناء قدرة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج الإطار التكتلي وهذا ما سمح في خطوة موالية بإمكانية الاستفاذة من هذا الأثر الديناميكي واستغلال مزاياهّ، وعليه سيتم تسليط الضوء على نقطة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي كان من أهم الآثار التي ركزت عليها الآسيان.

إذ يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر أنه ذلك الاستثمار الذي ينص على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح إستراتيجية ودائمة، من قبل كيان اقتصادي أجنبي مقيم في البلد المضيف (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) من خلال شركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر[1]، أخذا بعين الاعتبار لاختلاف الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية وكذا الاجتماعية للدول المضيفة التي تدفعها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي ظل دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث البحث عن المصادر واستغلال المزايا النسبية للبلد المضيف وكذا الرغبة في التوسع والنمو والتخفيف من مخاطر السوق الواحد بالاستفادة من تكاليف عوامل الإنتاج ، في ظل الاستفادة من تجنب قيود التجارة الخارجية والاستفادة من السياسات الاقتصادية[2]، وكذا الاستفادة من اقتصاديات الحجم بفعل إنتاجها الضخم[3]و في شق ثالث تلك الآثار الستاتيكية وكذا الديناميكية للتكتل الاقتصادي الإقليمي.

تعزيزا لمعطيات الجدول السابق الخاص بمؤشر التكتل المرتبط بشكل مباشر بالاستثمارات البنية وكذا المستقطبة من خارج التكتل، سيتم تناول الشكل الآتي:

الشكل رقم3-1: التدفق الداخلي للاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول الآسيان ومن خارجها

(مليار دولار)

(1) أحلام فراح (2020): دراسة قياسية لأثر تطور مؤشرات التنمية المستدامة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، ص 63.

(2) نفيسة باحمد (2016): جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق OLI، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، ص15.

(3) أحمد حركاتي(2020): الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية حالة رابطة جنوب شرق آسيا(الآسيان)، مجلة اقتصاد المال والأعمال، 73-84، ص78

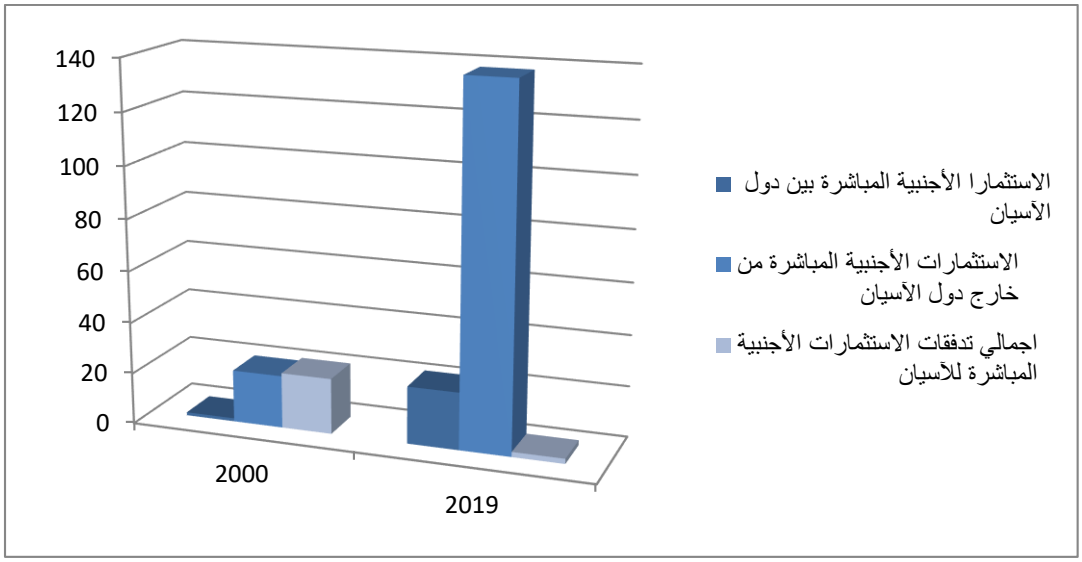

Source:https://www.aseanstats.org/wp-content/uploads/2020/11/ASEAN_Key_Figures_2020.pdf, consulté le 13/12/2021

ما يعكسه الشكل أعلاه، هو تلك الزيادة الملحوظةفيما يخص قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشر في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2019، سواء فيما يخص جانب الاستثمارات الأجنبية المباشرة البينة في إطار التكتل بين دول الرابطة أو تلك المتدفقة من خارج إطار الدول الأعضاء، فكما سبق الإشارة، في العقدين السابقين كانت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للآسيان في اتجاه متزايد، ما يمكن ترجمته في قفزة من 21.8 مليار دولار أمريكي في سنة 2000 إلى 160.6 دولار أمريكي في سنة 2019.فبالفعل لم تقتصر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول خارج الكتلة، بل هناك تطور ملحوظ للنسبة البينية من 10.4%في سنة 2000 إلى 13.9% في سنة 2019، وهذا دليل على الاستفادة من مزايا الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تمكنت من سد ثغرة التكنولوجيا والبنى التحتية بشكل عام، باعتبار المكانة الاقتصادية للدول المستثمرة وما تملكه من مزايا التكنولوجيا والكفاءات المنقولة، كالاتحاد الأوروبي والصين والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما ينعكس على نسبة الاستثمار الأجنبي بشكل عام.

الجدول رقم3-2:تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول CLMV (مليار دولار)

	2015	2016	2017	2018
كمبوديا	1.701	2.280	2.732	3.103
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	1.079	1.076	1.695	1.320
مينمار	2.824	2.989	4.002	3.554
فيتنام	11.800	12.600	14.100	15.500
المجموع الكلي لدول CLMV	17.405	18.945	22.350	23.476
مساهمة دول CLMV في الاستثمارات الأجنبية المباشرة للآسيان	14.7	15.9	15.3	15.2

La source ,https://unctad.org/(consulted, consulé le :13/12/2021

حين يتم التطرق على دول الرابطة المعروفة ب **CLMV**(كمبوديا، جمهورية لاوس الشعبية، ميانمر والفيتنام)، فرغم اعتبار هذه الدول أدنى دخلا وحديثة الانفتاح مقارنة بالدول الأعضاء الأخرى من رابطة جنوب شرق آسيا، والمتمثلة في كل من: كمبوديا وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية ، أيضا مينمار وفيتنام، إلا أنه من الملاحظ ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في CLMV بنسبة 4%في عام 2018 لتصل إلى قيمة 23 مليار دولار، حيث أن أكبر مستفيد في الآسيان بعد سنغافورة وإندونيسيا هي CLMV، إذ استحوذت على 66 بالمائة، وهذا راجع إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات قد حققت توسعا في دول الرابطة،فمثلا تقوم الشركات الصينية وغيرها من الشركات المتعددة الجنسيات الآسيوية بتحويل الإنتاج إلى بلدانCLMV ، وهذا ليس بالأمر العبثي، بل راجع في الأساس لأسباب تتعلق بالتكلفة خاصة،فظل المستثمرون

الآسيويون بمن فيهم المستثمرون في الدول الأعضاء من الرابطة يمثلون المصادر الرئيسية للاستثمار في بلدان CLMV، فكانت الشركات الصينية وكذا الشركات الآسيوية في مقدمة المستثمرين في كمبوديا وشكلوا 51% من تدفقات إلى البلاد في 2017 .

يمكن تعزيز ما سبق ذكره بمثال عن تلك الشركات الصينية، حيث شكلت أكبر مجموعة من المستثمرين في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية أيضا وشكلت ما يقارب 80% من التدفقات في مينمار، وظلت الرابطة أكبر مصدر للاستثمار بنسبة 59% بقيادة شركات مقرها بسنغافورة، وكانت اليابان وجمهورية كوريا ورابطة جنوب شرق آسيا بدورها من المستثمرين الرئيسيين بفيتنام،حيث ساهمت بنسبة63%، أيضا كانت البنى التحتية بما في ذلك البناء وتوليد الكهرباء، أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في جمهورية لاوس الشعبية الديمقراطية في سنة 2018، وكان التمويل والعقارات والتصنيع هي المجالات الرئيسية للاستثمار في كمبوديا، وظل التصنيع هو المتلقي الوحيد والأكبر فيفيتنام، حيث أسهم في نسبة 47 % في البلد، أيضا في مينمار، تواصل المستثمرون المشاركة في جميع القطاعات، من التعدين والتصنيع وكذا الخدمات على ضوء التشابك السابق تتوضح صورة سلاسل القيمة أكثر من خلال تكامل عودي وأفقي بين البلدان الأعضاء للرابطة وكذا بلدان أخرى، بمايعزز جودة الإنتاج وكفاءة الإنتاجية[1].

2. الآسيان وسلاسل القيمة العالمية:

إن التنافس الدولي يمثل المكانة التي تستطيع الدولة من خلالها في إطار الانفتاح، أن تحتل جصة في الأسواق الدولية ، و بالموازات هي تلك القدرة على استدامة ارتفاع معدات نمو الدخل الفردي الحقيقي.[2]، ويعتبر التصدير الانعكاس لجودة المنتجات التي تحجز للدولة مكانة تنافسية، وهذا ما سيتم توضيحه من سلسلة المعطيات المطروحة في الأشكال الآتية:

(1)FDI in services : Focus onHealth care, https://unctad.org/system/files/official-document/unctad_asean_air2019d1.pdf, consulté le :01/01/2020

[2] عمر بالجازية، مرجع سبق ذكره، ص 31

الشكل رقم3-2: وجهة سلة صادرات بروناي دار السلام لسنة 2020-2021

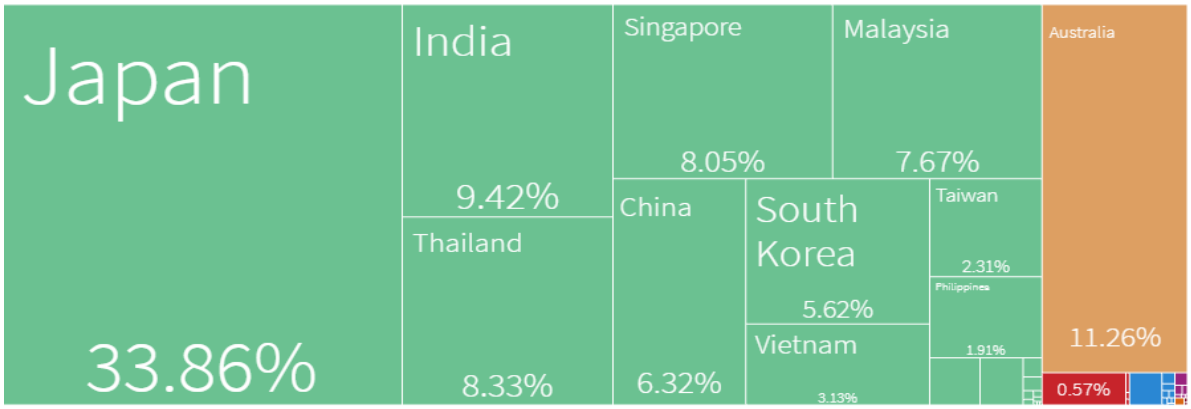

La source : https://atlas.cid.harvard.edu. **consulté**le :12/02/2022.

إن أغلب صادرات بروناي متجهة إلى اليابان بنسبة 33.86%، أيضا الهند بنسبة 9.42%، الصين بنسبة 6.32%، وبتسليط الضوء على دول الرابطة،8.33 % من قيمة الصادرات تتجه إلى تايلاندا، وعلى التوالي نسبة 8.05% تتجه نحو سنغافورة، أيضا 7.67% من صادران بروناي إلى ماليزيا،من تم الفيتنام بنسبة 3.13%، إضافة إلى عدة دول أخرى.

الشكل رقم3-3: وجهة سلة صادرات تايلندا لسنة 2020-2021

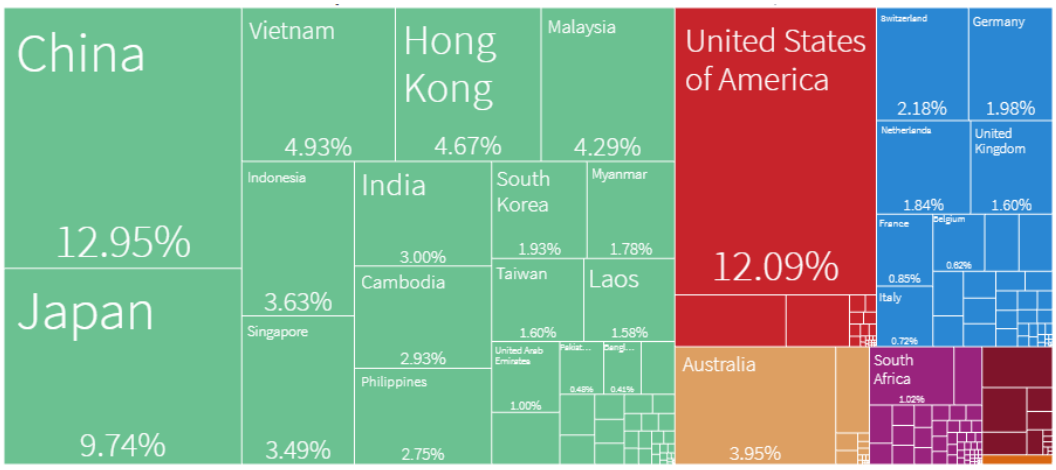

La source:https://atlas.cid.harvard.edu. **consulté**le :12/02/2022

تأخذ الصينأكبر حصة من صادرات دولة تايلاندا بنسبة 12.95% من قيمة صادراتها، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 12.09%، أيضا اليابان بنسبة 9.74%، وعدة دول أخرى، أما بالنسبة لوجهة الصادرات في إطار دول التكتل، فهناك غزارة في التصدير للدول الأعضاء بنسب متقاربة.

الشكل رقم3-4: وجهة سلة صادرات سنغافورة 2020-2021

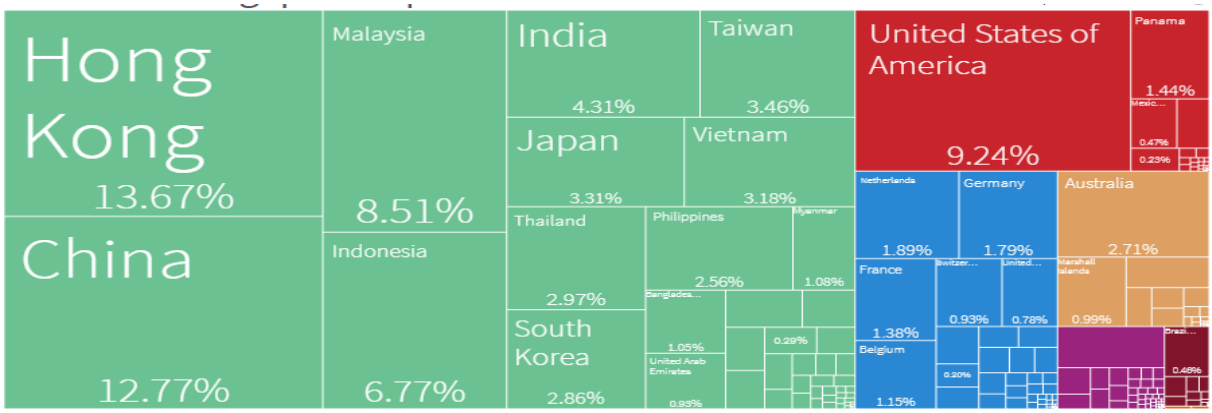

La source : La source : **:**Atlas https://atlas.cid.harvard.edu. **consulté**le :12/02/2022.

أغلب صادرات سنغافورة تتجه نحو مدينة هونغ كونغ بنسبة 13.67%،تليها الصين بنسبة 12.77%، وبالمثل أغلب الصادرات لسنغافورة لا تخلو ا من ارتباط التوجه نحو الدول الأعضاء، حيث اتسم الاقتصاد السنغافوري بالديناميكية الشديدة خلال الثمانينيات والتسعينيات، وتراوح معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي في تلك الفترة بين 7 إلى 8% بعدما وصل إلى الذروة بنسبة 10% سنة 1994.

الشكل رقم3-5 : وجهة صادرات ماليزيا لسنة 2020-2021

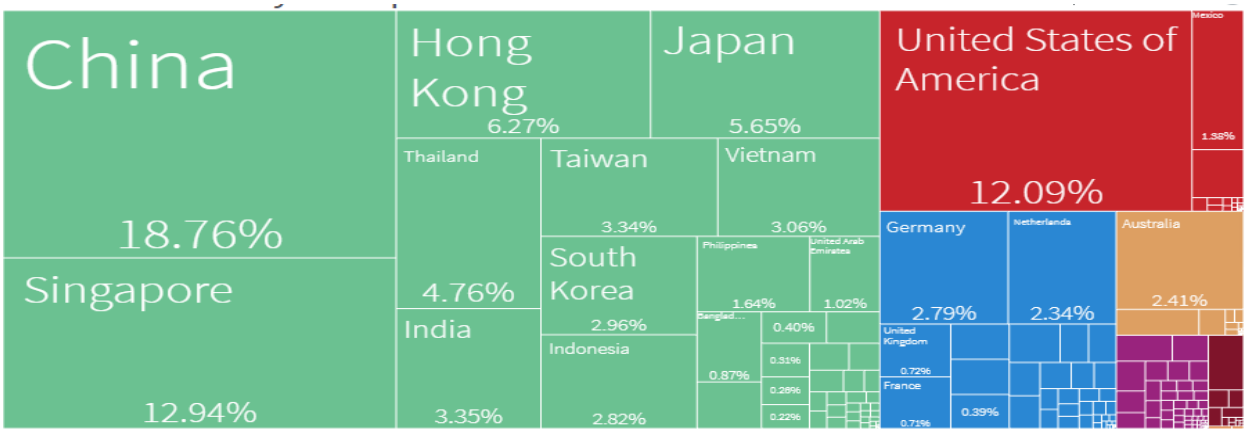

La source :https://atlas.cid.harvard.edu. **consulté**le :12/02/2022.

تتجه صادرات ماليزيا بنسبة 18.76% إلى الصين، وهي نسبة معتبرة، تليها سنغافورة باستحواذ على وجهة الصادرات بنسبة 12.94%، أيضا تتجه صادرات ماليزيا إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان وهونغ كونغ على الترتيب، أيضا ألمانيا بحصة تساوي نسبة 2.79%.

الشكل رقم 3-6: وجهة سلة صادرات الفلبين لسنة2020-2021

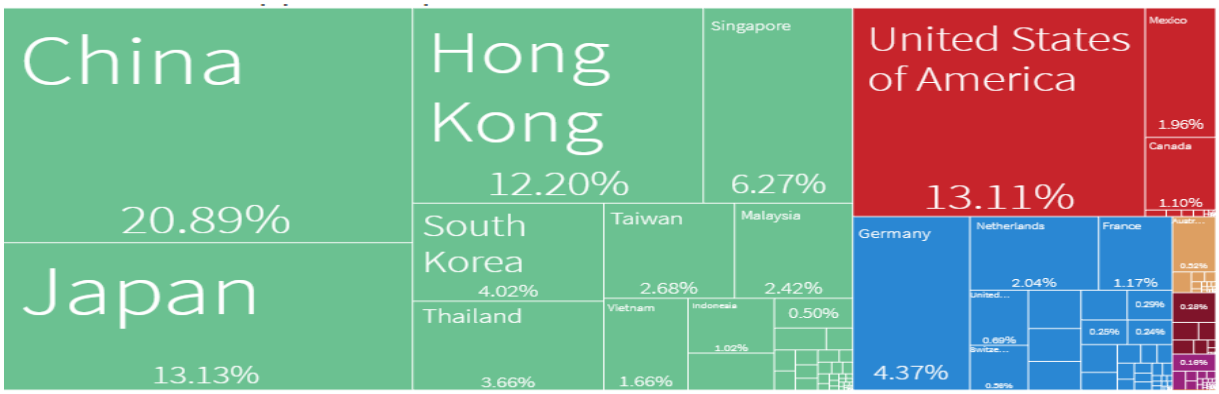

La source :https://atlas.cid.harvard.edu. **consulté**le :12/02/2022لا

تختلف توجهات صادرات الفلبين عن سابق الدول الرابطة المذكورة، فتتربع الصين هرم توجهات الصادرات بنسبة 20.89%، أيضا اليابان بنسبة 13% وعلى التوالي الولايات للمتحدة الأمريكية بنسبة 13.11 %، ايضا بالنسبة للدول الأعضاء كسنغافورة بنسبة 6.27%، وتايلاندا وكذا والفيتنام وعدة دول من رابطة جنوب شرق آسيا.

الشكل رقم3-7: وجهة سلة صادرات إندونيسيا

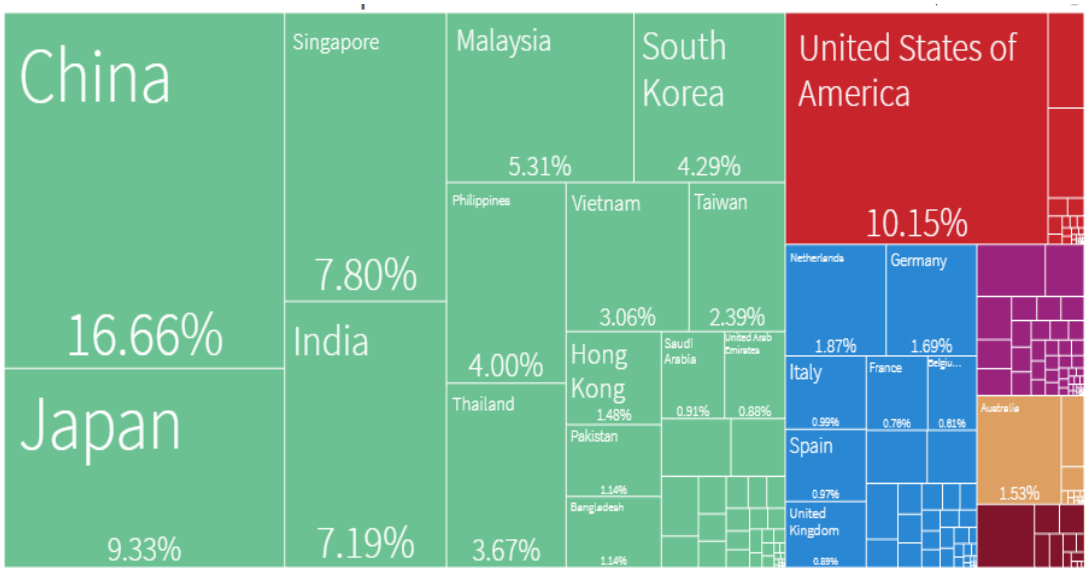

La source :https://atlas.cid.harvard.edu. **consulté**le :12/02/2022

الصين تتصدر وجه الصادرات بنسبة 16.66%، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 10.15%، أيضا لاتخلوا وجهة صادرات إندونيسيا من الشركات البينية بين الدول الأعضاء، وهذا ما هو ملاحظ في كل دول الرابطة،فباعتبار أن دول CLMV كما تم التطرق لها حديثة الانفتاح، تم التركيز على صادرات كل من الدول الستة الباقية،من ماليزيا، سنغافورا، الفلبيين، تايلاند، بروناي، وإندونيسيا.

في إشارة للاستثنائية التي وقعتها الجائحة بداية من سنة 2020، تعتبر هذه النقطة تأكيدا للطرح السابق، في تحليل الشكل التالي:

الشكل رقم3-8: الاستثمار الأجنبي المباشر في دول CLMV

(بالدولار الأمريكي)

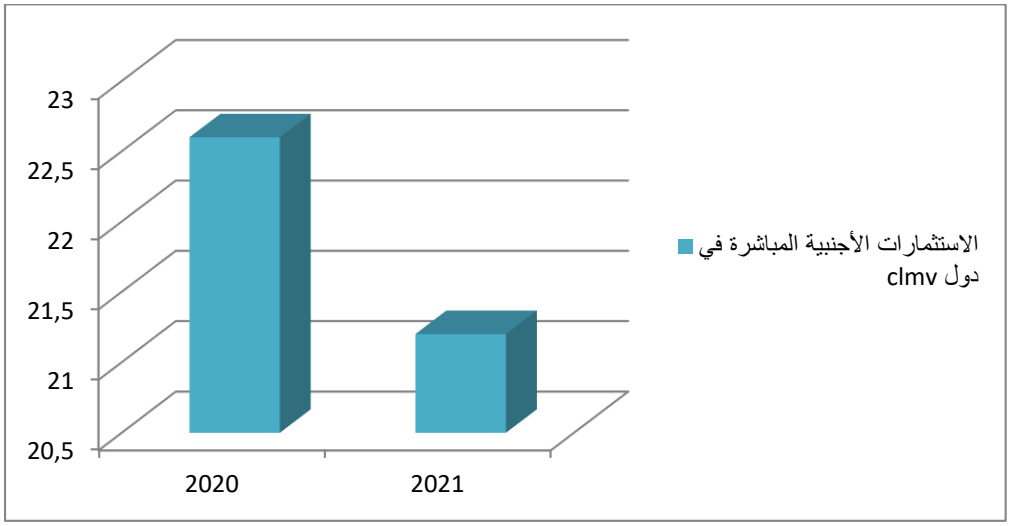

Source ;Asean investment repport 2022, https://asean.org/wp-content/uploads/2022/10/AIR2022-Web-Online-Final-211022.pdf, consulté le 12/12/2022

من الشكل أعلاه يمكن ملاحظة تراجع بسيط فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر في دول CLMV، من 22.6 مليار دولار لسنة 2020 إلى قيمة 21.2 للسنة الموالية، حيث واصلت الشركات متعددة الجنسيات أنشطتها الاستثماريةّ والتمويلية في بلدان الرابطة، لاسيما في مجالات الطاقات المتجددة والصناعة وكذا الهياكل الأساسية.

الشكل رقم3-9:تطور الاستثمار الأجنبي المباشر قبل وبعد الجائحة:

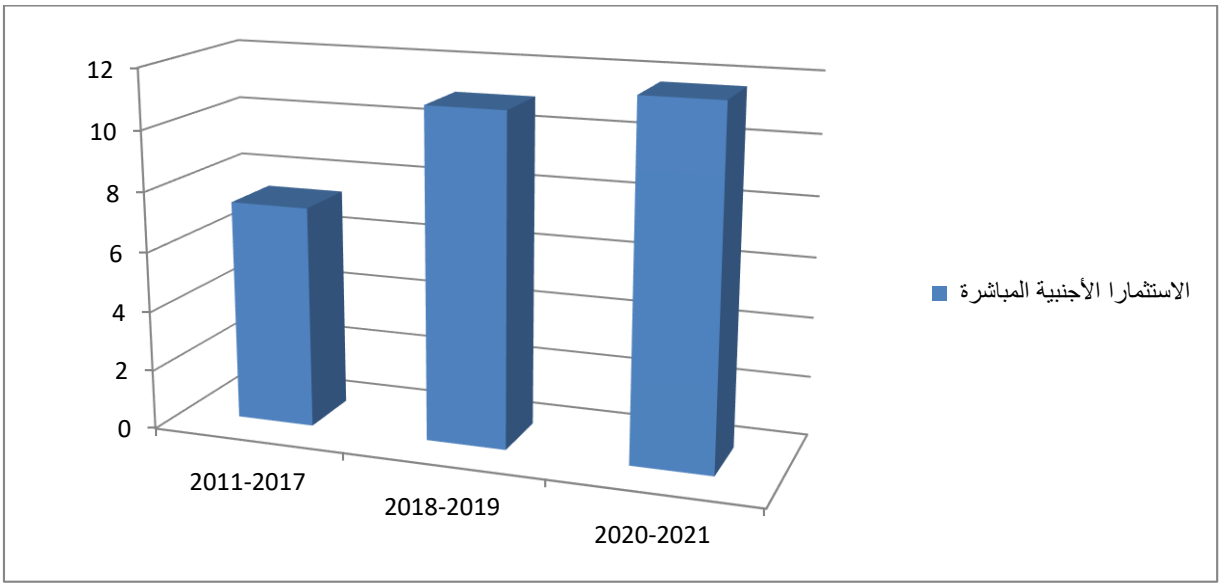

Source : https://asean.org/wp-content/uploads/2022/10/AIR2022-Web-Online-Final-211022.pdf, cosulté le, 13/01/2023

أبرزت أيضا فترة الجائحة قوة العلاقة لدول الرابطة مع كل من اليابان وكوريا الجنوبية والصين، حيث أسفرت قمة الآسيان الخاصة حول جائحة كورونا تدابير رئيسية تم اتخاذها لتعزيز العلاقات، خاصة العلاقات الثنائية وانتقال التجارة من تايلاند إلى سنغافورة ومن الفلبيين إلى تايلاند، وهذا إن دل فإنما يدل على الدور الحاسم للمبادلات التجارية الداخلية داخل رابطةأمم جنوب شرق آسيا[1].

[1]Wasim Ahmed and others(2022) :Understanding the impact of the coronavirus outbreak on economic integration of Asean countries, Asia and global economy

ارتباطا بالنقطة السابقة، لا تزال الآسيان حتى عمق الأزمة، متلقية أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، ولا يزال هذا الأخير مرتكزا للنمو الاقتصادي في المنطقة، أين ارتفعت حصة المنطقة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمتوسط سنوي لما قبل الوباء 7.4 % في الفترة 2011-2017 إلى 11% في الفترة 2018-2019 إلى 11.7% في الفترة 2020-2021، حيث تقدر الزيادة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الآسيان في الفترة 2015-2021 ب 72% بما يوازي قيمة 1.8 مليار دولار، فهذا أكبر دليل على استطاعة المنطقة توطين المنفعة داخليا ونقل التكنولوجيا وتضمينها في حلقة الإنتاج المحلي (نظرية النمو الداخلي)، وخلق سلاسل قيمة إقليمية في إطار النطاق التكتلي بما جعل المستثمر الأجنبي جزءا من المنتج المحلي انتماءا للمنطقة في ظل استفادة متبادلة ومصلحة متوطنة في المنطقة. سيتم التطرق لهذا التواجد في النقطة التالية.

الجدول رقم3-3: أفضل شركات متعددة الجنسيات في الآسيان

	استراليا	الصين	اليابان	جمهورية كورية الشعبية
مجموع االشركات المتعددة الجنسيات في الآسيان	1	65	27	7
الموجودة في الآسيان (متوسط عدد البلدان	4	3	6	7
الصناعات الثلاث الأولى	التعدين والاستخراج	العقارات، الخدمات التجارية، البناء	تجارة الجملة، النقل والتصنيع، الاتصالات	النقل، التصنيع، الإلكترونيات

Source :https://investasean.asean.org/files/upload/ASEAN%20Investment%20Report%202020-2021.pdf, cosulté le :12/12/2022

تنشط في المنطقة أكبر 100 شركة متعددة الجنسيات من البلدان غير الأعضاء في الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، يعمل البعض في الآسيان منذ عقود مثل MNEs استراليا واليابان وجمهورية كوريا الشعبية، أين أضافت للرابطة على الصعيد الاستثماري وزنا ثقيلا، فيما يخص أنشطة التنويع والتوسع، يقع المقر الرئيسي لهذه الشركات في الأغلب في ثلاث بلدان، جمهورية كوريا والصين واليابان كما يبن الجدول أعلاه، حيث أن جمهورية كوريا لديها عمليات في السبع دول من الرابطة، مقارنة مع الصين، التي لديها ثلاثة فقط، وهذا راجع أن تواجد هذه الأخيرة نسبي مقارنة بتواجد كل من الشركات متعددة الجنسيات اليابانية وكذا لكوريا الشعبية، مع الوقت توسعت الشركات متعددة الجنسيات من اليابان وجمهورية كوريا الشعبية إلى المزيد من مناطق الرابطة لإرساء أثر أقوى وبناء أنشطة داخل الأسرة والتداخل، ومع ذلك يبقى عدد الشركات من كوريا الشعبية صغيرا نسبيا.

معظم الشركات متعددة الجنسيات الصينية المستثمرة في رابطة جنوب شرق آسيا، مملوكة من طرف الدولة، ومعظمها يعمل في الأنشطة المتصلة بالعقارات والبناء والبنية التحتية، متأثرين بمبادرة الحزام، تعمل الشركات متعددة الجنسيات اليابانية وكذا من جمهورية كوريا الشعبية بشكل أكبر في الصناعة التحويلية والخدمات، كما تعمل الشركات متعددة الجنسيات الأسترالية أساسا في الصناعات الاستخراجية،[1]وعليه هذا ما سهل على الرابطة ككتلة واحدة التواجد في سلاسل قيمة عالمية، كما تجدر االإشارة إلى برنامج التعاون الإقليمي في مجال البيئة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى رابطة جنوب شرق آسيا، إذ تكتسي خطة التعاون الإقليمي التعاون الإقليمي للشعوب الأصلية أهمية بالنسبة للرابطة بما يزيد المنطقة القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي والتواجد في أنشطة سلسلة القيمة والإنتاج الدولي، فهو بمثابة فرصة للمستثمرين من خلال أكبر سوق في العالم بأكثر من 2.3 مليار ، بما يفتح المجال للمستثمر الأجنبي بإنشاء أنشطة أكثر مرونة في مجال سلاسل القيمة العالمية والاستفادة من شبكات الإنتاج الإقليمية ذات المواقع المختلفة، التي تشمل بلدان رابطة جنوب

(1)https://investasean.asean.org/files/upload/ASEAN%20Investment%20Report%202020-2021.pdf

شرق آسيا والدول الأعضاء في البرنامج الإقليمي للشراكة الاقتصادية، حيث تتناول الأحكام الرئيسية لهذه الشراكة، تحرير وتعزيز التجارة والاستثمار والخدمات فيما بينها

الشكل رقم 3-10: ترتيب الخمس دول المتصدرة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة(لسنة 2005-2010-2019 على التوالي)

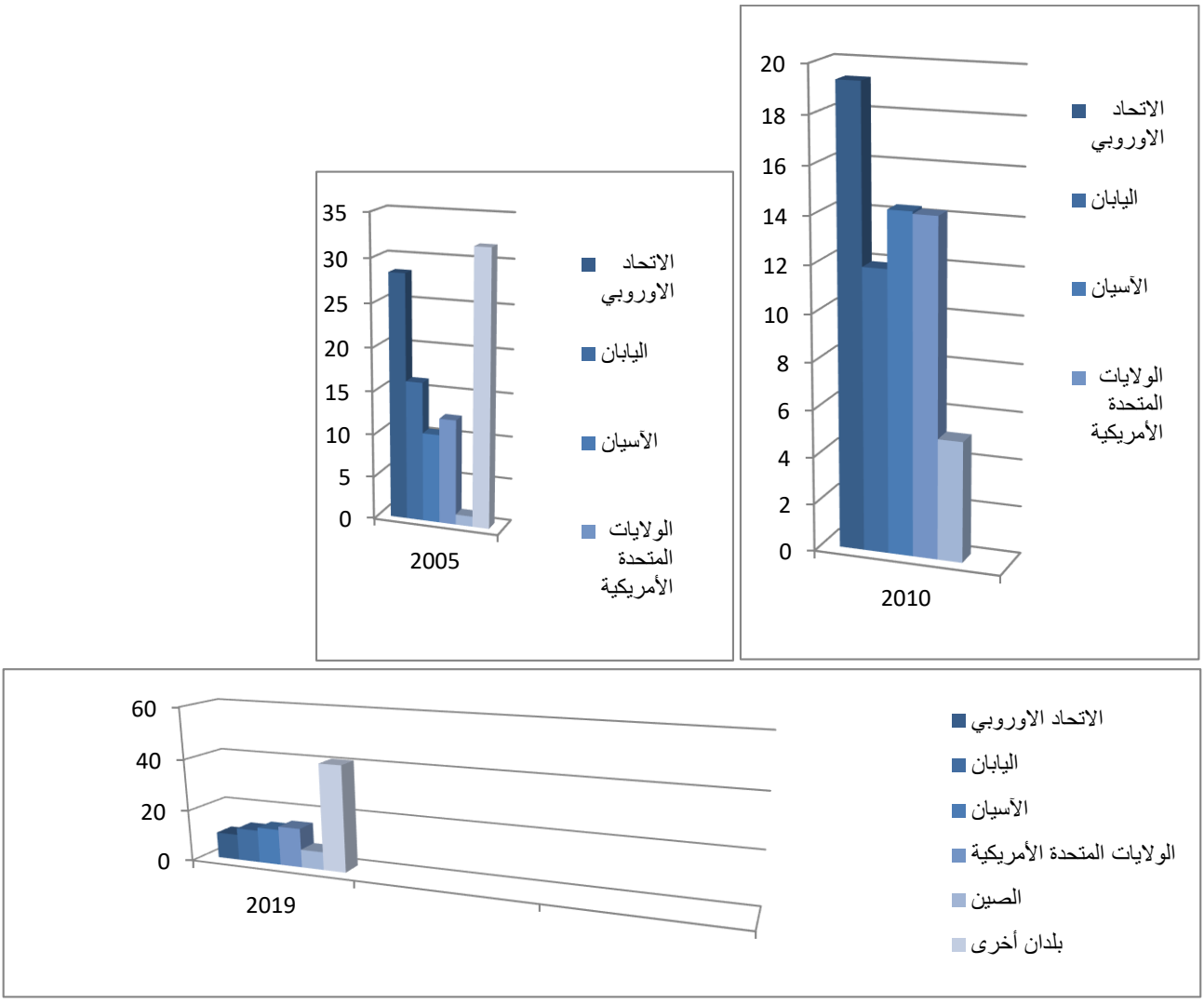

La source: https://www.aseanstats.orgcosulté, consulté le.12/02/2020.

من الشكل أعلاه، يلاحظ أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كما سبق الذكر في ارتفاع مستمر، وبالفعل لم تقتصر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول خارج الكتلة، بل هناك تطور ملحوظ للنسبة البينية من 10.4%في سنة 2005 إلى 13.9% في سنة 2019، وهذا دليل على الاستفادة من مزايا الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تمكنت من سد ثغرة التكنولوجيا والبنى التحتية بشكل عام، باعتبار المكانة الاقتصادية للدول المستثمرة وما تملكه من مزايا التكنولوجيا والكفاءات المنقولة، كالاتحاد الأوروبي والصين والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما ينعكس على نسبة الاستثمار الأجنبي بشكل عام.

3.أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على اللوجيستيك وتوسيع سلاسل القيمة الإنتاجية:

التكامل الإقليمي من خلال المشاريع وكذا الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية، يعتبران من أهم الركائز للتأقلم والاتساق في ظل تغيرات الاقتصاد العالمي، أيضا لابد من الإشارة إلى الاندماج في سلاسل القيمة العالمية وما ينجر عنه من تحولات نموذجية، بالتركيز على التكامل الوظيفي حسب المشاريع، حيث في المقام الأول يبنى التكامل الإقليمي اليوم على أساس التعاون القطاعي، وأوجه التكامل الإقليمي بين الفروع الشركات متعددة الجنسيات أو المشاريع الإقليمية كالبنى التحتية أو المشاريع العابرة للحدود، حيث يستند التعاون القطاعي إلى المشاريع التي تضعها الجهات الفاعلة ذات المصالح المتقاربة من استغلال موارد ومحاربة تصحر أو حماية البيئة ,

إن التكامل من خلال سلاسل القيمة الإقليمية، والتي تعتبر فعلا نقطة جوهرية وثغرة تعثر التكامل الإقليمي في الدول النامية، الحلقة المفقودة في التكامل الإقليمي في هذه الدول، وذلك راجع إلى ضعف السياسة الإقليمية وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، ومن شأن التكامل الإقليمي أن يخلق وفرات الحجم ويكفل تراكم قواعد المنشأ ويحقق الاتساق المطلوب بين اتفاقيات التجارة الحرة

والثنائية بين الشمال والجنوب وكذا الاتفاقيات الثنائية بين دول الجنوب بدورها[1]،(Joshua Aboah).

فمثلا دولة غانا، بتسليط الضوء على الجانب الزاعي، الذي يمكن أن يكون مدخلا فعالا لتحقيق التكامل المستقبلي ومرونة سلة القيمة الزراعية بالتركيز على سلسلة قيمة الكاكاو، فاعتماد غانا والكوت ديفوار لاستراتيجيات التكامل المستقبلية في آن واحد، بامكانها تحقيق تنويع المدخلات من خلال التكامل التعاوني، بما يسفر على أعلى درجات المرونة وهذا ما يضمن التنويع ، والشكل الآتي يوضح هذه النقطة بالنسبة لآسيان:

الشكل رقم3-11: الشركات اللوجيستية الموجود في رابطة جنوب شرق آسيا حسب الموقع المنتمية إليه لسنة 2019

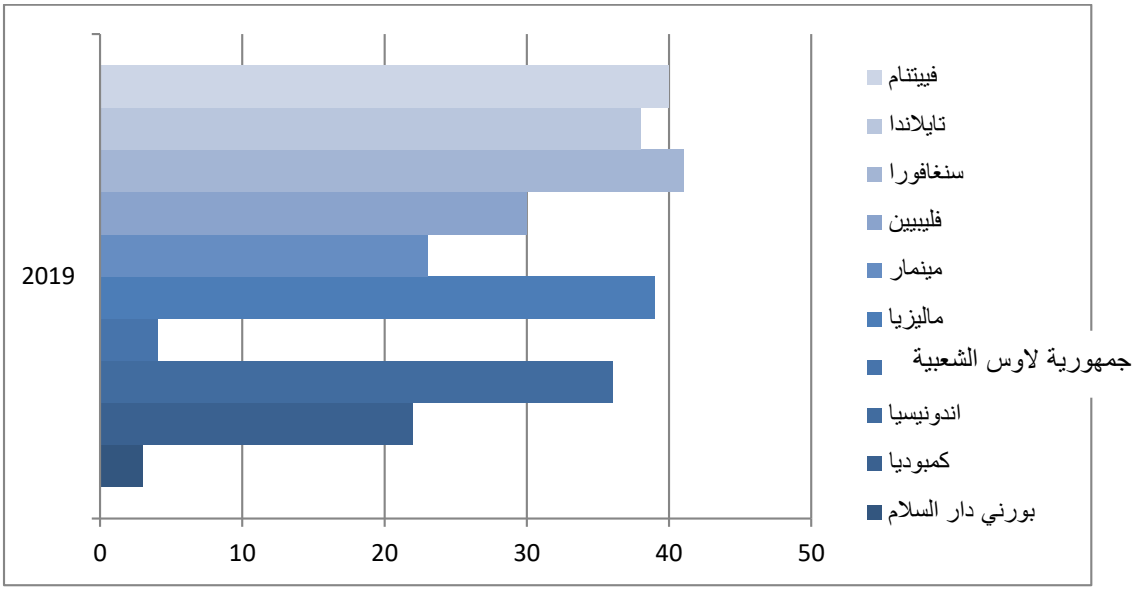

La source :: Asean investment report 2019-FDI in services : Focus onHealth care:https://unctad.org/(consulted, consulté le 12/03/2020..

[1]Philippe, Hugonr (2017(:égionalisme et régionalisation –Limites de jure et r éussites cntrastées, association d économie politique,

من خلال معطيات الشكل السابق، نلاحظ أن أقل عدد للشركات اللوجيستية لا يقل عن 3إلى 4 شركات ومثال عن ذلك كمبوديا، ليصل إلى 41 شركة في سنغافورة، تليها فيتنام بعدد شركات لوجيستية قدر ب 40 شركة، أيضا ماليزيا ب 39شركة تقريبا، تايلاندا ب 38 شركة وهو عدد ليس بالقليل، وهذا ما يفسر التسلسل والسلاسة في علاقات الربط بين دول الرابطة، حيث تعمل الشركات اللوجستية في تايلاند على تقديم الخدمات إلى جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية من خلال الفروع الموجودة بتايلاندا، وكذا من خلال التنسيق مع الشركاء المتواجدين بجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، أيضا بالنسبة للصادرات الرئيسية لبروني دار السلام، فهي ترتبط بشكل أساسي بالصناعة النفطية وغالبا ما يتم التنسيق من خلال التكامل العمودي مع شركات النفط التي لديها أنظمة لوجستية خاصة. .

ولتعزيز تحليل الشكل السابق، يمكن تفسير ما سبقمن حيث عدد الشركات اللوجستية ، أنأغلب الشركات الدولية اللوجستية المتواجدة في رابطة جنوب شرق آسيا، توفر خدمات لوجستية متنوعة تغطي النقل الجوي والبحري وكذا البري، أيضا لا يقتصر وجودها على ماسبق، بل يتعدى ذلك لتوفير حلول لوجستية متكاملة، يتولى تنسيقها مجموع شركاتها الفرعية في الدول الأعضاء للرابطة ، وعلى سبيل المثال:UPS تقدم خدمات الشحن الجوي في خمس دول أعضاء في الرابطة، وعمليات السمسرة في ستة دول منها، أيضا تقدم (DB Schenker) الألمانية لوجستيات الشحن الجوي والبري والبحري، هنالك أيضا شركة (DSV)الدنمركية، والتي بدورها توفر وسائل النقل والتخزين والحلول اللوجستية، إضافة إلى (DHL)الألمانية وبانالبينا السويسرية أين تقدمان حلولا لسلسلة الإمدادات في العديد من الدول الأعضاء في آسيان، كاري للوجستيك يظهر في طرف ثالث (هونغ كونغ والصين) في مجال اللوجستيك وخدمات الشحن والعمليات وحلول اللوجستيك للمنطقة.

حيث أن سنغافورة مقرا لعدد من أكبر خمسين شركة لوجستية، وكانت مدخلا هاما لولوج عدة شركات لوجستية في تأطير حزمة دول الرابطة منها ماليزيا وغيرها من دول الرابطة، بما فتح باب

تزايد الفرص الاستثمارية في مجال اللوجستيك في دول الرابطة ككل.سواء من خلال الشركات الفرعية والفروع ومكاتب الممثلين، بمعدل ستة شركات فرعية على الأقل، حيث تنتمي هذه الشركات إلى أكبر الدول وأكثرها تقدما من الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، هذا لا ينفي وجود عدة شركات لوجستية من دول الرابطة، وعلى سبيل المثال شركة دويتش بوست (deutsche post)الألمانية، على غرار وجود مجموعة أخرى وواسعة النطاق بالمنطقة مثل: (Deutsche bahnHapag–lloyd DB Shenkerlogistcs)...وعليه أغلب الشركات العالمية للنقل والإمداد متواجدة في دول رابطة جنوب شرق آسيا.

لقد حققت دول الآسيان تنسيقا فعالا فيما يخص مجال اللوجستيك، وذلك باعتبار النقاط المذكورة سابقا، وأيضا فيما يخص نقطة التخليص الجمركي، بحكم الآثار المترتبة عن إقامة المنطقة الحرة للتجارة، من حيث الجهود والتنسيقات القائمة بين دول رابطة جنوب شرق آسيا والجدول الآتي يوضح الصورة أكثر:

الشكل رقم3–12: مؤشر آداء الخدمات اللوجستية: كفاءة عملية التخليص الجمركي لدول الآسيان

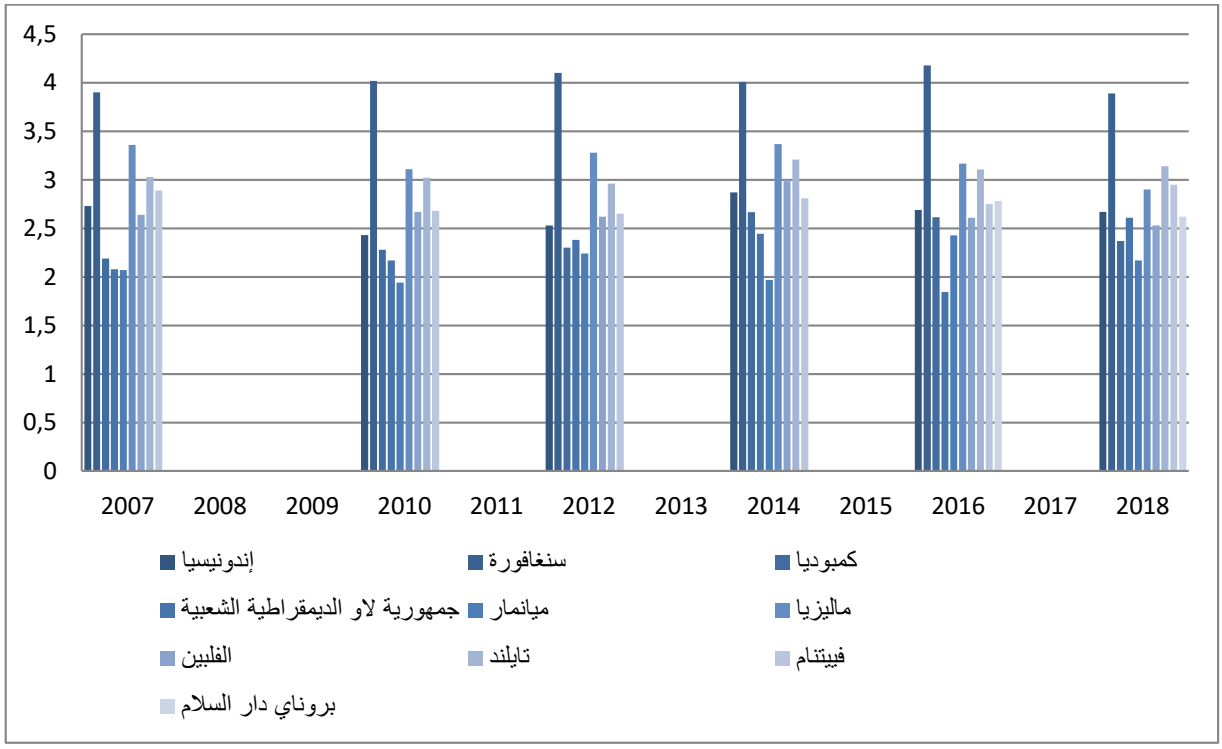

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات موقع البنك الدولي :

https://data.albankaldawli.org, consulté le 12/10/2020

ينحصر مؤشر اللوجستيك والتخليص الجمركي بين قيمتي 1 =قيمة منخفضمة و5= قيمة مرتفعة، وكما هو ملاحظ من الشكل أعلاه، أن كل دول الرابطة تتعدى قيمة مؤشرها 2، وهذا دليل الكفاءة فيما يخص كل من نقطتي اللوجستيك والتخليص الجمركي، حيث تتصدر سنغافورة بقيمة تقريبا 4 فعلا المعطيات المطروحة سابقا.

حيث أن تأثير التكامل الاقتصادي الإقليمي على الارتقاء الاقتصادي في سلاسل القيمة العالمية وكذلك جامعة شرق إفريقيا، والاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي، وكذا جماعة غرب افريقيا في الفترة 2000–2015، أظهرت نتائج الدراسة، أن التكامل الاقتصادي الإقليمي ليس محركا مهما للارتقاء الاقتصادي لأعضائها في سلاسل القيمة العالمي، لكن وان كان ضعيف التأثير في هذه التجمعات الاقتصادية إلا أنه ايجابي التأثير خاصة بتسليط الضوء على نقطة اليد العاملة. فالتكتلات الاقتصادية وإن أثبتت نجاحا في نقل دول التكتل إلى التواجد في سلاسل قيمة عالمية إلا أنا هذا يبقى مرهونا بجهود هذه الدول ككتلة واحدة على خطى تجربة الآسيان التي اتبتت بصمتة.[1]

المطلب الثالث:مزايا التكتل الاقتصادي لرابطة جنوب شرق آسيا كآلية لتحقيق التنمية المستدامة

1– قياس درجة التعقيد الاقتصادي لدول رابطة جنوب شرق آسيا

بداية لابد من تسليط الضوء على مؤشر التعقيد لاقتصادي، فبعد التطرق في الفصل السابق للإطار النظري لمفهوم التعقيد الاقتصادي، لا بد من الخوض في الشق التطبيقي للمفهوم، حيث تعتمد نظرية التعقيد الاقتصادي على فرض أن المنتجات في اقتصاد معين تمثل مقدار المعرفة

[1]Barnabas Olusegun and others (2021) :Regional economic integration and economic upgrading in global value chains :selected cases in Africa, Helyiyon,

المتاحة، فالتعقيد الاقتصادي كمؤشر، يجسد درجة تعقيد وتنوع محفظة الصادرات لبد ما، فيستخدم لتصنيف البلدان حسب مستوى تعقيدها الاقتصادي[1].

فالتعقيد الاقتصاديمقياس المعرفة في المجتمع كما يتم التعبير عنه في المنتجات التي يصنعها. يحسب التعقيد الاقتصادي لبلد ما بناءا على تنوع الصادراتومدى تعقيدها.

باعتبار مؤشر التنويع الاقتصادي يعبر عن عدد أنواع المنتجات المختلفة التي تستطيع الدولة صنعها، ويتطلب إنتاج سلعة ما مجموعة معينة من المعرفة الفنية، وبالتالي فالتنويع الاقتصادي الكلي هو بطريقة أخرى التعبير عن مقدار الدراية الجماعية الموجودة داخل ذلك البلد.وللتطرق لمؤشر العقيد الاقتصادي لابد من الطرقّ أولا لمؤشر الميزة النسبية الذي سيكون جزءا من مؤشري التنويع والقدرة .

حيث تمثل الميزة النسبية RCA ما إذا كان البلد مصدرا لمنتج ما، فحسب تعريف بيلا بلاسا الذي ينص على أن الدولة تكون مصدر فعال لمنتج معين ما إذا كانت تصدر أكثر من حصتها العادلة، أو حصة على الأقل، تساوي حصة إجمالي التجارة العالمية التي يمثلها المنتج أين يكون RCA أكبر من 1.

إن كانت Xcp تمثل صادرات المنتج P حسب البلد C، أين يمكن التعبير عن RCA الذي تملكه الدولة Cفي المنتج P:

$$RCA = \frac{Xcp/\sum cXcp}{\sum pXcp/\sum c\sum pXcp}$$

وعلى هذا الأساس يمكن استخدام هذا المقياس لبناء مصفوفة تربط كل دولة بالمنتجات التي تصنعها،البنود في المصفوفة هي 1 إذا كانت صادرات الدولة c تمثل المنتج ، مع قيمة RCA أكبر من 1،

Mcp هي المصفوفة التي تلخص البلد ماذا يصنع، ويستخدم لبناء حيز المنتج ومقاييس التعقيد الاقتصادي للبلدان والنتجات.

Mcp=**1**

[1] مسيليتي نبيلة (2021): دراسة النمو الاقتصادي على ضوء نظرية التعقيد الاقتصادي لدى دول المينا دراسة تحليلية حالة الجزائر وتونس والأردن، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كلي نقدي ومالي، جامعة مستغانم

$RCAcp \geq 1$ 1

0غير ذلك

انتقالا لمؤشر التنويع باعتبار الطرح السابق، فيعتبر هذا المقياس مقياس لعدد الأنواع المختلفة من المنتجات التي يستطيع بلد ما صنعها، ويتطلب إنتاج سلعة مجموعة محددة من الدراية أو المعرفة الفنية، وبالتالي فالتنويع الكلي للبلد هو طريقة أخرى للتعبير عن مقدار المعرفة الجماعية الموجودة داخل ذلك البلد حيث تمثل الصفوف بلدانا مختلفة وتمثل الأعمدة منتجات مختلفة، عنصر من المصفوفة Mc,p إذا كان البلد C ينتج المنتج P، يمكن قياس التنوع والانتشار في كل مكان ببساطة عن طريق الجمع عبر صفوف أو أعمدة تلك المصفوفة.

$$Kc,0 = \sum_{p} Mc,p$$

أما مؤشر القدرة، تقيس عدد البلدان القادرة على إنتاج وصنع منتج معين بالنظر إلى مصفوفة التنويع وكذا الميزة النسبية حيث تمثل الصفوف بلدانا مختلفة وتمثل الأعمدة منتجات مختلفة، ويمكن قياس الانتشار في كل مكان ببساطة عن طريق الجمع عبر عمود تلك المصفوفة:

$$Kp,0 = \sum_{p} Mcp$$

المعادلات:

إن تم وضع MCP مصفوفة أحادية (1) باعتبار البلد ينتج المنتوج P، وتكون صفرية ماعدا ذلك، على هذا الأساس يتم قياس الوفرة والتنويع من خلال جمع صفوف وأعمدة المصفوفة بالصيغة الآتية:[1]

- C: عدد البلدان المعتبرة؛
- P: عدد المنتجات المعتبرة.

التنويع(1).....$K_{C,0}=\sum P \ MCP$

الوفرة(2).....$K_{P,0}=\sum P \ MCP$

لتوليد قدرات أكبر من المتاح في بلد ما، لا بد من الاعتماد على كل من الوفرة والتنويع كأداة مصححة لبعضهما البعض، وهذا ما يتطلب حساب معدل الوفرة وكذا التنويع.

وصولا لمؤشر التعقيد الاقتصادي، ترتب البلدان على أساس مدى تنوع سلة صادراتها وتعقيدها، حيث أن البلدان التي تضم توعا كبيرا من المعرفة الإنتاجية ولاسيما المتخصصة والمعقدة، قادرة على إنتاج تنوع كبيرا من المنتجات المتطورة، حيث يتبن أن تعقيد صادرات البلد يتنبأ

$$Kc,n = \frac{1}{K_{C,0}} \sum_{P} MCP \ \frac{1}{K_{P,0}} \sum_{C'} M_{C'P} \ K_{C',N-2}$$

$$= \sum_{c'} Kc', n-2 \sum_{p} \frac{Mc'pMcp}{Kc,pKp,0}$$

$$\sum_{c'} Kc', n-2 \ M^{C}c,c$$

[1]Ricardo Housman , Hidalgo and al (2011) :The Atlas of economic comlexity –combridge- centre for international development, Harvard university, https://oec.world/pdf/AtlasOfEconomicComplexity_Part_I.pdf, consulté le :03/04/2023

$$M_{c,c\prime}^{C} = \sum_{P} \frac{McpMc\prime p}{kc,0kp,0}$$

حسب مؤشر المسافة لمخبر هارفارد، فإن مقياس قدرة موقع ما على إدخال منتج مبني على مقياس المسافة، حيث تسعى مسافة المنتج (من 0 إلى 1)، إلى التقاط مدى الإمكانيات المتاحة الحالية للموقع لجعل المنتج مقيسا بمدى ارتباط المنتج بصادراته الحالية، حيث لإمكانية الحكم عن منتج بالنجاح في التواجد السوقي من عدمه، يتطلب الأمر مصطلح المنتج القريب بمسافة أقصر، بما يترجم قدرات ذات الصلة متشابهة اقرب من بعضها البعض (المسافة الأقصر هي الأقرب للصفر والعكس صحيح)، وعليه فالتعقيد الاقتصادي المبني أساسا على تعقيد ونوعية المنتجات، يعتمد على تقارب المعارف التي تسمح بالخوض في التعقيد بفضل توفر نقاط التكنولوجيا التي تساعد على تعميق مبدأ التعقيد وتطوير المنتجات في منحى تراكمي متكامل من تحسين تراكمي على أساس الموجود ، يختصر تكاليف الفرصة البديلة المادية منها والوقتية في ظل ديناميكية التكنولوجيا المتجددة بما يسمح بخلق مفهومين اقتصاديات الحجم و استدامة الحصص السوقية العالمية. [1]

يتبين أن تعقيد صادرات البلد تتنبأ بشدة مستويات الدخل الحالية، أو عندما يتجاوز التعقيد التوقعات لمستوى دخل البلد، من المتوقع أن يشهد البلد نمو أسرعا في المستقبل.

الشكل رقم3-13: قياس علاقة الارتباط بين التعقيد الاقتصاد وتطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

[1]Ricardo Housman , Hidalgo and al (2011) :The Atlas of economic comlexity –combridge- centre for international development, Harvard university, https://oec.world/pdf/AtlasOfEconomicComplexity_Part_I.pdf, consulté le :03/04/2023.

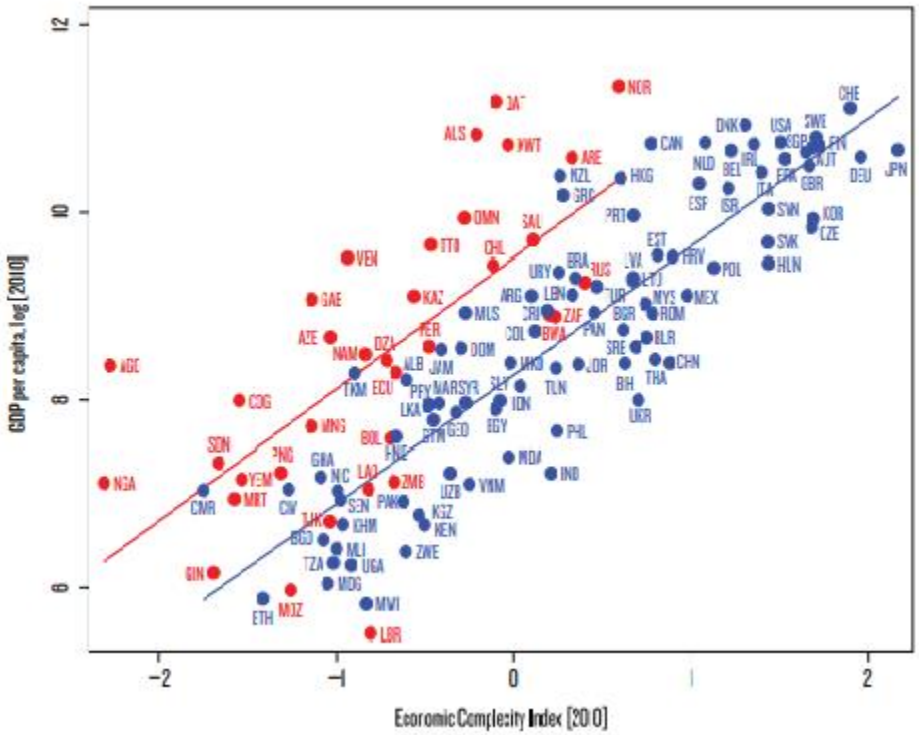

SOURCE : Ricardo Housman , Hidalgo and al (2011) :The Atlas of economic comlexity – combridge- centre for international development, Harvard university, https://oec.world/pdf/AtlasOfEconomicComplexity_Part_I.pdf, consulté le 25/03/2023.

التعقيد الاقتصادي هو جزء من الهيكل الإنتاجي لا محالة، ومن هذا المنطلق هناك علاقة وطيدة بين التعقيد الاقتصادي ونصيب الفرد من الدخل الذي تستطيع البلدان توليده، فكما يوضع الشكل أعلاه العلاقة بين مؤشر التعقيد الاقتصادي و مؤشر نصيب الفرد من الدخل الإجمالي المحلي ل 128 دولة تمت دراستها من طرف مخبر جامعة هارفارد، حيث تم فصل هذه البلدان في دراسة العلاقة بين المتغيرين أخذا بعين الاعتبار كثافة الصادرات من الموارد الطبيعية، حيث يمثل اللون الأحمر البلدان التي تصدر الموارد الطبيعية مثل المعادن والغاز والنفط على الأقل بنسبة 10% من الناتج الإجمالي المحلي، فبالنسبة ل 75 دولة لا تعتمد صادراتها على الموارد الطبيعية والتي تظهر باللون الأزرق، التعقيد الاقتصادي بين علاقة قوية بين المتغيرين وعيه فالتعقيد الاقتصادي يرتبط لحد كبير بالرخاء والرفاهية

في البلاد ، والدول التي لها مقدار من التعقيد الاقتصادي لها فرصة مهمة من السرعة التنموية حتى وإن تملك الموارد الطبيعية بالمقارنة مع دول أخرى تزخر بالموارد الطبيعية[1].

وعليه بناءا على ما سبق، سيتم التطرق لقياس مؤشر التعقيد الاقتصاد لدول رابطة جنوب شرق آسيا أخذا بعين الاعتبار تسلسل الطرح السابق للبحث في العلاقة بين التعقيد الاقتصادي لدول الرابطة ومعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومحاولة تعميق التحليل فيما ينصب في خطوات استدامة التنمية في المنطقة بناءا على خطوات التعقيد الاقتصادي

الشكل3-14: نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي

(مليار دولار)

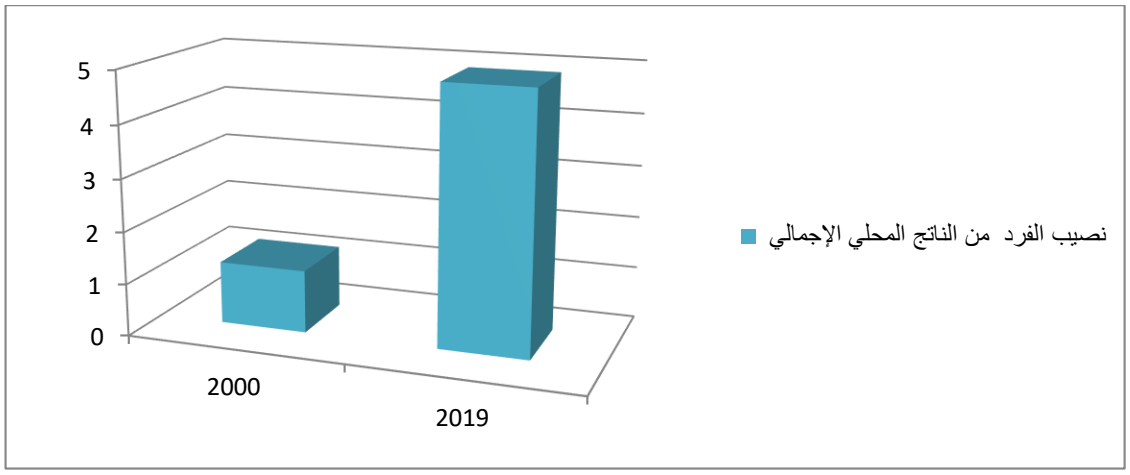

Source : Asean Key figures, 2020, p 40.

من الشكل أعلاه، هناك ارتفاع لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 1.2 مليار دولار لسنة 2000، إلى قيمة 4.83 مليار دولار لسنة 2019، وهذا ما يعكس انتعاش اقتصادي يمكن إسناده إلى التنشيط القطاعي للاقتصاد والاستثمار الأمثل للموارد بفعل الانفتاح السوقي البيني والعالمي في ظل مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال ما وفره من بنى تحتية، نقل التكنولوجيا

[11] Ricardo Housman , Hidalgo and al (2011) :The Atlas of economic comlexity –combridge- centre for international development, Harvard university,https://oec.world/pdf/AtlasOfEconomicComplexity_Part_I.pdf, p27, consulté le 26/03/2023.

وتوطينها والاستفادة من الكفاءات الأجنبية المؤطرة، كل هذا سينعكس على العمل باقتصاديات الحجم والوفورات وديمومة الحلقات الاستثمارية البينية والخارجية، ما انعكس على النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للفرد.

الشكل رقم3-15: مؤشر رأس المال البشري لدول رابطة جنوب شرق آسيا

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:-https://www.aseanstats.org/wp-content/uploads/2020/11/ASEAN_Key_Figures_2020.pdf, consulté le ;06/03/2023 ص، 30.

رأس المال البشري يمثل المعرفة والمهارات والصحة التي يجمعها الناس على مدى حياتهم، هو المحرك الرئيسي للنمو المستدام والحد من الفقر، يرتبط المزيد من رأس المال البشري بزيادة الأرباح الناس، وارتفاع الدخل البلدان، وتماسك أقوى للمجتمعات، مؤشر رأس المال البشري HCI هو مقياس دولي يقيس المكونات الرئيسية لرأس المال البشري عبر الاقتصاديات، تم إطلاقه سنة 2018 كجزء من مشروع رأس المال البشري، إذ يسلط الضوء على كيفية تشكيل النتائج الصحية والتعليمية الحالية لإنتاجية جيل قادم من العمال ويؤكد على أهمية الاستثمارات الحكومية والمجتمعية في رأس المال

البشري. فكلما اقترب المؤشر للواحد عبر عن فعالية جهود الدولة في الاستثمار في رأس المال البشري والعكس صحيح.

بناءا على معطيات الشكل أعلاه،تعتبر كل من بروني دار السلام، سنغافورة وكذا ماليزيا في الفئة العالية جدا في مؤشر التنمية البشرية لسنة 2018، بينما كانت تايلاند في الفئة العليا، أما الست دول الباقية فتعتبر في الفئة المتوسطة، خلال الفترة من 2000 إلى 2018، سجلت جميع مقاييس الدعم الإدارية زيادة في قيمة مؤشر التنمية البشرية، حيث كانت أعلى زيادة في مؤشر التنمية البشرية في كمبوديا بنسبة 22.4% من 0.412 في سنة 2000، إلى 0.518 لسنة 2018، تليها ميانمار بنسبة 36.8% لنفس الفترة، في حين سجلت ادني زيادة بروناي دار السلام وماليزيا بنسبة 3.2 % و10.9% على التوالي.

الشكل رقم3-16: مخرجات موقع أطلس لقياس التعقيد الاقتصادي لدول رابطة جنوب شرق آسيا (جمهورية لاوس الشعبية، كمبوديا وبروناي)

Source:https://oec.world/en/profile/international_organization/association-of-southeast-asian-nations, consulté le 25/04/2023.

الشكل رقم3-17: مخرجات موقع أطلس لقياس التعقيد الاقتصادي لدول رابطة جنوب شرق آسيا (اندونيسيا، الفيتام وفيلبين)

Source:https://oec.world/en/profile/international_organization/association-of-southeast-asian-nation, consulté le 25/04/2023

الشكل رقم3-18: مخرجات موقع أطلس لقياس التعقيد الاقتصادي لدول رابطة جنوب شرق آسيا (اندونيسيا، الفيتام

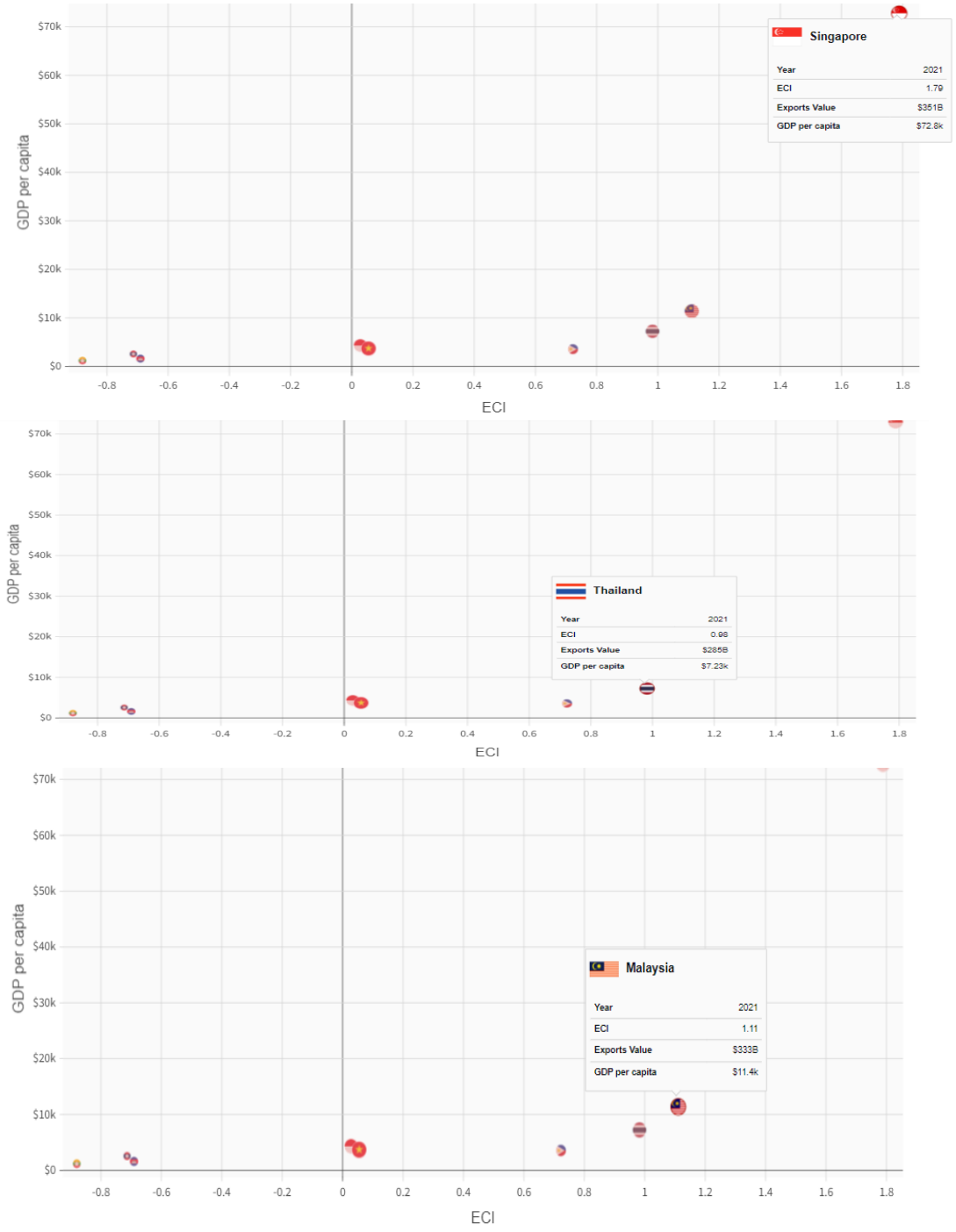

Source :https://oec.world/en/profile/international_organization/association-of-southeast-asian-nations, consulté le 25/04/2023.

يقارن هذا التصور مؤشر التعقيد الاقتصادي (ECI بمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، في سنة 2021 كانت البلدان ذات التعقيد الأعلى التي تنتمي إلى رابطة جنوب شرق آسيا، هي كل من سنغافورة بمعدل تعقيد 1.79 وماليزيا بمعدل 1.11، تلييها كل من تايلاند والفلبين وكذا فيتنام على التوالي بمعدلات تعقيد 0.72،0.98 و 0.054، بالموازاة الدول ذات مؤشر نصيب الفرد من الدخل الإجمالي تعتبر سنغافورة في المرتبة الأولى بقيمة 72.8 ألف دولار ، أيضا بروناي بقيمة 31.7 ألف دولار، ماليزيا بقيمة 11.4 ألف دولار، تليها تايلاند بقيمة 7.23 ألف دولار واندونيسيا بقيمة 4.029 ألف دولار، وباعتبار أن مؤشر تعقيد المنتجات يقيس تنوع وتطور المعرفة الإنتاجية المطلوبة لإنتاج منتج معين ومن خلاله يحدد التعقيد الاقتصادي، حيث كلما اقترب المؤشر إلى 1 يكون التعقيد عاليا، وكلما اقترب إلى 0، انخفض التعقيد الاقتصادي للبد، وفي مقارنة مع ما قبل الجائحة أي سنة 2019:

الجدول رقم3-4: مؤشر التعقيد الاقتصادي لدول رابطة جنوب شرق آسيا لسنة 2019

البلد	مؤشر التعقيد
ماليزيا	1.12
الفلبين	0.95
سنغافورة	2
إندونيسيا	0.02
كمبوديا	-0.50
تايلاند	1.15
مينمار	-1
جمهورية لاوس الشعبية	0.65
فيتنام	0.05

المصد:ر من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع:

atlas.cid.harvard.edu,consulté le 13/12/2020

تتصدر سنغافورة هرم التعقيد بالنسبة لدول الرابطة بقيمة 2 لمؤشر التعقيد، تليها تايلاند بقيمة 1.15، أيضا ماليزيا تستحوذ على قيمة من التعقيد الاقتصادي تقدر ب 1.12، أما بالنسبة لكمبوديا ومينمار فيلاحظ أن المؤشر يأخذ الإشارة السالبة، إلا أنه مقارنة أنه هذه الدول تعتبر من الدول منخفضة الدول وتنتمي إلى دول CVLM من دول الرابطة، فتعتبر قيمة المؤشر إلى حد ما معقولة وتبعث لآفاق ايجابية رغم سلبيتها، نفس المبدأ التحليلي ينطبق على كل من لاوس وفيتنام إذ قيمة مؤشر التعقيد لها على التوالي 0.65 و0.05، باعتبار نفس الملاحظة المنطبقة على كل من كمبوديا ومينمار إذ أن دول CVLM، دول كانت منغلقة مقارنة بالدول الأعضاء الأخرى، فالنسبة تعتبر جد ايجابية.

وكما سبق الإشارة لعلاقة الارتباط بين مؤشر العقيد الاقتصادي ومؤشر نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي، سيتم عرضّ أكبر الدول سرعة للنمو آفاق 2030 :

الجدول رقم 3-5: قائمة الدول المتصدرة مؤشر سرعة النمو الاقتصادي بناءا على مؤشر تعقيدها الاقتصادي

البلد	2030	الترتيب
هنغاريا	7.48	1
كمبوديا	6.14	2
تانزانيا	5.87	3
الصين	5.82	4
اندونيسيا	5.64	5
موزنبيق	5.61	6
فيتنام	5.56	7

مصر	0.55	8
مدغشقر	5.36	9
ماليزيا	5.31	10
الهند	5.19	11
اتيوبيا	5.19	12
جمهورية لاوس الشعبية	5.11	13
طاجاكستان	4.76	14
تايلاند	4.66	15
أزبكستان	4.51	16
ميانمار	4.5	17

المصد:ر من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع:https://atlas.cid.harvard.edu/growth-projections/data, **consulté le :03/10/2023**

وعليه حسب الجدول أعلاه فتتصدر كل من اندونيسيا، كمبوديا، ماليزيا، وفيتنام، **جمهورية لاوس الشعبية**، تايلاند وميانمار قائمة 20 دولة الأسرع نموا من خلال الارتكاز على التعقيد الاقتصادي، وعليه من خلال التكتل الاقتصادي استطاعت هذه الدول أن تنتقل من دول نامية إلى سريعة النمو بل إلى دول ذات درجة من التعقيد الاقتصادي وذات ملاذ للكسب في إطار علاقات شراكة ومناطق التجارةالحرة مع دول متقدمة كما سبق والتطرق في المطلب السابق، وذلك بالارتكاز على الآثار الديناميكية للتكتل الاقتصادي.

الشكل رقم3-19: قياس مؤشر التعقيد الاقتصادي لاقتصاديات دول جنوب شرق آسيا2021

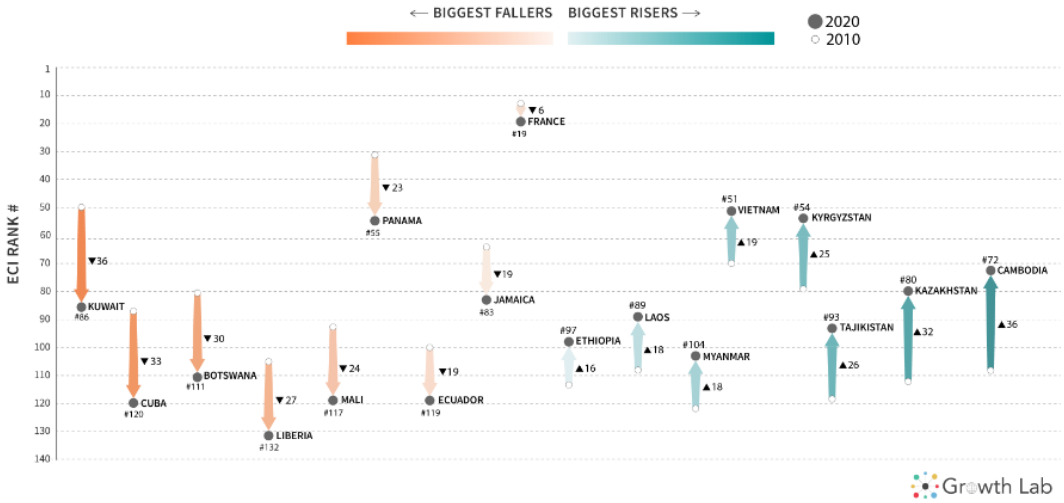

Source :https://atlas.cid.harvard.edu/growth-projections, consulté le 10/03/2023.

بالنظر إلى توقعات النمو لعام 2030، تم تحديد ثلاث أقطاب نمو تحمل العديد من الاقتصاديات الآسيوية بالفعل التعقيد الاقتصادي الضروري لدفع أسرع للنمو الاقتصادي ما يفسر النقطة السابقة، ويجعلها بالفعل الأسرع في العقد المقبل، بقيادة كل من الصين كمبوديا وفيتنام واندونيسيا وماليزيا والهند، وعليه دول الرابطة تتصدر مؤشر سرعة الترتيب في مؤشر التعقيد.

بناءا على سيرورة الطرح السابق فالتنويع في المنتجات مدخل فعال للتنويع القطاعي المستدام، بناءا على مبدأ مؤشر التعقيد، في توضيح أكثر في الشكل أسفله:

الجدول رقم3-6: مساهمة التنويع في سلة صادرات دول الآسيان في زيادة نصيب الفرد من النتاتج المحلي الإجمالي

الدول الأعضاء	عدد المنتجات الجديدة في الفترة 2004-2019	مساهمة المنتجات الجديدة في زيادة نصيب الفردلسنة 2019
ماليزيا	30	$315
الفلبين	27	$29
سنغافورة	17	$1.746
إندونيسيا	17	$26
كمبوديا	34	$161
تايلاند	30	$72
مينمار	35	$25
جمهورية لاوس الشعبية	44	$457
فيتنام	48	$1.55

La source : atlas.cid.harvard.edu, consulté le 10/03/2023.

تحتل فيتنام الصدارة من حيث عدد المنتجات فهي تستغل مبدأ خلق المنتجات على أساس المعرفة المتاحة في طور أولي، لكن مساهمتها في نصيب الفرد تقدر ب 1.55 مليار دولار، وهي نسبة ضئيلةّ مقارنة بالتنويع الذي حدث في المنتجات الجديدة المصدرة وهذا ناتج تدني مؤشر التعقيد نسبيا، وهذا ما يوضحه مثال ماليزيا وتايلاند إذ في الفترة الممتدة بين 2004 و2019، استطاعتا أن يحققا تنويع إنتاجي يتمثل في دخول 30 منتج جديد، لكن مساهمة المنتجات الجديدة في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا تقدر ب 315 دولار، أما تايلاند بنفس عدد المنتجات المساهمة قدرت لسنة 2019 بقيمة 72 دولار، وهنا في إشارة إلى أن أساس هذا الفارق هو قيمة المنتجات المتمثلة في درجة تعقيدها حيث درجة التعقيد الاقتصادي لكلا البلدين فاقت قيمة 1، فيمكن ترجيح هذا

الاختلاف أن ماليزيا استغلت عامل التعقيد من خلال سياساتها أو عدة عوامل أخرى الهيكل الاقتصادي، المناخ الاستثماري...ويمكن توضيح الصورة أكثر في طرح صادرات كل من دولتي سنغافورة وماليزيا من المنتجات الجديدة خلال المدة 2004-2020 حسب درجة تعقيدها

الشكل رقم3-20: درجة تعقيد سلة صادرات سنغافورة 2021

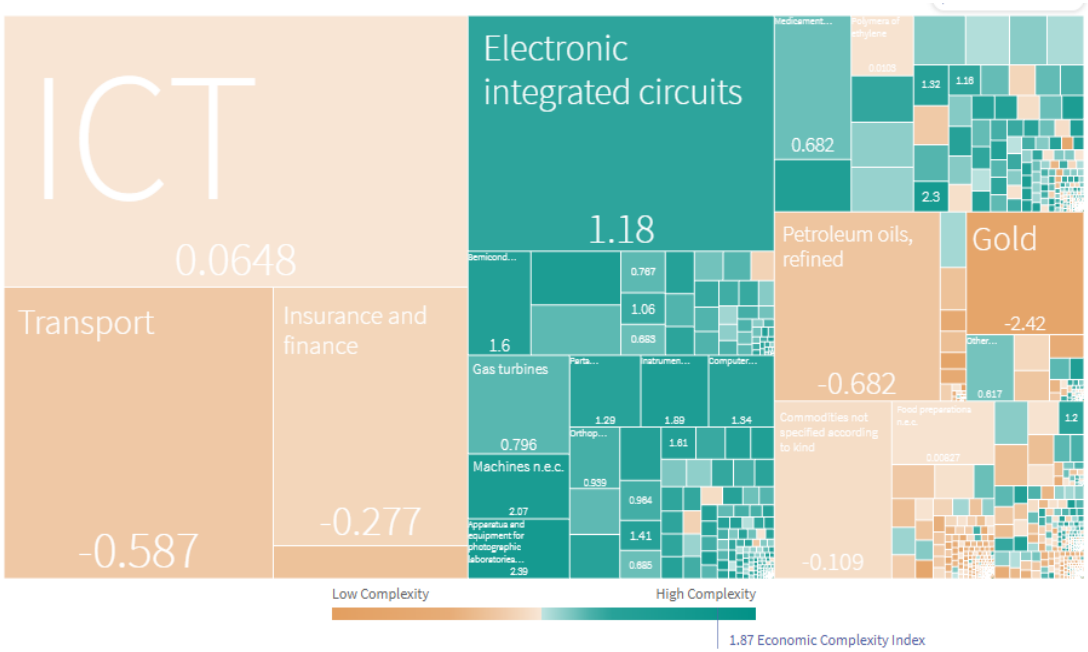

Source :https://atlas.cid.harvard.edu/countries/192/export-complexity

في الشكل اعلاه قياس مدى تعقيد سلة الصادرات فكلما كانت اللون أزق إلى الغامق فهذا دلالة على شدة تعقيد المنتج، وكلما مال اللون للون البني الداكن فدلالة على ضعف مؤشر العقيد، وعليه وحسب سلة صادرات سنغافورة، فهي تميل إلى التعقيد، بتصدر الإلكترونيات، ومنتجات تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والنقل، وهذا ما يترجم قيمة مؤشر التعقيد بالنسبة لسنغافورة.

الشكل رقم3-21: درجة تعقيد سلة صادرات ماليزيا

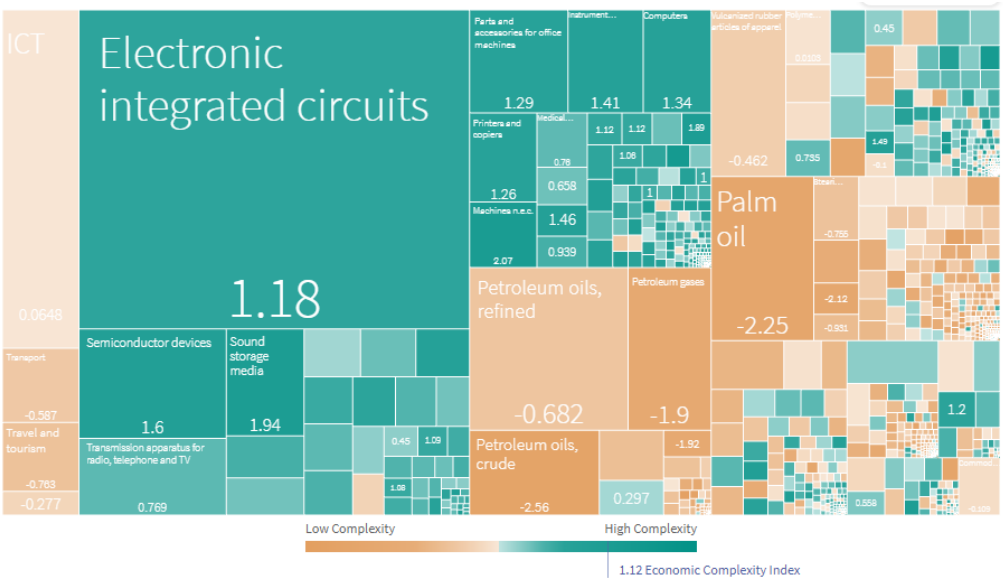

Source ; https://atlas.cid.harvard.edu/countries/192/export-complexity,consulté le 10/03/2023.

وكذلك بالنسبة لماليزيا، فمؤشر تعقيد سلة صادراتها عال، حيث أكثر صاردتها تعقيد تتمثل في الالكترونيات بنسبة تعقيد تبلغ 1.18وكذا الآلات. ارتفعت بخمس درجات خلال الخمس سنوات الأخيرة، فهي تحتل المرتبة 24 من سلم ترتيب الدول الأكثر تعقيدا.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر آلية لديناميكية المؤسسات الناشئة وتوطين التكنولوجيا:

تشهد دول رابطة جنوب شرق آسيا نموا سريعا في عدد المؤسسات الناشئة، في أنشطة تجارية مختلفة، أين حطت العديد من هذه المؤسسات محط التدويل، وهذا راجع بالأساس إلى النجاحات التي خطتها هذه المؤسسات في السوق الإقليمية، حيث أصبحت الآسيان بشكل متزايد نقطة ساخنة للشركات الناشئة حيث شهدت المنطقة نموا سريعا في عدد من الشركات الناشئة عبر مجموعة متزايدة من الأنشطة التجارية من التجارة الإلكترونية، التكنولوجيا المالية ...تضاعف عدد الشركات

الناشئة في رابطة جنوب شرق آسيا بين عامي 2015 إلى 2021 من 652 إلى 1920 ، بما وفر الجانب التمويلي في المنطقة.

الشكل رقم(3-22) : أكبر 100 مؤسسة ناشئة ممولة باستثمارات إقليمية حسب التموقع في دولة الآسيان لسنة 2022:

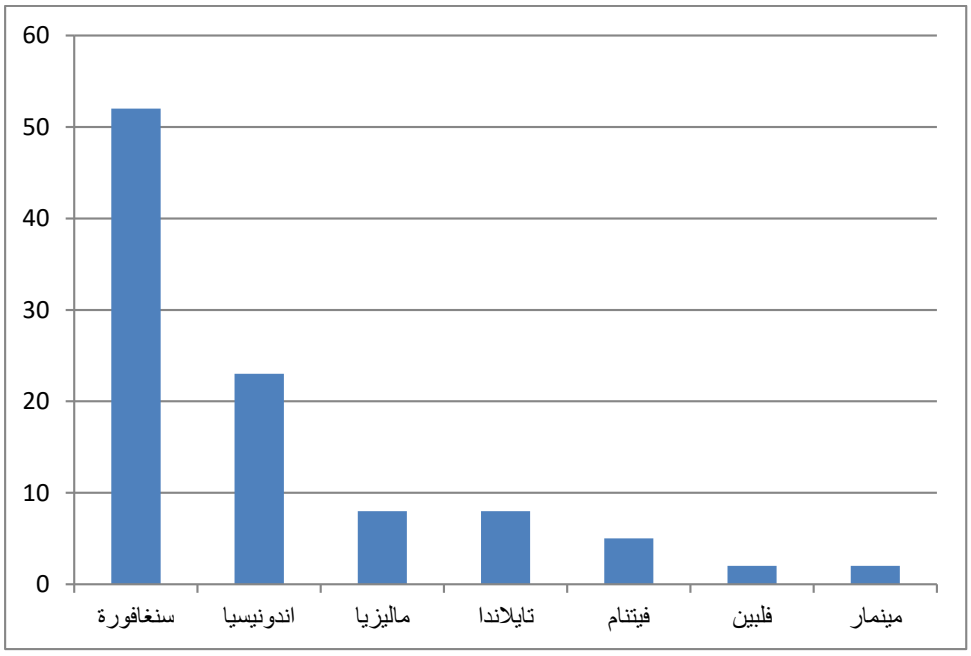

Source : :https://asean.org/wp-content/uploads/2022/10/AIR2022-Web-Online-Final-211022.pdf, consulté 20/05/2023.

يوجد أكثر من نصف عدد المؤسسات الناشئة من أصل المائة الأكثر تمويلا من الشركات الإقليمية في سنغافورة، وما يقارب الربع في إندونيسيا، أما مليزيا فتملك 8 مؤسسات ناشئة بالتساوي مع تايلاند، أيضا فيتنام تستحوذ على 5 مؤسسات ناشئة بعدها بالتساوي كل من فليبين ومينمار بمؤسستين، مع العلم أن هذه المؤسسات ذات فروعبما يسمح بسرعة انتشارها في بلدان الرابطة، بل أنها تمهد لأرضية إنشاء مؤسسات ناشئة في مجالات جديدة أو مكملة، في مسعى مباشر للتدويل والتواجد في السوق العالمية، باعتبارها مرتكز توطين التكنولوجيا المتأتية من الاستثمار الاجنبي المباشر للمنطقة، وكذا مرتكز تصديرها.

وبتسليط الضوء على يونيكورنر أين تعبر المنطقة منتج غزير لإنتاج هذا من الشركات، وقد كانت في سنة 2014 فقط شركتين، إلى 10 شركات في سنة 2018، وصولا إلى 46 شركة في 2021، وذلك مواكبة للاقتصاد الرقمي المزدهر، معظم الشركات من هذا النوع (38 من أصل 46) نشطة في الاستثمار عبر الحدود في بلدان متعددة في المنطقة أبعد من ذلك إنشاء حوالي 28 شركة في الخارج من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر [1]، وشاركت 16 اندماج والشراء عبر الحدود، كما شاركت في عمليات مع الشركات متعددة الجنسيات الأجنبية أو الناشئة، فصارت هذه الشركات مالكة لأصول إستراتيجية (التكنولوجيا) لاستكمال الأصول الموجودة أو التنويع في مجالات أعمال جديدة. حيث تنشط العديد من شركات اليونيكرنر في المنطقة في مجال:

- الاستثمار في الدول الأعضاء ؛
- تمويل الشركات الناشئة ،
- خلق شركات ناشئة أخرى في المنطقة؛
- تشكيل تحالفات وشراكات إستراتيجية مع الشركات الناشئة أو الشركات متعددة الجنسيات للتوسع الرأسي في المنطقة. حيث تستثمر هذه الشركات في المنطقة بما ينعكس على توسيع الأسواق والخدمات وإضافة خطوط التجارية، أيضا تعزيز التكنولوجيا للحصول على أصول إستراتيجية بما يحقق التنويع الاقتصادي في المنطقة. فتسعى الشركات إلى الاستحواذ على المزيد من سلسلة القيمة والخوض أكثر في نطاق التكامل الرأسي.

(1)https://asean.org/wp-content/uploads/2022/10/AIR2022-Web-Online-Final-211022.pdf,p 84.

الشكل رقم(3-23): اليونيكورن في رابطة جنوب شرق آسيا حسب الموقع 2022-2021

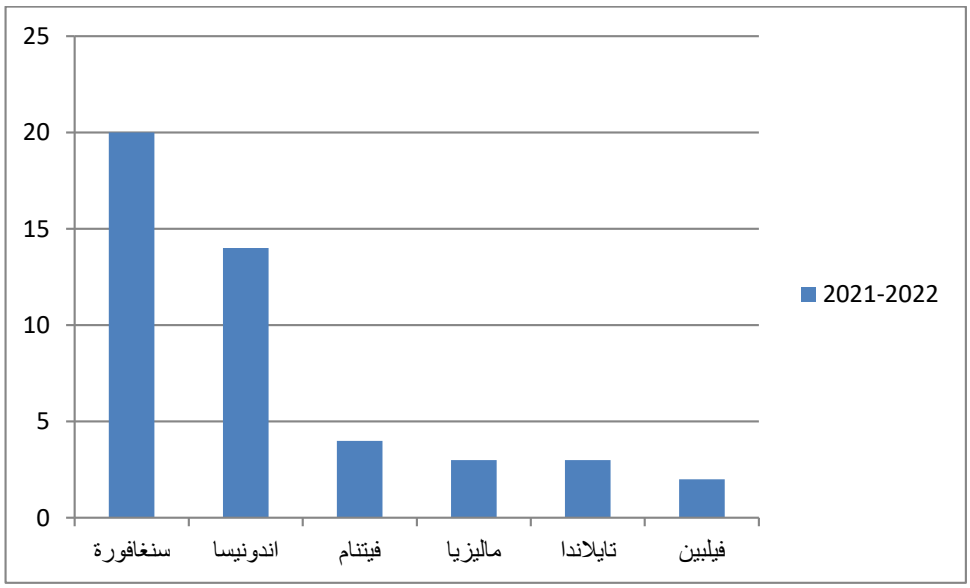

Source :https://asean.org/wp-content/uploads/2022/10/AIR2022-Web-Online-Final-211022.pdf, p95.consulté le 30/02/2023.

تتربع ستغافورة قمة هرم اليونيكورن في الرابطة، بعدد شركات بلغ20 شركة يونيكورن لسنة 2021، تليها اندونيسيا بعدد شركات بلغ لنفس السنة 14 شركة، أيضا الفيتنام قد بلغ عدد شركات اليونيكورن بها 4 شركات، في حين ماليزيا وتايلاندا استحوذتا على 3 شركات يونيكورن، وفي الأخير الفلبين بشركتي يونيكورن.

وعليه تعمل شركات اليونيكورن في الآسيان في ستة مجموعات رئيسية من الصناعات: التمويل والتأمين، التكنولوجيا والاتصالات السلكية واللاسلكية، التجارة الالكترونية، النقل والخدمات اللوجستية وكذا السفر والسياحة

الوفرة النسبية للشركات الناشئة في جنوب شرق آسيا كانت عامل مهم وراء ديناميكية الاستثمار الأجنبي المباشر في الرابطة بما في ذلك الاستثمار داخل المنطقة

فضلا عن تطوير التجارة الإلكترونية ذات الأهمية القصوى لسلاسل القيمة الإقليمية والاستثمار الباحث عن السوق والكفاءة، فهذه الاتفاقية لها إمكانية توفير دفعة لأنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر وسلاسل القيمة العالمية مع تنفيذ تدابير التحرير والتسيير التي يمكن أن يحسن الكفاءة ويخفض تكلفة العمالة بشكل أكبر في المنطقة.

إذ تساهم التكنولوجيا الرقمية في تغيير المشهد المالي في الآسيان، حيث يمكن أن يؤدي ظهور مقدمي خدمات مالية جدد إلى استجابات مختلفة من البنوك التقليدية،حيث أشار تحليل أجرته شركة Ernst and Young analysis 2017ل 45 بنكا رئيسيا إلى ان هنالك أربعة طرق رئيسية يمكن للبنوك من خلالها اللتعامل مع شركات التكنولجيا المالية :

الجدول رقم3-7 : الطرق الأربعة الرئيسية للمشاركة مع شركات التكنولوجيا المالية

الوصف	نموذج المشاركة
تستثمر البنوك رأس مالها في الشركات الناشئة في مجال الاتكنولوجيا المالية على النحو التالي : رأس مال استثماري داخلي مخصص أو أذرع استثمار استراتيجية صناديق رأس مال استثماري مستقل استثمارات في ميزانيتها لعمومية	الاستثمار
تدخل البنوك في انواع من الترتيبات مع شركات التكنولوجيا المالية : Fiاستخدام المنتجات أو المنصات التي طورتها شركة على سبيل امثال بذلك يتعاون مع netech fi rms خدمة استشارية في مجال تكنولوجيا الروبوتية لتقديم خدمات إدارة الاستثمار	التعاون

التعاون كشبكة من أجل تطوير واختيار التقنيات والحلول الجديدة اعداد ترتيبات الاحالة بشكل اساسي في الاقراض من نظير إلى نظير . إنشاء مشترك لمشاريع أو الخدمات التي تم إنشاؤها بشكل مشترك على سبيل المثال : شراكة بنك إحدى شركات تكنولوجيا المالية لإطلاق سوق رقمي.	
تعمل البنوك على تسريع تطوير منتجاتها وخدماتها داخليا	تطوير المنتجات داخليا
يمكن ان يؤدي الحصول على شركة تكنولوجيا المعلومات إلى توسيع البصمة الرقمية للبنك واختصار تطوير اتكنولوجيا الحديثة، عادة ما تكون هذه الإستراتيجية الأقلتفضيلا لدى البنوك، ولكن البنوك العالمية والإقليمية الكبيرة تأخذ حصصا من المنافسين عبر الانترنات	عمليات الانذماج والاستحواذ

Source ::https://asean.org/wp-content/uploads/2022/10/AIR2022-Web-Online-Final-211022.pdf, consulté le 30/02/2023.

تعمل الشركات التكنولوجيا المالية الأجنبية أيضا في الآسيان تستثمر Anr F inancial(الصين) وهي شركة تابعة لمجموعة علي بابا بنشاط في المنطقة استثمرت في شركة المدفوعات التايلاندية ، A SCEND Money في عام2016 وشكلت شراكة إستراتيجية مع emtek group وهي شركة رائدة في مجال الهواتف المحمولة في إندونيسيا استعدادا لإطلاق منصة الدفع عبر الهواتف المحمولة في ذلك البلد، في عام 2017 اشترت Art Financial حصة 45 في المائة من Global Fintech Innovations Inc ، وهي شركة في مجال التكنولوجيا المالية ومقرها الفلبين، بهدف

مشاركة أنظمتها المالية الرقمية مع Mynt لتوسيع المدفوعات عبر الهاتف المحمول في الفلبين، كما اجتذبت شركات التكنولوجيا المالية في الآسيان استثمارات من خلال عملية الاندماج والشراء

في سنة 2019 استحوذت PayU (هولندا) على حصة الأغلبية في Red Dot Payment (سنغافورة) مقابل 65مليون دولار .

حيث تشمل العوامل التي أدت إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

- التحسن في النظام الأيكولوجي لأشباه الموصلات والإلكترونيات؛
- الجهود الحكومية الرامية إلى تعزيز وتيسير الاستثمار بشكل عام،
- الحوافز الاستثمارية،
- الهياكل الأساسية والمرافق الصناعية المتطورة؛
- القرب من العملاء الرئيسيين وإمكانية الوصول إليهم وإلى صناعة الإلكترونيات المتنامية.

وعليه يمكن ملاحظة الارتقاء من الاستثمار البسيط إلى الاستثمار المعقد في ظل ركيزة البنى التحتية التي استطاعت المنطقة خلقها في سيرورة تكتلها من خلال الارتكاز دائما على الاستثمار الأجنبي المباشر.

وعلى هذا الأساس وبناءا على نمط المشاريع القائمة في المنطقة تم حوصلة قيم مؤشر مدى جاهزية دول الآسيان

فيما يخص التكنولوجيا الحدودية:

الجدول رقم3-8: مؤشر التأهب للتكنولوجيا الحدودية لدولة رابطة جنوب شرق آسيا

2019	2015	2010	2008	
0.47	0.49	0.40	0.40	بروناي دار السلام
0.26	0.26	0.1	0.1	كمبوديا

اندونيسيا	0.3	0.3	0.39	0.40
جمهورية لاوس الشعبية	0.06	0.09	0.14	0.19
ماليزيا	0.6	0.6	0.6	0.7
مينمار	0.04	0.01	0.1	0.2
فلبين	0.4	0.5	0.5	0.6
سنغافورة	0.8	0.8	1	1
تايلاند	0.5	0.5	0.5	0.6
فيتنام	0.4	0.4	0.4	0.5

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

https://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx?sCS_ChosenLang=fr, consulté le 30/02/2023.

حيث يعبر المؤشر على مجموعة من المتغيرات الضمنية المتمثلة في تكنولوجيا الاعلام والاتصال، والمهارات(راس المال البشري)، البحث والتطوير، التصنيع(النشاط الصناعي)، الحصول إلى مصادر التمويل، فكلما كان المؤشر قريب لرقم 1 فهذا دليل على الجاهزية العالية، وكلما قرب للصفر كان ذلك دليلا على ضعف الجاهزية، بناءا على معطيات الجدول أعلاه، أغلب دول الرابطة تقريبا قيمة المؤشر فيها تفوق 0.4 مع تراجع دول CLMV نسبيا مع تطور مستمر للمؤشر، حيث سنغافورة وصلت في سنة 2019 إلى قيمة 1، في تصدر دولة سنغافورة مؤشر التعقيد الاقتصادي والترتيب العالمي، وكذا تواجد أكبر عدد من المؤسسات الناشئة وكذا اليونيكورن فيها، أيضا ماليزيا تحتل موضعا ممتازا فيما يخص هذا المؤشر بقيمة 0.7، تليها تايلاند والتي سبق وتم تصنيفها من أسرع الدول نموا بقيمة 0.6. وعليه دول الرابطة في خطى متطاولة في سلم الجاهزية والتأهب للتكنولوجيا

الحدودية، وهذا ما يمكن ترجمته في كسب الاستعدادية من خلال الانفتاح الإقليمي من جهة، والتوجه الانفتاحي للمؤسسات الناشئة كما سبق والتطرق.

وفي نفس الاتجاهالتحليلي، فإن التوطن التكنولوجي في رابطة جنوب آسيا الذي يواكبه التحسن المستمر في معدلات النمو الاقتصادي، سيسمح بالاستغلال المحلي الأمثل لمزايا التكنولوجيا المنقولة، وتحسين نوعية الاستثمارات وكذا الصادرات، حيث يبين الشكل الآتي قيمة الصادرات من التكنولوجيا المتقدمة:

الشكل رقم(3-24): صادرات دول رابطة جنوب شرق آسيا من التكنولوجيا المتقدمة

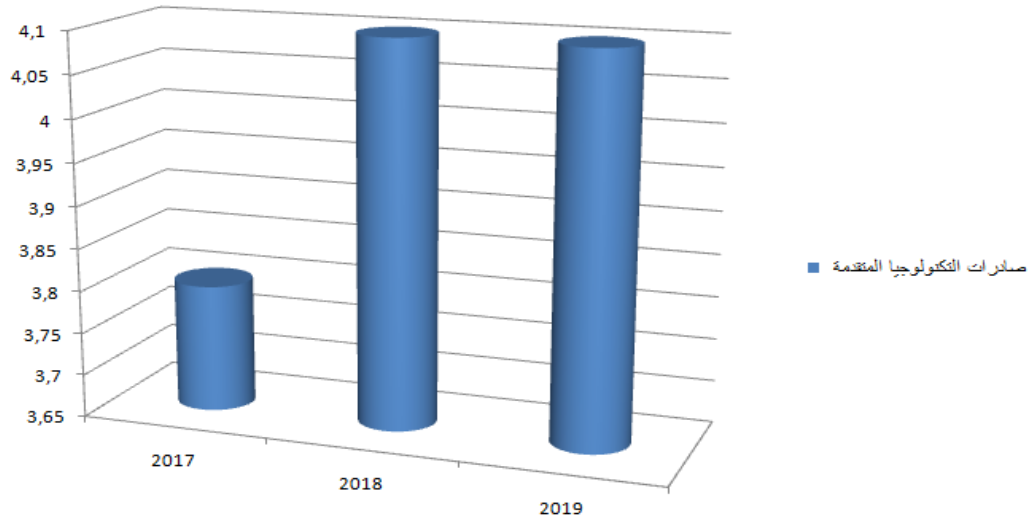

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

https://data.albankaldawli.org, consulté le 11/11/2020

إن نسبة صادرات الآسيان في تزايد نسبي حيث بلغت قيمتها 4.1 مليار دولار سنة 2019، وهذا دلالة على استفادة الرابطة من مزايا الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، حيث يمر النظام البيئي الصاخب للشركات الناشئة في جنوب شرق آسيا بفترة النمو المذهل، إذ ظهرت الآسيان كمنطقة جذب مغرية للاستثمارات الأجنبية وعلى الرغم من تأثير الوباء كان رصيد جذب استثمارات الشركات الناشئة من طرف المنطقة قد بلغ 8.2 مليار دولار أمريكي سنة 2020، فيعزز الاقتصاد الرقمي في المنطقة قطاعا قويا لبدء التشغيل في العديد من أسواقها الأسرع نموا مثل فيتنام وإندونيسيا وتايلاند والفلبين وماليزيا وكذا المركز المالي للمنطقة، إضافة إلى سنغافورة أين تجذب الشركات الناشئة في المنطقة الاستثمار الأجنبي المباشر من جميع أنحاء العالم، في حين تتطلع شركات

التكنولوجيا الأجنبية وأصحاب رؤوس الأموال الاستثمارية الاستفادة من الفرص التجارية التي توفرها السوق الكبيرة.

وعليه خلق مشاريع مبنية على أساس تكنولوجي في ظل تطوير مستمر كلها سينصب على التحسين والتطوير في نوعية المشاريع القائمة والمستقطبة، ما سينعكس على الاهتمام البيئي، في ظل خلق جو تنافسي بديناميكية متزايدة، بما يجعل الجانب البيئي ركيزة خلق الميزة، ويمكن قياس هذه النقطة بحجم انبعاث غاز ثنائي أكسيد الكربون، باعتبار ارتباط الأنشطة الصناعية بالتلوث البيئي، وكما سبق الإشارة مساهمة هذا القطاع بقوة . فيما يلي سيتم التطرق للجانب البيئي بعد الخوض في الجانب الاقتصادي وكذا الاجتماعي من خلال نصيب الفرد من النتاج الاجمالي المحلي وتطوره في دول الرابطة

3- الآسيان بين خطوات التعقيد الاقتصادي وغاية استدامة التنمية

إن التكتل الاقتصادي بالنسبة لمجموعة دول نامية لو كان مسار تنميتها مستقل خارج الإطار التكتلي لكان من الصعب خلق خطوة التعقيد الاقتصادي وتنويع سلة الصادرات، بل الوصول للتواجد في سلاسل قيمة عالمية، وذلك من خلال الاستفادة من الأثر الديناميكي للتكتل الاقتصادي، في إشارة سابقة لاستطاعة الكيان التكتلي الاستفادة من الأثر السبقي (الأثر الستاتيكي)، وذلك من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأبرز أثر ديناميكي استطاعت دول الرابطة اقتناصه من مزايا التكامل الاقتصادي القائم بينها، فنقل الخبرات والمعارف والتكنولوجيا حسب التموقع الأمثل للاستغلال الفعال للموارد البشرية والمادية و كذا الطبيعية على المستوى الإقليمي بين الدول الأعضاء سمح بخلق معرفة إنتاجية أولية مهدت لتوسيع هذه الحلقة بجذب استثمارات خارج الكيان التكتلي، وتوسيع نطاق المعرفة الفني وفتح مسار أسرع لتحقيق التعقيد الاقتصادي، ومن أهم الركائز كما سبق التطرق للمؤسسات الناشئة في دول الرابطة، وكذا مؤسسات اليونيكورن فضلا على مؤسسات في العديد من المجلات التقنية، وهذا بفضل الأرضية الممهدة من المعرفة الفنية المتاحة والمتوطنة بفضل اكتساح المستثمر الأجنبي المنطقة من جهة، واقتناص المستثمر المحلي مزايا الاستثمار الأجنبي وخلق شبكة معرفية لخلق صناعات جديدة

بناءا على هذا الأساس، وهذا ما جعل مؤشر العمالة في الآسيان يتزايد، فالترجيح في هذه النقطة يعود إلى التوليفة الآتية:

- تأهيل لرأس المال البشري المحلي والإقليمي،
- جذب المستثمر الأجنبي؛
- التمكن من توطين التكنولوجيا والبناء على المعرفة الفنية المتأتية من الاستثمارت الأجنبية المباشرة؛
- الإنتقال من مرحلة البحث في علاج البطالة وتوظيف العمالة إلى مرحلة ثالثة وهي خلق المؤسسات الناشئة واليونيكورن.

ومن هذا المنطلق الوصول إلى منطقة الرفاه الاقتصادي في إطار التحول من المنافسة التي تفرض التطوير السلبي للمنتجات انسياقا لمتطلبات المواكبة التنافسية في ظل الديناميكية التكنولوجية التي باتت مرجعية استدامة المكانة التنافسية والانتقال إلى، البحث في معايير توازي منطقة الرفاه المتولدة، من خلال التوجه البيئي كإضافة للميزة التنافسية في إطار هامش الأمان التنافسي الذي تضمنه الإقليمية، فالتحول من المنافسة إلى التكامل والاستثمار الأمثل في نطاق الإقليم المتكتل، وتعزيز هذا النطاق بالتحسين والتطوير الإيجابي في ظل هامش أمان تنافسي يضمنه توسع السوق من المحلي إلى الإقليمي، هذا من جهة وحتى نمط المشاريع في ظل الاعتماد والارتكاز على المؤسسات الناشئة التي تسيرها المادة الرمادية سيكون توجه يضيف لزيادة الرفاه فهناك فرق بين مؤسسات أنشئت للتوظيف وامتصاص البطالة، وبين مؤسسات تعمل على مرتكز التكنولوجيا وتسير بغزارة المادة الرمادية (رأس مال بشري مؤهل) من جهة أخرى.

ولذلك يمكن اعتبار أن الرابطة من مدخل النمو الاقتصادي استطاعت أن تصل إلى البعد البيئي من التنمية المستدامة، بعد ارتكازها غلى البعدين الاقتصادي والاجتماعي في المراحل الأولى، وبناءا على الطرح السابق ارتكازا على المؤسسات الناشئة في المنطقة، والتوجه الايكولوجي

لهذه المؤسسات،ولفهم أهمية الإنفاق على الحد من انبعاثات غاز ثنائي لأكسيد الكربون يمكن مقارنة التكلة المالة والتكلفة الاجتماعية للكربون التي تقيس الضرر التراكمي الناتج عن انبعاث واحد من غاز ثنائي أكسيد الكربون وغيره من الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي، وتتضمن هذه الأضرار التراكمية عوامل مثل الخسائر في القطاع الزراعي نتيجة الاحترار العالمي، والفيضانات الناجمة عن الارتفاع في منسوب البحار، وكذا الدمار الناتج عن اشتداد الأعاصير المدارية وزيادة الحرائق الغابية من جهة أخرى...وفي ضوء الاعتبارات السابقة قدرت إدارة الرئيس اوباما أن التكلفة الاجتماعية ستبلغ 50دولار أمريكيا للطن.[1]

في سنوات الجائحة، قامت بعض الشركات متعددة الجنسيات بترقية مصانعها من خلال تركيب تصنيع متقدم وكذا تكنولوجيات الصناعة لتحسين الكفاءة ، حيث تم الاستثمار فيما يخص البحث والتطوير العلمي ومراكز الامتياز، كما أدى الوباء إلى زيادة استخدام شبكات الإنتاج الإقليمية من قبل الشركات المتعددة الجنسيات للتصدي لتحديات سلسلة التوريد عن طريق تحسين مرافق المصانع أو من خلال التنسيق في استخدام الآلات والمعدات.[2] تعكس نوعية الاستثمارات المتدفقة التي يأخذ يمكن إسنادها إلى مرجعية حصص الاستثمار حسب الأنشطة المستثمر فيها، والتي عادة ما كانت مبنية على الابتكار المنعكس في القطاع ألخدماتي والتأمينات إلى جانب قطاع التصنيع بقوة.

ومن أجل تعزيز ريادة الأعمال والشركات الناشئة في دول الآسيان وقعت جامعة هاندونج العالمية إلى جانب بعثة جمهورية كوريا لدى رابطة جنوب شرق آسيا آسيان وجامعة سوكميونج للنساء مذكرة تفاهم جديدة لإنشاء شبكات بين الجامعات والوزراء في دول الآسيان لبناء قدرة التنمية المستدامة حيث في سنة 2019 بحضور رئيس جامعة هاندونج العالمية وسفير بعثة كوريا الشمالية أتاح فرصة لأجل تطوير في التعليم العالي في دول رابطة جنوب شرق آسيا، أثناء المراسم التزمت

[1] حساب الكرون، التمويل والتنمية
،ديسمبر20،https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2019/12/pdf/gillingham.pdf،ص9.
[2] https://asean.org/wp-content/uploads/2022/10/AIR2022-Web-Online-Final-211022.pdf, consulté le 03/12/2022

المؤسسات الثلاث بالإجراءات الآتية: تدشين مشروعات بحث مشترك مع جامعات ومعاهد آسيان، إفتتاح مراكز تجارية للشركات الناشئة وبرامج تعليمية، استضافة ريادة أعمال آسيان وبرامج الشركات الناشئة ، التعاون من خلال عملية برامج التعليم المشتركة لتعزيز الشركات الناشئة في دول آسيان، أين قررت المؤسسات إنشاء لجنة تعليم الشركات الناشئة بآسيان لكفالة التنفيذ الفعال للبرنامج[1]

الشكل رقم(3-25): انبعاث غاز ثنائي أكسيد الكربون (الكيلو طن) لدول رابطة جنوب شرق آسيا

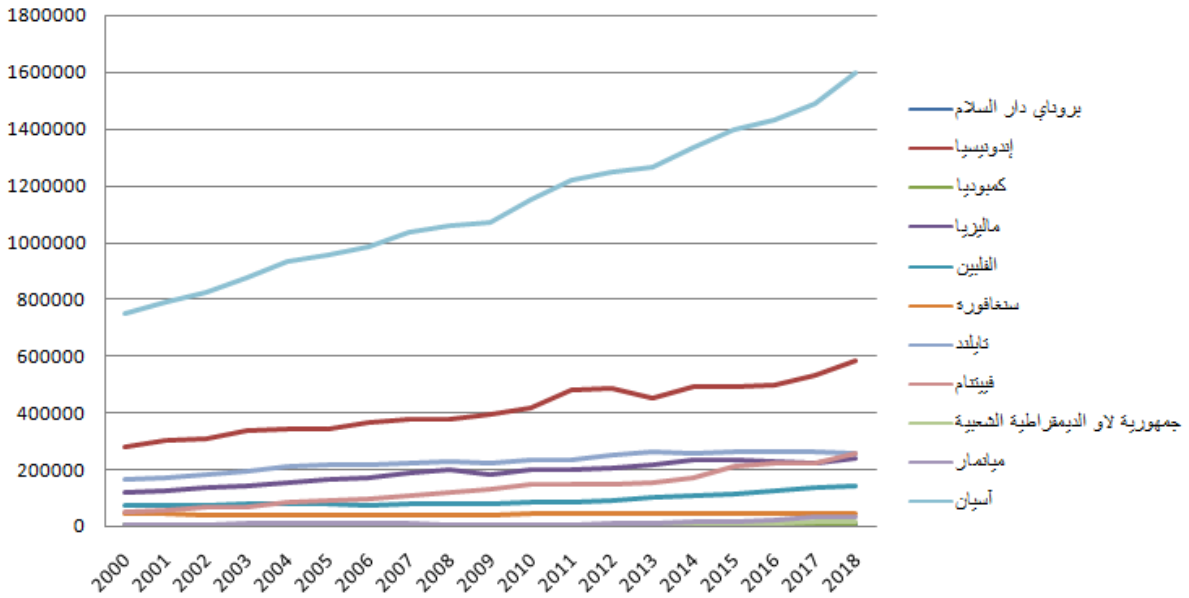

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات البنك الدولي

هناك تزايد نسبي لمعدل إنبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكربون لكنه ليس بتلك الوثيرة مقارنة مع تلك المعدلات الضخمة بتكتلات أخرى وبدول نامية، وهذا يمكن إسناده إلى نوعية المشاريع المعتمدة للنهوض باقتصاد الرابطة واستدامة معدلات نموها، حيث مثلا هناك توجه كبير لاستغلال المورد السكاني باعتبار الارتكاز البارز عليه من طرف السياسات المبني عليها في دول الرابطة باتخاذ ماليزيا خير مثال، واستثمارها رأس الما البشري المحلي ، وباعتبار كما سبق الذكر احترام سياسة

[1] news.un.org/en/?gclid=Cj0KCQjw7PCjBhDwARIsANo7Cgkx7r1BI-sAANAn2PM4xW0smaeN1tnQkfNhb9nybvM7DzKFl7nYXZUaApLQEALw_wcB, cosulté le 12/03/2023.

الرابطة التعامل بمبدأ الانصهار الكياني للدول في إطار مصلحة التكتل، انعكس هذا على نوعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة باحترامها بل واستغلالها هذه النقطة واستثمارها في الصحة تطوير المستشفيات والأدوية والقطاع الصحي بشكل عام، فمثل هذا التوجه سيعتمد على النوعية والجودةواحترام المعايير البيئية على خلاف استنزاف الموارد بخلق مشاريع دون مراعاة الجانب البيئي فقط لسد مثلا ثغرة البطالة، أيضا من منظور تحليلي آخر حسب المعطيات والبيانات المتاحة، فالاستثمار الأمثل للموارد وتفادي الخلق الفوضوي للمشاريع والاستثمارات التي تكبد الاقتصاد تكلفة الفرصة البديلة وهذا ما يخلق جو تنافسي للتسابق لخلق واستدامة الميزة التنافسية والعمل أكثر على الجودة والنوعية.

وللجمع بين الانعكاس الاقتصادي والاجتماعي وكذا البيئي تم اتخاذ منحى كوزانتس سبيلا للاختبار، وهو ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل(3-26): منحنى كوزنتس البيئي لرابطة جنوب شرق آسيا في الفترة (2000-2019)

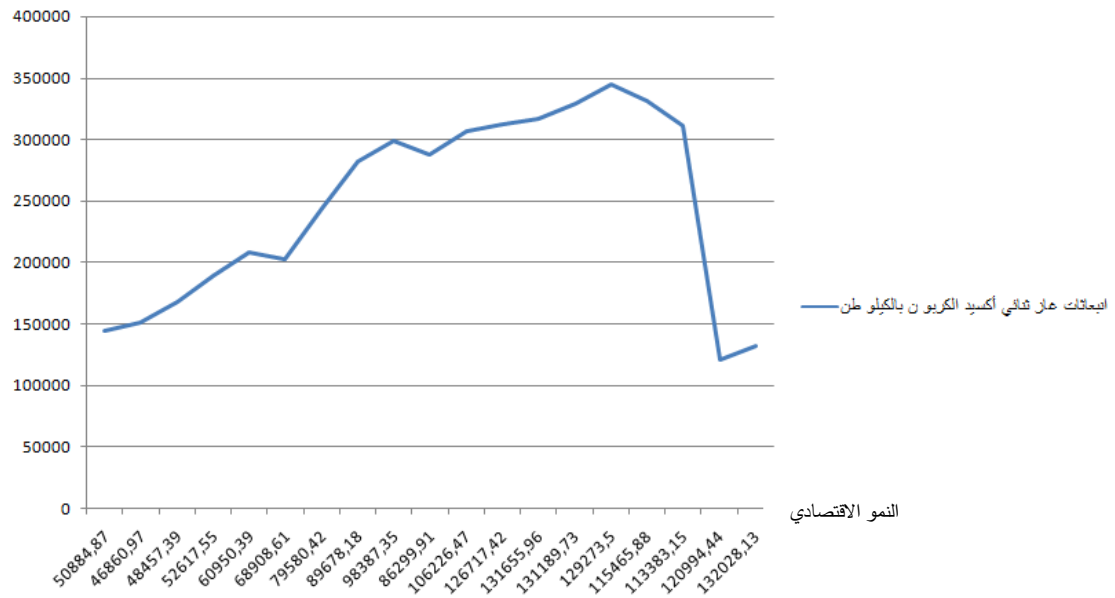

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي :

https://data.albankaldawli.org, consulté le 20/03/2020

إن منحى كوزنتس (فرضية EKC) تترجم العلاقة العكسية بين معدل التلوث و معدل النمو الاقتصادي حرف U مقلوب، أي أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في بادئ الأمر يؤدي إلى التلوث، تكون هنالك علاقة طردية بين الزيادة في معدل النمو الاقتصادي وكذا نسبة التلوث المجسدة في انبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكربون، حيث يترجم ذلك بداية بخلق مشاريع احتياجيه تشبع حاجة الفرد، ففي هذه المرحلة يكون معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي مصاحبا لزيادة انبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكربون ، وفي مرحلة ثانية، ومع تحسن المستوى المعيشي للأفراد، تتغير نوعية المشاريع والاستثمارات القائم، وحتى احتياجات الفرد وتطلعاته، بما يسمح بالوعي لنطاقات أوسع والأخذ بعين الاعتبار الجودة والنوعية، ومراعاة الجانب البيئي، فيكون هناك علاقة عكسية بين انبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكربون ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي[1].

كمثال نموذج TIMS الصيني، وهو نموذج نظام تكنولوجيا الطاقة الذي أنشئ بناءا على نموذج نظام MARKAL EFOM، وتم تطويره خلال فترات تمد مدتها خمس سنوات تمتد من 2010 إلى 2050، بناءا على نظام الطاقة المرجعي الصيني، حيث ينقسم قطاع المباني في الصين ثلاث أجزاء، الحضرية والسكنية الريفية والتجارية، وعليه كان لابد من تحديد استهلاك الطاقة قي هذا القطاع مع مراعاة السياسات الحالية والمحتملة واتجاهات بناء التكنولوجيا. في مراعاة البعد البيئي، حيث تقترح الصين تايمز، استخدام الطاقة في العقود القادمة مع مراعاة تأثير التقدم التقني وتحويل الوقود وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في قطاع البناء[2].

---

[1] فاطمة الزهرة بن زيدان ومحمد راتول (2017): نموذج النمو الاقتصادي والتلوث البيئي اختبار منحنى كوزنتس البيئي (EKC) في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 4، العدد2، ص 14.

[2]Shi Jingcheng, Yin Xiang and Chen Wenying (2014) : The impact of technical progress and fuel switching on building sector's decarbonization in China, Energy Procedia,, p p 1-4

وهذا خير مثال على تجسيد الاستثمار بناء على المور والاحتياج المحلي بالموازاة استشراف السيرورة المستقبلية في مراعاة التطوير المستمر في كبح للثلوت البيئي الموازي للتقدم التقني، وهذه معادلة الإقلاع التنموي الصيني.

الشكل رقم(3-26): التنمية المستدامة من مدخل النمو المستدام

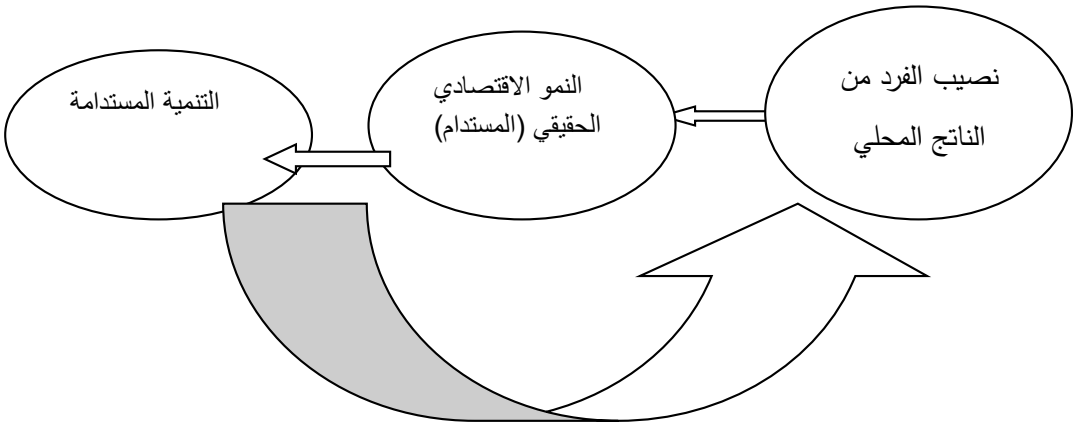

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التحليل السابق

فيمكن اعتبار رابطة جنوب شرق آسيا جسدت المسعى الذي يرمي إليه منحنى كوزنتس، وعليه يمكن اعتبارها في مرحلة مشجعة لاستدامة نموها، وتحقيق تنمية مستدامة مبتغاة، فالتكتل الاقتصادي الإقليمي لدول جنوب شرق آسيا كان ركيزة خلق مقومات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي جعلته دول الرابطة آلية تجسيد أهم متضمنات نظريات النمو الداخلي، بنقل التكنولوجيا وتوطينها في البلد الضيف، بل وتصديرها من جديد باستفادة مزدوجة من الطرفين، أهم بعد لاستدامة التنمية في ظل الدينامكية التكنولوجية الحالية هو البعد التكنولوجي الذي يمكن أن يكون أرضية متينة لتحيق أبعاد التنمية المستدامة الثلاث، حيث استطاعت الآسيان أن تستغل مزايا التكتل، بالارتكاز على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بما يتلاءم ومقوماتها ويخدم متطلباتها وثغرات اقتصادها، وذلك في ظل تشابه الموارد للدول الأعضاء، فاستطاعت تحقيق التنويع الاقتصادي وتحقيق نسبي للتنمية المستدامة في ظل آفاق مستقبلية في طور التنفيذ، فرابطة جنوب شرق آسيا تمكنت من رسم الشكل

المثالي لفرضية منحى كوزنتس البيئي، حيث أنه في مرحلة معينة كانت الزيادة في نصيب الفرد في علاقة طردية مع زيادة انبعاث غاز ثنائي أكسيد الكربون، وفي مرحلة موالية استطاعت دول الرابطة في حزمة انصهار جهود وسياسات ناجعة أن تصل إلى علاقة عكسية بين المؤشرين في شكلمقلوب حرف **U**، وهو أساس الفرضية في علاقة عكسية بين الثلوث وزيادة معدل النموالاقتصادي.

إذ يمكن في الأخير رسم نموذج التنمية المستدامة التي تم السعي لاستنباطه من خلال تقييم تجربة رابطة جنوب شرق آسيا.

الشكل رقم(3-28): نموذج التكتل الاقتصادي لرابطة جنوب شرق آسيا

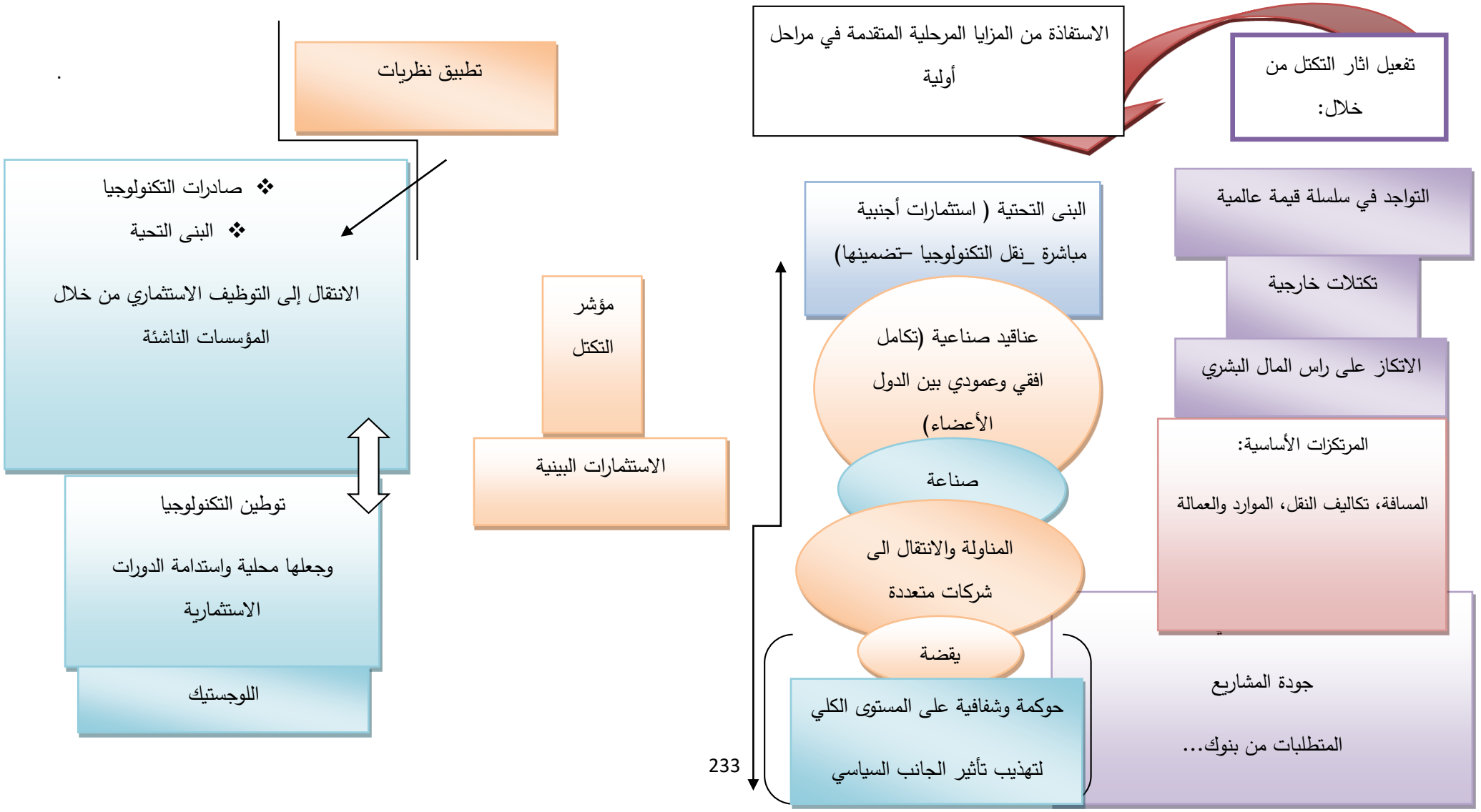

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التحليل السالق

4- تحليل النتائج وبناء نموذج مترجم لخطوات نجاح تجربة الآسيان برؤية من زاوية الاستثناء

بناءا على ما سبق، فالآسيان كتجربة في المجال التكتلي، استطاعت تنميط وخلق معايير جديدة منتقاة من مزايا التكتل الاقتصادي، بما يتلاءم ومتطلبات سد ثغرة تعثراتها التنموية، فإن كانت البداية ذات مرتكز سياسي بحث، إلا أن الكيان التكتلي استطاع حل معادلة استدامة الاستقرار السياسي لا تكون إلا باستكمال قوة تفاوضية تضمنها القوة الاقتصادية، وعليه من أهم النقاط التي اعتمدتها الرابطة :

- التكامل الاقتصادي بمراعاة الانصهار في كيان مندمج مصلحة وأهداف في سيادة واستقلالية إصلاح محلي بما يضيف للمجموعة ككل؛
- تعزيز التكتل بالتواجد المستدام في سلاسل القيمة الدولية تعزيزا لسلاسل القيمة البينية (بين أعضاء الرابطة)؛
- تكملة للفكرة السابقة، مراعاة لفكرة ضرورة التنسيق بين التنمية على المستوى الجزئي والتنمية على المستوى الإقليمي، بالارتكاز على مزايا الانفتاح الإقليمي في إطار التكتل الاقتصادي القائم، كما سبق التطرق فالتوجه لم يقتصر على التصنيع، بل اخذ بعين الاعتبار التكامل إقليمي–وطني، بالتوجه نحو الإصلاح في مجال البنوك، وفعلا تم نقل مجال اليقظة الاقتصادية من المجال الوطني إلى الإقليمي،وهو ما زادااليقظة واقتناص الفرص، وزاد السوق كفاءة واتساعا و قلل من نطاق المنافسة بل أضاف قوى داعمة في ظل انصهار حقيقي للجهود يبن الدول الأعضاء؛
- إستراتيجية وآفاق التواجد في ساحة الاقتصاد الدولي، لكن في صورة تكتل الآسيان على غير انفراد عضوي، بما انعكس حتى في نمط الاستثمار الأجنبي الذي بات يراعي خصوصية السوق الإقليمي ككل ؛

- التوجه لدعم القطاع الخاص، من خلال المؤسسات الناشئة واليونيكورن، في استباق الخطوة بشكل معمم تقريبا لجميع الدول الأعضاء، بالاهتمام برأس المال البشري في تعزيز لفكرة الرؤية الاستثنائية لهذا التوجه التكاملي، حيث أن رأس المال البشري المجهز، استطاع توطين التكنولوجيا المنتقلة من خلال المستثمر الأجنبي وخلق حلقة مستدامة في منحى تطوري للجانب الاستثماري في المنطقة، بما جعلها تفوق مرحلة جذب المستثمر الأجنبي، إلى مرحلة فرض معايير تخدم متطلبات التطور المستمر لسيرورتها التنموية؛
- انعكست النقاط السابقة من البحث في خلق النمو الاقتصادي الحقيقي، إلى ركب سلم السرعة التنميوية من خلال مدخل التعقيد الاقتصادي، بما سمح بالخوض في محطات استدامة التنمية من منطلق وقتي إلى منطلق أبعاد، من خلال مدخل البعد التكنولوجي.
- في الأخير هذا المنهج التنموي المتبع، جعل المنطقة تنقل التكنولوجيا التي تسقف مجوداتها التنموية، فجعلتها مرتكز للمواكبة والكينونة في ساحة المنافسة العالمية.

بناءا على ما سبق ذكره وعلى النموذج المستنبط، هل يمكن محاكاته لبناء تجربة مستقبلية ناجعة للاقتصاد الجزائري؟

المبحث الثاني: واقع وآفاق الاقتصاد الجزائري بين إلزامية الانفتاح وضرورة الاصلاح المحلي

أهم جزئية من هذا البحث يمكن اعتبارهاستكون فيما يلي،حيث أن كل ما تم التطرق إليه في شق نظري وفي تسليط الضوء على مرتكزات نجاح التجربة الآسيوية، سيتم محاولة محاكاته لرسم توجه تكتلي صائب للاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري

1- تشخيصوضعية الاقتصاد الجزائري

إن تعثر الاقتصاد الجزائري كان هشاشة استقلالية التسيير في ظل ما عانت منه في فترات الاستعمار، حيث كانت تكمن في غياب الأطر والخبرات المتخصصة، أين كان المجتمع الجزائري يتكون من 90% من الريفيين، ولذلك تم اختيار السلطة التي كانت تعاني التبعية الاستعمارية بحداثة استقلالها المنهج الاشتراكي، للتخلص من الرأسمالية الاستعمارية ، ووضعت نموذجا تنمويا مبنيا عل أساس نظرية الصناعات المصنعة وذلك في إطار اعتماد النمو اللامتوازن القائم على أساس ارتكاز الدولة على القطاع الأقوى ليكون مركز بعث التأثير على القطاعات الأخرى لتعميم التنمية من خلاله، وكذا نقطة التأميم فيما يخص المؤسسات وتخطيط الاقتصاد الذي كان من الضروريات، استطاعت الدولة الخروج من صورة المتكبد للتكلفة العالية هذا النهج وغطت هذه التكاليف في اعتماد على القروض بضمان من مخزون الغاز الطبيعي كذا اعتماد على صادرات البترول حيث تثاقبت مع ارتفاع أسعارها في أعقاب الصدمة البترولية الأولى سنة 1973.

حيث اعتمدت الدولة ثلاث مخططات تنموية من 1967 إلى 1977، أين قامت الدولة بتأمين القطاعات الإنتاجية الكبرى، في اعتماد كما سبق الذكر على العائدات البترولية كوسيلة تمويلية.

فشل الاقتصاد المخطط سنة 1978 تم وضع مخطط "Valhyd"الذي كان موجها لتطوير قطاع المحروقات والصناعات المرتبطة بالغاز والبترول عن طريق استثمارات ثقيلة، لكن الجزائر أصبحت اقتصاد ريعي تام أحادي التصدير، فمن خلال اعتماد هذا المخطط بدا وضحا التدهور الاقتصادي الذي انعكس عل المستوى المعيشي، وهذا راجع بدرجة أولى كما سبق الذكر للاعتماد الكلي والأحادي على الصادرات البترولية، ومن جهة أخرى التبعية التمويلية الخارجية وكذا الاستيراد المرتبط بالمواد الغذائية. لجأت الدولة الجزائرية إلى اقتراض من البنوك

الأجنبية ودخلت في متاهة المديونية، أين تم الغاء البرنامج بهدف تسديد الديون،بما انعكس سلبا على القدرات الإنتاجية بالموازاة خلق شيئا من الوفرة المالية للخروج من الاختناق الذي فرضته الديون الخارجية، سرعان ما انخفضت أسعار البترول سنة 1983 وحدثت الصدمة البترولية سنة 1986، ما أدى إلى تفاقم أزمة المديونية، وجعل الدولة تعجز عن سداد الدين بل اللجوء للاستدانة من أجل سداد خدمة الدين، وهذا ما جعل الدولة تأخذ منحى الإفلاس، بما انعكس عل وضع البلاد في كل المجالات خاصة الاجتماعية منها، فقد تأثر المستوى المعيشي بشكل كبير باعتباره صورة للوضع الاقتصادي.

عدم قدرة الدولة على سدادا الدين وفي ظل الصدمة البترولية الثالثة خلال الفترة 1988-1993، لم تتمكن الدولة من وضع الإصلاحات الجديدة ومع القانون الأساسي لسنة 1995 توقفت الدولة عن كونها الراعي الاجتماعي وبدأت في فك ارتباطها الاستثماري وتقليص حجم مؤسساتها العمومية.

وسنة 1994، وجدت الدولة الجزائرية نفسها مجبرة عل إعادة جدولة الديون ومجبرةعلى قبول برنامج التعديل الهيكلي المقترح من صندوق النقد الدولي، الذي وضع شرط ضرورة التوجه الانفتاحي وتحرير التجارة والخصخصة بالنسبة للبنوك والمؤسسات، وذلك استهدافا لرفع إنتاجية المؤسسات خارج المحروقات وكذا تحقيق التنويع التصديري، ولكن زاد معدل البطالة والتدهور المعيشي بسبب زوال الجهاز الإنتاجي وكذا الخصخصة بسبب فك الدولة ارتباطها بالاستثمارات وتسريحها عدد كبير من العمال.[1]

لجأت الدولة لوضع مخطط ثلاثي سنة 2001 لدعم الانطلاقة الاقتصادية إلا أن النتائج لم تكن بمستوى التطلعات. وفي إطار الانفتاح الاقتصادي والاندماج العالمي أمضت الجزائر اتفاق مع الاتحاد الأوروبي سنة 2002 في إطار الشراكة الأورومتوسطية، و الخوض في

[1] إيمان شليحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 334 337.

مفاوضات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة بالإضافة إلى انضمامها لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبر سنة 2009.

سعت الجزائر للنهوض من جديد ولجأت لرفع النفقات العمومية بدعم من المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية، وذلك من خلال رباعي تكميلي سنة 2005 ومخطط تكميلي سنة 2007-2009 بهدف الاستفادة من الموارد الضخمة للمحروقات ، لكن الوفرة المالية تؤدي إل تكرار الخطا وخير دليل هي نسبة الواردات الغذائية منها التي بلغت 35 بالمائة من إجمالي الاستثمار في الأشغال الكبرى...فيبقى الاتفاق الأورومتوسطي ملجأ استقرار نسبي للسوق المحلية من السلع الاستهلاكية والزراعية التي لا علاقة لها بتشجيع الإنتاج المحلي وهو المطلوب.

حيث كانت سياسة الانفتاح للاقتصاد الجزائري بدات سنة 1991 1حيث وافقت نهاية برنامج الإصلاح الهيكلي سنة 1998، والعودة على التوازنات الكلية والمالية، ما ساعد على وضع أجندةلتحسين المحددات الهيكلية للاندماج في الاقتصاد العالمي. أين اقتنعت السلطات الجزائرية منذ 2000 قناعة تامة بضرورة الانفتاح تزامنا مع ارتفاع أسعار البترول من السداسي الثاني لسنة 1999 في انتقال لوضعية الاقتصاد من عجز مالي خلال الفترة (1986-1996) إلى وضعية فائض سنة 2002، ارتكاز على رأس المال الأجنبي والتقريب المؤسسي مع شركاء خاصة الأوروبيين في إطار الشراكة في مسعى لتحقيق الشروط التنافسية.

حيث تجلت بوادر الانفتاح الاقتصادي بإعادة الهيكلة للتعريفة الجمركية بالنسبة للاقتصاد الجزائري في الرسوم الجمركية سنة 1992، المتضمنة حسب التصنيف الدولي للتجارة الخارجية عل التسلسل الآتي للنسب المئوية: 0.3، 7، 15، 25، 40، 60 والتي تحتوي عل تخفيض مهم لأعلى معدل من 120 إل معدل 60 بالمائة وأدرجت رسم ضد الإغراق الذي يطبق ضد المنافسة التي قد تمارسها المؤسسات الأجنبية وهذا التغيير كان خطوة معتبرة لكنها غير كافية بالنسبة للاقتصاد الجزائري في إطار الإنفتاح وتبعت بتعديل آخر سنتين بعد

بداية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي سنة 1996 والتي أسست فيه نظام بأربع رسوم 5، من تم 45 سنة 1997. في سنة 2001 الهيكلة التعريفية أصبحت تضم ثلاث معدلات وأعلى معدل تم تخفيضه من 45 إل 30 بالمائة أدى هذا التخفيض إلى انتقال المعدل البسيط الغير مرجح من 23.4 إلى 17.5 بالمائة، لكن الآثار الإيجابية من ذلك بعد تقريبا عشر سنوات من دخول الشراكة حيز التنفيذ.

لكن أهم تعديل كان سنة 2002 حسب التصنيف الدولي للتجارة الخارجية (بالمرور بثلاث معدلات) حيث 5 بالمائة تطبق بالنسبة للسلع الوسيطية 30 بالمائة للسلع الاستهلاك النهائي وتظهر تطورات الرسم الجمركي NPF والمعدل المتوسط المطبق على استيراد السلع غير الزراعية وغير البترولية فيما يخص إعادة الهيكلة الجمركية الجزائرية:

- **الفترة الأولى1998-1993:** يمكن ملاحظة ارتفاع الرسوم الجمركية بشكل عام حيث يمكن تفسير ذلك من خلال تسليط الضوء علىالإستراتيجية المسطرة من طرف الدولة والمتمثلة في تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي، والذي استهدف تقليص الواردات لتحقيق توازن الميزانية.
- **الفترة الثانية ما بعد 2008:** والتي كانت بعد برنامج الإصلاح الهيكلي، وتميز بانخفاض ملحوظ في الرسوم الجمركية في الفترة الممتدة من 1998 إل 2009.

2- نظرة تحليلية لمجمل المؤشرات الاقتصادية المترجمة لواقع الاقتصاد الجزائري

في مساحة 2381741 كم²بلغ عدد سكان الجزائر 2,381,741 مليون لسنة 2021، بنتاج محلي خام قدر ب 165548 مليون دولار أمريكي، وبنسبة نمو 4.40%، بالموازاة مع مؤشر أسعار المستهلكين CPI 7.23%، أين كان سعر الصرف قد بلغ 135.064 DZ/US. في خوض أكثر تفصيل لهذه المؤشرات يجب معاينة المؤشرات المباشرة فيما يخص سعر الصرف ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم(3-29): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الممتدة 2000-2021

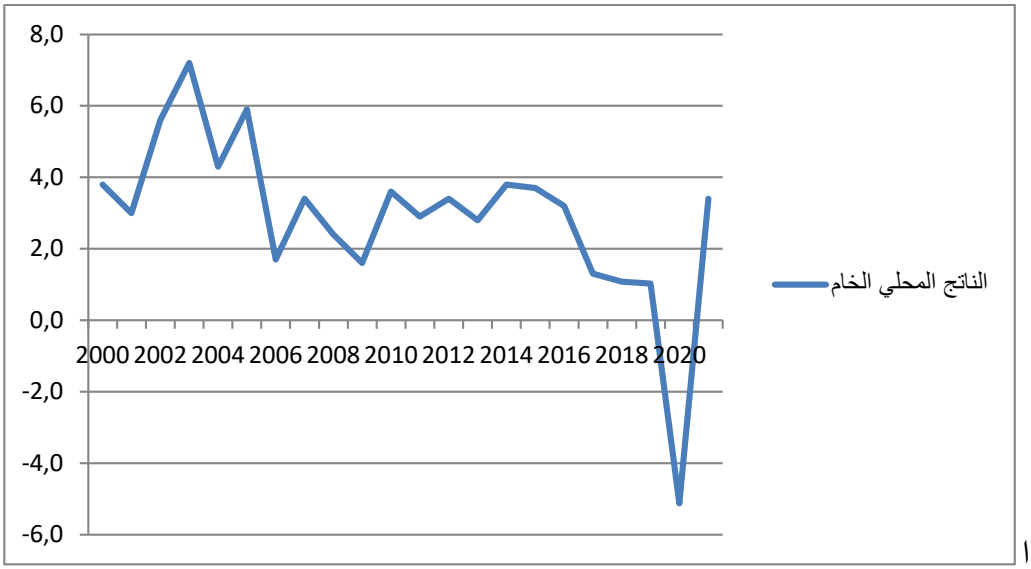

Source :https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%88%d8%b1%d8%a7%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%ad%d8%b5%d8%a7%d8%a6%d9%8a%d8%a9-%d8%b3%d9%84%d8%b3%d9%84%d8%a7%d8%aa-%d8%a8%d8%a3%d8%ab%d8%b1-%d8%b1%d8%ac%d8%b9%d9%8a/, consulté le :15/10/2023

تطور معدل نمو الناتج المحلي من قيمة 3.5% لسنة 2000 في نوع من الاستقرار إلى حد سنة 2002 أين شهدت نوعا من الزيادة بلغت 5.6% و نسبة 7.2% لسنة 2003، حيث شهدت هذه الفترة أزمات عديدة أثرت في السوق النفطي منها أحداث 11 ديسمبر 2001 والعدوانعلى العراق سنة 2003، ما جعل أسعار النفط ترتفع بشكل ملحوظ، وهو ما يفسر ارتفاع الناتج المحلي الخام باعتبار مساهمة قطاع المحروقات فيه، فبعد أعلى قيمة وصلها سنة 2003 والموازية لنسبة 7.20%، سجل انخفاض ملحوظ للناتج المحلي الإجمالي وتباطؤا في النمو وصل إلى أدناه سنة 2009 انعكاسا للأزمة العالمية والركود الاقتصادي، أين كانت قيمة الناتج الإجمالي المحلي في تأرجح بين ارتفاع وانخفاض بتأثر مباشر بتقلبات الأسعار النفطية وزيادة قيمة الاستيراد نتيجة ضعف الإنتاج المحلي، أيضا معدلات التضخم...أين كانت سنة 2012 قد سجلت أدنى قيمة من جديد بنسبة 8.7%.

الشكل رقم(3-30): تطور الناتج المحلي الخام في الفترة 2014-2022

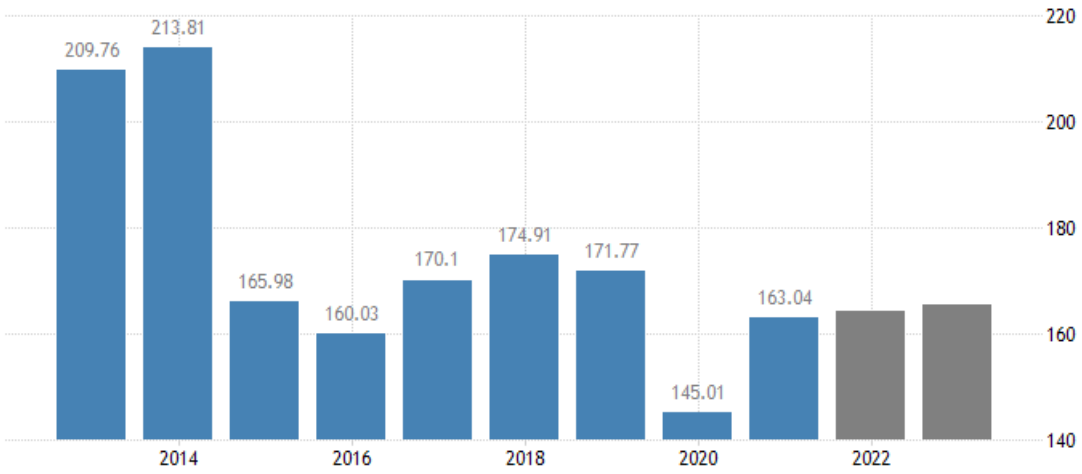

Source :https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp

فالفترة الممتدة من 2000 إلى 2014، تميزت بتنفيذ ثلاث مخططات تنموية، بداية ببرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، من تم البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، وكذا برنامج توطيد النمو 2010-2014، لكن لم يكن لها ذلك الصدى بقدر تأثير أسعار البترول فبين قيمة 213.81 مليار دولار سنة 2014 إلى قيمة 145.01مليار دولار لسنة 2020جزم على الارتباط المحلي بالدولية بشكل سلبي تبعي حتى ايجابية انعكاسه ظرفية، في ظل عقم القدرة الاستثمارية للاقتصاد الوطني.

حيث شهد النشاط الاقتصادي بعد تراجع غير مسبوق في الناتج الحقيقي بنسبة 6% لسنة 2020، انتعاشا ملحوظا في سنة 2021 وذلك نتيجة تحسن الوضعية الوبائية، بما يعادل نسبة زيادة قدرها 19.8%، في سياق تضخمي أين بلغ مخف إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 15.7%، الذي نتج عنه بلوغ إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 3.5%. حيث أدت إجراءات بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية، لاسيما تنفيذ البرنامج الخاص لإعادة التمويل، المتزامن مع السياسة المالية التوسعية، إلى الحد بشكل كبير من تداعيات الأزمة الصحية على الاقتصاد الوطني، انتعشت القطاعات خارج المحروقات بسرعة أكبر مما أدى إلى نمو إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات من حيث الحجم

من (−3.9%) في 2020 إلى 2.4%في سنة2021، بالرغم من التراجع اغير المسبوق بنسبة1.3% المسجل في القطاع الزراعي منذ سنة 2002.[1]

لكن بعيد عن التحليل المهتلك التي تم تداوله وفي محاولة رسم خارطة التحليل المستهدفة وحسب ماسبق ذكره فالناتج المحلي الإجمالي مرتبط لدرجة كبيرة بالمتغيرات الخارجية بحكم طبيعة الاقتصاد الريعي المبني على التصدير السلبي الذي يربط الاقتصاد الوطني بالدولي تبعية واحتياجا، فهناك مفارقة بين التصدير الانفتاحي والتصدير التقييدي في ظل احتياج للعملة الصعبة...وهنا يصير النظر لقيمة الانفتاح الاقتصاد من أن خلال قدرة على الانفتاح تكمن في القدرة الإنتاجية المحلية التي تنعكس على القدرة الإنتاجية في نقل التوجه التصديري من السلبي التبعي في ظل مبدأ تركيز الصادرات، إلى التصدير المرجو.وعليه لابد من تسليط الضوء على المؤشرات المقترنة ببناء هذا التوجه.

وفي أهمية للنقد الأجنبي على الاقتصاد الوطني لابد من الانتقال من التحليل على المستوى المحلي المنغلق إلى المستوى الدولي في تحليل للاقتصاد محلي من منظور انفتاحي، بداية بالتجارة الدولية (الصادرات والواردات) والتي تعتبر في الوقت الراهن متنفس التنمية وركيزة الإقلاع الاقتصادي دون تشكيك:

الجدول رقم (3−9): التجارة الخارجية للسلع للاقتصاد الجزائري للفترة 2005−2021

إجمالي تجارة البضائع بملايين الدولارات	2005	2010	2015	2021
الصادرات	46002	57053	34668	36700
الواردات	20357	40473	51702	36000
الميزان التجاري للسلع	25645	16580	−17034	700

[1]https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapport-ba-2021ar.pdf

Source :https://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/fr-FR/012/index.html, consulté le 14/12/2023.

انتقل رصيد الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2010 من قيمة 25645 مليون دولار إلى قيمة 16580 مليون دولار، ما يفسره زيادة قيمة الواردات وانخفاض قيمة الصادرات خلال الفترة المصوبة، بسبب تأرجح اسعار البترول وطبيعة ارتباط سلة تصدير الاقتصاد الوطني بها، ومن جهة أخرى أزمة منطقة الأورو المالية، باعتبارها الشريك الرئيسي والوجهة التصديرية الأولى بالاشارة إلى ايطاليا التي كانت تعتبر من الشركاء الرئسيين بل في الصدارة فوجودها في دائرة الأزمة بشكل متعدي كان بالتأكيد سيؤثر على المبادلات الجزائرية الايطالية (الصادرات)، وبالفعل ماترجم في سنة 2015، فقد تم تسجيل عجز تجاري قدر ب 17034، في تراجع لقيمة الصادرات والتيبلغت قيمة 34668 بعدما كانت في الخمس سنوات التي قبلها قد سجلت قيمة 57053 مليون دولار، ما يقابله من زيادة قيمة الواردات التي بلغت 51702 مليون دولار، ففي 2015 وتحديدا في الفترة الممتد بين منتصف 2014 إلى أوائل سنة 2016، واجه الاقتصاد العالمي أكبر انخفاض في أسعار النفط في التاريخ الحديث، وكانت نسبة الانخفاض قد بلغ 70% ف تلك الفترة والذي اعتبر واحد من أكبر ثلاث انخفاضات منذ الحرب العالمية الثانية، وهو أطول انهيار منذ سنة 1986، وكان السب راجع لتنامي الوفرة في المعروض ويرجع سبب تراجع قيمة الصادرات وبالموازاة زيادة الواردات وتسجيل لعجز في الميزان التجاري إلى الانهيار النفطي لعام 2015، الذي سبب تشوها جديدا مألوفا ومتوقعا على الاقتصاد الجزائري الريعي بامتياز.[1]

في إحالة سبب هذا التراجع إلى الاقتران المباشر بأسعار البترول والذي يعتبر كالعادة انعكاسا للأزمة البترولية، بما جعل الدولة تلجأ إلى حلول لتدارك اختلال الميزان التجاري من خلال تقليص فاتورة الواردات، وتخفيض العملة المحلية، مع تبني سياسة التقشف وترشيد الاستهلاك، أيضا تجميد

[1] ماروك ستوكر وجون بيفيس ودانا فوريسك ثمانية أشكال بيانية تظهر أسباب انهيار أسعار النفط في الفترة 2014-2016 ، تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية عدد جانفي 2018 https://blogs.worldbank.org/ (2018/01/18).

العديد من المشاريع الحكومية التي لم يتم الشروع في إنجازها بعد حيث كان تراجع الإيرادات النفطية وقتها قد وصل إلى 24.91 مليار دولار بما يقابله نسبة 41.10%، وهو الطبيعي في ظل اقتصاد مبني على قدرة تصديرية ما يعادل 94.51% منها متمثل في صادرات المحروقات.[1]

الشكل رقم3-31: عدد المنتجات الجديدة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1995-2021

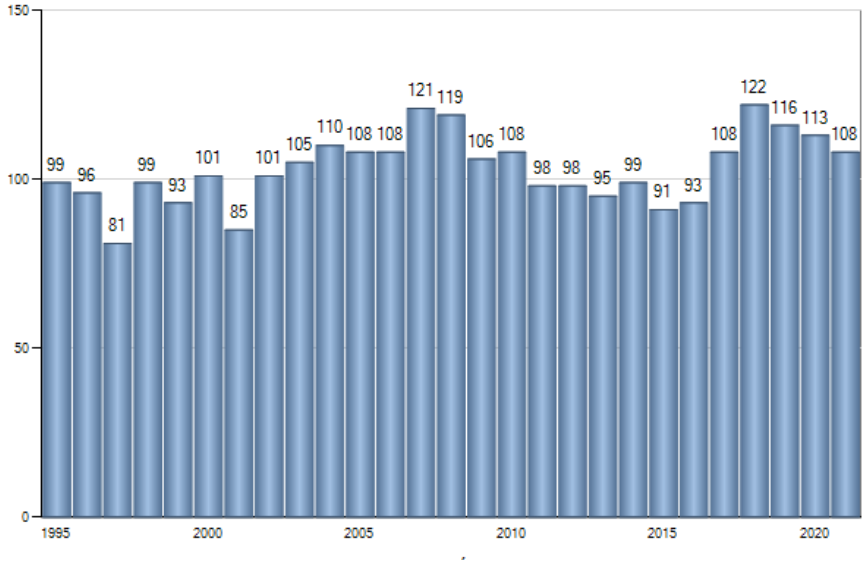

Source: https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/chartView.aspx

حيث كما هو ملاحظ في الشكل أعلاه، بالنسبة لعدد المنتجات الجديدة المصدرة فتراوح بين قيمة 99 لسنة 1995 إلى قيمة 108 منتجا لسنة 2021، وهذا العدد مقارنة في الفترة المقدرة ب 26 سنة يعتبر جد ضئيل، فعدد 9 منتجات، انعكاس فعلي لتدهور القدرة الانتاجية والجودة التصديرية وهو بالفعل ماسيتم التماسه في تنويع الصادرات باعتبار ارتكاز سلة الصادرات على المحروقات كما سبق والإشارة بقيمة تقريبية وصلت ل 94%، وهو ما سيتم توضيحه بشكل أفضل من خلال الشكل الموالي:

[1] عدجز تجاري قياسي بالجزائر يثير قلق الخبراء، ياسين بودهان https://www.aljazeera.net/ebusiness 2015/9/24

الشكل رقم(3-32): مؤشر تركيز الصادرات للاقتصاد الجزائري للفترة 1995-2021

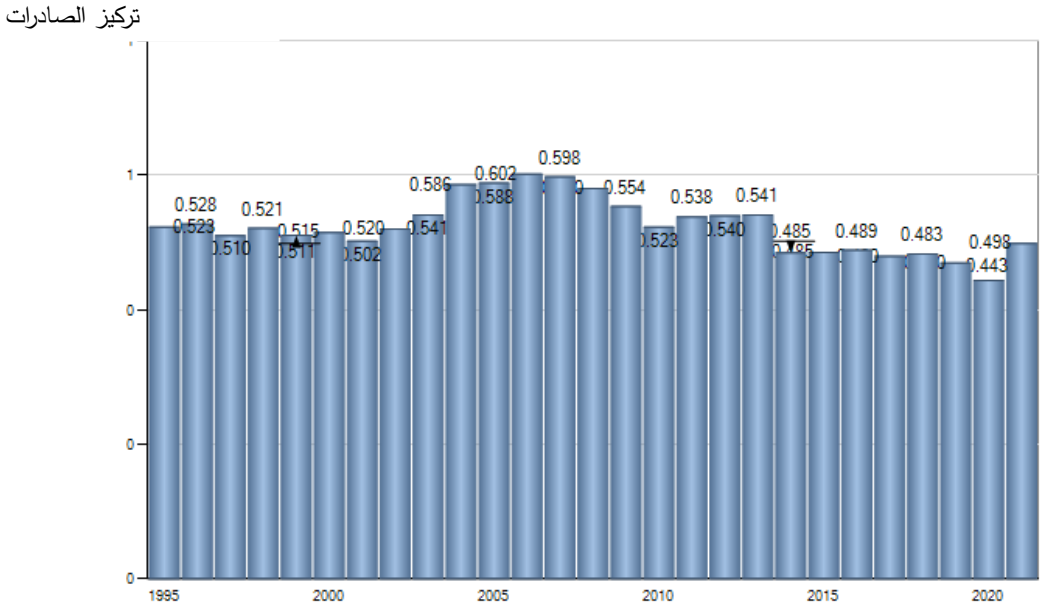

Source :https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/chartView.aspx

وعليه فمن خلال مؤشر التركيز التصديري الذي يقيس درجة تركيز الصادرات لبلد ما في عدد محدود من لقطاعات الإنتاجية، تتراوح القيم بين 0 و1، أين يشير0 إلى أن نمط الصادرات يتطابق تمام مع النمط العالمي، أما القيم الأعلى فتشير إلى أن البلد يعتمد على تصدير عدد قليل من المنتجات[1]، بملاحظة الشكل أعلاه الذي يوضح هذا المؤشر فيما يخص صادرات الاقتصاد الجزائري، فمنذ سنة 1995 إلى 2013 والمعدل ثابت في نسبة تقريبية تقدر ب 0.5، بتحسن طفيف في السنوات الأخيرة أين وصل سنة 2021 إلى قيمة 0.498 وهو بالتحسن الغير مذكور لكن الحاجة الماسة له، تجعل أي تحسن وإن كان بسيط يعتبر طريقا فعال لاستكمال خطوات التحسين، وهو ما يبين ارتكاز الصادرات على منتجات قليلة بما يؤكد التحليل السابق، في ظل اقتصاد ريعي يبني انفتاحه التصديري على رصيده من المحروقات، وهذا ما يرتبط بشكل مباشر بمستوى التنويع

[1] الإسكوا(2019): نشرة التجارة الخارجية للمنطقة العربية, العدد 27، الامم المتحدة

الاقتصادي، فتركيز الصادرات أو التنويع الاقتصادي وجهان لعملة واحدة، وهي ضعف القدرة الإنتاجية وعقم القدرة التنويعية في سلة الصادرات، في تعميق للتحليل في النقطة الآتية:

الشكل رقم3-33: مؤشر تنويع الصادرات للاقتصاد الجزائري في الفترة 1995-2021

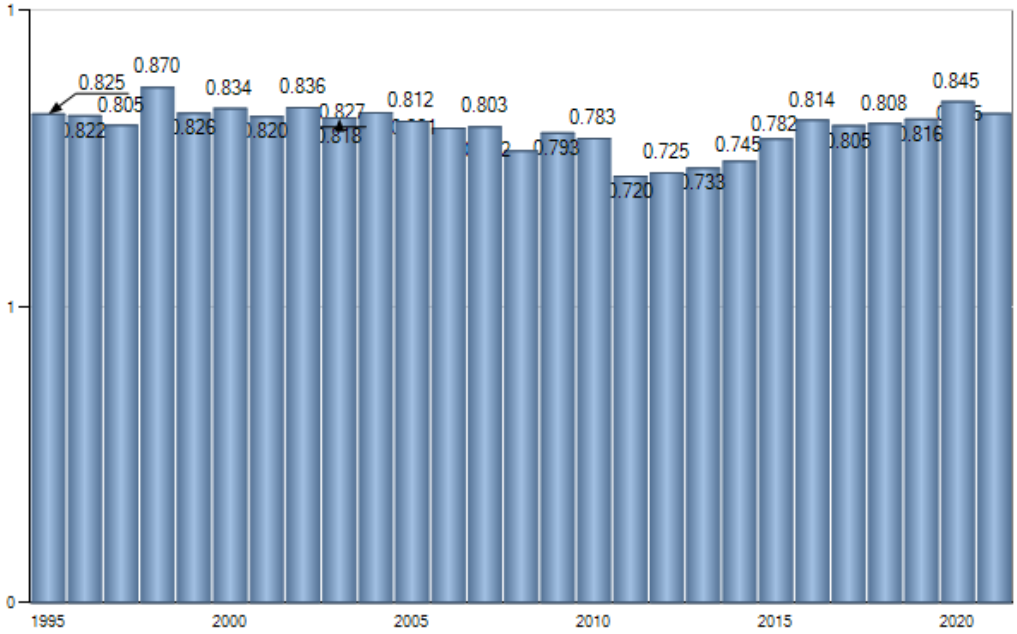

Source :https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/chartView.aspx

وعليه بناء على ما سبق، فعلا مؤشر التنويع الاقتصادي قد سجل سنة 2021 قيمة 0.845 فخلال عشرون سنة الأخيرة كان امعدل المتوسط لقيمة المؤشر بقيمة تقريبية تتراوح بين 0.8 إلى 0.9، وهو ما يترجم ارتباط الصادرات بشكل كبير بالصادرات النفطية واللامرونة نحو التنويع التصديري بطبيعة الحال في ظل تبعية استيراد حتى في الكفاية الغذائية، فهل يمكن أن يكون لهذا الطرح علاقة مباشرة بالقدرة الإنتاجية المحلية؟

الشكل رقم3-34: القدرة الإنتاجية ركيزة التنويع الاقتصادي

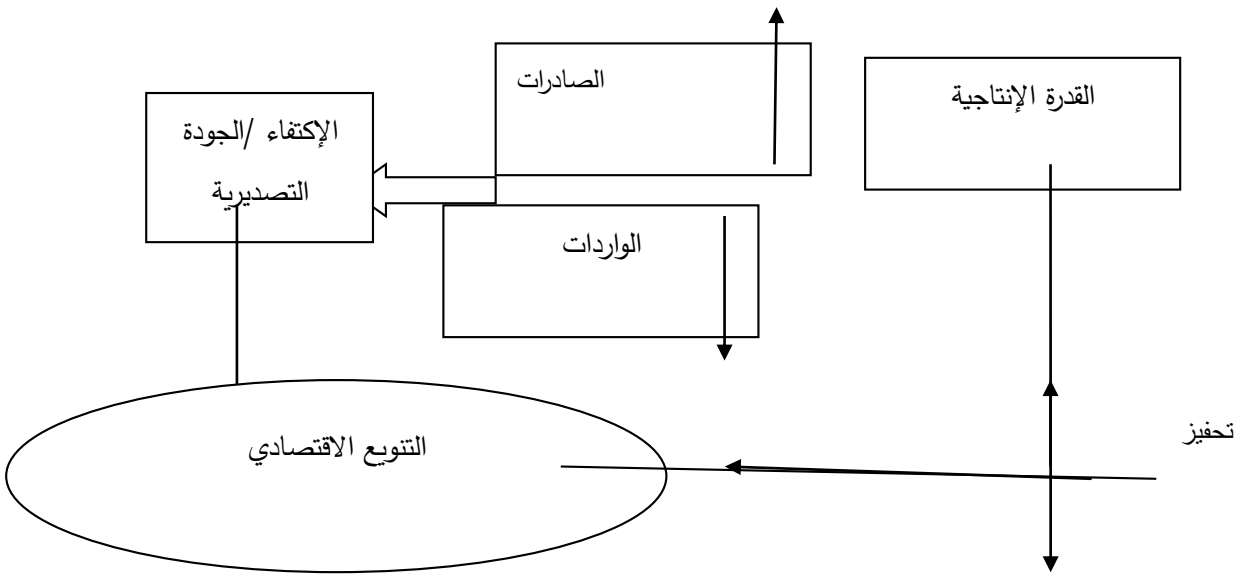

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تحليل النقاط السابقة.

إذ يمثل هذا الشكل ترجمة شكلية للسؤال المطروح فيما إذا كانت ثغرة المفارقة بين إجمالي الصادرات والواردات بتفصيل أكثر وتسليط الضوء على تركيز الصادرات وتنوعيها في ظل أللاكتفاء المحلي وغلبة كفة ميزان الاستيراد قيدا وتبعية، هل للقدرات الإنتاجية المحلية لها ارتباط بهذه النقاط؟ سيتم الخوض في هذا الطرح في العنصر الموالي...

3- القدرات الإنتاجية بين التنمية المحلية والانفتاح الاقتصادي

للخوض في هذه النقطة لابد بداية من تسليط الضوء على مؤشر قياس القدرات الإنتاجية استكمالا للطرح السابق، حيث يشكل مؤشر الأونكتاد للقدرات الإنتاجية أداة ديناميكية

وعملية لمساعدة البلدان على فهم حالة قدراتها الإنتاجية وتحسينها، وهو يستند إلى عمل الأونكتاد طويل المدى في مجال القدرات الإنتاجية، فهو أساسي لتحقيق نمو شامل ومستدام ولتحقيق التنمية المستدامة.حيث يساعد على كشف وتشخيص المجالات التي قد تكون فيها البلدان متقدمة أو متأخرة، مع التركيز على السياسات الناجحة والمجالات التي تحتاج إلى جهود تصحيحية، وتقترح خارطة طريق للإجراءات والتدخلات السياسية المستقبلية في إطار كل عنصر من عناصرها الثمانية : رأس المال البشري، رأس المال الطبيعي، الطاقة، التكنولوجيا المعلومات والاتصال، التغيير الهيكلي، النقل، المؤسسات، القطاع الخاص.

فيعتبر هذا المؤشر هو أولمحاولة شاملة لقياس القدرة الإنتاجية في جميع الاقتصاديات ووضع مؤشر متعدد الأبعاد يمكن أن يوفر رؤى وتشخيصات خاصة بطل بلد بشأن تنمية القددرات الإنتاجية. يوجز المؤشر العالمي حالة القدرات الإنتاجية للاقتصاديات في جميع أنحاء العالم عن طريق حساب الدرجات بين0 و100

تم تطوير PCI باستخدام Rإحصائية البرمجيات المستخدمة على نطاق واسع في بيانات الإدارة وإحصاءات الاستدلال، تم اختبار هذا البرنامج اعتمادا على احياجات المستخدم تم ترميز PCI حيث يتم تشغيله بشكل متتالي ويحقق النتائج التالية :

الشكل رقم3-35: مؤشر القدرات الإنتاجية: تسلسل النتائج

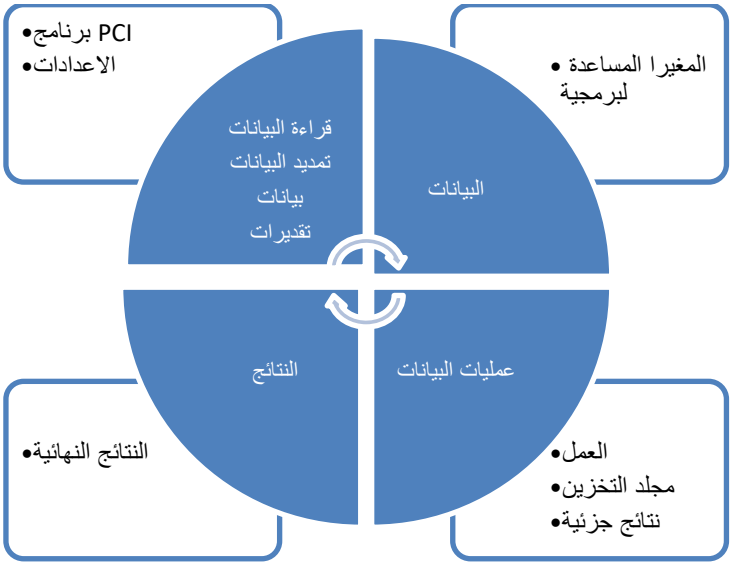

Source :https://unctadstat.unctad.org/FR/Exploration.html

من الناحية الجبرية، يمكن كتابة PCIعلى النحو التالي:

- $PCI = \prod_{k=1}^{n} Xi^{PCI}$
- حيث n: هو العدد الإجمالي للفئات
- Xi^{PCI} هو المرجح لدرجة الفئة المستخرجة باستخدام تحليل المكونات الرئيسية ل PCI الموافق للفئة i
- حيث تتراوح قيمة هذ المؤشر بين 0إلى 100.

الشكل رقم3-36: قياس القدرة الإنتاجية للاقتصاد الجزائري:

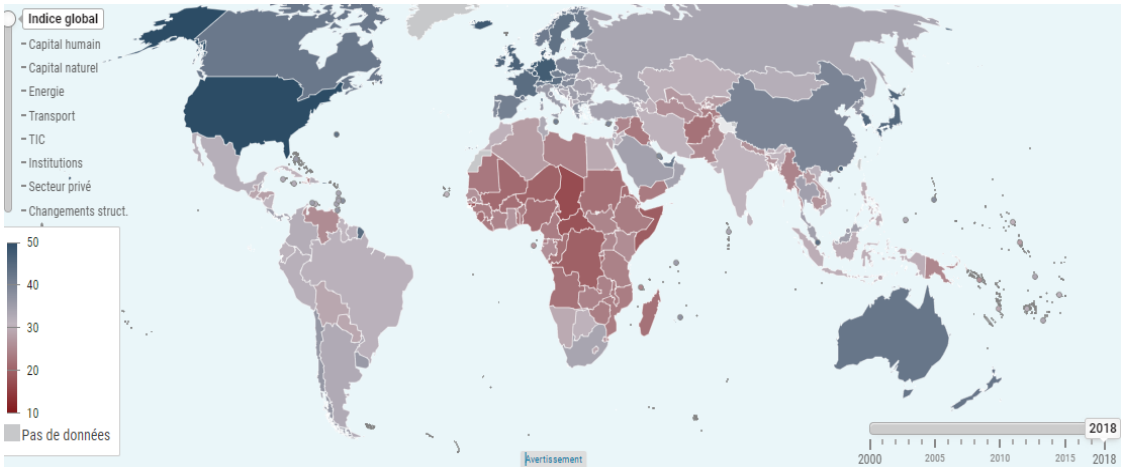

Source :https://unctadstat.unctad.org/FR/Pci.html, consulté le : 06/12/2023

حسب مفتاح الشكل كلما كان اللون يميل للأرجواني الفاتح المحمر كلما كان المقياس يترجم عجزا في القدرة الإنتاجية، وكلما كان اللون يميل للزراق فالقدرة الإنتاجية كبيرة، وكما هو ملاحظ في الشكل أعلاه، فإن قيمة مؤشر القدرات الإنتاجية للجزائر في مستوى ضئيل، أين اللون أرجواني فاتح تقريبا على حد الإحمرار. وهو ليس بالأمر المستغرب، ففي ظل هشاشة الهيكل الاقتصادي في تمحور ريعي، واللامرونة للتنويع، يمكن فهم جيدا هذه النقطة بل إحالة سبب شحة التنويع في سلة الصادرات لهذا السبب ومن جهة أخرى إلى حد كبير في علاقة رجعية فنعمة المحروقات جعلت منها محل ارتكاز في اقتصاد إعاشي تغيب فيه المقومات الاستثمارية التي أساسها القدرات الإنتاجية، التي تعبر أساس الاستثمار المحلي كخطوة أولية والجذب الأجنبي كمرحلة بعدية، فلابد من حد أدنى من هذه القدرات لبناء الاقتصاد الوطني.

الشكل رقم 3-37:تطور القدرة الإنتاجية للاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2018

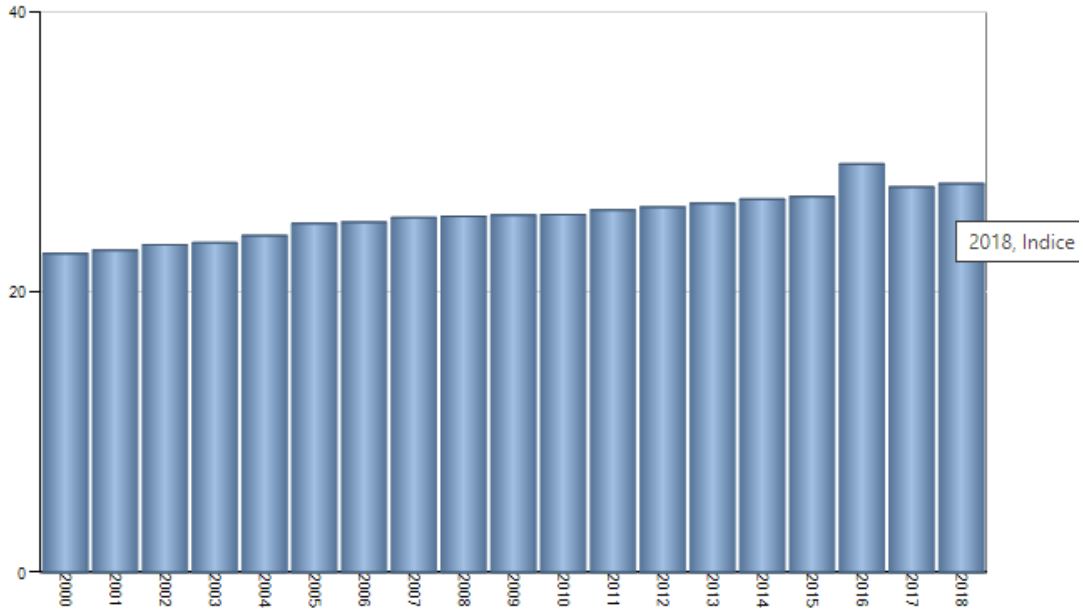

Source : https://unctadstat.unctad.org/FR/Exploration.html, consulté le 06/12/2023.

بداية بأهم فئة في هذا المؤشر باعتبار الطرح السابق والبناء التحليلي القادم والذي يعتبر أساس التنمية الاقتصادية، فبه تساق عجلة التنمية وإليه تعود في رفاه معيشي يقيس قيمة هذه التنميةّ، إنه رأس المال البشري، والشكل الآتي يوضح تطور فئة رأس المال البشري من مؤشر القدرات الإنتاجية فيما يخص الاقتصاد الوطني:

الشكل رقم3-38: تطور مؤشر رأس المال البشري المتضمن في بناء المؤشر المجمل للقدرات الإنتاجية (2018-2000)

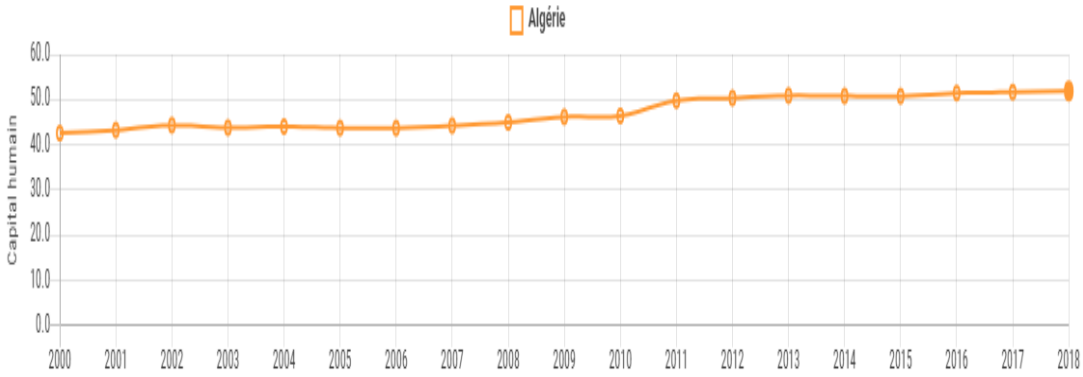

Source : Unctad productive capacities index , Methodological approach and results, 2021 united nations. https://unctad.org/

حيث تطورت قيمة رأس المال البشري من 42.6 سنة 2000 إلى 51.9 لسنة 2018، حيث أن اتجاه تطور هذا المؤشر تصاعدي لم يشهد تقهقر أو قيمة دنيا، رغم أن نسبة التطور تكاد لا تكون ملحوظة مقارنة بالفترة التي تقدر ب 18 سنة، لكن هناك تحسن لهذا المؤشر نوعا ما في ظل الجزم أنه لا تزال المجهودات تحتاج المضاعفة، باعتبار تمحور جل الفئات المتضمنة في مؤشر القدرات الإنتاجية على هذه الفئة، فمثلا فنلندا قد تطورت قيمة المؤشر بالنسبة لها من 80 تقريبا لسنة 2000، إلى 85.9 لسنة 2018، وهو فعلا ما ركزت عليه الحكومة الجديدة، من خلال خلق اتصال بين مؤسسات التعليم العالي من جهة وسوق العمل من جهة أخرى بتقدير واستثمار أمثل للمادة الرمادية في المتاح من الموارد المحلية، إضافة إلى دعم المورد البشري بالتحفيز المادي والمواكبة التوجيهية لاستثمار عطاءه وخلق مبادرته من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في نفس مصب واستهداف النقطة السابقة، وعليه يمكن أن تكون لهذه النقطة علاقة مباشرة بالتكنولوجيا(المؤسسات الناشئة) وكذا بالهيكل المؤسسي للاقتصاد (مؤسسات صغيرة

ومتوسطة)، وعليه من الملاحظ ارتباط فئات هذا المؤشر ارتباطا كبيرا ينصب لحد بعيد في بناء التنمية المحلية.

وهو ما يفسر قيمة الفئات المتضمن في بناء مؤشر القدلرات الإنتاجية: المؤسسات، القطاع الخاص، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، أين بلغت قيمة هذه الفئة سنة 2018 معدل 11.8 انتقالا من قيمة 3.4 لسنة 2000، وكان ذلك في خطوات تزايد مستمرة، مع تحسن طفيف لقطاع الخاص من قيمة 76.3 لسنة 2000 إلى 77.9 لسنة 2018، أيضا بالنسبة للجانب المؤسساتي، ففي ظل البرنامج الوطني لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعتبر من الأدوات التي وضعتها السلطة الجزائرية للسماح لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنمو ولعب دور القيادة في التنمية الوطنية، في ظل الحاجة المعلنة من طرف رؤساء المؤسسات للدعم العمومي لمواجهة التغيرات الحالية وامتصاص العجز المالي للمؤسسات الجزائرية فيما يخص التسيير وتوفير المرافق فيّ إطار قانون توجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم3-39: تطور فئة التغيير الهيكلي من المؤشر المجمل للقدرات الإنتاجية للاقتصاد الجزائري في الفترة (2000-2018)

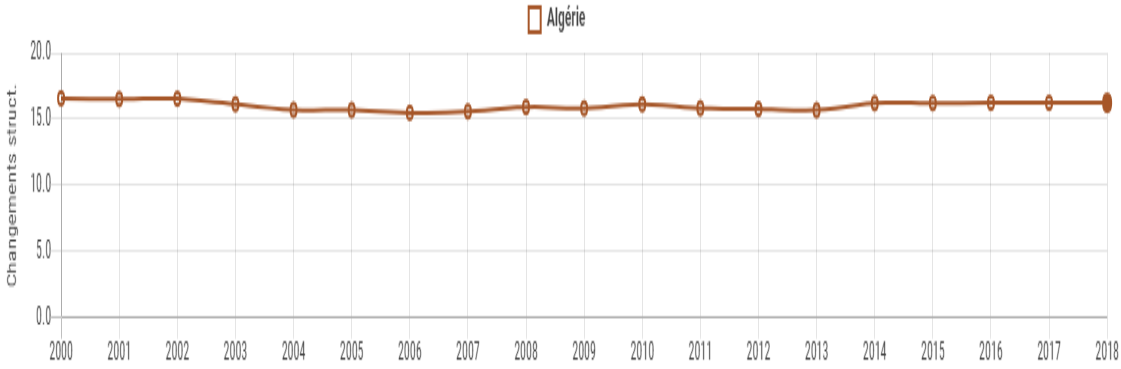

Source : Unctad productive capacities index , Methodological approach and results, 2021 united nations. https://unctad.org/consulté le:14 /12/2023

هناك حالة من التبات فيما يخص مؤشر التغيير الهيكلي خلال 18 عاما منذ سنة 2000 إلى سنة 2018 بقيمتي 16.6 و16.2 على الترتيب، ففي ظل ضعف المؤشر بصفة مجملة

كما سبق التطرق فعلى الأكيد عقم القدرة الإنتاجية سيكون له علاقة مباشرة بالجمود الهيكلي للاقتصاد الوطني، وهذا يتجلى في خطى الانفتاح نحو علاقات تكتلية، أبرزها الشراكة لأوروبية التي لم تجني ثمارها إلى حد الآن في ظل عجز الاقتصاد الوطني عن تحمل صدمة الانفتاح الكلي واستجابة التغيير الهيكلي استفادة من الآثار الستاتيكية في إعادة الاستثمار الأمثل للموارد والمؤسسات الوطنية...

الشكل رقم3-40: تطور فئة الموارد الطبيعية من المؤشر المجمل للقدرات الإنتاجية للاقتصاد الجزائري

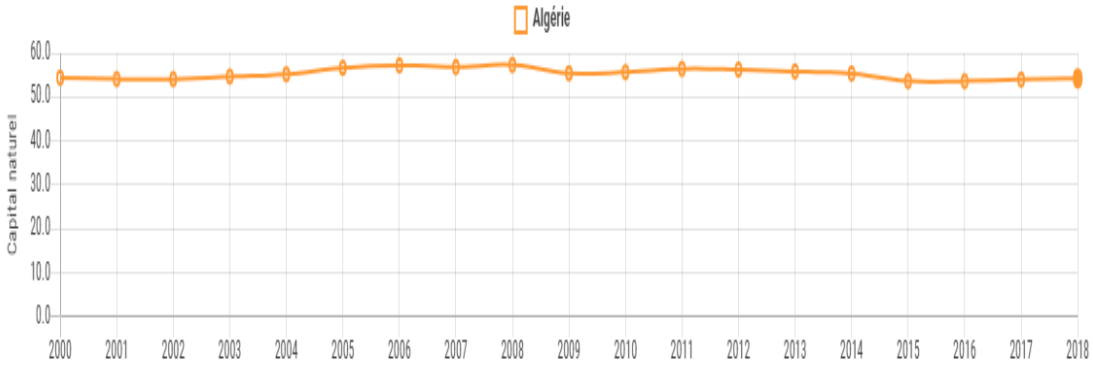

Source : Unctad productive capacities index , Methodological approach and results, 2021 united nations. https://unctad.org/le:14 /12/2023

تراوحت قيمة هذه الفئة خلال الفترة 2000-2018 من قيمة 54.4%إلى 55.2% وهي قيمة تقريبا ثابتة، في ترجمة لخمول الإمكانيات الصناعية التي تحفز استخراج واستثمار للموارد الطبيعية، والارتكاز على المورد النفطي بدرجة أولى وشبه مطلقة، وهو ما يفسر و يضيف للنقاط السابقة في تأكيد على ضعف القدرة الإنتاجية القدرة على الاستثمار في المورد المحلي كأبجديات الاستثمار...فأين البنى التحتية التي تسمح بهذه الخطوة؟ كأهم سؤال، وكيف يمكن خلقها في ظل عجز القدرات الإنتاجية التي تنعكس على الأكيد على كل جوانب القدرة الاستثمارية؟

الشكل رقم3-41: تطور النسبة المئويةلفئة الطاقة من المؤشر المجمل للقدرات الإنتاجية للاقتصاد الجزائري (2000-2018)

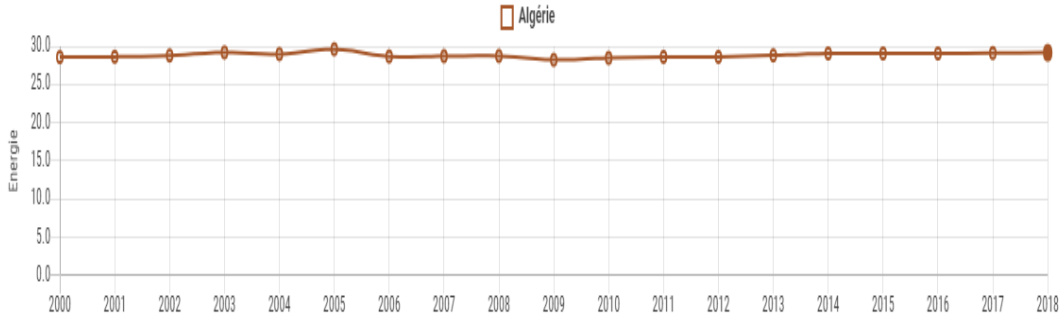

Source : Unctad productive capacities index , Methodological approach and results, 2021 united nations. https://unctad.org/ , le:14 /12/2023:

كانت قيمة هذه الفئة سنة 2000 قد سجلت معدل 28.1% إلى 2018 أين بلغت 29.1% يعني باعتبار الموارد بشكل عام هناك زيادة تذكر فقط بالنسبة للمورد الطاقوي، وكذلك بالنسبة لفئة النقل والبنى التحتية فلا يوجد التحسن المطلوب بل جمود وخمول بما يفسر الصورة العامة للقدرات الإنتاجية.

وعليه تعتبر القدرات الإنتاجية أنها الموارد الإنتاجية والقدرات على تنظيم المشاريع والروابط الإنتاجية التي تحدد معا قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات وتمكنه من النمو والتطور (النمو المستدام)، حيث أن الموارد الإنتاجية هي عوامل الإنتاج، بما في ذلك مختلف أنواع الموارد الإنتاجية ورأس المال وهي تشمل رأس المال المالي والمادي الذي يشمل كل من الآلات والمعدات التي تعمل عموما على مستوى المؤسسة أو مستوى التشغيل والهياكل الأساسية، أيضا مهارات تنظيم المشاريع هي المهارات والمعرفة والمعلومات التي تملكها الشركات وهي تشمل بشكل مباشر الأعمال الحرة والقدرات على تنظيم المشاريع والقدرات التكنولوجية، وهي تشمل المهارات الهامة اللازمة للاستثمار والإنتاج والربط على مستوى المشاريع /المزار. أما بالنسبة لوصلات الإنتاج هي التدفقات بين وحدات الإنتاج من السلع والخدمات والمعرفة والتكنولوجيا والمعلومات والموارد الإنتاجية بما في ذلك الموارد البشرية، وهي تشمل المبادلات بين الوحدات الإنتاجية ذات الأحجام المختلفة، المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الكبرى (هياكل الملكية الوطنية/ الأجنبية، الخاصة/ العامة في مختلف القطاعات).

حيث تؤدي تنمية القدرات الإنتاجية دورا محوريا في التنفيذ طويل الأجل للتحويل الهيكلي، التي تشكل العمود الفقري للتنمية المستدامة، هناك ارتباط مباشر بين القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي، وهذا ما تم الخوض فيه في خارطة الطرح التسلسلي لتحليل وبناء الأفكار في هذه الدراسة، بربط مباشر بين التكتل الاقتصادي والتنمية المستدامة بإدراج تفعيل آليات التكتل الاقتصاد شريطة هذا الارتباط من خلال مرحلة إصلاح سبقية تمهد لبناء قدرات ، ومن تم تكتل اقتصادي ممهد له من خلال قدرات إنتاجية منسقة، حيث هذه القدرات الانتاجية لابد أن تكون مبنية على الترابط المعرفي ركيزة التعقيد الإنتاجي وهو ما سيتم قياسه وبناء القدرة الإنتاجية وكذا التوجه التكتلي على أساسه.

وعليه وبناءا على ما سبق، يؤدي ضعف القدرات الإنتاجية إلى معاقبة الاقتصاديات الضعيفة بالنظر على الهشاشة الهيكلية للاقتصاد، واشتدت هذه العقوبة بظهور وباء كورونآ والأزمة العالمية التي رافقتها، بما انعكس على العلاقات التجارية خاصة، ومن هنا تسليط الضوء على أهم نقطة في بناء مؤشر القدرات الإنتاجية وهو الإقليمية وسلاسل القيمة العالمية. فهل من هنا يتوجه الفكر التحليلي هذا الطرح إلى ضرورة خطوة الانفتاح والتواجد في سلاسل القيمة العالمية المسبق لتحقيق التنمية المحلية المرتبطة بالقدرات الإنتاجية بشكل مباشر؟ وهل هذه العلاقات بالضرورة تكون في إطار علاقات تكتلية أو في الصورتين (ضمن التكتلات الاقتصادية وخارجها)

هنالك علاقة وطيدة بين التنويع في الصادرات والقدرات الإنتاجية بما ينعكس على التنمية المحلية وكذا العلاقات الاقتصادية العالمية[1]، فالاعتماد على الصادرات الإستخراجية هو أكبر دليل على عجز القدرات الإنتاجية،ولذلك لابد من إنشاء جيل جديد من استراتيجيات السياسة المحلية المبنية على تعزيز القدرات الإنتاجية بالاستعانة بالانفتاح الاحتياجي من خلال بناء علاقات دولية في مرحلة أولية، فيضم على البلدان النامية من خلال الشركاء التنمويين، إلى تنمية قدراتها الإنتاجية وتحويل هيكلها الاقتصادية، حيث يوفر مؤشر القدرات الإنتاجية توجيها لمسارات جديدة للسياسات

[1] Unctad productive capacities index , Methodological approach and results, 2021 united nations. https://unctad.org/

يمكن من إعادة التنظيم للهياكل الاقتصادية من أجل بعث التقدم الاجتماعي الاقتصادي ومعالجة أوجه الضعف.

هل يمكن جعل القدرة الإنتاجية ركيزة الإستناء لخلق سلة صادرات متنوعة وثقيلة جودة وتعقيدا؟

3- الاقتصاد الجزائري والتموقع التكتلي في ظل خطى الانفتاح:

إن الاقتصاد الجزائري وإن كان عاجزا عن الانفتاح الاقتصادي، لكن الواقع الاقتصادي فرض الانفتاح ولو في الإطار الجزئي إقليميا (التكتل المغاربي)، بل أن النطاق السياسي والأمني بدورهما كانا دافع احتياج للتواجد في صيغ تكتلية حتى في ظل الاحتياج للسياسات الحمائية (التوجه الإفريقي)، وحتى أللاكتفاء الذي فرضه اللجوء الاستيرادي وبالموازات الاحتياج التصديري المقيد في نطاق المحروقات جعل التواجد في سلاسل قيمة خارجية في غياب للندية (الاتحاد الأوربي). بين تكتلات وخطى تعميق التكامل وكذا علاقات الشراكة بداية بالشراكة الأورومتوسطية كأهم علاقة في ظل المبادلات الحالية، من تم علاقة الشراكة مع الدولة التونسية، إنتقالا إلى اتحاد المغرب العربي، على ضوء الطروحات السابقة وفي إطار الوجهة التحليلية الآتية، في تأجيل لشق التوجه الافريقي في المطلب الموالي.

3-1 الاقتصاد الجزائري في إطار الشراكة الأورومتوسطية: رابح رابح او مسير ومسير؟

- الخلفية التاريخية للعلاقات الاقتصادية الجزائرية_الأوروبية:

شهدت العلاقات الأوروبية _ الجزائرية حركة من المد والجز، بداية من البوادر الاستعمارية التي تزعمتها فرنسا خلال سنة 1832 حتى نيل الاستقلال التام، منتصف سنة 1962، إلى علاقات التعاون التجاري والمالي والتقني وذلك في خضم التطورات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال إلى غاية 1973، تاريخ وقوع الأزمة النفطية التي جعلت المجموعة الأوروبيةتدرك أهمية منطقة الحوض الأبيض المتوسط لضمان أمنها واستقرارها، سيما في مجال الطاقة، لذلك سعت إلى إبرام العديد من اتفاقيات التعاون مع الأقطار المتوسطية منذ 1976 في إطار العلاقة التعاونية المبنية على المبادلات التجارية، المالية وحركة الاستثمار .

هنا الربط مع الاقتصاد الجزائري في مخططاته

وصولا لترقية العلاقات إلى شراكة بهدف إنشاء منطقة تبادل حر بين الطرفين، كأحد الأسس الجديدة لتنسيق العلاقات الأورو_جزائرية، لا سيما وأن الجزائر أحد أهم الشركاء المتوسطيين، وبوابة أوروبا نحو إفريقيا. وهنا يمكن تسليط الضوء أن تقارب المسافة الذي كان من أهم مقومات التكامل الاقتصادي عززه مفهوم الموقع الإستراتيجي.

- **العلاقات الجزائرية- الأوروبية التجارية:**

تعد العلاقات التجارية أبرز ما ميز العلاقات الاقتصادية الجزائرية- الأوروبية، سيما وأن الجزائر تمثل مستورد ومصدر رئيسي من وإلى الاتحاد الأوروبي ولقد كانت العلاقات الجزائرية- الأوروبية قائمة على اعتبار الجزائر مقاطعة فرنسية تحضى بمعاملة الدول الأعضاء، وتحصل على مساعدات مالية من طرف المجموعة الأوروبية، وبعد الاستقلال تطورت العلاقات بين الطرفين وأصبحت الجزائر تمثل حالة قانونية فريدة في نظام العلاقات الخارجية للجماعة الأوروبية، وفي إ"طار السياسة المتوسطية الشاملة PMG سنة 1973 قدم المجلس الوزاري الأوروبي إلى الهيئة الأوروبية توصية للتفاوض من أجل انتساب الجزائر للمجموعة الأوروبية، لتتبلور بادرة العلاقات بين الطرفين بإبرام اتفاق بين ضفتي حوض المتوسط 1976، وذلك بعد تداعيات أزمة الطاقة 1973، التي زادت وعي لطرف الأوروبي بأهمية منطقة الحوض الأبيض المتوسط كمركز جوهري لتجسيد وضمان استقرار وأمن الضفة الشمالية من حوض المتوسط

ولقد اعتمدت المبادلات التجارية الجزائرية-الأوروبية على نظام الامتيازات التجارية أحادية الجانب المطبق من طرف الجماعة الأوروبية، حيث يسمح بموجبه حرية ولوج المنتجات الصناعية الجزائرية إلى السوق الأوروبية المشتركة لتمتعها باعفاء جمركي تام، بينما تخضع المنتجات الزراعية لحصص

تقييدية في حدود كميات محددة وحسب رزنامة زمنية معينةّ، استنادا لمقتضيات السياسة الزراعية المشتركة،[1]

وبالعودة إلى تجربة الآسيان، التي استطاعت توجيه صادرها في المنى البنائي لهيكلها الاقتصادي لا للقيود المتحكمة والمؤطرة بسياسات الاقتصادية الدول المتعامل معها، لم يكن الأمر بالسهل لكن كان وفق إستراتيجية واضحة يمكن تسليط الضوء على جانب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي اغتنمت منها رؤية واضحة المعالم للنهوض بالبنى التحتية والجانب التكنولوجي وتطوير النسيج الصناعي سمح لها بالتصدير نحو نفس الدول المستثمرة فيها بمبدأ احتياج لا فتح قيود اغرائية في حين فرض كوابح لفرص تصديرية حقيقية.

ويرتبط هذا المفهوم بالدول الواقعة على ضفاف البحر المتوسط الذي يجمع دول جنوب أوروبا من شمال البحر وبين بعض الدول الواقعة جنوب شرق المتوسط، ونظرا للأهمية الإستراتيجية لحوض المتوسط وبالتحديد بالنسبة للإتحاد الأوروبي، سعى هذا الأخير إلى ربط وتطوير علاقاته مع دول جنوب وشرق المتوسط ولقد تجسد ذلك في فكرة مشروع الشراكة الأورومتوسطية.

حيث ظهر المفهوم مع بداية السبعينات إثر السياسة المتوسطية التي قام بها الإتحاد الأوروبي مع الدول الواقعة على حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث تعتبر أول الترتيبات التي عقدت مع هذه المجموعة من الدول ما تم في 1972، أين وضع الاتحاد الأوروبي أول مفهوم شامل تجاه نوع من التوحيد المعاملاتي مع الدول الأعضاء للاتحاد الاوروبي والدول المتوسطية. فتعتبر الشراكة الأورومتوسطية نهجا أوروبي للتعاون مع دول كانت كلها تقريبا وإلى أمد قريب ضمن منطقة النفوذ الأوروبية بأسواقها وموادها الأولية،[2]وهذا ما يجب على الجزائر القيام به مع المتعاملين في تجارة المقايضة.

[1] فاطمة الزهراء رقايقية (2014):الشراكة الأورومتوسطية رهانات، حصيلة وآفاق- التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن، ص 118.
[2] فاطمة الزهراء رقايقية، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-35.

أين اعتبرت المحاور الأساسية لهذه الإستراتيجية مشكلة الأمن والاستقرار داخل منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، قضية توريد النفط والمواد الخام إلى أوروبا، سياسة التنمية الموجهة نحو إفريقيا

تندرج الاتفاقية في إطار مشوار برشلونة التي دعت إليه المجموعة الأوروبية بغرض تطوير علاقات التعاون مع بلدان ضفة الجنوبية للبحر المتوسط وبغرض إنشاء منطقة ازدهار مشتركة على المدى الطويل. تلك الاتفاقية التي تم الإمضاء عليها من طرف الجزائرفي اسبانيا بتاريخ افريل 2002 لا تنحصر على إنشاء منطقة تبادل الحر فحسب بل كذلك جوانب اقتصادية (فرع تجاري تعاون اقتصادي ومالي، تدفقات استثمارية)، وجوانب سياسية واجتماعية وثقافية ضرورية لتنمية مستدامة.، يمثل أهمية هذه الاتفاقية بالنسبة للجزائر في التعاملات التجارية الخارجية التي تبلغ نسبة 60% مع المجموعة الأوربية.

ودخلت اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005 ولم ترد أي مشكلة ذات صعوبة تذكر عند وضعها حيز التطبيق بفضل التحضير الجيد الذي قامت به الحكومة بشان هذا الملف من خلال إقامة لجنة دائمة مكلفة بتحضير ومتابعة تنفيذها (التي تشرف عليها وزارة الخارجية) بتاريخ 30 ديسمبر 2004.

إقامة لجنة تقنية مكلفة بمتابعة وإقامة منطقة التبادل الحر المرتقبة في هذا الإطار بتاريخ 23 أوت 2005 (والتي تترأسها الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة)، فقد قامت وزارة التجارة بخصوص التحضير لوضع حيز التنفيذ اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية بإعداد دليل إلكتروني يمكن تصفحه عبر شبكة معلوماتية والموجه لرؤساء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين كما تم إيداع نسخ منه للصحافة.

في هذا الإطار تم إقامة لجنة تقنية مكلفة بمتابعة هذا الاتفاق ميدانيا، بتاريخ 23 أوت 2005. [1]

[1]https://www.commerce.gov.dz/a-presentation-de-l-accord-d-association

وتنص المادة الأولى من الاتفاق على تطوير المبادلات وضمان علاقات اقتصادية واجتماعية متوازنة بين الأطراف وتحديد شروط مناسبة للتحرير التدريجي لتبادل البضائع والخدمات ورؤوس الأموال، وتحدد المادة الأولى للاتفاق الأهداف الآتية:

- توفير اطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين قصد السماح بتدعيم علاقتهماوتعاونها في جميع الميادين التي تراها ملائمةوتطوير المبادلات؛
- ضمان تطوير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين وتحديد شروط التحرير التدريجي لتبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال؛
- تشجيع التبادلات فيما يخص رأس المال البشري في إطار الإجراءات الإدارية؛
- تشجيع التكامل المغاربي من خلال تشجيع التبادلات والتعاون على المستوى المغاربي وبين هذا الأخير والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء؛
- ترقية التعاون في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمالي؛
- وفي الجانب التجاري ينص الاتفاق على إنشاء منطقة تجارة حرة للمنتجات الصناعية والتحرير التدريجي للمنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية.

بخصوص الاستيراد يتعلق الاتفاق بالتفكيك الجمركي على ثلاث مراحل، حيث تخلص المرحلة الأولى التفكيك الجمركي الفوري ابتداءا من الفاتح من سبتمبر 2005 فيما يتعلق بالمرحلة الثانية شرط التفكيك التدريجي على مدار 7 سنوات ليصلّ إلى 0 بالمائة سنة 2012، فيما تهدف المرحلة الأخير للوصول إلى 0 بالمائة من الرسوم الجمركية لسنة 2017. كانت الجزائر قد ناقشت مع شريكها الاستراتيجي خلال الدورة ال 12 لمجلس الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في ديسمبر 2020، اجراءات مراجعة الاتفاق على اساس التوازن بين الطرفين. يتضمن الاتفاق أحكام تتعلق بحماية الإنتاج الوطني :

- تدابير مكافحة الإغراق (المادة 22)؛
- تدابير تعويضية (المادة23)؛

- تدابير حمائية(المادة 24): حيث يمكن للمتعاملين المتضررين إذا سجلو تهديدا حقيقيا لأي فرع كان من الإنتاج الوطني أن يقدموا طلبا جامعيا من أجل حماية أي منتوج ينافسه آخر أجنبي مماثل، حيث ينبغي أن يقدم هذا الطلب 50% على الأقل من متعاملي أي فرع إنتاجي؛
- كما يتضمن تدابير حماية المنتوج الوطني بنود ضد الإغراق السوقي بالسع وإجراءات تعويضية وأخرى استثنائية فيما يخص الصناعات الناشئة أو بعض القطاعات التي تشكل موضوع إعادة الهيكلة؛
- إجراءات استثنائية لفائدة المؤسسات الناشئة أو بعض القطاعات بصدد إعادة الهيكلة(المادة 11).

لكن في الحقيقة أن المبادلات في اطار هذه الإتفاقية رغم أن الدولة الجزائرية كانت تستهدف ترقية صادراتها خارج لمحروقات الموجه للدول الأوروبية وكذا رفع الاستثمارات الأوروبية بالجزائر، فميزانية هذا الاتفاق أظهرت بلغة الأرقام عن خسارة جبائية قدرها 2 مليار دولار سنويا، إضافة إلى خسائر أخرى منها الأضرار الجانبية التي تتطلب إعادة تأطير، وكل هذا راجع بالدرجة الأولى إلى ضعف القوة التفاوضية من البداية. وفي ظل ما سبق من نتائج السلبية على الصعيدين الاقتصادي والتجاري، تأجل إعداد منطقة التبادل الحر بين الطرفين إلى سبتمبر 2020، علما أنه كان مبرمجا في سنة 2017، حيث أكد الطرف الجزائري خلال انعقاد أشغال الدورة 12 لمجلس الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي سنة 2020، أن هناك إرادة للحوار من الجانبين بحيث ينبغي أن يوازن الاتفاق بين مصالح الطرف الجزائري والطرف الأوروبي.[1]

فيما يخص اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، فقد احتلت المبادلات في ظل هذه الاتفاقية حصة الأسد، من خلال احتلالها المرتبة الأولى من حيث إجمالي الواردات المحققة خلال

[1]إعاد تقييم اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأروبي : إعادة الاتفاق إلى المسار الصحيح، 01نوفمبر 2021، وكالة الأنباء الجزائرية https://www.aps.dz/ar/economie/115045-2021-11-01-18-04-50consulté le:14 /12/2023

سنة 2020 وذلك بمبلغ قدره 6.55 مليار دولار، والجدول الآتي يمكثل نظرة تفصيلية على مجمل السلع المستوردة :

الجدول رقم3-10: مجموع المنتجات المستوردة في ظل اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:

وحدات الاستخدام	القيمة المستوردة لسنة 2019	القيمة المستورة لسنة 2020	المرتبة	نسبة التغير %
1 المواد الغذائية	181.88(2.49%)	178.75(2.73%)	6	1.72-
2 الطاقة وزيوت التشحيم	505.62(6.96%)	428.51(6.54%)	5	15.75-
3 و4 المواد الخام	491.57(6.72%)	441.49(6.74%)	4	10.15-
5 المنتجات نصف مصنعة	3454.65(47.25%)	2862.23(43.67%)	1	17.15-
6 سلع التجهيزات الزراعية	47.41(0.65%)	44.68(0.68%)	7	5.75-
7 سلع التجهيزات الصناعية	1333.86(18.24%)	1262.44(19.26%)	3	5.35-
8 و9 السلع الاستهلاكية الغير غذائية	1293.5(17.69%)	13336.53(20.39%)	2	3.32
المجموع	7311.57(100%)	6554.83(100%)		10.35-

Source : https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapportba2020ar.pdfconsulté le:05 /12/2023

كما هو ملاحظ في الجدول أعلاه، تمثل المنتجات النصف مصنعة العنصر الأبرز في فاتورة الاستيراد، وذلك بنسبة 43.67% (مع الإشارة لانخفاض يقدر ب17.15%)، تليها السلع الاستهلاكية الغير غذائية بنسبة 20.39% (مع ارتفاع بنسبة 3.32%)، وأخيرا سلع التجهيزات الصناعية بنسبة

19.26(مع انخفاض بنسبة 5.35%)، بينما تتراوح نسب وحدات الاستخدام الأخرى بين % 0.68 إلى 6.74%.

من جهة أخرى سجلت واردات المواد الغذائية 178.75مليون دولار، الطاقة وزيوت التشحيم قيمة 428.51 مليون دولار، أما بالنسبة لكل من المواد الخام وسلع التجهيزات الزراعية فقد سجلت القيم على الترتيب":441.69 مليون دولار و44.68 مليون دولار، بما يوازي انخفاضا ملحوظا مقارنة بالعام الذي قبله.

ففي غياب النظرة التفاؤلية التي بني عليها الاتفاق في إطار علاقة رابح–رابح، من حيث شبه انعدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالنظر إلى معدلات النمو الاقتصادي بما تضمه من نقاط أبرزها معدل البطالة الذي كان يمكن أن يكون له منحى آخر لو كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتلك الفعالية المرجوة، لكن استقطاب الاستثمار الأجنبي وتوطين الصناعات والخبرات والتكنولوجيا وتضمينها محليا لتحقيق معدلات النمو المرجوة في إطار بناء ركيزة من البنية التحتية وبناء القدرة الإنتاجية للاستقلالية والاكتفاء الانتاجي المحلي وكذا الحرية التصديرية في بناء التوجه التصديري الفعال وخطى الانفتاح الصائبة، هل هذا الطرح فعلا ستسمح به الكفه المقابلة والثقيلة في ميزان العلاقة بين الضفتين؟ لتؤرجح بثقلها للضفة المقابلة؟ فمذا لو بات تأطير الندية واقعا بدل الشعار؟ فالهدف من هذا التساؤل هو التأكيد أن البحث في القدرة الإنتاجية المحلية والتنمية المحلية هو المسعى الأولي لبناء الانفتاح الاقتصادي على أساس التوجه التصدير الفعال، وهذا بدوره يجزم بضرورة فترة استباقية تسمح بتحقيق استفادة مبدئية لصنع التنمية المحلية.

3-2 المغرب العربي هل يمكن اعادة البعث لإمكانية البقاء"

إن مبادرات تحرير التجارة البينية فيما يخص المغرب العربي، قد تعطلت بداية منذ 1994 تماما بسبب تدهور العلاقات بين الجزائر والمغرب وغلق حدودها البرية، من تم انظمام ليبيا والمغرب إلى اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى سنة 1997، مرور بتوقيع المغرب وتونس اتفاقية أغادير بغرض إنشاء منطقة تجارة حرة في سنة 2004، وصولا

إلى مبادرة إنشاء منطقة مغاربية للتجارة الحرة، التي وقع وزراء التجارة المغاربية اتفاقية بشأنها في عام 2010، لكن لم يتم المصادقة عليها حتى الآن.

ومن ناحية أخرى، تنخرط دول المغرب العربي في عديد من المسارات المرتبطة بالخارج، فترتبط الجزائر والمغرب وتونس في اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، التي تهدف إلى إزالة الحواجز عن حركة التجارة والاستثمار الأوروبي ودول جنوب المتوسط، كما تشارك موريتانيا في اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول غرب افريقيا التي تهدف إلى تحرير التجاة الثنائية وتقديم الدعم الإنمائي إلى تلك الدول، وقد وقع المغرب وتونس عدادا من اتفاقيات تحرير التجارة مع الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة European free trade association، التي تأسست سنة 1960، فضلا عن اتفاقيات التحرير للتجارة الثنائية مع تركيا، كما تشارك الدول المغاربية جميعا في اتفاقية النظام الشامل للأفضليات التجارية بين البلدان النامية منذ1988، أيضا يحضى كل من المغرب وموريتانيا وتونس بعضوية في منظمة التجارة العالمية، بينماالجزائر تبقى منذ سنة1987، وليبيا منذ 2004 في مرحلة تفاوضية من أجل الانضمام إلى المنظمة، كما تنخرط دول المغرب العربي في مبادرة الحزام والطريق الصينية، فقد وقعت فعلا الجزائر وليبيا والمغرب وتونس اتفاقيات شراكة مع الصين في إطار المبادرة، حيث شهدت السنوات الأخيرة تراجعا في درجة الانفتاح التجاري عبر الدول المغاربية باستثناء دولة المغرب، وذلك على الأرجح بسبب انخفاض أسعار المواد الأولية وعدم كفاية التنويع الاقتصاد ، خاصة بالنسبة لكل من الجزائر وليبيا وموريتانيا، فالتنافس الدولي المتزايد وخاصة في ظل تنامي الصادرات الصينية إلى الإقليم التي انتقلت من 5 مليارات لسنة 2006 إلى 14 مليار دولار لسنة 2016، وهذه تعتبر من أهم التحديات التي تحول دون الانصهار التكتلي في الإطار الإقليمي لدول المغرب العربي، وبخلاف الوقود والمعادن والإنتاج الحيواني والزيوت النباتية، لاتزال جودة المنتجات التصديرية لدول المغرب العربي عموما أقل منها في اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية الأخرى، ولاسيما السلع في قطاعات الصناعة التحويلية والآلات والنقل. مع تحسن اندماج

الاقتصاديات المغاربية في سلاسل القيمة العالمية، وّإن كان ذلك على نحو متفاوت، يبقى الجزء الأكبر من هذا الاندماج مع شركاء اقتصاديين من خارج المنطقة، وأبعد من ذلك، حتى مع نمو نسب مداخيل السياحة من إجمالي الناتج المحلي، خاصة في تونس والمغرب، فإن نشاطات السفر والسياحة بين دول المنطقة تبقى محدودة في الوقت الذي يأتي معظم السياح من الخارج.

تعد التجارة البينية في الإقليم المغاربي جد محدودة، تبقى مستويات المبادلات التجارية أدنى بكثير من تجارتها الخارجية (خارج إقليم المنطقة)، فلا يوجد شريك أساسي تتخذه الدول الأعضاء من ضمن الإطار التكتلي.

أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة فالقيود التي تفرضها دول المغرب العربي لا تشكل مركز جذب لها، في إلزام الشركات الأجنبية بالشريك والمدخلات المحليين، وحتى فيما يخص انتقال العمالة والهجرة البينية وعلى الرغم من أن حرية انتقال العمالة بين الدول كانت من أهم الأهداف الاتحاد، إلا أن النسب متدنية جدالا تتجاوز 1% من مجموع سكان المنطقة، وأقل من 0.5% من مجموع القوى العاملة، مع أن المغرب والجزائر يعدان من بين أكبر الدول المصدرة للمهاجرين في العالم تحديدا نحو أوروبا.

وباعتبار الاندماج المالي أداة أساسية لتفعيل العمليات التكاملية.، حين يتم تسليط الضوء على مجهودات دول المغربي فيما يخص هذه النقطة، يمكن القول أن مجهودات دول المغرب العربي جد محدودة، باستثناء دولة المغرب التي شهدت توسعا في عمليات جهازها المصرفي العابرة للحدود لتشمل 22 دولة إفريقية، لكن الأمر يقتصر فقط على تونس وموريتانيا كدول في الإقليم المغاربي، ولا تزال فرص تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والحصول على مختلف الخدمات المالية محدودة ودون متوسط اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية، وفيما يخص التكونولوجيا

المالية، فإن إزالة الحواجز التجارية والتنسيق التنظيمي وفي هذه التكنولوجيات الجديدة على نحو أوسع وأسرع نطاقا، من شأنه أن يشجع على زيادة الاندماج المالي في المنطقة.[1]

لابد من تسليط الضوء على ضرورة تفعيل النطاق التكتلي لدول المغرب العربي، في ظل مقومات تقارب جغرافي وانسجام ثقافي ولغوي وتاريخي ومصير مشترك، من شأنه تمكينها من الاستفادة من وفرات الحجم، وجدب الاستثمارات الأجنبية، وإنشاء سلاسل قيمة إقليمية وكذا الاندماج بشكل أكثر فعالية في سلاسل القيمة العالمية، وتعزيز قدرتها التفاوضية كأهم مرتكز في تسلسل الطرح السابق. ففي ظل الانتقال من الأسواق الوطنية لدول المغرب العربي وانصهارها في كيان إقليمي من شأنه هذه الصورة للاتساع السوقي أن تخلق حوافز جاذبة للمستثمر الأجنبي، وتشجع لابتكار وتسهل نقل وتوطين التكنولوجيا، لكن ذلك لن يكون إلا بتوفير القوانين الاستثمارية المبسطة للمستثمر الأجنبي بما يخلق مناخ أعمال ايجابي، اضافة أن التركيز على السياسات الاقتصادية السليمة والنمو السريع واستقرار سعر الصرف ورأس المال البشري الفعال وكذا البنى التحتية واللوجستيك ، في ظل استقرار سياسي وإطار تنظيمي فعال وطنيا منسق إقليميا. من شأن الاندماج الإقليمي المغاربي أن يخلق سلاسل قيمة إقليمية (تعزيز المبادلات البينية)، تساعد بدورها على التواجد في سلاسل قيمة عالمية، بما ينعكس على بنية الصادرات والبيئة الاستثمارية، والتنويع الاقتصادي بشكل عام والجودة التصديرية بشكل خاص. فالاندماج في سلاسل قيمة عالمية يوفر للتكتل الإقليمي قنوات لنقل المعارف والتكنولوجيات من الاقتصاديات المتقدمة وكذا المبادلات البينة في هذا النطاق، وهذا ما سيسمح كنظرة استشرافية أن يكون الاتحاد المغاربي حلقة الوصل بين افريقيا والاتحاد الأوروبي. فكيف يمكن تحقيق هذاالنموذج في مصب الإجابة على التساؤل السابق؟ وهل يمكن أن تكون دول المغرب العربيالمتكتلة، هي مرتكز الجزائر لتفعيل الاستفادة من مزايا الإقليمية الجديدة في إطار الشراكة

(1)https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapportba2020ar.pdfle:12 /12/2023

الأوروبية؟ وإن كان كذلك ماهي سبل التفعيل في إطار الخمول المتجلي أرقاما وإحصائيات مترجمة لعقم الرصيد التبادلي تجاريا بين الدول المغاربية بشكل عام والقطيعة مع دولة المغرب بشكل خاصّ؟

4- 4 تقييم إجمالي المبادلات التجارية للاقتصاد الجزائري على ضوء تموقعها التكتلي:

5- بناءا على ما سبق من تحليل في العلاقات التكتلية الجزائرية، لابد من نظرة شاملة مقارنة

	تطور قيمة الصادرات بالنسب المئوية%						
المنطقة الجغرافية	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الاتحاد الأوروبي	52.3	52.2	50.7	66.3	47.7	57.9	57.4
الدول الأوروبية الأخرى	8	7	7	5.4	6.8	5.5	6.1
أمريكا الشمالية	4.5	5	5.7	8.2	6	11.8	10.4
أمريكا الجنوبية	7.9	6.5	7.2	4.9	6.6	7.2	6.4
آسيا	20.9	21.2	23.2	8.7	25.9	10.9	12.9
دول المغرب العربي	1.6	1.9	1.3	4.5	1.5	3.6	4.0
الدول العربية	3.1	4.4	3.3	1.5	4.1	2.2	1.8
إفريقيا	1.5	1.1	0.8	0.2	0.5	0.3	0.3
باقي العالم	0.8	0.7	0.9	0.2	0.6	0.5	0.6

بين اتجاهات المبادلات التجاريةإبراز المفارقات بشكل أوضح:

الجدول رقم 3-12: توجهات الصادرات الجزائرية حسب المنطقة الجغرافي للفترة 2012-2018

Source :https://www.ons.dz/spip.php?rubrique166, consulté le :10/12/2023

أكثر من 50% من الصادرات الجزائرية باتجاه أوروبا في إطار الشراكة الأورومتوسطية مع دول الاتحاد الأوروبي، حيث بالمقارنة مع الدول الأوروبية الأخرى قيمة الصادرات لم تتجاوز 8% لسنة 2012 إلى قيمة 6.1 سنة 2018، تليها دول أمريكا الشمالية بقيمة صادرات بلغت 10.4% لسنة

2018 وامريكا الجنوبية بنسبة6.4% لنفس السنة، أما دول المغرب العربي فلم تكن نسبة الصادرات بالقيمة المطلوبة خاصة في ظل الاتحاد، حيث بلغت 4% لسنة 2018 فيما كانت 1.6 سنة 2012، من تم تأتي مرتبة الدول العربية بنسب متحفظة تراوحخلال الفترة 2012-2018 بين قيمتي 4.4% والتي بلغتها نسبة الصادرات لسنة 2013 كأقصى حد و1.5% كأدنى نسبة لسنة 2015. وأخيرا الدول الإفريقية لم يتم التطرق للتكتلات الجزائرية الإفريقية باعتبار النسب المسجلة في إطار التوجه التصديري والتي لم تتجاوز 0.9% منذ 2012إلى سنة 2018، وهو ما يترجم عقم العلاقات التكتلية الإفريقية الجزائرية، وأيضا مساعي منطقة التبادل الحر لافريقية لم تكن متسارعة وذات فعالية في التطبيق.

	تطور قيمة الواردات بالنسب المئوية%						
المنطقة الجغرافية	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الاتحاد الأوروبي	55.3	63.5	64.2	66.3	57.4	57.9	45.7
الدول الأوروبية الأخرى	4.6	3.7	4.4	5.4	4.9	5.5	9.2
أمريكا الشمالية	22.1	13.7	10.1	8.2	17.2	11.8	4.6
أمريكا الجنوبية	5.9	5	5.1	4.9	6.6	7.2	8.2
آسيا	7.7	8.5	10	8.7	7.9	10.9	25.8
دول المغرب العربي	2.9	4.1	4.9	4.5	3.9	3.6	1.2
الدول العربية	1.3	1.2	1	1.5	1.3	2.2	4.1
إفريقيا	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3	0.4
باقي العالم	00	0.1	00	0.2	0.6	0.5	1

الجدول رقم3-13: وجهة الاستيراد الجزائري حسب المنطقة الجغرافية2012-2018

المصدر :https://www.ons.dz/spip.php?rubrique166 نشرة 2021-2017-2015-2018

وكذلك بالنسبة للواردات فتحتل دول الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة حصة الأسد كمصدر توريدي للدولة الجزائرية، بنفس الترتيب السابق للوجه التصديرية في انعدام شبه تام للواردات من الوجهة الإفريقية، رغم ما تزخره من موارد: أراضي صالحة للزراعة والمياه، ثروة خشبية هائلة، وفرة المراعي، الموارد النفطية والغاز الطبيعي وكذا ثروة المعادن، في ظل موارد طاقوية متجددة، في ظل هذه المفارقة وتصدر الاتحاد الأوروبي قمة هرم المبادلات التجارية، في حين تكبد الدول الإفريقية أدنى المستويات من هرم المبادلات، هل حقا الاتحاد الأوروبي هو الوجه التصديرية المثلى؟ وكذا مركز التوريد الأحق بالتوجه؟ أم أن هناك تكبد لتكلفة الفرصة البديلة في ظل المبادلات الإفريقية الصفرية وكذا الجوارية (المغاربية)؟ وماذا حققت الشراكة الأورومتوسطية في ظل استهداف أساسي للاستثمار الأجنبي بما يتبعه من بنى تحتية ولوجستيك... وتنويع لسلة الصادرات لتحقيق العدل المنفعي بين الضفتين، في محاولة لنزع الضبابية عن هذه المصوبات سيتم في المطلب الموالي الخوض التحليلي المفصل في هذه النقاط...

الشكل رقم3-42: أبرز الاتفاقيات التجارية التي تنخرط فيها دول المغرب العر

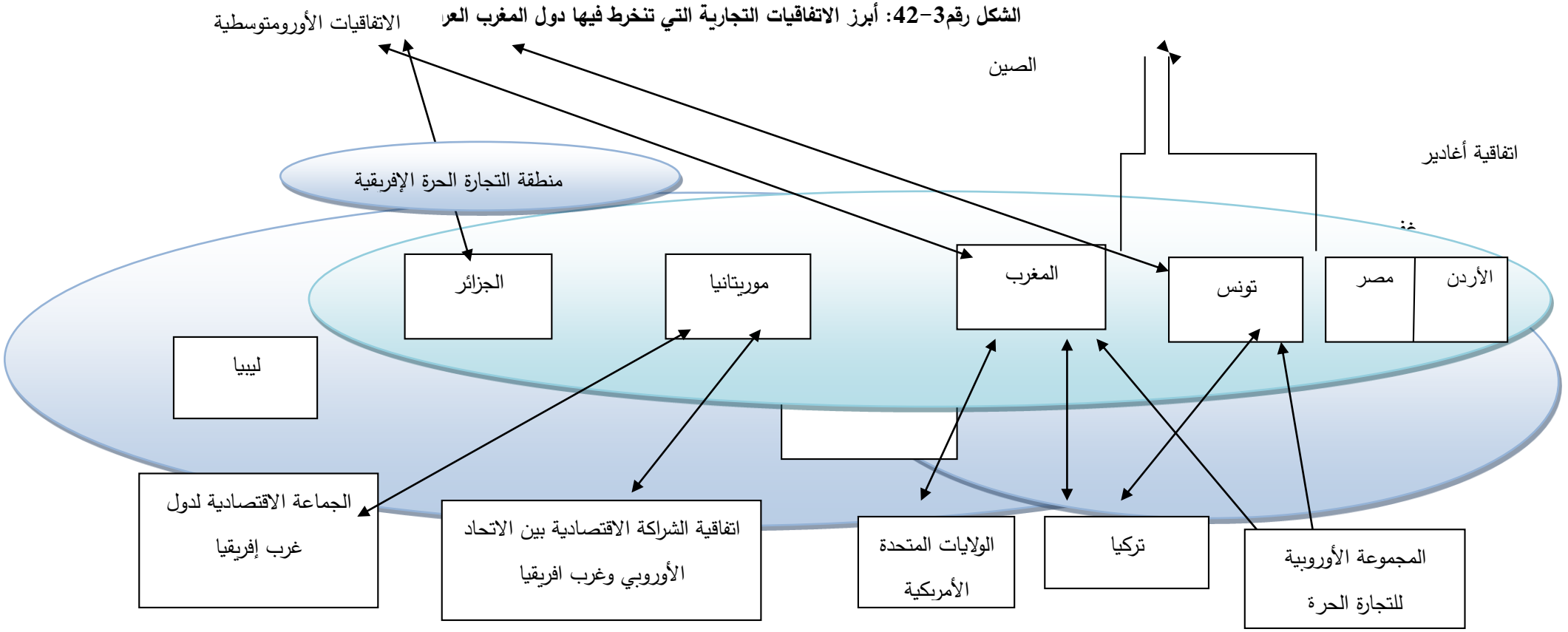

المصدر: محمد حمشي(2020): المغرب العربي بوصفه إقليما بلا إقليمية –قراءة في تقرير صندوق النقد الدولي عن الاندماج المغاربي، سياسات عربية، صندوق النقد الدولي، ص3.

لابد من تسليط الضوء على ضرورة تفعيل النطاق التكتلي لدول المغرب العربي، في ظل مقومات تقارب جغرافي وانسجام ثقافي ولغوي وتاريخي ومصير مشترك، من شأنه تمكينها من الاستفادة من وفرات الحجم، وجدب الاستثمارات الأجنبية، وإنشاء سلاسل قيمة إقليمية وكذا الاندماج بشكل أكثر فعالية في سلاسل القيمة العالمية، وتعزيز قدرتها التفاوضية كأهم مرتكز في تسلسل الطرح السابق.

وعليه في إطار ما سبق يمكن الانتقال من التحليل التقليدي لأسباب عقم التكامل المغاربي إلى نقطة لا بد من أخذها بعين الاعتبار وهي الضغوطات الخارجية، التي تخلق تشتت الاستحواذ وعرقلة الانصهار الداخلي لإمكانية السيطرة الخارجية، ولذلك كما سبق والاشارة في الجانب النظري، أن مقومات البداية التكتلية والتأسيس ليست كافية بناء التوجه التكتلي بقدر البحث والخوض في عوامل الاستثمارية والنجاح وتعميق المراحل التكتلية أو على الأقل إمكانية الاستفادة من المزايا العميقة كما سبق والإشارة في الطرح النظري لابد من مرحلة تفعيل التوجه التكتلي،

بقدر ما ان المزايا التي تحتاجها فعلا الدول النامية تكون حكرا على مراحل متقدمة من التكامل، وفي المقابل حسب التجارب فالدول النامية تكون بحاجة ماسة لهذه المزايا في مرحلة أولية، فكيف يمكن معالجة ثغرة هذه المفارقة؟ الإقليمية الجديدة؟ لحد كبير يمكن أن تكون حلا ظاهريا لكن الشراكة الأورومتوسطية هي بمثابة رد محوصل، فهل باعتبار ما تضمه صورة الإقليمية الجديدة من مزايا للطرفين، بتسليط الضوء على ما تعشم به الطرف الجزائري من استثمارات وتنويع في سلة الصادرات الموجه من خلال الاستناد على الطرف الأوربي وعدم تحقيق أي من هذه المستهدفات لحد كبير وبنظرة شاملة، هنا يمكن القول أن اللجوء لصور الإقليمية الجديدة غير كاف لسد ثغرة المفارقة بين احتياج لمزايا التكامل في مراحل أولية، وبين مشكل أخر وهو التحكم الخارجي في اتجاه التوجه التكتلي وقبله التصديري في ظل الهشاشة الاقتصادية للدول النامية واقتصادها الريعي الذي يجعل الطرف المستفيد هو الطرف الموجه للمنحى التكاملي، في إطار التقييد والسيطرة على الأكيد، وعليه لابد من البحث في محط ثالث يسمح بمعالجة السيطرة التكتلية للشق المتقدم في إطار الإقليمية الجديدة(الشراكة الأورومتوسطية)، للاستفادة من مزاياها، وجعلها ركيزة الاستناد لتفعيل التكتلات الاقتصادية ذات المقومات والاستقطاب الحقيقي(اتحاد المغرب العربي)، فماهي النقطة الفيصلية لتحقيق هذا النموذج وماهي الحلقة المفقودة فيه لتحقيق الصورة المطلوبة كاملة؟ وهذا ما سيتم التطرق إليه في المطلب الآتي...

الشكل رقم3-43: ثغرات التعثر كموجهات لبناء التوجه التكتلي للاقتصاد الجزائري

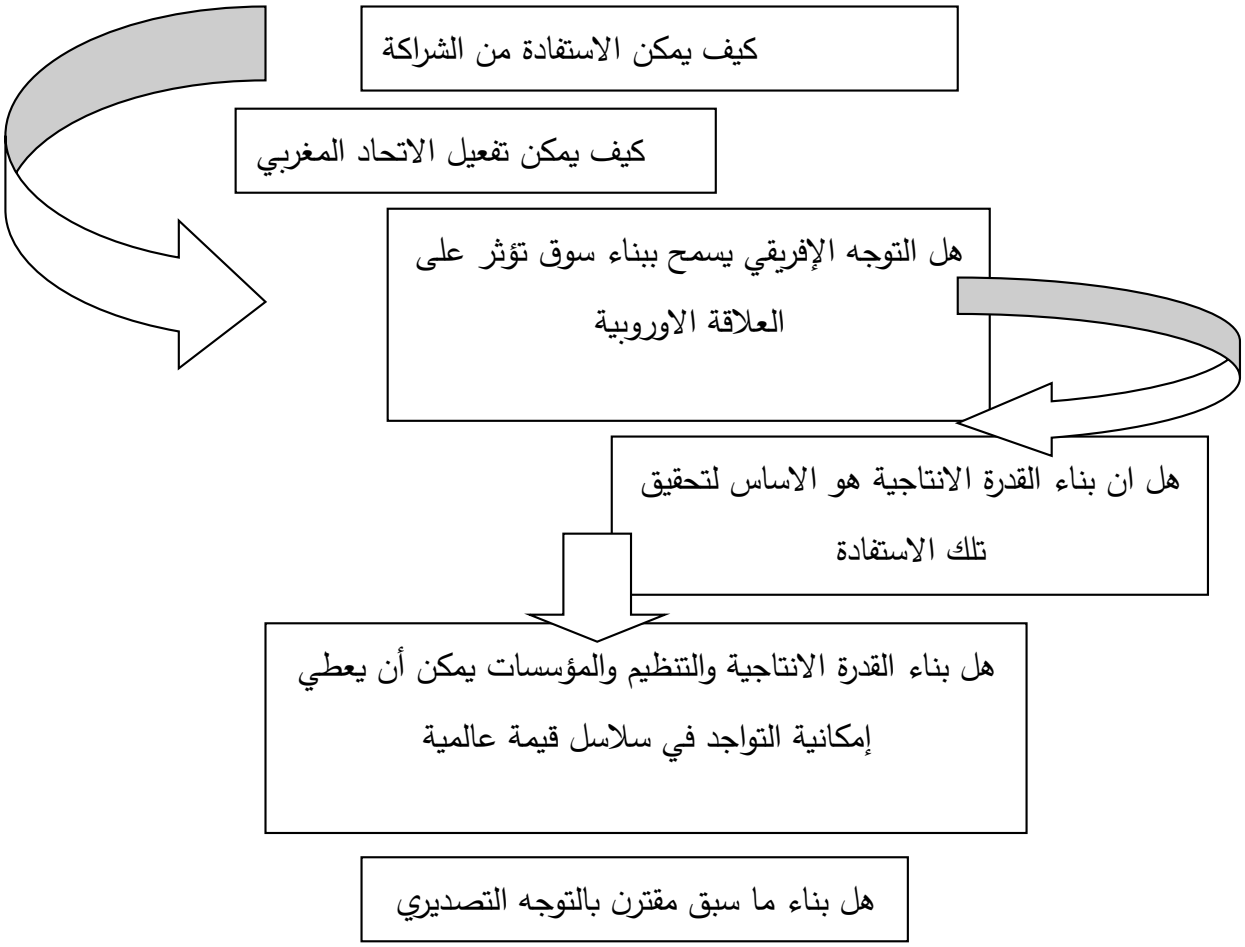

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التسلسل التحليلي السابق في إطار بناء نموذج التوجه التكتلي الفعال

المطلب الثاني: آفاق التوجه التكتلي للاقتصاد الجزائري على خطى تجربة الآسيان

بداية، قد تم حوصلة المنظور التحليلي لهذا المطلب في ثلاث خطوات لتصويب التوجه التكتلي كما هو موضح في النموذج الآتي:

الشكل رقم3-44: بناء خطوات انفتاح الاقتصاد الجزائري في تصويب التوجه التكتلي

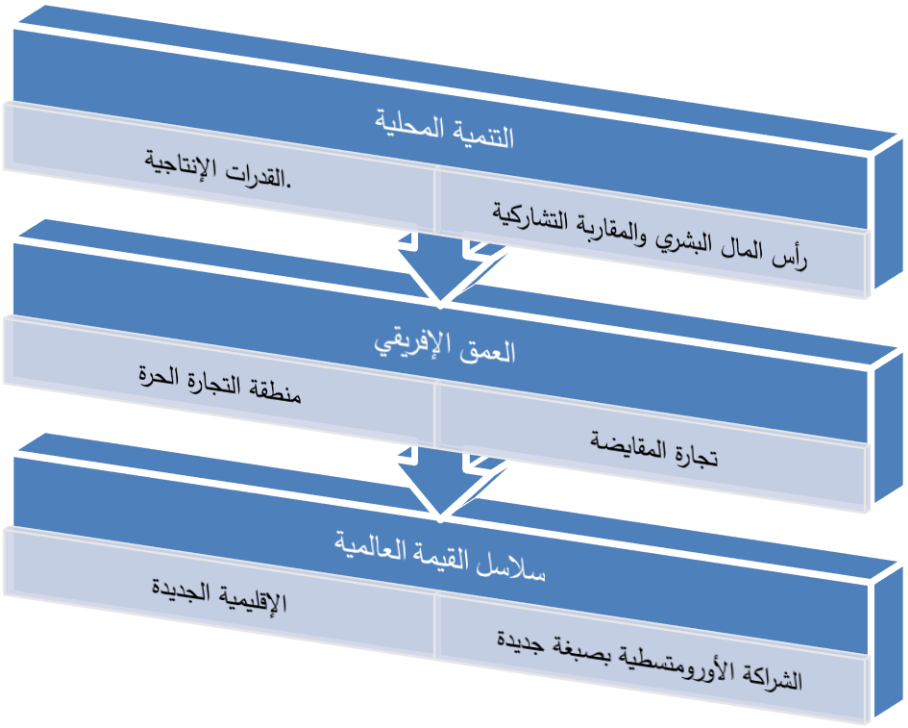

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التحليل السابق

بداية بضرورة الإصلاح المحلي، من تم خلق قوة تفاوضية في تكتل إفريقي يحد من استنزاف الإقليمية الجديدة ويردها لمنحى علاقات رابح-رابح-، ومن تم إمكانية الاستفادة الفعلية من سلاسل القيمة العالمية والتكتلات الاقتصادية بغض النظر عن الفوارق التنموية،

في إشارة أنه تم استباق الخطوة الأولى تحليلا، لدعم فكرة هذا التسلسل في ابراز لاحتياج كل خطوة لما يسبقها من تمهيد.

إن توجه الجزائر نحو العمق الإفريقي لتحسين مؤشرات التكامل أو الاندماج، خاصة في إشارة إلى الشق السياسي والأمني (القوة التفاوضية)، سيكون بوابة الدعامة للإقلاع الاقتصادي الجزائري وكذا الإفريقي إلى حد بعيد. في إطار ثروات ضخمة تزخرها القارة، حيث أن 30 بالمائة من الثروات موجودة بإفريقيا "العملاق النائم،" 12 بالمائة من إنتاج النفط والغاز، ناهيك عن الأراضي الصالحة للزراعة التي تمثل 17 بالمائة، أين 67 بالمائة منها غير مستغلة، فعقم القدرة الاستغلالية تعتبر ثغرة الفقر والتعثر، إضافة إلى المياه العذبة بنسبة 35 بالمائة، الطاقة المتجددة بوفرة، أيضا % 95 من الماس في إفريقيا، وما بين 50 إلى 65 بالمائة من الذهب من الناتج العالمي هو من الصلب الإفريقي، فما هو سبب عدم تواجد الاقتصاد الإفريقي في معادلة الاقتصاد العالمي كقوة مفروضة، ولماذا يغيب عن معادلة المنتج والمصنع ؟

لكن المستجد 2900 مليار دولار، كانت قيمة الناتج الإجمالي المحلي لسنة 2023، في توقع الارتفاع مع الزيادة المستمرة إلى سنة 2027 بمعدل 4.9 بالمائة حسب توقع البنك العالمي، ومن هنا بدأ رسم خارطة أفاق التكتل الإفريقي ومنطقة التجارة الحرة الإفريقية في مفارقة العجز والاستنزاف وبداية الإقلاع من خلال التكتل. باعتبار الصين مع تركيا الشريكان الأوليان في السوق الإفريقية، وفي ظل غياب المشاريع التنموية والاكتفاء بإعانات، ولأن المشاريع التنموية يجب أن تكون إفريقية– إفريقية لحقيق الفعالية التبادلية والحد من الاستنزاف الخارجي في إطار التصدير الخام، فالإقلاع الاقتصادي لن يكون إلا بتوجه تكتلي ذو صبغة إفريقية، ويمكن قياسها من خلال المبادلات البينية حيث تقدر فقط ب 15 بالمائة، أيضا مؤشر المنتج والذي يمثل السلع الوسيطة، فيتمثل هذا المؤشر في الصادرات والواردات للسلع الوسيطة، أيضا مؤشر التكتل المتمثل في مؤشر الاقتصاد الكلي، فمثال معدلات التضخم لابد أن تكون متقاربة، لتنسيق السياسات النقدية، إضافة إلى مؤشر البنى

التحتية، أين تعتبر القوى المركزية جد مهمة والمتضمنة جنوب إفريقيا، مصر، الجزائر، نيجيريا واتيوبيا).

في تسليط الضوء على التوجهات الخارجية نحو العمق الإفريقي، هناك كل من روسيا الصين وأمريكا، كما تعتبر الدولة الجزائرية أيضا متوجها ذو وزن إلى العمق الإفريقي وتعزيز مؤشرات التكتل الاقتصادي، باعتبار مؤشر التجارة البينية، فقد فتحت الدولة الجزائرية بعض الخطوط النقل البحرية لدول كتلة الساحل والدول المنتمية إلى شمال إفريقيا من موريتانيا وسينيغال، أيضا الطريق البري تيندوف– زويرات، الرابط بين البلدين موريتانيا –الجزائر وفق معبر بري يمر الطريق السيار يمر بحدود الجمهورية الصحراوية، أيضا الجزائر ونيجيريا نحو تجسيد خط أنبوب الغاز العابر للصحراء نحو أوروبا.[1]

فقد تم توقيع مرسوما رئاسيا يتضمن المصادقة على البروتوكول التنفيذي الموقع بين الجزائر وموريتانيا، حول التسهيلات والإعفاءات الخاصة بإنجاز الطريق البري بين تندوف–الجزائر والزويرات –موريتانيا، أين هدف البروتوكول الصادر في العدد الأخير من الجريدة الرسمية، إلى تنفيذ أحكام مذكرة التفاهم الموقعة بين الجزائر وموريتانيا في ديسمبر 2021 لإنجاز الطريق البري، حيث ينص البروتوكول على مجموعة من التسهيلات والإعفاءات التي يلتزم بها الطرفان بتوفيرهما لكافة عمليات الإنجاز، أيضا الأمر الذي يبعث للإيجابية، بتسليط الضوء على أهم النقاط المتفق عليها والتي تعكس فعالية الإحاطة بنواحي هذا المشروع، منح الإعفاءات من الحقوق والرسوم الجمركية لعمليات استيراد أو تصدير السلع والخدمات التي تدخل في إطار إنجاز الطريق،[2]

(1)https://aljazair1.dz/?fbclid=IwAR2-0Kg4ryR-VJqFfGjQxZ8DOVJVBQsjOKTfqfFCp9P2qG42Qs0_6pa1w8A/08/26

(2) https://www.facebook.com/aliqtissad.dz/posts/pfbid0sJUwK6pxdffKDVGVEron4wZgYYM1FB4KtdicvRha u2k6mv2iSACLZ5jhXvNutkcl,consulté 2023/02/14، 13/04/2023.

حيث أكدت السلطات في نظرتها الاستشرافية، أن الطريق العابر للصحراء سيسمح بتقليص فاتورة النقل الباهظة بما يوازي 50 بالمائة من قيمة البضاعة إلى ما يقارب من30 إلى 20 بالمائة، وهذا ما سيسمح بنظرة تفاؤلية لأفاق التنمية المستدامة بالقارة السمراء خصوصا في ظل امتلاك القارة كما سبق الذكر على موارد طبيعية متنوعة. إن اكتمال المشروع على مستوى دول الساحل التي بإمكانها استغلال هذا الطريق والذي يهدف إلى التكامل الاقتصادي الإقليمي من جهة، ومن جهة أخرى تعزيز التعاون الإفريقي الأوروبي ، حيث أن الضفة الجزائرية تجهز بالتكنولوجيا والألياف البصرية، في ظل اكتمال الدراسات لتجهيز الطريق بفضاءات للراحة وفضاءات اقتصادية ستدعم ببرامج إضافية مستقبلا ضمانا لراحة مستخدمي الطريق، وبات الرهان في الوقت الحالي إيجاد آليات كفيلة بصيانة الطريق والمرافق لضمان نوعية التنقل، مع ضمان الأمن على طول الشبكة المعنية، والمحفز أن أغلب الدول تلتزم بالتجسيد، عدا مقاطع قصيرة ستكمل الأشغال بها مثل دولتي مالي وتشاد لأسباب أمنية. حيث أن المشروع الشامل لكل من دولة الجزائر وتشاد وتونس ونيجر ومالي ونيجيريا، بلغت مراحله 90 بالمائة.

في رؤية الحكومة عن كيفية ترقية الصادرات وتخفيض الاستيراد، وفي إطار مشروع قانون مناطق التجارة الحرة والقواعد العامة، المطبقة عليها، بتطوير التجارة مع الخارجية مع البلدان الإفريقية المجاورة، ومعالجة إشكالية محاربة التهريب، حيث أن مشروع القانون المحدد للقواعد العامة المطبقة على المناطق الحرة ، مكونة من 21 مادة مقسمة على خمسة فصول، وبموجب مشروع هذا القانون سيتم حسب الرؤية الإستراتيجية المسطرة من طرف السلطات المعنية منح امتياز تسيير المنطقة الحرة مقابل إتاوة يجب دفعها لدى إدارة الأملاك الوطنية، إضافة إلى المزايا الجبائية والجمركية على الأنشطة التجارية التي تتم داخلها.

حيث تسعى الدولة جاهدة من خلال قوانينها تحديد القواعد المنظمة للمناطق الحرة، في تحفيز الإنتاج المحلي وتوزيعه وفي ترقية الصادرات وخفض فاتورة الواردات. في سعي لإصدار النص

التطبيقي المتعلق به، حيث أنه سيتمّ إنشاء دفتر شروط لصاحب الامتياز يحدد من خلاله الموقع الجغرافي للمنطقة الحرة والنشاط المرخص به وغيرها من الشروط التي يتضمنها اهذ الدفتر، حيث يندرج مشروع هذا القانون في إطار تنفيذ التوجيهات والتعليمات المسداة من طرف رئيس الجمهورية، الذي أوكل وزارة التجارة وترقية الصادرات معالجة إشكالية محاربة التهريب من خلال تطوير التجارة الخارجية بالاتجاه نحو مناطق التجارة الحرة مع بلدان إفريقية مجاورة، حيث إثباتا لنية هذه المساعي و أنها على خلاف ما سبق من كثير من المشاريع والتوجهات التي لم تجسد، تم تنصيب فوج عمل يشمل كل القطاعات الوزارية المعنية، إضافة إلى بنك الجزائر، لمباشرة دراسة مشروع إنشاء هذا النوع من العلاقات، مع الأخذ برأي الجمعيات المهنية ذات الصلة بالموضوع وكذا الأكاديميين الجزائريين، في إشارة إلى إنشاء منظمة المناطق الحرة الإفريقية التي تعتبر منصة لتبادل مختلف النماذج لتطوير هذا النوع من المناطق في إفريقيا، وهي تضم حاليا 37 دولة إفريقية.

وحسب القناعات التي بنت عليها الدولة الجزائرية توجهها التكتلي، استنادها على قناعة أن في ظل الظروف الاقتصادية القائمة للدولة فالمناطق الحرة تعتبر آلية فاعلة لتحقيق التنمية على المستوى الوطني والإقليمي، عن طريق استحداث فرص عمل وتحسين التكوين المهني وتطوير وتنويع الصادرات وجدب الاستثمار الأجنبي المباشر، بما يضيف لجانب الحصول على العملة الأجنبية، حيث يتم داخل هذه المناطق تسهيل الأنشطة من خلال مجموعة من الحوافز واستحداث البنى الحية والإعفاءات الضريبية والإجراءات الإدارية المبسطة...تركيزا على نقطة جلب المؤسسات الناشئة والأجنبية التي يخصص إنتاجها للتصدير.[1]

أيضا من أهم مجهودات الدولة الجزائرية في التوجه الإفريقي والانفتاح الدولي بشكل عام، دخول أول الفروع البنكية الجزائرية حيز الخدمة بالخارج، وعملية فتح 3 فروع بنكية للجزائر بالخارج بلغت

(1)eliktissadia.echaab.dztd vcd, consulté le 2022/06/28(

مراحلها النهائية، على أن تبدأ العمل الفعلي في في أجل أقصاه سبتمبر المقبل، حيث كان التحضير لهذه الخطوة مدرجا بشكل مدروس في مخطط عمل الحكومة، تتولى 4 بنوك عمومية:البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الوطني، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والبنك الخارجي للجزائر، أيضا تم فتح مصرفين بكل من السينيغال وموريتانيا، في ترقب للحصول على اعتماد البنك الخارجي الجزائري الدولي، أيضا تم تنصيب أول وكالة على المستوى القنصلية العامة السابقة بباريس، وتم توقيع عقد وانتهت أشغال التجهيز في مارس 2023، أما بخصوص بنك الاتحاد الجزائري،الذي سينشأ في موريتانيا، فقد تم إيداع ملف الاعتماد في شهر مارس 2023 أيضا في خطى استكماله مع تقدم أعمال المكتب المعين لهذا الغرض، حيث أن 2023 هو التقدير الأقصى لبداية العمل، أما بالسينيغال قدم ملف الاعتماد أيضا لدى السلطات المعنية بتاريخ 2023/01/19، على أن ينطلق البنك الجزائري السنغالي في السداسي الثاني من نفس العام،مراعاة لمواعيد المعالجة التنظيمية لملف الاعتماد وغير القابلة للتقليص (محددة ب 3 أشهر).

فبناءا على ما سبق، بالفعل يمكن للعلاقات الجزائرية الإفريقية أن تكون ركيزة تعزيز العلاقات الأوروبية الإفريقية، بوجه جديد للعلاقة، تنقل الوجهة الإفريقية من مجرد سوق مغري، إلى شريك في إطار الندية والمصلحة المتبادلة.

ودعما للنقطة السابقة في تسجيل خطوات فعلية واجتهاد السلطات، تعتبر المقايضة وفقا للمادة 413 من القانون المدني، هي عبارة عن عقد يلتزم بمقتضاه كل من المتعاقدين أن ينقل للآخر على سبيل التبادل ملكية مال غير النقود[1]، وعليه فهي عقد رضائي ناقل للملكية ملزم للجانبين يختلف عن عقد البيع في غياب السيولة النقدية أو المقابل المالي، غير ان المشرع يجيز تعويض الفارق في قيمة

[1] القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 02 جويليا 2020 المحدد لشروط وكيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية وقائمة البضائع موضوع التبادل مع جمهورية مالي وجمهورية النيجر، مؤرخة في 30 جويليا 2020،ع.44، ص24.

البضائع بمبلغ من النقود[1]، يسري على المقايضة أحكام عقد البيع بالقدر الذي تسمح به طبيعة المقايضة، ويعتبر كل من المتعاقدين بائعا للشيء ومشتريا للشيء الذي قابض عليه[2].

فالمقايضة الحدودية مصطلح استعمله المشرع لتمييز تجارة تبادل السلع والبضائع التي تتم على مستوى المناطق الحدودوية لدولتين أو أكثر لأول مرة بمناسبة تنظيمه لهذا النشاط الخاص بموجب القرار الوزاري المشتلرك المؤرخ في 14 ديسمبر 1994، غير أن المشرع لم يقدم تعريف لها ولهذا حاول الفقه ذلك فاعتبرها نوع من أنواع التجارة الخارجية يتم بموجبها تصدير سلع من طرف متعامل اقتصادي من دولة مقابل استيراد سلع أخرى بنفس القيمة من متعامل اقتصادي آخر لدولة مجاورة، بالدخول والخروج عبر المحطات الجمركية أو المعابر الحدودية[3]، كما يمكن اعتبار تجارة المقايضة الحدودية :"عمليات التبادل الممكنة للسلع والبضائع بسلع وبضائع أخرى بين الأقليم المتجاورة لدولتتين حدوديتين".

فبالنسبة للجزائر، قد تعتبر تجارة المقايضة وسيلة كبح لتسرب العملة الصعبة، والتطفل على السلع المدعمة الموجهة للمواطن الجزائري، فهي وإن كانت تعتبر نمطا بدائيا فيمكن اعتبارها تجارة بدائية في شكل معصرن مع متطلبات خصوصية الظروف والمعاملات، فيمكن اعتبارها ملجأ بناءا لمفهوم اقتصاديات الحجم باعتبار المزايا (تكاليف نقل، سعر...) ومدخلا لتعزيز العلاقات البينية وكذا تغطية ثغرة الأمن بالمناطق الإفريقية من خلال المعابر وهي الخطوة إلى عمق إفريقيا و بناء منطقة تجارة حرة على أسس مستدامة في علاقة رابح–رابح، أيضا إن كان التكتل يحتاج تنسيق عادة ما يكون شكليا لمسايرة متطلبات وشروط تعميق العلاقة التكتلية، خطوة المقايضة يمكن أن تعتبر خطوة ركيزة لتحقيق أمن وسلام (خلق علاقات صداقة دولية، فرص عمل والحد من التهريب في ظل خلق أطر قانونية تؤطر هذه العلاقات الحدودية...) بما ينعكس في خطوة موالية والتي تعتب كتحصيل

(2) المادة 413 من ق.م.ج.
(3) المادة414 من ق.م.ج.
(4)المادة 415 من ق.م.ج.

حاصل لما سبق، في انصهار التوجهات الاقتصادية في علاقات ذات منفعة تبادلية فعلية بما ينعكس سياسيا على القرارات والسياسات وحتى العلاقات الخارجية ككتلة واحدة بنيت على أساس قويم وركائز راسخة صعبة الإزالة، فكما سبق الإشارة أن التنمية الوطنية والانفراد الإصلاحي لكل دولة فيما يخص اقتصادها المحلي يعتبر من أهم ركائز الانفتاح وبإمكانه لحد ما أن يزيد من فاعلية المراحل التمهيدية التي تسبق خطوة التكتل باعتبارها انفتاحا إقليميا، فبعد صدور القرار الوزاري المشترك في سنة 1994 والذي نص على كيفية ممارسة تجارة المقايضة من النيجر والمالي، جاء في 2001 جاء القرار الوزاري المشترك، بعدها جاء القرار الوزاري المشترك لسنة 2020 معدلا ومحييا لجمود الحيثيات والمعايير التنفيذية في القرارات السابقة، أخذا بعين الاعتبار أن تجارة المقايضة ليس تأطيرا وحدا من معاملات غير شرعية بقدر ما هي آلية تنموية بدائية بصيغة معصرنة ولمسة الاستحداث تكمن في خلق مزايا داعمة للتنمية المحلية من جهة ومن جهة أخرى، باعتبارها مصدر تموين الولايات الحدودية تيندوف، أدرار، تامنراست وإليزي بالسلع القادمة من مالي ونيجر، نظرا لتقاطع العادات والتقاليد ونمط الحياة بما يسقط تكاليف التسويق وآليات الإقناع بالمنتوج وهذا يعتبر بداية ذمج جنوبي بإفريقيا في ترقب خطوات موالية وعلاقات في العمق الإفريقي تعزز فكرة منطقة التجارة الحرة بل تسرع من آليات الخوض فيها، وبالتالي من اقتناص مزاياها.

من بعدها جاء القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 28 ديسمبر 2021، يعدل القرار الوزاري المشترك المؤرخ في سنة 2020 المحدد لشروط وكيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية وقائمة البضائع موضوع التبادل مع جمهورية مالي وجمهورية النيجر.

حسب المادة2 من القرار ، تكتسي تجارة المقايضة الحدودية طابعا استثنائيا وتستهدف تسهيل تموين السكان المقيمين في ولايات أدرار وإليزي وتامنراست وتندوف وتيميمون وبرج باجي مختار وبني عباس عين قزام وجانت دون سواهم.

لا يمكن تسويق البضائع المستوردة في إطار تجارة المقايضة الحدودية خارج حدود الإقليمية لولايات أدرار، إليزي، تامنراست، تندوف، تيميمون، برج باجي مختار، بني عباس، عين صالح، عين قزام وجانت[1]

بالنسبة للمنتوجات المسموح بها من الجهة الجزائرية فهي : الثمرو الجافة ومشتقاتها، باستثناء الأنواع الأخرى من ثمور دقلة نور، الملح الخام والمنزلي، الأشياء المنزلية المصنوعة من البلاستيك والألمنيوم والزهر والحديد والفولاذ ، منتوجات الصناعة الحرفية التقليدية والفنية، الألبسة الجاهزة، الصابون، مسحوق الصابون، زيت الزيتون، الزيتون، العسل، الصناعات (الأواني) البلاستيكية، مواد التنظيف، مواد التجميل والنظافة الجسدية.

بالمقابل المنتجات القادمة من النيجر ومالي: الماشية الحية من فصيلة الأبقار والأغنام والماعز والجمال، ووفقا للحالة الصحية السائدة في البلدان المصدرة، الشاي الأخضر، التوابل، قماش العمائم وقماش تاري، الذرة البيضاء، المانجو، الخشب الأحمر، العسل، أغذية الأنعام، الألبسة ذات الطابع التارقي، وعاء تمنراست توارق، العطور والمراهم الجلدية، أقمشة تافنا، أقمشة تامنعست، الصمغ العربي، الملح الخشن والمنزلي، أقمشة بازان، كل منتوجات الصناعة التقليدية والحرف، الجلود والجلود المعالجة، العطور المحلية، المنتجات غير المدرجة من الطب التقليدي غير المعتمدة، الفول السوداني، عناصر تركيب الخيام، زبدة الكاريتي للاستعمال التجميلي، السكر المخروط، السجاد، الأسماك، طين الأسماك، المكسرات، الفواكه الإفيقية، طحين الذرة، الكركديه، الألبسة والأقمشة ذات الاستعمال المحلي، فاكهة الأناناس وجوز الهند، أكواب واباريق الشاي.

فكيف يمكن تقديم مسار صائب نحو التكامل؟ الحل هو وأخذا بعين الاعتبار أن كل دولة ذات اقتصاد ريعي، تصدر مادة أولية، فلابد من خلق مبادرة لكل دولة إفريقية على حدى وفي نفس

(1) القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 28 ديسمبر 2021، المادة 1 و2.

الوقت في إطار تنسيق بيني مراعاة للكيان المجمل التكتلي، تقوم على الإصلاح المحلي والتنمية المحلية[1]، أي إصلاحات اقتصادية لكل دولة على حدى في ظل ميزتها النسبة ومنحى تحسين قدراتها الإنتاجية، أخذا بعين الاعتبار التنسيق لتحقيق خطوات التكامل وتعميق مزاياه، وهذا ما سيؤدي بالضرورة إلى تحسين الإنتاج وخلق البنى التحتية وتعزيز التعاون البيني بما يؤدي للتوجه التكتلي استكمالا طوعا وإقلاعا، لا توجه مفروض في إطار استغلالي. وعليه حسب التحليل المطروح، لابد من تنمية محلية، يليها انفتاح في إطار خارطة مبادلات مدروسة في توجه الفاعلية (ربحا بأقل تكلفة/ الإقلاع الاقتصادي) في ظل المساعي التكتلية، بما يسمح بعدها باستكمال الخطوات في إطار علاقات ذات فعالية (أقصى الربح) تحت راية الندية، وعليه بمجرد البحث في الخطوة الثانية وهو التوجه نحو العمق الإفريقي تم التوجيه إلى مرحلة سبقية تتمثل في ضرورة إعطاء الأولية للتنمية المحلية وبناء القدرات الإنتاجية وكذا إصلاح المنظومة التسييرية لإمكانية الانتقال إلى التكتل الإفريقي بكل سهولة، ومن تم الإقلاع الاقتصادي الذي يمكن من التواجد في سلاسل قيمة عالمية وتجسيد مبادئ الإقليمية الجديدة واقعا لا حبرا على ورق.

ففي ظل سعي السلطات الجزائرية للتواجد في العمق الإفريقي، ماهي مجهوداتها فيما يخص الإصلاح المحلي باعتباره الركيزة للاستعداد لخطوة الانفتاح الأفاريقية؟

1- ارتكاز الدولة الجزائرية على التنمية المحلية لتحقيق توليفة الانفتاح/الخيار التكتلي:

وهذه هي خطوات الاقتصاد الجزائري نحو إفريقيا، والتي يمكن رسم خارطتها على أرض الواقع من خلال عرض وإلحاح لاستكمال بعض النقاط التي بدأت بها الجزائر وتستحق النظرة التفاؤلية لتكون خطوة الارتكاز والخوض فيما سبق، فقد تمت الإشارة سابقا أن القدرة الإنتاجية المحلية والمكونة من ثمانية فئات، حيث أن هذه الأخيرة ترتبط ارتباطا كبيرة بفئة تمحور تكمن في الاستثمار

(2)اسحاق خرشي ، الإندماج الإفريقي...دور فاعل للجزائر، https://www.youtube.com/watch?v=ioFQjHucErA، 2023/03/11.

في رأس المال البشري الذي سيؤثر على جميع الفئات المتبقية. وعلى هذا الأساس تم البحث في توجهات الدولة الجزائرية في ظل فكرة الاستكمال والبناء على الموجود في رسم خطوات الانفتاح وكذلك التوجه التكتلي.

في ظل حالة من الاختلال الجهوي والإقليمي حاضرا والمتوقع تفاقمها مستقبلا والتي تبرز فيما يلي:

- تمركز 63,9% من السكان في مساحة صغيرة قدرها 4% من المساحة الإجمالية،
- استقرار 27,5% من السكان في مساحة نسبتها 9% وتوطن 8,9% في مساحة شاسعة تمثل 83% من إجمالي مساحة البلد؛
- إضافة إلى مسبق نزوح ريفي مستمر بسبب توطن أغلب المرافق والأنشطة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في المدن الكبرى.

وعلى ضوء ما سبق وفي ظل اقتصاد ريعي وعلى ضوء مساعي الدولة تحت تأطير مقارنة مع روئ النموذج الجديد للنمو الاقتصادي لآفاق 2030، والذي يرتكز أساسا على تنويع الاقتصاد،حيث اعتمدت الجزائر في عام 2006 هذا النموذج أين تم مراجعة الوثيقة المرجعية واعتمادها من قبل مجلس الوزراء في 26جويليا2016 [1] والذي يقتضي ثلاث مراحل :[2]

- **مرحلة الإقلاع (2009-2016):** من خلال تغيير في حصة القطاعات المختلفة وفي القيمة المضافة إلى المستوى المستهدف؛
- **المرحلة الانتقالية (2020-2025):**التي تمثل مرحلة مفصلية بين التعثر واللحاق بركب التنمية المنشودة؛

---

[1] كريمة حبيب وعادل زقرير (2018):إشكالية تنويع الاقتصادي الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة للنمو أفاق 2030، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، ص 120.

[2] دنيا خنشول (2020):واقع الاقتصاد الدائريفي الجزائر في النموذج الجديد للنمو الاقتصادي، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، ص .161

- **مرحلة الاستقرار أو التقارب (2020-2026):** التي يستند فيها الاقتصاد على ركائز المرحلة السابقة ويكون في تقاربه نحو التوازن .

فاهتمام الجزائر بالتنمية المحلية كان منذ بداية تطبيق المخطط الثلاثي الأول (1969-1967) ونمى الشعور بضرورة التنمية المحلية وتزايد الاهتمام أكثر عند وضع المخطط الرباعي الأول (1970-1974)، حيث تنازلت الوزارات عن تسيير البرامج الخاصة لصالح الولايات، وفي ظل المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) تعمق التوجه نحو العمل المحلي أكثر، فتم إقرار نوع جديد من البرامج الاستثمارية الأكثر محلية وإقليمية وذات طابع لا مركزي تحت مسمى مخططات PCD، إلى جانب البرامج القطاعية غير المركزة PSD، التي أسهمت إلى حد كبير في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان وتحقيق نوع من التوازن الجهوي[1] .

لقد ألفتت ديناميكيات جديدة للتنمية المحلية على إمكانيات تنشيط المناطق الريفية والجبلية في أوروبا ، ومن أهم هذه الديناميكيات تدفقات الهجرة الدولية التي تعتبر هذه المناطق وجهات جديدة لها لكن انذماجهم له وجهين يجمعان بين السلب والايجاب. في فرص للتنمية المحلية خاصة بالنسبة للتجار واصحاب المهن الحرة .

2-1 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرتكز مبدأ الاستثمار حسب الحاجة المحلية

يعتبر قانون التجارة الجزائري مماثل للقانون المعمول به في العديد من الدول، فهو يرتكز على حرية التجارة والاستقرار، للأشخاص الطبيعيين والمعنويين سواء المقيمين بالجزائر أو الأجانب، حق الاستقرار في الجزائر والحق في الحصول على صفة التاجر، ويخضعون للتسجيل في السجل التجاري لفتح مكتب تمثيل، فهناك أشكال قانونية للمؤسسات في الجزائر تشبه العديد من الأشكال المعروفة في التشريعات القانونية:

[1] حسين بن طاهر (2012): التنمية المحلية والتنمية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية، ص 44.

- **شركات المساهمة:** حيث تنقسم إلى نوعين، النوع الأول يدعو إلى الادخار، والتي لا يمكن ان يكون رأسماله الاجتماعي أقل من خمسة مليون دينار جزائري (5000000دج)، أما النوع الثاني فهي تلك التي لا تدعو لادخار، والتي يقدر رأسمالها بواحد مليون دينار جزائري(1000000دج) على الأقل، (المادة 594 من القانون التجاري)، ومن جهة أخرى لا يمكن لعدد شركاءها أن يكون أقل من سبعة؛
- **الشركات ذات المسؤولية المحدودة:** تعد الشركات ذات المسؤولية المحدودة الشكل القانوني للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، فلا يجوز أن يكون رأسمالها أقل من مائة ألف دينار جزائري(100000دج) وهوي ينقسم إلى حصص اجتماعية ذات قيمة إسمية متساوية مبلغها ألف دينار جزائري على الأقل، عدد شركائها يتراوح ما بين 1 إلى 7 شركاء ليس من الضروري أن تكون لهم صفة التاجر ويتولى إدارتها مسير جزائري أو أجنبي، شريك أو أجير.
- **المؤسسات ذات الشخص الوحيد وذات المسؤوبية المحدودة:** وهي المقتصرة على شخص واحد بصفته الشريك الوحيد، تدعى المؤسسة ذات الشخص الواحد ذات المسؤولية المحدودة، لايجوز أن يكون رأسمالها أقل من مائة ألف دينار جزائري وينقسم إلى حصص اجتماعية مبلغها ألف دينار جزائري؛
- **شركة التضامن:** كل شركاءها على حدى لهم صفة التاجر، وهو مسؤولون من غير تحديد وبالتضامن عن ديون الشركة، الحصص الاجتماعية في هذا النوع من الشركات إسمية ولا يمكن التنازل عنها إلا بموافقة جميع الشركاء؛

شركة التوصية البسيطة: قواعد هذه الشركة مستنسخة من قواعد شركة التضامن، فهي مشكلة من شركاء متضامنين يكون قانونهم مماثل لقانون شركاء شركة التضامن وشركاء موصون لا يسألون إلا في حدود حصتهم؛

-**شركة التوصية بالأسهم:** هذه الشركة عبارة عن شكل هجين بين شركة التضامن وشركة المساهمة.

- **الأشكال الأخرى للمؤسسات والمنظمات:**

- **مكتب التمثيل أو الربط:** لا يزال مكتب المثيل صيغة تستعمل من طرف بعض المؤسسات، لكونها تسمح باستثمار محدود بضمان حضور مباشر للمؤسسة على التراب الوطني الجزائري، وهو يضم:

✓ **تمويل مكتب الربط:** يتم تمويل مكتب الربط حصريا بالعملة الصعبة، بما أن هذا المكتب لا يحقق أرباحا محلية كما أنه لا يمارس أي نشاط مربح، لا يمكن للمكتب وأعضاءه إبرام أي عقد باسمهم الخاص. لا تخضع مكاتب الربط لتسجيل رقمي في السجل التجاري، بسبب المهام المخولة لها والتي تتمثل في الاستكشاف في السوق المحلي لصالح مؤسسة تجارية مقرها في الخارج، دون اللجوء إلى إبرام اتفاق او عقد ذو أرباح لصالح هؤلاء.

يجب إنشاء المؤسسة من خلال عقد أصلي لدى موثق وينشر في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية، هذه العمليات مكلفة بقدر رأسمال الشركة، حيث تختلف مدة منح القعود ونشرها لكنها لا تتعدى الشهرين. فالشركات التي تتمتع بالحقوق الجزائرية والتي يكون مساهموها أجانب لايمكن مراقبتها إلا بنسبة 49 بالمائة من طرف أشخاص طبعيين أو معنويين ذو جنسية أجنبية.

أما بالنسبة للشركات الأجنبية التي تقوم بإعادة بيع السلع على حالتها، فإنه يجب أن يكون 30 بالمائة من رأسمالها بحوزة أشخاص طبعيين من جنسية جزائرية أو أشخاص معنويين، و 30 بالمائة على الأقل من أرصدتهم تكون بحوزة شركاء أو مساهمين ذوي جنسية جزائرية.[1]

حيث تركز معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول العربية في قطاعي التجارة والخدمات ما يجعلها تستهدف بشكل رئيسي الأسواق المحلية، حيث هذا ما يجعلها تصل إلى الأسواق العالمية، وفي هذا الصدد لم تغفل الجزائر على إعطاء اهتمام كبير لهذه النقطة، وتجلى ذلك

(1) دليل الإجراءات التجارية الخارجية الجزائرية، الجكس (2008)، https://www.algex.dz/images/Recueil%20ALGEX_ar.pdf

باستحداث وزارة قائمة بذاتها فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدارة المعرفة، والجدول أسفله يبين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:

الجدول رقم3-14: تطور عدد المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة بين سنتي 2018-2019

نمط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2018	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2019
المؤسسات الخاصة		
اشخاص طبيعية	643493	671267
اشخاص معنوية	237457	521926
الأنشطة الحرفية	260652	247275
المؤسسات العمومية	261	243
المجموع	1141863	1193339

Source: Bulletin d'information statistique de l'entreprise, Ministère, d'industrie et des mines,2020, p 6.

تم خلق 57642 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ العدد الإجمالي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1193339 مؤسسة، وهو عدد معتبر إن دل فإنما يدل على المجهودات التي قامت بها الدولة للارتكاز على هذه النقطة وجعلها عجلة تحريك التنمية الاقتصادية[1]، لكن الأمر الذي يمكن اقتناصه من الجدول أعلاه، المفارقة العددية بين المؤسسات العمومية والخاصة حيث اكتسحت المؤسسات الخاصة في مبادرات الأفراد الساحة الاستثمارية. وفي هذا الصدد أكد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة على دور المؤسسات المصغرة في تحقيق

(2)Bulletin d'information statistique de l'entreprise, Ministère, d'industrie et des mines,2020, p 6.

التنمية المحلية والوطنية، وهذا ما انعكس على مجهوداته في السنة الأخيرة على هذه النقطة من مبادرات لتشجيع لمؤسسات المصغرة وتفعيل دورها في تحقيق التنمية المرجوة[1].

الجدول رقم3-15: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنتي 2020-2021

المؤسسات الخاصة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2020	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2021
أشخاص طبيعية	689383	720495
أشخاص معنوية	541461	565645
مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	1230844	1286140

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير وزارة الصنعة والمناجم لسنة 2021: https://www.industrie.gov.dz/wp-content/uploads/documents/bis/BIS-2022-03-40.pdf.pdfp15

بلغ تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة 4.5% لسنة 2021، وذلك بزيادة قدرها 55296، وبذلك وصل العدد الإجمالي للمؤسسات 1402861 مؤسسة لسنة 2021،

وفي هذا الصدد ووفقا للمقاربة الاقتصادية التشاركية تحت تأطير إشراك الجماعات المحلية تنفيذا للإستراتيجية الجديدة المسطرة من قبل مصالح الوزير المنتدب، في تسليط للضوء على أهمية إشراك الجماعات المحلية من خلال نقطة محورية تكمن في الربط بين قائمة النشاطات الواجب

[1] نسيم ضيافات، وكالة الأنباء الجزائرية https://WWW.APS.dz:2021/2/5

تمويلها من جهة، ومن جهة أخرى الاحتياجات المحلية الموافقة لها، لتكون هذه من البنود المحورية في إستراتيجية استحداث مؤسسات مصغرة قادرة على افتكاك مكانة داخل السوق المحلية تساهم في خلق الثروة ومناصب العمل بين البلديات، وهذا ما يسمح بفتح باب الاستثمار الكفؤ وتفادي غرامة تكلفة الفرصة البديلة،

حيث يمكن لمبدأ الاستثمار الأمثل للموارد على المستوى المحلي أن يكون بداية إصلاح وقيام مشاريع استثمارية مستدامة وقتا ونجاحا وليست ظرفية تؤول للزوال في ظل معيار الاستحداث بحكم الحاجة الحلية كنقطة استمرارية جوهرية، وهذا ما يفتح لها باب التصدير فجذب المستثمر الأجنبي كثغرة التخلص من غطاء السياسة الحمائية وكسب الصبغة التنافسية.

فالتنمية من خلال المؤسسات فيما أشار له الوزير المنتدب لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة وإدارة المعرفة، يمكنه تحقيق استثمار محلي فعال، فتعزيز المساهمة المحلية، وبالارتكاز على فكرة الاستثمار الأمثل للموارد والذي يخلق مفهوم اقتصاديات الحجم، بما يسمح بتحقيق التنمية الوطنية وفتح باب التصدير والانفتاح الاقتصادي

في ظل تعزيز نقطة الاستناد على المؤسسات المصغرة، تبقى المؤسسات الناشئة تحت تأطير مفهوم الريادية والصبغة التكنولوجية بإمكانها ان تكون باب الانفتاح الاقتصادي من خلال جودة التصدير واكتساح الأسواق العالمية، ومن جهة أخرى خلق نسيج صناعي وبنى تحتية أولية تسمح بجذب المستثمر الأجنبي من خلال بناء المعايير الأولية لمناخ استثماري جاذب. وإن كان التذبذب الحاصل في منظومة القوانين الضابطة لمناخ الاستثمارات في البلد جعل منها سيمة فرار للمستثمر الأجنبي، بما يضيع عدة فرص لإطلاق مشاريع استثمارية تعالج التعثر الاقتصادي وتساعد على رسم بوادر الإقلاع والتنويع، وعليه قضت القرارات الحكومية أن يكون هناك استقرار في التشريعات الخاصة بالاستثمار لمدة لا تقل 10 سنوات ولا يكون تغيير إلا في ظل ليونة إرضاء مصلحة المستثمر وجذبه، كما شملت عمليات الإصلاح تبسيط الإجراءات والتدابير الإدارية في مختلف

النشاطات الاقتصادية وجعلها أكثر مرونة، مع الذهاب نحو عصرنة الآليات وتحديثها وتطوير قدرات العنصر البشري وفي ظل بحث المستثمر الأجنبي عن مناخ استثمار تتخلله المنافسة الشريفة والشفافة سواء في التعاملات أو المشاريع في ظل الاقتصاد الموازي[1]، يمكن أن تكون التنمية المحلية مفر من هذا التعثر وركيزة استناد تبني مناخ استثماري تابت من الأسفل إلى الأعلى بما يرسخ التشريعات في حنكة واستدامة الإصلاحات.

2-1 الجامعة كمصدر توريد للمادة الرمادية المستثمرة :

إن التكنولوجيا باتت فيصل التقدم، فالاقتصاد الصناعي لم يعد كافيا، بقدر التحول إلى اقتصاد المعرفة الذي يضمن مواكبة الوثيرة المتسارعة من الابتكار وضمان الميزة التنافسية، وعليه باتت الجزائر تراهن على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن تطور الاهتمام بهذه النقطة يقينا أنها المنفذ الأمثل في ظل صراع العولمة القائم، وعليه تم التوجه لترقية الحضائر التكنولوجية قبل النشأة الفعلية للمؤسسات من خلال ما يعرف بحاضنات الأعمال، إذ أن الهدف من هذه الحاضنات، هو خلق التناغم بين الموهبة والتكنولوجيا وكذا المعرفة للانتقال من مرحلة امتصاص بطالة من مجرد مؤسسات مصغرة، إلى مؤسسات مبنية على التكنولوجيا وذات صبغة تنافسية بما يخلق فارق الاستمرارية، والقيمة المضافة[2].

تعتبر حاضنات الأعمال هيئات قانونية قد تكون مؤسسات عمومية أو خاصة أو مختلطة، وهي عادة ما تتواجد بالجامعات ومخابر البحث أو قريبة منها قصد الاستفادة من خدماته.[3]

إن حاضنات الأعمال هي منظومة متكاملة توفر كل السبل لبدأ ومرافقة المشاريع فتوفر حاضنات الأعمال استثمارا فعالا لمخرجات الجامعات بتحويل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع مبتكرة

[1] ايمان عويمر، اقتصاد وأخبار وتقارير اقتصادية:https://www.independentarabia.com: 2021/08/15/

[2] وزارة البريد والمواصلات, السلكية واللاسلكية:https://www.mpt.gov.dz/

[3] المومن, عبد الكريم; كرمية, توفيق و عاشور حيدوشي، مداخلة بعنوان: حاضنات الأعمال التنقية ودورها في دعم المؤسسات الناشئة الابتكارية بالجزائر في المؤتمر الدولي المؤسسات الناشئة ودورها في الانعاش لاقتصادي في الجزائر

حسب متطلبات السوق المحلي بدراسة معقلنة حسب ما سبق ذكره فيما يخص المؤسسات المصغرة، هنا المفارقة تكمن في الانتقال من نقطة امتصاص بطالة بمراعاة متطلبات السوق المحلية واقتناص اليد العاملة، إلى نقطة الاستثمار في رأس المال البشري كمادة رمادية مبتكرة، وباعتبار دعم حاضنات الأعمال للبحث العلمي والتكنولوجيا وهذا ما يصنع النقلة النوعية بين الاقتصاد الصناعي واقتصاد المعرفة الذي بإمكانه اختصار الطريق نحو الصبغة التنافسية المطلوبة والتخلص من قيود اللاجودة المقترنة بالسياسة الحمائية.[1]، حسب إحصائيات المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بلغ عدد طلبات براءات الاختراع للباحثين الوطنيين سنة 2019 براءة 292 براءة اختراع.[2]

فحسب تصويب السلطات القائمة، تم الارتكاز على الرؤوس الأربعة للمكعب السحري: تعليم فعال، تشجيع ابتكار، خلق مناصب شغل، انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي، كان القرار الوزاري رقم 1275 المتضمن شهادة مؤسسة ناشئة وشهادة براءة اختراع، حيث خلق هذا القرار ديناميكية على المستوى المحلي والوطني، فسجلت الجامعات مستويات قياسية في المشاريع البحثية التي لها قيمة ابتكاريه واقتصادية واجتماعية، وكان الهدف من هذا القرار استفاضة كل من الأستاذ والطالب وكل الأسرة الجامعية على الولوج لعالم ريادة الأعمال والمقاولتية، فبدل تخرج طالب يضاف لقائمة البطالين، يكون حامل لمشروع يمتص به البطالة، في ظل عجز المنظومة الاستثمارية والاقتصاد الإعاشي، فهذا ما سيخلق ديناميكية محلية ووطنية تسمح في الأخير إدراج المنتوج الابتكاري ضمن قائمة الصادرات خارج المحروقات، فقد تم إنشاء اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية أسين قامت هذه الأخيرة بحملات تحسيسية وزيارة 63 مؤسسة في سنة 2023، تسجيل إلى حد الآن 9 ألاف فكرة مبتكرة لمشروع مؤسسة ناشئة ومصغرة وبراءة اختراع، أيضا ايداع 270 طلب براءة اختراععلى مستوىinap، أيضا تم إطلاق المخطط الرئيسي

[1]ليلى, خواني; بغداد, شعيب(2019): دور الحاضنات في دعم البحث العلمي –دراسة حالة الجزائر-، مجلة دراسات، ص 133.
[2]حورية,بدارنية وعبد القادر,بن حمادي(2020):حاضنات الأعمال في الجزائر بين التحديات والرهانات، مجلة الأسواق المالية، ص 305.

لرقمنة القطاع المبنية على 7 محاور و14 مجالا و 40 منصة و 102 برنامج عمل، وذلك بهدف الخفض من تكاليف التسيير من جهة، ومن جهة أخرى الرفع من مرئية المؤسسات الجامعية على المستوى العربي، الافريقي والعالمي.

فيعتبر خلق حاضنات أعمال في الجامعة فيصل ربط السوق بالكفاءة[1]، فكيف بربط الحاجيات الحقيقة في الإطار المحلي فالكفاءة المناسبة، إن الاستثمار الأمثل الفعال والمستدام.

وهنا لابد من الإشارة أن التكامل والمبادلات عبر الجامعات بإمكانه أن يخلق التنمية يعجز التكامل الاقتصادي تحقيقها، وذلك في ظل ليونة اللامركزية وإطلاق العنان للقطاع الخاص من خلال تبادل المعارف والعصف الذهني وخلق سلاسل قيمة عالمية في إطار خلق الأفكار وتجسيدها، وهذا بالفعل ما تسعى له السلطات من خلال التوقيع على اتفاقيات التوأمة مع جامعات تركية وكندية بهدف نقل التكنولوجيا والاستفادة من التجارب الرائدة لتلك الجامعات ونقل التكنولوجيا من هذا المدخل في ظل عجز قدرة العلاقات الاقتصادية من تحقيق ذلك[2] ولما لا خلق هذه العلاقات في إطار التوجه الإفريقي التكتلي، بما يقوي هذا التكتل ويوسع نطاق البحث والتطوير وتنسيق السياسات في ظل تحقيق تقارب مستويات النمو من هذا المنطلق، وبالتالي يمكن التواجد في سلاسل قيمة عالمية في ظل التواجد التكتلي الافريقي بما يضيف له ويسمح بتوطين المعارف والتكنولوجيا، والاستثمار في ظل مبدأ مساحة المنتج (Know how)، فبإدراج البعد المعرفي جنبا إلى جنبا في مسار خارطة البعد الاقتصادي بإمكانه خلق النقلة النوعية. وهذا ما سيمح بتوسيع نطاق المعلومة في ظل تحول التنافسية في هذا المجال إلى عصف ذهني وانصهار الجهود لخلق التكنولوجيا والاستثمار المعرفي بما سيؤثر على احتكار الميزة التنافسية وبدل البحث في خلق الجديد (التطور السلبي) والبحث في

[1] أحمد شريفي(2020): التنمية المحلية في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، ص1.
[2] اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية،https://www.facebook.com/gaming/play/?store_visit_source=gaming_tab، تم التصفح بتاريخ 2023/02/03

التكنولوجيا التراكمية بما يطيل عمر التحسين المستمر بما ينعكس على الذخيرة المعرفية وعدم حرق المعلومة وكذا، وما من شأنه خلق خلية يقضة على المستوى ال، وما من شأنه خلق خلية يقضة على المستوى الإقليمي، وتحسين مؤشر الفساد في تهذيب البعد المعرفي البعد السياسي الاقتصادي.

الشكل رقم3-45: القدرات الإنتاجية ركيزة الانفتاح الاقتصادي والقدرة على التكتل

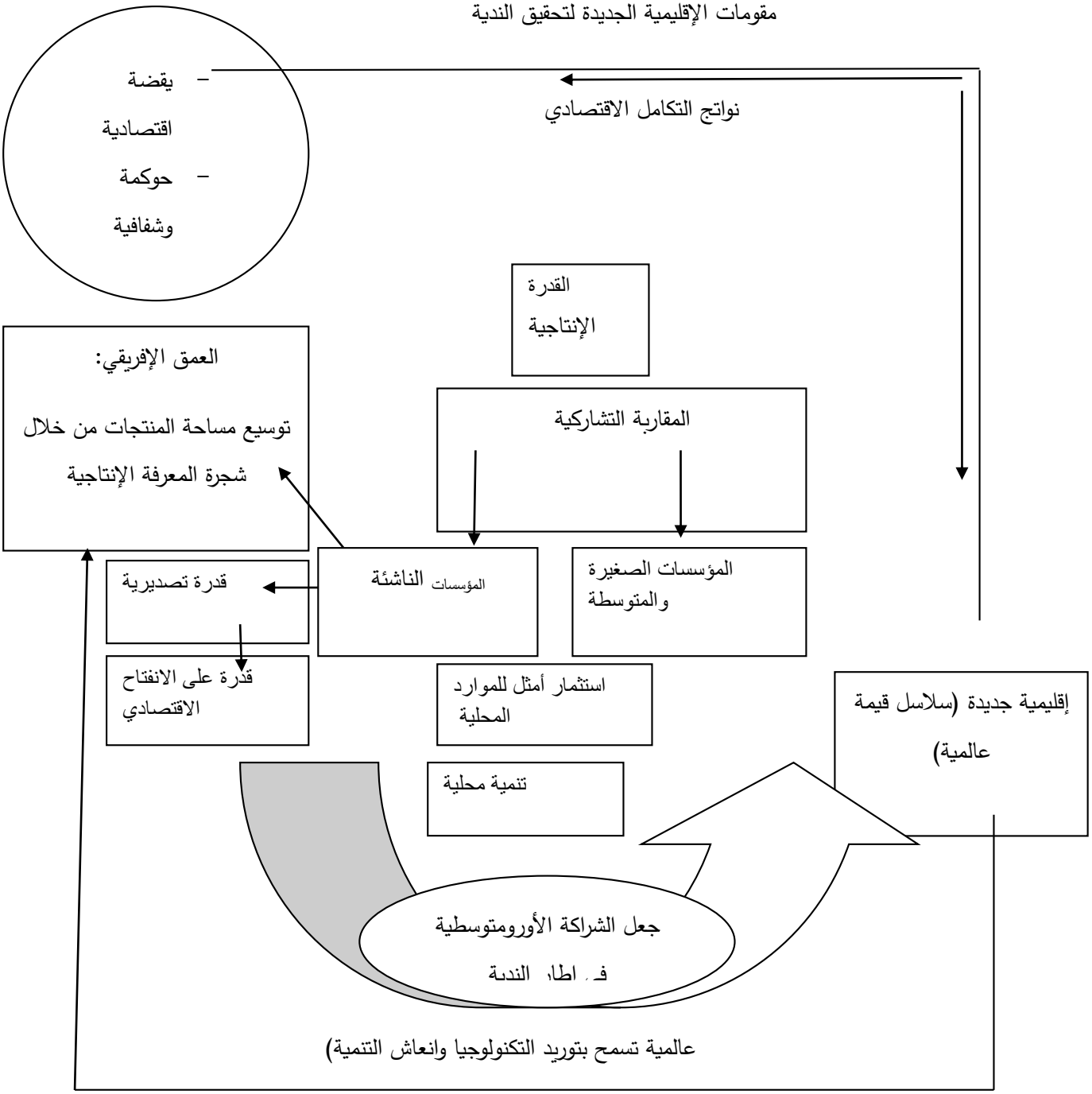

المصدر: من إعداد االطالبة اعتمادا على التحليل السابق

وهنا ملتقى الفكرة وسلطة التنفيذ، وتلاقي الأفكار والتكاملات بين المشاريع ...بين المستثمرين وحاملي الأفكار لريادية، والممولين والداعمين للتجسيد بخلق مناخ استثماري يلاءم متطلبات هذه المشاريع في ربط قارتين وانصهار حواجز إقليمية، وفي هذا الصدد لم تغفل الجزائر على الأهمية القصوى التي من الممكن أن يخلقها إطلاق عنان التصدير للمنتج الحلي برقابة ومرافقة على الأكيد، ومن أهم مبادرات السلطات المعنية في هذه النقطة، اعتمدت الوكالة الوطني لترقية التجارة الخارجية، والتي تعتبر هيئة عمومية، تعمل تحت وصية الوزارة في 2004، هدفها تنفيذ سياسة التجارة الخارجية، القيام بدراسات استشرافية، إنشاء دراسات وإحصائيات توجه للمتعاملين الاقتصاديين، الأسواق الخارجية دراسة قابلية تسويق المنتوجات في الأسواق الخارجية في المجالات التقنية، مرافقة المتعامل من خلال الصالونات أو من حيث الدعائم المادية تقنية...تساهم في مساعدته للوصول للأسواق العالمية.

2-3 الانفتاح من خلال: تشجيع المنتج المحلي / التخطيط الاستراتيجي لفتح آفاق الاستعدادية للتواجد في الأسواق العالمية

فقد أعلنت الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ألجكس إلى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين عن تنظيم القمة 2023 من أجل الاستثمار في إفريقيا، يومي 16 و17 ماي 2023 بالمعهد الملكي بأمستردام (هولندا)، وذلك في إطار الاتفاقية الإفريقية للتجارة والاستثمار والتي ترمي إلى ترقية وتسهيل التجارة والأعمال بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي، تحت شعار "فتح فرص التحول الرقمي والاستثمار والأعمال في إفريقيا، حيث سيعرف هذا الحدث مشاركة أكثر من 600 فاعل سياسي واقتصادي رئيسي لوفود حكومية وصانعي القرار، قادة إفريقيين، مطوري المشاريع، مستثمرين

ومقاولين، كما سيسجل حضور عدد من المتعاملين الاقتصاديين الذين يمثلون مختلف القطاعات على غرار الصناعة والصناعات الغذائية، الطاقات المتجددة، العقار، الصحة، الاتصالات، الطاقة، والمناجم وغيرها، كذلك ستشهد فعاليات القمة تنشيط عدة محاضرات وعروض، ورشات عمل وتربصات.[1]

رجوعا للفكرة الأولى التي تمت البداية بها، فالهدف من خطوات الإصلاح التنموي المحلي، هو القدرة على تفعيل خطوة الانفتاح والتوجه التكتلي الإفريقي بصفة محددة كخطوة تكتل ذات آفاق في الترتيب الأولي، وربطا لجانب الإصلاح المحلي ببوابة الانفتاح والتكامل الاقتصادي، يمكن اعتبار الوكالة الوطنية مهام الوكالة الهدف الاسمي المرافقة، في كوفيد تم إنشاء منصة رقمية تروج منتوجه "الجيريا اكسبورتر"، باللغة الانجليزية لاستهداف الأجانب، وهي دليل للمنتوج الجزائر وترويج من المكتب، في إطار معرض التجاري الإفريقي في طبعته الثانية في ديربان جنوب إفريقي 15-21 نوفمبر، بوجود 50 مؤسسة جزائرية فرصة لاقتطاع حصص السوقية، جميع الهيئات ومؤسسات الدولة المرافقة، أيضا معرض اسيهار للتجارة الحدودية، بالإضافة إلى لقاء الأعمال الجزائري التركي بمرافقة رجال الأعمال، حيث تم إرفاق كل مؤسسة بالوزارات التابعة لها، وكذا المكلفين بالنقل واللوجستيك والدعم الشمال المتكامل، حتى في تشجيع المشاركة من خلال تخفيف الأعباء المالية ب 80بالمائة. في ظل تراجع التجارة الأوروبية، كان التوجه داخلي هو الفرصة بالنظر للانكماش الاقتصادي، المؤسسات بطاقات كامنة قادرة على الولوج إلى الأسواق الخاصة الإفريقية، في توجه مستمر للوكالة لاسترداد الثقة، بالارتكاز على عامل المعرفة الموجود في الأساس ويحتاج المرافقة، باعتبار وقوف الوكالة على مجال الإعلام والتكوين والمرافقة، من أمثلة ذلك، هناك دار المصدر مهمتها تقديم كل المعلومات والتشخيص والتوجيه والمرافقة، باعتبار وجود 1200مصدر جزائري يحتاج تسويقا بسيطا في إفريقيا.

(1) https://www.algex.dz/ar/, consulté le 02/03/2023

وهذا بالفعل ما قامت به الوكالة، من خلال إنشاء منصة التصدير، وهي جزء من عمل ميداني توضح نوعية المنتوجات المتواجدة، وقدرتها على الولوج للأسواق وغيرها من المعلومات التي يحتاجها المصدر.[1]

وهذا هو المخطط الحلقي الذي تعتبر الجزائر همزة وصل فيه، لبناء سلسلة قيمة حلقتها الفعالة والمنشطة هي الجزائر كدولة وكاقتصاد، حيث إن حققت الدولة سبيل انفتاحها من خلال المقترح السابق بإمكانها ان تزيد عليه بزيادة دائرة الاستفادة في إطار علاقة (رابح– رابح)، والانتقال من سلسلة قيمة في موقع مفروض (استنزافي) يقيد الانفتاح بل يحصر العلاقة في إطار مقايضة ضمنية (خذ وهات)في شكل شراكات وآفاق منطقة حرة صعبة المنال في ظل الوضع الاقتصادي واستمراريته،

في إطار القانون المستحدث، ممنوع استيراد أي منتوج ينتج محليا مدرج على المنصة، ورغم مطالبة المسوردين بالجديد،إلاأنها تعتبر تقنية أكل السوق من نفسه وإعادة استثمار أمثل للمواد ، وان كانت لا تعطي فرصة منافسة وازالة، وتخلق نوع من الخطر الذي يزيح كل نشاد يكبح الاستفادة ويكون في منحى التواجد العقيم الذي مجرد يوف ولا يضيف، وهذه أول خطوات استدامة النمو..وبداية ظهور ملامح التنمية المستدامة

ايضا منعت التوطين البنكي لاي منتوج يستورد ويباع على حاله الا بتعليمة من الجكس في غياب مصير نقطة الاستيراد الوطني، وان كانت خطوة لتحسين الانتاج كما ونوعا، فبغض النظر ان كان التضييق على المجال الاستيرادي نعمة او نقمة على الاقتصاد الوطني، فالأهم هو أن وزارة التجارة تحصي تراجع في رخصة الاستيراد بنسبة29 بالمائةبالموازاة أيضا محاولة عقوبات ردعية للمضاربة بما شجع المنتج المحلي، وهذا هو الهدف.

[1] مداخلة ممثل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، سليم الربيع، التلفزيون العمومي الجزائري، برنامج أخبار الظهيرة،2021/11/03

فحسب اجتهاد السلطات المعنية في هذه النقطة، هناك كفالة تامة بمواكبة المنتوج المحلي وتشجيعه، مع إضافة خطوة مساعدته على الولوج للسوق العالمية، بما وفر دراسة كاملة فيما يخص تقسيم للفرص حسب القطاعات كالتالي:

الفرص الممنوحة في قطاع الزراعة:

تم تسليط الضوء في المجال الزراعي، على عدة مرتكزات بإمكانها أن تخلق فرص استثمارية فعالة:

- استصلاح الأراضي الزاعية؛
- تطوير المذابح المدمجة؛
- تشجيع مشاريع الشراكة العامة –الخاصة في إطار المزارع النموذجية؛
- تطوير المكننة الزراعية،
- تطوير الأنظمة المقتصدة للمياه؛
- تطوير التخصيب لتعزيز إنتاج المدخلات الزارعية لمختلف الشعب؛
- إنشاء وتطوير مشاتل عصرية؛
- تطوير المزارع المحمية (البيوت البلاستيكية المتعددة القبب)؛
- تطوير زراعة الإعلاف (الصفصفة، استنبات الأعلاف)؛
- تثمين الإنتاج الزراعي في شعب اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء، الخضر، الفواكه، الحليب؛
- تثمين المنتجات الموطنة (الثمور، الزيوت، العسل، عنب الطاولة)
- تطوير قدرات الحفظ والتخزين .
- الاستثمار في قطاع الصناعة الغذائية:
- إنشاء وحدات صناعية لتحويل الفواكه والخضراوات؛
- إنشاء وحدات صناعية لتحويل الحليب وتصنيع الألبان؛
- إنشاء وحدات صناعية لصنع الأسمدة؛

- تصنيع الأدوية البيطرية؛

2-الفرص الممنوحة في قطاع الصيد والموارد المائية:

- اقتناء السفن؛
- اقتناء مواد وتجهيزات الصيد؛
- تجديد السفن وإعادة تجهيزها بمحركات؛
- وحدات دعم وسائل الإنتاج(وسائل الترميم وآلات رفع الأثقال وسائل تجفيف السفن وكذا صنع وتصليح السفن وصناعة عتاد الصيد)؛
- وحدات دعم الإنتاج ؛
- تربية الحيوانات والنباتات البرية؛
- تربية المائيات على المستوى القاري؛
- تربية المائيات في الصحراء؛

الفرص الممنوحة في قطاع الصناعة:

- صناعة الحديد والتعدين؛
- اللدائن الكهرولبكية، الكهربائية و الكهرومنزلية،
- الكيمياء الصناعية؛
- الصيدلانية؛
- الميكانيك وقطاع السيارات؛
- صناعة الطائرات؛
- بناء السفن واصلاحها؛
- التنولوجيا المتقدمة؛

- صناعة الأغدية؛
- النسيج والألبسة والجلود والمواد المشتقة؛
- الخشب وصناعة الآثاث.

الفرص الممنوحة في قطاع السياحة:

الفندقة، المطاعم/ المنتجعات؛

الحمامات المعدنية؛

السياحة الساحلية السياحة الجبلية؛

السياحة الصحراوية؛

تطوير وتنويع المنتجات السياحية؛

تطوير الجودة/ العلامة التجارية/ منح العلامات.

أما بالنسبة للفرص الممنوحة في مجال الطاقات المتجددة، فإن إدماج الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطنية يمثل تحديا كبيرا من اجل تنويع فروع إنتاج الكهرباء والمساهمة في التنمية المستدامة. بفضل البرنامج الوطني للطاقات المتجددة2011-2030، تقع هذه الطاقات في صميم السياسات الطاقوية والاقتصادية المنبعة من طرف الجزائر، لاسيما من خلال تطوير الطاقة الشمسية وطاقة الريح على نطاق واسع، وإدخال فروع الكتلة الحيوية(تثمين استعادة النفايات)، الطاقة الحرارية والأرضية، وتطوير الطاقة الشمسية الحرارية، إن سعة برنامج الطاقة المتجددة المطلوب إنجازه لتلبية

حاجيات السوق الوطنية خلال الفترة 2015-2030 يقدر ب 22000 ميغاواط، حيث سيتم تحقيق 4500 ميغاواط منه بحلول 2020.[1]

إمكانيات الجزائر متنوعة بطبيعتها وهذا يرجع بالأساس لشساعة وتنوع مناخها، ولذلك اجتهدت الوكالة الوطنية الجكس بخلق بطاقات منتجات تصور آفاق التصدير للمنتج، تحدد هذه البطاقات العرض الجزائري القابل للتصدير أو الإمكانيات التصديرية لمنتج ما أو قطاع ما بالإضافة إلى الشركات التي من شأنها أن تسهم في تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات.

أيضا في تفصيل للمجهودات التوجيهية للسلطات والجهات القائمة، صياغة بطاقة منتجات تعطي المعلومات الكافية بإقرانها مباشرة بمعلومات تخص التموقع الخارجي للمنتوج وعدم الاكتفاء بالمعلومات في إطار المنافسة المحلية، كمثال لو تم التوجه لمنتوج معين كالبطاطا، والاطلاع على بطاقته، سيتم التدرج في تحليل وضعية المنتج التصديرية في توفير المعلومات كما يلي:

- البطاطس الموسمية والمبكرة في تحليل للمكونات بالتفصيل؛
- رسم بياني يوضح أوقات الزراعة والحصاد؛
- البطاطا الموسمية أخر الموسم والأقساط؛
- المسوم السابق لإنتاج البطاطا ؛
- متوسط سعر البطاطا بالجملة والتجزئة؛
- سعة التخزين في غرف التبريد على المستوى الوطني؛
- صادرات البطاطا على مدى السنوات الخمس الماضية؛
- واردات بذور البطاطا خلال الخمس سنوات الماضية؛
- الإنتاج العالمي

(1) https://www.mfa.gov.dz, consulté le 12/03/2023.

- لمحة عامة عن تجهيز البطاطس في الجزائر(بعض متطلبات التجهيز؛ مزايا تجهيز البطاطس.
- ملخص العوامل الرئيسية في صناعة تجهيز البطاطس.

هنا يمكن الإشارة إلى توجه الجزائر من حيث سياسة كبح الاستيراد والتوجه للتصنيع المحلي، وإن كان هناك ملابسات واختلاف بين مؤيد وناقد لهذا القرار، لكن حين يتم تسليط الضوء على مثل هذه المجهودات بالموازات مع صياغة السياسات، فهناك إمكانيات لتأطير هذه السياسات والقرارات في المنحى الإصلاحي، فحتى في تحليل القدرة التصديرية في المثال الذي تم اتخاذه من حيث ما تضمنه بطاقة المنتجات، كانت حصة الأسد في التوجيه التصديري بالموازاة مع التقييم من خلال تحسين المنتوج المحلي بالتجهيز وتطوير (المادة الخام الأولية)، وهنا ارتكاز على الإصلاح المحلي من خلال تشجيع القطاع الخاص وإشراكه في التنمية المحلية الوطنية، بتأطير توجيه في منحى المتاح من الموارد المحلية وكذا النظرة الاستشرافية للانفتاح الاقتصادي بالتوجيه للمنتجات القابلة للتصدير، أو على الأقل من خلال تشجيع إعادة التصنيع لخلق الميزة التنافسية وإمكانية الولوج للأسواق الدولية.

وبخصوص هذه النقطة توفر الوكالة دراسة كاملة حول الأسواق المحلية والدولية لبناء دفعة وتوجيه أولي إلى فكرة المنافسة، وهذا ما يسمى اليقضة التجارية، مما يسمح بضمان عرض مفصل للبلد عن طريق بطاقة السوق:

- معطيات عامة؛
- تحليل الاقتصاد الكلي،
- شروط دخول سوق محددة؛
- الشروط الخاصة لدخول المنتوج محل الدراسة؛

اعتمادا على مقاربة الأسواق، والتي تهدف إلى دعم الشركات الجزائرية لتطوير استراتيجياتهم الخاصة ولضمان أقصى إمكانيات النجاح عند التصدير، حيث تعد هذه المقاربة دراسة تعتمد على التحليل التجاري لإحصائيات السوق العالمية، من أجل استخراج الأسواق الجديدة الجاذبة للتصدير للمنتجات الجزائرية للحصول على ملخص من هذه الدراسات، يتم تقديم بالتفصيل نظرة استشرافية سليمة لمنحى التوجه التصديري للمنتج، من خلال الصادرات للسنة الجارية للمنتج كما وتوجها حسب نصيب الدول المتعامل معها، العملاء الرئيسيين ، البلدان المصدرة للمنتج وكذا المستوردة له، الكمية المستوردة ومعدل نموها، معرفة الواردات العالمية والحصص السوقية للبلدان المستوردة للمنتج، وكذا معدل نمو الاستيراد لكل دولة، جدول مقارن لاستهداف الأسواق.

وكذا مقاربة أسواق البورصة التي تسمح بمتابعة المنتوجات المصرفية ذات الاستعمال الواسع في الجزائر والتي تعد أهم الواردات والتي يشكل تضارب أسعارها تدخلا مباشرا في التجارة الخارجية الجزائرية، وبما انها تشكل فاتورة في الواردات، يتم القيام بهذا الإجراء من أجل التنقيب لمساعدة اتخاذ القرارات الخاصة بالسلطات العمومية والشركات

وهذا ما سيسمح بنقل اهتمامات المنتوجات الوطنية إلى المستوى الإقليمي

2- نظرة استشرافية للتوجه التكتلي للاقتصاد الجزائري على ضوء مقتضيات الحاجة المحلية:

وعليه مما سبق يمكن الجزم أن توجه السلطات الجزائرية نحو تنفيذ خطة تحقيق النمو المستدام لآفاق2030، تعتبر الركيزة الفاعلة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال استدامة معدلات النمو الاقتصادي، فبين النمو والتنمية حافة الاستمرارية والاستدامة.

الشكل رقم3-46: النمو الاقتصادي المستدام كركيزة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر:

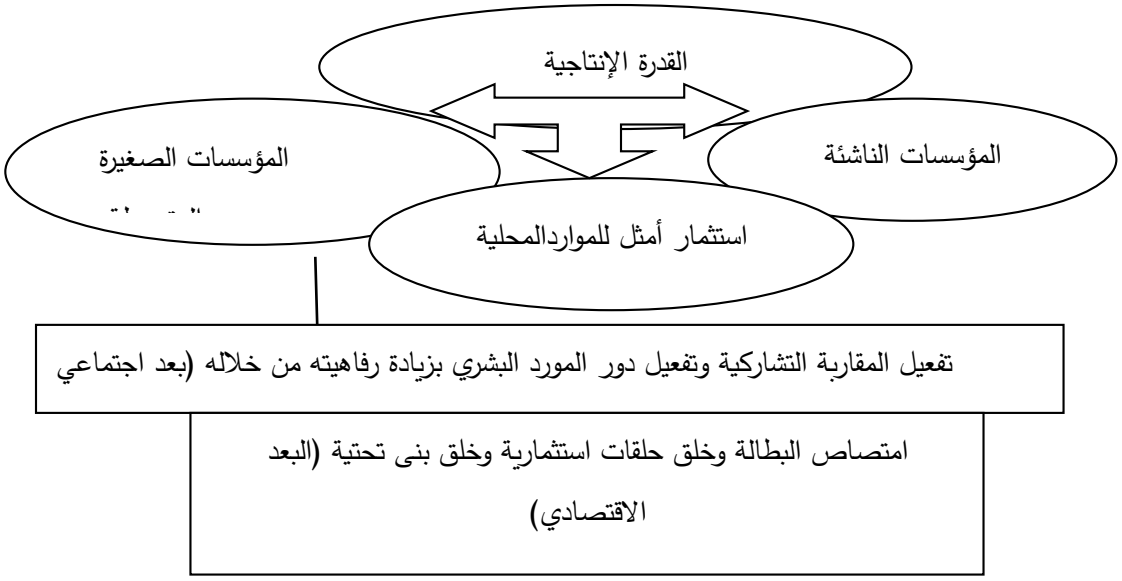

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الربط التحليلي السابق

ولذلك كان التوجه نحو الاستثمار في للرأس المال البشري، لبناء القدرة الإنتاجية وبداية تأسيس البنى التحتية، لرسم خارطة الانفتاح الكلي من خلال هذا المؤشر الجزئي الذي يبدو لوهلة أولى بعيدا عن منحى الربط والتحليل السابق. ففي ظل غياب القدرة على التنويع والتصدير الفعال خارج قطاع المحروقات، هذه الآلية بتوفير الأرضية السليمة والدعائم المرافقة تمويليا وتوجيهيا ستسمح ببناء القدرة الإنتاجية والخبرات الأولية القابلة لتطوير كفاءاتها من جهة ومن جهة أخرى جاهزيتها لنقل

وتوطين التكنولوجيا الخارجية (الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خطوات الانفتاح الاقتصادي)، بدعائم تنظيمية كالتسهيلات الخاصة بالتصدير وإعطاء عدة امتيازات للقطاع الخاص بما يجعله خطوة للانفتاح الاقتصادي، بل التعقيد الاقتصادي باعتبار أن المؤسسات الناشئة ترتكز على التكنولوجيا والتعقيد، وفتح باب للمستثمر الأجنبي في إطار المناخ الاستثمار في ظل نسيج مؤسساتي ممهد لهذه الأرضية وفي الأخير وهو المستهدف بعد خلق القدرة الإنتاجية واستقلالية التوجه التكتلي والتواجد في سلاسل القيمة العالمية الفعالة، بحكم استقلالية نسبية وتحكم في التوجه التصديري الفعال، النقطة المهمة باعتبار أن من أهم مستهدفات التكتل الاقتصادي هو الآثار الديناميكية بتسليط الضوء على الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز المسار التحليلي السابق من قدرة إنتاجية ونقل خبرات وتوطين التكنولوجيا، فوجود رأس مال بشري متأهب ومؤهل علميا وميدانيا، سيسمع إلى حد كبير بتوسيع المساحة المعرفية للمنتجات وتوطين التكنولوجيا والمعارف وكذا القدرات الإنتاجية، بما يسمح بتوسيع النسيج المعرفي والانتقال إلى مرحلة تعقيد المنتجات وإحلال مفهوم التعقيد الاقتصادي، ففي ظل البحث في الإقلاع الاقتصادي بما تفرضه الديناميكية التنموية العالمية، وفي ظل اليقين بأهمية النمو المستدام كمدخل فعال لتحقيق التنمية والانتقال للتنمية المستدامة عوض المشاريع العقيمة الحاملة لراية التنمية المستدامة والتي لا تزال حبرا على ورق، فالنمو المستدام من خلال تفعيل الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة تدريجيا بشكل متناغم بإمكانه استدامة التنمية وقتا بما ينعكس على الأبعاد: البعد الاجتماعي، البعد الاقتصادي، البعد التكنولوجي والبعد البيئي. فمجرد تجسيد المقاربة التشاركية هو تفعيل مزدوج يمس البعد الاجتماعي وكذا الاقتصادي، تعزيز هذه النقطة أكثر من مؤسسات صغيرة ومتوسطة إلى مؤسسات ناشئة(تكنولوجيا)، فيحقق البعد البيئي من خلال الاستثمار للمورد المحلي استثمارا فعالا بما يحافظ على الاستنزاف خاصة الطاقوي كمدخل لخطى التنويع والاستثمار الأمثل للمورد الطبيعي والمادي والبشري، امتصاص البطالة وزيادة المساهمة في الناتج الإجمالي المحلي، وأخيرا البعد التكنولوجي من خلال استغلال التكنولوجيا بل وخلقها في ربط الجامعة مع متطلبات السوق وإطلاق العنان للابتكار ودعمها للتجسيد، من تم في حلقة رجعية سينعكس هذا على التنافسية

وبالتالي نوعية المنتجات ولما لا خلق الميزة التنافسية من خلال خلق معايير جودة إضافية على المنتوج، هذا ما ينعكس على نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، واستمرارية الحلقة التنموية تجسيدا للتنمية المستدامة احتياجا وتفعيلا للحلقة التنموية لا شعارات مفروضة تعرقل وتجعل الضبابية على الرؤية السليمة للمسار التنموي.

وعليه الدولة من خلال توجهها لإستراتيجية التكتلات في شكل مناطق تجارة حرة، بتسليط الضوء على التوجه والمنحى الإفريقية بنت على أسس سد ثغرات التوجهات التكتلية السابقة، يقينا أن التجارة الخارجية والانفتاح الاقتصادي هو وسيلة من أجل غاية تنموية وليس لهدنة سياسية تخلق رضا أطراف خارجية للمحافظة على وضع حالي والاكتفاء بعدم خرق سياساتها الحمائية في ظل مسايرة شكلية لمتطلبات الساحة الدولية (اقتصاديا وسياسيا)، بل في ظل الديناميكية التكنولوجيا والقفزات التنموية والعولمة، باتت المنافسة الخارجية مفروضة على الاقتصاديات المنغلقة حتى في ظل سياساتها الحمائية واردة، فالمسايرات الشكلية ليست كفيلة لضمان تقدم مسالم، بل الخوض في الساحة الدولية بذكاء هو الأصوب، وذلك من خلال توليفة انفتاحية، قينا أن الإصلاح الداخلي هو الأساس، ولذلك نظرة السلطات للتكتل الاقتصادي منطقة التجارة الحرة الإفريقية– هو ركيزة لدعم ما بدأت فيه الجزائر من إصلاحات محلية، فحين تم استيعاب حجم أهمية المؤسسات الناشئة ربطا بدعمها بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، وجعلها مرتكز التوجه التصديري، هنا في تحليل عميق استثمار امثل للموارد المحلية من خلال الاستثمار في المورد البشري المحلي الذي يعتبر الأدرى بموارد طبيعته، بما يجعله يخلق المشروع الأمثل في ظل قيد الموارد المتاحة (المبادرة وهذا ما سيتم التعمق فيه التحليلات المقبلة) ومن جهة أخرى، استثمار لرأس المال البشري وتحضير استعداديه لاقتناص الخبرات والاستفادة الفعلية من الكفاءة الأجنبية، توطينها محليا بما يدعم الطرح السابق ويسمح للمنتوج المحلي الأولي بكسب صبغة أكثر تطورا في ظل المزايا المنقولة من طرف المستثمر الأجنبي، بما يفتح باب التصدير للضمان رهان مقايضة في شكلها الحقيقي مع الدول المتقدمة في ظل ثقل كفة

استيراد، بل تصدير تنافسي من اجل العملة الصعبة كما هو مخطط له من طرف الدولة، والتواجد في سلاسل قيمة ذات وزن بما يسمح في مرحلة موالية بالخوض في ضروريات مفهوم الإمدادات واللوجستيك بمعناه الواسع، والتركيز علة البنى التحتية...

الشكل رقم3-47: نموذج خطوات التوجه التكتلي للاقتصاد الجزائري

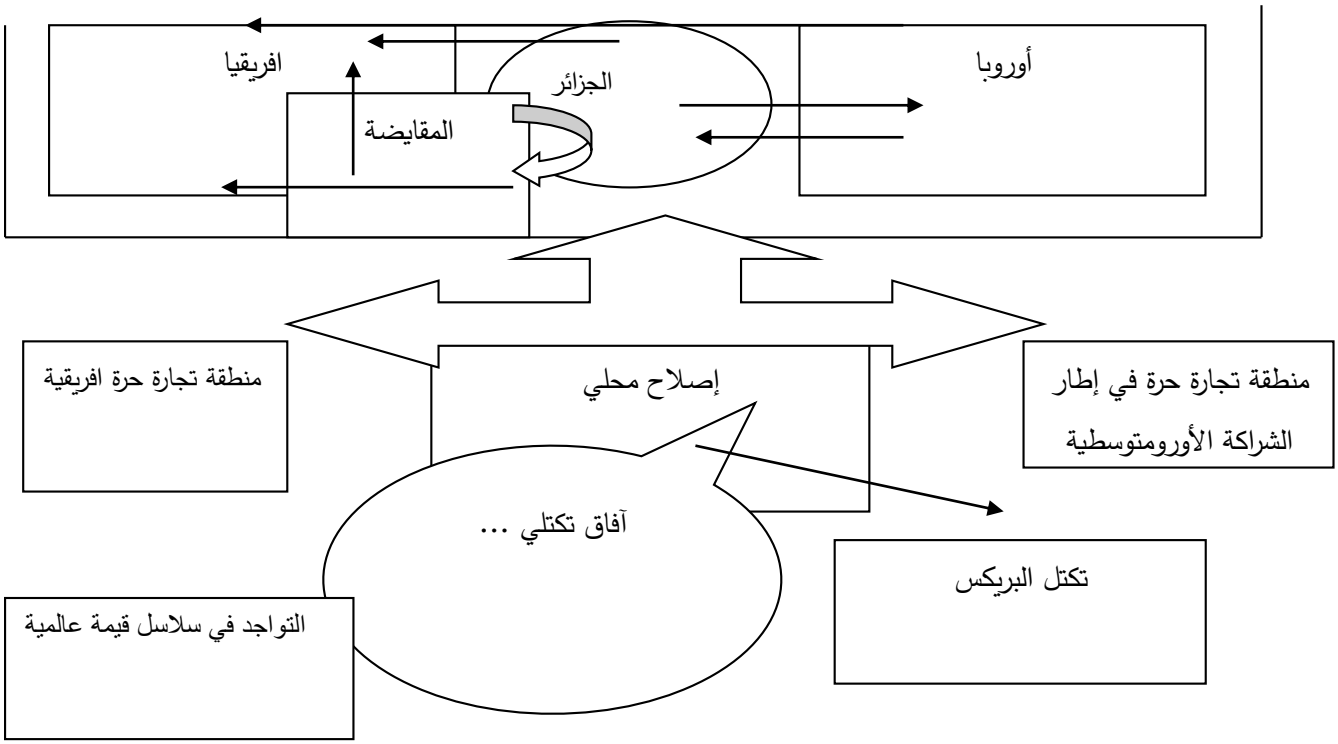

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الطرح السابق.

باعتبار الاقتصاد الايطالي مبني على مقاربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث كان الاقتصادي الموازي يمثل 95% بعد الحرب العالمية الثانية، بعد 10 سوات صار الاقتصاد الرسمي هو الذي يمثل 95%، بما سمي بمعجزة الاقتصاد الايطالي[1]، فاتفاقية في هذا المجال في ظل التوجه الجزائري

(1) اسحاق خرشي التلفزيون الجزائري، 22 ماي 2022،
https://www.facebook.com/search/top?q=%D8%A7%D8%B3%D8%AD%D8%A7%D9%82%20%D8%AE%D8%B1%D8%B4%D9%8A، تم التصفح بتاريخ 2022/12/25

نحو تعزيز هذه النقطة بامكانه أن يخلق الإضافة ويفعل المبادلات الحقيقية(المنفعة الندية) في إطار الشراكة الأورومتوسطية. هذا في متجه التواجد في سلاسل تموقع عالمية تؤطرها شراكات قابلة إلى التحول لتوجه تكتلي مبنية في الأساس على الإضافة للاقتصاد الوطني.

إمكانية استبدال السوق الاسبانية بالسوق البرتغالية، في ظل الطاقة الإنتاجية التي تسمع بامدادها بالغار، وفي نفس المتجه هذا التنويع يخلق الاستقلالية، وبالتالي القوة التفاوضية في فرض الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة البرتغالية في ظل توفر هذه الأخيرة على متطلبات السوق المحلية، فنصف ما ينتج في الجزائر من غاز ونفط يستهلك محليا، ولذلك لرفع القدرة التصديرية لابد من الاستثمار في الطاقات المتجددة، لما لا الانتقال إلى أكبر ممول والاقتراب للنرويج التي تعتبر الممون الأول للدول الأوروبية، أيضا مجال البناء والصناعة الصيدلانية، واهم نقطة المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة [1]في إطار الطرح السابق

ففي ظل كسب رهان المنطقة الجنوبية الغربية "موريتانيا"، من خلال 26 اتفاقية، فمن الناحية الجنوبية الشمالية رهان بناء محور تبادلي متين وهو محور (موريتانيا – البرتغال)، مهم جدا فيما يخص المبادلات التجارية، باعتبار ما يمكن أن تقدمه هذه الشراكة في عدة قطاعات يحتاجها الاقتصاد الجزائري، حيث هناك نظرة استشرافية في قطاعات معينة، أيضا في انفتاح ثنائي فتح باب إمكانية لرجال الأعمال الجزائرين التواجد في البرتغال في انتظار القرار والتسويات المطلوبة[2] ، وهذا هو المطلوب بناء توجه تكتلي صائب على أساس علاقات ثنائية أثبتت نجاعتها وفعاليها الاقتصادية، وإن لم تكن في نفس المنحى، يكون الاقتصاد قد أخذ منها قوة تفاوضية في تنويع سلة الوجهات التصديرية.

(1)https://www.youtube.com/watch?v=WCrIX-R3RwE, consulté le 15/04/2023
(2)https://www.youtube.com/watch?v=Np3nLABv7zg, consulté le 15/04/2023

في تسليط الضوء على تكتل BRICS، والمتكون من خمس دول: البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا، تكمن أهمية هذا التكتل كونها تضم دولا تشهد نموا مرتفعا وسريعا مثل الصين والهند والبرازيل، ومن المؤكد أنها ملاذ انضمام دول جديدة، وهذا ما سيجعل الطلب على الطاقة بالنسبة للتكتل كبير ومتزايدا، وهذا هو مدخل الجزائر للتواجد ضمن هذا التكتل، أيضا هناك توجه لهذا التكتل فيما يخص النظام المالي والنقدي، وهو إمكانية إصدار عملة رقمية جديدة خاصة بالدول الأعضاء، وهنا في إشارة أنه ربما لم يتم التطرق لجانب النقد وتأتير سعر الصرف والخوض في هذه النقطة، نظرا أن الاتحاد النقدي هو أعلى درجات التكامل، ورغم ما بإمكانه خلقه من مفارقة[1]، لكن وضعية الاقتصاد الوطني والتكتلات الاقتصادية الضامة للدول النامية يمكن أن تكون بحاجة لمفارقة تم طرحها في الجزء النظري، وهي اقتناص المزايا التي تحملها المراحل المتقدمة للتكامل، لكن في مراحل أولية، لأن هذه الأخيرة لا تحقق إلا بتوفر مزايا التكامل الاقتصادي المعمقة، ولذلك كان المتجه إلى إقليمية جديدة أكثر منه تكامل اقتصادي تقليدي، وعليه الظفر بنقطة تكامل نقدي في مرحلة أولية لهذا التكتل يمكن أن تصنع قوة تفاوضية وإقلاعا حقيقيا، وحتى من منطلق احتياطي الصرف، في ظل الأزمات، بات من الخطر الإكتفاء بعملة الدولار الأمريكي فقط، أيضا تعتبر أمنا غذائيا بالإضافة إلى الأمن الطاقوي[2]، وهذا هو متجه الجزائرفي ظل توفر شروط الانضمام فيها[3].

وعليه من عمق تحليل جزئي في إصلاح محلي، يمكن الوصول إلى رسم توجه تكتلي صائب، في مراعاة المتطلبات المحلية، إما من خلال بناء علاقات ثنائية خادمة للإصلاح المحلي ولما لا من خلالها التحول إلى تكتلات اقتصادية، أو جعله مدخلا للتواجد في سلاسل قيمة عالمية، تكسب مناعة صدمات الأثر الستاتيكي بما يسمح بخلق أرضية استعدادية للخوض في متجه التكامل الاقتصادي، والقدرة على فرض الندية في إطار الإقليمية الجديدة وفرض علاقة رابح–رابح.

(1) https://www.france24.com/ar, consulté le 10/01/2023.
(2) https://www.youtube.com/watch?v=6IMEXy624jE, consulté le 30/01/2023.
(3) https://www.almayadeen.net/news/politics, consulté le 30/01/2023.

باعتبار هذا الطرح وضرورة الأخذ بعين الاعتبار الإصلاح على المستوى الجزئي، لجني الثمار على المستوى الكلي الانفتاحي، فلابد من تفصيل اكثر لبناء التوجه التكتلي وفرض الانفتاح بناءا على عمق الاحتياج المحلي في تثمين للفكرة السابقة والارتكاز على توجه مجهودات "الجكس" وعلى نفس خطى إستراتيجيتها الباعثة للانفتاح والتصدير مع تضمين لعلاقة المنحى التكتلي في الخطوة الأخيرة من هذا البحث ،وهذا ما سيتم الطرق إليه في المطلب الأخير...

المطلب الثالث: خطوات التعقيد الاقتصادي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد الجزائري

بعد الخوض في المطلب الأول في التموقع التكتلي للاقتصاد الجزائري، وتسليط الضوء على العلاقة بين هذا التواجد في علاقات تكامل اقتصادي وبين توجه سلة الصادرات وكذا الواردات الجزائرية، استكمالا لما سبق بتعميق التحليل في ربط مع الإصلاح المحلي، وصولا في آخر المطاف إلى تعميق أكبر للبناء التحليلي المعتمد من خلال هذا الجزء، وصولا لأدق جزء وهو الميزة النسبية كمنطلق أساس لكل ما سبق في محاكاة لمعايير تجربة الآسيان .

ولذلك سيتم رسم خارطة التحليل كالتالي:

الشكل رقم3-48: النموذج التحليلي لخطوات اختيار سلة المنتجات التصديرية

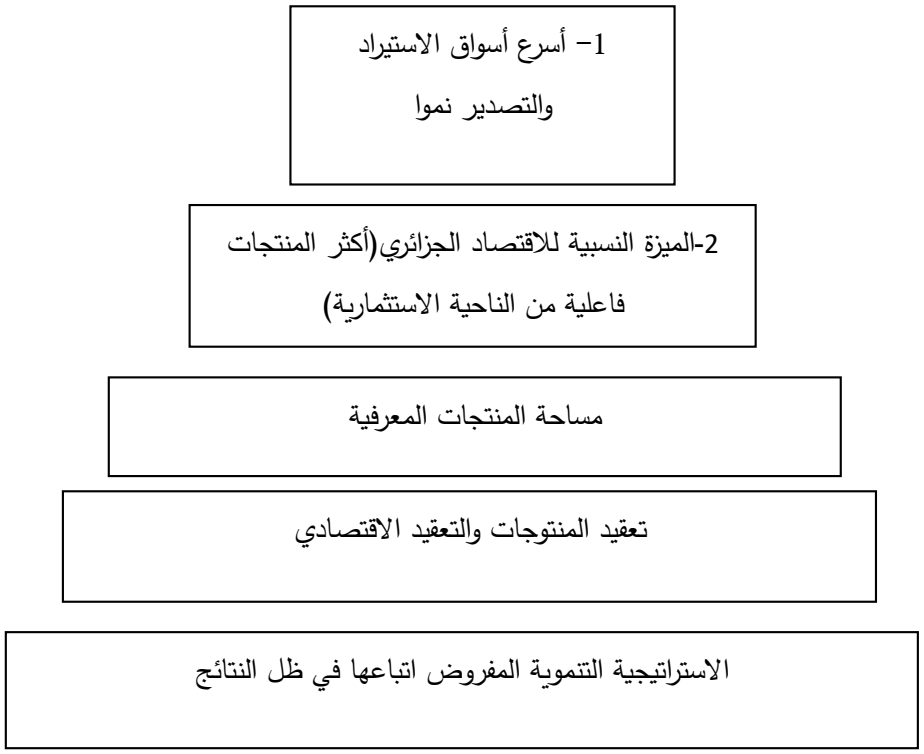

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على التحليل والنتائج السابقة

في سنة 2021 صدرت الجزائر ما مجموعه35.4 مليار دولار مما جعلها المصدر رقم 63 عالميا، فخلال السنوات الخمس الأخيرة تغيرت صادرات الجزائر بمقدار 3.37 مليار دولار من 32 مليار دولار في سنة 2016 إلى 35.4 مليار دولار في عام 2021.

ترتيبا لقيم التصديرية للاقتصاد الجزائري، التي على رأس قائمتها الغاز بقيمة 14.3 مليار دولار، يليه البترول الخام بقيمة 10.7 مليار دولار، البترول المكرر بقيمة 6.23مليار دولار، على غرار المواد المصدرة الأخرى بنسب قليلة لا ترتقي لحمل الاقتصاد الجزائري صفة التنويع كالأسمدة النيروجينية بقيمة صادرات بلغت في 2021 1.21مليار دولار وأمونيا بقيمة صادرات 710مليون دولار ، بل في ظل طغيان التصدير البترولي فالاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي دون تحيين لملامح

جديدة تبعث لتغيير هيكلي وهذا ما يمكن ربطه مع الاستراتيجية التنموية المقترحة من المقياس الاستشرافي لمخبر هارفارد، في ظل تصلب هيكلي تقليدي، لكن لابد من الإشارة إلى بروتوكول استفزافي مبني على النموذج المذكور سابقا، فان كانت وجهات التصدير كبداية بالوجهة الأكثر شيوعا للصادرات الجزائرية وهي ايطاليا بقيمة 7.32 مليار دولار، اسبانيا بقيمة تصديرية بلغت 5.06 مليار دولار ومن تم فرنسا التي بلغت قيمة الصادرات نحوها 4.6 مليار دولار، أيضا تليها كوريا الجنوبية بقيمة 1.68 مليار دولار، الولايات المتحدة بقيمة صادرات 1.68 مليار دولار أيضا.

التساؤل هل هذه الوجهات التصديرية مدروسة أو حسب الاحتياج والطلب الخارجي؟ السؤال الأهم هل في ظل عقم التنويع الاقتصادي والقدرة الإنتاجية هل بإمكان الجزائر أن تخطط للتوجه التصديري؟ هنا تكمن نقطة الارتكاز في بناء التوجه التصديري للاقتصاد الجزائري بناءا على التوجه التكتلي حيث أن بإمكان هذا الأخير خلق علاقات تبادلية تجارية فعالة، وفي نفس الوقت الأخذ بعين الاعتبار ضرورة بناء توجه تصديري فعال بإمكانه في علاقة رجعية تصويب الوجهة التكتلية المثلى..

لكن التساؤل هو: كيف وما هي الآلية الفعالة لخلق هذه العلاقة التفاعلية؟

بداية ما هي أهم الاسواق التي ينمو التصدير لها بشكل أسرع؟ تكمن هذه الاسواق في الجدول الآتي:

الجدول رقم3-16: أسرع أسواق التصدير نموا في الفترة 2020-2021

البلد (منحى التصدير)	سرعة النمو بالنسبة المئوية	قيمة الصادرات بالدولار	سرعة النمو بالنسبة المئوية
اطاليا	%104+	3.73	%104+
اسبانيا	%94.9	2.47	%94.9
فرنسا	%64.7	1.81	%64.7

Source :https://oec.world/en/profile/country/dza

قبل الخوض في التحليل، لابد من خارطة تدعم وتستنطق معطيات الجدول بشكل يفيد النظرة التحليلية أكثر:

الشكل رقم3-49: سرعة نمو الصادرات حسب السوق (2020-2021)

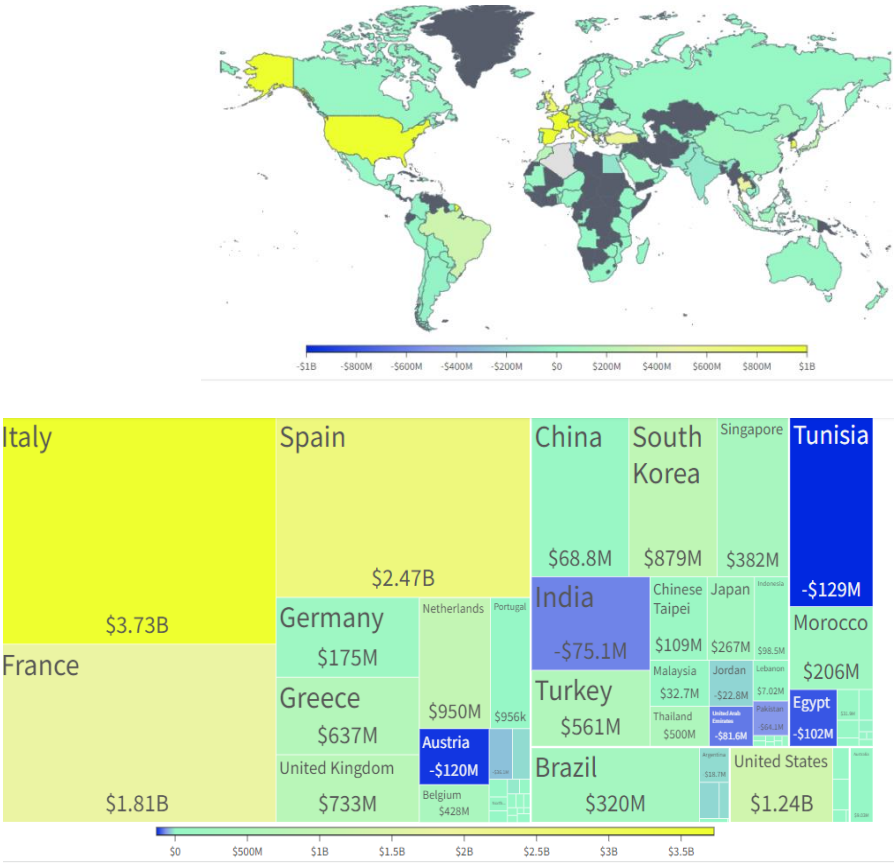

Source :https://oec.world/en/profile/country/dza

فكما هو ملاحظ في خرائط التوجه التصديري الأسرع فتتصدر كل من ايطاليا فرنسا واسبانيا الحجم الأكبر من الصادرات بقيم على الترتيب : 3.73 مليار دولار، 2.47 مليار دولارو 1.81 مليار دولار، أيضا بالنسبة لكوريا الجنوبية فتعتبر من الأسواق المهمة التي تنمو الصادرات الجزائرية اتجاهها بقيمة صادرات بلغت في سنة 2021 قيمة 879 مليون دولار،.

في العشر سنوات الأخيرة، كان التوجه التصديري في ديناميكية نحو كوريا الجنوبية بقيمة صادرات 1.31 مليار دولار، تليها سنغافورة بنقيمة تصديرية بلغت 992 مليون دولار وفي المرتبة الثالثة في خضم التطور الديناميكي لنمو الاسواق التصديرية للاقتصاد الجزائري كانت لليونان، يعني هنا من الملاحظ اختلاف في الوجهة التصديرية، فيه نوع من الايجابية تكمن في هامش من الأمان .

حيث أن هنالك ارتفاع قياسي لحجم المبادلات بين الجزائر وايطاليا أين بلغت 16 مليار دولار عام 2022، بعدما كانت ثمانية مليارات دولار فقط في سنة 2021. تعد الجزائر الممون الرئيسي لإيطاليا من الغاز بنسبة 40 بالمائة، من احتياجاتها، حيث رفعت الجزائر إمداداتها لروما من الغاز إلى أكثر من 25 مليار متر مكعب مع نهاية 2022. في توقع وصول الإمدادات الجزائرية إلى 28 مليار متر مكعب بحلول سنة 2024 خاصة في ظل سعي إيطاليا للتخلص من التبعية من الغاز الروسي، وهو ما ينصب في المنحى الإيجابي بالنسبة للجزائر خاصة في ظل علاقة ثقة وتفاهم بين البلدين.[1]

تعتبر الجزائر في الترتيب الأول في قائمة الموردين إلى إسبانيا في سنة 2022، لكن بسبب توتر العلاقة بين البلدين بسبب موقف اسبانيا من قضية الصحراء الغربية ودعم موقف المغرب، تراجعت صادرات الغاز الجزائرية لصالح الواردات القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية.

بداية بفرنسا، أين تحتل الجزائر المرتبة الثانية في قائمة البلدان الإفريقية الشريكة في مجال التجارة، إذ بلغت قيمة المبادلات بين البلدين 8 مليار يورو في عام 2021، وسجلت الصادرات الفرنسية نحو الجزائر انخفاضا لتبلغ قيمة 3.7 مليار يورو لنفس السنة، بينما بالمقابل ارتفعت الواردات الفرنسية من السلع الجزائرية المتمثلة في المحروقات بنسبة 91%، إذ احتلت فرنسا سنة 2020 المرتبة الثانية في قائمة الموردين إلى الجزائر بعد الصين بنسبة واردات بلغت 10.6%، والمرتبة الثانية في قائمة العملاء بعد إيطاليا بنسبة صادرت جزائرية بلغت13.3%.

(1) https://www.alaraby.co.uk/economy, consulté le 15/02/2023.

هنا بتحليل التوجهات التصديرية في خط سير خارطة الطرح السابق للإجابة على التساؤل المطروح، تم تسليط الضوء على التصدير للدولة الفرنسية لتعميق التحليل،

حيث تتصدر فرنسا قائمة المستثمرين باستثناء المحروقات، وكذا توفر منشآتها 40 ألف وظيفة مباشرة و100ألف وظيفة غير مباشرة في 500 مؤسسة مستقرة في الجزائر ثمة قرابة ثلاثين مؤسسة مدرجة في قائمة مؤسسات مؤشر كاك حي 40 منها ناشطة في السوق الجزائرية أو حاضرة فيها، ويعد قطاع الخدمات المالية بفضل مصر في سوسيتي جينيرال وبي أن بي باريبا، والنقل بفضل حضور شركة إير فرانس تحديدا القطاعين الأكثر نشاطا وتوظيفا، وفي المجال البحري تحتل شركة CMA–CGMالصدارة في السوق الجزائرية إذ توظف 400 موظف. تشمل العلاقات الاقتصادية الجزائرية على نحو جيد أيضا في الفندقة والمطاعم، (مجموعات أكور وسوديكسو ونيوريست) والسيارات (شركة رينو ورينو تراكي)...[1] فحسب البيانات التي نشرها بنك فرنسا، بلغت الاستثمارات الأجنبية الفرنسية في الجزائر 64 مليون اورو سنة 2016 و182 مليون أورو سنة 2017 وصلا إلى 283 أورو سنة 2018، ما وضع فرنسا في المرتبة الثالثة بعد إيطاليا سنة 2014 إذ يبلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الفرنسي في الجزائر 2.9 مليار أورو، فإن كانت هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتركز في ثلاث قطاعات: النشاطات المالية والتأمين بنسبة 36%، قطاع الصناعة 29%(بين السيارات الصيدلة، الصناعات الغذائية والكيميائية)، وقطاع الصناعات الاستخراجية 23%.[2]

بناءا على ما سبق، لابد من تسليط الضوء على الاستثمار الأجنبي المباشر والمناولة، فبإمكان استغلال الطرف الأقوى بنقل خبراته وتوطين استثماراته بطريقة تجعل كفة موازين القوى تنقلب في تسليط الضوء على الجانب التصديري إلا أنه لا يمكن بناء هذه النقطة على أساس النجاح المطلق

(1) https://www.diplomatie.gouv.fr/, consulté le 22/02/2023.
(2) https://dz.ambafrance.org, consulté le 01/04/2023

فالتجدر الاستعماري والكينونة المفروضة أخذت منحى ايجابي نوعا ما، فمثلا من الشق التوظيفي قد تمت الاستفادة فعلا...وتحول موازين القوى التصديرية بّإمكانه أن يكون دفعة ايجابية لخطوة استقلالية اقتصادية فعلية، في ظل استنزاف جدي وفعال للنظر في الصادرات الريعية التي تجعل مفهوم الاستيراد الاحتياجي لفرنسا أو غيرها ليس بذلك الأهمية للاقتصاد الجزائري كوسيلة ضغط في ظل احتياجها التصديري بالمثل في ظل غياب الحقيقية التصديرية المبنية على التصدير الاكتفائي، التصدير النابع من عمق التنويع، التصدير المخطط للتواجد في سلاسل قيمة عالمية...هنا تم تسليط الضوء على فرنسا باعتبار التركيز على التراجع الاستيرادي منها وارتفاع التصدير نحوها وإن كان هناك عدة عوامل أبرزها الجائحة العالمية.. فالاستثمار الأجنبي المباشر هو الحلقة المفقودة والمخرج الفعال لبناء صادرات قوية تسمح بالتوجه التكتلي الصائب.

إن المشكل الأساسي والمتعارف والمتوارث عبر الأحقاب التنموية للاقتصاد الجزائري، هو عقم التنويع الاقتصادي الذي ينعكس على انحصار إجمالي الصادرات في الصورة البترولية، وهذا ما جعل التصدير بالنسبة للاقتصاد الجزائر مفرا من الريع الداخلي وفرضا من الجهات الخارجية، في ظل التبعية الاستيرادية والاحتياج الخارجي لتغطية الطلب الداخلي (اللاكتفاء)، وهنا تصويب لوجه الاستيراد للجزائر، أي تم حوصلتها في خارطة البلدان الآتية:

الشكل رقم3-50: أسرع أسواق الاستيراد الجزائرية خلال سنة 2020-2021:

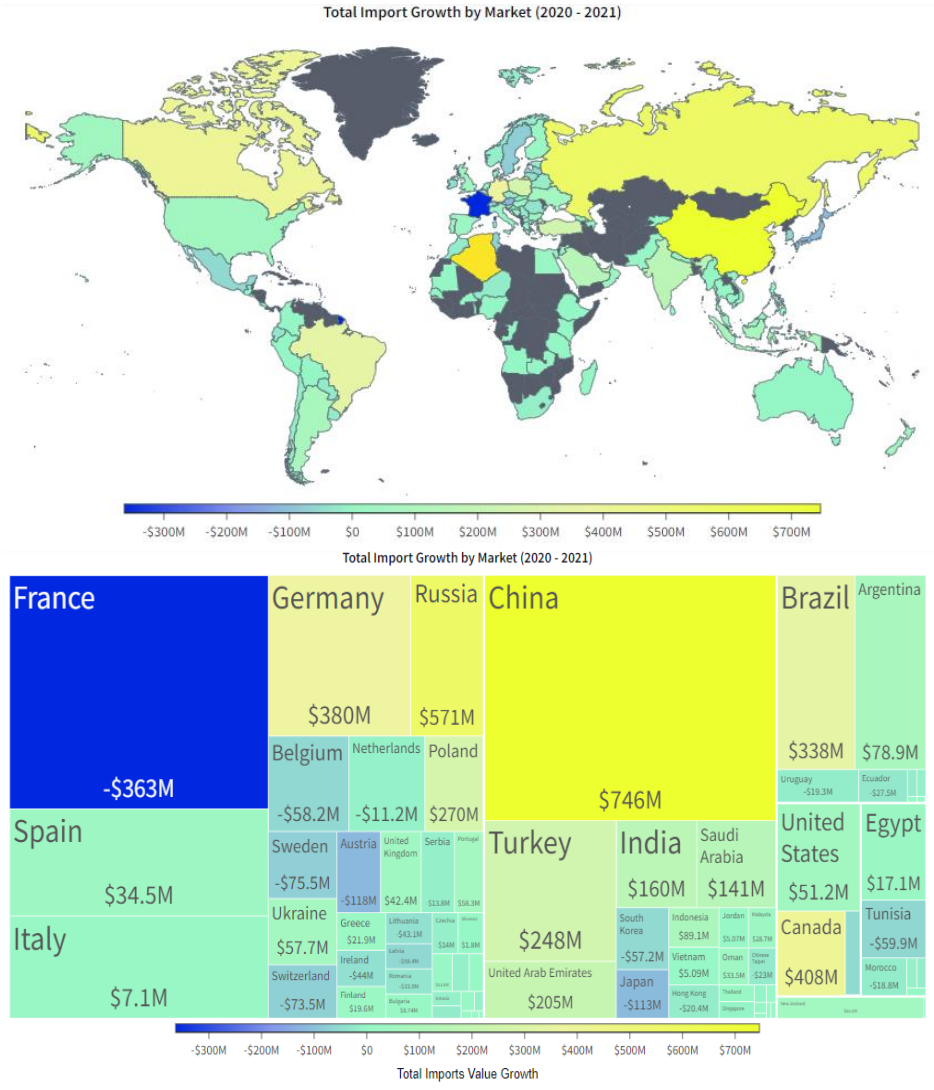

Source :https://oec.world/en/profile/country/dza

وبالمثل كما تم الإشارة في تحليل وجهة الاستيراد الجزائرية، فأكثر ثلاث أسواق سرعة في النمو من حيث الجانب الاستيرادي هي كل من الصين وروسيا وكندا، حيث بلغت سرعة نمو السوق

الصيني+13.3% بقيمة صادرات 746مليون دولار، أما روسيا فسرعة نمو سوقها التصديري نحو الجزائر فبنسبة +62.9% أي ما يعادل قيمة تصدير 571 مليون دولار، وفي المرتبة الثالثة كندا بسرعة نمو سوقية بلغت +90% وبقيمة 408 مليون دولار.

وعليه لايزال الاقتصاد الجزائري يهيمن عليه قطاع النفط والغاز، الذي يشكل كما سبق الذكر 98 % من الصادرات الجزائرية، ومن 38 % من واردات الموازنة بين عامي 2016 إلى 2021، وعلى الرغم من الركود الناجم عن جائحة كورونا أدى إلى تفاقم تحديات التنمية، لكن بالموازاة الارتفاع اللاحق في سعر الهيدروكربونات نتيجة للتعافي العالمي من الجائحة والحرب في أوكرانيا[1]، وعليه يمكن أن تكون هذه خطوة لتعزيز الشراكة الجزائرية الأوروبية وعدم جعل هذه الفرصة تمر كتسوية وضعية ظرفية لتكون ذات جدوى ببناء إستراتيجية بعيدة المدى، في ظل شكلية العلاقات تحت إطار الشراكة الأورومتوسطية، فلما لا تكون هذه هي الفرصة الحقيقية لرسم خارطة علاقات فعالة في إطار توجه تكتلي، في قدرة الدولة الجزائرية على تصدير ما يقارب 10 مليار متر مكعب إضافية من الغاز إلى أوروبا، كذلك إمكانية تصدير الكهرباء الأخضر، فالإنتاج الذي كان موجها للطلب الداخلي فقط، يمكن أن يوجه للصادرات من خلال التعاون ما بين المؤسسات الوطنية الجزائرية ومؤسسات أوروبية لتغطية النفط...

إذن هل يمكن فرض استغلال استثمار أجنبي مباشر من خلال هذه الفرصة وجعلها نقطة الارتكاز لتوطين المعارف والخبرات والخروج من القدر الريعي والتصدير الخام ؟ هذا باعتبار قيام الفكرة مسبقا أين أعلنت شركة سونا طراك الجزائرية بالتزامن مع الاجتماع السنوي الأخير عن رفع قدراتها الإنتاجية من الغاز بعد دخول حقلي بركين شمال حيز الإنتاج سنة 2022 ضمن عقدها مع

(1) https://www.albankaldawli.org/, consulté le 2023/04/12

شركة إني الإيطالية سنة 2021، وذلك بموجب قانون المحروقات الجديد لتصديره لكل من ايطاليا واسبانيا.[1]

فقد حققالاقتصاد الجزائري نقلة نوعية سنة 2022، في استشراف لتحقيق انتعاش أكبر في سنة 2023، حيث تسارع معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي خارج المحروقات، بفضل الانتعاش في قطاع الخدمات، كما أن سياسة كبح الواردات انعكست إيجابا على الاتجاه التصاعدي لاحتياطي الجزائر من النقد الاجنبي كما بدأ ارتفاع الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وكذا الأورو بما أدى إلى تحسين شروط التبادل التجاري[2]

2- الميزة النسبية مرتكز بناء توليفة قدرات إنتاجية/ توجه تكتلي فعال:

كما سبق الإشارة في المطلب السابق، أن مؤشر القدرات الإنتاجية يجسد بناء القدرات من خلال:

- الموارد الإنتاجية :وهو الركيزة التي يبنى عليها هذا الاتجاه؛
- **قدرات زيادة روابط الأعمال:** وهذه النقطة لا تتحقق إلا بالتواجد في إطار انفتاحي توسعي في ظل انصهار تكتلي وكذا التواجد في علاقات (دول متقدمة –دول نامية) في ظل الإقليمية الجديدة، للوصول إلى مفهوم روابط المعرفة الإنتاجية والتعقيد الاقتصادي من خلال مساحة المنتجات؛

فالموارد الإنتاجية والقدرة على خلق الإنتاج بناءا على مساحة المنتجات بتكثيف الروابط وخلق التعقيد الإنتاجي هو الركيزة لاستدامة التنمية فمؤشر القدرات الإنتاجية يحدد المجالات الرئيسية التي يجب على البلدان النامية التركيز عليها لتعزيز قدراتها الإنتاجية وتحقيق مفهوم الاستدامة التنموية الشمولية (الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة)، حيث يمكن وضع السياسات

(1) https://www.bbc.com, consulté le//2032/04/12

(2) البنك الدولي: الاقتصاد الجزائري مرشح للإنتعاش أكثر هذه السنة، أمينة دوادي، https://www.ennaharonline.com،2023/01/09/، تم التصفح بتاريخ: 202/04/12

واتخاذ القرار بناءا على هذا المؤشر، فيعتبر هذا الأخير دليل علمي وأداة تشخيصية لخيارات التجارة والسياسة التنموية بم يسمح برسم خطى انفتاح صائبة في ظل القيد المحلي المرهون بالقدرات الإنتاجية، فالأولويات القطاعية من الصعب أن يستطيع الأثر الستاتيكي لوحده بناءها، بل لا بد من توجه صائب في في إطار القيد المذكور كآلية سبقية مساندة لإمكانية الاستفادة من الأثر الستاتيكي ومن بعد الديناميكي، وهذا الأخير بدوره مرهون بمتشابهات تأثيرية وان كانت خارج الكيانات التكتلية لدعم القدرة الإنتاجية المحلية، في ظل تشابك أفكار الطرح، تم حوصلتها في الشكل الآتي:

الشكل رقم3-51: نموذج تفعيل مزايا التكتل الاقتصادي:

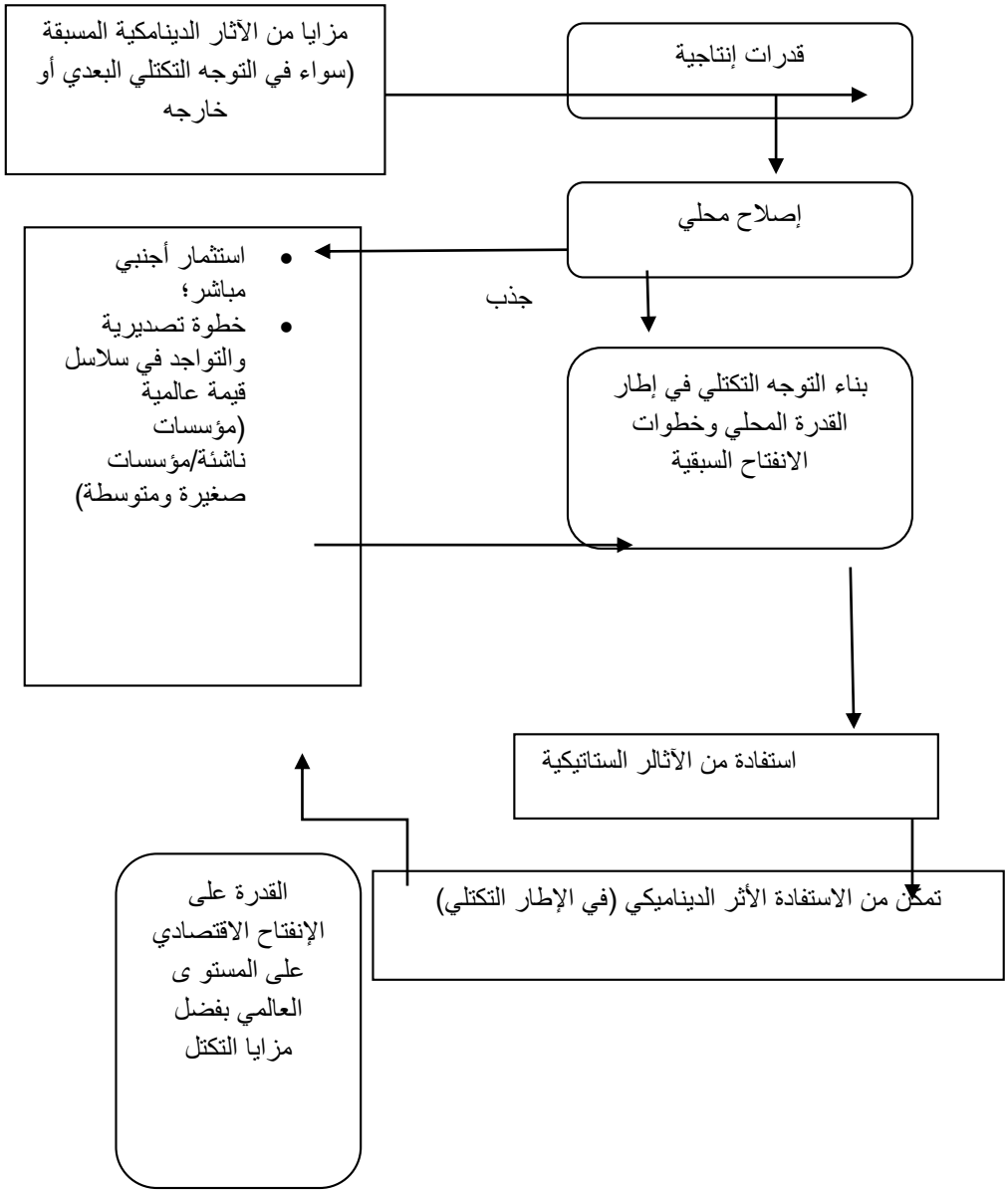

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التحليل السابق

حيث تم التطرق بالتفصيل لمؤشر القدرات الإنتاجية، لا يوجد مخطط عالمي لتعزيز تنمية القدرات الإنتاجية، لكن يجبّ أن تحددها إستراتجية التنمية الوطنية لكل بلد والظروف الخاصة به، فالسياسات

المحلية يجب أن تستند لقيود تخص كل بلد تكون مبنية في الأساس على المزايا النسبية لتحقيق الاستدامة والإقلاع التنموي[1].

وعليه ولبناء مخطط القدرات الإنتاجية حسب المخطط السابق وتطبيقه بشكل فعال، لابد من الخوض في نقطةّ أعمق في ربط أدق بين المستوى الوطني والدولي، وهي الميزة النسبية، حيث تستند الميزة النسبية التي تم الكشف عنها (RCA) إلى نظرية ريكاردية للتجارة، حيث تحكم النفقات التجارية بين الدول اختلافاتها النسبية في الإنتاجية، وعلى الرغم من صعوبة ملاحظة هذه الاختلافات في الإنتاجية، يمكن بسهولة حساب RCA باستخدام بيانات التجارة للكشف عن هذه الاختلافات، ويمكن استخدام هذا التدبير لإعطاء إشارة عامة وتقريب أولي للقوة التنافسية لصادرات بلد ما، ولكن تجدر الإشارة إلى أن التدابير الوطنية التي تؤثر على القدرة التنافسية، مثل الرسوم الجمركية والتدابير غير الجمركية عبر التعريفة والإعدات وما ذلك، ولا تؤخذ في الاعتبار، ومن هنا الإشارة إلى المبتغى من التحليل السابق أن بناء القدرة الإنتاجية يكون حجر الأساس لإمكانية الخوض في حلقات الانفتاح والتفكيك الجمركي في إطار مراحل التكامل الاقتصادي، لذلك تم انتقاء RCA كمؤشر فعال لقياس القدرة الإنتاجية.

طريقة حسابه:

$$ACR_{Ai} = \frac{\frac{X_{Ai}}{\sum_{j \in P} X_{Aj}}}{\frac{X_{wi}}{\sum_{j \in P} X_{wj}}} \geq 1$$

(1) https://unctad.org/news/productive-capacities-index-helps-countries-build-economic-resilience, consulté le 30/04/2023.

سيكون البلد أ له ميزة نسبية مكشوفة عن المنتج أ، عندما تتجاوز نسبة صادراته من المنتج **Xi:** إلى إجمالي صادراته من السلع نسبة الصادرات العالمية من المنتج إلى إجمالي الصادرات من العالمية من جميع السلع ؛

P: هي جميع المنتجات؛

XAi: هي صادرات المنتج أمن الدولة A؛

Xwi: هي الصادرات العالمية من المنتج أ؛

∑PXAj: هي إجمالي صادرات البلد أ؛

∑jPXwj :هو المجموع العالمي للصادرات .

فعندما يكون لبلد ما ميزة نسبية مكشوفة لمنتج معين (ARC>1)، يفترض أنه منتج ومصدر تنافسي لذلك المنتج مقارنة بالبلد المنتج والمصدر عدد المتوسط العالمي أو أقل منه، حيث يعتبر البلد الذي لديه ميزة نسبية لمنتج i قوة تصدير فيما يتعاق بهذا المنتج كلما زادت RCA لبد ما كانت صادراتهاّ أقوى.

بقياس مؤشر الميزة النسبية للاقتصاد الجزائري في الإطار الإنتاجي، تم الحصول الرسوم البيانية التالية، حيث يقدم الرسم البياني صورة كاملة للميزة النسبية التي كشفت عنها الدولة،من خلال الإنتاج والتصدير للمنتجات لسنة 2021:

الشكل رقم 3-52: قياس الميزة النسبية من المواد الغذائية والحيوانية لسنة 2021

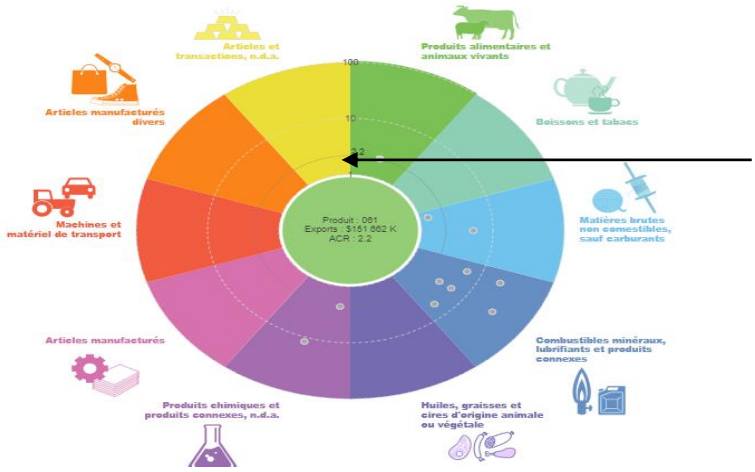

Source : https://unctadstat.unctad.org/FR/RadarAcr.html

المواد الغذائية والحيوانات: قيمة الميزة النسبة 2.2، نسبة الصادرات من المادة 151.662 دولار، فتعتبر هذه المادة من مرتكزات الميزة النسبة للإنتاج في الجزائر.

الشكل رقم3-53: قياس الميزة النسبية من المواد الكيميائية

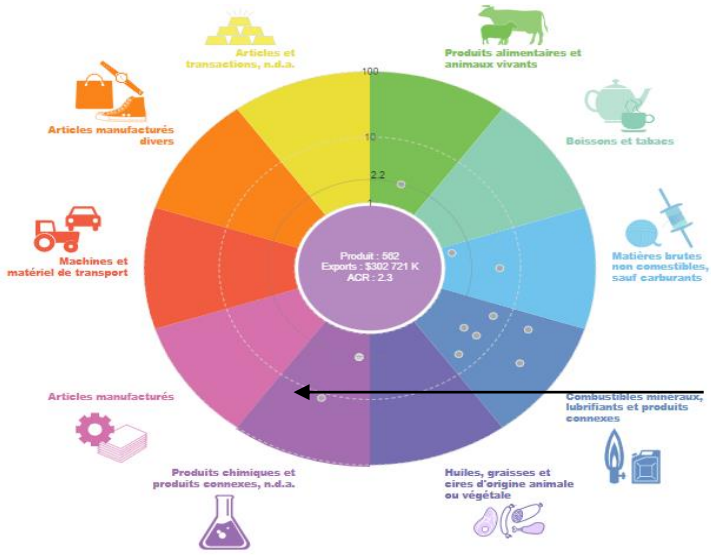

Source : https://unctadstat.unctad.org/FR/RadarAcr.html, consulté le :15/04/2023

تمثل المواد الكيميائية أيضا مرتكزا من مرتكزات الميزة النسبية للاقتصاد الجزائري، حيث تمثل قيمة 302.721 مليون دولار من مجموع الصادرات سنة ، وتقدر قيمة الميزة النسبية لهذه المادة 2.3.

الشكل رقم3-54: قياس الميزة النسبية من المواد الخام غير الصالحة للأكل باستثناء الوقود لسنة 2021

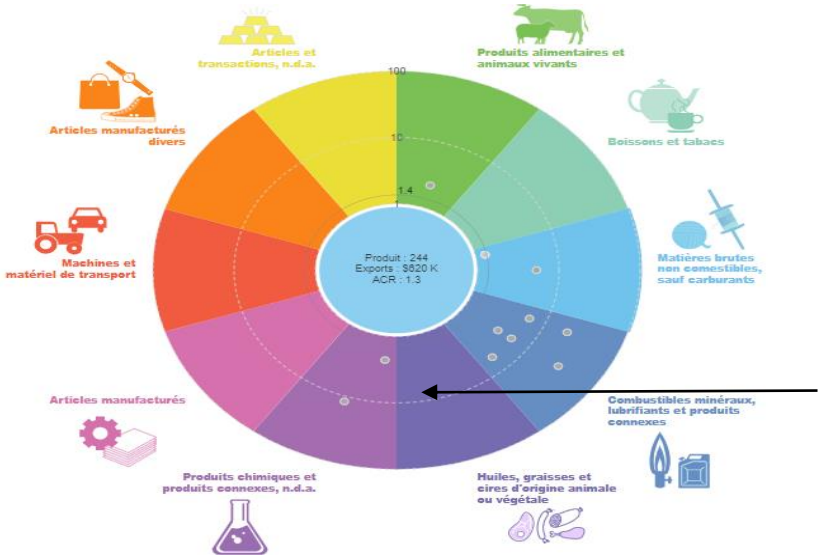

Source : https://unctadstat.unctad.org/FR/RadarAcr.html, consulté le :15/04/2023

المواد الخام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود: تمثل قيمة الصادرات لهذه المادة 620 دولار كمساهمة في إجمالي الصادرات، بقيمة ميزة نسبية 1.3.

الشكل رقم3-55: قياس الميزة النسبية من المواد الأولية الغير استهلاكية لسنة 2021

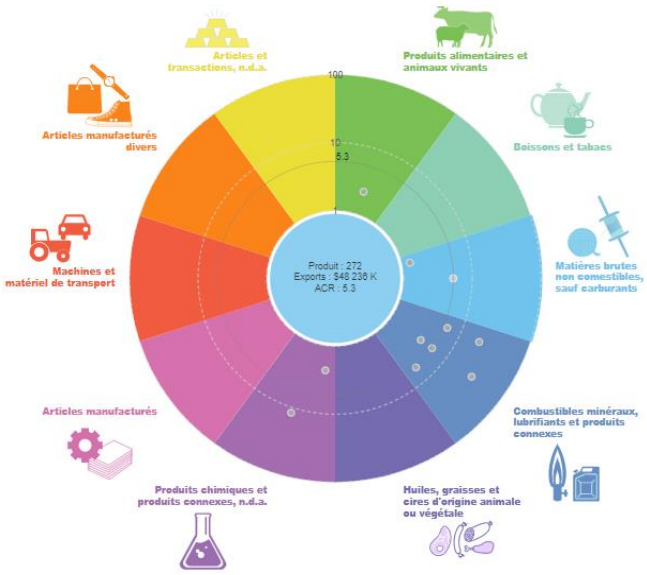

Source : https://unctadstat.unctad.org/FR/RadarAcr.html, consulté le :15/04/2023

أيضا يملك الاقتصاد الجزائري ميزة نسبية فيما يخص المواد الأولية الغير استهلاكية، أين بلغت قيمة صادراتها لسنة 2021 قيمة 48.238 ألف دولار، بقيمة مقاسة للميزة النسبية لنفس العام مقدرة ب 5.3.

الشكل رقم3-56: قياس الميزة النسبية من المواد الكيميائية (572) لسنة 2021

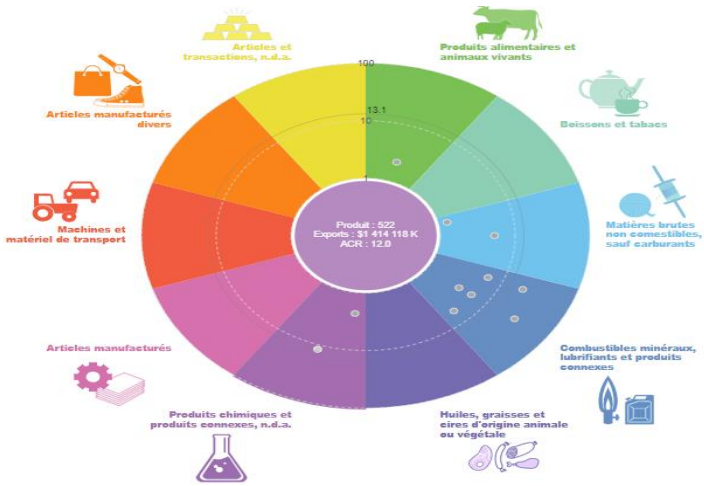

Source : https://unctadstat.unctad.org/FR/RadarAcr.html, consulté le :15/04/2023

المادة **رقم 572** من المواد الكميائية، نسبة صادراتها 141.118 ألف دولار ،بقيمة ميزة نسبية قدرت ب 12 لسنة 2021.

الشكل رقم3-57: الوقود المعدني ومواد التشحيم والمنتجات ذات الصلة لسنة 2021

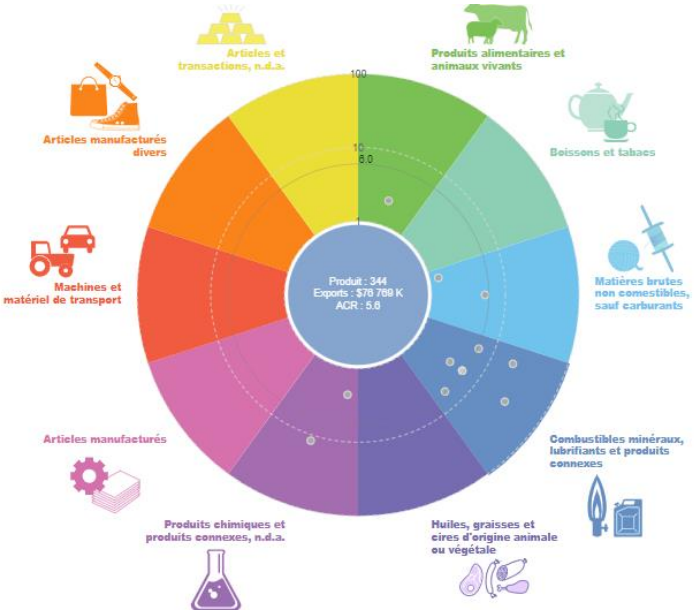

Source : https://unctadstat.unctad.org/FR/RadarAcr.html, consulté le :15/04/2023

تعتبر أيضا المادة (344) والتي تمثل الوقود المعدني ومواد التشحيم والمنتجات ذات الصلة، تعتبر ميزة نسبية بالنسبة للاقتصاد الوطني، حيث قيمة صادراتها بلغت سنة 2021 78.769 ألف دولار، وحددت قيمة الميزة النسبية المقاسة لهذه المادة ب 5.6.

الشكل رقم3-58: الوقود المعدني ومواد التشحيم والمنتجات ذات الصلة لسنة 2021

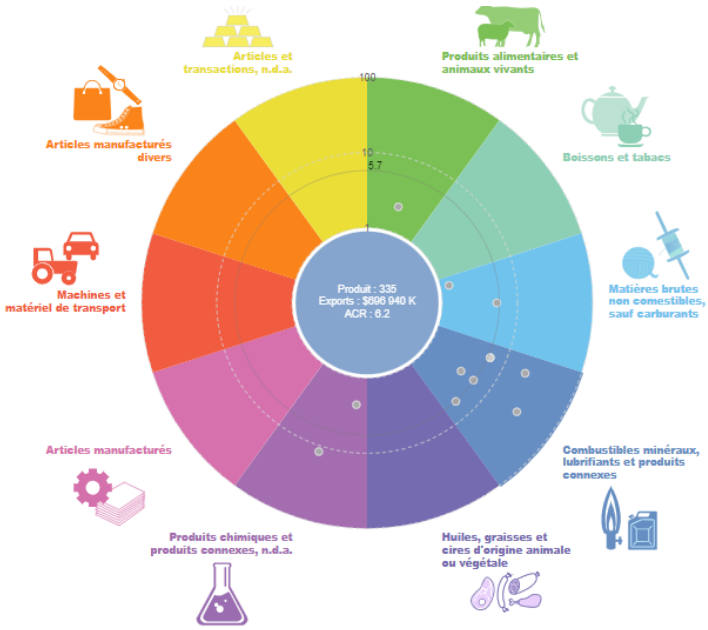

Source : https://unctadstat.unctad.org/FR/RadarAcr.html, consulté le :15/04/2023

المادة (355) من مواد الوقود المعدني ومواد التشحيم والمنتجات ذات الصلة في نفس الفئة السابقة، حيث نسبة تساهم بقيمة تصديرية بلغت 606.940 ألف دولار لسنة 2021، وقيمة ARC الميزة النسبية لهذه المادة كانت قد بلغت 6.2 . وهي قيمة تؤخذ بعين الاعتبار...

وعليه بناءا على قياس الميزة النسبية للاقتصاد الجزائري، من خلال عرض للمواد التي تحمل هذه المزايا النسبية، والتي يجب تسليط الضوء عليها لخلق الفرصة الاستثمارية والتوجه التصديري الفعال، الآن في نفس خطى التحليل، تعميقا للنقطة السابقة سيتم التفصيل أكثر في أهم المنتجات المنتمية لأصل المواد المعروضة سابقا، باعتبار فرصها التصديرية:

الشكل رقم3-17: القطاعات ذات الفرص التصديرية الأعلى (النسبة المئوية من فرص التصدير)

%11	الآلات والأجهزة الميكانيكية
%9	المعدات الكهربائية والإلكترونية
%7	المواد البلاستيكية
%6	البصريات، الصور، والتقنيات الطبية وما إلى ذلك من أجهزة...
%6	الحديد والفولاذ
%6	المواد الكيميائية العضوية
%4	مواد الحديد والفولاذ
%3	منتجات كيميائية متنوعة
%3	مركبات أخرى غير السكك الحديدية
%2	المنتجات الصيدلانية
%42	مجموع من المنتجات الأخرى

Source : catalogue of diversification oppotunities 2022, New export possibilities for 200 economies based on economic comlexity analysis. https://unctad.org.

تتصدرالآلات والأجهزة الميكانيكية الفرصة الأكبر للتوجه للسوق التصديرية بنسبة بلغت 11% لسنة 2022، أيضا المعدات الكهربائية والإلكترونية تعتبر من متصدرات المنافسة على فرصة من

السوق التصديرية بنسبة 9%، تليها المواد البلاستيكية بفرصة تصديرية متقاربة بلغت 7%، البصريات، الصور، والتقنيات الطبية وما إلى ذلك من أجهزة... الحديد والفولاذ، المواد الكيميائية العضوية بفرص تصديرية متماثلة بلغت 6%، أيضا يمكن اعتبار مواد الحديد والفولاذ من المواد المتنافسة على الوجهة التصديرية بفرصة بلغت نسبتها 4%،

أما بالنسبة للمنتجات الكيميائية المتنوعة، مركبات أخرى غير السكك الحديدية و المنتجات الصيدلانية، فرغم أن نسب فرصها التصديرية صغيرة، إلا أنها تعتبر من المواد التي يجب تسليط الضوء عليها للقفزة التصديرية، باعتبار الوضعية الاقتصادية التي يتحتم عليها البحث في ابسط الفرص لخلق القيمة في ظل انعدامها...

3- مساحة المنتج خطوة للتعقيد الاقتصادي:

حسب دراسة مخبر هارفارد، تم التوصل أن البلدان تميل إلى التنويع من خلال الانتقال إلى المنتجات القريبة وذات الصلة أول تلك التي تتطلب معرفة مماثلة للبناء على القدرات الحالية، فحسب مؤشر المسافة لمخبر هارفارد، فإن مقياس قدرة موقع ما على إدخال منتج مبني على مقياس المسافة، حيث تسعى مسافة المنتج (من 0 إلى 1)، إلى التقاط مدى الإمكانيات المتاحة الحالية للموقع لجعل المنتج مقيسا بمدى ارتباط المنتج بصادراته الحالية، حيث لإمكانية الحكم عن منتج بالنجاح في التواجد السوقي من عدمه، يتطلب الأمر مصطلح المنتج القريب بمسافة أقصر، بما يترجم قدرات ذات الصلة متشابهة اقرب من بعضها البعض (المسافة الّأقصر هي الأقرب للصفر والعكس صحيح)، وعليه فالتعقيد الاقتصادي المبني أساسا على تعقيد نوعية المنتجات، يعتمد على تقارب المعارف التي تسمح بالخوض في التعقيد بفضل توفر نقاط التكنولوجيا التي تساعد على تعميق مبدأ التعقيد وتطوير المنتجات في منحى تراكمي متكامل من تحسين تراكمي على أساس الموجود ،

يختصر تكاليف الفرصة البديلة المادية منها والوقتية في ظل ديناميكية التكنولوجيا المتجددة بما يسمح بخلق مفهومين اقتصاديات الحجم و استدامة الحصص السوقية العالمية. [1]

الشكل رقم3-60نموذج لخارطة قياس مساحة المنتجات للاقتصاد الجزائري

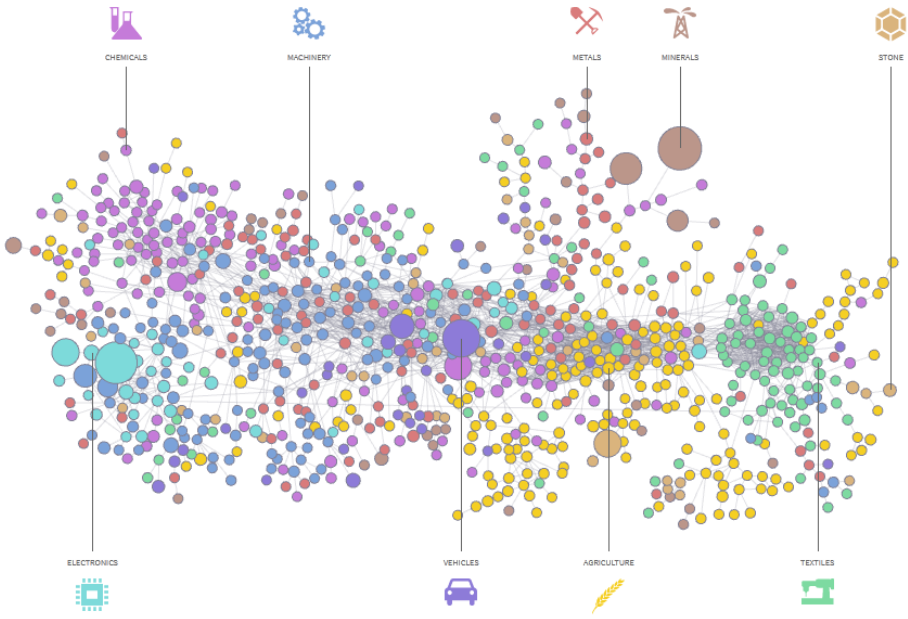

Source :https://atlas.cid.harvard.edu/explore

تمثل مساحة المنتج ارتباط أكثر من 800 سلعة باستخدام بيانات العالم الحقيقي، على سبيل المثال من المرجح جدا أن تكون البلدان التي تنتج المنسوجات (الخضراء) قادرة على إنتاج منسوجات أخرى، ولكنها تشترك في القليل من الروابط للمعرفة المطلوبة لإنتاج الآلات (باللون الأزرق)، تساعد مساحة المنتج على تحديد المسارات لتنويع اقتصاد الدولة بناءا على ترابط معرفتها، حيث تكون البلدان أكثر نجاحا في التنويع عندما تنتقل إلى الإنتاج الذي يتطلب معرفة متماثلة ويبني على القدرات الحالية.

(1)https://atlas.cid.harvard.edu, consulté le 20/04/2023.

وهنا سيتم توضيح مساحة المنتجات للاقتصاد الجزائري والنسيج الإنتاجي لدعم التحليل السابق واستكمال رسم العلاقة بين صادرات الدولة والمسارات المحتملة لتنويع اقتصادها.

هنا توضح مساحة المنتجات الجزائرية العلاقة بين صادراتها والمسارات المحتملة لتنويع اقتصادها:

بناءا على غابة المنتجات كما تطرق لها Recardo housmann * حيث أن هذه الغابة رغم وجود أشجار لكن لابد من قرود تنتقل من شجرة إلىّ أّخرى فقرب الأشجار وتنقل القرود يسمح بإنشاء شبكة، فكان فكرة مساحة المنتج مبنية على فرض تمثيلي، فكلما كان تشابك وتنقل بين الأشجار سهلت المهمة والحصول على الموز، بالمثل كلما زاد التشابك في مساحة المنتجات والروابط ذاث الصلة كلما كانت الأرضية ممهدة لدخول منتجات جديدة وتحسين وتطوير الحالية وبطبيعة الحال كأهم نقطة فعاليتها التصديرية، بما يؤدي إلى التعقيد الإنتاجي وينعكس ذلك على قيمة المساهمة لهذه المنتوجات في الناتج الإجمالي المحلي والإننتقال للتعقيد الاقتصادي[1]

وعليه هل مساحة المنتج في الاقتصاد الجزائري تسمح بالانتقال للتعقيد الاقتصادي من خلال مبدأ التعقيد الاقتصادي؟ وهنا سيتم توضيح مساحة المنتجات للاقتصاد الجزائري والنسيج الإنتاجي لدعم التحليل السابق واستكمال رسم العلاقة بين صادرات الدولة والمسارات المحتملة لتنويع اقتصادها:

(1) Recardo housmann,what is the product space !Central of international developemnt , harvard university, https://atlas.cid.harvard.edu/video-gallery, consulté leM 20/04/2023.

الشكل رقم3-61: قياس مساحة المنتجات في الجزائر بناء على الترابط المعرفي

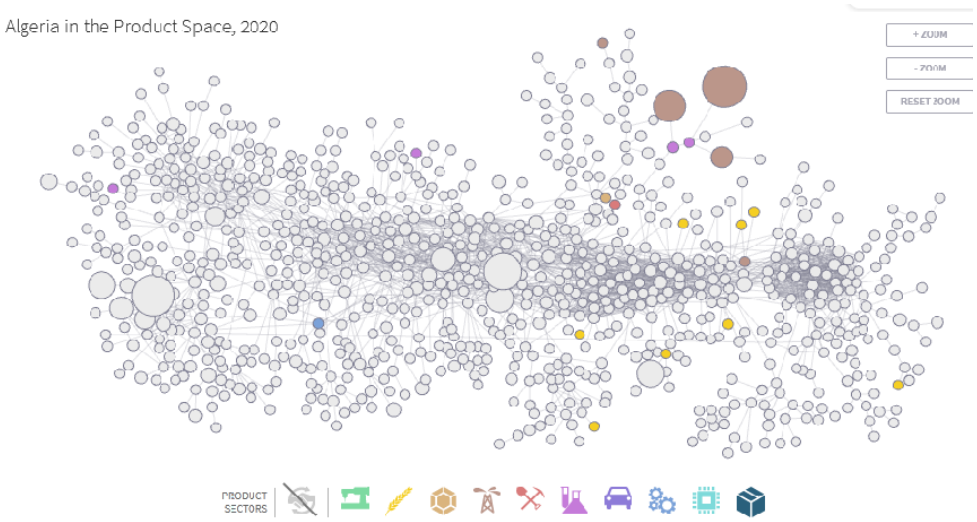

Source :https://atlas.cid.harvard.edu/explore

العقدة الملونة : المنتج الذي تصدره الدولة

العقدة الرمادية: المنتج الذي لا تصدره الدولة

هنا توضح مساحة المنتجات الجزائرية العلاقة بين صادراتها والمسارات المحتملة لتنويع اقتصادها إذ تتيح المعرفة الجزائرية الحالية فرصا قليلة للتنويع في المنتجات ذات الصلة

فالصادرات الجزائرية حسب قياس مساحة المنتج بحكم عدم وجود روابط وتنويع معرفي إنتاجي تنحصر في صادرات غير لا تميل بتاتا للتعقيد كما هو موضح في الشكل الآتي، بتسليط الضوء على لمعادن والمواد الكيميائية

الشكل رقم3-62: الصادرات الجزائرية من حيث نسبة تعقيدها

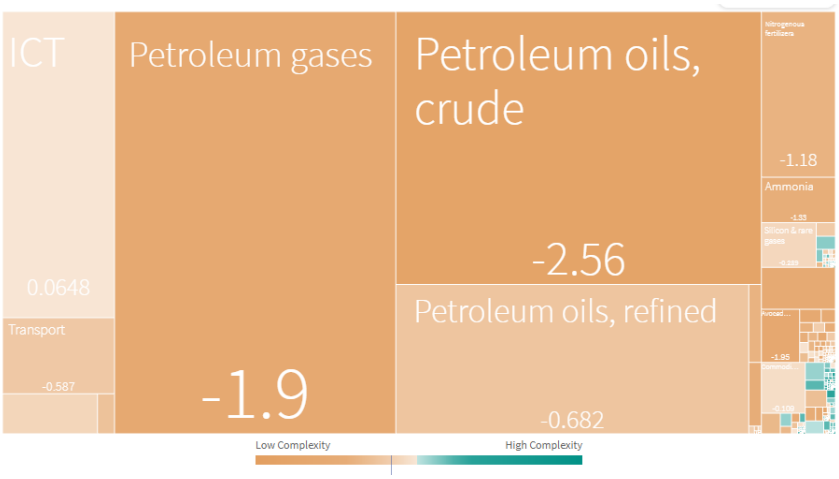

Source :https://atlas.cid.harvard.edu/countries/66/export-complexity

لم تبدأ الجزائر بعد عملية التحول التقليدية، وهذه العملية تعتبر المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي، إذ تعيد تخصيص النشاط الاقتصادي من القطاعات المنخفضة الإنتاجية إلى القطاعات العالية الإنتاجية، فهو نقل للأنشطة بشكل عام من الزراعة إلى المنسوجات، تليها الإلكترونيات أو تصنيع الآلات، فبالنسبة للجزائر قد سجلت ركودا فيما يخص حصتها السوقية من الصادرات العالمية للمنسوجات خلال العقد الأخير، في حين الإلكترونيات والآلات لم تنطلق بعد...وهذا ما يحول دون نمو دخلها.

باعتبار أن النمو المدفوع بمدى القدرة على تنويع المعرفة لإنتاج مجموعة أوسع وأكثر تعقيد من المنتجات والخدمات هو النمو المستدام المبني على التنويع والتعقيد التصديري

وعليه تم قياس اتجاه الفرص المحتملة للتنمية في ظل قيد التعقيد الإنتاجي – مساحة المنتج كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم3-63: فرص النمو المحتملة من خلال مساحة المنتج/ التعقيد الإنتاجي

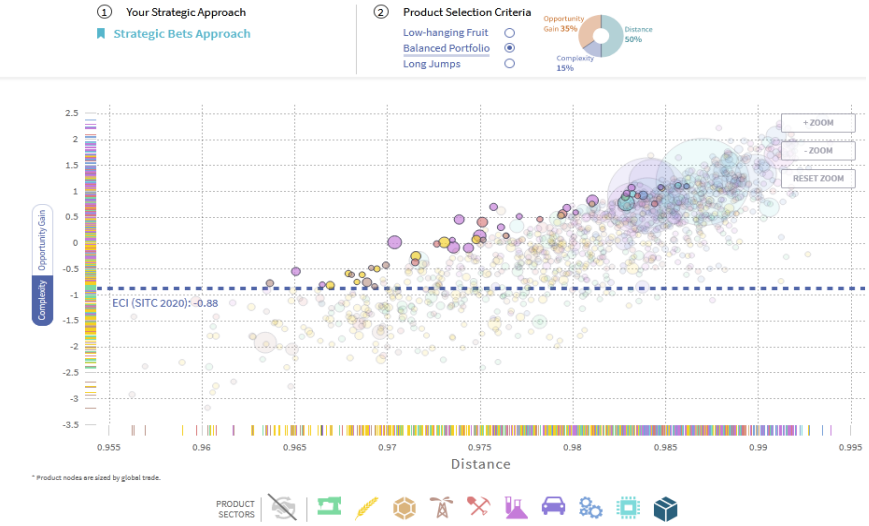

Source :https://atlas.cid.harvard.edu/countries/66/growth-opportunitie

وقبل قراءة خارطة قياس منحى الفرص التنموية لا بد من الإشارة إلى ما يلي:

إذ يقوم المؤشر على قياس قدرة الموقع على إدخال منتج معين، حيث يعبر مؤشر مسافة المنتج (من 0 إلى 1) إلى التقاط مدى الإمكانيات الحالية للموقع لجعل المنتج مقيسا بمدى ارتباط المنتج بصادراته الحالية، فيتطلب المنتج القريب لمسافة أقصر، قدرات ذات صلة بتلك الموجودة مع احتمالية أكبر للنجاح.

فحسب مخرجات مخبر هارفارد، يتم قياس مؤشر مساحة المنتج من خلال المصفوفة الآتية:

$$Dcp = \frac{\sum p'(1 - Mcp')Qp,p'}{\sum p' Qp,p'}$$

حيث:

C: الدولة

D:المسافة

P: المنتج محل الدراسة

وبناءا على مسبق يمكن استقراء:

- **فرص النمو المحتملة :**

كما سبق والتفسير، فتنمو البلدان من خلال التنويع في منتجات جديدة ذات تعقيد متزايد، تهدف المنتجات الإستراتيجية الجديدة إلى تحقيق التوازن من خلال:

- **المسافة إلى القدرات الحالية:** تشير المسافة المنخفضة (القريبة من 0)، إلى أن المنتج قريب من المعرفة الموجودة
- **مكاسب فرص التنويع في المستقبل** : القيم الأعلى تحمل المزيد من الروابط مع المنتجات الأخرى عالية التعقيد، مما يفتح المزيد من الفرص للتنويع المستمر.

وعليه بناءا على هذه المقاربة، نلاحظ من قياس الفرص التنموية المحتملة للاقتصاد

الجزائري حسب معطيات مخبر التنمية الدولية المستدامة لجامعة هارفارد، أن الاقتصاد الجزائري لديه مكاسب فرص تنموية تبلغ نسبة 35%، في ظل نسبة 15% فيما يخص فرصة التعقيد الاقتصادي من خلال التعقيد الإنتاجي، بمساحة منتج (الروابط المعرفية) محتملة نسبتها 50%، وعليه هذه النسبة تعتبر نظرة تفاؤلية باعتبار أن النقطة الأخيرة هي مركز التأثير على النقطتين السابقتين.

في إشارة لملاحظة، تتمثل في مقارنة بسيطة مع دول ذات تعقيد عال:

الشكل رقم3-64: خارطة قياس الفرص التنموية المحتملة للولايات المتحدة الأمريكية:

Source :https://atlas.cid.harvard.edu/countries/66/growth-opportunitie

كما هو ملاحظ باعتبار قيد مساحة المنتج والتعقيد الإنتاجي لو تمت محاولة القياس للمؤشر في توجه لنطاق الدول المتقدمة ستظهر فقط ملاحظة ولا تظهر خارطة الفرص التنموية، باعتبار أن الدولة كمثال هنا الولايات المتحدة الأمريكية متصدرة للمراتب الأولى من مؤشر التعقيد الاقتصادي ، ولذلك من أجل استكمال سيرورة النمو والمحافظة عليها في ظل الديناميكية التنافسية لابد فقط من التوجه الابتكاري واختراع منتجات جديدة...وهذا هو الضمان الوحيد للكينونة التنافسية في ملامح الاقتصاد العالمي وسلاسل القيمة العالمية.

بناءا على ما سبق، يمكن الجزم أن التعقيد الاقتصاد هو المحط الذي يجب أن تسعى إليه اقتصاديات الدول النامية لتحقيق واستدامة النمو الاقتصادي، في تضمين قيد التعقيد الإنتاجي في مسار مخططها التنموي على أساس فكرة مساحة المنتج /تعقيد الإنتاج، فما هي المرتبة الدولية للاقتصاد من سلم التعقيد الاقتصادي؟

الشكل رقم3-65: تطور ترتيب الاقتصاد الجزائري حسب قياس مؤشر التعقيد خلال الفترة 1995-2020

Source :https://atlas.cid.harvard.edu/rankings

انتقل ترتيب الاقتصاد الجزائري من مؤشر التعقيد الاقتصادي، من مرتبة 100 لسنة 1995، إلى مرتبة 108 لسنة 2020، وهو لا يعد بتطور وإنما بتغير طفيف يكاد لا يؤخذ بعين الاعتبار في ظل الديناميكية التكنولوجية الابتكارية التي باتت رهان التطور، وهذا ما تم التطرق له قبلا فضعف مؤشر التعقيد الاقتصادي تحصيل حاصل في ظل ضعف الروابط والتعقيد الإنتاجي، فحين تم قياس مساحة المنتج كان ضعيفة كلها تقريبا قريبة للواحد وبعيدة عن الصفر وفي نفس الوقت ذات قيمة تعقيد صغيرة، كمثال توضيحي قياس مساحة المنتج للطاقة الإنتاجية فمساحة المنتج 0.969 وبالموازاة العقيد الإنتاجي 0.761-، حيث لو تم اختيار ممنتج أخر أقرب سيقل مستوى التعقيد وهنا الإشكال الذي لابد من تداركه لتحقيق التعقيد الاقتصادي بربط التنويع المعرفي الإنتاجي بمنتجات ذات مستوى تعقيد أكبر وكذلك محاولة تنويع المعرفة في المنتجات الحالية بغض النظر عن مستوى تعقيدها

الشكل رقم3-66: قياس مسافة المنتج والتعقيد الإنتاجي للطاقة الكهربائية

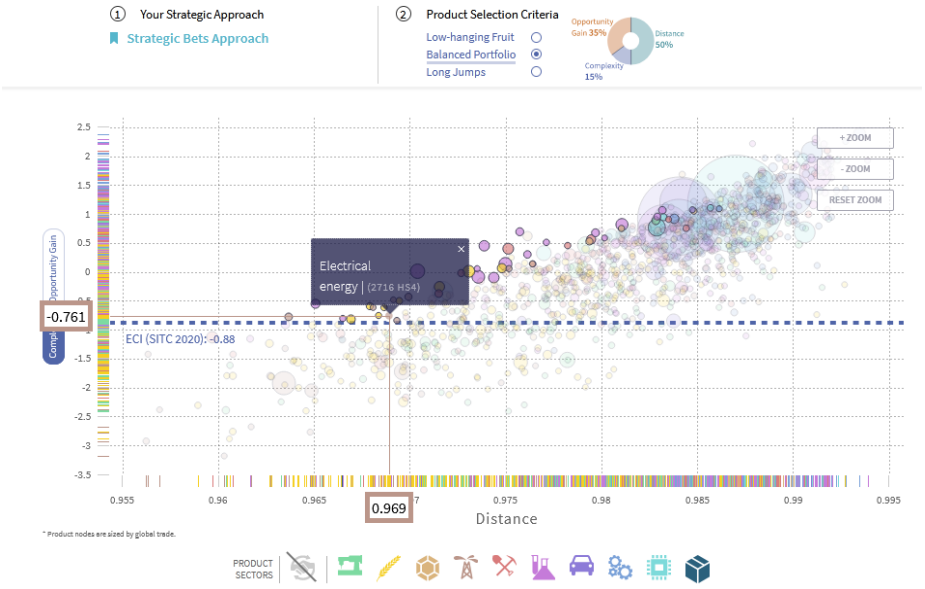

Source :https://atlas.cid.harvard.edu/countries/66/growth-opportunitie

.عليه في إطار القيد الذي بني عليه التحليل أهم المنتجات التي يتحقق فيها شرطي التعقيد كشرط مسبق الأولية ارتباطا وأخذا بعين الاعتبار مساحة المنتج، فالمنتجات التي لديها فرصة أكبر للتنويع هي مرتبة في الجدول الآتي وللتوسع أكثر في ما يقارب عدد 50 منتج الأعلى فرصا لخلق التنويع الإنتاجي والنمو الاقتصادي

الجدول رقم3-18: المواد ذات الفرص الاستثمارية الأكبر

إسم المنتج	قرب المسافة	كسب الفرصة	تعقيد المنتج	الحجم العالمي بالدولار الأمريكي	النمو االعالمي
عديد الأسيتال HS43907)	◆◆◇◇	◆◆◆◆◇	◆◆◆◆◇	49.7 مليار دولار	٪3.1
جهاز كهربائي لـ 1>كيلو فولت HS48536)	◆◐◇◇	◆◆◆◆◐	◆◆◆◆◇	89.6 مليار دولار	٪8
نوابض من حديد أو صلب 7320) HS4)	◇◇◇	◆◆◆◆◆	◆◆◆◆◇	6.18 مليار دولار	٪1.3
صوف معدني ومواد عازلة 6806) HS4)	◆◆◇◇	◆◆◆◆◇	◆◆◆◆◇	4.31 مليار دولار	٪12.8
آلات تحضير التربة أو زراعتها HS4)8432)	◆◆◆◇	◆◆◆◐◇	◆◆◆◆◇	46.2 مليار دولار	%10.2

Source:https://atlas.cid.harvard.edu/countries/66/product-table

بناءا على معطيات الجدول أعلاه، تعتبر أهم الفروع حسب التشخيص السابق، فأهم الفروع التي يمكن من خلال تحقيق فرص منتجات جديدة ذات قيمة تعقيد عالية، هي كل من فرع الآلات

الصناعية والبلاستيك[1]. وهي المتجه الأصوب لخلق فرص استثمارية فعالة تسمح بدورها برسم خارطة المعاملات الخارجية الفعالة في إطار العلاقات التبادلية في المنحى التكتلي كما سيتم التطرق له في العنصر الموالي.

3- استشراف إستراتيجية الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية واستدامتها

من 1995 إلى 2020 تطور التعقيد الاقتصادي الجزائري من قيمة – 0.99 إلى 0.88-[2]، ولتحسين في نفس سيرورة البناء التحليلي، لابد من اختيار منهج ملائم يؤطر الخطوات السابقة للوصول إلى النتيجة المستهدفة، فحسب التحليل السابق تتيح المعرفة الإنتاجية للاقتصاد الجزائري، فرصا قليلة للتنويع في المنتجات ذات الصلة، فعند البحث في تنويع اقتصادها، قد تنظر الجزائر فيما يلي:

فحسب الاستراتيجيات المقترحة والمدروسة من طرف خبراء مركز جامعة هارفارد، يوجد أربعة استراتجيات يقسم على أساسها تموضع اقتصاديات الدول بالنسبة للإستراتيجية الأنسب لها:

- **نهج اللمس الخفيف:** تدعو المساحة الواسعة إلى لاستفادة من النجاحات الحالية للدخول للدخول في إنتاج أكثر تعقيدا؛

-**نهج السياسة الصناعية الباهتة:** تتطلب الفرص المحدودة معالجة الاختناقات، للمساعدة في القفز لمسافات قصيرة، إلى منتجات ذات الصلة،

(1)catalogue of diversification oppotunities 2022, New export possibilities for 200 economies based on economic comlexity analysis. https://unctad.org.

(2)https://atlas.cid.harvard.edu/countries/66/growth-opportunitie, consulté le : 26/04/2023..

- **نهج الرهانات الاستراتيجية:** قلة من الفرص القريبة تدعو إلى قفزات طويلة منسقة في المجالات الاستراتيجية مع فرص التنويع المستقبيلة؛

- **نهج الحدود التكنولوجية:** بعد استغلال جميع المنتجات الحالية الرئيسية تقريبا، تأتي المكاسب من تطوير هذه المنتجات.

حسب مخبر هارفارد توصل الخبراء لاستنباط مقاييس فعالة لبناء نهج استشرافي لخارطة الخطوات التنموية للبلدان، حيث يتم القياس على أساس الهيكل وكذا الواقع الاقتصادي للدول، ففي الشكل أدناه توضيح لتموضع الاقتصاد الجزائري في ظل الاستراتيجيات المستنبطة.

الشكل رقم3-68: قياس استشرافي للمنحنى الاستراتيجي الأمثل للجزائر

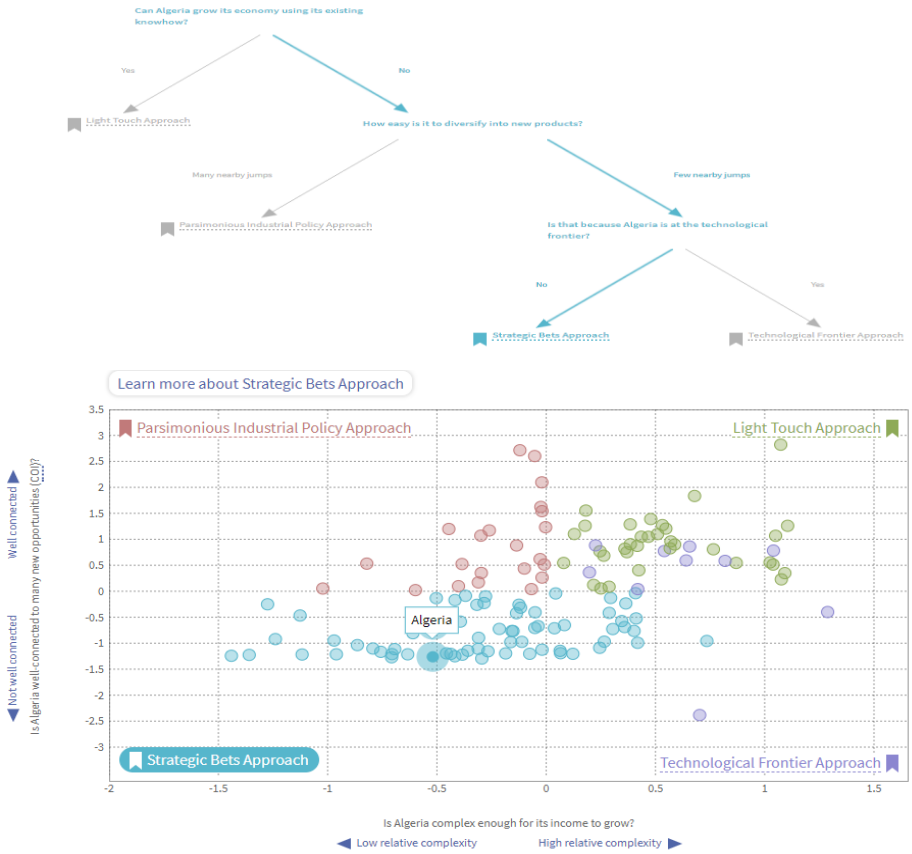

Source :https://atlas.cid.harvard.edu/

وعليه تموقع الاقتصاد الجزائري في خط نهج الرهانات الإستراتيجية، ففي ظل وجود عدد قليل من الفرص القريبة، أين يتطلب النمو قفزات طويلة منسقة في مناطق إستراتيجية ذات إمكانيات تنويع مستقبلية، وهذا ما يمكن إسقاطه على ضرورة إكمال الاقتصاد الجزائري خطى الارتكاز على المؤسسات الناشئة والتي بات نشر المعرفية الإنتاجية لها على نطاق واسع بربط قطاع التعليم العالي وقطاع بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة بالموارد المحلية بما سيسمح بخلق روابط معرفية في الجانب المؤسساتي والتسييري وكذا خلق منتجات جديدة، وفي هذا المنحى يمكن اتخاذ منهج موالي داعم من المناهج المذكورة، وهو منهج اللمس الخفيف.

يدعو نهج اللمس الخفيف كإستراتيجية فعالة إلى المساحة الواسعة و إلى الاستفادة من النجاحات الحالية للدخول في إنتاج أكثر تعقيدا، يبعث هذا النهج إلى ملامح اقتصاد له أرضية ممهدة لإمكانيات تطوير المنتوجات، في ظل القدرات الإنتاجية المتاحة، والتنويع الاقتصادي المحقق، وهي مرحلة تصل إليها البلدان بعد شوط من بناء القدرات الإنتاجية وتحقيق نوع من الاكتفاء الذي يسمح بالانتقال من مرحلة الإنتاج والتنويع إلى مرحلة تحسين المنتجات وخلق ميزات تنافسية إضافية تنعكس على جودتها وإضفاء سيمة التعقيد الإنتاجي، بما ينعكس على مساهمة هذه المنتجات المصدرة في الناتج المحلي، فكلما زاد تعقيدها وجودتها كل ارتفعت قيمة مساهمتها في الناتج المحلي، وهو الأمر الذي من الممكن أن يكون بعيدا عن الواقع الاقتصادي الجزائري كما هو موضح في المخطط أسفله:

الشكل رقم98: قياس مدى إمكانية الاقتصاد الجزائري الخوض في نهج اللمس الخفيف

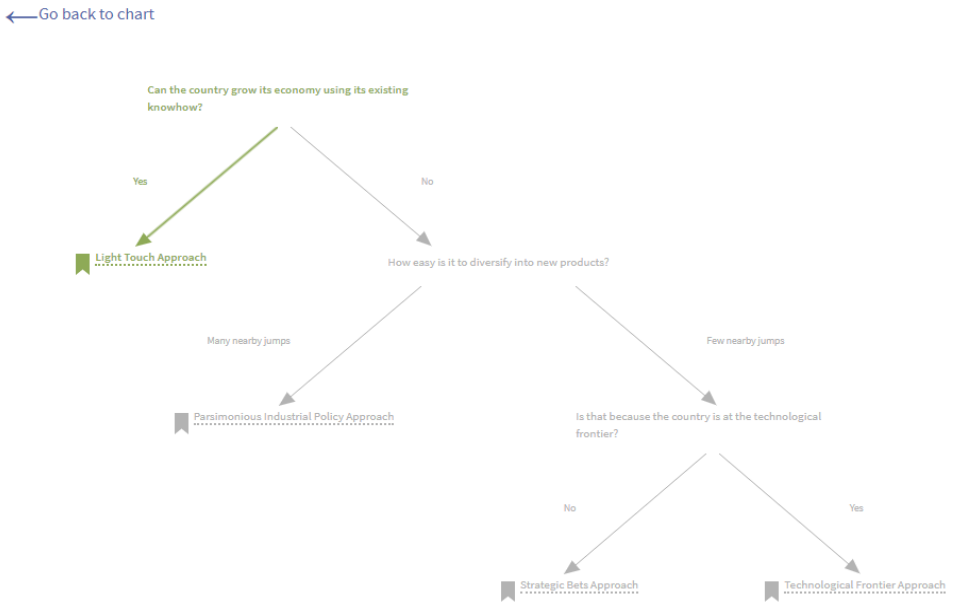

Source :https://atlas.cid.harvard.edu/countries/66/strategic-approach

وعليه بناءا على ماسبق طرحه، يمكن اعتبار نقطة تعزيز القدرات الإنتاجية مدخلا فعالا لتحقيق التعقيد الاقتصادي واستدامة التنمية .

خلاصة:

تم الارتكاز في هذا الفصل على تجربة الآسيان كمسقط للطرح النظري للفصلين السابقين، فكانت أهم النتائج المتوصل إليها، أنه بالفعل لآثار التكتل الاقتصادي خاصة الآثار الدينامكية منها، انعكاس فعال على خلق نوع من التعقيد الاقتصادي وارتفاع مؤشره المعتمد من مخبر هارفارد ومن تم على تصنيع شبكة ما يسمى *know–how* التي تسمح بتطوير وتحسين وكذا خلق منتجات جديدة مبنية على نفس المعارف المتاحة وهذا ما سمح بالتنويع

فقد بات تحقيق هامش أمان من الاستقرار الاقتصادي هاجس كل الدول، تركيزا على الدول ذات الاقتصاد الريعي التي تعاني تذبذبا في ظل اللاستقرارية لأسعار النفط الغير مؤتمنة ،وجائحة كورونا كان خير برهان، أين تم البحث في مرتكزات تنمية مستقلة ومتنوعة تضمن الاستقرار ومن تم الإقلاع الاقتصادي، والجزائر ليس بمعزل عن الطرح السابق، خاصة في ظل الديناميكية التكنولوجية السائدة ومزايا الانفتاح الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى الزامات العولمة وما فتحته من أبواب منافسة مفروضة،بات الرهان الحقيقي يكمن في تسريع خطى اللحاق بركب مستوى التنمية المطلوبة للارتقاء لمستوى التواجد في الساحة الدولية واستغلال مزايا الانفتاح، والجزائر سعت خلال السنوات الأخير وبتسليط الضوء نموذج النمو الجديد لآفاق 2030 نجد الجزائر ركزت على تحقيق التنمية الوطنية والاكتفاء الذاتي من خلال بعث التنويع والمساهمة القطاعية وتشجيع الانتاج المحلي تحديدا كأهم المستهدفات وكذا الارتكاز على التنمية المحلية لتأطير الاستيراد والتوجه نحو التصدير وتعزيزالمبادلات الدولي

بناءا على ما سبق، تم استهداف من خلال هذا الفصل، على آفاق التوجه التكتلي للاقتصاد الجزائري أخذا بعين الاعتبار ثغرة التنمية المحلية كمفر من عقم النتائج المرجوة من المخططات التنموية التي اعتمدتها الدولة الجزائرية، تحت مبدأ معالجة جذور المشكل التنموي في الاقتصاد الجزائري، والبحث في آليات تفعيل التنمية المحلية. وعدمٌ اقرانها فقط بجهود الجمعات المحلية بل اشراك المواطنين في التنمية بدل محاولة توفيرها فحسب، فتم تبني نظرة أوسع تحت تأطير المقاربة التشاركية ليس من منظور سياسي بقدر ماهو اشراك اقتصادي بحث بناءا على مرتكزات ومبادئ التنمية المحلية.

وعليه تدرجت الرؤية الاستشرافية من اصلاح محلي إلى مراعاة لمتطلباته لبناء آفاق التوجه التكتلي بناءا على الميزة النسبية وكذا متطلبات مؤشر القدرة الإنتاجية بما يؤثر بشكل مباشر النقطة المذكورة سابقا والمتمثلة في رهان تسريع خطى اللحاق بركب مستوى التنمية المطلوبة للارتقاء لمستوى التواجد في الساحة الدولية واستغلال مزايا الانفتاح، فتحقيق النمو الاقتصادي بات مسعى تقليدي في ظل الديناميكية التنموية وضرورة الندية مع الدول المتقدمة، وذلك من مدخل التعقيد الاقتصادي الذي ينعكس على الاستدامة التنموية وهذا ما يضمنه إلى حد كبير مزايا وآثار التكتل الاقتصادي الإقليمي سواء الآثار الستاتيكية التي لها ارتباط مباشر باستعدادية الاقتصاديات للاستفادة منها، أو الآثار الديناميكية وهي المستهدف الأساسي خاصة في إطار الإقليمية الجديدة..

الخاتمة

الخاتمة:

إن مشكلة الدول النامية في توجهها التكتلي بالموازاة مع عدم جاهزية أولية للخوض في إطار تكتلي، بالإضافة إلى عقم الحلول الوقتية في إطار المراحل التمهيدية لخلق الاستعدادية المطلوبة لخطوة التكتل الاقتصادي الإقليمي، ينعكس في استعسار استكمال مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي أو حتى الاستفادة الحقيقية من المزايا المرحلية، وأن الاستفادة الفعلية تنحصر في المراحل المتقدمة من التكامل الاقتصادي الإقليمي(التقليدي)، في حين أن المراحل الأولية بما تحمله من صدمة انفتاح وإن كان مؤطرا إقليميا في ظل إعادة هيكلة اقتصادية، للأسف في الأغلب تكون في ظل غياب الإستراتيجية السبقية التي لا يمكن الاعتماد فيها فقط على الآثار المنتظرة من المراحل التمهيدية، فكأهم المشاكل المعترضة في ظل توفر نسبي للموارد و في تركيز على الاقتصاد الجزائري باعتباره ركيزة تصويب هذا الموضوع البحثي، في افتقار للبنى التحتية كمرتكز أساسي لقيام الهياكل الاقتصادية، فان كانت تحتاج لقطاع صناعي قوي وتنويع اقتصادي داعم في ظل سياسة ريعية عقيمة، فهي تحتاج قبلا لبنى تحية تسمح بهذه الخطوة إلى جانب رأس مال بشري كفؤ للتسيير والتطوير وخلق المؤسسات، فتجد أن هذه الدول النامية في أول مراحل التكتل تصطدم بخطوة إعادة الهيكلة الاقتصادية والتنسيق السياسي والأطر المؤسسية...، حيث أن هذه الأخيرة في ظل قيامها مع الخطوة التكتلية، ليست من منطلق الرؤية الإستراتيجية بقدر ما هي إطار قانوني لحل النزاعات الخاصة بتقسيم الأرباح وطريقة السعي لتحقيقها في إطار الوجهة التكتلية، في كبح وتحفيز على أساس إرضاء خطوة القيام وتهميش مبدأ التعميق المرحلي، فيمكن اعتبارها مؤسسات شكلية للقيام وليس إطار استراتيجي للاستمرارية، وعليه ورغم مزايا التحرير التجاري تسقط وتتعثر خطوات التكتل، وهو الأمر الغير مستغرب، فعدم القدرة على الانفتاح والتخلي عن السياسة الحمائية في ظل مبادئ منظمة التجارة الدولية، هو بالموازاة عدم القدرة المعترضة للتحرر وإن كان في إطار إقليمي، وحتى لو تم الاحتماء خلف أثر تحويل التجارة، فهو ليس بالأثر الفعال في ظل الهشاشة الاقتصادية المتكئة على الاستيراد وضمور القدرة التنافسية بالأساس، فالمعاملات الخارجية وإن كانت تصديرية والطرف المتقدم هو المحتاج، لكن ضعف القوة التفاوضية والمكانة الاقتصادية والسياسية من جهة، ومن جهة أخرى الحاجة في مجالات أخرى للمواد المصنعة وإن كان مصدرها الخام من عندها بالأساس، يجعل الانفتاح النسبي والمعاملة الخارجية ضعفا وتبعية لا فرض وجود.

إضافة إلى النتائج السابقة والمتضمنة شكلية المراحل التمهيدية التي تتطرق لجانب الظرفية (ربح الوقت)، والذي لا يعطي حلا ولا يكسب الاقتصاد مناعة الخوض الفعلي لإعادة الهيكلة الاقتصادية والقيام بالإصلاحات اللازمة، ليكون مبدأ التخفيض الجمركي والانفتاح الجزئي (الإقليمي) تحصيل حاصل لا مفتعلا لمتطلبات الخوض في خطوة التكتلات الاقتصادية الإقليمية وسيرورة المنحى التكتلي.

بناءا على ما سبق، والذي كان نتاج بناء صورة تقييمية لتشخيص أسباب التعثر في قيام التكتلات الاقتصادية في الدول النامية على وجه الخصوص، تم البحث في حلول الاستفادة من المراحل التمهيدية بطريقة تسمح بتفعيل الاستفادة الفاعلة من آثار المراحل الأولية(الأثر الستاتيكي)، ومن جهة أخرى تسخير مزايا المراحل المتقدمة في إطار معطيات المراحل الأولية، خاصة في ظل ضآلة حدود التنسيق للخطوات الموالية، فإن كان الهدف من الارتقاء في سلم التكامل الاقتصادي الإقليمي (التقليدي) هو تعميق الاستفادة من الآثار الديناميكية وجني مزاياها، فماذا لو كان بالإمكان اقتناص هذه المزايا في مراحل أولية؟

وهذا ما تم الخوض فيه في ظل ضرورة مزايا بعدية لمراحل قبلية، وهنا كانت أول حل لعقدة الإشكالية المطروحة، ولذلك تم تسليط الضوء على الإقليمية الجديدةوالتي توفر نسبيا هذا الطرح، في إشارة أنه مع الخوض أكثر في العمق التحليلي للبحث، تم اعتماد مفهوم التكتل الاقتصادي الإقليمي، كمفهوم مرادف للإقليمية الجديدة وإن كان لا يمكن حصره في هذا المنحى فقط،لكن المشكل الذي يبقى قائما في نفس حلقة الفكرة السابقة هو صورة العلاقة التي سيمتها عادة ما تكون "سلطوية واستنزافية"، تميل للغصب فرضا وسيطرة في تغليب المصلحة بما تكسبه الكفة المسيطرة من جهة والانسياق والخضوع من جهة أخرى فيما يخص الطرف الأضعف اقتصاديا، وهذا ما يوضح طغيان الجانب السياسي لحد كبير حين التطرق لموضوع التكامل الاقتصادي بشكل عام، ولذلك تم تأطير التوجه البحثي في خطوات التناول، إلى كيفية الاستفادة من الأطر الإقليمية الجديدة في تحقيق لمبدأ الندية الفعلي، الذي يسمح بتهذيب طغيان الجانب السياسي لحد كبير إن تم التعامل على أساس شروطه وقيوده، ومن هنا مدخل العلاقة بين هذا المتغير الأساسي المستقل، والمتغير التابع المتمثل في التنمية المستدامة.

حوصلة للطرح السابق وبتسليط الضوء على الفرضية الأولى المتمثلة في :

- **من أهم أسباب عقم استفادة الدول النامية من تجاربها التكتلية، هو عدم جاهزيتها للاستفادة من الآثار الستاتيكية الأولية بما يحول دون إمكانية الاستفادة من الآثار الديناميكية.**

يمكن تأكيد الفرضية المطروحة وتبنيها، في إسقاط على الاقتصاد الوطني، فيمكن اعتبار خطوة توجه الاقتصاد الجزائري نحو الإصلاح المحلي بالموازاة مع خطوة التوجه نحو منطقة التجارة الحرة الإفريقية كتكتل يسمح ببناء قوة تفاوضية للخوض في أطر تكتلية أخرى (الشراكة الأورومتوسطية) بصبغة جديدة تسمح بندية المصلحة المتبادلة على الصعيد الاقتصادي، بعد تحليل وضعها الحالي الذي يحتم هذه الخارطة كمسار فعال للإقلاع الاقتصادي، دعما وتأكيدا للفرضية الأولىوتمهيدا للفرضية الثانية التي تمثل الطرح الآتي:

- **يعتبر مبدأ تزاوج المعطيات الأساسية لمحاور التكتل الاقتصادي الإقليمي على المستوى (الوطني) مراعاة بما يوازيها على المستوى (الإقليمي) حلا لسد ثغرة عقم الاستفادة المثلى من الآثار الكامنة للتكامل الاقتصادي الإقليمي.**

فالارتكاز على رأس المال البشري المحلي بتجهيزه كمادة رمادية سبقية مستعدة لاقتناص الأثر الستاتيكي وجعله حلقة تدوير الاستثمار المحلي، ومن جهة أخرى استعدادية توطين المعارف الإنتاجية المنقولة (الاستثمار الأجنبي المباشر)، في حلقة مربطيها أثر ستاتيكي ومن تم أثر ديناميكي، وهو ما يسمح بهذه الحلقية هو استعدادية رأس المال البشري المحلي ككيان مؤسسي داعم ومن كفاءة محلية مستفيدة من المعرف الإنتاجية المنقولة في ظل ظروف إنتاجية تسويقية أفضل بفضل الأثر الديناميكي البعدي...وهذا فعلا كما سبق والتطرق ما استندت إليه السلطات الجزائرية في بناء خطتها التنموية، بالارتكاز على المورد المحلي ورسم خارطة الانفتاح بناء على خطوة الإصلاح المحلي، ارتكازا على المورد البشري ومحاولة نقله إلى مفهوم رأس المال البشري (المادة الرمادية)، من خلال تشجيع خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المؤسسات الناشئة كنقطة تسمح بخلق مناعة ضد الأثر الستاتيكي وتسمح بإعادة هيكلة فعلية في إطار استفادة حقيقة للاقتصاد الوطني، بما

يسمح برسم المنحنى الصائب للتوجه التكتلي في إطار متطلبات الإصلاح القائمة، وهذا ما يسمح بالاقلاع الاقتصادي المطلوب في ظل نقلة تنموية تضمنها الوجهة التكتلية كوجهة دعم بما يسمح باستدامة معدلات النمو الاقتصادي فالتنمية وصولا للتنمية المستدامة كوسيلة بدورها تواثر تحقيقها بموزاة مع أبعادها بما يجعل مفهوم الاستدامة استدامة وقتيةَ افة إلى استدامة الأبعاد وهو المطلوب في إجابة على الفرضية المتمثلة في :

- **إن استدامة التنمية مرهونة بركيزة أساسها نمو اقتصادي مستدام له تأثير مباشر بتحريك عجلة التنمية واستدامتها**

فبناء التوجه التكتلي على أساس الإصلاح المحلي الذي بدوره يكون باحثا عن استقلالية تسييرية تأهبا لخطوة الانفتاح في ارتكاز على تطوير رأس المال البشري المحلي الذي سيضمن إلى حد كبير هذه الاستقلالية، في استعدادية لتوريد راس المال البشري الأجنبي ودعم كفاءة رأس المال البشري المحلي من جديد وكذا توطين التكنولوجيا لبناء المعرفة المحلية كأهم أثر ديناميكي للتكتلات الاقتصادية، مدعوما بفكرة الخطوة الاستباقية في ضرورة الإصلاح المحلي، بما يسمح بالانتقال من الحلقة المفرغة للتصدير المستنزف(الريعي) إلى التصدير المعقد المبني على اقتناص فرص المعرفة الإنتاجية الذي يوفرها الحيز السوقي الجديد (الإقليمي)، والمستثمر الأجنبي ا(تكنولوجيا جديدة)، وهو الإقلاع الاقتصادي بعينه، فلم يبقى مجال للسعي لخطوة التنويع التصديري، بقدر ما هي الحاجة للتصدير المعقد الذي تضمنه سلسة الطرح السابقة، وهو تأكيد للفرضية المتمثلة في:

- **يمكن اعتبار الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأثر الركيزة لتحقيق الإقلاعالاقتصادي .**

نتائج البحث:

بناءا على آخر فرضية، وهي المرتكز التي تم اعتباره اعتمادا على نتائج البحث "المتغير الوسيطي"، في خلق لمفهوم جديد "التعقيد الإنتاجي" بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية كمتغير مستقل والتنمية المستدامة كمتغير تابع، حيث تم البحث في كيفية استغلال انتقال عوامل الإنتاج بالارتكاز على الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل المعارف الإنتاجية وتوطينها محليا، بما يسمح بدعم الإصلاح المحلي المسبق كخطوة أساسية من جهة، ومن جهة أخرى فتح التوجه التحرري نحو الاقتصاد العالمي بفضل التحرر الجزئي على المستوى الإقليمي،وهذا ما يجعل مسار تحقيق التنمية واستدامتها بالفرد

وللفرد وهو المطلوب للحفاظ على الاستقلالية التنموية على الصعيد الوطني في ظل غياب الندية في أطر الإقليمية الجديدة التي حاول الاقتصاد الجزائري التواجد فيها، بما يؤدي لخلق الاستدامة التنموية من مدخل الرفاه الاقتصادي بخلق وتعزيز المقاربة التشاركية كأساس الّإصلاح المحلي قبل الخوض في خطوة التكتل الاقتصادي الإقليمي، فتكون خطوة التكتلات الاقتصادية الإقليمية بعدها كخطوة دعم خارجيا، فالإصلاح المحلي الأولي وعلاقات الشراكة التسبيقية، تسمح بخلق خطوة التصدير المحلي الكفئ، ما بدوره يخلق إمكانية جذب استثمارات أجنبية مباشرة للاستثمار المحلي لزيادة الكفاءة المحلية وتعقيد التصدير من خلال تراكم المعارف الإنتاجية وتجانس المعرفة الأجنبية مع تلك المحلية في مصب الدعم والتحسين، فالتعقيد الاقتصادي يكون نابعا من إنتاجية مشاريع ذات تنافسية ومنتجات ذات جودة ارتكزا على رفاهية الفرد الذي تم استثماره في ظل مقاربة تشاركية مسبقة تسمح له بخلق التنمية بدل انتظارها من السلطات بما يسمح خلق مشاريع فقط تنظر خطوة التحسين من خلال الانفتاح الإقليمي بدل الخوف من المنافسة وإعادة الاستثمار الأمثل للموارد، فيصير الأثر منتظرا لا متخوفا منه من الهيكل المؤسسي الذي تم مراعاته في خلق التوجه التكتلي والمستثمر الجديد الداخل للسوق، بما يحول مفهوم المنافسة إلى مفهوم تراكم المعارف الإنتاجية أكثر منه مفهوم تخوف وصدمة إزاحة من السوق المحلية، وهو ما تحتاجه أسواق الدول النامية الرامية للوجهة التكتلية، فسلبية الأثر الستاتيكي الأولي تحول دون إمكانية إكمال سيرورة التكامل وتعميق الأثر الديناميكي الذي يعد الأهم.

أيضا كان الربط الفعال بين آثار التكتلات الاقتصادية والتنمية المستدامة من مدخل استدامة النمو الاقتصادي، بالموازاة مع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة تم اعتماد البعد التكنولوجي والمؤسسي كدعائم حلقية التأثير والتأثر بين الأبعاد لخلق الاستدامة الوقتية التي تحافظ على تحقيق الأبعاد بشكل شامل، فمراعاة الجانب البيئي في ظل مشاريع متنافسة على الجودة مبنية على استثمار امثل للموارد من الأساس ستسمح بتطوير المنتجات وتعقيدها في إطار السعي الدائم لأفكار مبتكرة تضيف للمنتج ولا تجسد التطور السلبي للتواجد والمنافسة بقدر ما تبعث للتحسين المستمر وهذا مايضمنه اتساع السوق من المحلي إلى الإقليمي بما يسمح بمبدأ التخصص والتقاسم في صيغ تكاملية بما يخلق منافسة تطويرية لا منافسة الحاح لديناميكية السوق بما يجعل التطوير سلبي على حساب البيئة، وبهذا وبناءا على الطروحات السابقة، تم ربط نموذج تفعيل مزايا التكتل وفي نفس الوقت الوصول للتنمية المستدامة الحقيقية لا استدامة الشعارات والبنود (وقتا وموردا فبعدا) من خلال

النمو المستدام المبني على الدخل الحقيقي والرفاه الاقتصادي، وهذا ما يسمح بالتوجه نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية في صيغية الآليات المفعلة، بفضل الخطوات الاستباقية الممهدة التي تسمح بالخوض في أطر الإقليمية الجديدة والاستفادة الفعلية (الندية) من آثارها.

المراجع

المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. أحلام زواوية(2014):دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية،الطبعة الأولى،مكتبة الوفاء القانونية.
2. –أحمد إبراهيم منصور (2007):عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية–رؤية إسلامية مقارنة–،الطبعة الأولى،مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان.
3. أحمد أشرف الدلي (2016):التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية
4. أحمد سيد مصطفى (2005):الإدارة الاستراتيجية ، القاهرة، مصر ،
5. أحمد عبد الفتاح ناجي و محمود محمد محمود (2008):التنمية في ظل عالم متغير،دار السحاب للنشر والتوزيع،القاهرة
6. آدم سميث (1776)، ترجمة زينب حسني (2008):بحث في أسباب ثروة الأمم، معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، بغداد، العراق
7. آرثر لويس ترجمة سعاد درويش (2021): نظرية التنمية الاقتصادية، وكالة الصحافة العربية، جمهورية مصر العربية
8. بول هانة وآخرون، ترجمة لينا الحمود(1936)، مبادئ الاقتصاد الحديث حول طريقى التفكير الاقتصادية،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.
9. بول هانة وآخرون، ترجمة لينا الحمود(1936)، مبادئ الاقتصاد الحديث حول طريقى التفكير الاقتصادية،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.
10. تقرير عن التنمية في العالم 2009،إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،القاهرة–مصر..
11. حيدر يونس الحوسوي نزار كاظم الخيكاني(2010):السياسات الاقتصادية – الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،بيروت.
12. خالد أحمد فرحان (2017): التجارة الخارجية بمنظور علمي متقدم، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
13. دومينيك سالقاتور، ترجمة محمد رضا علي(1992):ملخصات شوم نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الوطني، الجزائر.
14. ريتشارد ليتل ترجمة هاني تابري(2009):توازن القوى الدولية –الاستشعارات والأساطير والنماذج، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان،

a. سعد علي العنزي وجواد محسن راضي (2011):التحالفات االإستراتيجية في منظمات الاعمال، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع،عمان، الأردن،
15. –سهيلة فريد النباتي(2015):التنمية الاقتصادية دراسة ومفهوم شامل، الطبعة الأأولى،دار الراية للنشر والتوزيع،عمان.

16. شريف علي الصوص (2012): التجارة الدولية الأسس والتطبيقات، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر توزيع، الأردن،
17. صلاح الدين حسن السيسي (2014):التجارة الدولية والصيرفة الإلكترونية النظريات والسياسات، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة،
18. طالب عوض(2013): التجارة الدولية، الطبة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة
19. الطيب داودى(2008):االإستراجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص5.
20. عبد القادر رزيق المخادمي (2009):التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل ،ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون ،الجزائر
21. عبد القادر محمدعبد القادر عطية (2003):اتجاهات حديثة في التنمية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية،
22. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي(2015): التكامل الاقتصادي العربي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، البطبعة الأولى، عمان،
23. عبد الله عطوي(2004):السكان والتنمية البشرية،الطبعة الأولى،دار النهضة العربية ،لبنان.
24. عثمان محمد عثمان(2016):التنمية العادلة –النمو الاقتصادي –توزيع الدخل–مشكلة الفقر،الطبعة الأولى،روابط للنشر وتقنية المعلومات،مصر.
25.فليح حسن خلف (2004):العلاقات الاقتصادية الدولية،الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر،عمان.

26. فؤاد بستيت(20): التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، الدار اللبنانية.
27. كاظم عبادي الجاسم (2014):جغرافية التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
28. –مجيد ملوك السامرائي(2016):الجغرافية وأفاق التنمية المستدامة،الطبعة الأولى،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان–الأردن.

29. محمد السيد عابد(2001): التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية.
30. محمد صفوت قابل (2006): تحرير التجارة الدولية بين التأييد والمعارضة، الطبعة التانية، دار الحكمة للنشر، مدينة نصر القاهرة، ص
31. محمد عبد العزيز وآخرون(2008): التنمية الاقتصادية، مطبعة البحيرة.
32. محمد عبد الله شاهين (2018): التجارة الدولية وأثرها على التجارة الخارجية اللدول العربية، دار حميثرا للنشر، الطبعة الأولى، مصر.،

33. محمد فوزي حلوة(2006):الجغرافيا السكانية والموارد البشرية،الطبعة الأولى،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،عمان..
34. محمد مصطفى محمد (2014): التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية "دراسة تجارب، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة
35. محمدد أحمد بدر الدين(2017): استراتيجيات النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع
36. المعهد العربي للتخطيط (2009):التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد الواحد والثمانون، مارس السنة الثامنة
37. نبيل مهدب الجنابي(2016):التوقعات العقلانية –المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي،الطبعة الأولى دار غيداء للنشر والتوزيع، الاردن.
38. نبيل راغب (2001): أقنعة العولمة السبعة ، الطبعة الأولى، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة مصر.
39. نجم عبود نجم(2003):إدارة الابتكار –المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة–، الطبعة الألى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
40. نداء محمد الصوص(2008):التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان،.
41. –هبة عز الدين حسين و ياسر عز الدين حسين(2018):التنمية الاقتصادية،الطبعة الأولى،دار حميثرا للنشر،القاهرة.
42. يحي السيد عمر (2018):القروض الدولية وآثارها على اقتصاديات الدول الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الأصول العلمية،اسطنبول

أ- المجلات والدوريات:

1. أحلام فراح (2020): دراسة قياسية لأثر تطور مؤشرات التنمية المستدامة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة.
2. أحمد حركاتي(2020): الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية حالة رابطة جنوب شرق آسيا(الآسيان)، مجلة اقتصاد المال والأعمال، ص ص 73-84.
3. أحمد شريفي(2020): التنمية المحلية في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3، ص ص 39-65
4. أحمد شريفي(2020): التنمية المحلية في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتنسيير والتجارة.

5. إلهام شيلي (2013):دور استراتيجية ادارة الجودة الشاملة فب تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية ،رسالة ماجستير ،علوم التسيير ،جامعة سطيف.
6. الجودي صاصوري (2016)، **التنمية المستدامة في الجزائر :الواقع والتحديات**،مجلة الباحث ،العدد 16،جامعة قاصدي مرباح، ص ص.299-311
7. حسين بن طاهر (2012): التنمية المحلية والتنمية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية،جامعة عبد الحميد بن بديس،292-310.
8. حسين بن طاهر (2012): التنمية المحلية والتنمية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية.
9. حورية,بدارنية وعبد القادر,بن حمادي(2020): حاضنات الأعمال في الجزائر بين التحديات والرهانات، مجلة الأسواق المالية.
10. دنيا خنشول (2020):واقع الاقتصاد الدائريفي الجزائر في النموذج الجديد للنمو الاقتصادي، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة خنشلة، ص ص 159-180
11. دنيا خنشول (2020):واقع الاقتصاد الدائريفي الجزائر في النموذج الجديد للنمو الاقتصادي، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة خنشلة، ص ص 159-180
12. زهية خياري وعفاف لومايزية(2018):تجربة التكامل الاقتصادي المغاربي في ظل الشراكة الأجنبية المغاربية، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد الثالث، جامعة سوق الأهراس، الجزائر.
13. زينب بوغلام(2018):التكامل الاقتصادي المغاربي بين الآمال والمعوقات، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد الثالث، جامعة سوق أهراس، الجزائر.
14. سي يوسف قاسي. (2017). الإطار القانوني لحماية البيئة والتنمية المستدامة بين المفهوم والأبعاد. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة مسيلة، ص ص267-279.
15. عبد الوهاب شمام وجمال الدين العاقر(2014):دور التكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة 1، الجزائر.
16. عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط (2007)، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
17. عزي سهام، و بوشعير هاجر. (2019). الإطار القانوني والمؤسساتي لحماية البيئة في الجزائر. *مجلة آفاق للعلوم* ، جامعة زيان عاشور،
18. فاطمة الزهراء بن زيدان(2018): محددات النمو المستدام الاقتصادي في دول شمال إفريقيا باستخدام نماذج بانل (1990-2016)، جامعة محمد الصديق بن يحي، ص ص 108-125.
19. فاطمة الزهرة بن زيدان ومحمد راتول (2017): نموذج النمو الاقتصادي والتلوث البيئي اختبار منحنى كوزنتس البيئي (EKC) في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 4، العدد2. جامعة عبد الحميد بن باديس، ص 261-286

20. فاطمة النوي و رمزي نصايبية (2018):انعكاسات الأوضاع الاقتصادية المغاربية على التكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد الثالث، جامعة سوق أهراس، الجزائر.

21. فريدة كافي ولمين هماش(2018). إستراجية التنمية المستدامة في الجزائر: بين فعالية الجهود والاستجابة لأهداف الألفية الثالثة. *مجلة الحقيقة*.

22. فريدة لرقط (2020): محدودية مؤشرات نظرية التعقيد الاقتصادي في التنبؤ بلإمكانية تنويع الصادرات: دراسة حالة صادرات الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 1، ص ص 429-447.

23. كريمة حبيب وعادل زقرير (2018):إشكالية تنويع الاقتصادي الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة للنمو أفاق 2030، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، ص ص 111-129.

24. كريمة حبيب وعادل زقرير (2018):إشكالية تنويع الاقتصادي الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة للنمو أفاق 2030، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة حمة لخضر، ص ص 111-129

25. لطفي مخزومي(2012):التجارة الزراعية العربية البينية ودورها في ترقية التكامل الاقتصادي العربي لمواجهة تداعيات أزمة الغداء العالمية، مجلة رؤى اقتصادية، العدد التاني،جامعة الوادي، الجزائر.

26. ليلى, خواني; بغداد, شعيب(2019): دور الحاضنات في دعم البحث العلمي –دراسة حالة الجزائر–، مجلة دراسات. جامعة عمار ثليجي، ص ص 125-143

27. ليلى, خواني; بغداد, شعيب(2019): دور الحاضنات في دعم البحث العلمي –دراسة حالة الجزائر–، مجلة دراسات.جامعة عمار تليجي، ص ص 125-143

28. مراد ناصر (2010)، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر** ،مجلة التواصل ،العدد 26،جامعة باجي مختار،عنابة.ص ص 131-157.

29. منصف بن خديجة وناجي حريش(2018):التكامل الاقتصادي المغاربي بين فرص النجاح ومعوقات التفعيل، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الأول، المجلد الرابع، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر.

30. مونية بن عربية وليندة رزقي ورقية بوشويشة(2018):تجربة الآسيان في التكامل الاقتصادي،مجلة الاقتصاد والقانون، العدد الثالث، جامعة سوق أهراس، الجزائر.

31. ناجي حريش وعبد الرحمان أولاد زاوي (2017):تنافسية دول التكامل الاقتصادي المغاربي: الواقع والآفاق، مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة1،الجزائر، ص ص 1-24.

32. نبيل شاب (2018). إشكالية تحقيق التنمية المستدامة في ظل متطلبات الواقع البيئي الجزائري قراءة نظرية ووصفية لفهم حتمية التطور ورهانات التسيير البيئي. *المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية*.

33. نفيسة باحمد (2016): جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق OLI، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران.

34.نور الدين قالقيل. (2017). حوكمة المدن والتنمية المستدامة. كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة.

ج- الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. -آسيا الوافي(2006):التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظة العالمية للتجارة، رسالة لنيل شهادة ماجستير منشورة، في العلوم الاقتصادية،جامعة الحاج لخضر،باتنة، الجزائر.
2. إلهام شيلي (2013):دور استراتيجية ادارة الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية ،رسالة ماجستير منشورة،علوم التسيير، جامعة سطيف.
3. إلياس حناش (2018): واقع آفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل اقتصاد المعرفة، اطروحة دكتوراه منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة المسيلة.
4. إيمان شليحي (2006): التكامل الاقتصادي الإقليمي وإمكانيات التنمية بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص تسيير دولي، جامعة باجي مختار، عنابة.
5. زهية لموشي (2016): آلية التكامل الاقتصادي في الدول النامية في ظل العوةلمة –دراسة حالة دول التعاون الخليجي–، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.
6. زين الدين حماشي (2011):انعكاسات انشاء التكتلات الاقتصادية الاقليمية على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر–دراسة حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)،رسالة منشورة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
7. زين الدين حماشي (2019): تأثير التكتل الاقتصادي على تموقع الشركات بداخله، دراسة حالة تكتل أمريكا الشمالية NAFTA، أطروحة دكتوراه منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
8. زين الدين حماشي (2019): تأثير التكتل الاقتصادي على تموقع الشركات بداخله، دراسة حالة تكتل أمريكا الشمالية NAFTA، أطروحة دكتوراه منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
9. زينب بوقاعة (2018): معوقات ومقومات مسيرة الغرب العربي لتحقيق التكامل الاقتصادي في ظل الواقع العالمي الجديد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف.
10. سارة عجمي (2020): قياس أثر الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج على النمو الاقتصادي–دراسة حالة الجزائر (1986–2015)–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة.
11. سهيلة عريوة(2011): مؤشرات قياس النمو المستدام والتنمية الاقتصادية المستدامة –دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري–، رسالة ماجستير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف.
12. صونية شتوان(2008): أثر التحرير الاقتصادي على النمو الاقتصادي–دراسة تطبيقية لتجربة الصين الشعبية، رسالة ماجستير منشورة، تخصص منجمانت مؤسسات، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.
13. عبد الجليل جميل (2015):اقتصاديات التكامل وإشكالية التكتل الاقتصادي الأفريقي –حالة مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا NEPAD، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس .

14. عبد الرحمان روابح (2013):حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي، على ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
15. عبد المالك بضياف(2004): التكامل الاقتصادي الإقليمي كإستراتيجية لتنمية القدرة التنافسية الاقتصادية دراسة حالة الاقتصاديات، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاديات التجارة الخارجية، جامعة باجي مختار، عنابة.
16. عبد المالك بضياف(2010): التكامل الاقتصادي الإقليمي كإستراتيجية لتنمية القدرة التنافسية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا غير منشورة، جامعة باجي مختار عنابة.
17. عز الدين بوحبل (2019): أهمية التكتل الاقتصادي العربي في ظل الأزمات المالية العالمية خلال الفترة 2007-2014، أطروحة دكتوراه، جامعةمحمد بوضياف، المسيلة
18. لرباع الهادي (2006):التكامل الاقتصادي الإقليمي خيار تنموي، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة، جامعة باجي مختار عنابة.
19. مراد مدحت حسن الزينى(2017):التكامل الاقتصادي كمحفز للتنمية-دراسة حالة تكتلات عالمية-، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير منشورة، تخصص هندسة معمارية، جامعة القاهرة، مصر.
20. نبيلة ميسيلتي (2021): دراسة النمو الاقتصادي على ضوء نظرية التعقيد الاقتصادي لدى دول المينا دراسة تحليلية حالة الجزائر وتونس والأردن، أطروحة دكتوراه منشورة، تخصص اقتصاد كلي نقدي ومالي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.

ج- المواقع الالكترونية:

1) :https://atlas.cid.harvard.edu/growth-projections, consulté le
2) https://unctadstat.unctad.org/FR/Exploration.html
3) https://oec.world/en/profile/international_organization/association-of-southeast-asian-nations
4) https://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/fr-FR/012/index.html
5) https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/chartView.aspx
6) https://www.ons.dz/spip.php?rubrique166.
7) https://www.banquemondiale.org/fr/country/algeria
8) https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapportba2020ar.pdf

المراجع باللغة الأجنبية

الكتب:

1. Bela Balassa(1961) : The theory of economic integration, Allen and Unwin, London,
2. Andras Inotai(1991) :Regional integration among developing

3. Tomas Maltos (1798) : An essay on the principal of population printed for Johnson in Paul ‘s charch-yard electronic scholarly publishing project (1998), London.

الملتقيات العليمية:

4. Catherine Figuèreet Laetit,Guilhot(2009) :Economie politique internationale et nouvelles reégulations de mondialisation, L’integration économique r égionale :parangon de la complémentarité entre l’économie internationaleet l’EPI, mai 2009

الرسائل والأطروحات العلمية:

1. Geslin Morel Mayangui(2019) :Les principaux obstacles aux échanges commeriaux intra-régionaux en Afrique centrale : cas de Communauté economique et monétaire de l’Afrique centrale CEMAC, mémoire présenté dans le cadre de maitrise, école nationale d’administration publique,10.
2. Kouassi Kouadio(2008) : Integration economique , developpement et croissance, uneversité Panthéonne, Paris
3. Mirolasav n.jovanovic and Richard g.n lipsey, Intrnational economic integration « limit and prospects », second adition, London, routledge,1998

.

المقلات:

1. Amr Sadk Hosny(2013) : Théoris of economic integration : A Survey of economic and political literature, International journal of economiy, management and social science, p p 133-155,
2. Bella Balassa(1961):Towards q theory of econo;ic integration,international review for social science, vol 14.
3. Catherine Figuière et Laetitia Guilhot(2007) : Vers une typologie des processus régionaux-le cas de l’Asie orientale, revue de tiers monde, N 21, .
4. Daniela Zamfir Respect for environment and sustainable devolpment Carpathian Journal of earth and Enviromental Siences _&6ç », pp 81-93
5. EDUARD Marinov(2015) : Economic determinants of regional integration in developing counties, international journal of business and management, pp 1-3..
6. Frank, mugagga; Benon, B.Nabassa(2016) : The centrality of water resources to realization of sustainable development goals. A revuew of potentiels and constraints on the african contient, International soil and water conservation research,pp 215-223
7. Jean Coussy (1996) :Causes economique et imaginaires economique de la regionalisation, Cultures et cnflits.
8. John Blewitt Understanding sustainable devoloppemnt Earthscan publishs in association with the international institute for environmrnt and developent.

Joseph A.Schumpeter (1993) :Business cycles, A theorical Historical and Analysis of the Capitalist , McGraw-Hill Book Company, New yorktoronto London .

9. Kabeer Muhammad and Aycil Yucer (2017) : Impact of regional trade agreements, Trade diversion in Westem Hemisphere, University Paris-Dauphine Leda « Mondialisation et development » website : htt://www.etsg.org/ETSG2009/ Paper/ muhammad.pdf le 10/11/2017.

10. Lamia Kerzazi(2015) :Innovation au cœur des écoles de pensée économiques : une tentative d'analyse appliquée au secteur agroalimentatiare québécois, la revue gestion et organisation,univesity of Kaslik , pp 93-105.
11. Luis Rivera and Paul romer(1990) :Economic Integration and endogenous grouth, National bureau of, economic research

12. Mahboubani Kishor(2017) : Asean dans les années cinquante, https://www.project-syndicate.org , consulte 01/09/2021.
13. Messilti Nabila et al(2019) : Analytical study of Algerien productspace based on the the theory of economic comlexity, Al Bachaer journal, p p 1223-1133.

14. Penny Mealy and Alexander Teytelboym(2022) : Economic complexity and the green economy, Elsevier..

15. Philippe hugon (2002): Les economie en developpement au regard des theiorie de regionalisations, edittion revue tiers monde.
16. Recardo housmann,what is the product space !Central of international developemnt , harvard university, https://atlas.cid.harvard.edu/video-gallery
17. Ricardo Housman , Hidalgo and al (2011) :The Atlas of economic comlexity –
18. Robert Solow (2010) : A contrbution to the theory of economic growth , The Mit Press, vol 70, n1, pp 65-94,
19. Salif Koné (2006) :Intgration economique, niveau de devevloppement et compensation equitble, revue tiers monde, n 188, pages 883 à 905.
20. Sandron Frédéric(2002) : Croissance économique et croissance démographique, théories, situation, politique, le monde en développement,Charbit, Y(dir) Le monde en développement : démographie et enjeux socio- economique,la documentation francaise, Paris, p p 1152-4677,.

21. Michael Mremer(1993) :The O-ring theory of econimic developement , The Quarterly journal of economics, volume 108, issue 3, pp 551-575

22. Emerson Wagner Mainardes, Arminda Paco and Razélia laurett(2021) :Soustainabale development in agriculture and its antecedents,

barriers and consequence- An exploratory study ,sustainable production and consumption, volume 27, p p 298-311.

23. Shi Jingcheng, Yin Xiang and Chen Wenying (2014) : The impact of technical progress and fuel switching on building sector's decarbonization in China, Energy Procedia, 61, pp 373-376, p p 1-4
24. Meriam Ben Saad, Mariem Brahim, Alexandra Schaffar, Khaled Guesmi (2023) : Economic complexity, devesification and economic devolopment : The strategic factors, Research in International Business and Finance, 64.p p 1-8
25. Joshua Aboah and othrs(2021) :Ex-ante impact of –farm deversification and forwad integration on agricultural value chain resilience : A system dynamics approach, Agricultural Systems,

27. Bianchi Michele and others(2023) :MiGRANT IN ECONOMY OF European rual and mountain areas.A cross-national investigation economic integration, Journal of rural studies.
28. Barnabas Olusegun and others (2021) :Regional economic integration and economic upgrading in global value chains :selected cases in Africa, Helyiyon
29. Prince Teye-Gaga and others (2023) : Economie integration and survival of Ghana's manufactured and agriculture raw meterial exports, Heliyon.
30. Wasim Ahmed and others(2022) :Understanding the impact of the coronavirus outbreak on economic integration of Asean countries, Asia and global economy
31. Wasim Ahmed and others(2022) :Understanding the impact of the coronavirus outbreak on economic integration of Asean countries, Asia and global economy
32. Daniel Balsalobre-Lorente and others(2023) :Assessing the impact of economic comlexity on the ecological footprint in G7 countries : Fresh evidence under humam development and energy innovation process, Gondwana Research
33. Darvis Kirikaleli and others(2023) :Economic comlexity and environmental sustainability in eastem European economy : Evidence from novel fourier approach ,pp349-358.
34. Sabiou Inoua (2023) :A simple keasure of economic comlexity , Research policy,
35. Shajara UI-Durar and others(2023) :How does economic comlexity effect natural resource extraction in resource rich countries , Resources Policy.
36. Ntalia Doré(2023) :Human capital, strectual change, and institutional quality on economic groth over the last two hundred years(1822-2019), Structural change and economic dynamics.
37. Mouyad Alsamara(2023) :The threshold effects of public debt on economic groth in MENA countries :Does energy endowments metter, International review of economics and finance, p p 458-470.
38. Abdelmonmem Lotfy Mohamed Kamel and Mostafa E.AboElsoud(2023) :Modeling economic growth factors in Egypt : A quantile regression appoach , Heliyom, vol 9, Egypt
39. Lamia Kerzazi(2015) :Innovation au cœur des écoles de pensée économiques : une tentative d'analyse appliquée au secteur agroalimentatiare québécois, la revue gestion et organisation,univesity of Kaslik , pp 93-105.
40. Mouhamed Tlili Hamdi, Mohamed Moez(2015) : Neoclassical theoretical analysis role of technical progress in economic growth models, international journal of innovation and applied studies, université sfax, Tunisia, pp 663-675
41. Stelian Brad and Bogdan Mocan and Emilia Brad and Mircea Fuea(2016) :Environmentally Sustainable Economic Growth, Amfiteatru economic, pp 446-460

42. Abdelmonmem Lotfy Mohamed Kamel and Mostafa E.AboElsoud(2023) :Modeling economic growth factors in Egypt : A quantile regression appoach , Heliyom, vol 9, Egypt

43. Ahmed joghlaf(2006) : La demension institutionnelledu dévelopement durable, les ateliers de l'ethique.

التقارير:

1. combridge- centre for international development, Harvard university, https://oec.world/pdf/AtlasOfEconomicComplexity_Part_I.pdf

2. Unctad productive capacities index , Methodological approach and results, 2021 united nations. https://unctad.org/

3. FDI in services : Focus onHealth care, https://unctad.org/system/files/official-document/unctad_asean_air2019d1.pdf
4. catalogue of diversification oppotunities 2022, New export possibilities for 200 economies based on economic comlexity analysis. https://unctad.org
5. https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapportba2020ar.pdf
6. https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapportba2020ar.pdf
7. https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapport-ba-2021ar.pdf

مواقع الأنترنيت:

2 Harvard Business Review
3 https://www.aljazeera.net/ebusiness
4 https://www.aljazeera.net/ebusiness
5 https://www.algex.dz/ar/
6 https://www.almayadeen.net/news/politics
7 https://www.france24.com/ar
8 https://www.youtube.com/watch?v=6IMEXy624jE
9 https://www.youtube.com/watch?v=Np3nLABv7zg
10 https://www.youtube.com/watch?v=WCrIX-R3RwE
11 https://www.facebook.com/search/top?q=%D8%A7%D8%B3%D8
12 https://www.independentarabia.com
13 /https://www.ennaharonline.com/
14 https://www.ennaharonline.com/
15 https://www.facebook.com/gaming/play/?store_visit_source=gaming_tab
16 https://www.independentarabia.com/
17 https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2019/12/pdf/gillingham.pdf
18 https://www.algex.dz/images/Recueil%20ALGEX_ar.pdf

19 https://blogs.worldbank.org/
20 https://WWW.APS.dz
21 https://www.commerce.gov.dz/ar/a-grande-zone-arabe-de-libre-echange
/
22 :https://unctadstat.unctad.org/FR/Exploration.html

23 https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/chartView.aspx
24 https://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/fr-FR/012/index.html

25 https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp
26 https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%88%d8%b1%d8%a7%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%ad%d8%b5%d8%a7%d8%a6%d9%8a%d8%a9-%d8%b3%d9%84%d8%b3%d9%84%d8%a7%d8%aa-%d8%a8%d8%a3%d8%ab%d8%b1-%d8%b1%d8%ac%d8%b9%d9%8a/

27 news.un.org/en/?gclid=Cj0KCQjw7PCjBhDwARIsANo7Cgkx7r1BI-sAANAn2PM4xW0smaeN1tnQkfNhb9nybvM7DzKFl7nYXZUaApLQEALw_wcB,
28 **https://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx?sCS_ChosenLang=fr**

29 https://oec.world/en/profile/international_organization/association-of-southeast-asian-nations